

مَقْدَمَةٌ
فِي التَّعْلِيمِ

تأليف
الشيخ الإمام مسعود بن شيبة
بن الحسين السدي

وستنشر اللجنة الكتب الآتية عن قريب

مكاتيب النبي صلى الله عليه وسلم، لابي
جعفر الديبلي المحدث وهو اول كتاب جمع
في هذا الباب.

اطراف البخاري، للشيخ الامام محمد هاشم
السندي اجمع كتاب صنف في هذا الموضوع.

التمهيد لتعريف آئمة التجديد، للعلامة
عبيدالله السندي رح.

ي على تذكرة حجة الله الشيخ ولي
وعائلته، وعلى المباحث النفيسة من
الفقه، ومراتب الفقهاء وما يرجع
مسالكهم، وتعيين الجادة القويمة،
من سررات الحكومات الاسلامية في الهند،
ومن آسانيد الائمة الحنفية من الفقهاء و
المحدثين وغيرها من المباحث، حققه الامتاز
أبو سعيد غلام مصطفى السندي.

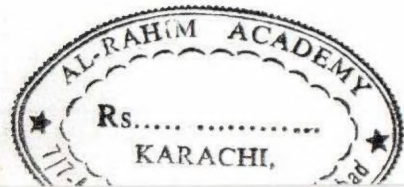
لجنة احياء الادب السندي
سول لائينز حيدرآباد باكستان

طبوعات لجنة احياء الادب السندي

- ١- المتانة في صرمة الخزانة ١٢-٠٠
- ٢- دراسات الملبب في الاسوة الحسنة
بالحبيب ١٢-٠٠
- ٣- ذب ذبايات الدراسات عن المذاهب
الاربعة المتناسبات (حصه اول) ١٥-٠٠
- ٣- ذب ذبايات الدراسات عن المذاهب
الاربعة المتناسبات (حصه ثاني) ١٥-٠٠
- ٥- ثقف من شعر ابي عطاء السندي ٣-٠٠
- ٦- بذل القوة في حوادث سني النبوة ١٥-٠٠

Rs. 22-00

مقدمة كتاب التعليم



مقدمة كتاب التعليم

للشيخ الإمام مسعود بن شيبة بن الحسين السندی الملقب بشيخ الإسلام

من أعيان القرن السابع

حققه وعلق عليه وقدم له

الفقيه إليه تعالى محمد عبد الرشيد النعماني



قامت بنشرها وطبعها لجنة إحياء الأدب السندی
بميدراآباد (باكستان الغربی)

مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف "لجنة إحياء الأدب السندي" وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومي للأدب والتاريخ الذي يرمى إلى بعث ما اندثر من الموسوعات القيمة وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية خاصة في التاريخ وسير مشاهير الرجال وفي الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دبحه كبار علماء السند ، وإبرازه إلى حيز الوجود من المخطوطات النادرة والأسفار الجليلية التي توجد مبعثرة في المكاتب الشخصية بدون حفظ أو رعاية .

وطبقاً لهذا المشروع الذي يمتد إلى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ إلى - سنة ١٩٥٩ ع فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٤ موسوعة وكتاباً باللغة العربية و ٣٠ كتاباً في التاريخ باللغة الفارسية و ٥٧ كتاباً وديواناً في الأدب والشعر باللغة الفارسية أيضاً و ٧ كتب باللغة الأردوية و ٦ كتب باللغة الإنجليزية .

وهذا هو خامس كتاب من المجموعة العربية ، والثاني والثلاثون الذي تم وطبع وأنجز من هذه المجموعة الكبيرة تحت إشراف هذا المشروع .

قام بإعداده للطبع

محمد إبراهيم م جويو

سكرتير لجنة إحياء الأدب السندي

بجيدرآباد (باكستان الغربي)

الطبعة الأولى

١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م

مطبعة الحجاز تين هتي كراتشي باكستان

اعتراف بالشكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم " لجنة إحياء الأدب السندى "
امتنانها الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على
تفضلها بإعانه اللجنة ومساعدتها مالياً فى
مشروعها هذا الخاص بإعداد سلسلة
هذه المطبوعات التى تقوم
بإحيائها وإبرازها

*

لغة النظر

١. كلمة عن كتاب التعليم (مقدمة المرتب)
٢. متن الكتاب
٣. فهرس الكتاب
٤. فهرس التعليق القويم
٥. فهرس الايات
٦. فهرس الاحاديث والاثار
٧. فهرس الاعلام
٨. فهرس الكتب
٩. فهرس الاماكن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة

عن "كتاب التعليم"

ومؤلفه شيخ الاسلام مسعود بن شيبة

الحمد لله الملك العزيز الغفار ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين
محمد سيد المصطفين الأخيار ، وعلى أهل بيته الأطهار ، وصحابته
المقربين الأبرار ، إلى يوم القرار .

(وبعد) فلولا أن السنة بينت لنا ما أجل في القرآن ما قدر أحد
من العلماء على استخراج أحكام المياه والطهارة ، ولا عرف كون الصبح
ركعتين والظهر والعصر والعشاء أربعاً ، ولا كون المغرب ثلاثاً ، ولا كان
يعرف أحد ما يقال في دعاء التوجه والإفتتاح ، ولا عرف صفة التكبير ،
ولا أذكار الركوع والسجود والإعتدالين ، ولا ما يقال في جلوس
التشهدين ، ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوفين ،
ولا غيرها من الصلوات كصلاة الجنازة والإستسقاء ، ولا كان
يعرف أنصبة الزكاة ، ولا أركان الصيام والحج والبيع والنكاح والجراح

والأفضية وسائر أبواب الفقه (١) وقد روى الإمام أبو داود في «باب ما تجب فيه الزكاة» من «سننه»: «حدثنا محمد بن بشار، حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري: نا صرد بن أبي المنزل: سمعت جيب المالكي قال: قال رجل لعمران بن حصين رضي الله عنه: يا أبا نجيد إنكم لتحدثونا بأحاديث ما نجد لها أصلاً في القرآن! فغضب عمران رضي الله عنه وقال للرجل: أوجدتم في كل أربعين درهماً درهم، ومن كل كذا وكذا شاة شاة، ومن كذا وكذا بعيراً كذا وكذا؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ قال: لا. قال: فعمن أخذتم هذا؟ أخذتموه عنا، وأخذناه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم. وذكر أشياء نحو هذا. وروى البيهقي في (باب صلاة المسافر) من «سننه» عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قصر الصلاة في السفر، وقيل له: إنا لنجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر. فقال للسائل: «يا ابن أخي إن الله تعالى أرسل إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولانعلم شيئاً وإنما نفعل ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله. قصر الصلاة في السفر سنة سننها رسول الله صلى الله عليه وسلم.»

وهذا هو البيان الذي وقع منه صلى الله عليه وسلم امتثالاً لقوله تعالى: (لتبين للناس ما نزل إليهم) فالبيان غير المبين،

(١) وهذا نص كلام سيدي علي الخواص رحمه الله كما ينقله الشعرائي في «ميزانه الكبرى» (ج - ١ ص ٥٢).

ولذا وقع بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه، فلو أن علماء الأمة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل الجمل واستخراج الأحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكتفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ للوحي من غير أن يأمره ببيان، فلو لا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجمل في القرآن لبقى القرآن على أجماله.

وكما أن الشارع بين لنا بسننه ما أجمل في القرآن العظيم فكذلك الأئمة المجتهدون بينوا لنا ما أجمل في أحاديث الشريعة. ولولا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على أجمالها. فإن الشارع نصوصه كلمات جوامع، وقضايا كلية، وقواعد عامة يمتنع أن ينص على كل فرد من جزئيات العالم إلى يوم القيامة فلا بد من الاجتهاد في المعنيات هل تدخل في كلماته الجامعة أم لا. وهذا الاجتهاد يسمى «تحقيق المناط» وهو مما اتفق عليه الناس كلهم نقاة القياس ومثبتيه. والمجتهدون هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقةً في علوم الوحي فإن النبي صلى الله عليه وسلم أباح لهم الاجتهاد في الأحكام تبعاً لقوله تعالى: «ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم» ومعلوم أن الاستنباط من مقامات المجتهدين رضي الله عنهم فهو تشريع عن أمر الشارع صلى الله عليه وسلم.

ولما كان الاجتهاد بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني من الوجوب أو الحظر أو الندب أو الكراهة أو الإباحة، وكان المجتهدون يستخرجون هذه الأحكام من الكتاب والسنة،

وما نصبه الشارع لمعرفة من الأدلة وقع الاختلاف فيما بينهم ضرورة أن الأدلة عليها غالبها من النصوص وهى بلغة العرب ، وفى اقتضات ألفاظها لكثير من معانيها اختلاف بينهم معروف ، فمن الأئمة من حمل مثلاً مطلق الأمر على الوجوب الجازم ، ومنهم من حمله على الندب ، ومنهم من حمل مطلق النهى على التحريم ، ومنهم من حمله على الكراهة ، وقس على ذلك سائر ما اختلفوا فيه من تعيين بعض المعاني دون بعض . وكذلك السنة مختلفة الطرق فى الثبوت ، وربما وقع التعارض فى أحكامها فتحتاج إلى الترجيح ، وهو مختلف أيضاً ، فالأدلة من غير النصوص تختلف فيها . وأيضاً فالوقائع المتجددة لا توفى بها النصوص ، وما كان منها غير ظاهر فى المنصوص فيحمل على منصوص لمشابهة بينهما ، ومن هنا وقع اختلاف بين السلف والأئمة .

وما ثم قول من أقوال المجتهدين إلا وهو مستند إلى أصل من أصول الشريعة لمن تأمل ، لأن ذلك القول إما أن يكون راجعاً إلى آية أو حديث أو أثر أو قياس صحيح على أصل صحيح ؛ لكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الآيات أو الأخبار أو الآثار ، ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ أو من المفهوم . فمن أقوالهم ما هو قريب ، ومنها ما هو أقرب ، ومنها ما هو بعيد ، ومنها ما هو أبعد ، ومرجعها كلها إلى الشريعة . قال الحافظ ابن عبد البر : « ما أعلم أحداً من أهل العلم إلا وله تأويل فى آية أو مذهب فى سنة رد من أجل ذلك المذهب سنة أخرى

بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ وليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو باجماع أو بعمل يجب على أصله الإنقياد إليه أو طعن فى سنده ، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ إماماً ولزمه إثم الفسق اهـ . (١) وقد وقع الاختلاف بين الصحابة فى الفروع وهم خير الأمة وما بلغنا أن أحداً منهم خاصم من قال بخلافه ولا عاده ولا نسبه إلى الإثم والعدوان . وقد أجمع الناس على قولهم : « إن مجتهداً لا ينكر على مجتهد وأن كل واحد يلزمه العمل بما ظهر له أنه انصواب » وقد قال الفقهاء فيمن صلى رباعية إلى أربع جهات كل ركعة إلى جهة بالإجتihad : لا قضاء عليه مع القطع بأن ثلاث ركعات منها إلى غير القبلة ولكن لما كانت كل ركعة مستندة إلى الإجتihad قالوا بالصحة ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة .

وكان أكثر ما يقع الترجيح فى المذاهب بالنظر إلى الأفضل من حيث قوة الأدلة والقرب من الإحتياط والورع قال الإمام أبو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص - وهو من أجلة الحنفية - فى « باب صلاة الخوف » من كتابه « أحكام القرآن » :

« واختلاف هذه الآثار تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى هذه الصلوات على اختلافها على حسب ورود

(١) جامع بيان العلم ج - ٢ ص ١٤٨ .

الروايات بها ، وعلى ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم احتياطاً في الوقت من كيد العدو ، وما هو أقرب إلى الحذر والتحرز على ما أمر الله تعالى به من أخذ الحذر في قوله : (ولبأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، ود السذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) ولذلك كان الإجتهد سائغاً في جميع أقوال الفقهاء على اختلافها ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، إلا أن الأولى عندنا ما وافق ظاهر الكتاب والأصول .

وجائز أن يكون الثابت الحكم منها واحداً والباقي منسوخ . وجائز أن يكون الجميع ثابتاً غير منسوخ توسعة وترقيتها لئلا يخرج من ذهب إلى بعضها ، ويكون الكلام في الأفضل منها كاختلاف الروايات في الترجيع في الأذان وفي تثنية الإقامة وتكبيرات العيدين والتشريق ونحو ذلك مما الكلام فيه بين الفقهاء في الأفضل ، فمن ذهب إلى وجه منها فغير معنف عليه في اختياره ، وكان الأولى عندنا ما وافق ظاهر الآية والأصول " ١ هـ (ج - ٢ ص ٣١٩) .

وقال الإمام ابن عبد البر المالكي في كتابه " الإستدكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنته الموطأ من معاني الرأي والآثار " (ورأيت قطعة من هذا الكتاب خطية عند الشيخ داود الغزنوي من أصحاب ظواهر الحديث بـلاهـور) ما نصه :

« أقول وبالله التوفيق : إن الاختلاف في التشهد ، و

في الأذان والإقامة وعدد التكبير على الجنائز ، وما يقرأ وما يدعى به فيها ، وعدد التكبير في العيدين ، ورفع الأيدي في ركوع الصلوات ، وفي التكبير على الجنائز ، وفي السلام من الصلاة واحدة أو اثنتين ، وفي وضع اليمنى على اليسرى في الصلوات ، وإرسال اليدين ، وفي القنوت وتركه ، وما كان مثل هذا كله اختلاف مباح ، كالوضوء واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً إلا أن فقهاء الحجاز والعراق الذين تدور عليهم وعلى أتباعهم الفتوى يشددون في الزيادة على أربع تكبيرات على الجنائز ويأبون من ذلك ! ولا وجه له لأن السلف كبروا ثمانية وسبعاً وستاً وخمساً وأربعاً وثلاثاً ، وقال ابن مسعود : « كبر ما كبر إمامك » وبه قال أحمد بن حنبل وهم أيضاً يقولون : إن الثلاث في الوضوء أفضل من الواحدة السابقة . وكل ما وصفت لك قد نقاته الكافة من الخلف عن السلف ، ونقله التابعون بإحسان من السابقين نقلاً لا يدخله غلط ولا نسيان لأنها أشياء ظاهرة معمول بها في بلدان الإسلام زمنياً بعد زمن ، يعرف ذلك علماءهم وعوامهم من عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم وهلم جرأ . فدل على أن ذلك مباح كله وسعة ورحمة وتخيير ، والحمد لله " ١ هـ .

وقال شاه ولي الله بن عبد الرحيم المحدث الدهلوي في " حجة الله البالغة " :

« إن أكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لاسيما في المسائل

التي ظهر فيها أقوال الصحابة في الجانبين تكبيرات التشريق وتكبيرات العيدين ، ونكاح الحرم ، وتشهد ابن عباس وابن مسعود ، والإخفاء بالبسملة وبآمين ، والإشفاق والإيتار في الإقامة ونحو ذلك إنما هو في ترجيح أحد القولين . وكان السلف لا يختلفون في أصل المشروعية ، وإنما كان خلافهم في أولى الأمرين ، ونظيره اختلاف القراء في وجوه القراءة وقد عللوا كثيراً من هذا الباب بأن الصحابة يختلفون ، وأنهم جميعاً على الهدى ، ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل الإجتهدية ، ويسلمون قضاء القضاة ، ويعملون في بعض الأحيان بخلاف مذهبهم ، ولا ترى أئمة المذاهب في هذه المواضع إلا وهم يرضعون القول ويدينون الخلاف ، يقول أحدهم : هذا أحوط ، وهذا هو مختار ، وهذا أحب إلى ، ويقول : ما بلغنا إلا ذلك ، وهذا كثير في "المبسوط" و"آثار محمد" رحمه الله . وكلام الشافعي رحمه الله . ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القول ففقوا الخلاف وثبتوا على مختار أئمتهم ، والذي يروى من السلف من تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم ، وأن لا يخرج منها بحال ، فإن ذلك إما لأمر جبلي ، فإن كل إنسان يحب ما هو مختار أصحابه وقومه حتى في الزى والمطاعم أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل أو لنحو ذلك من الأسباب ، فظن البعض تعصباً دينياً جاشاهم من ذلك . وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ

البسملة ، ومنهم من لا يقرؤها ، ومنهم من يجهر بها ، ومنهم من لا يجهر بها ، وكان منهم من يقنت في الفجر ، ومنهم من لا يقنت في الفجر ، ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ مما مسته النار ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك .

ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة أو أصحابه والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم وإن كانوا لا يقرؤون البسملة لا سراً ولا جهراً ، وصلى الرشيد إماماً وقد احتجم ، فصلى الإمام أبو يوسف خلفه ولم يعد ، وكان أفتاء الإمام مالك بأنه لا وضوء عليه ، وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة فقيلاً له : فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل تصلي خلفه ؟ فقال : كيف لأصلي خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب . وروى أن أبا يوسف ومحمداً كانا يكبران في العيدين تكبير ابن عباس لأن هارون الرشيد كان يحب تكبير جده . وصلى الشافعي رحمه الله الصبح قريباً من مقبرة أبي حنيفة رحمه الله فلم يقنت تأدباً معه . وقال أيضاً : "ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق"

وقال مالك رحمه الله للمنصور وهارون الرشيد ما ذكرنا عنه سابقاً (١) . وفي "البرازية" عن الإمام الثاني - وهو أبو يوسف رحمه الله - أنه صلى يوم الجمعة مغتسلاً من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ، ثم أخبر بوجود فأرة ميتة في بئر الحمام فقال : إذا نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً" انتهى . وسئل الإمام الحنبل رحمه الله عن رجل شافعي المذهب ترك صلاة سنة أو سنتين ،

(١) يعني ما ذكره سابقاً في "باب أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء" ما نصه :

"ولما حجج المنصور قال للمالك : « قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي صنفتها فتنسخ ثم أبعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة ، وأمرهم بأن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه إلى غيره » فقال : « يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقك إليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وأنوا به من اختلاف ، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم » ويحكى نسبة هذه القصة إلى هارون الرشيد ، وأنه شاور مالكا في أن يعلق "الموطأ" في الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه فقال : « لا تفعل فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان ، وكل سنة مضت » قال : « وفقك الله يا أبا عبد الله » حكاه السيوطي (ج - ١ ص ١٤٥) .

ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، كيف يجب عليه القضاء ، أيقضيها على مذهب الشافعي أو على مذهب أبي حنيفة ؟ فقال : "على أي المذهبين قضى بعد أن يعتقد جوازها جاز" انتهى . وفي "جامع الفتاوى" أنه إن قال جنتي : إن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً ، ثم استفتي شافعي فأجاب أنها لا تطلق ويمينه باطل فلا بأس باقتداء بالشافعي في هذه المسألة ، لأن كثيراً من الصحابة في جانبه . قال محمد رحمه الله في "أماليه" : لو أن فقيهاً قال لامرأته : أنت طالق البتة ، وهو ممن يراها ثلاثاً ، ثم قضى عليه قاض بأنها رجعية ، وسعه النقام معها . وكذا كل فصل مما يختلف فيه الفقهاء من تحريم أو تحليل أو اعتاق أو أخذ مال أو غيره ، ينبغي للفقهاء المقضى عليه الأخذ بقضاء القاضي ، ويدع رأيه ويلزم نفسه ما ألزم القاضي ويأخذ ما أعطاه ، قال محمد رحمه الله : وكذلك رجل لا علم له ، ابتلى ببيلة فسأل عنها الفقهاء ، فأفتوه فيها بحلال أو بحرام ، وقضى عليه قاضي المسلمين بخلاف ذلك ، وهي مما يختلف فيه الفقهاء ، فينبغي له أن يأخذ بقضاء القاضي ويدع ما أفتاه الفقهاء ، انتهى . (ج - ١ ص ١٥٨ حتى ١٦٠) وقال الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني في "باب القراءة خلف الإمام" من "الموطأ" : « أخبرنا أسامة بن زيد المدني : حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام . قال : فسألت القاسم بن محمد عن ذلك ، فقال : إن تركت فقد

تركه ناس يقتدى بهم ، وإن قرأت فقد قرأه ناس يقتدى بهم .
وكان القاسم ممن لا يقرأ » ا ه . وأخرجه الحافظ البيهقي في "كتاب
القراءة خلف الإمام" (١) من طريق جعفر بن عون أنبأ أسامة
ابن زيد قال : سألت القاسم بن محمد عن القراءة خلف الإمام
قال : إن قرأت فقد قرأ قوم كان فيهم أسوة والأخذ بأمرهم ،
وإن تركت فقد ترك قوم كان فيهم أسوة . قال : وكان ابن عمر
لا يقرأ . وأخرج الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٢) بسنده إلى ابن
طبيعة مفتي مصر في عصره قال : « حج الأعمش من "الكوفة"
ومالك بن أنس من "المدينة" وعثمان البتي من "البصرة" فجلسوا
في المسجد الحرام يفتون يخالف بعضهم بعضاً . فقال رجل للأعمش :
أتخالف أهل المدينة ؟ فقال : قديماً اختلفنا وإياهم فرضينا بعلمائنا
ورضوا بعلمائهم » ا ه . وأخرج الحافظ ابن عبد البر في "الانتقاء
في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء" (٣) بسنده إلى مالك الإمام قال :
« قال لي المهدي : يا أبا عبد الله ضع لي كتاباً أحمل الأمة
عليه ! فقلت له : يا أمير المؤمنين أما هذا السقع - وأشار إلى المغرب -
فقد كفيته . وأما الشام ففيهم الرجل الذي علمته - يعني الأوزاعي -
وأما أهل العراق فهم أهل العراق » ا ه .

وقال العلامة تاج الدين السبكي في "جمع الجوامع" :

(١) ص ١٤٧ طبع دهلي بالهند .

(٢) تاريخ بغداد ج - ٨ ص ١٦٦ . (٣) ص ٤٠ .

"إن الشافعي ومالكاً وأبا حنيفة والسفيانين وأحمد والأوزاعي
واسحاق وداؤد وسائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم" (١)
وقال الحافظ ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية في نقض كلام
الشيعة والقدرية" :

"وهؤلاء أهل العلم الذين يبحثون الليل والنهار عن العلم ،
وليس لهم غرض مع أحد ، بل يرجعون قول هذا الصحابي
تارة ، وقول هذا الصحابي تارة ، بحسب ما يرونه من أدلة
الشرع كسعيد بن المسيب وفقهاء "المدينة" مثل عروة بن
الزبير ، والقاسم بن محمد ، وعلى بن الحسين ، وأبي بكر
ابن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن
يسار ، وخارجة بن زيد ، وسالم بن عبد الله بن عمر وغير
هؤلاء ، ومن بعدهم كابن شهاب الزهري ، ويحيى بن سعيد ،
وأبي الزناد ، وربيعه ، ومالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ،
وعبد العزيز الماجشون وغيرهم . ومثل طاؤس اليماني ، و
مجاهد ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، وعبيد بن عمير ،
وعكرمة مولى ابن عباس ، ومن بعدهم مثل عمرو بن دينار
وابن جريج ، وابن عيينة وغيرهم من أهل "مكة" ومثل
الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد أبي الشعثاء

(١) راجع الجزء الثاني من "حاشية البناني على شرح الجلال
الحلي على جمع الجوامع" ص ٣٤٧ طبع بولاق بمصر عام ١٢٩٧ هـ .

ومطرف بن عبد الله بن الشيخير . ثم أيوب السختياني ، و
عبد الله بن عون ، وسليمان التيمي ، وقتادة ، وسعيد بن
أبي عروبة ، وحامد بن سلمة ، وحامد بن زيد وأمثالهم . ومثل
علقمة ، والأسود ، وشرح القاضى وأمثالهم . ثم ابراهيم
النخعي ، وعامر الشعبي ، والحكم بن عتيبة ، ومنصور بن
المعتمر - إلى - سفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وابن أبي ليلى ،
وشريك - إلى - وكيع بن الجراح ، وأبي يوسف ومحمد بن
الحسن وأمثالهم . ثم الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن
راهويه ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، والحميد بن عبد الله
ابن الزبير ، وأبو ثور ، ومحمد بن نصر المروزي ، ومحمد
ابن جرير الطبري ، وأبو بكر بن المنذر . “ (ج - ٣ ص

(١٤٢)

وقال أيضاً في موضع آخر منه :

”فقد جاء بعد أولئك في قرون الأمة من يعرف كل أحد
زكاءهم وذكاءهم مثل سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ،
وعطاء بن أبي رباح و ابراهيم النخعي ، وعلقمة ، والأسود ،
وعبيدة السلماني ، وطائوس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، و
أبي الشعثاء جابر بن زيد ، وخارجة بن زيد ، وعلى بن
الحسين ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وعروة بن الزبير ،
والقاسم بن محمد بن أبي بكر وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام ، والمطرف بن الشيخير ، ومحمد بن واسع ، وحبيب

العجمي ، ومالك بن دينار ، ومكحول ، والحكم بن عتيبة ،
وزيد بن أبي حبيب ، ومن لا يحصى عددهم إلا الله . ثم
بعدهم أيوب السختياني ، وعبد الله بن عون ، ويونس بن
عبيد ، وجعفر بن محمد ، والزهرى ، وعمرو بن دينار ،
ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وربيع بن أبي عبد الرحمن ، و
أبو الزناد ، ويحيى بن أبي كثير ، وقتاده ، ومنصور بن
المعتمر ، والأعمش ، وحامد بن أبي سليمان ، وهشام الدستوائي
وسعيد بن أبي عروبة . ومن بعد هؤلاء مثل مالك بن أنس ،
وحامد بن زيد ، وحامد بن سلمة ، والليث بن سعد ، و
الأوزاعي ، وأبي حنيفة وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن
الماجنون . ومن بعدهم مثل يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن
ابن مهدي ، ووكيع بن الجراح ، وعبد الرحمن بن القاسم ،
وأشهب بن عبد العزيز ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ،
والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي عبيد
وأبي ثور وهم من أعظم الناس نظراً في العلم وكشفاً
لحقائقه “ ١ هـ (منهاج السنة ج - ١ ص ١٦٧ و ١٦٨)

فهؤلاء الأئمة الأعلام والقادة الكرام كلهم على هدى من ربهم ،
بذلوا جهدهم في إصابتهم كبد الحق رضى الله عنهم وعن اتباعهم .
ومنا جزيل الشكر للأئمة المتبوعين الذين لهم لسان صدق في الإسلام
على ما مهدوا لنا السبل وأوضحوا لنا الطرق حيث بذلوا الجهد رضى
الله عنهم في تمهيد قواعد الاستنباطات ، وتنقيح أصول التخریجات

وتفصيل وجوه التفريعات، وتوضيح طرق حمل النظر على النظر عند عدم النصوص في حين نزول النزائل والواقعات. وعلى تدوينهم الفقه وتصنيفهم الكتب، ولولا ذلك لما تيسر لنا تفصيل الشريعة، ولبقينا في حيرة، وانغلق الباب وانقطع الخطاب.

ولم تكن مناظرة بين السلف إلا لفهم وجه الصواب وحصول ثلج الصدر في مسألة الباب فيصار إليه، ويعرف أصل القول وعلته فيجري عليه أمثلته ونظائره، ولا يخفى أن الاختلاف إذا تدافع فهو خطأ وصواب، (١) والواجب حينئذٍ على المجتهد طلب الدليل من

(١) وروى ابن أبي العوام عن الطحاوي عن سليمان بن شعيب الكيساني عن أبيه قال: أملى علينا محمد بن الحسن وقال: «إذا اختلف الناس في مسألة، فحرم فقيه وأحل آخر، وكلاهما يسعه أن يجتهد رأيه، فالصواب عند الله عز وجل واحد، حلال أو حرام ولا يكون عنده حلال وحرام وهو شيء واحد، ولكن الصواب عنده عز وجل واحد. وقد كلف من وسعه لإجتهد الرأي أن يجتهد رأيه حتى يصيب الحق الذي عنده في رأيه، فإن أصاب الحق الذي هو عند الله عز وجل في رأيه وإجتهاده وسعه ذلك، وكان قد أصاب ما كلف به وإداه، وإن كان قد أصاب ما كلف به من اجتهاده في رأيه ولم يصب الحق عند الله عز وجل بعينه فقد أدى ما كلف به وكان مأجوراً. فأما أن يقول قائل قد أحل فقيه وجرم فقيه في فرج واحد وكلاهما صواب عند الله عز وجل فهذا ما لا ينبغي أن يتكلم به، ولكن الصواب عند الله عز وجل واحد، وقد أدى القوم ما كلفوا به حين اجتهدوا وقالوا باجتهادهم، ووسعهم الذي فعلوا

الكتب والسنة والإجماع والقياس على الأصول منها لكي يتبين له الخطأ من الصواب. ويصير في المسئلة إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان أصح في القياس. فلذلك ترى المجتهدين خطأ بعضهم بعضاً ونظر بعضهم في أقاويل بعض وتعقبها. قال الحافظ ابن تيمية في «منهاج السنة»:

«وأول من أظهر الخلاف لمحمد بن الحسن ورد عليه الشافعي، فإن محمد بن الحسن أظهر الرد على مالك وأهل المدينة - وهو أول من عرف عنه رد على مخالفه - فنظر الشافعي في كلامه، وانتصر لما تبين له أنه الحق من قول أهل المدينة، وكان انتصاره في الغالب لمذهب أهل الحجاز وأهل الحديث. ثم إن عيسى بن أبان صنف كتاباً تعرض فيه بالرد على الشافعي فصنف ابن سريج كتاباً في الرد على عيسى بن أبان» (ج - ٤ ص ١٤٣)

وما قال ابن تيمية من أن محمد بن الحسن: «هو أول من عرف عنه رد على مخالفه» فقيه نظر من حيث أن الإمام أبا يوسف رحمه الله قد أظهر الرد قبله على الإمام مالك بن أنس رحمه الله فقد وإن كان أحدهما قد أخطأ الذي كان ينبغي أن يقول به إلا أنه قد اجتهد فقد أدى ما كلف به وإن كان أخطأ لأن الصواب عند الله عز وجل في الأشياء كلها واحد، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف و قولنا «هـ» (بلوغ الأمان ص ٤٦ و ٤٧)

ذكر ابن النديم في "كتاب الفهرست" له من تصانيفه «كتاب الرد على مالك بن أنس» وأول من عرف عنه رد على مخالفه في الفروع هو عالم الشام الإمام الأوزاعي رحمه الله على ما بلغنا والله اعلم. فإنه قد أظهر الرد على "كتاب السير" للإمام أبي حنيفة فرد عليه الإمام أبو يوسف. (١) وكتاب أبي يوسف قد طبع بمصر بتحقيق العلامة الشهير أبي الوفاء الأفعاني وتعليقاته القيمة، عنيت بنشره "لجنة إحياء المعارف النعمانية" بحيدرآباد الدكن بالهند والشافعي رحمه الله كما أظهر الخلاف لمحمد بن الحسن ورد عليه كذلك أظهر الخلاف لمالك ورد عليه (٢) وقد صرح الإمام الكوثري في "بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني":

(١) أخرج الحاكم من طريق عمرو بن خالد قال: جاءني الشافعي فأخذ مني كتاب موسى بن أعين وهو "كتاب اختلاف الأوزاعي وأبي حنيفة" قال البيهقي: «هو كتاب في السير أصله لأبي حنيفة فرد عليه فيه الأوزاعي فرد أبو يوسف على الأوزاعي رده على أبي حنيفة. فأخذه الشافعي ورد على أبي يوسف رده على الأوزاعي. وهو الكتاب المعروف بسير الأوزاعي» قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وهو من جملة كتب الأم» (راجع توالي التانيس بمعالى ابن إدريس ص ٧٨ طبع المبرية ببولاق مصر)

(٢) قال الإمام فخر الدين الرازي في "كتاب مناقب الشافعي" له:

«أن رد الشافعي على مالك وأهل المدينة أفسى من رد محمد بن الحسن عليهم» اهـ (ص ٢٣) وقال فيه أيضاً:

«إن محمد بن الحسن سمع "الموطأ" من مالك لكنه كان يرى أن في آراءه ما يرد عليه حتى صنف كتاب "الحجج" المعروف "بالإحتجاج على أهل المدينة" وهو كتاب قلما تجد له نظيراً في كتب الردود، وتلقى فيما رد به الشافعي على مالك أثر ذلك الكتاب ملموساً في جميع خطوات الرد الوارد، ولا تجد

"قال البيهقي: قرأت في كتاب أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي: أن الشافعي رضى الله عنه إنما وضع الكتاب على مالك لأنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة لمالك يستشفى بها. وكان يقال لهم: «قال رسول الله ﷺ فيقولون: «قال مالك» فقال الشافعي: «إن مالكاً آدمى قد يخطئ ويغلط» فصار ذلك داعياً للشافعي إلى وضع الكتاب على مالك. وكان يقول: «كرهت أن أفعل ذلك ولكنني استخرت الله تعالى فيه سنة» وقال الربيع: سمعت الشافعي رضى الله عنه يقول: «قدمت مصر ولا أعرف أن مالكاً يخالف من أحاديثه إلا ستة عشر حديثاً فنظرت فإذا هو يقول بالأصل وبدع الفرع، ويقول بالفرع وبدع الأصل» (ص ١٤ طبع مصر)

مثل تلك الاجادة فيما رد به الشافعي على محمد في بعض

مسائله : ا هـ (ص ١٣)

وكتاب محمد هذا قد رواه الإمام الشافعي في " الأم " وعلق عليه في كل مسألة إما انتصاراً لرأى أبي حنيفة وإما موافقة لرأى مالك . قال الشيخ أبو زهرة في كتابه " أبو حنيفة " :

« ولهذا الكتاب قيمة من ناحيتين

(احداها) أنه ثابت السند صادق الرواية ، وحسبك

أن تعلم أن الشافعي رواه ودونه في " الأم "

(ثانيها) أن الكتاب فيه استدلال بالقياس والسنة

والآثار فهو من الفقه المقارن ، وإذا أضيف إليه

تعليقات الشافعي وموازنته بين الآراء المختلفة كان فقهاً

مقارناً محصاً موزوناً " ا هـ (ص ٢١٦)

ولمحمد بن عبد الله بن عبد الحكم رد على الشافعي فيما وقع له من خلاف للحديث المسند ينتصر بذلك لمالك رحمه الله في عيب الشافعي له فيما ترك من المسند للعمل عنده ، كما في كتاب " الانتقاء " للحافظ ابن عبد البر . وممن رد على الشافعي من أكابر المالكية أبو الفرج المالكي وإسماعيل بن إسحاق القاضي . قال الفخر الرازي في " مناقب الشافعي " : « إنها صنفا في الرد على الشافعي كتابين ، ولا إبراهيم بن حماد بن إسحاق ابن أخي إسماعيل القاضي المذكور أيضاً » وكتاب الرد على الشافعي ذكره ابن النديم في كتاب " الفهرست " .

وممن رد على مالك في هذا العصر إبراهيم بن إسماعيل بن عليبة قال ابن حجر : « وله كتاب في الرد على مالك نقضه عليه أبو جعفر الأبهري صاحب أبي بكر الأبهري » وذكر ابن النديم في " الفهرست " « أن كتاب الرد على ابن عليبة سبعون مسألة ولم يته » .

وممن رد على الشافعي من قد ماء ساداتنا الحنفية غير عيسى بن إيهان المذكور بكار بن قتيبة أبو بكرة البكراوي البصري قاضي مصر صنف كتاباً جليلاً رد فيه على الشافعي ونقض فيه رده على أبي حنيفة . وعلى بن موسى أبو الحسن القمي قال ابن النديم : « تكلم على كتب الشافعي ونقضها » وعلى بن محمد بن الحسن أبو القاسم النخعي الكوفي المعروف بابن كاس قال الحافظ قاسم في " تاج التراجم " : « وله كتاب نقض فيه على الشافعي ، والحسن بن إسحاق بن نبيل أبو سعيد النيسابوري ثم المعري قاضي " معرة النعمان " قال ابن العديم : « له كتاب الرد على الشافعي فيما خالف فيه القرآن » والمفضل بن مسعود بن محمد بن يحيى بن أبي الفرج التنوخي القاضي قال الحافظ القرشي : « له كتاب التنبيه رده فيه على الشافعي ذكر فيه ما خالف النصوص من القرآن والحديث » .

هذا وكان دأب أصحابنا هؤلاء في الثبوت وصحة النقل وعزو القول إلى قائله ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في " رفع الإصر عن قضاة مصر " مانصه :

" قال ابن زولاق : كان لبكار اتساع في العلم والمناظرة ،

ولما رأى " مختصر المزني " وما فيه من الرد على أبي حنيفة

شرح هو في الرد على الشافعي ، فقال لشاهدين من
شهوده : اذهبا إلى المزني فقولوا له : سمعت الشافعي
يقول ما في هذا الكتاب . فضيا وسمعا "المختصر" كله
من المزني ، وسألاه : أسمع الشافعي يقول هذا ؟ قال :
نعم . فعادا إلى بكار فأخبراه بذلك ، فقال : الآن استقام
لنا أن نقول : « قال الشافعي » ثم صنف الرد المذكور

(ص ١٥١)

قلت : وذكر ابن النديم في "كتاب الفهرست" أن للمزني من
الكتب : « كتاب المختصر الصغير » الذي بيد الناس ، وعليه يعول
أصحاب الشافعي وله يقرأون ، وإياه يشرحون ، وله روايات مختلفة
وأكثرها ما رواه النيسابوري الأصم ، وابن الأكتفاني عبد الله بن
صالح ، وأخو حروري الجوهرى واسمه أحمد بن موسى "كتاب المختصر
الكبير" وهو متروك « اه والظن أن رد بكار هذا كان على "كتاب
المختصر الكبير" الذي هو متروك منذ دهر ، لا على "كتاب المختصر
الصغير" الذي هو متداول بين الناس إلى الآن .

وبالجملة قد كان الخلاف بين هؤلاء الأئمة خلافاً في الرأي والبرهان ؛
غاية الأمر أن يعتقد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ ، ومذهب غيره
خطأ يحتمل الصواب كما هو شأن المسائل الاجتهادية ، كمثل قوم اشتهرت
عليهم القبلة فاجتهدوا في إصابة الجهة فوق الاختلاف في التحري وصلى
كل منهم إلى جهة أدى إليها اجتهاده . ففي هذه الصورة يعتقد كل
واحد منهم أنه أصاب جهة القبلة وأخطأ غيره مع الاحتمال أن يقع عكس

ذلك . وقل أن ترى بين أئمة المذاهب المتبوعين رضى الله عنهم عدا
حاددا لإلزام الحجج بالحجة والبرهان بالبرهان من غير تضليل ولا تفسيق
ولائيم ولا عدوان . والأسباب الموجبة للخلاف في هذه الملة ثمانية .

(الأول) اشتراك الألفاظ والمعاني

(الثاني) الحقيقة والمجاز

(الثالث) الأفراد والتركيب

(الرابع) الخصوص والعموم

(الخامس) الرواية والنقل

(السادس) الإجهاد فيما لا نص فيه

(السابع) النسخ والمنسوخ

(الثامن) الإباحة والتوسيع

وتفصيل ذلك في كتاب ألفه العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد
ابن السيد البطليوسي وسماه "الانصاف في التبيين على الاسباب التي
أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم" . عني بطبعه الشيخ أحمد
بن عمر الحمصاني البيروتي الأزهرى بمصر سنة ١٣١٩ هـ ، وهو كتاب
حسن في باب فراجع إن شئت .

ثم انتهى هذا الطور وأخذت العصبية تتزايد يوماً فيوماً بسبب
المناظرات والمجادلات التي وقعت بين الفقهاء لرغبة الولاة في ذلك ،
وتفصيله على ما ذكره الغزالي في "الاحياء" :

«أن الخلافة بعد رسول الله ﷺ تولوها الخلفاء الراشدون المهديون ، وكانوا أئمة علماء بالله تعالى ، فقهاء في أحكامه ، وكانوا مستقلين بالفتاوى في الأفضية ، وكانوا لا يستعينون بالفقهاء إلا نادراً في وقائع لا يستغنى فيها عن المشاورة فتفرغ العلماء لعلم الآخرة وتجردوا لها . وكانوا يتدافعون الفتاوى وما يتعلق بأحكام الخلق من الدنيا ، وأقبلوا على الله تعالى بكنسه اجتهادهم كما نقل من سيرهم . فلما أفضت الخلافة بعدهم إلى أقوام تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام اضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحبهم في جميع أحوالهم لاستفتائهم في مجارى أحكامهم . وكان قد بقي من علماء التابعين من هو مستمر على الطراز الأول ، وملازم صفو الدين ، ومواظب على سمع علماء السلف ، فكانوا إذا طلبوا هربوا وأعرضوا ، فاضطر الخلفاء إلى الإلحاح في طلبهم لتولية القضاء والحكومات ، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء وإقبال الأئمة والولاة عليهم مع إعراضهم عنهم ، فأشربوا لطلب العلم توصلوا إلى نيل العز ودرك الجاه من قبل الولاة ، فأكبوا على علم الفتاوى وعرضوا أنفسهم على الولاة وتعرفوا إليهم وطلبوا الولايات والصلات منهم ، فمنهم من حرم ومنهم من أنجح ، والمنجح لم يخل من ذل الطلب ومهانة الإبتدال ،

فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبيين ، وبعد أن كانوا أعزة بالاعراض عن السلاطين أذلة بالاقبال عليهم إلا من وفقه الله تعالى في كل عصر من علماء دين الله . وقد كان أكثر الاقبال في تلك الأعصار على علم الفتاوى والأفضية لشدة الحاجة إليها في الولايات والحكومات .

ثم ظهر بعدهم من الصدور والأمراء من يسمع مقالات الناس في قواعد العقائد ، ومالت نفسه إلى سماع الحجج فيها ، فعلمت رغبته إلى المناظرة والمجادلة في الكلام فأكب الناس على علم الكلام ، وأكثروا فيه التصانيف ، ورتبوا فيه طرق المجادلات ، واستخرجوا فنون المناقشات في المقالات ، وزعموا أن غرضهم الذب عن دين الله والنضال عن السنة وقع المبتدعة ، كما زعم من قبلهم أن غرضهم الاشتغال بالفتاوى الدين وتقليد أحكام المسلمين إشفافاً على خلق الله ونصيحة لهم .

ثم ظهر بعد ذلك من الصدور من لم يستصوب الخوض في الكلام ، وفتح باب المناظرة فيه لما كان قد تولد من فتح بابيه من التعصبات الفاحشة والخصومات الفاشية المفضية إلى اهراق الدماء وتخريب البلاد ، ومالت نفسه إلى المناظرة في الفقه وبيان الأولى من مذهب الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما على الخصوص ، فترك الناس

الكلام وفنون العلم ، واثالوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة على الخصوص ، وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد رحمهم الله تعالى وغيرهم ، (١) وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع ، وتقرير علل المذهب ، وتمهيد أصول الفتاوى ، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات ، ورتبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات وهم مستمررون عليه إلى الآن " ١ هـ .

ثم تعاضل الأمر وتفانم الشر حين وقعت فتنة المزاحمة على القضاء التي أثارها الشيخ أبو حامد الأسفرايني الشافعي في أواخر القرن الرابع كما شرحه المقرئ في كتابه " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار " حيث قال :

" إن أبا حامد الأسفرايني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله أبي العباس أحمد قرر معه استخلاف

(١) قال شارح " الإحياء " الإمام مرتضى الزبيدي في " تحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين " ما نصه :

" (وتساهلوا في الخلاف مع مالك) رحمه الله لأن أكثر مقلدي مذهبه مغاربة وهم بادية فلذلك لم يصنفوا فيه كتباً إلا ما كان من المتأخرين منهم (وسفيان) ابن سعيد الثوري (واحد) ابن حنبل لقلة مقلدي مذهبها بالنسبة إلى الأولين " (ج - ١ ص ٢٨١)

أبي العباس أحمد بن محمد البارزي (١) الشافعي عن أبي محمد بن الأكفاني الحنفي قاضي بغداد ، (٢) فأجيب إليه بغير رضا الأكفاني وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان : أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية ، فاشتهر ذلك بخراسان

(١) كذا وقع في النسخة المطبوعة من " الخطط " والصواب « الباوردي » قال عز الدين ابن الأثير في " اللباب في تهذيب الأنساب " : « الباوردي » بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفي آخرها الدال ، هذه النسبة إلى بلدة بنواحي خراسان يقال لها " أبيورد " ١ هـ . وترجم له السمعاني في " الأبيورد " من كتاب الأنساب فقال : « الأبيورد » بفتح الألف وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح الواو وسكون الراء وفي آخرها الدال المهملة ، هذه النسبة إلى " أبيورد " وهي بلدة من بلاد خراسان ، وقد ينسب إليها " الباوردي " والمشهور بهذه النسبة وهي الصحيحة أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد الأبيورد أحد الفقهاء الشافعيين من أصحاب أبي حامد الأسفرايني سكن " بغداد " وولي بها القضاء على الجانب الشرقي بأسره و " مدينة المنصور " في أيام ابن الأكفاني ثم عزل ورد ابن الأكفاني إلى عمله وذكره الخطيب في " تاريخ بغداد " وقال حدثني محمد بن علي الصوري أنه سأل الأبيورد عن مولده فقال : في سنة سبع وخمسين وثلاثمائة . ومات في يوم السبت من جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وأربعمائة ١ هـ .

(٢) ذكره الحافظ الذهبي في " العبر في خبر من غير " في

وصار أهل بغداد حزبيين ! وقدم بعد ذلك أبو العلاء
صاعد بن محمد قاضي نيسابور ورئيس الحنفية بخراسان
فأنه الحنفية فتارت بينهم وبين أصحاب أبي حامد فتنة
ارتفع أمرها إلى السلطان ، فجمع الخليفة القادر الأشراف
والقضاة وأخرج إليهم رسالة تتضمن أن الأسفراييني
أدخل على أمير المؤمنين مداخل أوهم فيها النصيح والشفقة
والأمانة ، وكانت على أصول الدخيل والخيانة ! فلما تبين
له أمره ، ووضح عنده حيث اعتقاده فيما سأل فيه من
تقليد البارزي الحكم بالحضرة من الفساد والفتنة ، والعدول
بأمير المؤمنين عما كان عليه أسلافه من إثارة الحنفية وتقليدهم
واستعمالهم . صرف البارزي وأعاد الأمر إلى حقه ،

وفيات سنة خمس وأربعمأة فقال :

« وفيها توفي أبو محمد بن الأكفاني ، قاضي القضاة ،
عبدالله بن محمد الأسدي البغدادي . حدث عن المحاملي
وابن عقدة وخلق . قال أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد الطبري :
من قال إن أحداً أنفق على أهل العلم مائة ألف دينار فقد
كذب غير أبي محمد بن الأكفاني . قلت : ولي القضاء
بالعراق سنة ست وتسعين ، وعاش تسعا وثمانين سنة » هـ .

قلت : وترجمة ابن الأكفاني مستوفاة في « تاريخ بغداد » للخطيب
« والمنتظم » لابن الجوزي و « كتاب الأنساب » للسمعاني و « البداية والنهاية »
لابن كثير « والنجوم الزاهرة » لابن تغري بردي .

وأجراه على قديم رسمه ، وحمل الحنفيين على ما كانوا
عليه من العناية والكرامة والحرمة والاعزاز ، وتقدم إليهم
بأن لا يلقوا أبا حامد ، ولا يقضوا له حقاً ، ولا يردوا
عليه سلاماً ، وخلع على أبي محمد الأكفاني . وانقطع أبو حامد
عن دار الخلافه ، وظهر التسخط عليه والانحراف
عنه وذلك في سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة ، واتصل
ببلاد الشام ومصر « ١ هـ . (١)

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ج - ٢ ص ٣٣٣
و ٣٣٤ طبع بولاق القاهرة عام ١٣٧٠ . وقد حاول صاحب كتاب
« تنبيه الباحث السري إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثري » - وهذا
الكتاب حقيق بأن يسمى « تشفيب الباهت المفقري » - تكذيب ما
أورده المقرئ في هذا الباب ظناً منه « أن المقرئ حنفي متعصب
متحامل على علماء المسلمين متجههم على ما لا يحسنه » وهذا رجم بالظن
الكاذب بل الأمر خلاف ما زعمه فإن المقرئ حينما جاز العشرين
تحول شافعيّاً وكان كثير التعصب على السادة الحنفية قال السخاوي
في « الضوء اللامع » : « وتفقه حنفياً على مذهب جده لأمه وجفظ
مختصراً فيه ثم لما ترعرع وذلك بعد موت والده في سنة ست وثمانين
وهو حينئذ قد حاز العشرين تحول شافعيّاً واستقر عليه أمره لكنه
كان مائلاً إلى الظاهر » ١ هـ . (ج ٢ - ص ٢٢) وقال عبد الحفي بن
العماد الحنبلي في ترجمته من « شذرات الذهب » : « إنه كان كثير
التعصب على السادة الحنفية وغيرهم لميلهم إلى مذهب الظاهر »
(ج ٧ ص ٢٥٥) .

ولم يمثل أبو حامد أمر أمير المؤمنين بل أصر وأستكبر وحدد الخليفة بالعزل قال التاج السبكي في طبقاته:

” وكان الشيخ أبو حامد رفيع الجاه في الدنيا ، ووقع من الخليفة أمير المؤمنين ما أوجب أن كتب إليه الشيخ أبو حامد : « إعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولايتها الله تعالى ، وأنا أقدر أن أكتب رقعة إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث أعزلك عن خلافتك ا هـ . (ج - ٣ ص ٢٦)

والتاج السبكي خاف فضيحة أبي حامد فطوى الكشح عن ذكر هذه القصة ، وإنما ذكر منها ما يدل على جلالته ، وهذا من عيوب كتابه يسرد ما يوافق هواه ويخذف ما يخالفه سامحه الله وعافاه .

وعلى مثل هذه أصول الدخل والخيانة التي صدرت من أبي حامد في استخلاف الأبيوردى وكتبه إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان : « أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية » جرى عصره القفال المروزي حيث سجل في ” فتاواه “ من صلاة زعم أن أبا حنيفة لا يجوز دونها وحكى أنه لما صلاها بحضور السلطان محمود الغزنوي انتقل السلطان من مذهب أبي حنيفة إلى مذهب الشافعي والحكاية بطولها مذكورة في الكتاب (١) وهى صلاة

(١) نقلها مسعود عن الجويني راجع ص ٢٧٢ و ٢٧٣

القفال لا صلاة أبي حنيفة والحكاية كلها مختلفة . وتجسد التوسع في التدليل على اختلاق الأسطورة في « نظم الجمان في طبقات فقهاء مذهب النعمان » لابن دقاق المؤرخ . وفي « عقد الجمان في تاريخ الزمان » للبدر العيني وغيرهما . وقد أجاد شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردرى جد الاجادة في الرد عليها تفصيلاً في كتابه « الرد على الطاعن المعثر والانتصار لسيد فقهاء الأمصار » كما في « احقاق الحق » للإمام الكوثرى وكذا المصنف رحمه الله (١) والحنفية يتحاشون عن صدور تلك الفعلية من مثل هذا الشيخ (٢) لكن التاج السبكي يصرح في « طبقاته » أنه : « قد ساق القفال الحكاية في ” فتاويه “ ثم حكاه من بعده إمام الحرمين وغيرهما » ا هـ وقصة انتقال السلطان محمود

(١) راجع ص ٢٧٣ حتى ٢٨٤

(٢) قال العلامة المؤرخ جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغرى بردى الآتابكى في « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » ما نصه :

« وأما ما حكاه ابن خلكان من قصة القفال في صلاة الحنفية بين يدي ابن سبكتكين المذكور ليس لها صحة ؛ يعرف ذلك من له أدنى ذوق من وجوه عديدة ؛ فإن محمود المذكور كان قد قرأ في ابتداء أمره ، وبرع في الفقه والخلاف ، وصار معدوداً من العلماء ، و صنف كتاباً في فقه الحنفية قبل سلطنته بمدة سنين ، وذلك قبل أن يشتهر القفال . فمن يكون بهذه المثابة

عن المذهب الحنفي إلى المذهب الشافعي باطلة كقصة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية . والعجب من التاج السبكي يقول عن محمود في "طبقاته" أنه : « كان إماماً عا لا شجاعاً مفرطاً فقيهاً فهماً سمحاً جواداً سعيداً مؤيداً » ثم مع اعترافه له بالفقه والفهم يظن تلك الحكاية المزورة صحيحة فهل كان السلطان محمود مع فقهه وفهمه أمياً لا يكاد يعرف أن يقرأ من الكتاب مسألتيه ؟ حتى احتاج إلى كاتب نصراني يقرأ له ، ولم يكن عنده من المسلمين من أهل مرو من يقرأ له من كتب الفريقين ! والتعصب يعمل العجائب .

وها هو حال الشيخين الجليلين في الدعوة إلى المذهب والتغلب ضد الحنفية . قال التاج السبكي في "طبقاته" :

لا يحتاج إلى من يعرفه الصلاة على المذاهب الأربعة بل ولا غيرها ؛ وأصاغر الفقهاء من طلبة العلم يعرفون الخلاف في مثل هذه المسئلة .

وأيضاً حاشا القفال من أن يقع في مثل هذه القبائح من كشف العورة ، والضراط في الملاء ، وتحكيم رجل نصراني في قراءة كتب المذهبيين ، والإفتاء على مذهب الإمام أبي حنيفة ، وما ثم أمر يحتاج إلى ذلك ، ولا ألجأت الضرورة إلى أن يفعل بعض ما قيل عنه . وإنما محمود بن سبكتكين رجل من المسلمين لا يزيد في الحنفية ولا ينقص من الشافعية ، ولعل بعض الفقهاء يكون أفضل منه عند الله تعالى — وهأنا لم أكن مثل القفال

« وقد صار معتمد المذهب على طريقة العراق و حامل لوائها أبو حامد الاسفراييني ، وطريقة خراسان القائم بأعبائها القفال المروزي . هما رحهما الله شيخا الطريقتين ، إليهما المرجع وعليهما المعول » (ج - ٣ ص ١٩٨ و ١٩٩) .

في كثرة علومه بل ولا من أصاغر تلامذته ، لو قيل لي : افعل بين يدي السلطان بعض ما قيل عن القفال لا أرضى بذلك ، ولا ألتفت إلى السلطان ولا إلى غيره ، ولا أهرأ بصلاة مسلم كائن من كان .

فهذا كله موضوع على القفال من أهل التحامل والتعصب . فنعوذ بالله من الاستخفاف بالعلماء والوقوع في حقهم . ونسأل الله السلامة في الدين ، اه (ج - ٤ ص ٢٧٣ و ٢٧٤ طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة)

وكما يتباهى الشافعية بذكر هذه الأسطورة وتسجيلها في كتبهم كذلك يفتخر المشبهة الكرامية بقتل إمام الأشعرية محمد بن الحسن ابن فورك المتكلم الشهير ويعززون قتله إلى السلطان محمود المذكور واغتر بذلك كثير من العلماء فظنوا صحة صدوره عن محمود حتى ذكره الذهبي في تاريخه ودعا ابن حزم للسلطان محمود أن وفق لقتل ابن فورك ، والحال أن هذا كله كذب على محمود كقصة القفال هذه وساحة محمود بريئة من هذا وذاك . وقد تصدى لرد هذه

وسعى هذين الشيخين في ابتغاء الفتنة أثارَت كوامن النفوس
الأكذوبة التاج السبكي في "طبقاته" وشنع على ناقلها تشنيعاً بليغاً
حيث قال :

"كان الأستاذ أبو بكر ابن فورك كما عرفناك شديداً
في الله قائماً في نصرته الدين . ومن ذلك أنه فوق نحو
المشبهة الكرامية سهاماً لا قبل لهم بها . فتحزبوا عليه
ونفوا غير مرة وهو ينتصر عليهم ، وآخر الأمر
أنهم أنهوا إلى السلطان محمود بن سبكتكين أن هذا
الذي يؤلب علينا عندك أعظم منا بدعة وكفراً . و
ذلك أنه "يعتقد أن نبينا محمداً المصطفى صلى الله عليه وسلم ليس نبياً اليوم ،
وأن رسالته قد انقطعت بموته " فسله عن ذلك ،
فعظم على السلطان هذا الأمر ، وقال : إن صح هذا
منه لأقتله ، وأمر بطلبه . والذي لاح لنا من كلام
المحررين لما ينقلون ، الواعين لما يحفظون ، الذين
يتقون الله فيما يحكون : أنه لما حضر بين يديه وسأله
عن ذلك كذب الناقل . وقال ما هو معتقد الأشاعرة
على الإطلاق « أن نبينا صلى الله عليه وسلم حي في قبره رسول الله
أبد الآباد على الحقيقة لا المجاز ، وأنه كان نبياً وآدم
بين الماء والطين ولم تبرح نبوته هاقية ولا تزال » وعند
ذلك وضح للسلطان الأمر وأمر باعزازه وإكرامه و
رجوعه إلى وطنه . فلما أبست الكرامية وعلمت أن ما

فأجبرى رجال من الشافعية جل حاشيتهم الرواية بدون اهتمام بالتفقه

وشت به لم يتم وأن حبلها ومكايدها قد وهت عدلت
إلى السعى في موته والراحة من تعبها فسلطوا عليه من
سمه ففضي حميداً شهيداً . هذا خلاصة المحنة .

والمسئلة المشار إليها وهي انقطاع الرسالة بعد الموت
مكذوبة قديماً على الإمام أبي الحسن الأشعري نفسه — وقد
مضى الكلام عليها في ترجمته — إذا عرفت هذا فاعلم أن
أبا محمد بن حزم الظاهري ذكر في "النصائح" أن ابن
سبكتكين قتل ابن فورك بقوله لهذه المسئلة ثم زعم ابن حزم
أنها قول جميع الأشعرية . قلت : وابن حزم لا يدري
مذهب الأشعرية ولا يفرق بينهم وبين الجهمية لجهله
بما يعتقدون . وقد حكى ابن الصلاح ما ذكره ابن
حزم ثم قال : « ليس الأمر كما زعم بل هو تشنيع
على الأشعرية أثارته الكرامية فيما حكاه القشيري » قلت :
وقد أسلفنا كلام القشيري في ذلك في ترجمة الأشعري .
وذكر شيخنا الذهبي كلام ابن حزم وحكى أن السلطان أمر
بقتل ابن فورك فشنع إليه ، وقيل : هو رجل له سن
فأمر بقتله بالسهم فسقى . ثم قال : وقد دعى ابن حزم
للسلطان محمود أن وفق لقتل ابن فورك ، وقال : « وفي
الجملة ابن فورك خير من ابن حزم وأجل وأخصي
نحلة » وقال قهل ذلك — أعنى شيخنا الذهبي — : كان

والدراية ، فدونوا أكاذيب مكشوفة ضد أبي حليفة وأصحابه ، و

ابن فورك رجلاً صالحاً ، ثم قال : كان مع دينه صاحب
فلنة وبدعة انتهى .

قلت : أما إن السلطان أمر بقتله فشفع إليه إلى آخر
الحكاية فأكذوبة سمجة ظاهرة الكذب من جهات
متعددة .

(منها) أن ابن فورك لا يعتقد ما نقل عنه بل
يكفر قائله فكيف يعترف على نفسه بما هو كافر ، و
إذا لم يعترف فكيف يأمر السلطان بقتله . وهذا أبو القاسم
القشيري أخص الناس بابن فورك فهل نقل هذه الواقعة
بل ذكر أن من عزى إلى الأشعرية هذه المسئلة فقد
افترى عليهم ، وأنه لا يقول بها أحد منهم .

(ومنها) أنه بتقدير اعترافه وأمره بقتله كيف
ترك ذلك لسنه ، وهل قال مسلم : أن السن مانع من
القتل بالكفر على وجه الشهرة أو مطلقاً . ثم ليك
الحكاية ضم إلى السن الملم وإن كان أيضاً لا يمنع القتل
ولكنه لم يفض فيه لم يجعل له خصلة تمت بها غير أنه
شيخ مسن . فيا سبحان الله أما كان رجلاً عالماً ؟ أما
كان اسمه ملاً بلاد خراسان والعراق ؟ أما كان تلامذته
قد طبقت طباق الأرض ؟ فهذا من ابن حزم مجرد
تأمل وحكاية لا كذوبة سمجة كان مقداره أجل من

يعز على المرء أن يجد أبا نعيم والبيهقي في هذا الصف بلونان الرحمة
المنسوبة إلى الشافعي المكذوبة الموضوعية بسند فيه أحمد بن موسى
النجار الذي يقول فيه الذهبي في "ميزان الاعتدال" :

"حيوان وحشي قال : قال محمد بن سهل الأموي :

أن يحكيها .

وأما قول شيخنا الذهبي : « أنه مع دينه صاحب
فلنة وبدعة » فكلام متهاافت فإنه يشهد بالصالح والدين
لمن يقضى عليه بالبدعة ، ثم لوك شعري ما الذي يعنى
بالفلنة إن كانت قيامه في الحق كما نعتقد فبها فيه فذلك
من الدين ، وإن كانت في الباطل فهي تنافي الدين .
وأما حكمه بأن ابن فورك خير من ابن حزم فهذا
التفضيل أمره إلى الله تعالى . ونقول لشيخنا إن كنت
تعتقد فيه ما حكيتك من انقطاع الرسالة فلا خير فيه
ألبنة ، وإلا فلم لانهت على أن ذلك مكذوب عليه
لثلا يغتر به . اهـ (طبقات الشافعية الكبرى ج ٣ — ٣
ص ٥٣ حتى ٥٥ طبع الحسينية المصرية) .

فانظر إلى ابن السهكي يمر على قضية ابن فورك فلا يهتق ولا يذر ،
ويسرد قصة القفال في "طبقاته" فيباهي بها ويفتخر ، مع كونها مهان
في الوضع والاختلاق بل قصة القفال أظهر في الكذب من قصة
ابن فورك ولكن التعصب هكذا يوقع في المهازل .

حدثنا عهد الله بن محمد الهلوى فذكر محنة مكذوبة
للشافعي فضيحة لمن تدبرها

وعهد الله بن محمد الهلوى قال الدارقطني : « يضع الحديث »
وقال ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » :
« وهو صاحب رحلة الشافعي طولها ونعمها ، و
غالب ما أورده فيها مختلق »

وقد ساق البيهقي في كتاب « مناقب الشافعي » وأبونعيم في « الحلية »
حكايات في مناظرة الشافعي مع محمد بن الحسن لا أصل لها . و
لأبي بكر الخطيب أوفر نصيب في النيل من أبي حنيفة وأصحابه
حيث حشد في « تاريخه » من مثالب هؤلاء ما برأ الله ساحتهم
منها . مع أنه يعلم ما في أسانيدها من وجوه العلل وصنوف الخلل
ما حمله على تدوينها إلا التعصب : قال ابن الجوزي في « المنتظم
في تاريخ الملوك والأمم » في ترجمة ابن المذهب :

« وقد كان في الخطيب شيثان : أحدهما الجري على
عادة عوام المحدثين من قبله من قلة الفقه ، والثاني
التعصب في المذهب . ونحن نسأل الله السلامة » (ج -
٨ ص ١٥٥ و ١٥٦)

وقال الإمام المحدث الشيخ عهد الحق الدهلوى في ترجمة أبي حنيفة
من كتبه « تحصيل الكمال في أساء الرجال » عند ذكره « جامع
المسانيد » الذي جمعه المحدث أبو المؤيد الخوارزمي ما نصه :

« ورثه على أبواب الفقه ، وذهب عنه ما تكلم فيه
بعض الناس خصوصاً الخطيب البغدادي المتعصب المكابر
مع هذا الإمام العظيم الشأن ، ولقد ناقض هذا الرجل
المكابر نفسه في ما ذكر من المطاعن والعيوب ، و
تهافت كلامه في ذلك وتساقط من القلوب » اهـ .

وقد ذكرنا ما قاله العلماء في سوء صنيعة في هذا الباب فيما كتبنا
من التعليقات على كتاب « ذب ذهابات الدراسات عن المذاهب
الأربعة المتناسبات » (١) للعلامة عبد اللطيف بن العلامة الخدوم
محمد هاشم السندی رحمهما الله . وأول من تصدى للرد على الخطيب
في سوقه الأخبار الكاذبة عصره القاضي العلامة أبو اليمن مسعود
ابن محمد بن أحمد بن عبيد البخاري نزيل بغداد المتوفى سنة ٤٩١
في « مختصره لتاريخ بغداد » وتلاه العلامة أبو علي يحيى بن عيسى
ابن جزلة الطبيب المتوفى سنة ٤٩٣ في « المختار من مختصر تاريخ
الخطيب لأبي اليمن المذكور » . وقد رأيت من هذا الكتاب نسخة
خطية في المكتبة الآصفية بحيدرآباد الدكن بالهند . قال ابن جزلة
في « المختار » :

« قال القاضي أبو اليمن : ثم إن الخطيب — تجاوز الله
عنا وعنه — اتبع ما ذكره من هذه الأبواب في وصف
أبي حنيفة بما كان الأولى والأليق أن لا يذكره ويطيل

فيه ويوب فيه أبواباً ، ويظهر منه فيه العصبية والميل
وقد اعتذر قبل أن شرع في ذلك بما ليس بعذر (١)
وقال القاضي أبو اليمن أيضاً ما نصه :

« وأعجب ما مر في هذا الباب ما ختم به بإسناده
عن سعيد بن سالم قال : « قلت لقاضي القضاة أبي

(١) قال سيد الحفاظ المتأخرين محمد مرتضى الزبيدي في "تحصيف
السادة المتقين" :

« قال القاضي الحافظ أبو بكر في "تاريخه" في
ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله ما نصه : « قد سقنا عن
أبيوب السخنياني ، وسفهان الثوري ، وابن عيينة ، و
أبي بكر ابن عياش وغيرهم من الأئمة أخباراً كثيرة
تتضمن تقريب أبي حنيفة والمدح له . والحفوظ عند نقلة
الحديث من الأئمة المتقدمين وهؤلاء المذكورين منهم في
أبي حنيفة خلاف ذلك ، وكلامهم فيه كثير لأمر
حفظت عليه يتعلق بعضها بأصول الديانات ، وبعضها
بالفروع ، نحن ذاكروها بمشيئة الله تعالى ، ومعتدرون
إلى من وقف عليها وكره مباحها بأن أبا حنيفة عندنا
مع جلالة قدره أسوة غيره من العلماء » اهـ ولا يخفى
أن قصده خلاف ما ذكر من المخذرة ، وإنما قصده
الشناعة جراءة منه » اهـ (ج — ١ ص ١٨٣) .

يوسف : سمعت أهل خراسان يقولون : إن أبا حنيفة
جهمى مرجئ ، فقال لي : صدقوا . ويرى السيف
أيضاً . قلت له : فأين أنت منه ؟ فقال : إنما كنا نأتيه
بدرسنا الفقه ولم نكن نقلده ديننا »

أما استحيي هذا الشيخ الحافظ من أن يورد مثل هذا
الخبر عن أبي يوسف تلميذ الرجل ، وصاحبه المنتمى
إليه المنتفع به ، أعاذنا الله من غرط الغفلة والجهالة .

ثم قال — أي الخطيب — : « ذكر ما حكى عنه من
مستبهمات الألفاظ والأقوال » وهذا منه غاية العداوة
والإفراط في العصبية القبيحة كأنه يصف أبواباً من العلم
أو الحكمة حتى يترجم الباب هذه الترجمة القبيحة الدالة
على قلة تحفظ مترجمها ونهوره وخفته .

ولعمرو الله إنني قد شاهدته بحلب مرتين ، و
سمعت منه ، وأخذت إجازته ، وكان حديداً خفيفاً
طياشاً كاد أن يشب عليه العامة بحلب ويقتلوه لقلته تحفظه
فيما حدث مما لا يحتمله ذلك الوقت والبلد ، فإنه كان
في الزمان الذي دخل فيه البساسيري "بغداد" وقتل
ابن المسلمة ، وفعل تلك الأفعال ، وخرج الخطيب هارباً
ففضى منها هارباً مما خيف عليه إلى الشام وأقام به ، و
جری له بدمشق ما نتورع عن إيراده ، تجاوز الله عنا وعنّه .

وقال ابن جزلة .

« لعمر و الله إن الإضراب عن ذكر ما قاله الخطيب
وصنفه في هذا الباب أولى وأجل وأحق » اهـ .

ثم جاء عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي فرد عليه
في كتابه " السهم المصيب في كهد الخطيب " رداً مشبعاً ، وقد طبع
بمصر وبالهند ، وسبط ابن الجوزي رد على الخطيب أيضاً في عصر
الملك المعظم في كتاب ساه " الانتصار لإمام أئمة الأمصار " وهو في
مجلدين ، وكذلك رد على الخطيب أبو المؤيد الخوارزمي في مقدمة
" جامع المسانيد " رداً جيداً ، ثم الحافظ أبو المحاسن محمد بن يوسف
الشامي رد على الخطيب في كتابه " عقود الجمان في مناقب الإمام أبي
حليفة النعمان " رداً إجمالياً ، وتبعه في ذلك علامة المتأخرين ابن حجر
الهيتمي المكي في كتابه " الخيرات الحسان في مناقب الإمام أبي حنيفة
النعمان " ولما طبع تاريخ الخطيب بمصر انتدب للرد عليه الإمام العلامة
الناقد محمد زاهد الكوثري فصنف " تانيب الخطيب على ما ساقه في
ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب " وحاسبه على افتراءاته على الإمام
الأعظم فقيه الملة أبي حنيفة وعلى نهشه لأعراض أبي يوسف ومحمد
وغيرها بأدلة ظاهرة باهرة فشفي وكفى والله الحمد .

وتعصب الوزير بن نظام الملك المتقدم وزير السلطان ملكشاه السلجوقي ،
— وإسمه الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الوزير أبو علي الطوسي
وتوفي سنة ٤٨٥ — والوزير نظام الملك المتأخرو وزير السلطان خوارزم
شاه — واسمه مسعود بن علي الوزير وتوفي سنة ٥٩٦ — للشافعية

معروف حيث يتهيج يذكره التاج السبكي قائلاً :

« وقد اشترك نظام الملك هذا ونظام الملك المتقدم ذكره — الذي
هو سيد الوزراء — اشتراكاً في اللقب ، والوزارة ، والتعصب
للشافعية ، وبناء المدارس » (١)

فلما جاءت نوبة الوزير نظام الملك الطوسي — ولم تكن وزارته
وزارة بل فوق الملك كما صرح به التاج السبكي (٢) — نشر مذهب
الإمام الشافعي بالعجم وازداد تعصبه على الحنيفة فجرت في عهده

(١) راجع " طبقات الشافعية " ترجمة مسعود بن علي الوزير .

(٢) قال التاج السبكي في " الطبقات الشافعية الكبرى " :

« مكث في الوزارة ثلاثين سنة ، ولم تكن وزارته
وزارة بل فوق السلطنة ، فإن السلطان جلال الدولة
ملكشاه بن ألب أرسلان اتسعت مملكته ، فكان تحت
ملكه بلاد ما وراء النهر وبلاد الهياطلة وباب الأهواب ،
وخراسان ، والعراق ، والشام ، والروم ، والجزيرة ،
مملكته من كاشغر — وهي أقصى مدائن الترك — إلى
بيت المقدس طولاً ، ومن قرب قسطنطينية إلى بحر الهند
عرضاً — ولم يكن مع ذلك لملكشاه مع نظام الملك غير
الإسم والأبهة ، والتنوع في اللذات ، وكان مشغولاً
بالصيد واللذة . ونظام الملك هو الأمر المتصرف لا يجري
جليل ولا حقير إلا بأمره ، مستبداً بذلك » (ج — ٣
ص ١٣٩) .

على الحنفية بسبب ذلك خطوط ومحن (٣) . ونظام الملك هذا هو أول من جعل المذهب الشافعي مذهباً رسمياً تعترف به الخلافة العباسية في العراق وشرق الدولة ، وأنشأ المدارس لخدمته ، وكان السائد قبل ذلك من مذاهب السنة المذهب الحنفي ، ولما بنى المدرسة النظامية ببغداد كان في كتاب شرطها كما قال ابن الجوزي في " المنتظم " : « أنها وقف على أصحاب الشافعي أصلاً وفرعاً ، وكذلك الأملاك الموقوفة شرط فيها أن يكون على أصحاب الشافعي أصلاً وفرعاً ، وكذلك شرط في المدرس الذي يكون بها ، والواعظ الذي يعظ بها ، و متولى الكتب » .

ولا ننس ما ذكره ابن خلكان في ترجمة " نظام الملك " في أمر هذه المدرسة النظامية ولفظه :

« وكان الشيخ أبو إسحاق — الشيرازي — إذا حضر وقت الصلاة خرج منها وصلى في بعض المساجد ، وكان يقول : « بلغني أن أكثر آلائها غصب » اه . وقال ابن تغري بردي في " النجوم الزاهرة " :

(٣) قال العلامة المؤرخ جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي في " النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة " في ترجمة عميد الملك الكندري :

« وولى الوزارة بعده نظام الملك الذي نشر مذهب الإمام الشافعي بالعجم » (ج - ٥ ص - ٧٦) .

« وكان نظام الملك على المهمة ، وافر العقل ، عارفاً بتدبير الأمور ، محباً للعلماء والصلحاء ، على ظلم وجور كان عنده ، على عادة الوزراء » اه (١) .

وعلى عادته في الظلم والجور مشى نظام الملك في نشر المذهب الشافعي فكانت فلقته على الحنفية أشد من فتنة أبي حامد الإسفرائني والقفال (١) وجاء في " النجوم الزاهرة " في حوادث سنة ٤٦٨ ما نصه :

« وفيها توفيت كوهر خاتون عمه السلطان ملكشاه السلجوقي أخت السلطان ألب أرسلان ، كانت دينية عفيفة ، صادرها نظام الملك لما مات أخوها ألب أرسلان وأخذ منها أموالاً عظيمة ، فخرجت إلى الري لتتقضى إلى المباركية تستنجدهم على قتال الوزير نظام الملك ، فأشار نظام الملك على ملكشاه بقتلها فقتلها . فلما وصل خبر قتلها إلى بغداد ذم الناس نظام الملك وقالوا : « ما كفاه بناء هذه المدرسة النظامية وغصبه لأراضى الناس وأخذ ألقاضهم حتى دخل في الدماء من قتله هذه المرأة ! » وأيضاً أنه أشار على ملكشاه بقتل عمه قاوردهك ، ثم أشار على ملكشاه بكحل أولاد عمه ، وفي نظام الملك جماعة من أهل العراق ، فلما بلغ نظام الملك قال : ما أقام هذه الشناعة على إلافخر الدولة ابن جهمير اه (ج - ٥ ص - ١٠٠)

الصغير المروزي ، كما أهان عن حاله الإمام مسعود بن شببة السدي حيث يقول :

« وظهر مذهب الشافعي حين قهر نظام الملك ، وكانت فتنته على أصحاب أبي حنيفة ومالك أشد من الديلم وقد قتلوا منهم خلقاً كثيراً ، ووضععت في أيامه كتب في مثالب أبي حنيفة ومعاينه ، وقد لقي جزء ذلك حياً و ميتاً حتى تناثرت أعضائه بالجذام ، وعذب بالضرب والجس ، وأحرقت رفته في سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة بعد مائة وثمان وأربعين سنة أحرقت الكفار التتر لما استولوا على "إصبهان" بسبب بطول ذكره » اهـ (ص - ٣٥٠) .

ويعز على المرء أن يرى ابن الجويني وتلاميذه الغزالي يقومون ضد الحنفية بسترسلان في المجادلة ولكن لا عجب فإنهما كانا إذ ذاك يدرسان في " النظامية " يريدان التقرب من نظام الملك (١) حرصاً على الدنيا لا نزاعاً في الخطأ والصواب ، ولا دفاعاً عن الحق إزاء الباطل ، وقد أساءوا إلى أنفسهما حيث سلكا في المناظرة والبحث مع الحنفية على طريقة الختل والمغالطة والدفع والمغالبة جل سعيهما تشويه صور المسائل وتقريرها على أقبح وجه وأبشع صورة كما لا يخفى على من طالع "مغيث الحلق" لابن الجويني و " المنحول " للغزالي وعلى

(١) إن ابن الجويني بنيت له « المدرسة النظامية » بنيسابور وأقعد للتدريس فيها وبقى على ذلك قريباً من ثلاثين سنة ، والغزالي وقع له القبول من نظام الملك فرسم له التدريس بمدرسة بغداد .

هذا جرى بعدها الفخر الرازي — عصرى نظام الملك المتأخر — في ما كتبه في "مناقب الشافعي" وهذا هو الطريق الذي مهد لهم للبحث والمناظرة شيخ طريقة العراق أبو حامد الإسفرائني حافظ المذهب و إمامه ، فقد نقل التاج السبكي في "طبقاته" عن أبي حيان التوحيدي قال :

« سمعت الشيخ أبا حامد يقول لطاهر العباداني : « لا تعلق كثيراً لما تسمع مني في مجالس الجدل ، فإن الكلام يجري فيها على ختل الخصم ومغالطته ، ودفعه ومغالبته . فلسنا نتكلم لوجه الله بحالهما ولو أردنا ذلك لكان خطونا إلى الصمت أسرع من تطاولنا في الكلام ، وإن كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى ، فإننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله » اهـ (ج - ٣ ص - ٢٥) .

وإن هذا من صنيع إمامهم الشافعي رضي الله عنه حيث يقول : « ماناظرت أحداً قط إلا على النصيحة ، وما ناظرت أحداً قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان ، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ ، وما ناظرت أحداً إلا ولم أهال بين الله الحق على لساني أو لسانه » (١) .

ويعرف مبلغ اخلاص ابن الجويني في هذا الباب مما قاله للغزالي حين شاركه في هذا العمل فقد ذكر المؤرخون أنه لما صنف كتابه المنحول " عرضه على شيخه ابن الجويني فلما نظر فيه ابن الجويني

(١) راجع "حلية الأولياء" لأبي نعيم الأصبهاني (ج - ٩ ص ١١٨)

قال له : « دفتني وأنا حي هلاصبرت حتى أموت ؟ لأن كتابك غطى كتابي » (١) وما ذاك إلا لأجل أن ابن الجويني يريد أن يصفو الجواهر في تدريس النظامية وما إلى ذلك فقد كان مقرها لدى نظام الملك وخاف إن وقع " المنحول " بيد نظام الملك يصغر ابن الجويني في عينيه ، والعجب من تنافسهما في إثارة تلك الفتنة وتسارعهما إليها ، والله يحق الحق وهو يهدي السبيل .

وكما أن الخطيب وأمثاله معروفون في قلة الفقه واكتثار الرواية بدون الدراية كذلك ابن الجويني وتلميذه الغزالي مضربا مثل عند أهل العلم في الجهل بالحديث والتاريخ مهما ضاق صدر ابن السبكي من ذلك - قال ابن حجر العسقلاني " التلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير " :

« ونقل الرافعي عن إمام الحرمين في " النهاية " أنه قال : (في قلبي من الطهانية في الاعتدال شيء ؛ فإنه ذكرها في حديث النبي ﷺ صلاته في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال والرفع بين السجدين ؛ فقال : اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالساً) ولم يتعقبه الرافعي . وهو من المواضع العجيبة التي تقضي على هذا الإمام بأنه كان قليل

(١) راجع ترجمة الغزالي في " المنتظم " لابن الجوزي و " مرآة الجنان " للعفيف الياقبي .

المراجعة لكتب الحديث المشهورة فضلاً عن غيرها ؛ فإن ذكر الطهانية في الجلوس بين السجدين ثابت في " الصحيحين " وأما الطهانية في الاعتدال فثبت في " صحيح ابن حبان " و " مسند أحمد " . . . ورواه أبو علي بن السكن في " صحيحه " وأبو بكر بن أبي شيبة في " مصنفه " وأعجب من ذلك أن ذكر الطهانية في الاعتدال مخرج في " الأربعين " التي خرجوها لإمام الحرمين وحدث بها اهـ

وقال العسقلاني أيضاً في ضمن تخريج حديث عائشة : « كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بسبح اسم ربك الأعلى » الحديث ما نصه :

« تنبيه » قال إمام الحرمين : رأيت في كتاب معتمد أن عائشة روت ذلك ، وتبعه الغزالي فقال : (قيل إن عائشة روت ذلك) وهذا دليل على عدم اعتنائها معاً بالحديث كيف يقال ذلك في حديث في " سنن أبي داود " التي هي أم الأحكام اهـ .

وقال أيضاً في ضمن تخريج حديث : « من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله » الحديث :

« تنبيه » لما ذكر إمام الحرمين هذا الحديث في " النهاية " قال : (إنه صحيح متفق على صحته) وتعقبه

ابن الصلاح فقال : هذا مما يمتنع عليه منه العارف بالحديث .
وله أشباه بذلك كثيرة أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث
التي يفتقر إليها كل فقيه وعالم »

وقال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" في التاريخ :
« وقد كان الغزالي يقول : أنا مزجي البضاعة في

الحديث » (ج - ١٢ ص - ١٧٤)

فهذا حالهما في الحديث . وأما جهلها بالتاريخ فقال ابن حجر
العسقلاني في ترجمة " محمد بن محيريز " من " لسان الميزان " ما
نصه :

« محمد بن محيريز . لا وجود له وقع ذكره في
كلام إمام الحرمين فذكر في كتاب الشهادات من "النهاية"
(أن البخاري صنف الصحيح في الروضة النبوية ،
روى فيه عن محمد بن محيريز ، فغلطته عيناه ، فرأى
النبي ﷺ في المنام ، فقال : أتروى عن ابن محيريز وقد
طعن في أصحابي ، وكان خارجياً ؟ فقال : يا رسول
الله إنه ثقة . قال : صدقت إنه ثقة فأرو عنه) . . .
. والمنام الذي سكاه الإمام بالصفة المذكورة
يدل على عدم عنايته بالأخبار ! وكيف يجتمع قوله :
(كان يطعن في أصحابي) مع قوله : ثقة فأرو عنه »

وقال الفاضل ابن خلكان في " وفيات الأعيان " في ترجمة حسين
ابن منصور الخلاج الزاهد المشهور ما نصه :

« وجدت في كتاب " الشامل " في أصول الدين ،
تصنيف الشيخ العلامة إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك
ابن الشيخ أبي محمد الجويني — رحمه الله تعالى — فصلاً
ينبغي ذكره هنا ، والتعليق عليه على الوهم الذي وقع ،
فإنه قال : (وقد ذكر طائفة من الأثبات الثقات : أن
هؤلاء الثلاثة تواصلوا على قلب الدولة ، والتعرض
لإفساد المماكة ، واستعطاف القلوب واستمالتها ، وارتاد
كل واحد منهم قطراً . أما الجنابي فأكتاف الأحساء ،
وابن المقفع توغل في أكتاف بلاد الترك ، وارتاد
الحلاج قطر بغداد ، فحكم عليه أصحابه بالهلكة
والقصور عن درك الأملية ، ليعبد أهل العراق عن
الانخداع) هذا آخر كلام إمام الحرمين .

قلت : وهذا كلام لا يستقيم عند أرباب التواريخ ؛
لعدم اجتماع الثلاثة المذكورين في وقت واحد ، أما
الحلاج والجنابي فيمكن اجتماعهما ، لأنها كانا في عصر
واحد ، ولكن لا أعلم هل اجتماعهما أم لا .

والمراد بالجنابي هو أبو طاهر سامان بن أبي سعيد
الحسن بن بهرام القرمطي رئيس القرامطة ، وحديثهم
وحروبهم وخروجهم على الخلفاء والملوك مشهور ،
. وأما ابن المقفع فهو عبد الله بن المقفع الكاتب المشهور
بالبلاغة ، صاحب الرسائل البديعة ذكر صاحبنا

شمس الدين أبو المظفر يوسف الواعظ سبط الشيخ جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي الواعظ المشهور في تاريخه الكبير الذي سماه "مرآة الزمان" أخبار ابن المقفع وما جرى له، وقتله في سنة خمس وأربعين ومائة، ومن عادته أن يذكر كل واقعة في السنة التي كانت فيها، فيدل على أن قتله كان في السنة المذكورة، وفي كلام عمر بن شبة في كتاب "أخبار البصرة" ما يدل على أن ذلك كان في سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة وكيفما كان فإن تاريخ قتله لم يكن بعد سنة خمس وأربعين ومائة، وإنما كان فيها أو فيما قبلها، وإذا كان كذلك، فكيف يتصور أن يجتمع بالحلاج والجنابي كما ذكره إمام الحرمين - رحمه الله - ومن ههنا حصل الغلط. وأيضاً فإن ابن المقفع لم يفارق العراق فكيف يقول: «إنه توغل في بلاد الترك» وإنما كان مقيماً بالبصرة ويتردد في بلاد العراق، ولم تكن بغداد موجودة في زمنه، فإن المنصور أنشأها في مدة خلافته فاختمها في سنة أربعين ومائة، واستتم بناءها وطرها ودخلها في سنة ست وأربعين، وفي سنة تسع وأربعين تم جميع بناءها هـ.

ومن جهل مشهورات التاريخ كيف يعتمد على نقله في هذا الباب ! ولكن ابن خلكن ينتقد عليه ما ذكره في كتابه "الشامل"

نقطة الحلاج، ويعتمد عليه فيما سرد في كتابه "نقبة الخلق" أنصوصة القفال. فسبحان واهب العقول.

والغزالي قال فيه ابن الجوزي في "المستظم":
«وذكر في كتاب "الاحياء" من الأحاديث الموضوعة وما لا يصح غير قليل، وسبب ذلك قلة معرفته بالنقل فإتيه عرض تلك الأحاديث على من يعرف، وإنما نقل نقل حاطب ليل، وكان قد صنف للمستظهر كتاباً في الرد على الباطنية، وذكر في آخر مواعظ الخلفاء فقال: روى أن سليمان بن عهد الملك بعث إلى أبي حازم: ابعث إلى من افطارك، فبعث إليه نخالة مقلاة، فبقى سليمان ثلاثة أيام لا يأكل ثم افطار عليها وجامع زوجته فجاءت بعبد العزيز، فلما بلغ ولد له عمر بن عهد العزيز. وهذا من أقبح الأشياء لأن عمر ابن عم سليمان وهو الذي ولاه فقد جعله ابن ابنه. فما هذا حديث من يعرف من النقل شيئاً أصلاً» هـ (ج - ٩ ص ١٦٩ و ١٧٠)

وفما نقلنا في علم هذين كفاية - ورجل لا علم له بالحديث ولا بيرة له بالتاريخ كيف يجترئ أن يقوم بالرد على فقيه الملة لإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم. وما ابن الجويني تلميذه أبو حامد الغزالي بالنسبة إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة إلا كطالب علم مع سلطان العلماء أو كآحاد الرعية مع السلطان الأعظم

وبذلك صرح الإمام الرهاني عبد الوهاب الشحراني في حق الفخر الرازي ، حيث قال رحمه الله في "الميزان الكبرى" ما نصه :

« ومما وقع لي أن شخصاً دخل علي ممن ينسب إلي العلم وأنا أكتب في مناقب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها ، وأخرج لي من كنه كرايس ، وقال لي : أنظر في هذه فنظرت فيها ، فرأيت فيها الرد على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ، فقلت له : ومثلك يفهم كلام الإمام حتى يرد عليه ؟ فقال : إنما أخذت ذلك من مؤلف للفخر الرازي فقلت له : إن الفخر الرازي بالنسبة إلى الإمام أبي حنيفة كطالب العلم ، أو كأحد الرعية مع السلطان الأعظم ، أو كأحد النجوم مع الشمس . (ج - ١ ص ٦٤) .

وبالجملة كل من قام من هؤلاء ضد الحنفية وخاض غمرة تلك الفتن لا يخلو من جالين إما هو لم يتقن الفقه ولم يعرف الكلام و الجدل ، وإما هو لم يتقن الصناعات الحديشية ولم يعرف التواريخ و الرجال . وها هو حال فحول الأشاعرة الشافعية محدثهم ومتكلميهم كما صرح به الإمام ولي الله الدهلوي في كتابه "قرة العينين بتفضيل الشيخين" الذي صنّفه بالفارسية حيث يقول :

« إن الأشاعرة على قسمين :

المتكلمون الذين قد نالوا السهم الأثافي في المناظرة

والمخاصمة ولكن ليس لهم تبحر وتوسع في الحديث كأبي بكر الباقلاني ، والإمام الرازي ، والقاضي البضاوي ، والقاضي العضد ، والملا سعد .

والمحدثون الذين قد حازوا القدر الأوفى في الحديث وسعة الروايات ولكن لم ينظروا في المناظرة والمخاصمة والمراجعة كالأجري والبيهقي (١)

ومع جاب خيلهم ورجلهم على الحنفية قد ضاعت مساعيهم و خابت أمانيتهم فإن الأصحاب قد ردوا على كل منهم بحيث لا يبقى لهم قائمة بعد تلك الردود ، وإن قاست الأمة عواقب ذلك التخاذل والتداول مدى القرون . فمنهم من كتابهم بكاملهم ورد كيدهم في نحرهم ، ومنهم من سامح وتلف وأعاد الحق إلى نصابه . وقد مر ذكر من رد على الخطيب البغدادي ، فأما ابن الجويني والغزالي فأول من قام بالرد عليها جميعاً فيما - نعلم والله أعلم - الإمام شيخ

(١) ونصه بالفارسية :

« أشاعره دو قسم اند ، متكلمان كه در مناظره و مخاصمه سهم أعلى نصیب ایشان است أما در حدیث تبحری و توسعی ندارند مثل أبو بكر الباقلاني ، وإمام رازي ، وقاضي بضاوي ، وقاضي عضد ، وملا سعد .

ومحدثين كه در حدیث و توسع روایات قدر اوفی یافته اند . أما در مناظره و مخاصمه و مراجعة غور نمودند مثل آجری و بیهقي " (ص ٢٥٣ طبع المجتهدية بدلهي)

الإسلام عماد الدين مسعود بن شذبة السندی رحمه الله ، وسبقه إلى ذلك بالرد على الغزالي شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي رحمه الله تعالى تلميذ صاحب "الهداية" وهو محدث فقيه إمام وترجمته مستوفاة في كتب طبقات الأصحاب "كجواهر المصنعة" للترشي و"نجم التراجم" لقاسم بن قطار بغا و"الفوائد البهية" للفاضل اللكنوي وغيرها . وقال المؤرخ ابن تغري بردي في وفيات سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة من كتابه "النجوم الزاهرة" :

« وفيها توفي شمس الأئمة محمد بن عبد الستار بن محمد الإمام العلامة فريد دهره ووحيد عصره المعروف بشمس الأئمة الكردي البراتقني الحنفي و"براتقن" قصبة من قصبات "كرد" من أعمال "جرجانية" . قال الذهبي : كان أستاذ الأئمة على الإطلاق والموفود إليه من الآفاق ، برع في علوم ، وأقرأ في فنون ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه انتهى . قلت : وشمس الأئمة أحد العلماء الأعلام وأحد من سار ذكره شرقاً وغرباً ، وانتشرت تصانيفه في الدنيا - رحمه الله تعالى - . (ج - ٦ ص - ٣٥١)

وقد كثر تشييع العلماء على كتاب "المنحول" للغزالي . قال الإمام العلامة قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الفارابي الإنقاني (١) في بحث حروف المعاني من كتابه "التبيين شرح المنتخب في أصول

(١) الذي يقول فيه ابن تغري بردي :

في بحث حروف المعاني من كتابه "التبيين شرح المنتخب في أصول المذهب" ما نصه :

« ثم الغزالي شنع في "المنحول" على أبي حنيفة في أشياء من غير حجة على دعواه ، ولا دليل على ما خيل ، فلو لا إطالة الكتاب أوردناه ورددناه برد لا يرد على وجه تنوب روحه عما فعلت يده ولسانه . والله إن كنا لنعتقد غاية الاعتقاد لأجل ما جمع في "إحيائه" من كلمات المشائخ بالنظر إلى الظاهر . ثم لما رأينا من طعنه على الكبار بلا إقامة برهان حصل بنا ما حصل اه » وقال الشيخ العلامة الحافظ محمد بن يوسف الشامي في "عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان" :

« ولا تغتر بما وقع في "المنحول" المنسوب للإمام الغزالي من تعيير الإمام أبي حنيفة ، فإن ذلك من قائله مزلة عن الصواب عظيمة ، وهفوة حائدة عن الطريقة المستقيمة ، نقشعر منه الجلود وتمج منها الأسماع ، وتأبها النفوس ، وتنفر منها الطباع ،

« وكان - رحمه الله - إماماً عالماً مفناً بارعاً في الفقه واللغة العربية والحديث وأسماء الرجال وغير ذلك من العلوم ، وله تصانيف كثيرة » اه

وهو الذي ولي تدريس دار الحديث بالظاهرية بدمشق بعد وفاة الحافظ الذهبي كما صرح به ابن حجر والسيوطي .

وانما قلت : « المنسوب للإمام الغزالي » لأن هذا الكتاب لم يرو بالسند المتصل إليه ، ولا قرأه رجل على رجل وهكذا إليه ؛ فيحتمل أن تلك الألفاظ الشنيعة اختلفت عليه ، وعلى تقدير صدورها عنه فسمعت جماعة من مشايخ الشاميين ينقلون عن عين أعيان المحققين في عصره الشيخ الإمام علاء الدين البخاري أحد أصحاب الشيخ سعد الدين التفتازاني — رحمهم الله تعالى — : أنه كان يعظم الغزالي غاية التعظيم ولا يجسر أحد بحضرته أن يقول « قال الغزالي » بل « قال الإمام الغزالي » ونحو ذلك مما يدل على تعظيمه . فقليل له : ألم تر ما صدر عنه في حق الإمام أبي حنيفة . قال : « صدر منه ذلك في الشباب حين سلطان الهوى والعصبية عليه قبل أن يتسلك ويتأدب ، ويتخلق بأخلاق السادة الصوفية ، و يترك الرعونات وحظوظ النفس . فلما تخلق بأخلاق القوم ، وانسلخ من الأخلاق الرديئة ، وتحلى بالصفات العلية ، وسلك المناهج السوية رجع عن هذه الألفاظ الرديئة ، وطمس ما في نسخته ، وعرف الحق لأهله . وتعذر عليه طمس ما في بقية النسخ لانتشارها . ولما صنف كتاب « الإحياء » بعد ذلك عظم الإمام أبا حنيفة غاية التعظيم ، وذكر في مواضع منه جملاً من فضائله . ولو عرض عليه كلام « المنخول » بعد رجوعه عن

الأخلاق المذمومة لتبرأ منه ، واستغفر الله تعالى . و القائب من الذنب كمن لا ذنب له وسمعت الأستاذ العارف ذا الأحوال السنية والأفعال المرضية و الطريقة السنية الشيخ شاهين بن عبد الله يذكر نحو ما ذكره الشيخ علاء الدين البخاري ويقرره « ١ »

وقال العلامة المحدث علي القاري في « تشييع الفقهاء الحنفية لتشيع السفهاء الشافعية » :

« ثم رأيت الإمام الكردري صنف تصنيفاً في الرد على الغزالي فيما نقل عنه أنه ذكر في كتابه « المنخول » طعناً في أبي حنيفة وأصحابه الفحول . ولعله كان في أيام جهالته وزمان حيرته ومبدأ ضلالاته ، قبل أن يدخل في طريق الأولياء وتصنيفه « الإحياء » على ما تدل عليه ترجمته للإمام الأعظم مع سائر العلماء »

قلت : ولا شك أن كتاب « المنخول من تعليق الأصول » صنفه الإمام الغزالي في زمن شبابه (١) فإنه لما رفع أمره إلى السلطان سجن وقد وشى به أهل مذهبه واتهموه بأشياء ومنها وضعه هذا

(١) وما ظنه السيد مرتضى الزبيدي شارح « الإحياء » بأن تصنيفه وقع متأخراً عن « الإحياء » و « كيمياء السعادة » و « جواهر القرآن » فليس بصحيح . وما ينقله السيد مرتضى عن « المستصفي » للغزالي ، لا يوجد في « المستصفي » فلهذا وقع له وهم في ذلك .

الكتاب وذلك في شهر سنة تسع وتسعين وأربعمائة اعتذر الغزالي إلى السلطان منجر عن وضعه "المنحول" قائلاً بأن :

« التعليق الذي علمته في أيام الصبا وسميته "المنحول" من تعليق الأصول " وزادت فيه طائفة حسداً من عند أنفسهم أشياء توجب الطعن في حق الإمام أبي حنيفة ، وذلك قبل ثلاثين سنة ونوسلوا به في الإغراء على » (١)

وكتب إليه متبرئاً عما رموه :

« وأما ما يعزرون إلى من الطعن في حق الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ، فلا أتحمل ذلك ، وبالله الطالب الغالب المدرك المهلك الضار النافع الذي لا إله إلا هو اعتقادي في الإمام أبي حنيفة أنه من أغوص الناس في

(١) ونصه بالفارسية :

« تعلیقی که در ایام کودکی کرده بودم ، و نام آن "المنحول" من تعليق الأصول " نهاده ، و گروهی هم بحکم حسد بسی سال پیش ازین در آن چند کلمه که موجب طعن باشد در امام ابو حنیفه زیادت کردند ، و آن را وسیله ساختند »

راجع "فضائل الأنام من رسائل حجة الإسلام" بتقدمة وتعليقات المؤيد الثابتی طبع ایران عام ۱۳۳۳ . ص ۱۷ وهذا الكتاب جمع فيه مكاتيب الغزالي بالفارسية .

حقائق الفقه من أمة محمد ﷺ ، وكذب على كل من يحكي عن اعتقادي فيه سوى ذلك أو ينقله عن خطي ولفظي . والذي اعتقد فيه قد شرحته في "الإحياء" في أول سدير

العلماء وغرضي الإنباء عن حقيقة الأمر » (١)

فتبين من هذا أن الغزالي قد ندم على ما قدم وإنما كان تأليفه "المنحول" في إبان شبابه في حياة استاذه ابن الجويني ثم إنه قد دس فيه بعض الحسدة ما لا يرضاه الغزالي نفسه من الطعن في حق الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وقد قال الله تعالى : « فن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه . إن الله تعالى غفور رحيم » والكتاب الذي رد به الإمام الكردي على "المنحول" للغزالي

(١) ونصه بالفارسية :

« أما آنچه حکایت می کنند که من در امام ابوحنیفه رضي الله عنه طعن کرده ام این احتمال نتوانم کرد ، بآله الطالب الغالب المدرك المهلك الضار النافع الذي لا إله إلا هو که اعتقاد من آنست : که امام ابو حنیفه رحمه الله علیه غواص ترین امت مصطفی ﷺ است در حقائق معانی فقه . هر آنکه جزاین از عقیده من یا از خط و لفظ من حکایت کنند دروغ می گوید و عقیده من آنست که در کتاب "احیاء" در اول سیرت علماء شرح داده ام مقصود آنست که این حال معلوم شود » (فضائل الانام ص - ۱۵)

سماء "الرد على الطاعن المعثار والانتصار لسيد فقهاء الأمصار" قال الإمام الكوثري في مقدمة كتاب "الغرة المنيقة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة" لأبي حفص عمر الغزنوي :

« وقد رد على الغزالي شمس الأئمة الكردي محمد ابن عبد الستار في كتاب [الرد على الطاعن المعثار و الانتصار لإمام أئمة الأمصار] وقسا عليه وإن أجاد في البحث معه في المسائل وتثبيت الدلائل . وكان الترفق به أحكم لكن يقال : إن الجزء من جنس العمل » اهـ

(ص - ٦)

وقال الإمام الكوثري أيضاً في " إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيب الخلق " :

إن شمس الأئمة الكردي لم يدع قولاً لقائل في تلك المسائل في كتابه المسمى [الرد على الطاعن المعثار والانتصار لسيد فقهاء الأمصار] حيث رد على نخالة " المنخول " لأبي حامد أجلي رد ، وفي ضمنه مسائل " مغيب الخلق " اهـ .

وقال الفاضل اللكنوي أوالحسنات عبد الحفي في ترجمة شمس الأئمة الكردي من كتابه " الفوائد البهية في تراجم الحنفية " ما نصه :

« رأيت له رسالة في الرد على " منخول " الإمام الغزالي المشتمل على " التشنيع القبيح على الإمام أبي حنيفة

(أولها) الحمد لله رب العالمين الخ رتبها على ستة فصول وتعقب فيها على الغزالي قولاً قولاً ، وذكر فيها مناقب أبي حنيفة . وهي رسالة نفيسة حسنة جداً مشتملة على أبحاث شريفة إلا أنه بسط الكلام في بعض مواضعها بالشناعة على الإمام الشافعي وأتباعه ، لكنه بالنسبة إلى تشنيع الغزالي على أبي حنيفة قليل جداً .

وممن انتدب للرد على ابن الجويني الإمام عفيف الدين عبد العليم بن أبي القاسم بن إقبال القرطبي الحنفي ولد سنة اثنتين و عشرين وثمانمائة ، وتوفي بزهد يوم الجمعة خامس ذي الحجة سنة سبع وتسعمائة ، ترجمه محي الدين عبد القادر العيدروسي في " النور السافر عن أخهار القرن العاشر " ووصفه " بالفقيه النبيه الصالح " وقال المؤرخ عبد الحفي بن العماد الحنبلي في " شذرات الذهب في أخبار من ذهب " : « كان إماماً فقيهاً نبيهاً » و " القرطبي " بالضم نسبة إلى " قرطب " قال السيد مرتضى الزبيدي في " تاج العروس من جواهر القاموس " : « قرطب بلدة بزهد ، وهي على مقربة منها وقد دخلتها . ومنها المحدث المشهور عبد العليم بن عيسى بن إقبال القرطبي من المتأخرين اهـ » وكتابه في الرد على ابن الجويني قد رأيت منه نسخة في الخزانة الآصفية بحيدر آباد الدكن ويوجد النقل من هذا الكتاب في " آكام النفائس في أداء الأذكار بلسان الفارس " للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحفي اللكنوي (ص - ٦)

والشيخ العالم المحدث عبد النبي بن أحمد بن عبد القدوس الكنگوهي

الحنفى، أحد العلماء المشهورين فى أرض الهند وترجمته مستوفاة فى "طرب الأماثل بتراجم الأفاضل" لأبى الحسنات محمد عبد الحفى الأنصارى اللكنوى و"زهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر" للعلامة الشريف عبد الحفى بن فخر الدين الحسنى وكان رحمه الله من أجل علماء عصره وناصر السنة فى زمانه ، توفى سنة إحدى وتسعين وتسع مائة ، قال فى "طرب الأماثل" :

« عبد النبى [مؤلف رسالة فى رد طعن الإمام القفال المروزى الشافعى على الإمام أبى حنيفة] النعمانى من أولاد الإمام أبى حنيفة النعمان بن ثابت الحنفى نسباً ومذهباً . أولها : [لحمد لله الذى اصطفى حبيبى وخليله سيدنا وقره عيننا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلاة وسلاماً عليه دأمتين بدوامه ، باقيتين بهقائه لشرع شرائع الاحكام وإيضاح سبل الرشاد والساد ، وبعمته بالملة الحنيفية السمحة . . . الخ . . . أما بعد فيقول العبد الضعيف الراجى عفوره الغفور الرحيم الملتجئ إليه باطفه الجلى والحنفى ، كثير التقصير عبد النبى بن أحمد بن عهد القدوس النعمانى لما وقع لى الاطلاع على القصصة المسطورة فى كتاب "مرآة الجنان" فى فضائل الإمام الشافعى نقلاً عن الإمام أبى المعالى المعروف بإمام الحرمين المفصحة المصراحة بحال الجور عن الانصاف واظهار غاية التعسف والاعتساف المملوءة بالتعرض على الإمام

المطابق أبى حنيفة ، فأزعجنى وخلصى حمية الدين فشرعت مستعيناً بالله فى كشف الغطاء ، وكنت فى سفر الحرمين الشريفين وما كان معى إلا كتب معدودة إلا أن الله تعالى بمحض عونه ومنه أتم الأمر وأظهر . وهأنذا أذكر تلك القصة أولاً ثم نتكلم على كلمة كلمة منها الخ »

ورأيت من هذا الكتاب نسخة فى الخزانة الآصفية بحيدرآباد الدكن بالهند .

والإمام المحدث على بن سلطان محمد القارى الهروى نور الدين الفقيه الحنفى نزيل مكة المتوفى بها سنة أربع عشرة وألف . وهو أحد جماهير الأعلام ومشاهير أولى الحفاظ والأفهام ، الجامع للعلوم النقلية والعقلية والمتصلع من السنة النبوية صاحب التصانيف التى سارت بها الركبان ، وشهرته كافية عن الاطراء فى وصفه ، وكتابه "تشريع الفقهاء الحنفية لتشريع السفهاء الشافعية" توجد منه نسخ فى خزانات الكتب بالهند وباكستان . وقال فيه بعد الحمد والصلاة ما نصه :

« يقول أفقر عباد الله الغنى الهارى على بن سلطان محمد الهروى القارى : رأيت رسالة مصنوعة فى ذم مذهب السادة الحنفية الذين هم قادة الأمة الحنيفية ، وأكثر أهل الملة الإسلامية . وموضوعه فيها أشياء من أعجب العجائب التى تشير إلى أن قائلها جاهل أو كذاب .

وهي منسوبة إلى أبي المعالي عبد الملك بن عهد الله بن يوسف الجويني المشهور "بإمام الحرمين" من أكابر علماء مذهب الشافعي « الخ .

وقال في آخره :

« ثم رأيت بعض أصحابنا أنه أفاد في هذه الحكاية ما أجاد حيث قال : وما أقبح صلاة هذا المصلي و أشنعها ، وما أسوء ضرطته وأفظعها ، لقد لبس ثوب الخلاء ، وارتدى برداء الشناعة ، وأصم بضرطته الأسماع ، وأنى بما تنفر عنه الطباع وفعل فعل السفلة الخفاف ، واستخف بالدين غابة الاستخفاف ، فضل به عن سواء الصراط ، والتحق بالأراذل والأسقاط ، بصلاته هذه وختمها بالضرط ، ولقد ساعدته إسته كل المساعدة ، وباعدته عن الحياء والدين كل المبادعة ، أما عن الدين فظاهر لأرباب اليقين ؛ لأنه تعمد الحدث في حال مناجاته لرب العالمين . وأما الحياء فذلك شئ لا ينكره أحد من العقلاء . فواجباه كيف أقدم هذا الذي يلبس إلى العلم على هذا الفعل القبيح بخضرة جماعة منهم السلطان ، فخصير نفسه ضحكة لأهل الزمان بأمر الشيطان . ثم مع هذا ظن أن ضرطته هذه له نافعة ، وإنما هي له عن رتبة العقلاء واضعة . إذ لو فعل مثل ذلك أحد من العوام ،

لقيل إنه ملحد مستخف بالاسلام ؛ بل من ترك الصلاة رأساً أهون في مقام القبائح من هذه السيئة المشتملة على الفضائح ، إذ هي الشناعة العظمى ، والداهية الدهية ، وإنما حمل على ذلك اتباع الهوى ، لأجل أعراض الدنيا . فليته حين مات مات فعلة هذا معه ولم يذكر ، ولم يكتب في الدفاتر ولم يسطر ، لكنه أثبت في التواريخ واشتهر ، وتشدد به من لا خلاق له وافتخر . فلو عرفوا ما فيه من أن الشناعة راجعة إليهم لما ذكروا مثل هذا فيما لديهم ؛ ولكن كما قال سبحانه : (أفن زين له سوء عمله فرآه حسناً ، فإن الله يضل من يشاء و يهدي من يشاء) . فنعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، ونستغفره من زال في أقلامنا ، وخطل في أقوالنا » اهـ .

والشيخ الفاضل علم الله بن عبد الرزاق بن خصة بن خضر الصالحى الأميمتهوى أحد العلماء المبرزين في الفقه والحديث والعربية . ولد في السابع والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وخمسين و تسعمائة بهلدة " أميةتهى " وتوفي حادى عشر ذى الحجة سنة أربع وعشرين وألف ، وكان ديناً متقناً متبحراً عابداً متهجداً صاحب سنة واتباع وزهد وتورع واستقامة ، سافر إلى الحجاز وليث بها ثمانى عشرة سنة وأخذ الحديث عن الشيخ ابن حجر المكي وغيره من مشايخ عصره ثم رجع إلى الهند وصرف عمره في الدرس والإفادة

رحمه الله تعالى وترجمته مستوفاة في "نزهة الخواطر". وسماه "السيف المسلول في ضرب القفال والمقفل" قال فيه بعد الحمد والصلوة :

« يقول أضعف عباد الله القوى علم الله بن عبد الرزاق الحنفي — أصاح الله حاله وحقق آماله - : كنت أسمع من أفواه الرجال ، قصة المروزي القفال ، مع الساطان محمود الغزنوي المغتال ، في تحويله بالشعبدة والإحتيال وتنقيله عما كان عليه من سفي الأحوال ، من مذهب الإمام أبي حنيفة الأعظم ، إلى مذهب الإمام محمد بن إدريس المحترم . ولما كانت القصة مشتملة على قبائح شنيعة ، وشنائع فظيعة لانتليق به بل يستحيل أن تصدر عن له حظ قليل من الأخلاق الرضية والآداب المرضية ؛ بل من له أدنى رائحة من طيب الإسلام ، فضلاً عن يعله جمع من العلماء الأعلام كنت كذبتها وما صدقتها وخطأتها وما صيربتها . وقلت حاشاه حاشاه ، أين هذا ؟ وأين علمه وتقواه ؟ مطهر جنابه من هذه الانجاس ، منزله لسانه عن لوث هذه الأدناس ، شأنه أجل من أن يكون معروفاً بهذه الفضائح ، ومشهوراً بتلك القبائح ، من اللبالات المزخرفة والخرافات المستطرفة ، وأضحكات المضحكة ، ومهملات التمسخررة ، ونكلمات المجانين و هكايات المغمورين ، وخطابات المسحورين ، وهذيانات الحمومين ، هزل لا فصل ، جهل لا فضل . وكنت على

ذلك برهة من الزمان ومدة من الأكوان حتى وقفت على "تاريخ الياقبي" من أعيان مقلدي الشافعي ، فرأيت قد ذكر القصة على ما شاعت في الخافقين نقلاً عن الكتاب المسمى "مغيث الخلق" لإمام الحرمين فظهر أن القصة واقعة ، وأن الحكاية على ما هي شائعة ، ليس في صدقها ريب ، ولا فيها من الإقتراء شوب فلما عرفت أن هذا اليقين لا يستراب ، زدت تحيراً ونلت : إن هذا لشيء عجاب . وأعجب من هذا أن هؤلاء الذين عدوا أجيلاء الشافعية عطاء ذكروا القصة تهجماً وافتخاراً ، وأوردوا الحكاية تهجاً وابتشاراً كما يدل على ذلك عباراتهم ، ويجلو ما هنالك إشاراتهم » اهـ

والإمام العلامة نوح بن مصطفى القونوي الرومي الحنفي نزيل مصر صاحب "الدر المنظم في مناقب الإمام الأعظم" — وسماه "الكلمات الشريفة في تنزيه الإمام أبي حنيفة عن الترهات السخيفة" ترجمه محمد المحبي في "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" فقال : « الإمام العلامة سابق حلبة العلوم صار ذكره واشتهر علمه ، وهو في علوم عديدة من الفائقين سيما التفسير والفقه والأصول والكلام وكان حسن الأخلاق وافر الحشمة جهم الفضائل ، قرأ علوم الحديث رواية ودراية على محدث مصر محمد حجازي الواعظ ، وتلقن الذكر و لبس الخرقة وأخذ علوم المعارف ، وألف مؤلفات كثيرة ، ولم يبرح بمصر مقيماً بخدمة الدين مصون العرض والنفس متمتعاً بما من

الله عليه من فضله حتى توفي بمصر في سنة سبعين بعد الألف رحمه الله تعالى » انتهى مختصراً .

ثم لما طبع كتاب ابن الجويني بمصر قام بالرد عليه الإمام العلامة الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فصنف (إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيب الخلق) فأفاد وأجاد ، وفاق من قبله في حسن المؤاخذة والانتقاد . قال فيه بعد الحمد والصلاة :

« وبعد فهذه رسالة سميتها "إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيب الخلق" أرد بها على كتب يعزى إلى أبي المعالي عبد الملك بن عهد الله بن يوسف الجويني ، ويسمى "مغيب الخلق في ترجيح القول الحق" »

كان مشارفتي في منتصف القرن الخامس في خراسان وما والاها إلى أن اضطر مؤلفه إلى مغادرة تلك الجهات لينجو بنفسه من عاقبة ما زرعه من الفتن في بلاد آمنة مطمئنة حتى أقام مدة طويلة في الحرمين الشريفين يؤم مدة في الحرم المكي ، ومدة في الحرم المدني ، فلحق بإمام الحرمين (١) ثم عاد إلى بلده بعد أن عادت المياه إلى مجاريها فأصبح أهدأ بكثير مما تقدم ، وربما ندم على ما قدم ، كما يستفاد مما ألفه من الكتب فيما بعد ، لكن لم

(١) كذا قال ابن الوردي في "تذكرة المختصر في أخبار البشر" في ترجمته ونصه : « وأم في الحرمين الشريفين وبذلك لقب » .

يخل تلميذه الخاص أبو حامد الغزالي من التأثير من منهج شيخه في مبدأ أمره ، فأساء إلى نفسه في مقتبل عمره ، حيث دون في هذا الصدد ما هو سمة دهره . وكان ذلك في عهد شبابه ، ولقى جزاء عمله هذا حيث اتهمه أهل مذهبه بالزندقة ، فكاد أن يقتل لولا سعي بعض الحنفية عند الأمير سنجر السلجوقي — وإلى خراسان في عهد والده ملك شاه — (١) في تخايصه كما ذكره شمس الأئمة الكردي (٢) . ثم تاب وأتاب وحسن رأيه في أبي حنيفة عند تاليفه "الإحياء" . عفا الله عما سلف .

(١) هكذا قال الكوثري والصحيح : « وإلى خراسان في عهد أخيه بركياروق ثم في عهد أخيه محمد شاه »

(٢) وما هذى به ذاك المغربي الباهت المفترى صاحب « تنبيه الباحث السرى » الذي لا علم له بالشرق وأهله بأن هذه القصة مفتعل من الكردي فهو رجم بالظن الكاذب ، وهذا الكلام سبة على قائله وقد برأ الله الكردي عن معرفته فإن مكتوب الغزالي واعتذاره في هذا الباب قد طبع وشاع وكان ذلك في شهور سنة تسع وتسعين وأربعمائة وقد نقلنا منه نص ما قاله الغزالي في تاليفه "المنحول" واعتذاره في هذا الباب . والعمل على إمامة الكردي وجلالته . ولا عبرة بهذه البان الهاذين وأكاذيب المفترين .

وكان الفخر الرازي ثالثة الأثافي فيما ألف باسم
 « مناقب الإمام الشافعي » رضى الله حيث ضمنه من
 الأباطيل ما يزيد في الطين بلة ، بل سعى في نقل بلد
 بأسره من مذهب إلى مذهب بتأليفه « الطريقة البهائية »
 باللغة الفارسية فإمام الحرمين والغزالي و
 الرازي لا يتعمدون الكذب فيما يكتبون — فيما أرى —
 لكن من جهل أدلة الأحكام في المسائل الخلافية ، و
 بعد عن معرفة الحديث والتاريخ ، وما إلى ذلك من
 العلوم التي لا بد من معرفتها لمن يريد السباق في هذا
 الميدان إذا خاض في مثل هذا المطلب تعويلاً على يده
 في النظر فقد هاج وماج ظناً بالأخبار الكاذبة أنها
 صادقة ، وفضح نفسه بسوقه الأكاذيب والتقاطه الساقطات
 فيهبى في هوة الجهل والخذلان ، فيصدق عليه المثل
 « على نفسها جنت براقش » .

ولست أسلك فيما أكتب من الرد على ابن الجويني
 مسلك العلامة نوح القونوي في كتابه « الكلمات الشريفة
 في تنزيه أبي حنيفة عن الترهات السخيفة » من التلطف
 البالغ في الرد على الكتاب المذكور ، وانكار نسبة
 الكتاب إلى إمام الحرمين بعد أن شغل مكانه من
 التاريخ على تعاقب القرون ، ولا أنتحى منتحى العلامة
 على القاري في كتابه « تشييع الفقهاء لتشييع السفهاء »

من القسوة المتناهية مع نصحيح نسبة الكتاب إليه ،
 بل أسلك فيما أكتب إن شاء الله تعالى منهجاً وسطاً
 بين التلطف والقسوة على قدر ما يستوجبه الكلام الذي
 أرد عليه من جهة بعده عن الحق وقربه منه ، كإثارة
 له يكيله في غير ضعف ولا عنف . ولولا أن الكتاب
 طبع منه آلاف ووزعت في المدن والأرياف مع
 إعادة طبع كتاب الرازي لجاز إهماله حتى مع استمرار
 اطلاع الجمهور على صلاة تعزى إلى القفال المروزي
 في ترجمة يمين الدولة محمود بن سبكتكين في « وفيات
 الأعيان » المتداولة بأيدي الجمهور ، لكن السكوت
 على تعاقب مسعى الفاتنين يكون جريمة لا تغتفر ،
 فأكتب بتوفيق الله سبحانه ما يعيد الحق إلى نصابه ،
 وأكتفي فيما أكتب بالكلام في الجليات التي هي أقرب
 إلى فضح دخيلة المؤلف ، والكشف عن مبلغ جهله
 فيما يعانیه . وأما المسائل الخلافية الفرعية التي يتكلم هو
 عنها ، فإنما يتكلم عنها بجهل عاقله وميزان رأيه بدون
 أن يتعرض لأدلتها الشرعية من الكتاب والسنة ومدارك
 الفقهاء ، فإذا سلكت طريق الرد عليه في ذلك كله
 طال الكلام بدون حاجة فاكتمى بما يكفي
 في هتك الستر عن مسعى المؤلف . ومؤلف الكتاب على
 جلالة قدره بين الشافعية وكثرة مؤلفاته في الفقه وأصوله

لا خبرة له بالحديث مطلقاً حتى تراه يقول في «البرهان»
(أن حديث معاذ في اجتهد الرأي مخرج في الصحاح)
وهذا خلاف الواقع ، لأنه لم يخرج في أحد من الصحاح ،
وإن كان الحديث صحيحاً عند الفقهاء على الطريقة التي
شرحها فيما علقته على «النبد» لابن حزم . ثم هو
لم يذكر في «نهاية المطلب في دراية المذهب» التي
هي أضعف مؤلفاته حديثاً واحداً ينسبه إلى البخاري
إلا حديث الجهر بالبسملة ، وليس هو في البخاري ،
كما أشار إلى هذا وذاك ابن تيمية والذهبي تشهيراً له
بجهله في الحديث ، بل قال أبو شامة المقدسي الشافعي
في «المؤمل» عند ذكره استدلال أهل مذهبه بالأحاديث
الضعيفة ، وتصرفهم في الأحاديث نقصاً وزيادة : «وما
أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد» وما
كما نرى مضرها مثل عند أبي شامة في الجهل بالحديث .
وبذكرنا هذا ما قاله ابن الجويني حينما غلب عليه
فخر الإسلام الزدوي في مناظرة : «إن المعاني قد
تيسرت لأصحاب أبي حنيفة لكن لا ممارسة لهم
بالحديث» (١) يعني كأن له شأناً في الحديث وإن

(١) كما ينقله الإمام عبد العزيز البخاري صاحب «الكشف»
و«التحقيق» في أول شرحه على «أصول الزدوي» . النعماني —

أصبح مغلوباً في النظر وهذا ما يتسلى به المفلسون ،
فإذا كان حال ابن الجويني والغزالي هكذا ، فما ذا
يكون حال الفخر الرازي في ذلك ؟ فلا يكون هؤلاء
من رجال هذا الميدان كما سيظهر ذلك بأجلى من هذا
في مناقشاتنا معه . اهـ

وقد طبع هذا الكتاب بمصر في رجب سنة ستين وثلاثمائة بعد
الآلاف

التعريف بالإمام السندي

والإمام مسعود بن شعبة السندي معروف في بيئات العلم بالإمامة
والسعة في العلم والثقة في النقل وعليه اعتماد الأصحاب ، وقد ذكره
في طبقات الحنفية الإمام الجافظ الذي انتهت إليه رئاسة مذهب
أبي حنيفة في عصره الشيخ قاسم الحلقي والإمام الجافظ يحيى الدين
عبد القادر القرشي والمحدث علي القاري ، قال القرشي في «الجواهر
المضية» :

«مسعود بن شعبة بن الحسين السندي عماد الدين
الملقب بشيخ الإسلام له (كتاب التعليم) وله (طبقات
أصحابنا) رحة الله عليهم أجمعين» .

وكذا في «تاج التراجم» في طبقات الحنفية للجافظ قاسم بن
قطلوبغا . وقد ائتمنه الجافظ القرشي فنقل في كتابه «الجواهر المضية»
عن «كتاب التعليم» أشياء . ووصفه المحدث علي القاري في «الأثمار

الجنية في طبقات الحنفية " بالشيوخ الفاضل الكبير " كما في " نزهة الخواطر " للشريف عهد الحنفى الحنفى رحمه الله ، وكان الإمام مسعود من أعيان أهل القرن السابع ، وقد اجتهدت بأن أجد له ترجمة أكثر من ذلك فلم أعثر على شيء مما بأيدينا ، وليس ذلك بالأمر الغريب فإن حوادث التتار التي تنابعت في عهد الإمام السندى وما وليها من الظلمات أضاعت منا الوقوف على كثير من المؤلفات والآثار النافعة وفحول الرجال . فحسبنا الله ونعم الوكيل (١) . وهذا صاحب " مشكاة المصابيح " الذي طار ذكره في الشرق والغرب ، وكتابه متداول بين الناس منذ صنف إلى الآن ومع هذا فلا نعلم من ترجمته شيئاً سوى الاسم واللقب والكنية والنسب مع أنه متأخر عن الإمام السندى بكثير فتذكر فإنه مهم . بل يوجد في عصر ابن الجوينى كثير من الأئمة الشافعية الذين حاطهم كحال الإمام السندى يوردهم ابن السبكي في " طبقاته " ولا يذكر من تراجعهم ما يشفى العليل ، كإبى على الزجاجى الحسن بن محمد بن العباس ، قال ابن السبكي : « أحد أئمة الأصحاب لم أجد اسمه ترجمة تشفى العليل اه » والحسين بن محمد أبى عهد الله القطان صاحب " المطارحات " الذى ينقل عنه الرافعى في كتاب الغصب . وعهد الله بن طاهر

(١) وبه صرح ابن السبكي في ترجمة الحافظ فضل الله التوريشى الحنفى حيث قال في " طبقاته " : « ووقعة التتار أوجبت عدم المعرفة بحاله اه » وسبب عدم المعرفة بحاله يعده ابن السبكي في الشافعية مع أنه حنفى .

التميمى الإمام الجليل ، وعلى بن أحمد بن محمد الزبيلى صاحب كتاب " أدب القضاء " الذى يقول فيه ابن السبكي : « وقد انهم على أمر هذا الشيخ » وعلى بن أحمد السهيلي أبى الحسن الإفرائقى أحد الأئمة فما ظنك بمن بعدهم .

وقد أغرب ابن حجر العسقلانى في كتابه " لسان الميزان " حيث رمى الإمام السندى بالجهالة فقال :

« مسعود بن شيبه بن الحسين السندى (١) عماد الدين الحنفى ، مجهول لا يعرف عن أخذ العلم ولا من أخذ عنه . له مختصر سماه (التعاليم) كذب فيه على مالك وعلى الشافعى كذباً قبيحاً . وقال : (لا يعرف للشافعى مسألة اجتهد فيها ، ولا حادثة استنبط فيها حكمها غير مسائل معدودة تفرد بها) كذا قال اه .

وقد عكر عليه الإمام الكوثرى قائلاً أن :

« ابن شيبه هذا جهله ابن حجر فيما جهل مع أنه معروف عند الحافظ عهد القادر القرشى ، وابن دقاق المؤرخ ، والتقى المقرئى ، والهدر العيني ، والشمس بن طولون وغيرهم . فعند صبيح ابن حجر هذا من تجهلاته المعروفة

— حاجة في النفس — وقانا الله اتباع الهوى . (٢)

(١) وقع في المطبوع هكذا : « مسعود بن سنة بن الحسن السندى » فليصحح .

(٢) " تانيب الخطيب " (ص - ٣) .

ولا عبرة بوقعة ابن حجر فيه فإنه كثير الوقعة في السادة الخنفيه ، ورحم الله السخاوى إنه لينكر منه ذلك، وتجد تفصيل ذلك في كتابنا "ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه" بل وصفه تلميذه العلامة المحدث الحافظ برهان الدين أبو الحسن ابراهيم ابن عمر البقاعى الشافعى "بشيخ نحس" وقال :

« إن فيه من سئ الخصال أنه لا يعامل أحدا بما يستحقه من الإكرام في نفس الأمر بل بما يظهر له على شأله من محبة الرفعة وأنه يغلط ويأبى في غلظه اهـ »

كما ينقله للسخاوى في "الضوء اللامع" وقال قاضى القضاة أبو الفضل محب الدين محمد بن الشحنة الخنفي - الذى كان ابن حجر يحمله ولم يكن بينهما أدنى حزازة - في "مقدمة شرحه على الهداية" في حق ابن حجر :

« وكان كثير التنكيت في تاريخه على مشائخه وأصحابه وأصحابه لاسيما الخنفيه فإنه يظهر من زلاتهم ونقائصهم التي لا يعرى عنها غالب الناس ما يقدر عليه ويغفل ذكر محاسنهم وفضائلهم إلا ما ألبته الضرورة إليه . فهو سالك في حقهم ما سلكه الدهبي في حقهم وحق الشافعية حتى قال السبكي . " إنه لا ينبغي أب يؤخذ من كلامه ترجمة شافعى ولا حنفي " وكذا لا ينبغي أن يؤخذ من كلام ابن حجر ترجمة حنفي متقدم ولا متأخر اهـ »

كذا نقل الإمام الكوثرى في ما علقه على "لحظ الألفاظ بهذا طبعات الحفاظ" تأليف ابن فهد من ترجمة ابن حجر ثم قال : « ومن راجع تراجم الرجال في كتبه ثم فحص عنهم في تواريخ غيره ممن لم يتغلب عليه نعصب وهوى يحد صواب ما يقوله ابن الشحنة مائلا أمام عينيه » (ص — ٣٢٨)

وبالجملة هذه المناداة التي صدرت من العسقلاني في حق الإمام السندى لا فائدة لها ألبتة ، فإن الناس يعلمون أنه يتجاوز عن ذنوب أصحابه وآثام أهل مذهبه ، ويقذع في حق الخنفيه بما هم برآء منه . وأما رمية الإمام السندى بالكذب القبيح فهو أقبح إذ لم يأت به دليل على دعواه سوى قوله : « وقال : لا يعرف للشافعى مسألة اجتهد فيها ، ولا حادثة استنبط فيها حكمها غير مسائل معدودة تفرد بها » ولا شك أن هذا مقابلة الفاسد بالماسد ، فهلا تكلم في هذا بحصته و في هذا بحصته . فإن كان ابن حجر يرمى الإمام السندى بالكذب بسبب هفوة بدت منه في حق سيدنا الإمام الشافعى فليرم بالكذب جميع من تكلم من الأئمة الشافعية في حق الإمام أبي حنيفة بسوء . وليحاسب نفسه عما ذكر من الأكاذيب في حق ساداتنا الأئمة الخنفيه في كتابه "لسان الميزان" وغيره .

فتلك شكاة ظاهر عنك عارها
وهذا سبيل ليس فيه بأوحد

ولا أقول في الإمام السندی إلا أنه إمام فقيه عالم أديب مؤرخ كبير له عبوة بالحديث ومعرفة بالرجال ولا يفتي جلالاته على من طالع كتابه هذا . ولا أعلم له ذنباً سوى أنه لم يصبر على ظلم الخضم فجري في بعض المواضع مجرى ابن الجويني والغزالي في ادعاء ما ليس له ، والتشنيع بما لا يوبه به ، ولوصان نفسه عن ذلك لكان أحسن .

ذكر النسخ الخطية لهذا الكتاب

قال الإمام الكوثري في مقدمة " الغرة المنيفة " في ترجيح مذهب أبي حنيفة :

" رد على ابن الجويني والغزالي - في جملة من رد عليهما - عماد الإسلام مسعود بن شيبه السندی في مقدمة كتاب التعليم " له وهي من محفوظات مكتبة الجزائر بالمغرب ، ومكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة ، ومكتبة لآلي بالآستانة ، ومكتبة الأستاذ أحمد خيرى بروضة بخيري باشا بدسونس بمصر .

وبالأسف إنا لم نقف على نسخة من هذه المخطوطات التي ذكرها الإمام الكوثري ، ونحن اعزمتنا تحقيق هذا الكتاب حصلنا على نسختين مخطوطتين .

(إحداهما) محفوظة بخزانة " المجلس العلمي " بكراتشي ، وقد وقع في آخرها ما نصه :

" انتهى نقله من نسخة الشيخ محمد زاهد الكوثري - أطال الله بقاءه - التي أخذ صورته بالفوتوغراف بواسطة بعض أصدقائه من مكتبة " برلن " ولعله نسخة وحيدة في العالم . وأرى أن الإمام الشيخ مسعود بن الحسين السندی ألف هذه المقدمة لكتابه " التعليم " في أصول الدين وفروع الشريعة على وفق مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله . وبالأسف لم نجد إلا هذه المقدمة ، وهي ناقصة من مبدئها صفحات ، وتأخر نقلها بسبب هناك

والمجلس العلمي استنسخها بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ محمد يوسف البنوري عفا الله عنه سنة ١٣٦٠ هـ

والنقص الذي ذكره العلامة الشهير المحدث البنوري في هذه النسخة إنما ينتهي إلى صفحة (١٣٢) بعد سطرين من المطبوعة كما صرحنا به في الهامش . وهذه النسخة بخط أحد النساخ بمصر ممن شدوا قليلاً من العلم .

(والثانية) محفوظة بخزانة " لجنة إحياء المعارف النعمانية " بحيدرآباد الدكن بالهند وهي بخط مولانا العلامة أبي الوفاء الأفغاني رئيس اللجنة . وجاء في خاتمتها ما نصه :

" قال العبد الضعيف أبو الوفاء الأفغاني : وقع الفراغ من نسخ هذه المقدمة المباركة يوم الأربعاء الثاني عشر

من شهر ربيع الأول المبارك سنة سبعين وثلاث مائة
بعد الألف من هجرة خير الأنام ﷺ من النسخة المصورة
بالتصوير الشمسي من نسخة مكتبة السلطان سليم خان
بالآستانة . والمصورة كانت للعلامة المحقق مولانا الشيخ
محمد زاهد الكوثري وكيل مشيخة الإسلام بالآستانة سابقاً
زрил القاهرة في الحال . وكنت طلبتها من سيادته للنسخ
فأرسلها سيادته من مصر . وكان النسخ في دارالجنة لإحياء
المعارف النعمانية بمحيدرآباد دكن (الهند) في جلال
كوچه . والحمد لله رب العالمين .

وكان الشروع فيه يوم الأحد ٢٦ من شهر الله
المحرم من هذه السنة .

وقع الفراغ بحمد الله ومنه من مقابلة الكتاب بالأصل
يوم الإثنين ٢٣ من ربيع الثاني سنة ١٣٧١ هـ . وكان
الابتداء فيها يوم الأحد الثامن من الشهر المذكور .
وصلى الله على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم .

وبالجملة النسختان كلتاها مخطوطتان عن نسخة مصورة للإمام
الكوثري . ونسخة الإمام الكوثري مصورة عن نسخة محفوظة بمكتبة
لالى بالآستانة . بإسم « كتاب التعليم في الرد على الغزالي والجويني »
تحت رقم ٨٣٩ من علم الكلام في ٢١ ورقة ، وتاريخ نسخها عام
٨٤٧ هـ كما كتب إلى بذلك كله العلامة المفضل أبو الوفاء الأفغاني

أطال الله بقاءه في مكتبته الذي أرسله إلى يوم الثلاثاء السادس من
جمادى الأولى سنة ١٣٨١ هـ من حيدرآباد الدكن .

ولم آل جهداً في تصحيح الكتاب وتحقيقه وقد ظهر من مقارنة
النسختين المخطوطتين أنه قد وقع في النسخة المصورة المنقول عنها
سقط في بعض المواضع ، وربما تعذر فهم الكلام أو قراءته على
الناسخ كما قد أشرت إلى هذا وذاك في الهامش ، فالرجاء من القارى
الكريم أن يعذرني في تحقيق هذه المواضع وهي قليلة جداً .

ومنا عظيم الشكر باسم العلم لسيادة الأستاذ البهائية أديب السند
ومؤرخها الشريف حسام الدين الراشدي الموقر فإنه الباعث لنشر
هذا الكتاب ، وهو الذي حث « لجنة إحياء الأدب السندي » أن
تقوم بطبعه فأجابت اللجنة هذا الطلب العلمي . وعهد إلى بتحقيق
الكتاب وكتابة المقدمة والتعليقات ، فقم الأمر والحمد لله وحده .
ولسيادة العلامة الكبير الواهب عمره للعلم ونشره الفقيه المحدث
المحقق مولانا الشيخ أبي الوفاء الأفغاني . - حفظه الله تعالى ونصر به
العلم وأهله - ولسيادة الشيخ العالم مولانا طمس الهزاروى مدير
« المجلس العلمي » فإنهما - جزاهما الله تعالى عن العلم وأهله خيراً -
قد تفضلا على بإعارة نسختي الكتاب وجعلاهما تحت تصرفنا .
وبذلك تيسر لنا معارضة النسختين إحداهما على الأخرى وتجهيز
الكتاب للطباعة والنشر .

وكذا أشكر تلميذ الأمس وصديق اليوم الشاب العالم الفاضل

عبد القيوم بن المولوى عبد المتان البهارى الهندى ثم اللائىلى بورى
الباكستانى فإنه قد رافقتى فى معارضة نسخة المجلس العلمى على
نسخة لجنة إحياء المعارف النعمانية . وأشكر أعز أصحابى تلميذى
وختنى الأستاذ العالم الفاضل محمد أحمد - المدرس بالمدرسة العربية
الإسلامية بنيوناون كراتشى - فإنه كان زميلى فى التصحيح المطبعى
وجمع الفهارس . بارك الله فيه وفى ذريته ، ووفقه ، لكل خير ونفع
به العلم والدين . آمين .

وفى الختام أسأل الله العظيم أن يوفقنى لخدمة السنة المطهرة
وعلمومها . وأن يغفرلى ولوالدى ولعمى ونخالتي ولسائر أقربائى ولجميع
مشائخى وللمؤمنين وللمؤمنات ، إنه هو الغفور الرحيم .

محمد عبد الرشيد النعمانى

٢٠ ربيع الأول

سنة ١٣٨٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على
الظالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين ، و

بعد حمد الله على ثنائه ، والصلاة على محمد وأوليائه ، إني
أذكر فى هذا المختصر أصول الدين ، وفروع الشريعة التى كانت عليها
الأمم الخالية ، وعملت بها الأسلاف الماضية ، (وان الوقائع كافى
لحوادث خالى الشواذ مجتنب العوصاء) (١) يجب على موحد
اعتقادها والعمل بها ، ولا يسمع لمسلم جهالها والإغفال عنها . وقد
سميته "كتاب التعليم" لأنى رتب فيه العبادات ترتيباً لم يسبقنى أحد
إليه من القدماء ، وجمعت فيه من الآداب ما لم يجمعها فقيه ، وأردفتها
بالأدعية الماثورة المشهورة ، وأوردت فيه النسبىح والتهليل
من الكتب المنشورة ، ما لو نظر فيه الناظر وتأمله وتحفظ ما استودع
وتحصله ، استغنى به عن غيره من الكتب ، وعد فيها من عالية
الفقهاء من العجم والعرب ، وقد اقتصررت على قول أبى حنيفة إلا
فى مواضع ليسهل على الطالب حفظه ، وللراغب العمل به ، وأسأل
الله تعالى أن يعم به النفع ويشيعه ، ويجعله نوراً فى العالمين ويذيعه ،
وعليه أتوكل فيما أستعين به ،

وقبل الخوض فى المسائل لا بد من ذكر

(١) وما بين القوسين قد وقع فى الأصل المنقول عنه ولا يظهر
ارتباطها بالسابق واللاحق .

فضائل الإمام أبي حنيفة وبيان مناقبه

وأنه إمام الأئمة ، وأعلم علماء هذه الأمة ، ومذهبه خير المذاهب الأربعة ، مع اختصاصه بمفاخر أسلافه الجبابرة ملوك الممالك ، وافراده بآثار أجداده الأكاسرة في المشارق والمغارب ، ليكون ذلك باعثاً لذوى النفوس الأبية على انتحال مذهبه ، والانتفاء إليه ، وحائثاً لأرباب المهمة العالية العلمية على الأخذ بقوله والتعويل عليه ، فإن العقول السليمة والطباع المستقيمة لا تعرف بحق التقديم لرعا ع دنى ، ولا تنقاد فى الرئاسة لوضع غبى ، واليه أوماً القائل وإن كان مثلى فى السمو محله هويت لمثلى أن أجل عن المثل وان كنت أدنى فى الفضيلة والحجى عرفت له حق التقدم فى الفضل

بل لمتحقق الخاص والعام ، وتستيقن الجهال الطغام أنه يجب على أهل الغرب والشرق ، بل على كافة الخلق أن يتخذوا أبا حنيفة إماماً وعقيدته ديناً وقوله مذهباً بحيث لا يبعثون عنه حولا ، ولا يريدون به بدلا .

اعلم وفقنا الله وإياك لطاعته ، وتولاك وإيانا بحفظه وكلامه أنا لم نقصد بهذا الكتاب المناظرة مع المخالفين فى تفضيل المذاهب ، ولا المجادلة معهم فى الرد عليهم ، وإبطلان شبهتهم ، وإنما أردنا أن نذكر نبذة من مناقب "أبي حنيفة" ولعة من سيره غير أننا وجدنا للجوينى كتاباً سماه "مغيث الخلق" واتلمذه الغزالي تأليفاً يقال له "المنحول"

أطنب كل منها فى سب أبى حنيفة وثلبه ، وهضمه والرد عليه ، والطعن فى أبى حنيفة ، وتقريظ الشافعى ، والغلو فى مناقبته بزخرف من القول ، ولطيف من الكذب والمحال ، فلم نجد بداً لذلك من الجواب وعسراً للخروج من الإيجاز إلى الإطناب من غير بسط واستيعاب . فنقول :

فمن فضائله : أن له أبوة لا توجد لغيره من فقهاء الأمصار التى تدور الفتوى على أقاويلهم ، والعمل بمذاهبهم مالك والثورى والشافعى ، لأن أبا حنيفة هو النعمان بن ثابت بن قيس بن المربان ابن زوطى بن ماه بن يزدجرد بن شهر يار بن أزد شير بن بابكان جد ملوك العجم (١) بن بابل بن ساسان بن بهمن بن إسفنديار بن گشتاسف بن بخت نصر وهو اسيف بن فيوجى بن كميى بن كناسة ابن كيقباد بن زاب بن بوزكان بن منوچهر بن ابرج بن نمرود ابن كنعان بن جهم بن بونجهان بن أرفخشذ بن سام بن نوح صلى الله عليه ،

وأول من أسلم منهم "قيس بن المربان" فى خلافة عمر رضى الله عنه ، وتحول إلى "الكوفة" وكان ممن ملك نواحى "كرمان" وكذلك أبوه المربان كان على "كرمان" و"مكران" . و"ماه" تنسب إليه "قلعة ماه" . ويزدجرد هو صاحب النهر المشهور بنهر الملك من أعمال

(١) لا يتابع على الذى ساقه إلى آخره ، استفادة العبد الضعيف أبو الوفا من العلامة مولانا محمد زاهد الكوشى (هامش نسخة مولانا أبى الوفا الأفغانى أدامه الله بالعز والكرامة)

«بغداد». وأما «شهر يار» فكان من عطاء الملوك وله وقائع مع الترك والهند والعجم في سيره مصنفات منظومة ومثورة ، وهو أخو «سابو» ذي الأكتاف . وأما «ساسان» ففيه يقول الشاعر اليماني والمملك ملكان ساسان وقحطان

وهو أخو دارا الكبير الذي قتله «ذوالقرنين» صاحب دارا بمجرد وبدارا ودارا (١) «وبهمن» لا يخفى حاله على من طالع الكتب ونظر في سير الملوك . وكذلك «اسفنديار» أشهر من أن يشهر . «وگستاسف» كان ولي عهد «بخت نصر» والمملك من بعده . و«بخت نصر» هو الذي حارب «بيت المقدس» ومملك الدنيا مشرقها ومغربها . ولم يكن «فيوجي» و«كميس» و«كناسه» ملوكاً لأن المملك انتقل من كيقباد بن زاب إلى ولده كيكافس بن كيقباد ، وهو صاحب النور الذي هم للصعود إلى السماء لمحاربة رب العالمين . وكان «كيقباد» كثير الجنود شديد السلطان ، وفي عصره خرج موسى صلى الله عليه وسلم فاراً من «فرعون» ونزل على «شعيب» عليه الصلاة والسلام . وأبوه «زاب» بن بوذكان هو الذي قتل «أفراسياب» بن ياسر بن يوسف بن الترك بن يافت بن نوح ، وإليه ينسب الوادي المعروف «بالزاب» ولم يملك بوذكان لأنه استمر من أفراسياب لما استولى على بني سام . «ومنوجهر» ابن ابرج أول من شق الأنهار وحفر القناة ، وهو أول من اخترع القسي والشباب ، وقتله أفراسياب . و«نمرود» بن كنعان هو نمرود إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وهو أفريدون بالعجمية ، ولم يتول

(١) كذا في الأصل ، وأعله «دارا بن دارا»

«كنعان» المملك لأنه هرب من الضحاك حين قتل جهم المملك . و جهم أول ملك ملك في الدنيا ، وهو أول من سخرت له الجن و الشياطين ، وفي أيامه تبلبلت الألسن ، وخرج ولد سام وحام و يافت إلى البلاد التي تنسب إليهم إلى اليوم . ذكر ذلك ابن المقفع والدولابي و محمد بن هيثم وابن كابي (١) القاضي العامري و محمد ابن خلف بن وكيع وابن المنجم وأبو علي الجبائي وغيرهم ممن يطول ذكرهم ، دخل حديث بعضهم في بعض .

وذكر الوزير الجهاني وابن سنان النيسابوري وابن سلام و أبوبكر الخوارزمي و أبوزيد الباهلي و ابن جهم البرمكي بأن أبا حنيفة هو النعمان بن ثابت بن قيس بن مرزبان بن زوطى بن ماه بن يزدجرد ابن شهريار بن بابكان بن ايران شاه بن اردنوش بن لهراسف ابن كيقباد بن كيكافس بن شيكاوس بن جهان بن جمشيد بن زوى بن فيروز بن والس بن ذي الأكتاف بن اسكان بن بوران بن شهرك بن شاه بن كيمورت بن تارخ بن فالخ بن شيث بن آدم صلى الله عليه وسلم . (٢) ويزعم العجم أنهم كانوا ملوكاً وأنبياء ،

(١) كذا في الأصل وأعله «أبو عاصم»
(٢) وقال الحافظ عبد القادر القرشي في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» مانصه :

«الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن كاوس بن هرمز بن مرزبان بن بهرام بن مهران بن ماهين (أو ماهشير) ابن حسين بن اذربود بن سروس بن نردمان بن بهرام بن

ولهم أقاصيص وأخبار مذكورة في كتبهم ذكرنا بعضها في كتاب « الطبقات » وليس لأحد من الأئمة التي ذكرناها أب أو جد يعرف أنه ولي الملك أو حاز الرياسة ، ولا شك أن مثل هذه الأبوة وبيت المملكة باعث للنفوس الشريفة حاث للعقول السليمة على الإتيان له والإنتهاء إليه ، وهذا الأمر لا يدفعه إلا فاسد المزاج مختل العقل .

فإن قيل : قد روى غير واحد أن أبا حنيفة كان مولى لبني

مهرکز بن اردرباد بن ارزجود بن بردفروز بن سيدوس بن رفتار بن ايشكرز بن كودبو بن كردبو بن سرواد بن وادين بن سيدوس بن تزد بن تحت بود بن شادان بن هرمزديار بن خانشاد ابن دينار بن كيار بن ددين بن سيدوس بن كودود بن ساسان الملك بن بابك الملك بن حاز الملك بن مهراس الملك بن ساسان الملك بن بهمن بن اسفنديار الملك بن كشتاسب الملك بن نهراس الملك بن كتمش الملك بن كي ياسين الملك بن كيابود الملك بن كيقباد الملك بن دادا الملك ابن مرحام الملك بن مرمان شوه الملك بن منوجه - الكيان الملك وهو الفارس اليهود بن يعقوب النبي صلى الله عليه وسلم بن اسحاق بن ابراهيم بن آزروهو تارخ بن نافور بن سروع بن راغو بن فالخ بن عابروهو هود النبي صلى الله عليه وسلم بن شالغ بن ارفخشذ بن سام بن نوح النبي صلى الله عليه وسلم بن لامك بن متوشلخ بن آخنوخ بن مارد بن مهليل بن قينان بن انوش بن شيث بن آدم صلى الله عليه وسلم وعلى

تيم الله بن ثعلبة (١) قيل له هذا افتراء من أهل الإلحاد ، واختلاق من أصحاب الحشو فإنه روى بإسناد متصل من طرق عديدة عن محمد بن سماعة وبشر بن الوليد ويحيى بن آدم وأبي سليمان

سائر الأنبياء أجمعين . هكذا رأيت هذا النسب من أوله الى آخره بخط الحافظ أبي اسحاق ابراهيم الصريفي رحمه الله تعالى ١ هـ (١) قال المحدث الناقد العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله في معلقه على « مناقب الإمام أبي حنيفة للحافظ الذهبي » مانصه : « بل كان ولاء أبي حنيفة لتيم الله بن ثعلبة ولاء الموالة . قال الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ - ٥٤) : سمعت بكار ابن قتيبة يقول : « قال أبو عبد الرحمن المقي : أتيت أبا حنيفة فقال لي : من الرجل ؟ فقلت : رجل من الله عليه بالإسلام . فقال لي : لا تقل هكذا ولكن وال بعض هذه الأحياء ثم أنتم إليهم فإني كنت أنا كذلك » ومثله في رواية ابن أعين عن أحمد بن منصور الرمادي عن المقرئ ، وزاد في رواية يعقوب ابن شيبة عند ابن أبي العوام « فوجدتهم حي صدق » فعلم من ذلك أن ولاء أبي حنيفة لتيم الله بن ثعلبة لم يكن بإسلام أحد أجداده على يد أحد من بني تيم الله ولا باعتاق أحدهم لأحد أجداد أبي حنيفة فيكون ولاؤه ولاء موالة لا ولاء لإسلام ولا ولاء إعناق ، فتذهب الروايات المختلفة في انتقاصه بنسبه أدراج الرياح هكذا ، على أن العبرة بالتقوى والعلم » (ص ٨)

محمد عبد الرشيد النعماني

الجوزجاني و اسماعيل بن صبيح قالوا جميعا : سمعنا اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة القاضي يقول : أنا اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن النعمان (١) بن المرزبان ، ومنهم من

(١) قال الإمام الكوثري في « تأنيب الخطيب على مساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب »

وجد أبي حنيفة « النعمان بن قيس بن المرزبان بن زوطي ابن ماه » كان حامل راية على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - يوم النهروان كما ذكره الفقيه المؤرخ عصرى الخطيب : أبو القاسم علي بن محمد السمناني في كتابه (روضة القضاة) وهو من محفوظات دار الكتب المصرية . و دعاء على - كرم الله وجهه - لوالد أبي حنيفة في عهد جده مما ساقه الخطيب بسنده حيث قال في (ص ٣٢٥) : « أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري أخبرنا : عمر ابن ابراهيم المقرئ حدثنا : مكرم بن احمد حدثنا احمد ابن عبيد الله بن شاذان المروزي قال : حدثني أبي عن جدي قال : سمعت اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول : أنا اسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من أبناء فارس الأحرار والله ما وقع علينا رق قط . إلى آخر الخبر وإنما سقت صدر الخبر هنا فقط تصحيحاً لغاطلة في السند في الطبقات كلها » ١ هـ (ص ١٧ الطبعة الاولى)

قلت : وبقية الخبر نصه : « و ولد جدي في سنة ثمانين ؛ وذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ؛ ونحن نرجو من الله أن يكون قد استجاب الله

ذكر على ما ذكرناه من أبناء فارس ، ومنهم من قال : من أبناء ملوك فارس الأحرار ، والله ما وقع علينا رق قط ، و كذا روى عن عمر و قيس ابني حماد بن أبي حنيفة . و سئل محمد بن الحسن الشيباني هل كان أبو حنيفة من الموالي ؟ قال : نعم كان من موالي العرب والعجم . وقيل للفضل بن دكين : إن فلانا زعم أن أبا حنيفة كان من الموالي فقال الفضل : و الله كذب فلان ما وقع عليهم رق قط . ثم يقال لهم : إن كان هذا مما يقدر فيه فقد روى أن مالكا كان مولى بني أصبح ، (١) والثوري كان مولى لبني ثور

ذلك لعلي بن أبي طالب فينا . قال : و النعمان بن المرزبان أبو ثابت هو الذي أهدى لعلي بن أبي طالب الفالوذج في يوم النيرور فقال : نوروزنا كل يوم ؛ وقيل كان ذلك في المهرجان فقال : مهرجوننا كل يوم .

(١) قال حافظ المغرب الإمام يوسف بن عبد البر النمري القرطبي في كتابه « الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء » :

« و قال الواقدي - وهو أبو عبد الله محمد بن عمر القاضي الأسلمي مولى لهم - قال : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر من ذى أصبح من حمير له عداد في بني تميم بن مرة إلى عثمان بن عبيد الله أخى طلحة بن عبيد الله يكنى أبا عبد الله حملت به أمه ستين .

قال أبو عمر : هذا لا أعلم أن أحداً أنكر أن مالكا و من ولده كانوا حلفاء لبني تميم بن مرة من قریش ولا خالف فيه إلا أن محمد بن اسحاق زعم أن مالكا و أباه وجده وأعمامه

ابن عبد مناة ، و الشافعي كان مولى لعثمان بن عفان ؛ وقيل بنى

مولى لبنى تميم بن مرة ، وهذا هو السبب لتكذيب مالك لمحمد بن اسحاق وطعنه عليه . وقد روى عن ابن شهاب أنه حدث عن أبي سهيل نافع بن مالك فقال : « حدثني نافع ابن مالك مولى التميميين » وهذا عندنا لا يصح عن ابن شهاب .
اه (ص ١١)

قلت : وقول ابن شهاب هذا في « صحيح البخاري » أول « كتاب الصيام » قال البخاري : حدثني يحيى بن بكير حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : حدثني « ابن أبي أنس مولى التميميين » أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء وغلقت أبواب جهنم وسلسلت الشياطين . و ابن أبي أنس هو أبو سهيل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر عم مالك بن أنس الإمام ؛ قال القاضي ابن فرحون المدني المالكي في كتاب « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » :

« و صرف المولى في لسان العرب بمعنى الحلف و التناصر معروف فاعله ما أراد ابن شهاب ؛ وكذلك قال عبد الملك ابن صالح : مالك من ذى أصبح مولى لقريش . وقال الزبير ابن بكار : عداؤه في بنى تميم بن مرة ؛ وروى عن مالك أنه لما بلغه قول ابن شهاب هذا قال : « ليته لم يرو عنه شيئاً » .
اه (ص ١٧)

وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري »

أمية ، (١) فإن كان كل ما قيل أو يقال في المرء صحيحاً فقد قيل فيهم كما قيل فيه . وإن وقوع الرق على بعض أجداد المرء مع شرف نفسه و رفع بيته لا يحط ذلك من قدره ، ولا يقدر في سموه . ألا يرى أن يوسف صلوات الله عليه قد جرى عليه رق ! و نقل من « كنعان » إلى « مصر » . و سبي بخت نصر عزيزاً و دانيال عابها السلام ، و نقلها إلى « السوس » . و ولسد سالمال بن رحيم

« وكان مالك الفقيه يقول : لسنا مولى آل تميم إنما نحن عرب من أصبح ولكن جدى حالهم » اه

(١) قال الامام الكوثري في « احقاق الحق بابطال الباطل في مغيث الخلق » مانصه :

« ولم نر أحداً قبل ذكرنا الساجي رفع نسب شافع - جد الشافعي الذي ينسب إليه - إلى عبد مناف ؛ و الساجي من تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص و ابن القطان و قد توارى الناس على سوق هذا النسب إلا أن اختلاف الروايات في مسقط رأس الإمام الشافعي رحمه الله هل هو غزوة أم عسقلان أم الرملة أم اليمن ؟ وعدم ذكر ترجمة لوالديه ولا تاريخ لوفاتهما في كتب الثقات مما يدعو إلى التثبت في الأمر ؛ وحديث الشافعي في مجلس الرشيد مما لا يعول عليه لما في السند والمتن من الاضطراب و المأخذ ؛ وعد شافع صحابياً أول من ذكره هو أبو الطيب الطبري - صديق أبي العلاء المعري - بدون سند ؛ وفي رواية أبياس بن معاوية عند الحاكم ذكر ابن للسائب غير

ابن سليمان بن داود عليها السلام في الأسر . وكان ولد نبي (١) مسمى فجعله بعضهم شافعاً ؛ و أول من عد السائب صحابياً من مسلمة بدر هو الخطيب في " تاريخه " بدون سند ؛ ولم يذكرهما ابن عبد البر في " الإستيعاب " في عداد الصحابة وربما يعذرنا اخواننا الشافعية إذا تروينا في قبول ماسطره أمثال الساجي والحاكم وأبي الطيب والبيهقي والخطيب لما بلونا في رواياتهم من المأخذ . ورواية الحاكم عن أحمد بن سلمة ليس سندها بذاك القوي . والأكثر من أن قرشي بدون تعرض لكونه صليبياً أو غير صليب فيهم ؛ قال فخر الدين الرازي : في " مناقب الشافعي " رضي الله عنه (ص ٥) " وطعن الجرجاني في هذا النسب وقال : إن أصحاب مالك لا يسلمون أن نسب الشافعي رضي الله عنه من قريش بل يزعمون أن شافعاً كان مولى لأبي لب ، فطلب من عمر أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل اه " . ثم أوسع سباً وشتماً . والجرجاني هذا هو أبو عبد الله محمد ابن يحيى بن مهدي الجرجاني صاحب المؤلفات الممتعة . وله ترجمة عند ابن الجوزي في " المنتظم " وبه تخرج الإمام أبو الحسين القدوري . وينقل منه كثيراً ابن الصباغ الشافعي في " الشامل " بل تراه يتابعه في بعض آرائه . وهو معروف في بيئات العلم بالورع والسعة في العلم ومثله لا يقابل بالنسب ولو علم الرازي منزلته في العلم والورع لسلك في الرد عليه منهجاً آخر على أنه يقول : « يزعمون » وهذا يدل على أنه غير جازم بما يقرأون فكيف يستبيح الرازي سبه وشتمه ! (ص ٦ و ٧) (١) وفي الهامش بخط مولانا الأفغانى " وكان قد نبي "

فيكون ذلك قد حاً فيهم أوعاراً عليهم ؟ ومن قال ذلك فيهم متنقصاً بهم أو متشبهاً عليهم فقد كفر . وقد كان لقمان الحكيم عهداً أسود مملوكاً لبعض بني اسرائيل ومجمله على ما حكاها القرآن ، أفأخل ذلك بمنصبه من الحكمة أو حط من منزلته عند الناس ؟ وكذلك عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه كان مولى كلب ، وعمار بن ياسر رضي الله عنها كان أبواه مملوكين لبني مخزوم أو غيرهم ، وسلمان الفارسي رضي الله عنه كاتبه بعض اليهود ، وصهيب الرومي رضي الله عنه من ولد نمر بن قاسط من أسره الروم ؛ واشترأه بعض العرب ؛ وبلال الحبشي رضي الله عنه لا يخفى حاله على أحد ؛ وأبو بكر رضي الله عنه كان مملوكاً لبني ثقيف ؛ وزيد بن حارثة رضي الله عنها من سبي كلب وهبته خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمهم النبي صلى الله عليه وسلم في الإمارة والقضاء وغير ذلك من الأعمال الدينية والدنيوية على كثير من بني هاشم وعبد مناف وسائر قريش . وهذه صفية بنت حي بن الأخطب رضي الله تعالى عنها تفاخر عائشة وحفصة وأم سلمة وغيرهن من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وتقول صفية : من فيكن مثلي ؟ أبي نبي وعمي نبي وزوجي نبي ! وكان ذلك من تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لها لما عاينها فقال : إنك لبنت نبيين وتحت نبي - أي كانت من سبط موسى و هارون عليها السلام (١) - وكان أبوها جي يهودياً (١) أخرج الترمذي من طريق كنانة مولى صفية أنها حدثته قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وقد بلغني عن عائشة

من بنى النضير ، و صفية من سبي "خير" زوج معانة (١) اليهودي .
وكان الحسن البصري و ابن سيرين و عطاءان و مكحولان (٢)
و طاؤس و مجاهد و نافعان و ابن كيسان (٣) و ابن أسلم و ابن
جريج و عمرو بن دينار في خلق كثير كانوا من الموالى (٤) ، وهم
أرباب التفسير و أصحاب الحديث و الفقه يحتج مالك بقولهم ؛
و يجعله عمدة في دينه و حجة لمذهبه ، وكذا الثوري و الشافعي ؛

و حفصة كلام فذكرت ذلك له فقال : ألا قلت وكيف تكونان
خيراً مني ؟ و زوجي محمد و أبي هارون و عمي موسى ! و كان قد
بلغها أنها قالتا نحن أكرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم منها
نحن أزواجه و بنات عمه .

(١) كذا في الأصل ، و الصحيح كنانة وهو ابن أبي الحقيق ،
و قد قتل يوم خيبر .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصحيح "مكحول" بصيغة
المفرد فان مكحول الثاني لا يعرف في بيئات العلم .

(٣) كذا في الأصل ولا يخفى أن الشهير بابن كيسان هو
طاؤس نفسه و قد ذكره المؤلف آنفاً .

(٤) روى صدر الأئمة الموفق بن أحمد المكي في « مناقب
الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه و أكرم » بسنده إلى
عثمان بن عطاء عن أبيه قال : دخلت على هشام بن عبد الملك
بالرصافة ، فقال : يا عطاء هل لك علم بعلماء الأمصار ؟ قلت : بلى
يا أمير المؤمنين فقال : فمن فقيه أهل المدينة ؟ قلت : نافع مولى
ابن عمر . فقال : فمن فقيه أهل مكة ؟ قلت : عطاء بن أبي رباح

ولو أن أحداً أبدع قولاً خارجاً عن أقاويلهم عد متبدعاً في الدين
زائغاً عن الحق و قد أحسن القائل في قوله .

قال : مولى أم عربي ؟ قلت : لابل مولى . قال : فمن فقيه أهل
اليمن ؟ قلت : طاؤس بن كيسان . قال : مولى أم عربي ؟ قلت :
لا بل مولى . قال : فمن فقيه أهل اليمامة ؟ قلت : يحيى بن أبي كثير .
قال : مولى أم عربي ؟ قلت : لابل مولى . قال : فمن فقيه الشام ؟
قلت : مكحول . قال : مولى أم عربي ؟ قلت : لابل مولى .
قال : فمن فقيه أهل الجزيرة ؟ قلت : ميمون بن مهران . قال :
مولى أم عربي ؟ قلت : لابل مولى . قال : فمن فقيه أهل
خراسان ؟ قلت : الضحاك بن مزاحم . قال مولى أم عربي ؟ قلت
لا بل مولى . قال : فمن فقيه أهل البصرة ؟ قلت : الحسن و ابن
سيرين . قال : موليان أم عربيان ؟ قلت : لابل موليان . قال :
فمن فقيه أهل الكوفة ؟ قلت : إبراهيم النخعي . قال : مولى أم
عربي ؟ قلت : لابل عربي ، قال : كادت تخرج نفسي ولا تقول
واحد عربي ! ١ هـ (ج - ا ص ٧ و ٨)

قلت : و قد وقع ذلك لعبد الملك أيضاً مع الزهري
فقد روى الإمام أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الحافظ
النيسابوري في كتابه « معرفة علوم الحديث » قال :

« أخبرنا أبو علي الحافظ قال : أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد
ابن عبد الله البيروني قال : ثنا محمد بن أحمد بن مطر بن
العلاء قال : حدثني محمد بن يوسف بن بشير القرشي قال :
حدثني الوليد بن محمد الموقري قال : سمعت محمد بن مسلم
ابن شهاب الزهري يقول : قدمت على عبد الملك بن مروان

هم الملوك وأبناء الملوك لهم * والآخذون به والساسة الأول

فقال لي : من أين قدمت ؟ يازهرى ؟ قلت : من مكة .
قال : فمن خلفت يسود أهلها ؟ قال قلت : عطاء ابن أبي
رباح . قال : فمن العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من
الموالي . قال وبم سادهم ؟ قال قلت : بالديانة والرواية .
قال : إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا ، فمن يسود
أهل اليمن ؟ قال قلت : طاؤس بن كيسان . قال : فمن العرب
أم من الموالي . قال قلت : من الموالي . قال : وبم سادهم قال قلت :
بما سادهم به عطاء . قال : إنه لينبغي ، فمن يسود أهل مصر ؟ قال
قلت : يزيد بن أبي حبيب . قال : فمن العرب أم من الموالي ؟ قال
قلت : من الموالي . قال : فمن يسود أهل الشام ؟ قال قلت
مكحول . قال : فمن العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من
الموالي عبد نوبى أعنته امرأة من هذيل . قال : فمن يسود
أهل الجزيرة ؟ قال قلت : ميمون بن مهران . قال : فمن
العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من الموالي . قال : فمن يسود
أهل خراسان ؟ قال قلت : الضحالك بن مزاحم . قال : فمن
العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من الموالي . قال : فمن يسود
أهل البصرة ؟ قلت : الحسن بن أبي الحسن . قال : فمن
العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من الموالي . قال : وملك ،
فمن يسود أهل الكوفة ؟ قال قلت : إبراهيم النخعي . قال :
فمن العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من العرب . قال :
وبلك يازهرى ، فرجت عنى والله ليسودن الموالي على
العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها ! قال قلت :

ومن مناقبه رضى الله عنه أنه أسبقهم إلى الإسلام وأقربهم
إلى عهد النبي عليه الصلاة والسلام لأنه ولد سنة ثمانين من الهجرة (١)؛

يا أمير المؤمنين ، إنما هو أمر الله ودينه من حفظه ساد ومن
ضميعة سقط " ١ هـ (ص ١٩٨ و ١٩٩)
وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح فى النوع الرابع والستين
من كتابه "علوم الحديث" :

"وفىما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : للمامات
العبادلة صار الفقه فى جميع البلدان إلى الموالي إلا "المدينة"
فإن الله خصها بقرشى فكان فقيه أهل المدينة سعيد بن
المسيب غير مدافع .

قلت : وفى هذا بعض الميل فقد كان حيثنذ من العرب
غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير منهم الشعبي والنخعي
وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب إلا سليمان
ابن يسار والله اعلم " ١ هـ

(١) وقال الحافظ أبوبكر الخطيب البغدادي فى « تاريخ بغداد »
« أخبرنا القاضى أبو عبد الله الصيمرى قال : قرأنا
على الحسين بن هارون الضبي ، عن أبي العباس بن سعيد قال :
حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة . حدثنا : الحسن بن الخلال .
قال : سمعت مزاحم بن ذواد بن عتبة يذكر عن أبيه -
أوغیره - قال : ولد أبو حنيفة سنة إحدى وستين ومات سنة

و أدرك جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، و روى عنهم

خسین ومائة قال الخطيب : لأعلم لصاحب هذا القول متابعاً
وعلق عليه الإمام الكوثري في «التأنيب» مانصه :
«وقع في الطبقات الثلاث الهندية والمصريتين (داود بن علي)
والصواب (ذواد بن علي) بنسج الدال المعجمة وتشديد الواو في
الأول وبضم العين وسكون اللام و بالوحدة في الثاني ، فيلاد
أى حنيفة على هذه الرواية سنة إحدى وستين وقد ألف في
رواية أى حنيفة لأحاديث عن جملة من الصحابة مباشرة جماعة
من القدماء ، من أمثال أى حامد محمد بن هارون الحضرمي ،
و أى الحسين على بن أحمد بن عيسى النهدي ، و أى معشر
عبدالكريم الطبري المقرئ ، و أى بكر عبد الرحمن بن محمد بن
أحمد السرخي وغيرهم ، وإلى هذه الرواية في ميلاده يكون
ميل هؤلاء ، وإلا ما سألت روايتهم لبعض تلك الأحاديث
في عداد مسموعاته عن بعض هؤلاء الصحابة مباشرة . والثلاثة
الأول من مرويات ابن حجر في «المعجم المفهرس» كما أنها
من مرويات ابن طبرون في «الفهرست الأوسط» و الأخير
من مرويات سبط ابن الجوزي في «الانتصار والترجيح» .
و ذكر ابن حبان في «كتاب الضعفاء والمتروكين» المحفوظ
بمكتبة الأزهر أن ميلاد أى حنيفة سنة سبعين . وإن صوب
أحد المطالعين سنة ثمانين في التمام بخط حديث ، وفي
«مادة الخراز» من «أنساب ابن السمعاني» المطبوع بالزنگراف
ذكر سنة سبعين في ميلاده ، وإن ذكر في مواضع من
الكتاب سنة ثمانين كميلاد له فاعلمه وزع الروايات على مواضع

الحديث ، و سمع منهم الفقه ، منهم أنس بن مالك ، و عبدالله بن

من الكتاب ، وفي «الباب» لابن الأثير النص على الثمانين
مادة «الخراز» و لأدري أكانت نسخة هكذا أم أصلح الرقم
تعبلاً على المشهور .

وقد ذكر أبو القاسم السمعاني - عصرى الخطيب - في
«روضة القضاة» قولين في ميلاده : أحدهما سنة سبعين ،
و الآخر سنة ثمانين .

وذكر عبد القادر القرشي الحافظ في «الجواهر المضية»
ثلاث روايات في ميلاده : وهى سنة إحدى وستين ، وسنة
ثلاث وستين ، وسنة ثمانين .

وحكى البدر العيني في «تاريخه الكبير» ثلاث روايات
في ميلاده : وهى : سنة إحدى وستين ، وسنة سبعين ، وسنة
ثمانين ، والإختلاف شديد في مواليد رجال الصدر الأول
انتقام عصرهم على عهد تدوين تاريخ الرجال ومصادق ذلك
في وفيات الصحابة فضلاً عن مواليدهم ، وقول ابن عبد البر
في «الإنشاء» : «وأما أبو حنيفة فلا إختلاف في مولده أنه ولد
سنة ثمانين من الهجرة ومات ليلة النصف من شعبان» يدل على
أنه لم يطلع على تلك الروايات ، وعذره أنه لم يرحل إلى الشرق ،
فحال ذلك دون التوسع في معرفة الروايات الشرقية .
والأكثر على أن أبا حنيفة ولد سنة ثمانين ترجيحاً منهم
لأحدث التواريخ المروية في المواليد وأقدمها في الوفيات أخذاً
بالأحوط في الحكم بالإتصال أو بالإنتقطاع ، لكن هذا إذا
لم يوجد ما يؤيد إحدى الروايات ، وهنا أمور تخدش ما اختاره

الحارث بن جزء الزبيدي ، و عبد الله بن أنيس . وسهل بن

الأكثرون ، منها ما فعله الحافظ أبو عبد الله محمد بن مخلد العطار المتوفى سنة ٣٣١ في جزء الذي سماه "مارواه الأكابر عن مالك" حيث عد حماد بن أبي حنيفة من هؤلاء الأكابر فساق حديثاً بطريق حماد بن أبي حنيفة عن مالك ، وحماد هذا وإن توفي قبل مالك بنحو ثلاث سنين لكن عده من الأكابر بالنظر إلى مالك لا يتم إلا إذا كان ميلاده قبل ميلاد مالك أيضاً فيجب أن يكون ميلاد أبي حنيفة قبل سنة ثمانين بمدة لا تقل عن عشر سنين ليصح أن يكون ميلاد حماد ابنه قبل ميلاد مالك . وابن مخلد من الحفاظ البارعين ومن شيوخ الدارقطني فلا يخيد عن التحقيق فيما يكتب . وجزء المذكور محفوظ بظاهرية دمشق في قسم المجاميع رقم ٩٠ وعليه تسميعات وخطوط كثيرة من حملة الرواية .

ومنها : أن العقيلي روى في ترجمة حماد بن أبي سليمان ما يفيد أن إبراهيم بن يزيد النخعي لما مات اجتمع خمسة من أهل الكوفة فيهم عمر بن قيس الماصر وأبو حنيفة فجمعوا نحو أربعين ألف درهم ثم أعطوه حماد بن أبي سليمان ليستعين به ويتفرغ لرياسة الجماعة في العلم ، وكانت وفاة إبراهيم النخعي سنة خمس وتسعين ولو كان ميلاد أبي حنيفة سنة ثمانين لكانت سنه عند وفاة النخعي خمس عشرة سنة . ومن يكون في مثل هذه السن لا يتصور أن يهتم هذا الإهتمام بمن يخلف النخعي بل لابد وأن يكون القائمون بمثل هذا الأمر من كبار تلاميذ النخعي فبالنظر إلى مشاطرة أبي حنيفة هؤلاء في ذلك لابد من

سعد الساعدي ، و واثلة بن الأسقع . و عبد الله بن أبي أوفى الأنصاري ،

أن تكون سنه أكبر من هذه السن . وما يقال أن الشافعي كان بلغ درجة الاجتهاد في مثل هذه السن فمن باب المناقب الذي يتساهل فيه وإلا ما صح أن يلزم مالكاً بعد ذلك في طلب العلم ولا أن يلزم محمد بن الحسن بعد أن بلغ أربعاً وثلاثين سنة يحمل العلم عنه .

ومنها : أنه قد تضافرت الروايات على أن أبا حنيفة قبل انصرافه إلى الفقه كان جديلاً يشتغل بعلم الكلام حتى هبط البصرة نحو عشرين مرة لينظر القدرية وغيرهم ثم انصرف إلى الفقه ، ومن يكون سنه عند وفاة النخعي كما ذكرناه لا يمكن له الاشتغال الطويل بالجدل قبل انصرافه إلى الفقه فيترجح لهذه الأسباب وغيرها أن ميلاده قبل سنة ثمانين ، ولعل الأرجح في ميلاده هو سنة سبعين والله سبحانه وتعالى أعلم (ص ١٩ حتى ٢١) .

قلت : ومنها ما قاله العلامة محمد بن إبراهيم الوزير الجاني في "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم" مانصه :

"لأنه أدرك زمان العرب واستقامة اللسان فعاصر جرياً والقر زديق ورأى أنس بن مالك خادماً رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين ، وقد توفي أنس سنة ثلاث وتسعين من الهجرة والظاهر أن أبا حنيفة مراه وهو في المهد وانما رآه بعد التمييز فدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين وتأخرت وفاته إلى سنة خمسين ومائة وقد جاوز التسعين في العمر ، وهذا يقتضي أنه بلغ الحلم وأدرك بعد موت رسول الله

وجابر بن عبدالله الأنصاري ، و عائشة بنت عجرد رضى الله

صلى الله عليه وسلم بقدر الثمانين سنة لأنه عليه السلام توفى
بعد مضي عشر من الهجرة ، فهذا يدل على تقدم أبي حنيفة
وادراكه زمان العرب ، وهو أقدم الأئمة وأكبرهم سناً .
(ج - ١ ص ١٦٠ طبع المنبرية بمصر)

قلت : وأما انتقاد الشيخ الكوثري على الحافظ ابن عبد البر فقيه أن
ابن عبد البر لم يقله من تلقاء نفسه وإنما نقله من كتاب أبي يعقوب
يوسف بن أحمد بن يوسف المكي الصيدلاني الذي جمعه في
"فضائل أبي حنيفة وأخباره" وهو يحكيه عن شيخه أبي الحسن النيسابوري
ويروي ابن عبد البر كتابه هذا عن شيخه أبي العاصي حكيم بن
منذر بن سعيد بن عبدالله عنه . وأبو يعقوب هذا هو الشهير
"بابن الدخيل" ذكره الحافظ الذهبي في كتابه "تذكرة الحفاظ" في
وفيات سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة من ترجمة الخطابي شارح
أبي داود فقال :

"وفيهما توفي مسند مكة أبو يعقوب يوسف بن الدخيل
تلميذ العقيلي"

وهاك لفظ الحافظ ابن عبد البر في "الانتقاء" .

"قال أبو يعقوب : وسمعت القاضي أبا الحسن أحمد
بن محمد النيسابوري يملى قال : وأما أبو حنيفة فلا اختلاف
في مواده أنه ولد سنة ثمانين من الهجرة ، ومات ليلة النصف
من شعبان سنة خمسين ومائة" اهـ

والقاضي أبو الحسن هـ المسمى هو المعروف "بقاضي الحرمين" ذكره الحافظ
عبد القادر القرشي في "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" فقال :

هـ (١) وقد قال الله تعالى (السابقون السابقون أولئك المقربون)

"أحمد بن محمد بن عبدالله أبو الحسن النيسابوري القاضي
هـ فـ بقاضي الحرمين" شيخ أصحاب أبي حنيفة رضى الله
عنه في زمانه بلا مدافعة تفقه على أبي الحسن الكرخي و
أبي طاهر محمد الدباس وبرع في المذهب ، سمع "بخراسان"
أبا العباس بن سفيان الشيباني وأبا يحيى زكريا بن يحيى البزار و
أبا خليفة الفضل بن الجناح وجماعة سواه . روى عنه
أبو عبدالله الحاكم وذكره في "تاريخ نيسابور" وقال : غاب
عن "نيسابور" نيفاً وأربعين سنة وتقلد قضاء "الموصل" وقضاء
"الرملة" وتقلد قضاء الحرمين فبقي بها بضع عشرة سنة ثم
انصرف إلى نيسابور سنة ست وثلاثين وثلاث مائة ثم ولي
القضاء بها في سنة خمس وأربعين وثلاث مائة . قال
الحاكم : سمعت أبا بكر الأبهري المالكي شيخ الفقهاء ببغداد
بلا مدافعة يقول : ما قدم علينا من الجراسانيين أفقه من أبي
الحسن النيسابوري قال الحاكم : توفي القاضي ضحوة
يوم السبت الحادي والعشرين من المحرم سنة إحدى وخمسين
و ثلاث مائة "بنيسابور" رحمه الله تعالى ، وصلى عليه الشيخ
أبو العباس الميكالي اهـ

(١) قلت : وأما رؤيته لبعض الصحابة فقد بسطنا القول في
البابه في "التعليقات على ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب
الأربعة المتناسبات" فليراجع .

وأما روايته عن بعض الصحابة فقد ألف جماعة من قدماء
أهل العلم أجزاء في ما رواه الإمام أبو حنيفة عن الصحابة مباشرة

كالخافظ أبي سعد السمان والشيخ أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي شيخ الدارقطني وأبي الحسين علي بن أحمد بن عيسى النهدي والإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ الشافعي والفقهاء الإمام أبي بكر عبد الرحمن بن محمد بن أحمد السرخسي الحنفي وروايات هذه الأجزاء سوى « جزء الحضرمي » مسرودة في كتاب « مناقب الإمام الأعظم » لصدر الأئمة الموفق بن أحمد المكي ، و « جامع مسانيد الإمام الأعظم » لأبي المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي و « الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح » للعلامة أبي المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل المعروف بسبط ابن الجوزي و « تبيين الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة » للإمام الخافظ جلال الدين السيوطي وقال الخافظ عبد القادر القرشي في مقدمة كتابه « الجواهر المضية »

« ادعى بعضهم أنه سمع ثمانية من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد جمعهم غير واحد في جزء ، وروينا هذا الجزء عن بعض شيوخنا . وقد جمعت أنا جزءاً » في بيان استحالة ذلك من بعضهم وهذا طريق الانصاف . وذكرت في هذا الجزء من سمعه من الصحابة ومن رآه . « والذي سمعه منهم » رضي الله تعالى عنهم أجمعين عبد الله بن أنيس وعبد الله بن جزء الزبيدي وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله ومعاقل بن يسار ووائل بن الأسقع وعائشة بنت عمرد . وذكرت عن الخطيب أنه رأى أنس بن مالك ورددت قول من قال أنه ما رآه و بينت ذلك بياناً شافياً والحمد لله »

وقال الإمام الصيمري في كتاب له جمعه في « فضائل الإمام

أبي حنيفة وأخباره » ونسخته الخطسية محفوظة في خزانة المجلس العلمي « بكراتشي » مانصه :

« من لقي أبو حنيفة من الصحابة ومارواه عنهم رضي الله عنه و عنهم »

(حدثنا) أبو بكر هلال بن محمد بن محمد أخى هلال الرأي قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن محمد قال : حدثنا محمد بن حمدان الطيالسي قال : حدثنا أحمد بن الصلت قال : حدثنا محمد بن سباعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : حججت مع أبي سنة ست و تسعين ولى ستة عشرة سنة فإذا أنا بشيخ قد اجتمع الناس عليه ، فقلت لأبي : من هذا الرجل ؟ فقال : هذا رجل قد صحب محمداً صلى الله عليه وسلم يقال له « عبد الله بن الحارث بن جزء » فقلت : أى شئ عمده ؟ قال أحاديث سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم فقلت قد منى إليه حتى أسمع منه فتقدم بين يدي فجعل يفرج عنى الناس حتى دنوت منه فسمعت يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من تفقه في دين الله كفاه الله همه و رزقه من حيث لا يحتسب » .

(حدثنا) هلال قال : حدثنا أبي أبو عبيد قال : حدثنا محمد بن حمدان قال : حدثنا أحمد بن الصلت عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الدال على الخير كفاعله والله يحب اغائة اللهفان » .

(قال لنا) أبو بكر هلال : وقد أدرك أبو حنيفة من الصحابة أيضاً عبدالله بن أبي أوفى وأبا الطفيل عامر بن واثلة وهما صحابييان .

(أخبرنا) أبو حفص عمر بن ابراهيم المقرئ قال : حدثنا مكرم بن أحمد قال حدثنا أحمد بن محمد قال : حدثنا ابن سامة وبشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال : كان علمائنا كلهم يقولون في مسجدتي السهو : أنها بعد السلام ويتشهد فيهما ويسلم ، قال حياذ بن أبي سليمان : هكذا يفتي أنس بن مالك . قال أبو حنيفة : وسألت أنس بن مالك فقال : هكذا هو . أخبرنا عمر بن ابراهيم قال : حدثنا مكرم قال : حدثنا أحمد بن محمد قال : حدثنا العباس بن بكار قال : حدثنا أسد بن عمرو عن أبي حنيفة عن أنس بن مالك قال : كأني أنظر إلى لحية أبي حنيفة كأنها ضرام عرْفَج " اهـ .

"والصيمري" هذا ذكره الحافظ الذهبي في وفيات سنة ست وثلاثين وأربع مائة من كتابه "تذكرة الحفاظ" في ترجمة الربيعي الحافظ المقرئ الإمام أبي الحسن علي بن الحسن بن علي بن ميمون الدمشقي المعروف بابن أبي زروان فقال :

"وفيها توفي شيخ الحنفية العلامة المحدث أبو عبدالله الحسين ابن علي بن محمد الصيمري ببغداد عن خمس وثمانين سنة" .

وقد وقع هنا حذف في الطبعة الاولى والثانية فاختلفت ترجمته بترجمة الشريف المرتضى الإمامي وصارت هكذا :

"وشيوخ الحنفية العلامة المحدث أبو عبدالله الحسين بن موسى الحسيني الشريف المرتضى واضع كتاب "نهج البلاغة" .

ثم طبع "كتاب التذكرة" مرة ثالثة بعد معارضته على نسخة صحيحة قرئت على المؤلف فزيد فيها ما حذف منها ، وكان في الأصل مانصه :

"وشيوخ الحنفية العلامة المحدث أبو عبدالله الحسين (بن علي بن محمد الصيمري ببغداد عن خمس وثمانين سنة ، وعالم الإمامية أبو طالب علي بن الحسين) بن موسى الحسيني الشريف المرتضى واضع كتاب "نهج البلاغة" ٦ هـ

وترجمة المحدث الصيمري مستوفاة في "تاريخ بغداد" للخطيب (ج - ٨ ص ٧٤) وهو شيخ الخطيب في الحديث وأثنى عليه الخطيب مع تعصبه البالغ على الحنفية فقال : (كان أحد الفقهاء المذكورين من العراقيين حسن العبارة جيد النظر . . . كتبت عنه وكان صدوقاً وافر العقل جميل المعاشرة عارفاً بحقوق أهل العلم) ١ هـ

وكان الصيمري قد حضر عند أبي الحسن الدارقطني وسمع منه أجزاء من "كتاب السنن" الذي صنفه فلما تكلم الدارقطني في حق الإمام أبي يوسف بالعصية والهوى انصرف عن مجلسه ثم لم يعد إليه ، وقد بسطنا القول في بيان تعصب الدارقطني والخطيب في "التعليقات على ذب ذبابات الدراسات" فليراجع لتعرف مبلغ عصبيتها لمذهبها .

ولقد أشجع الكلام في هذا المرام الشيخ الإمام ناصر الصنة العلامة محمد هاشم بن عبدالغفور بن عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن خير الدين السندي البشورائي البهرامبوري التتوي في ثبته المعروف "بإتحاف الأكابر بمرويات الشيخ عبدالقادر"

(ونسخته الخطية محفوظة في خزانة الشيخ العالم المولى الفاضل محمد هاشم بن العارف الكبير محمد حسن السرهندي في "تندو سائين داد" من مديرية "حيدرآباد" بالسند) ولا بأس بإيراده برحمته فإنه رحمه الله قد أفاد وأجاد ، قال رحمه الله :

"مما ينبغي أن يعلم أن إمامنا الأعظم ومستندنا الأفخم الأقدم اختص من بين بقية الأئمة الثلاثة أصحاب المذاهب بكونه أدرك زمن جماعة من الصحابة ، وبرؤيته لبعضهم ، وبسماعه الحديث عن بعضهم .

أما الأمر الأول فلا خلاف فيه ، ولا يشك فيه أحد ، لأن مولده على القول الصحيح المشهور سنة ثمانين ، وكان قرن الصحابة متتهياً إلى رأس المائة إلى سنة مائة وعشرة على خلاف في وفاة أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي فإنه آخر من مات من الصحابة على التحقيق .

(فمن الصحابة) الذين أدركهم أبو حنيفة الكوفي رحمه الله تعالى عبدالله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنه . قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" : (عبدالله بن أبي أوفى أبو معاوية الأسلمي توفي "بالكوفة" سنة ست أو سبع وثمانين ، وجزم أبو نعيم فيما رواه البخاري عنه بسنة سبع ، وهو آخر من مات "بالكوفة" من الصحابة) انتهى . وقال ابن الأثير في "أسد الغابة" : (لم يزل عبدالله بن أبي أوفى يسكن "بالمدينة" حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تحول إلى

"الكوفة" ، وهو آخر من بقى بها من الصحابة ، وتوفي "بالكوفة" سنة ست وثمانين ، وقيل سبع وثمانين) انتهى .

(ومنهم) أنس بن مالك الأنصاري خادم النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنه . قال في "الإصابة" : (إنه توفي سنة إحدى وتسعين أو ثلاث وتسعين . وكانت إقامته "بالمدينة" بعد النبي صلى الله عليه وسلم مدة ثم سكن "البصرة" ومات بها وهو آخر من مات في "البصرة" من الصحابة) انتهى .

(ومنهم) عمرو بن حريث رضي الله تعالى عنه . قال في "أسد الغابة" : (عمرو بن حريث القرشي الخزومي يكنى أبا سعيد سكن "الكوفة" وأبني بها داراً ، وهو أول قرشي اتخذ "بالكوفة" داراً . ومات سنة خمس وثمانين ، وولده "بالكوفة") انتهى . وقال في "الإصابة" : (إنه قال البخاري وابن حبان وغير واحد : إنه مات "بالكوفة" سنة خمس وثمانين ، ويقال : مات سنة ثمان وتسعين ولم يثبت) انتهى

(ومنهم) عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضي الله تعالى عنه . قال في "أسد الغابة" (سكن بمصر وتوفي بها بعد أن عمر عمراً طويلاً ، وكانت وفاته سنة خمس أو ست أو سبع أو ثمان وثمانين) انتهى ، ومثله في "الإصابة" إلا أنه صدر بسنة ست وثمانين وزاد : (أنه آخر من مات من الصحابة بمصر) انتهى .

(ومنهم) عبدالله بن أنيس رضي الله تعالى عنه . وقال الحافظ السيوطي في "تبليغ الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة"

(إن المسمين بعبد الله بن أنيس من الصحابة خمسة ، وإن عبد الله بن أنيس الجهني المشهور توفي سنة أربع وخمسين و ذلك قبل مولد أبي حنيفة بدهر فلعل الذي روى عنه أبو حنيفة واحد آخر غير الجهني) انتهى .

(ومنهم) وائلة بن الأسقع رضى الله تعالى عنه ، قال في "الإصابة" : (كان من أهل الصفة ثم نزل "الشام" وشهد فتح دمشق وحمص وغيرها حتى توفي "بدمشق" . قال أبو مسهر والواقدي وغيرها : مات سنة خمس وثمانين ، وقال سعيد بن خالد : سنة ثلاث وثمانين وهو آخر من مات "بدمشق" من الصحابة) انتهى . قال الشامي في "عقود الجنان" : (كونه مات سنة خمس وثمانين هو الصحيح) انتهى (ومنهم) سهل بن سعد الساعدي رضى الله تعالى عنه فإنه مات "بالمدينة" سنة ثمان وثمانين ، وقيل : بعدها .

(ومنهم) السائب بن خلاد بن سويد ، قال في "أسد الغابة" : (هو أنصاري خزرجي من بني كعب بن الخزرج القبيلة المشهورة التي منها سعد بن عباد . وتوفي السائب سنة إحدى وتسعين قاله أبو نعيم وابن مندة عن الواقدي) انتهى .

(ومنهم) محمود بن الربيع بن سراقه . قال في "الإصابة" : (هو أنصاري خزرجي سكن "المدينة" وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين ، وقال : عقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة مجها من دلس وفي دارنا أخرجه البخاري في "صحيحه" من طرق عن الزهري عنه ، ورواه

مسلم في أثناء حديث . قال أبو مسهر وابن حبان وآخرون : مات : محمود بن الربيع سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وتسعين) انتهى .

(ومنهم) محمود بن لبيد بن عقبة بن رافع . قال في "أسد الغابة" : (هو أنصاري أوسى حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحاديث وأقام "بالمدينة" ومات سنة ست وتسعين) انتهى .

(ومنهم) عبد الله بن بسر المازني ، قال في "الإصابة" : (هو من أهل حمص وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومات "بالشام" وقيل بجمص من الشام سنة ثمان وثمانين ، وقال أبو القاسم بن سعيد سنة ست وتسعين وهو آخر من مات "بالشام" من الصحابة انتهى ونحوه في "أسد الغابة" .

(ومنهم) أبو أمامة الباهلي رضى الله تعالى عنه ، قال في "الإصابة" (إسمه صدى بالتصغير واسم أبيه عجلا ، سكن "الشام" ومات سنة ست وثمانين) انتهى . وفي "أسد الغابة" (أنه سكن بجمص من الشام ومات بها سنة إحدى وثمانين ، وقيل : ست وثمانين) انتهى . فعلى كلا القولين أدرك زمنه أبو حنيفة رحمه الله تعالى .

(ومنهم) وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي ، قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا في "أملاته على مسانيد أبي حنيفة" : (إن وابصة مات قرب التسعين) انتهى . وفي "أسد الغابة" : (أن وابصة سكن "الكوفة" ثم تحول إلى "الرقصة" فأقام بها إلى أن مات بها) انتهى

(ومنهم) الهرماس بن زياد بن مالك الباهلي أبو حديد .
قال الشيخ قاسم في "املائه على مسانيد أبي حنيفة": (هو صحابي
سكن البصرة ومات بها بعد المائة ، وهو آخر من مات بالجامعة
من الصحابة) انتهى .

(ومنهم) المقدام بن معد يكرب الكندي . قال في "أسد
الغاية" . (هو أحد الوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كندة . مات "بالشام" سنة سبع وثمانين) انتهى
وقال في "الإصابة" : (نزل "حمص" ومات سنة سبع
وثمانين وقيل ست) انتهى .

(ومنهم) عتبة بن عبد السلمي . قال السيوطي في "تاريخ
الخلفاء" : (مات هو في خلافة الوليد بن عبد الملك ، وكان
ابتداء خلافته سنة ست وثمانين) انتهى .

(ومنهم) يوسف بن عبد الله بن سلام قال في "الإصابة"
(رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير وحفظ عنه .
وقال خليفة بن خياط : توفي في خلافة عمر بن عبدالعزيز)
انتهى . ولا شك أن خلافة عمر بن عبدالعزيز كانت بعد
خلافة الوليد .

(ومنهم) أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي رضى الله
تعالى عنه قال في "أسد الغاية" (أدرك من حياة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثمان سنين نزل "الكوفة" وصحب
على بن أبي طالب وشهد معه مشاهد كلها فلما توفي على رضى الله
تعالى عنه عاد إلى "مكة" فأقام بها حتى مات ، وقيل :
إنه أقام "بالكوفة" فمات بها والأول أصح) انتهى .

وقال في "الإصابة" : (رأى النبي صلى الله عليه وسلم
وحفظ عنه أحاديث ، وهو آخر من مات من الصحابة أي
مطلقاً ، قال مسلم : مات سنة مائة ، وقيل : ثنتين ومائة ،
وقيل : سبع ومائة ، وقيل : عشر ومائة ، وقال وهب
ابن جرير عن أبيه أن : وفاته كانت بمكة) انتهى .

(ومنهم) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي ثم المدني
رضي الله تعالى عنه ، ولد في السنة الثانية من الهجرة وحج هو
وأبوه وأمه في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو
ابن سبع سنين وتوفي سنة ست أو ثمان وثمانين أو إحدى وتسعين
واختاره الذهبي وصححه الزرقاني في "شرح الموطأ" وقال
شيخ الإسلام زكريا في "شرح ألفية العراقي" ما محصله :
(أنه قيل : آخر من مات "بالمدينة" من الصحابة السائب
ابن يزيد . وقيل : سهل بن سعد الساعدي لكن تأخر منها
موتاً بها محمود بن الربيع المتوفى سنة تسع وتسعين بتقديم
النساء الفوقية فيها ، ومحمود بن لبيد وتوفي سنة خمس أو ست
وتسعين) انتهى .

(ومنهم) العداء بوزن العطار بن خالد بن هوذة العامري
رضي الله تعالى عنه . قال الحافظ في "الإصابة" : (كانه
تتم فإن عند أحمد أنه : عاش إلى زمن خروج يزيد بن
المهلب ، وكان ذلك سنة إحدى أو اثنتين ومائة) انتهى .
وقال في "التقريب" : (صحابي أسلم هو وأبوه جميعاً وتأخرت
وفاته إلى بعد المائة) انتهى . وذكر شيخ الإسلام زكريا في

٢٤
" شرح الألفية " : (أن العداء آخر من مات من الصحابة
" بالرخيخ " من أعمال " سجستان " انتهى .

(ومنهم) عكراش بن ذؤيب بن حرقوص التميمي . قال
ابن سعد : صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه ،
وذكر ابن حجر في " الإصابة " (أنه عاش إلى أن استكمل
المائة) انتهى .

قلت : فهؤلاء قد أدرك أبو حنيفة زمنهم من الصحابة
وهم أحد وعشرون كما عرفت ولو تتبع لزاد عليهم شئ
إن شاء الله تعالى .

وأما من قال : إنه أدرك من الصحابة جابر بن عبد الله
ومعتل بن يسار وعائشة بنت عجرد فلم يصب لأن جابراً
مات سنة تسع وسبعين ، ومعتلاً مات في آخر خلافة معاوية
وكانت وفاة معاوية سنة ستين فكيف يتصور إدراك
أبي حنيفة لهما !

وأما ما رواه أبو حنيفة عن جابر فهو من المراسيل كذا قال
الحافظ الخوارزمي في " مسند أبي حنيفة "

وأما عائشة بنت عجرد فقد أدركها أبو حنيفة وروى عنها
لكنها ليست بصحابية بل هي تابعة صرح به ابن الأثير في
" أسد الغابة " والذهبي في " الميزان " ، والحافظ ابن حجر في
" لسان الميزان " والله تعالى أعلم .

٣٥
وأما الأمر الثاني أعني رؤيته لبعض الصحابة فقد قال
الحافظ السائد الذهبي : إن أبا حنيفة رأى أنس بن مالك
رضي الله تعالى عنه ، وصرح الحافظ ابن حجر بمثله في
" تهذيب التهذيب " وذكر الحافظ محمد بن سعد في " طبقاته " :
(حدثنا الموفق سيف بن جابر قاضي واسط قال : سمعت
أبا حنيفة يقول : قدم أنس بن مالك " الكوفة " ونزل النخع
وكان يخضب بالخمرة وقد رأيت مراراً) وقال الحافظ أبو الفضل
ابن حجر في " فتاواه " إنه : (قد أورد ابن سعد بسند
لأنس به أن أبا حنيفة رأى أنساً رضي الله تعالى عنه . قال :
وهو المعتمد عليه في رؤيته لبعض الصحابة فهو بهذا الاعتبار
من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار
المعاصرين له كالأوزاعي " بالشام " والحماد " بالبصرة " والثوري
" بالكوفة " ومالك " بالمدينة " ومسلم بن خالد الزنجي " بمكة " .
والليث بن سعد " بمصر " . وأما رواية أبي حنيفة عن الصحابة
فقد جمع بعضهم فيه جزء إكن لا يخلو أسنده من ضعف)
انتهى كلام الحافظ ابن حجر . وقال الحافظ جلال الدين
السيوطي : (وقفت على فتوى رفعت إلى الشيخ الولي العراقي
صورتها : هل يعد أبو حنيفة في التابعين ؟ فأجاب بمناصه :
قد رأى أبو حنيفة أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه فمن
يكتفي في التابعي بمجرد رؤية الصحابي يجعله تابعياً ومن
لا يكتفي بذلك لا يجعله تابعياً) انتهى .
قلت : ولا شك أن القول الصحيح الذي عليه أكثر العلماء
هو الإكتفاء بمجرد الرؤية في التابعي كما يكتفي به في الصحابي .

ثم اعلم أن باب المناقب يثبت بالحديث الضعيف أيضاً
كفضائل الأعمال كما صرح به ابن حجر الهيتمي المكي في
«فتاواه» وعبارته : (الحديث الضعيف يكون حجة في
فضائل الأعمال اتفاقاً ، وكذا في المناقب) انتهى . ولهذا
أورد الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «الإصابة في
الصحابة» كل من ثبتت صحبته برواية ضعيفة . وقال في خطبته :
(إني أوردت في القسم الأول من وردت صحبته بطريق
الرواية سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة) انتهى .
فإذا كان شرف الصحبة يثبت بالحديث الضعيف فكيف بالتابعة
مع أن الطريق المروي في رؤية أبي حنيفة لأنس ليست ضعيفة
بل سنده لا بأس به كما تقدم التصريح بذلك عن الحافظ ابن
حجر ولفظ «لا بأس به» من ألفاظ التعديل والتزكية للراوى
كاللفظ «مأمون» و«صديق» وأمثالها كما صرح به في «التحرير»
و«شرح النخبة» وغيرها من كتب أصول الفقه وعلوم
الحديث فيكون ذلك السند أحسن حجة على رؤية أبي حنيفة
لأنس رضى الله تعالى عنه ، وعلى كونه تابعياً . وقال الملا
على القارى في «شرح مسند أبي حنيفة» : (قد ثبت أن الإمام
أبا حنيفة كان يوم وفاة أنس رضى الله تعالى عنه ابن ثلاث
عشرة سنة أو إحدى عشرة ، وقد تردد الإمام مراراً إلى «البصرة»
وكذلك أبو الطنيل عامر بن واثلة الكنانى رضى الله تعالى عنه
مات «بمكة» سنة مائة أو مائة واثنين ، وهو آخر من مات من
الصحابة في جميع الأرض باتفاق المحدثين ، وأول حج حجه
الإمام أبو حنيفة مع والده سنة ست وتسعين ، ومن كمال البعد

العادى أن مثلها يكون في بلد دخله الإمام وهو لا يراه مع
أن الناس في ذلك الزمن لقلة الصحابة رضى الله تعالى عنهم
كانوا يقصدون زيارتهم من أماكن بعيدة ومسافات مديدة)
انتهى .

قلت : وأظهر منه رؤيته لعبدالله بن أبى أوفى وعمرو بن
حريث رضى الله تعالى عنهما لأن الأول كان في «الكوفة»
مدة سبع أوست سنين من عمر أبى حنيفة ، والثانى كان فيها
مدة خمس سنين من عمره أو أزيد ويبعد كل البعد أن يكون
الصحابى هذه المدة في بلدته وهو لا يراه . وأما رؤيته لغير
هؤلاء فسيأتى في «الأمر الثالث» بيانه .

و أما الأمر الثالث أعنى روايته عن بعض الصحابة
رضى الله تعالى عنهم فمنهم من يشبهه ومنهم من ينفيه .
ومحصل ما ذكره المثبتون : أنه روى عن عبدالله بن أبى أوفى ،
وأنس بن مالك ، وعمرو بن حريث ، وعبدالله بن أنيس ،
وعبدالله بن الحارث بن جزء ، وواثلة بن الأسقع بن كعب ،
وأبى الطفيل عامر بن واثلة بن عبدالله الليثى رضى الله تعالى عنهم .

(قالوا) : روى عن عبدالله بن أبى أوفى حديثاً واحداً وهو
أنه قال أبو حنيفة : سمعت عبدالله بن أبى أوفى يقول : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : «من بنى لله
مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة» أخرجه
الحافظ ابن خسر البليخى بثلاث طرق والقاضى أبوبكر بن

عبد الباقي الأنصاري في "مسنديهما لأبي حنيفة" قال الشامي في "عقود الجاهن": (إن عبد الله بن أبي أوفى كان "بالكوفة" مدة سبع سنين من عمر أبي حنيفة فلعله سمع منه) انتهى . وقال أبو المؤيد الخوارزمي في "مسنده": (إن عمر أبي حنيفة عند وفاة بن أبي أوفى كانت سبع سنين وهو "بالكوفة" فلا مانع من صحة روايته عنه ولا وجه لنبذه فإن مذهب المحدثين أن رواية ابن خمس سنين صحيحة) انتهى .

(قالوا): وروى عن أنس ثلاث أحاديث (الأول) قال أبو حنيفة: سمعت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" (الثاني) قال أبو حنيفة: سمعت أنسا رضي الله تعالى عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الدال على الخير كفاعله" (الثالث) قال أبو حنيفة: سمعت أنسا يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله تعالى يحب اغاثة اللهفان" أخرج الثلاثة ابن خسر والبخاري والأول والثالث ابن عبد الباقي الأنصاري في "مسنديهما لأبي حنيفة" من عدة طرق . قال أبو المؤيد الخوارزمي: "وكان عمر أبي حنيفة يوم مات أنس أكثر من عشر سنين بالاتفاق ، فأى مانع من صحة روايته عنه ؟ وأي حجة لمن أنكر سماعه منه ؟ وإنه شهادة على النقي لا دليل عليه" انتهى .

قلت : وقد تقدم عن ابن سعد دخول أنس "الكوفة" ورؤية أبي حنيفة له فليذكر .

(قالوا): وروى عن عبد الله بن أنس حديثاً واحداً . قال أبو حنيفة: ولدت سنة ثمانين و قدم عبد الله بن أنس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم "الكوفة" سنة أربع وتسعين ورأيتُه وسمعت منه وأنا ابن أربع عشرة سنة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "حبك الشيء يعنى ويصم" أخرجه ابن خسر . . . وقد تقدم عن الحافظ السيوطي أنه قال: «عبد الله بن أنس هذا غير الجهني المشهور» .

(قالوا): وروى عن عبد الله بن الحارث بن جزء حديثاً . قال أبو حنيفة: ولدت سنة ثمانين ؛ وحججت مع أبي ستة وست وتسعين وأنا ابن ست عشرة سنة فلما دخلت المسجد الحرام رأيت حلقة عظيمة فقلت لأبي: حلقة من هذه ؟ فقال: حلقة عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدمت إليه فسمعتة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من تفقه في دين الله كفاه الله تعالى ما أهمه ورزقه من حيث لا يحتسب» أخرجه ابن خسر والأنصاري والخوارزمي .

(قالوا): وروى عن واثلة بن الأسقع حديثين (الأول) قال أبو حنيفة: سمعت واثلة بن الأسقع رضي الله تعالى عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تظهر الشائنة لأخيك فيسأفيه الله تعالى ويبتليك" أخرجه الثلاثة المذكورون (الثاني) قال أبو حنيفة عن واثلة بن الأسقع

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك . "

قال الفاضل الشامي في " عقود الجمان " (إن رواية أبي حنيفة عن عبد الله بن جزء و واثلة بن الأسقع لم تثبت لأن سند هذه الأحاديث لم تصح إلى أبي حنيفة بل وقع في إسنادها بين ابن خسرو أمثاله و بين أبي حنيفة بعض من لا يحتج بقولهم مع أنه قد علم : أن ابن جزء سكن " بمصر " و مات بها سنة ست و ثمانين فكيف تصح و روايته عنه في سنة ست و تسعين و أن واثلة بن الأسقع سكن " دمشق الشام " و مات بها و عمر أبي حنيفة إذ ذاك خمس سنين أو ثلاث و لم يثبت دخوله " الكوفة " انتهى .

قلت : فحصل الكلام في هذا المقام أن رؤية أبي حنيفة - لأنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ثابت لاشك فيه ، و الظاهر أن رؤيته لعبد الله بن أبي أوفى و عمرو بن حريث كذلك كما قدمنا و لا ينكرها إلا متعصب معاند . و أما رؤيته لغيرهم فمحتمل ممكن . و أما روايته الحديث عن الصحابة فمختلف فيه و الظاهر ثبوتها عن ثبوت له رؤيته فليذكر . و قال العلامة البدر العيني في " شرحه على معاني الآثار للطحاوي " بعد أن ذكر ثبوت رؤية أبي حنيفة لعبد الله بن أبي أوفى و أنس بن مالك و روايته الحديث عنها : (و أما قول ابن الأثير و ابن خلكان و من سلك مسلكهما من أن : أبا حنيفة

لم يلق أحداً من الصحابة و لا أخذ عنه فذلك من باب التعصب المحض) انتهى كلام الإمام السندی .

قلت : و أما ذكر الشيخ محمد هاشم عكراشي رضي الله عنه في عداد من أدركهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الصحابة ففيه نظر من جهة أن ما نقله الشيخ عن " الإصابة " : أنه عاش إلى أن استكمل المائة ليس معناه أنه عاش إلى رأس مائة سنة فيصح ادراك الإمام له رضي الله تعالى عنه بل معناه أنه استكمل المائة من عمره فقد قال الحافظ نفسه في " تقريب التهذيب " :

" عكراشي - بكسر أوله و سكون الكاف و آخره معجمة - ابن ذويب السعدي أبو الصهباء ، صحابي قليل الحديث ، عاش مائة سنة " اهـ

ولفظ " الإصابة " أيضاً يدل على ما قلنا فهاك نصه :

" وذكر ابن قتيبة في " المعارف " و ابن دريد في " الاشتقاق " أنه شهد الجمل مع عائشة فقال الأحنف : كأنكم به و قد أتى به قتيلاً أو به جراحة لا تفارقه حتى يموت . قال : فضرب ضربة على أفضه عاش بعدها مائة سنة و أثر الضربة به " .

وهذه الحكاية إن صححت حملت على أنه أكمل المائة لا أنه إستأنفها من يومئذ و إلا لاقتضى ذلك أن يكون عاش إلى دولة بني العباس و هو محال " اهـ .

و قال الحافظ زين الدين العراقي في " التقييد و الإيضاح لما أطلق و أغلق من مقدمة ابن الصلاح " معلقاً على قول ابن الصلاح : " آخرهم

أبو حنيفة في "كتاب الآثار" له وهي موجودة في رواية أبي يوسف والحسن بن زياد عنه . ولفظ أبي يوسف :

"عن أبي حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة ابنة عجرد عن ابن عباس رضى الله عنها أنه قال : إذا اغتسل الرجل من الجنابة ولم يتمضمض ولم يستنشق فليعد الوضوء ، وإن ترك ذلك في الوضوء لم يعد" (ص ١٣)

وفي رواية الحسن بن زياد « إذا اغتسل الجنب ونسى المضمضة والإستنشاق فليعد الوضوء بالمضمضة والإستنشاق » وليس هذا الحديث في رواية محمد عنه . وأخرجه الحافظ طلحة بن محمد في مسند أبي حنيفة عن محمد بن محمد بن مخلد عن علي بن إبراهيم الواسطي عن يزيد بن هارون عن الإمام . كما في "جامع المسانيد" للخوارزمي . وقال الدارقطني في "سننه"

(حدثنا) أبو بكر النيسابوري نا الحسن بن محمد نا أسباط حدثنا أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرد عن ابن عباس قال « لا يعيد إلا أن يكون جنباً » .

(حدثنا) أبو بكر نا محمد بن أحمد الجنيد نا عبد الله بن يزيد أنا أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرد في جنب نسي المضمضة والإستنشاق قالت : قال ابن عباس : "يمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة" ١ هـ (ص ٤٣)

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" بعد ذكر رواية أسباط عن أبي حنيفة رواها عن أبي بكر بن الحارث عن الدارقطني به :

على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة مات سنة مائة " ما نصه :

وقد اعترض عليه بأن عكراش بن ذويب عاش بعد الحمل مائة سنة فيما حكاه ابن دريد في "الإشتقاق" ، قلت : هذا خطأ صريح ممن زعم ذلك وابن دريد لا يرجع اليه في ذلك ، وابن دريد أخذ من ابن قتيبة فإنه حكى في "المعارف" هذه الحكاية التي حكاه ابن دريد وابن قتيبة أيضاً كثير الغلط ومع ذلك فالحكاية بغير اسناد ، وهي محتملة لأنه إنما أراد أنه أكمل بعد ذلك مائة سنة وهو الظاهر فإن حاصل الحكاية المذكورة أنه حضر مع علي وقعة الحمل وأنه مسح رأسه فعاش بعد ذلك مائة سنة لم يشب . فالظاهر أنه أراد أكمل مائة سنة " . (ص ٢٧٠)

وأما قول الشيخ في عائشة بنت عجرد : "إنها ليست بصحابة بل هي تابعة" اعتماداً على قول ابن الأثير والذهبي وابن حجر ففيه أن هؤلاء إنما تبعوا إمامهم الشافعي في هذا الباب وهو رحمه الله لم يعرفها فقد قال في "الأم" لما اجتج بحديث بسرة بنت صفوان في الوضوء من مس الذكر :

"روينا قولنا من غير بسرة والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروى عن عائشة بنت عجرد وغيرها من النساء اللواتي لسن بمعروفات ويحتج بروايتهن ويضعف حديث بسرة مع سابقتها وقدم هجرتها" (كذا نقله الحافظ في "اللسان") .

ورواية عائشة التي أشار إليها الشافعي رحمه الله رواها الإمام

” وكذلك رواه الثوري عن عثمان . قال علي بن عمر :
ليس لعائشة بنت عجرد إلا هذا الحديث . قال الشافعي :
أثره الذي يعتمد عليه ” عثمان بن راشد عن عائشة بنت
عجرد عن ابن عباس . ” عثمان وعائشة غير معروفين ببلدهما“
(ج - ١ ص ١٧٩)

فإن كان الشافعي رحمه الله لم يعرفها فقد عرفها أئمة النقل أما
عثمان بن راشد فقد روى عنه إمامان ثقتان أبو حنيفة وسفيان الثوري
وذكره ابن حبان في ” الثقات “ نقله الحافظ ابن حجر في ” تعجيل
المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة “ . وأما عائشة بنت عجرد
فلها صحبة وقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى
عنها عثمان بن راشد والحجاج بن أرطاة وأبو حنيفة . قال الدارقطني
في ” سننه “ :

” (حدثنا) أحمد بن عبد الله الوكيل نا الحسن بن عرفة
(وحدثنا) الحسين بن اسماعيل نا زياد بن أبي أيوب (قالا) :
نا هشيم عن الحجاج بن أرطاة عن عائشة بنت عجرد عن
ابن عباس قال : « إن كان من جنابة أعاد المضمضة والاستنشاق
واستأنف الصلاة » (وقال) ابن عروة : ” إذا أنسى المضمضة
والاستنشاق إن كان من جنابة انصرف فمضمض واستنشق
وأعاد الصلاة “ .

قال الدارقطني : ليس لعائشة بنت عجرد إلا هذا الحديث.
عائشة بنت عجرد لا تقوم بها حجة ” (ص ٤٣)

فالحجاج بن أرطاة هذا قد تابع عثمان بن راشد في روايته عن
عائشة . وليس للحجاج دون ابن اسحاق صاحب حديث الثقلين
وحديث القراءة خلف الإمام في الحفظ والإتقان . فإن كان عثمان
لا يعرف فالحجاج هو الفقيه المعروف أحد الأعلام . فلا ينزل هذا
الحديث عن درجة الحسن إن شاء الله تعالى .

وأما قول علي بن عمر الدارقطني : ” عائشة بنت عجرد
لا تقوم بها حجة “ فهذا القول فيه مجازفة كيف ! وقد صرح
الحافظ الذهبي في ” الميزان “ ما لفظه :

” وما علمت في ” النساء من اتهمت ولا من تركوها “ .
والبيهقي مع شدة تتبعه ” لكتاب الدارقطني “ لم يحسر أن ينقل
هذه الكلمة في حقها مع نقله قوله : ” ليس لعائشة بنت عجرد
إلا هذا الحديث “ وهذا أيضاً غلط وخطأ يدل على قلة تتبعها
فقد قال الحافظ ابن حجر في ” لسان الميزان “ .

” إن أبا موسى في ” ذيل الصحابة “ أخرج من طريق
أبي بكر عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن أحمد السرخسي حدثنا
أبو أحمد محمد بن عبد الله ربيب الوزير أبي العباس الإسفرائني
إملاءً في ذي القعدة سنة ثمان وتسعين وثلاث مائة (وسقط
هنا في المطبوعة واسطوانات يأتي ذكرهما في رواية صدر الأئمة)
حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم حدثنا عباس الدوري حدثنا
يحيى بن معين : أن أبا حنيفة صاحب الرأي سمع عائشة بنت
عجرد تقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم “ .

قلت : وكذلك هو في " تاريخ يحيى بن معين " رواية
أبي العباس الأصم عن عباس الدوري عنه (انتهى ما قاله
الحافظ في " اللسان ")

وابن حجر أيضاً لم يذكر لفظ ما سمعته رضى الله تعالى عنها عن
النبي صلى الله عليه وسلم حاجة في النفس وقانا الله اتباع الهوى .
وقد رواه صدر الأئمة الموفق بن أحمد المكي في " مناقب الإمام
الأعظم " فقال :

" (أخبرني) الحافظ سيد الحفاظ أبو منصور شهر دار
ابن شيرويه الديلمي فيما كتب إلى من " همدان " : أنا الإمام
أبوزكريا يحيى بن عبد الوهاب بن الإمام الحافظ أبي عبد الله بن
مندة والإمام إبراهيم بن الفضل الإصبهانيان قالا : أنا القاضي
أبوسعدي عبد الملك بن عبد الرحمن السرخسي أخبرنا أبي بالبصرة
أخبرنا أبو أحمد محمد بن عبد الله ربيب الوزير أبي العباس
الاسفرائني إماماً " بمدينة السلام " في ذي القعدة سنة ثمان
وتسعين وثلاثمائة أخبرنا أبو علي الحسن بن علي الدمشقي أنبأ أبو محمد
عبد الله بن كثير الرازي أنبأ عبد الرحمن بن أبي حاتم أنبأ عباس
ابن محمد الدوري أنبأ يحيى بن معين : أن أبا حنيفة صاحب
الرأي سمع عائشة بنت عمير رضى الله عنها تقول : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أكثر جند الله
في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه » (ج - ١ ص ٣٤ طبع
مطبعة دائرة المعارف ، بجيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٢١هـ)

وأخرجه المحدث أبو المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل البغدادى
سبط ابن الجوزى في " الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح "
عن أبي الغنائم شيرويه بن شهر دار قال أخبرنا والدى به . وأخرجه
الحافظان ابن خسرو البلخي والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي في
" مسنديهما " جمعا فيه حديث أبي حنيفة بأسانيدهما إلى يحيى بن معين
كذلك . وقال الحافظ السيوطي في " تبيين الصحيح " : " بعد نقله
هذا الحديث عن " جزء أبي معشر الطبري الشافعي " الذي ألفه
فيما رواه الإمام أبو حنيفة " عن الصحابة :

" هذا الحديث منته صحيح أخرجه أبو داود من حديث
سلمان ، وصححه الضياء في " المختارة " .

فهذا حديث آخر غير الحديث الذي قال فيه الدارقطني : « ليس
لعائشة بنت عمير إلا هذا الحديث » وهناك حديث ثالث رواه
أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عمير قالت : قال
ابن عباس في المختلس : « لا قطع عليه » . أخرجه الحافظ طلحة بن
محمد في " مسنده لأبي حنيفة " عن محمد بن مخلد عن الحسن بن الصباح
الزعفراني عن أسباط عن أبي حنيفة . (ورواه) عن علي بن محمد
عن القاسم وخالد كلاهما عن أبي نعيم عن الإمام أبي حنيفة .

وهذا يحيى بن معين سيد الحفاظ ملك المحدثين إمام أئمة الجرح
والتعديل يصرح بسباع عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن
لم يعرفها هؤلاء وأنكروا عن كونها صحابية تبعاً لإمامهم فقد عرفها
يحيى وأثبت لها صحبة . ويحيى يحيى ! وقد ارتض قول ابن معين

هذا كل من ألف جزء في رواية الإمام عن الصحابة وفيهم أئمة
بارعون من الحفاظ والمحدثين وقد سقنا أساءهم. وقال العلامة محمد
حسن السنبل في "تنسيق النظام في مسند الإمام" وهو شرح على
"مسند أبي حنيفة للحصكفي".

"(عائشة بنت عجرد) لم أجد لها ترجمة في "التقريب"
ولافي "المغني" روى لها الإمام في هذا "المسند" ومسند
الخوارزمي "جامع المسانيد". وقال الخوارزمي قاضي
القضاة في مبادئ "مسنده": عن يحيى بن معين أن أبا حنيفة
سمع عائشة بنت عجرد تقول: «قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: أكثر جند الله في الأرض الجراد لا آكله ولا
أحرمه» فهؤلاء ستة من الصحابة وامرأة من الصحابيات (انتهى
في "رد المحتار": (واعترض بأن حاصل كلام الذهبي وشيخ
الإسلام ابن حجر العسقلاني: أن هذه لاصحبة لها، وأنها
لاتكاد تعرف؛ وبذلك رد ما روى أن أبا حنيفة روى عنها
هذا الحديث الصحيح «أكثر جند الله في الأرض الجراد
لا آكله ولا أحرمه» ابن حجر الهيتمي) (انتهى).

وأجيب بما قال في "مجمع البحار": (وأما عدد
أصحابه صلى الله عليه وسلم فمن رام حصره فقد رام حصر أمر
بعيد ولا يعلمه إلا الله أكثرتهم من أول البعثة إلى موته عليه
الصلاة والسلام؛ فعدم علم بعض أهل العلم بصحابة شخص
لا يستلزم عدم صحابيته لأن عدم علم الشيء لا يستلزم عدمه في

نفس الأمر) أقول: فداختلف في كونها صحابية فاختار
الخوارزمي صحابيتها وابن حجر والذهبي تكلم فيها والمنهت
مقدم على النافي لأن معه زيادة علم فلا يعارض عدم علم البعض
علم غيره (ص ٤٢ طبع لكهنؤ سنة ١٣٠٩)

وكفانا لصحة الحديث الذي تكلم فيه الشافعي رواية أبي حنيفة
والثوري له وأخذها به. فقد روى حافظ المغرب في "الإنقاء
في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء"

"نا عبد الوارث بن سفيان قال: نا قاسم بن أصبغ قال
نا أبو بكر بن أبي خيثمة قال: نا الوليد بن شجاع قال: نا
علي بن الحسن بن شقيق قال: نا عبد الله بن المبارك يقول:
إذا اجتمع هذان على شيء فتمسك به - يعني الثوري
وأبا حنيفة - (ص ١٣٢)

وأما ما نقل الشيخ عن "عقود الجمان" للشامي من أن: "رواية
أبي حنيفة عن عبد الله بن جزء ووائل بن الأسقع لم تثبت لأن سند
هذه الأحاديث لم تصح إلى أبي حنيفة بل وقع في إسنادها بين ابن
خسرو وأمثلة وبين أبي حنيفة بعض من لا يحتج بقولهم" ففيه أن
وقوع بعض من لا يحتج بهم في الإسناد لا يستلزم الوضع، وإنما يدل
على الضعف، والضعف ينجبر بكثرة الطرق، ورواية الإمام عن وائلة
قد جاءت بطرق متعددة وأسانيد عديدة ساقها صدر الأئمة في
"المناقب" وابن خسرو وأبو بكر بن عبد الباقي الأنصاري في
"مسنديهما" وغيرهم في غيرها، على أنه قد صرح الشيخ فيما مر: أن
باب المناقب يثبت بالحديث الضعيف، ولهذا أورد الحافظ ابن حجر

العسقلاني في كتابه "الإصابة" في الصحابة كل من ثبتت صحبته برواية ضعيفة. فما باله لا يقبل هنا رواية الإمام عن ابن جزء وائلة رضى الله عنهما وقد قال الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي في كتابه "مناقب الإمام الأعظم":

"ثم إن بعض أهل الحديث ذكروا: أنه لم ير وائلة وأصحاب "المناقب" ذكروا بأسانيدهم أنه رآه، وقد بينا أن الإمكان ثابت، والناقل عدل، والمثبت أولى من النافي لأن النفي مما لا يعلم بدليله حتى يقدم على الإثبات" (ج ١ ص ١٤ طبع حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٢١)

وأما ما نقل عن "العقود": (أن وائلة بن الأسقع سكن "دمشق الشام" ومات بها وعمر أي حنيفة إذا ذاك خمس سنين أو ثلاث ولم يثبت دخوله "الكوفة") ففيه أن دعوى عدم دخوله "الكوفة" مما لا دليل عليها ولا بد لها من ذكر تصريح عن وائلة أو صاحب له لازمه في تلك المدة يدل عليها. قال المحدث السنبلي في "تنسيق النظام" في ترجمة وائلة رضى الله عنه:

"ولم يستبعد الملاقاة والرواية أحد من العقلاء غير بعض النظار في زماننا فاستبعده من حيث كون الإمام صغيراً على خمس سنين كيف يتوهم ذهابه إلى "دمشق" من "الكوفة" في هذا العمر على هذا البعد البعيد.

وهو توهم محض وخيال صرف أما (أولاً) فلا أنه واقع كثيراً في جق الصبيان مع أولياءهم. وأما (ثانياً) فلا أن

اللقاء ممكن لمحجى وائلة وقدمه إلى "الكوفة" في هذه السنة ثم رجوعه في تلك السنة إلى "دمشق". وأما (ثالثاً) فلا أنه محتمل بأن لا يقدم وائلة "الكوفة" أيضاً بل إلى مقام آخر قريب من "الكوفة" وذهب الإمام أيضاً مع أبيه أو غيره إلى ذلك المقام من "الكوفة". كيف! وقد قال مسلم في مقدمة "صحبه": "إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أن كل رجل ثقة روى عن مثله وجائز وممكن له لقاءه والسامع منه لكونها جميعاً في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنها اجتمعا فالرواية ثابتة" انتهى. (ص ٣٦)

وأما قوله نقلاً عن "عقود الجان": "أنه قد علم أن ابن جزء سكن "بمصر" ومات بها سنة ست وثمانين فكيف تصح روايته عنه في سنة ست وتسعين" ففيه أنه كيف علم أنه مات سنة ست وثمانين وقد ذكر نفسه آنفاً عن "أسد الغابة" أقوالاً مختلفة في وفاته من سنة خمس وثمانين إلى سنة ثمان وثمانين ونقل الإمام الكردي في "المناقب" (ج ١ ص ١٢) عن الحافظ الثقة أبي بكر محمد بن محمد بن عمرو بن محمد بن سبرة الجعاني وبرهان الإسلام أبي الحسن علي بن الحسين الغزنوي: أنه «مات سنة تسع وتسعين» فيمكن الرواية.

وهناك طرق هذه الرواية قال الحاكم في "تاريخ نيسابور": (حدثني) أبو محمد عبد الله بن أحمد العمادى حدثنا محمد بن محمد بن عزيز التاجر حدثنا محمد بن أحمد الشعبي حدثني إسماعيل بن محمد الضرير حدثنا أحمد بن الصلت الجاني

حدثنا محمد بن سباعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال : حججت مع أبي ولي ست عشرة سنة ، فمررنا بحلقة فإذا رجل ! فقلت من هذا ؟ قالوا : عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضي الله عنه ، فتقدمت إليه فسمعتة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من تفقه في دين الله كفاه الله تعالى همه ، ورزقه من حيث لا يحتسب) ذكره السيوطي في "كتاب العلم" من "الذيل" الذي ألفه على كتابه "الآلئ المصنوعة" .

قلت : وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" : (ج - ٣ ص ٣٣) قال أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطي حدثنا أبو القاسم علي بن الحسين العدمي المقرئ بالكوفة حدثنا أبو العباس محمد بن عمر بن الحسين ابن الخطاب البغدادي حدثنا جعفر بن علي القاضي البغدادي حدثنا أحمد بن محمد الحناني حدثنا محمد بن سباعة القاضي حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة قال : حججت مع أبي سنة ست وتسعين فرأيت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له "عبدالله بن جزء الزبيدي" فسمعتة يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من تفقه في دين الله رزقه الله من حيث لا يحتسب وكفاه الله همه . وانشد أبو حنيفة من قوله :

من طلب العلم للمعاد فاز بفضل من الرشاد
ونال خسران ما أتاه لنيل فضل من العباد

وقد ذكرنا اسناد الصيمري شيخ الخطيب فيما سبق . قال السيوطي :

" قال في "الميزان" هذا كذب فإن جزء مات بمصر ولأبي حنيفة ست سنين . والآفة من أحمد بن الصلت كذاب قال ابن عدي : ما رأيت في الكذابين أقل جياء منه ، وقال الدارقطني كان يضع الحديث ، وقال الحافظ ابن حجر في "اللسان" : (وقد وقع لنا هذا الحديث من وجه آخر وهو باطل أيضاً قرأته على إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد عن القاسم بن مظفر أن عبدالله بن الحسين كتب إليهم أنبأنا أبو الفتح محمود بن أحمد الصابوني عن الشريف أبي السعادات أحمد بن أحمد بن عبد الواحد حدثنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسين الأعيन الساماني حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عيسى البنقي حدثنا أبو علي الحسن بن علي الدمشقي حدثنا أبو زر عبد العزيز بن الحسن الطبري بآمد حدثنا أبو بكر مكرم ابن أحمد البغدادي حدثنا محمد بن أحمد بن سباعة حدثنا بشر بن الوليد القاضي حدثنا أبو يوسف حدثنا أبو حنيفة به . وأخرجه ابن النجار قال أنبأنا القاضي أبو الحسن عبد الرحمن ابن أحمد بن محمد العمري أنبأنا أن أبا عبدالله الحسين بن محمد البجلي أخبره أنبأنا أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون قال قراءت علي القاضي أبي سعيد عبد الملك بن عبد الرحمن السرخسي أنبأنا أبي القاضي أبو بكر عبد الرحمن بن محمد قراءة عليه حدثنا أبو علي الحسن بن علي الدمشقي به . وأخرجه ابن الجوزي في "الواحيات" وقال : الحناني كان يضع الحديث ، قال الدارقطني : لم يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة إنما رأى أنساً بعينه ولم يسمع منه " (ص ٣٣ و ٣٤ طبع لكهنؤ بالهند)

قلت : فلما توبع الحماني فقد برئ عن العهدة فكيف يرمونه هؤلاء بالوضع ! والحكم على هذا الحديث بالكذب والبطلان تعصب ، وابن الجوزي مع تشدده المعروف وارساله الحكم بالوضع لم يذكره في الموضوعات وإنما أدرجه في " الواهيات " والواهي من أنواع الضعيف دون الموضوع وقد حكم شيخ ابن حجر حافظ العصر زين الدين العراقي على هذا الإسناد بالضعف دون الوضع ، فقال في " المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار " :

" حديث « من تفقه في دين الله كفاه الله همه » الحديث الخطيب في " التاريخ " من حديث عبدالله بن جزء الزبيدي بإسناد ضعيف " (ج - ١ - ص ١٣)

وقد تتبعنا " تاريخ الخطيب " فلم نجد فيه سوى الطريق الذي ذكرناه ، ومن زعم أن الخطيب ساقه من غير هذا الطريق فقد وهم ، والحديث متداول في " الأثبات " فقد أخرج هذا الحديث محدث الحرم برهان الدين ابراهيم بن حسن الكوراني المدني الشافعي شيخ الإمام أبي الحسن السندي الكبير في ثبته المعروف " بالأمم لإيقاظ الهمم " عند ذكر اسناده لكتاب " جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة " للمحدث الخوارزمي بإسناده إلى الخطيب به ، فمر عليه

من غير نقد وهو أعلم بأن رواية الموضوع من غير بيان حاله لم وجناية على السنن ، وقال بعد روايته :

" قال الحافظ ابن حجر في " الإصابة " : (عبدالله بن جزء الزبيدي هو عبدالله بن الحارث بن جزء نسب إلى جده انتهى (ص ٤٠ طبع دائرة المعارف)

ولقد انصف المحدث الجلال بن عبدالحادي فأدخل رواية الحماني هذا في " الأربعين المختارة " كما صرح به العلامة الكوثري في " تعليقاته " على " الإنتصار والترجيح للمذهب الصحيح " لسبط ابن الجوزي (ص ١٢) وكيف يقال : هذا كذب ، وقد ورد هذا الحديث عن أبي حنيفة رضي الله عنه بإسناد لا غبار عليه ، قال الإمام الحافظ البارع أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سبرة الجعابي الكوفي في كتابه الموسوم " بالإنتصار للمذهب أبي حنيفة " :

" (حدثني) أبو علي عبدالله بن جعفر الرازي من كتاب فيه حديث أبي حنيفة " حدثنا أبي عن محمد بن سبعة عن أبي يوسف قال : سمعت أبا حنيفة يقول : حججت مع أبي سنة سنة وتسعين ولى ست عشرة سنة فإذا أنا بشيخ قد اجتمع عليه الناس فقلت لأبي : من هذا الشيخ ؟ قال : هذا رجل قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له : عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، فقلت لأبي : أى شئ عنده ؟ قال : أحاديث سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم قلت : قد منى إليه حتى أسمع منه فتقدم بين يدي فجعل يفرج عنى الناس حتى دنوت منه فسمعت منه قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم : « من تفقه في دين الله كفاه الله همه ورزقه من حيث لا يستحب » .

قال الحافظ الجعاني : ومات عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي سنة سبع وتسعين

كذا أورده صدر الأئمة المكي بإسناده عن الجعاني في كتابه "مناقب الإمام الأعظم" (ج - ١ ص ٢٥ و ٢٦) ورواه أيضاً عن الجعاني الحافظ أبو نعيم الإصبهاني في "مسند أبي حنيفة" جمعه فقال :

" (حدثنا) محمد بن عمر بن سلم البغدادي - وهو الحافظ الجعاني - هذا وكتبت عنه غير حديث وكان فيما قرئ عليه وأذن لي في الرواية عنه .

(وحدثني) عنه بهذا الحديث خاصة أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر ، ومحمد بن إبراهيم بن علي قالوا : حدثنا محمد بن عمر بن سلم ؛ حدثني عبدالله بن جعفر الرازي أبو علي من كتاب أبيه به .

قال أبو نعيم : هذا لا يعرف له تخريج إلا من هذا الوجه عن ابن الحارث بن جزء وهو ما تفرد به محمد بن سماعه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق آخر مما يجانس هذا المتن وهو أيضاً غريب . وهو ما (حدثناه) أبو الحسين محمد بن علي بن حبيش المقرئ ببغداد قال حدثنا : محمد بن القاسم بن هاشم : حدثنا أبي حدثنا يونس بن عطاء عن سفیان الثوري عن أبيه عن جده عن زياد

ابن الحارث الصدائي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من طلب العلم تكفل الله برزقه " قال أبو نعيم : هذا الحديث من مفاريد يونس عن الثوري لا أعرف له راوياً غيره .

كذا نقله سبط ابن الجوزي بإسناده عن أبي نعيم في "الإنتصار والترجيح" (ص ١١ و ١٢) ونسخة "مسند أبي حنيفة" لأبي نعيم المصورة بالتصوير الشمسي محفوظة في خزانة لجنة "إحياء المعارف النعمانية" بحيدرآباد الدكن بالهند .

وأما ما ذكر الحافظ أبو نعيم من تفرد ابن سماعه علمت متابعة بشر بن الوليد له عن أبي يوسف في رواية ابن حجر وابن النجار فيما مر آنفاً وقال أبو نعيم في "مسنده" ما لفظه :

" ذكر ما روى أبو حنيفة رحمه الله من الصحابة وروى عنهم أنس بن مالك ، وعبدالله بن الحارث الزبيدي ؛ ويقال عبدالله بن أبي أوفى الأسلمي "

وأورد هذا الحديث أيضاً حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر القرطبي في كتابه "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحملته" كما نقله الحافظ عبدالقادر القرشي في ترجمة عبدالله بن جعفر الرازي أبي علي الإمام من أصحاب محمد بن سماعه في كتابه "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" فقال بعد إيراد هذا الحديث بتمامه ما نصه :

" فقال أبو عمر بن عبد البر (وأخبرت) عن أبي يعقوب يوسف ابن أحمد الصيدلاني المكي حدثنا : أبو جعفر محمد بن عمرو بن

موسى العقيلي حدثنا أبو علي عبد الله بن جعفر الرازي - فذكره -
قال أبو عمر : ذكر محمد بن سعد كاتب الواقدي أن :
أبا حنيفة رأى أنس بن مالك وعبد الله بن الحارث بن جزء
الزبيدي

قال الحافظ القرشي : " هكذا ذكره وسكت عنه " وإنما نقلت
الحديث عن " الجواهر المضية " تصحيحاً لأخطاء السند وقعت في
النسخة المطبوعة من كتاب " جامع بيان العلم " (ج ١ - ص ٤٥)
فهذا طريق آخر غير طريق الخطيب وليس فيه الحمان فليبتدكر .
وأما طعن الخصوم في الحمان فسيبه أنه أول من صنف في مناقب
أبي حنيفة ؛ وهذا ذنب لا يغفر عندهم قال الحافظ ابن عبد البر في
" الإنتقاء " في ترجمة الإمام أبي يوسف :

" كان ابن معين يثني عليه ويوثقه وأما سائر أهل الحديث
فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه " .

فلذا يقول ابن حجر في " اللسان " .

" قال الأزهرى عن الدارقطنى : " مناقب أبي حنيفة "
موضوعة كلها وضعها أحمد بن المغلس الحمانى قرأته غير مرة "
هذا مع أن الحافظ الكوثري قد صرح في تعليقاته على " الإنصار
والترجيح " : " أن الحمانى كم روى عنه الدارقطنى في " سنته "
ساكتاً عليه " (ص ١٢) وقال في " كشف الظنون " ، في ذكر
" مناقب الإمام الأعظم "

وأبو العباس أحمد بن الصلت الحمانى المتوفى سنة ثمان
وثلاث مائة ألف كتاباً أطنب فيه إلى الغاية . وقد ضعفه

الخطيب في " تاريخ بغداد " كما هو عادته مع الحنفية :
وقال الإمام الكوثري في " التانيب " :

" وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن المغلس الحمانى بن أخى
جبارة بن المغلس شيخ ابن ماجه يذكر تارة باسم أحمد بن
محمد الحمانى ؛ وأخرى باسم أحمد بن الصلت ، ومرة أخرى
باسم أحمد بن عطية ، متكلم فيه ولنا في حاجة إلى
رواياته في مناقب أبي حنيفة . وعندنا بطرق رجال لم يتكلم
فيهم روايات كثيرة بمعنى ما رواه الحمانى هذا أكن لا بد من
أن نناقش الخصوم في تصرفهم بشأنه . وأحمد بن محمد
الحمانى هذا قد قم عليه الذهبي روايته حديث ابن جزء بطريق
أبي حنيفة باعتبار أن ابن جزء توفى بمصر سنة ٨٦ هـ فلا يدركه
أبو حنيفة الكوفي ، وتغافل الذهبي عن أن في مواليد رجال
الصدر الأول ووفياتهم إختلافاً كثيراً لتقدمهم على تدوين
كتب الوفيات بمدة كبيرة فلا يبت في أغلب الوفيات برواية
أحد النقلة وهاهو أبي بن كعب رضى الله عنه من أشهر
الصحابة اختلفوا في وفاته من سنة ١٨ هـ إلى سنة ٣٢ هـ
والذهبي يصر على أن وفاته سنة ٢٢ هـ في كتبه جميعاً مع أنه
عاش إلى سنة ٣٢ هـ وشارك جمع القران في عهد عثمان كما
يظهر من " طبقات ابن سعد " . وأين منزلة ابن جزء من
منزلة أبي حتى يبت بوفاته تروى له عن ابن يونس وحده
وقد قال الحسن بن علي الغزنوى : أن وفاته سنة تسع
وتسعين كما في " شرح المسند " لعلى القارى وأعل ذلك هو

الصواب في وفاته على أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي
عن يزيد عددهم على مائة ألف من الصحابة ولم تحو الكتب
المؤلفة في الصحابة عشر معشار ذلك ولا مانع من اتفاق كثير
منهم في الإسم واسم الأب والنسب لاسيما المقلين في
الرواية ، فالإعتماد على الرواية ؛ على أن ابن الصلت لم ينفرد
برواية حديثه بطريق أبي حنيفة بل أخرجه ابن عبد البر في
” جامع بيان العلم “ (٤٥-١) بسند ليس فيه ابن الصلت فثبت
أنه لم ينفرد بروايته فيجب أن تزول نقمة الذهبي عليه بزوال
سببها لكن لا يمكنهم أن يسامحوه لأنه بروايته الحديث المذكور
بطريق أبي حنيفة يثبت أن أبا حنيفة من التابعين حتى عند من
لا يكتفي بالمعاصرة أو الرؤية في ذلك وهذا مما لا يمكن مسامحته
والصفح عنه فإذا لا يصفح عن ابن عبد البر أيضاً لأنه ساق
سنده في سماع أبي حنيفة عن ابن جزء في كتابه المذكور من
غير طريق ابن الصلت ، ونص على أن أبا حنيفة رأى أنس
ابن مالك ، وعبد الله بن جزء الزبيدي رواية عن ابن سعد ،
ثم إن الخطيب أطل الكلام في (٢٠٨-٤) في توهين ابن
الصلت بأنه انفرد بحديث أبي حنيفة عن أنس مع أن أبا حنيفة
كان أكبر سنّاً من أقل سن التحمل عند الحديثين بكثير في
جميع الروايات في وفاة أنس مع ثبوت قدومه إلى الكوفة قبل
وفاته اتفاقاً ، وبأنه روى عن محمد بن المثني ، عن ابن
عينة ” العلماء أربعة : ابن عباس زمانه ، والشعبي في
زمانه ، وأبو حنيفة في زمانه ، والثوري في زمانه “ بزيادة

أبي حنيفة على رواية بعضهم (وهو محمد بن أبي عمر العدني
ووقع في النسخة المطبوعة من ” تاريخ الخطيب “ (٢٠٨-٤)
بلفظ محمد بن أبي محمد ، ومحمد في أبي محمد محرف من
عمر حتماً ومثله كثير الوقوع في المخطوطات القديمة كما
لا يخفى على من مارسها ، والفرق بين الروايين عن ابن
عينة فرق ما بين محمد بن المثني ومحمد بن أبي عمر العدني
نسأل الله المعافاة فبهذا اطلعت على جليلة صنع الخطيب
هناك أيضاً) واستبعد الخطيب أن يثنى ابن عينة على
أبي حنيفة مع ما شهر عنه من الإقدام عليه وقد حفظ عنه - في
نظر الخطيب - أنه قال : ” ما ولد في الإسلام مولود
أضر على الإسلام من أبي حنيفة “ وساق هذا عنه
بطريق أحمد بن محمد المنكدرى ، عن محمد بن أبي عمر ،
عن سفيان ، ثم بطريق ابن درستويه إلى محمد بن أبي عمر
عن سفيان فعد هذا محفوظاً عنه بهذين السندين مع أن محمد بن
أبي عمر هو العدني وقد قال عنه أبو حاتم : كان به غفلة
حدث حديثاً موضوعاً عن ابن عينة . وأما المنكدرى فكثير
الإنفراد والإغراب قال الإدريسي : في حديثه المناكير .
وأنكر عليه أيضاً أبو جعفر الأرزناني ، وقال الحاكم : كان
له أفراد وعجائب . وقال ابن السمعاني : يقع في حديثه
المناكير والعجائب والإفراد . وابن درستويه معلوم الحال
أفبمثل هذين الإسنادين يكون الخبر محفوظاً ؟ ! وقد سبق
منا تحقيق أن ابن عينة في صف المثني على أبي حنيفة ثناء

عاطراً مع تفنيد روايات الخصوم بخلاف ذلك فتذكر ما سبق فكأن ابن الصلت كفر في نظر الخطيب بذكره أبا حنيفة في عداد هؤلاء الثلاثة وبمقارنته إياه بهم في روايته وهذا هو محض الإجحاف ، أبو حنيفة الذي ملأ ما بين الخافقين علماً يعمل به شطر الأمة الحمديّة كما يقول ابن الأثير في "جامع الأصول" إن لم يكن العاملون بعلمه ثلثي الأمة كما يقول على القارى في "شرح المشكاة" من أول القرون إلى يومنا . إذا ذكر في صف هؤلاء الثلاثة يكون ذلك من أبرز الحجج على كذب أحمد بن الصلت كذباً بيناً ، هذا ما لا يقوله إلا من اعتل قلبه اعتلالاً لادواء له . فلعل يجي بني معين أيضاً من الكاذبين حيث يذكر أبا حنيفة في عداد الفقهاء الأربعة كما أخرجه الصيمرى - وهو ثقة عند الخطيب - بسند ليس فيه أحمد بن محمد الحماني حيث يقول : أخبرنا : عمر بن إبراهيم أنبأنا : مكرم . أنبأنا : محمد بن علي . أنبأنا قاسم بن المقرئ والحسين بن فهم وغيرهما . قالوا : سمعنا يحيى بن معين يقول "الفقهاء أربعة : أبو حنيفة ، وسفيان ، ومالك ، والأوزاعي اهـ" بل الأمة جمعاء على توالى القرون اعتبرت أبا حنيفة أول الأئمة المتبوعين ولقبته بالإمام الأعظم - مهما ضاق صدر الخطيب من ذلك - فتكون الأمة بأسرها كاذبة خاطئة غير الخطيب وأذيال له بل الخطيب نفسه كم روى عن أئمة بأسانيد جيدة إليهم في هذا الكتاب (٣٤٤ و ٣٤٥) : أن أبا حنيفة أعلم أهل زمانه . وليس في رجال تلك الأسانيد

ابن الصلت ، وما ذا في انفراده بحديث أبي حنيفة عن نس بعد ثبوت رؤيته له عند محمد بن سعد الكاتب وغيره من الحفاظ الذين سبق ذكرهم في أوائل الكتاب حتى أن الدارقطني معهم في اثبات رؤيته له وإن كان الخطيب يأخذ بتحامل ابن عدى على ابن الصلت في "كامله" فليأخذ بتحامله على كثير من الصحابة والتابعين وأئمة ثقات عند أهل هذا الشأن فلا أراه يفعل .

وعن أحمد بن الصلت الحماني هذا يقول ابن أبي خيثمة لابنه عبدالله : أكتب عن هذا الشيخ يا بني فإنه كان يكتب معنا في المجلس منذ سبعين سنة . وهذا مما يغيب الخطيب جداً ويحمله على ركوب كل مركب للتخلص منه بدون جدوى ، كما سبق . وفي اسناده علو وفي شيوخه كثرة وقد أخذ عنه أناس لا يحصون كثرة وبينهم أئمة أجلة لكن ذنب الرجل أنه ألف كتاباً في مناقب أبي حنيفة حينما كان خصوم أبي حنيفة يتمنون أن يصفوا الجو للأبار الذي كانوا حملوه على تدوين مثالب لأبي حنيفة إفكاً وزوراً . فتحاملوا على الحماني هذا ليسقطوا رواياته . بل تجد الخطيب يطعن في أحمد بن عطيبة في مواضع من كتابه ثم يسوق روايات في مناقب أبي حنيفة بطريقة فقط مع أنها مروية بطرق غير طريقه ليلقي في خاطر القارى أنها روايات كاذبة وهذا خبيث بالغ . ومن الغريب أنه إذا طعن طاعن في رجل تجد أسراباً من الرواة يركضون

وراءه يرددون صدى الطاعن أياً كانت قيمة طعنه ! ولهم موقف في القيامة رهيب لا يغبظون عليه . (ص ١٦٥ حتى ١٦٨) وقد فات الشيخ الإمام ذكر صحابي روى عنه الإمام أبو حنيفة وهو عبد الله بن أبي حبيبة الأنصاري الصحابي رضي الله تعالى عنه قال العلامة السيد محمد أمين الشهير "بابن عابدين" في ثبته "عقود الآلى في أسانيد العوالى" :

"وذكر المشايخ في أثباتهم حديثاً مسلسلاً بالأئمة الحنفية غير هذا الحديث (يعني حديث أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيشاً أو سريّة أوصى إلى صاحبها بتقوى الله في نفسه خاصة وأوصاه بمن معه - الحديث) بسند آخر رواه الإمام أبو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى عن عبد الله بن أبي حبيبة الأنصاري الصحابي قال : سمعت أبا الدرداء يقول : كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «يا أبا الدرداء من شهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله وجبت له الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : فسار ساعة ، فعاد لكلامه فقلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال صلى الله عليه وسلم : وإن زنى وإن سرق وإن رغم أنف أبي الدرداء . فكان أبو الدرداء رضي الله عنه يحدث بهذا الحديث كل جمعة عند منبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويضع إصبعه على أنفه ويقول : وإن رغم

ولم ينل هذه الدرجة مالك ولا الثوري لأن مالكا ولد سنة خمس

أنف أبي الدرداء) وأخرج نحوه البخاري في كتاب "الإستيدان" عن أبي ذر بقصة طويلة كذا في "ثبوت الشيخ عبد الباقي الحنبلي" ولعل الشيخ محمد عقيلة اختار ذاك الحديث على هذا للاختلاف في رواية الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم . وقد أطال الكلام الكوراني في "مسالك الأبرار" في ذلك ونقله عنه شيخ الشيوخ أحمد آفندي المنيني في "ثبته" وحاصله : أن إدراكه لجماعة منهم ورؤيته لبعضهم ثابت صحيح ، وأما روايته عن رآهم فصحيحها بعضهم وضعفها آخرون فهو من التابعين رضي الله تعالى عنه وعنهم أجمعين (أى عند من يكتفى بمجرد رؤية الصحابي وهو الأصح ، ورجحه ابن الصلاح واستظهره النووي ، ولو لم يصحبه) وقال الشهاب المنيني : هذا الحديث يشهد لمن أثبت رواية أبي حنيفة عن الصحابة فإن عبد الله بن أبي حبيبة عده الحافظ ابن حجر في الصحابة قال في "الإصابة" «واسمه الأدرع بن الأزعر الأنصاري الأوسي قال ابن أبي داؤد : شهد الحديبية وذكره البخاري وابن حبان وغيرهما في الصحابة ، وقال البغوي : وكان يسكن قباء» انتهى . (ص ٩٠ و ٩١ طبع مطبعة المعارف بولاية سورية سنة ١٣٠٢هـ)

وهذا الحديث موجود في "كتاب الآثار" لأبي حنيفة رواية أبي يوسف و محمد بن الحسن عنه ، ولفظ محمد : (أخبرنا

وتسعين من الهجرة ، وقيل سنة ست ، وقيل سنة سبع وتسعين
(١) وأما الشافعي فإنه ولد سنة خمسين ومائة . وقال :

أبو حنيفة قال : حدثنا عبد الله بن أبي حبيبة قال : سمعت أبا الدرداء
صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : بينا أنا رديف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يا أبا الدرداء من
شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وجبت له الجنة ، قال :
قلت له : وإن زني وإن سرق ، فسكت عني ثم سار ساعة ثم
قال : من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وجبت له الجنة
قلت : وإن زني وإن سرق ، قال : وإن زني وإن سرق وإن رغم
أنف أبي الدرداء » قال فكأنني أنظر إلى إصبع أبي الدرداء السبابة
يوميئ بها إلى أرتبته .

قلت : وعبد الله بن أبي حبيبة رجل آخر أيضاً غير الصحابي
المذكور روى عنه مالك . وزعم ابن حجر وتبعه الزرقاني أن
الذي روى عنه أبو حنيفة هو هذا دون ذلك والله أعلم .

(١) ومروى نص الحافظ ابن حجر العسقلاني في هذا الباب (ص ٣٥) وقال
الشيخ الإمام محمد هاشم في " إتحاف الأكابر " :

" قبل : والإمام مالك رضي الله تعالى عنه أيضاً من
التابعين لأنه لقي عائشة بنت سعد بن أبي وقاص رضي الله
تعالى عنها وهي صحابية ، وقال العلامة العيني في " شرح
البخاري " والحافظ ابن حجر في " الإصابة " : (إن هذا

ليه وسلم : " أنا سابق العرب ، وبلال سابق الحبشة ،
وسلمان سابق فارس ، وصهيب سابق الروم " (١) فدل على أن

ليس بصحيح لأن المسألة بعائشة من بنات سعد ثنتان عائشة
الكبرى وهي صحابية وعائشة الصغرى وهي تابعية ولدت
بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بدهر ، وهي التي تأخرت
حتى لقيها مالك ، ولم يلق هو الكبرى قطعاً . انتهى ما فيها " اهـ
وقال الإمام ابن البزاز الكردي صاحب " الفتاوى البزازية " في
" المناقب " :

" إمام المسلمين أبو حنيفة تابعي داخل تحت قوله تعالى :
« والذين اتبعوه » بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه
وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك
الفوز العظيم » فيه ضروب من الترجيح للإمام على غيره من
الأئمة الثلاثة المعروف مذهبهم .

" ومعارضة مالك بملازمة الصحابة أو الرواية عنه ممنوع فإن
ابن الصلاح ذكر أنه من تبع التابعين أدرك التابعين لا الصحابة
ولوسلم فلا يضرنا لأن غاية الأمر أنه شارك في هذه الفضيلة
ومع ذلك اعترف بالتقدم له رتبة " (ج ١ ص ٥)

(١) قال الحافظ نور الدين الهيثمي في " مجمع الزوائد ومنبع
الفوائد " في " باب فضل صهيب وغيره رضي الله عنه " :

(عن أنس) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« السابق أربعة أنا سابق العرب ، وصهيب سابق الروم ، وسلمان
سابق الفرس ، وبلال سابق الحبش » رواه " الطبراني "

للسبق في الإسلام والقرب من عهد النبي صلى الله عليه وسلم تأثيراً في شرف المرء والمنزلة عند الله تعالى . وقال صلى الله عليه وسلم «خير القرون الذي أنا فيه ، ثم الذي يليه ، ثم الذي يليه ، ثم يفشو الكذب ، فيشهد الرجل قبل أن يستشهد ، فيسبق أيمانهم شهادتهم وشهادتهم أيمانهم» (١) وكان أبو حنيفة في القرن الثالث الهجري

ورجاله رجال الصحيح غير عمارة بن زاذان ، وهو ثقة وفيه خلاف .

(وعن أبي أمامة) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «أنا سابق العرب إلى الجنة ، وصهيب سابق الروم إلى الجنة ، وبلال سابق الحبشة إلى الجنة ، وسلمان سابق الفرس إلى الجنة» رواه «الطبراني» واسناده حسن .

(وعن أم هانئ) قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «السباق أربعة أنا سابق العرب ، وسلمان سابق الفرس ، وصهيب سابق الروم ، وبلال سابق الحبشة» رواه «الطبراني» وفيه فائد العطار وهو متروك (ج - ٩ ص ٣٠٥)

(١) في «مشكاة المصابيح» عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجي قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته» متفق عليه . وقال المحدث علي القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» :

عدله النبي صلى الله عليه وسلم وعصم أهله من الكذب والزور ، وكان الشافعي في القرن الخامس أو السادس . وقال صلى الله عليه

«رواه أحمد والترمذي ، ورواه الطبراني عنه بلفظ «خير الناس قرني ثم الثاني ثم الثالث ثم يجي قوم لا خير فيهم . وروى الطبراني والحاكم في «مستدرکه» عن جعد بن هبيرة ولفظه : «خير الناس قرني الذي أنا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والآخرين أراذل» وفي رواية لمسلم «خير الناس قرني الذي أنا فيه ثم الثاني ثم الثالث» (ج - ٤ ص ١٦٠)

قلت : ولفظ الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يأتي قوم بعد ذلك تسبق أيمانهم شهادتهم أو شهادتهم أيمانهم» قال الترمذي : «وفي الباب عن عمر وعمران ابن حصين وبريدة» وذكر الترمذي لفظ حديث عمر في «أبواب الشهادات» فقال : «عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ولا يستشهد ويحلف الرجل ولا يستحلف» وأخرجه ابن ماجه في «سننه» عن جابر بن سمرة قال : «خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا مثل مقامي فيكم فقال : «احفظوني في أصحابي ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل وما يستشهد ، ويحلف وما يستحلف»

وأخرج مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة رضي الله عنه

وسلم: "كل أخير شر" (١) وقال: "لا تقوم القيامة إلا على أشرا

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم - والله أعلم أذكر الثالث أم لا - قال يضلون السابق على اللاحق في الإسلام، وفي كل شيء السابق» ثم يخلف قوم يحبون السانة يشهدون قبل أن يستشهدوا» قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم:

«متم ومت ومتنا بكسر الميم وضمها. وفي "الجامع الصغير": «ما من عام إلا الذي بعده شرمته حتى تلقوا ربكم» أخرجه الطبراني عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعاً. وروى أحمد و البخاري والنسائي عن أنس مرفوعاً بلفظ: «لا يأتي عليكم عام ولا يوم إلا والذي بعده شرمته حتى تلقوا ربكم» وروى نحو ذلك من قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: «ولا أعنى أمراً خيراً من أمر ولا عاماً خيراً من عام ولكن علمائكم وفقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفاً ويحيى قوم يفتون برأيهم وفي لفظ «وما ذلك بكثرة الأمطار وقلتها ولكن بذهاب العلماء» ١ هـ

وأخرج الطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه بسند صحيح: «أمس خير من اليوم واليوم خير من الغد وكذلك حتى يوم الساعة» كذا في "فتح الباري"

(١) قلت: أخرج مسلم في "صحيحه" عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس» (وأخرج) أيضاً في "كتاب الجهاد" عن عبد الرحمن بن شماس المهرى قال: كنت عند مسلمة بن مخلد وعنده عبد الله بن عمرو بن العاص فقال عبد الله: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق هم شر من أهل الجاهلية لا يدعون الله بشيء إلا رده عليهم» فبينما هم على

"واقضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين، والتابعون أفضل من أتباع التابعين لكن هل هذا الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد محل بحث وإلى الثالث نحا الجمهور" ١ هـ

(١) قلت: وفي معناه ما رواه البخاري في "صحيحه" باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه "من" كتاب الفتن عن الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون من "الحجاج" فقال: «اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زما إلا والذي بعده أشد منه حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيك صلى الله عليه وسلم» وفي "كتاب الموضوعات الكبير" للعلل على القاري مانعه:

"وفي "الكبير" للطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً «ما من عام إلا ينتقص الخير فيه ويزيد الشر» وأخرج الطبراني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «ما من عام إلا ويحدث الناس بدعة ويميتون سنة حتى تمت السنن ويحيى البدع» و"تمت" لغة في تموت، وبها قرأ في السبعة

فالسابق ، ويقدمونهم في الإمارة والقضاء والفتيا وغير ذلك . فسلما
الله على علي رضي الله عنه كأنه قال محتجاً له :

سبقتمكم إلى الإسلام طراً صبيّاً ما بلغت أو ان جلم (١)

لهم الشيطان فيقول : ألا تستحيون فيقولون فما تأمرنا
فيأمرهم بعبادة الأوثان ، وهم في ذلك دار رزقهم حسن
عيشهم ثم ينفخ في الصور - الحديث -

(١) وهذا البيت أنشده القاضي لعلي رضي الله عنه كما في
"التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح"
للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . قال الحاكم
أبو عبد الله النيسابوري في "النوع السابع" من كتابه "معرفة
علوم الحديث" :

« ولا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه أولهم إسلاماً وإنما اختلفوا في باوغيه ،
والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه
أول من أسلم من الرجال البالغين لحديث عمرو بن عبسة أنه
قال : يارسول الله ، من تبعك على هذا الأمر ؟ قال :
حروعبد وإذا معه أبو بكر وبلال رضي الله عنهما »

وقد اختلف السلف في أول الصحابة إسلاماً فقيل أبو بكر الصديق
وقيل علي ، وقيل زيد بن حارثة ، وقيل خديجة أم المؤمنين
والأورع أن يقال : أول من أسلم من الرجال أبو بكر ،
ومن الصبيان علي ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالى زيد ،
ومن العبيد بلال رضي الله عنهم أجمعين قال البرماوى :
« ويحكى هذا الجمع عن أبي حنيفة » نقله الحافظ السيوطي في
"تدريب الراوى شرح تقريب النواوى" وقال الحافظ ابن كثير

ذلك أقبل عقبة بن عامر فقال له مسامة : اسمع ما يقول
عبد الله ، فقال عقبة : هو أعلم وأما أنا فسمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تزال عصاة من أمتي يقاتلون
على أمر الله قاهرين لعدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى
تأتيهم الساعة وهم على ذلك . فقال عبدالله : « أجل ثم يبعث
الله ريحاً ريح المسك ومسها مس الحرير فلا تترك نفساً في قلبه
مثقال حبة من إيمان إلا قبضته ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم
الساعة » (وأخرج) أيضاً في ذكر الدجال في حديث طويل
عن الزواس بن سمعان مرفوعاً وفيه : « ويبقى شرار الناس
يتهارجون فيها تهارج الحمر فعليهم تقوم الساعة » (وأخرج)
أيضاً عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين لأدري أربعين
يوماً أو أربعين شهراً أو أربعين عاماً - فيبعث الله عيسى بن مريم
كأنه عروة بن مسعود فيطلبه فيها ليهلكه ثم يمكث الناس سبع
سنين ليس بين اثنين عداوة ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل
الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة
من خير أو إيمان إلا قبضته حتى لو أن أحدكم دخل في كبدة
جبل لدخلته عليه حتى تقبضه قال : سمعتها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم . قال : فيبقى شرار الناس في خفة الطير
وأحلام السباع لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً فيتمثل

... ..

في "البداية والنهاية" مانصه :

"وقد أجاب أبو حنيفة رضى الله عنه بالجمع بين هذه الأقوال بأن أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالى زيد بن حارثة ، ومن الغلمان علي بن أبي طالب رضى الله عنهم أجمعين" (ج - ٣ ص ٢٩)

قلت : رواه الحاكم في ترجمة أحمد بن العباس بن حمزة الواعظ من "تاريخ نيسابور" من طريق أبي مسهرثنا سعيد بن عبدالعزيز قال : كان أبو حنيفة يقول : « أول من أسلم من الرجال أبو بكر ، ومن النساء خديجة ، ومن الصبيان علي » كما ينقله الحافظ السخاوي في "فتح المغيب شرح الألفية للعراقي" (ص ٣٨٨ طبع لكهنو) قلت : وهذا الجمع هو اللائق برفيع شأن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وأين هذا مما حكاه ابن خلكان في ترجمة أبي يوسف من "وفيات الأعيان" حيث قال :

"وذكر أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني في "كتاب الجليس والأنيس" عن الشافعي رضى الله عنه أنه قال : « مضى أبو يوسف ليستمع المغازى من محمد بن اسحاق أو من غيره وأخل بمجاس أبي حنيفة أياماً فلما أتاه قال له أبو حنيفة : يا أبا يوسف من كان صاحب راية جالوت ، فقال له أبو يوسف : إنك إمام وإن لم تمسك عن هذا سألتك والله على رؤس الملأ أيما كان أولاً وقعة بدر أو أحد ؟ فإنك لا تدري أيهما كان قبل الآخر ؟ فأمسك عنه »

... ..

وقال الإمام الكوثري رحمه الله في "حسن التقاضى في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي" :

« لكن ما نقله ابن خلكان من "الجليس الصالح" للمعافى الجريري بإغفال السند خيانة وغش ولو كان ذكر السند لرأى القارئ فيه كذاباً مكشوف الأمر فينبذه نبذ كل افتعال . ونص ما في "الجليس" مع السند - في المجلس الثالث والخمسين - : "حدثنا محمد بن الحسن بن زياد المقرئ حدثنا محمد بن خزيمة بنيسابور عن المزني عن الشافعي قال : مضى أبو يوسف القاضي - فذكره -

ورواية صاحب "الجليس الصالح" اختلاق صرف تكذبه شواهد الحال لأن أبا حنيفة هو الذى يحدث أصحابه في "مسانيده" عن تفصيل عمر رضى الله عنه أصحاب بدر فما فرض لهم في السديوان على باقى أصحاب الغزوات المتأخرة ، وهو الذى يتلو في ختماته ليلاً ونهاراً قوله تعالى : (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة) المعروف نزوله في أحد - وهذا مما يعلمه صغار أهل العلم فضلاً عن إمام الأئمة وشيخ فقهاء الأمة - وهو الذى أملى على أصحابه "كتاب السير الصغير" فرد عليه الأوزاعي ، وانبرى للدفاع عن أبي حنيفة أبو يوسف نفسه في كتابه المعروف فكيف يتصور ! أن يجهل أبو حنيفة في نظر أبي يوسف (أبدر كانت قبل أم أحد) مع أن ذلك ليس مما يجهله إلا بعض أطفال الكتاتيب . أم كيف يظن بأبي يوسف أن يسئ الأدب ! مع أستاذه الذى اجلاله

بكل وسيلة مستفيض متواتر، لما له من اليد البيضاء في تكوينه العلمى والإنفاق عليه مدة طلبه للعلم ، وعرفانه الدائم لهذا الجميل العظيم طول حياته مشهور معروف .

لكن ابن خلكان يلمه بتسجيل ما ينال من إمام الأئمة من كل مصدر تالف ولا يتحاشى تدوين أسطورة الأباريق الرصاص عن حماد عجرد المكشوف الأمر ، وصلاة القفال التى لا يشك فى اختلافها سوى قلوب عليها أفعالها فى حين أنه يتفادى نقل ما يمس إمامه نفسه . وصاحب "الجلس الصالح" هو الذى يحكى أن المأمون حمل الشافعى على شرب عشرين رطلاً من النبيذ ففعل ولم يتغير عقله ، كما فى "لسان الميزان" مع أنه لم يجتمع به فى عهد خلافته أصلاً ، وهو كذب بحت كهذه الأقصوصة . ولو ذكر ابن خلكان السند لبرئت ذمته وعلم الجمهور افتعال الرواية بكذاب مشهور فى سنده لكنه تولى كبر القرية وهذا هو الخزي المبين ، والمعافى الجريى ليس من رجال التحرى فى النقل وكتابه يجمع بين الجسد والهزل ويحوى طرائف الحكايات والنوادر المضحكات ، ولو فى أكبر إمام من الأئمة الأعلام بأسخف سند شأن كتب الأدب لغير المتحررين ؛ وفى سند الحكاية هذا (محمد بن الحسن بن زياد المقرئ) وهو النقاش المشهور بالكذب صاحب (شفاء الصدور) فى التفسير راجع ترجمته فى "تاريخ الخطيب" و "ميزان الاعتدال" و "لسان الميزان" . قال طلحة بن محمد الشاهد : كان النقاش يكذب

فى الحديث والغالب عليه القصص اه وقال البرقاني : كل حديث النقاش منكر وليس فى "تفسيره" حديث صحيح وقال اللالكائى : كتابه (إشفاء الصدور) لا شفاء الصدور وقال الخطيب : وفى أحاديثه من أكبر بأسانيد مشهورة ، وقال الذهبى : إنه كذاب وأثنى عليه الدانى لكن لبعده داره كان غير خبير بأحواله عند أهل النقد . هكذا صنيح هؤلاء فى إمام الأئمة وفى ذلك عبر . (ص ٤٢ حتى ٤٤)

وأصل القصة ما رواها الإمام الحافظ أبو محمد الحارثى فى كتابه «كشف الآثار الشريفة فى مناقب الإمام أبى حنيفة» قال : أخبرنا محمد بن موسى الحاسب أنبأ اسحاق بن أبى إسرائيل ، قال : كان أبو يوسف يقول : اختلفت إلى أبى حنيفة فى التعلم منه ، ولكن كان لا يفوتنى سماع الحديث من المشايخ فقدم محمد بن اسحاق صاحب المغازى "الكوفة" فاجتمعنا إليه وسألناه بأن يقرأ علينا «كتاب المغازى» فأجابنا إلى ذلك ، فتركت الاختلاف إلى أبى حنيفة ، وأقيمت على محمد بن اسحاق أشهراً حتى سمعت الكتاب منه فلما فرغ منه رجعت إلى أبى حنيفة ، فقال لى : يا يعقوب ما هذا الجفاء ؟ قلت : لم يكن ذاك ، ولكن قدم محمد بن اسحاق المدينى هاهنا فاشتغلت بسماع "كتاب المغازى" منه ، فقال لى : يا يعقوب إذا رجعت إليه فسله من كان على مقدمة طالوت ؟ وعلى يدى من كان راية جالوت ؟ فقلت له : دعنا من هذا يا أبى حنيفة فوالله ما أقبح لرجل يدعى العلم فيسأل أبدر كان قبل أم أحد ؟ فلا يعرفه اه كذا ذكره صدر الأئمة فى "مناقب أبى حنيفة" بأسناده إلى الحارثى (ج ٢ ص ٢٣١ و ٢٣٢)

قال العلامة الكوثري :

” وهذا كلام لا غبار عليه ، إذ لا لوم على أبي يوسف في أن ينتقى مما عند مثل محمد بن اسحاق في المغازي ، ولا على أي حنيفة في عدم اطمينانه إلى علم محمد بن اسحاق بالمغازي ، وقد تلقى أبو حنيفة المغازي من مثل الشعبي المعترف بسعة علمه في ذلك عند مثل ابن عمر رضى الله عنهما وإن لم يكن متفرغاً لها . وليس في الخبر المذكور مساس بأحد الجانبين كما لا مأخذ في سنده “ ١ هـ (حسن التقاضى “ ص ٤٢)

فلقارن القارئ الكريم بين ما حكاه ابن خلكان وبين ما أورده صدر الأئمة كان ابن خلكان لا بدري ما يخرج من رأسه فيورد حكايات في ثلب أي حنيفة كلها كذب ، ولقد أحسن الحافظ ابن كثير حيث نبه على صنيعة أحمد بن يحيى أبي الحسين ابن الراوندي من كتابه ” البداية والنهاية “ وقال :

” وقد ذكره ابن خلكان في « الوفيات » وقلس عليه ولم يجرحه بشئ ولا كأن الكلب أكل له عجيناً ، على عادته في العلماء والشعراء ، فالشعراء يظيل تراجمهم ، والعلماء يذكر لهم ترجمة يسيرة ؛ والزنادقة يترك ذكر زندقته ” (ج ١١ ص ١١٣)

وزد على ذلك من سوء صنيعة في حق ساداتنا الحنفية أئمة الملة الحنيفية رحمهم الله تعالى ، والله يغفر له ويسامحه .

محمد عبدالرشيد النعاني

فإن قيل : فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة) قال ابن عيينة : كانوا يرونه مالك بن أنس (١)

(١) قال الإمام أحمد بن حنبل في ” مسنده : ” حدثنا سفیان ثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة - إن شاء الله - عن النبي صلى الله عليه وسلم : يوشك أن تضربوا - وقال سفیان مرة : أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم لا يجدون عالماً أعلم من عالم أهل المدينة “ (ج ٢ - ص ٢٩٩) وأخرجه الحاكم في كتابه ” المستدرک علی الصحیحین “ فقال :

” (حدثنا) أبو بكر بن اسحاق الفقيه وعلى بن حمشاد قالا : ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدى ثنا سفیان ثنا ابن جريج (و حدثنا) أبو عبد الله بن يعقوب ثنا يحيى بن محمد بن يحيى ثنا مسدد ثنا سفیان (وأخبرني) محمد بن أحمد بن عمر ثنا أحمد بن سلمة ثنا عبد الرحمن بن بشر ثنا سفیان عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وقد كان ابن عيينة ربما يجعله رواية (كما حدثناه) أبو بكر محمد بن عبد الله الجراحي بمرو ثنا عبدان محمد بن عيسى الحافظ ثنا عبد الجبار ابن العلاء ومحمد بن ميمون قالا : ثنا سفیان عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله تعالى

قيل لهم : فقد قالوا : إنه رجع عن هذا التأويل ، وقال : إنما

عنه رواية قال : « يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل » الحديث - وليس هذا مما يوهن الحديث فإن الحميدى هو الحكم فى حديثه لمعرفته به وكثرة ملازمته له ، وقد كان ابن عيينة يقول : نرى هذا العالم مالك بن أنس " (ج - ١ ص ٩٠ و ٩١)

قلت : وتصحيح الحاكم أقره الذهبى فى " التلخيص " وقد وافق على جعله رواية الحسن بن الصباح البزار واسحاق بن موسى الأنصارى فى رواية الترمذى عن ابن عيينة . قال الترمذى : " هذا حديث حسن . وهو حديث ابن عيينة وقد روى عن ابن عيينة أنه قال فى هذا من عالم " المدينة " : إنه مالك بن أنس . وسمعت يحيى بن موسى يقول قال عبد الرزاق : " هو مالك بن أنس " وقال السيوطى فى " تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك " :

" قال ابن حبان فى " صحيحه " : (أخبرنا) الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان حدثنا اسحاق بن موسى الأنصارى قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يوشك أن يضرب الرجل أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجد عالماً أعلم من عالم المدينة . قال اسحاق بن موسى : فبلغنى عن ابن جريج أنه كان يقول : نرى أنه مالك بن أنس " وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد الطبرانى الرازى نزىل عسقلان فى " فوائده " : أخبرنا عبد الرزاق عن

... ...

ابن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزناد (ووقع فى المطبوعة " أبي الزبير " وهو خطأ) عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من أهل " المدينة " . قال النسائى : الصواب ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح " (ص ٥ و ٦)

وأما لفظ الكتاب فأخرجه الحافظ أبو بشر الدولابى الحنفى قال : « حدثنا محمد بن ادريس والنضر بن سلمة قالا : نا الحميدى عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » كذا نقله الحافظ أبو عمر ابن عبد البر فى " الإقتاء " عن الدولابى . قال ابن عبد البر :

" وهذا الحديث لا يرويه أحد إلا بهذا الإسناد ، وهم أئمة كلهم . سفيان ابن عيينة إمام ، وابن جريج مثله وأجل منه . وأبو الزبير حافظ متقن وإن كان بعض الناس قد تكلم فيه ، وأبو صالح السمان أحد ثقات التابعين ، وكان أبو هريرة يقول فيه إذا نظر إليه : " ما يضرب هذا إلا أن يكون من بنى عبد مناف "

قال أبو عمر : الحديث المسند المذكور عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه عبيد الله بن عمر عن سعيد بن

أبى هند عن أبى موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه لم يروه عن عبيد الله بن عمر غير زهير بن محمد الخراساني ورجل مجهول أيضاً .

(حدثنا) أبو محمد قاسم بن محمد قال : نا خالد بن سعد قال : نا أحمد بن عمرو بن منصور قال : نا محمد بن عبد الله ابن سحر قال : نا أبو مسلم المستملي قال : نا معن بن عيسى قال نا زهير بن محمد عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبى هند عن أبى موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يخرج الناس من المشرق والمغرب فلا يجدون عالماً أعلم من عالم أهل المدينة " (ص ١٩ و ٢٠)

قلت : وحديث أبى موسى رضى الله عنه أخرجه ابن حزم في " الإحكام في أصول الأحكام " فقال : حدثنا أحمد بن عمر ثنا علي بن الحسن بن فهر أنا محمد بن علي ثنا محمد بن عبد الله البيع إجازة أنا أبو النضر الفقيه وأحمد بن محمد العنزي ثنا عثمان ابن سعيد الدارمي ثنا أبو مسلم عبد الرحمن بن يونس المستملي ثنا معن ابن عيسى حدثني زهير أبو المنذر التميمي حدثنا عبيد الله بن عمر به ولفظه : « يخرج ناس من المشرق في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم " المدينة " ، أو قال : عالم أهل " المدينة " (ج - ٦ - ص ١٣٤) وفي " التزيين " للحافظ السيوطي :

" قال الحافظ أبو محمد بن محمد بن إسحاق الحاكم : حدثنا أبو عروبة الحسين بن أبى معشر السلمي " بجران " أخبرنا أحمد بن المبارك الإسماعيلي حدثنا أبو مسلم المستملي - يعنى عبد الرحمن بن يونس -

كانوا يرونه أبا عبد الله عبدالعزيز العمرى ، (١) قال ابن حرب

فذكره - ولفظه : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : يخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » قال السيوطي : وقد قلت في معنى هذا الحديث :

قال نبي الهدى حديثاً من حقه الله بالسكينة

يخرج من شرقها وغرب من طالبي الحكمة الميمنة

فلا يروا عالماً إماماً أعلم من عالم المدينة

(١) قلت : لعل المصنف العلام تبع الترمذي في تسمية " العمرى " فإنه قال في " الجامع " بعد روايته " حديث عالم المدينة " :

قال اسحاق بن موسى : سمعت ابن عيينة قال : " هو العمرى الزاهد " واسمه عبدالعزيز بن عبد الله " اهـ

وهذا خطأ من الترمذي رحمه الله فإن الذي عناء ابن عيينة هو ابنه عبد الله بن عبدالعزيز ، وهو المعروف " بالزاهد العمرى " قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " تقريب التهذيب " :

(س- عبدالعزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر العدوي المدني ثقة من السادسة ، وهو والد " عبد الله الزاهد العمرى) اهـ وقال في ترجمة ابنه :

(مد - عبد الله بن عبدالعزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب العمرى الزاهد ثقة من السابعة مات سنة أربع وثمانين وله ست وثمانون ، كان ابن عيينة يقول : إنه عالم أهل المدينة) اهـ

وقال الحافظ ابن عبد البر في "الإنتقاء" بعد نقله الحديث عن
الدولابي عن محمد بن إدريس والنضر بن سلمة عن الحميدى ، عن
ابن عيينة :

" قال الحميدى . قال سفيان : " أظنه مالك بن أنس "
وكذلك رواه إبراهيم بن المنذر الحزامى عن سفيان بن عيينة
قال : وكان سفيان يقول : أراه مالكا ثم قال : - أراه
عبدالله بن عبدالعزيز العمرى العابد " وذكر الزبير بن بكار
قال : كان سفيان بن عيينة إذا حدث بهذا الحديث في حياة
مالك قال : " أراه مالكا " فأقام على ذلك زماناً ثم رجع
بعد ذلك فقال : " أراه عبدالله بن عبدالعزيز العمرى " قال
أبو عمر : ليس العمرى هذا ممن يلحق في العلم والفقہ بمالك
ابن أنس وإن كان عابداً شريفاً " (ص ١٩)
وقال أيضاً :

" حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتى قال : نا
أبو محمد قاسم بن إصمخ قال : نا أبو إسحاق محمد بن إسحاق
الترمذى قال : نا نعيم بن حماد قال : نا سفيان بن عيينة عن
ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يضرب الناس أكباد
الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة "
قيل لسفيان فمن تراه ؟ قال نعيم : فسمعت مراراً أكثر من
ثلاثين مرة " إن كان أحداً فهو العمرى ، وهو العابد
" بالمدينة " يكنى أبا عبد الرحمن عبدالله بن عبدالعزيز "
(ص ٢١)

يعنى ابن زهير - وهذا أولى التأويلين . (١) وقال بعضهم
إن المراد به سعيد بن المسيب ، ومنهم من قال هو أبو بكر بن
عبدالله بن محمد القرشى ، (٢) ومع هذه الاختلافات لا يتعين
مالك (٣) ثم لو ثبت هذا التأويل لا يدل على تفضيله على من سبقه

(١) وفي "مسند الإمام أحمد (ج - ٢ ص ٢٩٩) ما نصه :
" وقال قوم : هو العمرى ، فقدموا مالكا "
وقال الحافظ فضل الله التوربشيتى في " شرح المصابيح " لبغوى :

" ما ذكره ابن عيينة وعبد الرزاق أنه مالك بن أنس أو
العمرى الزاهد محمول منها على غلبة الظن دون القطع به ،
وقد كان مالك مستحقاً لهذا الظن فإنه كان إمام دار الهجرة المرجوع
إليه في الفتيا ، وكذلك العمرى الزاهد . ولو جاز لنا أن
نتجاوز الظن في مثل هذه القضية لكان قولنا أنه عمر بن الخطاب
أولى بذلك من قوله بالعمرى " اهـ

نقله الفاضل اللكنوى أبو الحسنات محمد عبد الحى في " السعى المشكور "
(ص ٣٢٠)

(٢) كذا في الأصل والله أعلم بمن أراد المصنف .

(٣) قال شيخ الإسلام عبد الحق المحدث الدمشقى في " لمعات التنقيح
في شرح مشكاة المصابيح " :

" أعلم أنه كان في " المدينة " وغيرها من البلاد علماء من
الصحابة والتابعين وأتباعهم كثير كالمذكورين والفقهاء السبعة
المشهورين وغيرهم من الأعلام ، فتخصيصه بمالك بن أنس
والعمرى الزاهد لا يخلو عن شئ ولا بد من الدليل عليه

ولا يقطع بذلك ، نعم قد اشتهر مالك وهو من أتباع التابعين في زمانه بالفقه والحديث والإمامة وله ملازمة خاصة وجهة مخصوصة " بالمدينة " التزمها ولم يخرج منها مدة عمره إلا لحجة واحدة فلا يبعد أن يذهب الظن إلى ذلك . وأما غيره فتخصيص محض بلا تخصص يوجب الظن . ولعل الصواب أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بهذا الحديث من حال آخر الزمان الذي يأرز فيه الدين إلى هذه البلدة الشريفة ولا يبقى في الأرض عالم إلا فيها .

" وقال الحافظ ابن حزم الظاهري في " الإحكام في أصول الأحكام " :

" وقد احتج بعض من قلد مالكا " بأنه المعنى بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في إنذاره بزمان يأتي لا يوجد فيه عالم أعلم من عالم المدينة " (أخبرناه) عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن معاوية

عن أحمـد بن شعيب أنا علي بن محمد ثنا محمد بن كثير عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزناد عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يضرهون أكباد الإبل ويطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم " المدينة " فقال النسائي : قوله : " أبو الزناد " خطأ إنما هو " أبو الزبير " .

قال أبو محمد : وهكذا (حدثناه) أحمد بن عبد الله الطلمنكي ثنا ابن مفرج قال ثنا محمد بن أيوب الصموت

ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الجالق البزار ثنا عمرو بن علي ثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوشك أن تضرب أكباد المطى فلا يوجد عالم أعلم من عالم " المدينة " قال البزار : لم يرو ابن جريج عن أبي صالح غير هذا الحديث (حدثنا) أحمد بن عمرو ثنا ابن فهر ثنا أحمد بن إبراهيم بن فراس ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن إسماعيل الصوفي ثنا علي بن المديني ثنا سفيان بن عيينة فذكر الحديث - فقال ابن عيينة : وضعناه على مالك بن أنس . وقال ابن فراس : ثنا محمد بن أحمد البقطيني نا محمد بن أحمد ابن سلم الحراني ثنا أبو موسى الأنصاري - وذكر هذا الحديث - فقال : بلغني عن ابن جريج أنه كان يقول : نرى أنه مالك بن أنس .

قال أبو محمد : هذا حديث لم يقنعوا بقبيح فعلهم في التقليد ، حتى أضافوا إلى ذلك الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفة المذكورة في الحديث المذكور ، على أن في سنده أبو الزبير وهو مدلس ما لم يقل " حدثنا " أو " أخبرنا " ومع ذلك فليست تلك الصفة موجودة في عصر مالك ، لأنه كان في عصره ابن أبي ذئب وعبد العزيز ابن الماجشون وسفيان الثوري والليث والأوزاعي ، وكل هؤلاء لا يمكن لمن له أقل انصاف وعلم أن يفضلوه في علمه وورعه على واحد منهم ، ولا في فهمه للقرآن ، ولا لحديث

لأن قوله صلى الله عليه وسلم (فلا يجدون عالماً) إنما يراد به أهل ذلك العصر .

وأما الرواية عن ابن جريج فلا يدري عن من هي ؟ وإنما هي بلاغ ضعيف كما ترى . وبالله تعالى التوفيق .

وقد ضربت آباط الإبل أيام عمر في طلب العلم حقاً ، والذي هو العلم بالحقيقة ، وهو القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهاجر الناس في خلافته إلى " المدينة " متعلمين للعلم ومتفقهين في الدين ، وما كان في أقطار البلاد يومئذ أحد يقطع على أنه أعلم من عمر ، لا سيما مع شهادة النبي صلى الله عليه وسلم له بالعلم والدين ، وأقصى ما يمكن أن يشك : هل يساويه في العلم على وعائشة ومعاذ وابن مسعود ، وأما أن يقطع بأنهم أعلم منه جملة ، فلا أصلاً .

وأما الإكثار من الرأي فليس علماً أصلاً (هكذا هو في زعم ابن حزم فإنه ظاهري ينكر الرأي والقياس) ولو كان علماً لكان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن أعلم من مالك ، لأنهم أكثر فتياً ورأياً منه ؛ فإذا ليس الرأي علماً ، وإنما العلم حفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين - فقد كان في عصر مالك من هو أوسع علماً منه ، كشعبة وسفيان ، ومن هو مثله كسفيان بن عيينة والأوزاعي وهشيم وغيره ، فظهر كذب من كذب في الحديث المذكور . وبالله تعالى التوفيق .

ثم لو صح وضح أنه مالك باسمه ونسبه : - لكان إنما فيه أنه لا يوجد أعلم منه قط ، وليس فيه أنه لا يوجد

النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة رضى الله عنهم ، وليت شعري ! ما الذي دلهم على أنه مالك ، دون أن يقولوا : إنه سعيد بن المسيب الذي كان أفقه من مالك وأفضل ؟ ! وذكروا عن سفيان بن عيينة أنه قال : كانوا يرونه مالكا ، قالوا : فإنما عنى سفيان بذلك التابعين .

قال أبو محمد : فزادوا كذبة ، وما دليلهم على أن سفيان عنى بذلك التابعين ؟ لو صح عن سفيان ، ولعله عنى بذلك مقلدى مالك من صغار أصحابه .

قال أبو محمد : هذا بارد وكذب ، وليت شعري ! أى شئ في ادراك سفيان للتابعين مما يوجب أنه عناهم بهذا القول ؟ فكيف ! ولم يصح عن سفيان إلا ما روينا أنفاً من أنه ظن منه ، ومثل هذا من الإقدام على القطع بالظنون لا يستسهله إلا من يستسهل الكذب ، نعوذ بالله من ذلك .

ومما يوضح كذبهم في هذا على سفيان بن عيينة ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس العذري ثنا أحمد بن محمد بن عيسى ابن اسماعيل البلوي ثنا غندر ثنا خلف بن القاسم الحافظ ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري قال محمد بن أبي عمر قال سفيان بن عيينة : لو سئل أى الناس أعلم ؟ لقالوا : سفيان - يعنى الثوري - ، فهذا سفيان بن عيينة يقطع بأنهم كانوا يقولون : سفيان أعلم الناس ؛ فدخل ما في ذلك مالك وغيره .

وهن هنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لو كان العلم معلقاً بالثريا لسبقه - وفي رواية - لأدركه فتیان فارس ، وروی

مثله في العلم ، فبطل احتجاجهم ، ولم يمنع وجود مثله في العلم

وأما الحقيقة في ذلك الحديث فهي : أن الصفة التي بين عليه السلام في ذلك الحديث لم تأت بعد ، هذا إن صح الحديث المذكور ، لأن الزمان إلى الآن لم تكن قط فيه البلاد عارضة من عالم يضاهي علماء المدينة ، فقد كان في عصر الصحابة بالعراق ابن مسعود وعلي وسلمان ، وكان بالشام معاذ وأبو الدرداء ، وكان بمكة ابن عباس ، ولا يحل لذي ورع أن يقول : إن عمر وعائشة وأبي بن كعب وزيد بن ثابت كانوا أفقه من علي وابن مسعود ومعاذ ، وما ابن عباس بمتأخر عن ذكرنا .

ثم أتى التابعون ، فلا يقدر ذو ورع وعلم أن يقول : إن سعيث بن المسيب وسليمان بن يسار كانا أفقه من عطاء والحسن وعلقمة والأسود ، ثم أتى صفار التابعين ، فلا يقدر ذو ورع وعلم أن يقول : إن ربيعة والزهرى وأبا الزناد كانوا أفقه من إ. إهم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبير وأيوب السخيتاني وعمر بن عبد العزيز ، ثم أتى عصر مالك ، فكان معه ابن أبي ذئب وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جريج والليث ، وليس أحد من ذكرنا دونه في رواية ولا دراية

بنوفارس » (١) ولم يكن في فتیان فارس أعظم من أبي حنيفة ولا ورع ، ثم هكذا إلى أن انتطح الفتحة من المدينة جملة ، واستقر في الآفاق .

فلما ذلك الحديث - إن صح - إذا قرب قيام الساعة ، وأررز الإيمان إلى « المدينة » و « مكة » ، وغلب الدجال على الأرض حاشا مكة والمدينة ، فحينئذ يكون ذلك ، وإما حتى الآن فلم تأت صفة ذلك الحديث ، وهذا بين ظاهر . (ج - ٦ ص ١٣٣ حتى ١٣٩)

وقال أيضاً :-

وما الفرق بينهم في هذا الإقدام وبين الشافعيين لو استحلوا أن يقولوا : إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الناس تبع لقريش في هذا الأمر برهم لبرهم و فاجرهم لناجرهم » : أن المراد بهذا هو الشافعي ، لأنه قرشي النسب ، فيجب أن يكون الناس تبعاً له ؟ وبين الداوديين والحنفيين لو أنهم استحلوا فقالوا : إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو إن العلم - أو هذا الدين - بالثريا لتناوله رجل أوجال من أبناء فارس » : - المراد بهذا داؤد وأبو حنيفة ، لأنها من أبناء فارس ؟ هذا على أن هذين الحديثين صحيحان لا شك في صحتها ، وحديث عالم « المدينة » معاول لا يصح . (ج - ٦ ص ١٤٠)

(١) وقد أطنب الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني رحمه الله في أول « تاريخ إصبهان » في تخریج طرق هذا الحديث أعني حديث « لو كان الدين عند الثريا » وفي رواية « لو كان العلم عند

الثريا» فأنا أسوقها منه وأنبه على ما أخرجه غيره من أصحاب الكتب المشهورة لتسفاف وبالله التوفيق ، قال أبو نعيم :

(حدثنا) جعفر بن محمد بن عمرو الأحمسي "بالكوفة" ثنا أبو حصين الوادعي محمد بن الحسين بن حبيب القاضي ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني (ح) وحدثنا إبراهيم بن عبد الله ابن إسحاق المعدل الإصبهاني " بنيسابور " ثنا محمد بن إسحاق الثقفي السراج ثنا قتيبة بن سعيد (ح) وحدثنا عبد الله ابن محمد بن جعفر ثنا عبد الله بن محمد بن زكرياء ثنا محرز بن سلمة العدني (قالوا) : ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ثور ابن زيد الديلمي عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ نزلت عليه سورة الجمعة فلما قرأ : « وآخرين منهم لما يلحقوا بهم » قيل : من هؤلاء يارسول الله فلم يراجعه النبي صلى الله عليه وسلم حتى سأله مرتين أو ثلاثاً ؛ قال : وفيما سلمان الفارسي ، قال : فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على سلمان ثم قال : « لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء » وقال أبو حصين : « لناله هذا وأصحابه » ،

" أبو الغيث " هو سالم مولى ابن مطيع . والحديث صحيح متفق عليه .

قلت : وأخرجه البخاري في " التفسير " من طريق عبد الله بن عبد الوهاب عن عبد العزيز ، وأخرجه مسلم في الفضائل عن قتيبة وكذلك النسائي في " التفسير " وفي " المناقب " عن قتيبة . قال أبو نعيم :

" (حدثناه) أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني ثنا عبد الله بن محمد بن مسلم ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن سالم أبي الغيث عن أبي هريرة قال : كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنزلت عليه سورة الجمعة « وآخرين منهم لما يلحقوا بهم » فقال رجل : من هؤلاء يارسول الله ؟ فلم يجبه حتى سأله ثلاث مرات . وفيما سلمان الفارسي فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سلمان وقال : « لو كان الإيمان بالثريا لناله رجال من هؤلاء »

قلت : أخرجه البخاري في " صحيحه " في " التفسير " عن عبد العزيز بن عبد الله حدثني سليمان بن بلال به . قال أبو نعيم :

" ورواه عبد الله بن جعفر المديني أبو علي عن ثور (حدثناه) أبو أحمد محمد بن أحمد ثنا الحسن بن سفيان ثنا علي بن حجر ثنا عبد الله بن جعفر أخبرني ثور عن سالم أبي الغيث عن أبي هريرة مثله سواء "

قلت : أخرجه الترمذي في " التفسير " وفي " المناقب " عن علي ابن حجر به ، وقال في " التفسير "

" هذا حديث غريب . وعبد الله بن جعفر هو والد علي ابن المديني ضعفه يحيى بن معين . وقد روى هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه " قال في " المناقب "

” هذا حديث حسن قد روى من غير وجه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم “
قال أبو نعيم :

” (حدثنا) سليمان بن أحمد ثنا المقدم بن داود ثنا خالد
ابن زرار وعبد الله بن عبد الحكم (قالوا) : ثنا مسلم بن خالد
الزنجي عن العلاء بن عبد الرحمن (ح) وحدثنا أبو عمرو
محمد بن أحمد بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا بشر بن
الحكم ثنا مسلم بن خالد ثنا العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن
أبي هريرة قال : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه
الآية « وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم »
فقالوا : من هؤلاء يا رسول الله الذين إن تولينا استبدل
بنا قوماً غيرنا ثم لا يكونوا أمثالنا فضرب رسول الله صلى الله
عليه وسلم على فخذ سلمان الفارسي قال : « هذا وقومه .
لو كان الدين معلقاً بالثريا لناله رجال من الفرس » .

حدث عبد الله بن وهب المصري عن مسلم بن خالد
(حدثناه) أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا
حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرني مسلم بن خالد
ثنا العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم تلا هذه الآية فذكر نحوه * .

و رواه عبد الله بن جعفر المديني عن العلاء بن عبد الرحمن
مثله * ورواه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن العلاء *
(حدثنا) أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا محمد

ابن أبي بكر المديني ثنا عبد الله بن جعفر (ح) وحدثنا أبي ثنا
أبو علي الحسن بن بطة ثنا بشر بن معاذ أبو سهل العقدي ثنا
عبد الله بن جعفر (ح) وحدثنا أبو القاسم حبيب بن الحسن
ثنا الحسن بن علي القسوي ثنا محمد بن معاذ العنبري ثنا
عبد الله بن جعفر ثنا العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة
قال : تلا نبي الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية « وإن
تولوا يستبدل قوماً غيركم » قال : وضع النبي صلى الله
عليه وسلم يده على فخذ سلمان الفارسي قال : هذا وقومه ،
والذي نفسي بيده لو كان الدين منوطاً بالثريا لتناوله رجال
من فرس “

وهذا الحديث رواه إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن
جعفر عن العلاء (حدثناه) أبو محمد بن حيان ثنا جعفر
الفرجاني (ح) وحدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن
سفيان ثنا قتيبة بن سعيد ثنا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله
ابن جعفر بن نجيح عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن
أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا :
يا رسول الله من هؤلاء الذين ذكر الله في القرآن - وذكر
نحوه إلا أنه قال : « لو كان الإيمان منوطاً بالثريا »

رواه الزنجي بن خالد عن العلاء (حدثناه) إبراهيم بن
محمد بن يحيى ثنا محمد بن إسحاق ثنا معروف بن الحسن ثنا
القاسم بن الحكم عن الزنجي بن خالد عن العلاء عن أبيه عن
أبي هريرة قال تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية -
فذكره .

(حدثنا) عبدالله بن محمد بن جعفر ثنا محمود بن محمد الواسطي ثنا زكريا بن يحيى زحمويه ثنا عبدالله بن جعفر ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم " وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم " فضرب بيده على فخذ سلمان فقال هذا وقومه - فذكر مثله .

(حدثنا) ابراهيم بن محمد بن يحيى ثنا محمد بن اسحاق ثنا علي بن مسلم ثنا عبيدالله بن موسى ثنا شيبان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقتربوا يا بني فروخ إلى الذكر والله إن منكم لرجالاً لو أن العلم معلق بالثرى لتناولوه " .

(حدثنا) سليمان بن أحمد ثنا اسحاق بن ابراهيم أنا عبدالرزاق عن معمر عن جعفر الجزري عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو كان الدين عند الثرى لذهب رجل أوقال : رجال من أبناء فارس حتى يتناولوه " ورواه ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة " .

قلت : وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده" عن عبدالرزاق ثنا معمر به ، وأخرجه مسلم بن الحجاج في "صحيحه" فقال : حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبد أنا وقال ابن رافع نا عبدالرزاق به . قال أبو نعيم :

" (حدثنا) أبو بكر بن خلاد ثنا الحارث بن أبي أسامة ثنا هوزة ابن خليفة ثنا عوف عن شهر بن حوشب قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو كان العلم بالثرى لتناولوه رجال من أبناء فارس " ورواه داؤد بن أبي هند عن شهر بن حوشب . ورواه بشر بن المفضل و ابراهيم بن طهمان عن عوف .

قلت : وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده" فقال : ثنا عبدالوهاب بن عطاء أنا عوف عن شهر بن حوشب به (ج - ٢ ص ٤٢٠ و ٤٢١) وأخرجه أيضاً عن محمد بن جعفر عن شهر (ج - ٢ ص ٤٦٩) وعن إسحاق بن يونس الأزرق أنا عوف به (ج - ٢ ص ٢٩٦ و ٢٩٧) وقال الجافظ نور الدين الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" في "باب ما جاء في ناس من أبناء فارس " .

" وفيه شهر وثقه أحمد وفيه خلاف ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح " قال أبو نعيم :

" (حدثنا) عبدالله بن محمد بن جعفر ثنا جعفر الفرابي ثنا أبو كريب ثنا خالد بن مخلد ثنا عبدالعزيز بن الحصين عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أعظم الناس نصيباً في الإسلام أهل فارس ، لو كان الإسلام في الثرى لتناولوه رجال من أهل فارس " .

(حدثنا) محمد بن علي بن مسلم ثنا محمد بن إسماعيل الوساوسي ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو أمية بن يعلى ثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لو كان الدين معلقاً بالثرى لتناوله ناس من فارس "

(حدثنا) محمد بن جعفر بن يوسف ثنا أحمد بن الحسين الأنصاري ثنا إسماعيل بن يزيد ثنا حسين بن حفص ثنا عمر ابن قيس عن سعيد بن مينا عن أبي هريرة (ح) وحدثنا أبو محمد بن حيان ثنا أبو يعلى ثنا عبد الرحمن بن سلام ثنا عمر ابن قيس عن سعيد بن مينا عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لو أن الدين معلق بالثرى لنال رجال من فارس " قال : " أبو هريرة يا بني فروخ سخطت بغير ، يا بني فروخ سخطت بغير ، لفظ عبد الرحمن ابن سلام مثله .

رواه أبو صالح وداود بن فراهيج وخالد بن سعد وغيرهم عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً (حدثنا) محمد بن جعفر المؤدب ثنا أحمد بن الحسين الأنصاري ثنا إسماعيل بن يزيد القطان ثنا الحسين بن حفص ثنا إبراهيم بن محمد المدني عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : لما نزلت هذه الآية (وإن تنولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) قالوا : يا رسول الله من هؤلاء ؟ قال : وسلمان جالس - فقال : " هذا وقومه والذي نفسي بيده لو كان البر - أو قال : الدين - منوطاً بالثرى لنال رجل من فارس "

(حدثنا) عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا محمد بن العباس ثنا رزق الله بن موسى ثنا يحيى بن أبي الخجاج ثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو كان العلم معلقاً بالثرى لتناوله ناس من أبناء فارس "

(حدثنا) إبراهيم بن عبد الله وبنان بن أحمد بن بنان (قالوا) : ثنا صالح بن الأصبع ثنا أحمد بن الفضل ثنا السكن بن نافع ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو كان العلم معلقاً بالثرى لتناوله ناس من أبناء فارس "

رواه عبد الله بن سفيان الغدافي عن ابن عون . حدثنا محمد ابن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى ثنا الحميد بن سفيان ثنا مجمع بن يحيى الأنصاري أخبرني خالد بن سعد قال : سمعت أبا هريرة بالدوداء يقول : (ح) وحدثنا محمد بن عبد الرحمن بن مخلد ثنا شيران بن موسى ثنا عبد الله بن محمد الزهري ثنا سفيان عن مجمع الأنصاري عن خالد بن سعد قال : سمعت أبا هريرة يقول : « أبشروا يا بني فروخ فلو كان الإيمان معلقاً بالثرى لا تناله العرب ، لئلا تموت العجم » قيل لسفيان : يا أبا محمد من بنو فروخ ؟ قال : من لم يكن من العرب . لفظ الحميد بن مخلد ولم يذكر قول سفيان .

(حدثنا) محمد بن عبد الرحمن بن سهل ثنا شيران بن موسى ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا معتمر بن سليمان عن أبيه

حدثني شيخ " بالشام " عن أبي هريرة أنه قال : « لو كان الدين أو الإسلام عند الثريا - أو قال : معلقاً بالثريا - لنتأمله رجال من فارس برقة قلوبهم »

(حدثنا) الحسن بن اسحاق بن ابراهيم بن زيد ثنا أحمد ابن يوسف بن اسحاق المنبجي ثنا سهل بن صالح الأنطاكي ثنا أبو عامر العقدي ثنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن جابر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان هذا العلم بالثريا لئاله قوم من أهل فارس »

(حدثنا) أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الرحمن بن سلام الجمحي ثنا عمر بن قيس عن سعيد بن مينا عن أبي هريرة (ح) وحدثنا أبو محمد بن حبان في " فوائده " ثنا أبو يعلى الموصلي ثنا عبد الرحمن بن سلام ثنا عمر بن قيس المكي عن سعيد بن مينا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن الإيمان معلق بالثريا لتناوله رجال من فارس » ثم قال أبو هريرة : يا بني فروخ سخط بكير - قال - يقول : شد أمسك :

(حدثنا) أبو عبد الله بن مخاض حدثني محمد بن عمر بن - قص ثنا إسحاق بن الفيزي أبو يعقوب الإصبهاني ثنا عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير الدوسي عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة أنه قال : « دونكم يا بني فروخ فلو كان الخير منوطاً بالثريا لتناوله منكم رجال » .

(حدثنا) سليمان بن أحمد في " المعجم الكبير " ثنا أسلم بن سهل الواسطي ثنا محمد بن الفرج ثنا محمد بن الحجاج ثنا الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان الدين معلقاً بالثريا لتناوله ناس من أبناء فارس » قلت : سليمان بن أحمد هو الطبراني ، ومحمد بن الحجاج هو اللخمي قال الهيثمي : وهو كذاب ، قال أبو نعيم :

(حدثنا) الحسن بن علي الوراق ثنا الهيثم بن خلف ثنا أبو كريب ثنا خنار - يعني ابن غسان - ثنا حفص بن عمران الأزرق عن الأشعث عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدنوا يا معشر الموالي إلى الذكر فإن العرب قد أعرضت ، وإن الإيمان لو كان معلقاً بالعرش كان منكم من يطلبه . ورواه عاصم عن أبي صالح مثله » (حدثنا) القاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن ابراهيم

حدثني أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ثنا يعقوب بن يوسف ابن زياد الضبي ثنا أبو جنادة وهو حصين بن مخارق ثنا الأعمش وعبيدة الضبي وموسى الفراء عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان الدين معلقاً بالثريا لئاله رجال من أبناء فارس » وروى عبيد الله بن محمد بن سليمان ثنا حبيب كاتب مالك

ثنا شبل بن عباد ثنا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا هذه الآية (وإن تقولوا يستبدل قوماً غيركم) فستل من هم ؟ قال : فارس ، لو كان الدين بالثريا لتناوله رجال من فارس

وروى يزيد بن سفيان أبو خالد البصري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان هذا الدين معلقاً بالنجم لتمسك به قوم من أهل فارس لرقه قلوبهم » .

(أخبرنا) أبو محمد الحسن بن علي بن عمرو البصري القطان في كتابه ثنا أبو عبد الله محمد بن مهدي السيرافي ثنا الحسن بن كثير ثنا أبي ثنا مالك بن عمرو عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي سمعت سلمان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا سلمان لو كان الدين معلقاً بالثرى لتناولوه ناس من أهل فارس يتبعون سنتي ويتبعون آثارى ويكثرون الصلاة على ، يا سلمان أحب المجاهدين وأحب المرابطين وأحب الغزاة »

(أخبرنا) أحمد بن يحيى شعبة البصري في كتابه ثنا يعقوب ابن غيلان ثنا محمد بن الصباح عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو كان العلم معلقاً بالثرى لتناوله ناس من أبناء فارس »

(حدثنا) محمد بن الفتح ثنا محمد بن داود بن سليمان ثنا حسين ابن علي بن الأسود ثنا عمرو بن محمد ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمارة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان الإيمان معلقاً بالثرى لتناوله رجال من فارس »

(١) فهذا إشارة منه صلى الله عليه وسلم أن بني فارس يسبقون

(حدثنا) الحسن بن إسحاق بن إبراهيم ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق ثنا أحمد بن محمد بن الأصغر جدني عبد الله بن أبي بكر العتكي ثنا سلام أبو المنذر القارئ ثنا عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كان الدين معلقاً بالثرى لتناوله ناس من أبناء فارس » (حدثنا) سليمان بن أحمد ثنا أحمد بن عمرو المكي ثنا ابن كاسب ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن قيس بن سعد بن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو كان الإيمان معلقاً بالثرى لتناوله العرب ، لتناله رجال من فارس »

(حدثنا) عبد الملك بن الحسن المعدل ثنا أحمد بن يحيى الخلواني ثنا يحيى الحماني ثنا سفيان بن عيينة مثله ، وقال : « أناس من بني الحمراء »

قلت : وأخرجه أبو يعلى والبزار والطبراني قال الحشمي : « رجالهم رجال الصحيح » وأخرجه الشيرازي في « الألقاب » ولفظه : « لو كان العلم معلقاً بالثرى لتناوله قوم من أبناء فارس » .

(١) قال القاضي الإمام أبو بكر عتيق بن داود اليماني رحمه الله في رسالته المشهورة في « فضل أبي حنيفة » :

« وأبو حنيفة رحمه الله مصداق هذا الخبر لأنه أدرك من العلم وسبق إليه ما أعجز أهل عصره من بعده إلى يومنا هذا » كذا نقله صدر الأئمة في « المناقب » (ج ٢ ص ١٤٥)

الناس إلى العلم وإن كان معلقاً بالثريا للمبالغة لما عندهم من شدة الطلب للعلم والحرص على تحصيله . وقال صلى الله عليه وسلم :

وقال العلامة على القارى في " تشييع الفقهاء الحنفية بتشيع السفهاء الشافعية " ونسخته الخطية محفوظة في الكلية الإسلامية ببشاور -

" من المعلوم عند العرب والعجم أن أجداً من هذه الطائفة - يعنى الفرس - لم يصل إلى مرتبة الإجتهد حتى يكون إمام الأئمة إلا أبا حنيفة : ولهذا قال الحافظ المحقق السيوطى الشافعى : (هذا الحديث أصل صحيح يعتمد عليه فى البشارة بأبى حنيفة والفضيلة التامة له) انتهى ؛ مع دخوله رضى الله تعالى عنه فى عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم » فإنه من بين الأئمة المجتهدين مختص بكونه من التسابعين دون غيره باتفاق العلماء المعبرين " ١٠٤ هـ

وقال علامة المتأخرين مفتى الحجاز الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمى المكي فى " الخيرات الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان " :

" قال بعض تلامذه الجلال - (قلت : يعنى العلامة محمد بن يوسف الشامى صاحب " السيرة الشامية " الذى وصفه ابن حجر فى مقدمة الكتاب بالشيخ العلامة الصالح الفهامة الثقة المطلع والحافظ المتبع الشيخ محمد الشامى الدمشقى ثم المصرى) - : « وما جزم به شيخنا من أن الإمام أبى حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لأنه لم يبلغ أحد

« أطلبوا العلم ولو بالصين » (١) ولا يطلب بالصين إلا علم

من أبناء فارس فى العلم مبلغه ولا مبلغ أصحابه . وفيه معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم حيث أخبر بما سيقع " (ص ١٥ طبع مصر عام ١٣١١ هـ)

ومما قال فيه صدر الأئمة رحمه الله

نعمان أفى أبناء فارس فارس للأسد فى غاب المناقب فارس العلم لو غدت الثريا بيته لاستنزلنسه من الثريا فارس سبق الخيول عرابها لكنسه سبق العراب إذا تحارب داحس ما دارس من كان دارس علمه فى عمره وهو الرفات الدارس (١) قال الحافظ جلال الدين السيوطى فى " كتاب العلم " من الأئمة المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة :

" (ابن عدى) حدثنا محمد بن الحسق بن قتيبة حدثنا عباس بن إسماعيل حدثنا الحسن بن عطية الكوفى عن أبى عاتكة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أطلبوا العلم ولو بالصين ، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم »

(العقيلي) حدثنا جعفر بن محمد الزعفرانى حدثنا أحمد ابن أبى سريج الرازى حدثنا حماد بن خالد الخياط حدثنا طريف بن سلمان أبو عاتكة قال سمعت أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أطلبوا العلم ولو بالصين ، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم »

قال ابن حبان : « باطل لأصل له . والحسن بن عطية ضعف . وأبو عاتكة منكر الحديث » قلت " الحسن روى عنه البخارى

أبى حنيفة لأنه لا يوجد بها غيره . وقد ظهر فيها الإسلام ، وبنيت بها المساجد والمدارس ، وصنف أهلها فنون العلم في أيام السيارى والسامانيين وروى مطر السوراق ونوح بن أبى مریم

في " التاريخ " وأبوعاتكة روى له الترمذى ، وضعفه الأزدي . والحديث أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " وابن عبد البر في " كتاب العلم " وتمام من طرق عن الحسن . وله طريق آخر ، قال ابن عبد البر : (أنبأنا) أحمد بن عبد الله حدثنا مسامة بن القاسم حدثنا يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم العسقلاني حدثنا عبيد بن محمد الفريابي " بيت المقدس " حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن أنس مرفوعاً به . قال في " الميزان " : يعقوب كذاب وقال في " اللسان " : (ذكره مسامة بن القاسم في " الصلة " وذكر له جماعة من الشيوخ وقال : كتبت عنه ، واختلف فيه أهل الحديث فبعضهم يضعفه وبعضهم يوثقه ، ورأيتهم يكتبون عنه فكنت عنه وهو عندي صالح جازئ الحديث) انتهى . وذكر في " اللسان " : أنه روى هذا الحديث أيضاً بإسناد له عن ابراهيم النخعي قال سمعت أنساً نحوه - قال :- و ابراهيم لم يسمع من أنس شيئاً .

وقال السيوطى في " التعقب

الموضوعات " :

الله عنه : « أطلبوا العلم ولو
سنة على كل مسلم » فيه أبوعاتكة

" (حديث) أنس
بالصين ، فإن طلب العلم
منكر الحديث .

وأبومطيع الباهي بإسناد صحيح (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سراج أمتى أبوحنيفة . سراج أمتى أبوحنيفة » قاله ثلاثاً . وروى أبو عبد الله أحمد بن محمد بن علي القصري بإسناده عن أبى هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يكون في أمتى رجل يسمى النعمان ، وكنيته أبوحنيفة ، هو سراج أمتى ، هو سراج أمتى ، هو سراج أمتى » (٢) وعن علي كرم الله

قلت : أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " من طريقه وقال : متن مشهور وإسناد ضعيف . وأبوعاتكة من رجال الترمذى لم يجرح بكذب ولا تهمة . وقد وجدت له متابعاً عن أنس أخرجه أبو يعلى وابن عبد البر في العلم من طريق كثير ابن شظير عن ابن سيرين عن أنس ، وأخرجه ابن عبد البر أيضاً من طريق عبيد بن محمد الفريابي عن سفيان بن عيينة عن الزهرى عن أنس . ونصفه الثاني أخرجه ابن ماجه ، و له طرق كثيرة عن أنس يصل مجموعها إلى مرتبة الحسن قاله الحافظ المزي ، وأورده البيهقي في " الشعب " من أربع طرق عن أنس ومن حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنهما

(١) قلت : أما بإسناد صحيح فلا . وجل ما روى في هذا الباب لا يخلو لإسناده عن ضعيف أو مجهول .

(٢) أخرجه الخطيب في " تاريخ بغداد " فقال :

" (أخبرني) القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي ، وأبو عبد الله أحمد بن أحمد بن علي القصري (قالوا) : أخبرنا أبو يزيد

ونجهه قال : في خطبته " بالكوفة " (سيكون - أوسيعخرج - من

قال الخطيب :

" لم أكتب هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، وهو باطل موضوع ، ومحمد بن يزيد متروك الحديث ، وسليمان بن قيس وأبو المعلى مجهولان ، وأبان بن أبي عياش رمى بالكذب " (ج - ٢ ص ٢٨٩)

قلت : أبان بن أبي عياش من رجال أبي داود ، قال ابن عدى : (أرجو أن لا يعتمد الكذب وعامة ما أتى به من جهة الرواة عنه) . وقال ابن حبان : (كان أبان من العباد ، الذي يسهر الليل بالقيام ويطوى النهار بالصيام ، سمع عن أنس أحاديث ، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظ ، فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن عن أنس وهو لا يعلم) ومحمد بن يزيد هذا ذكره ابن حبان في " الثقات " وقال : (ربما أخطأ) قال الخوارزمي في مقدمة " جامع السانيد " : (وقد أخرج هذين الحديثين جماعة من الحفاظ الثقات يطول ذكر طرقهما) اه قلت : وقد ساقها صدر الأئمة في " المناقب " لكن قال الحافظ محمد بن يوسف الشامي في " عقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان " ووافقه عليه العلامة ابن حجر المكي في " الخيرات الحسان " ما نصه :

" وهذه كلها موضوعات لا تروج على من له أدنى إلمام بنقد الحديث ، وقد أوردها ابن الجوزي في " الموضوعات " ، وأقره الذهبي وشيخنا الجلال السيوطي في " مختصرهما " والحافظ أبو الفضل شيخ الإسلام ابن حجر في " لسان الميزان " وتبعهم الإمام الحافظ الذي انتهت إليه رئاسة مذهب أبي حنيفة

الحسين بن الحسن بن علي بن عامر الكندي - بالكوفة - أخبرنا أبو عبد الله محمد بن سعيد البورقي المروزي حدثنا سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر حدثنا بشر بن يحيى قال أخبرنا الفضل بن موسى السيناني عن محمد بن عمرو عن أبي سلامة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن في أمتي رجلاً وفي حديث القصري - يكون في أمتي رجل - اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة ، هوسراج أمتي ، هوسراج أمتي ، هوسراج أمتي " قال لي أبو العلاء الواسطي : كتب عني هذا الحديث القاضي أبو عبد الله الصيمري ؛ قلت : هو حديث موضوع تفرد بروايته البورقي " اه (ج ١٣ ص ٢٣٥) وأخرج الخطيب من حديث أنس رضي الله عنه قال :

(أخبرنا) أحمد بن عمر بن روح النهرواني " بالنهروان " من أصل كتابه قال نبأنا أبو بكر محمد بن إسحاق القطيعي إماماً قال حدثني أبو أحمد محمد بن حامد بن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل السلمي - قدم علينا حاجاً - قال نبأنا محمد بن يزيد بن عبد الله السلمي قال نبأنا سليمان بن قيس عن أبي المعلى بن المهاجر عن أبان عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنى أبا حنيفة ليحيين دين الله وسنتي على يديه » .

في زمنه الشيخ قاسم الحنفي ، ومن ثم لم يورد شيئاً منها
أئمة الحديث الذين صنفوا في مناقبه كالطحاوي وصاحب
”طبقات الحنفية“ ، عبي الدين القرشي وآخرين كلهم
حنفيون ثقات أثبات نقاد لهم إطلاع كثير اه
قال ابن حجر :

”ومن اطلع على ما يأتي في هذا الكتاب من أحوال
الإمام أبي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته علم أنه غني أن
يستشهد على فضله بخبر موضوع أولفظ موضوع اه
وقال المحدث علي القاري في كتابه ”مناقب الإمام الأعظم“

”وقد ثبت رؤيته لبعض الصحابة . واختلف في روايته
عنهم والمعتمد ثبوتها كما بينته في ”مسند الإمام“ حال
إسناده إلى بعض الأصحاب الكرام ؛ فهو من التابعين الأعلام
كما صرح به العلماء الأعيان داخل تحت قوله تعالى : (والذين
اتبعوهم بإحسان) وفي عموم قوله عليه السلام : »خير القرون
قرني ثم الذين يلونهم« رواه الشيخان وغيرهما ، وفي خصوص
حديثه (لو كان العلم في الثريا لناله رجال من فارس“ على
ما في ”الصحيحين“

وكثرة مناقبه تدل على رفعة مراتبه فلا يحتاج إلى
الإستدلال بأحاديث ذكرها العلامة الكردي وغيره بأسانيد
في حقه . ومنها : »أبوحنيفة سراج أمتي« ونحوه مما قال
المحققون من أهل الحديث أنه لا أصل له اه (ص ٤٥٣
ذيل الجواهر المضية)

وبالغ في ”تذكرة الموضوعات“ فقال :

”حديث «أبوحنيفة سراج أمتي» موضوع باتفاق المحدثين“
ودعوى الإتفاق خطأ فقد أنكر بعض المحدثين على القائلين بالوضع
قال الحصكفي في ”الدر المختار“

”قال في ”الضياء المعنوي“ (وقول ابن الجوزي :
إنه موضوع ، تعصب لأنه روى مختلفة) اه .

فصاحب ”الدر المختار“ هو العلامة علاء الدين محمد بن علي الحصكفي
الحنفي وكان محدثاً له ”تعليقة على صحيح البخاري“ تبلغ نحو
ثلاثين كراساً — ترجمه المحي في كتابه ”خلاصة الأثر“ فقال :
(كان عالماً محدثاً فقيهاً نحوياً كثير الحفظ والمرويات) اه —
وصاحب ”الضياء المعنوي“ هو أبوالبقاء محمد بن أحمد بن محمد

العمرى الصاغانى الأصل المكي الحنفي المعروف كأبيه بليغ الضياء
وترجمته مبسوط في ”الضوء اللامع لأهل القرن التاسع“ للسخاوي
قال السخاوي : (كان إماماً علامة متقدماً في الفقه والأصولين
والعربية مشاركاً في فنون حسن الكتابة والتقييد عظيم الرغبة في
المطالعة حدث ودرس وأفتى وصنف وأخذ عنه الأئمة)
قلت : سمع الحديث علي ابن حجر العسقلاني وغيره من المشايخ
الجليلة وأجاز له البلقيني وابن الملقن والعراقي والهيثمي وغيرهم .
”وقال العلامة محمد أمين الشامي في ”رد المختار على الدر المختار“
شرح تنوير الأبصار“ :

” (قوله : لأنه روى بطرق مختلفة) بسطها العلامة
طاش كبرى ؛ فيشعر بأن له أصلاً ، فلا أقل من أن يكون
ضعيفاً ، فيقبل إذ لم يترتب عليه اثبات حكم شرعي ،

ولاشك في تحقق معناه في الإمام ، فإنه سراج يستضاء بنور علمه ويهتدى بثاقب فهمه " اه
وقال الإمام الكوثري في " التانيب " بعد إirاده حديث البورقي المذكور :

" استوفى طريقه البدر العيني في " تاريخه الكبير " واستعصب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة وقد قال بعد أن ساق طرق الحديث في " تاريخه الكبير " : (فهذا الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة ومتون متباينة ، ورواة متعددة عن النبي عليه الصلاة والسلام . فهذا يدل على أن له أصلاً ، وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم ينكرونه وبعضهم يدعون أنه موضوع ، وربما كان هذا من أثر التعصب . ورواة الحديث أكثرهم علماء ، وهم من خير الأمم فلا يليق بحالهم الإختلاق على النبي عليه الصلاة والسلام ، مع علمهم بما روى من الوعيد في حق من كذب على النبي عليه الصلاة والسلام متعمداً) اه
ونص ما قاله أيضاً في ترجمة أبي حنيفة في كتابه في رجال الطحاوي المسمى " مغاني الأخبار " : (وكل طريق من هذه الطرق على وجوه مختلفة في المتن والإسناد بينا جميع ذلك في ترجمة أبي حنيفة في تاريخنا " البدرى " والمحدثون ينكرون هذا الحديث بل أكثرهم يدعون وضعه ولكن اختلاف طريقه ومتونه ورواته يدل على أن له أصلاً ، والله أعلم بالصواب) اه
وعالم مضطهد طول حياته ، يموت وهو محجوس ثم يعم

علمه البلاد من أقصاها إلى أقصاها شرقاً وغرباً ويتابعه في فقهه شطر الأمة المحمدية بل ثلثها على توالي القرون رغم مواصلة الخصوم من فقيه ، ومحدث ، ومؤرخ مناصبة العداء له نبأ جلال لا يستبعد أن يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم على أن يكون من الأنبياء الغيبية . وسلطان فقهه مما يبهز الأبصار وليس عرفان منزلته في العلم مما يحتاج إلى حديث يختلف فيه العلماء . وإنما سقت هذا الكلام لتعريف أقوال الناس فيه " اه
وبالجملة فتساهل القوم في باب المناقب معروف والتسامح في أحاديث الفضائل شائع . وليس هذا الحديث إلا من قبيح ما رواه ابن ماجه القزويني في " باب ذكر الديلم وفضل قزوين " من طريق داؤد بن المحبر أنبأ الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبان عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ستفتح عليكم الآفاق ، وستفتح عليكم مدينة يقال لها : " قزوين " من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب ، عليه زبرجدة خضراء ، عليها قبة يا قوتة حمراء ، لها سبعون ألف مصراع من ذهب ، على كل مصراع زوجة من الخور العين » وأورده ابن الجوزي في " الموضوعات " وقال : (موضوع ، داؤد وضاع وهو المنتهم به ، والربيع ضعيف ، ويزيد متروك) اه وقال السيوطي في " التعقبات على الموضوعات " : (قال المزني في " التهذيب " : إنه حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داؤد » والمنكر من قسم الضعيف وهو متحمل في الفضائل) اه وقال أبو الحسن السندی في " تعليقه على سنن ابن ماجه " : (وفي " الزوائد " هذا اسناد ضعيف لضعف

يزيد بن أبان الرقاشي والربيع بن صبيح وداؤد بن الحبر، وهو مسلسل بالحديث موضوع لا شك فيه والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا الحديث في "كتاب السنن" ولا يتكلم عليه ١٥٠ وقال الذهبي في "الميزن" في ترجمة داؤد بن الحبر : (فلقد شان ابن ماجه "سته" بادخاله هذا الحديث الموضوع فيها) اهـ

ومن قبيل ما رواه ابن الجوزي في "مناقب الإمام أحمد بن حنبل" في فضل "مرو" بعد قوله : « أحمد بن محمد بن حنبل أصله من "مرو" حمل من "مرو" وأمه به حامل » فقال : (أخبرنا هبة الله بن محمد بن الحصين قال : أنا أبو علي الحسن بن علي بن المذهب قال : أنا أحمد بن جعفر بن حمدان قال : أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : حدثني أبي قال حدثني الحسن بن يحيى من أهل "مرو" قال : ثنا أوس بن عبد الله بن بريدة قال : أنا أخبرني أخي سهل بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سيكون بعدى بعوث كثيرة ، فكونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة "مرو" فإنه بناها ذوالقرنين ودعا لها بالبركة ولا يضر أهلها سوء » قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" :

"سهل بن عبد الله بن بريدة المروزي عن أبيه ، قال ابن حبان : منكر الحديث روى عنه أخوه أوس ، فذكر خبراً منكراً - قلت : بل باطلاً عن أخيه عن أبيه عبد الله عن أبيه مرفوعاً - فذكره -

زاد ابن حجر في "لسان الميزان" :
"قال الحاكم روى عن أبيه أحاديث موضوعة في فضل "مرو" وغير ذلك يرويها أخوه أوس عنه"

وقال الذهبي في "الميزان" في ترجمة أخيه أوس : (قال البخاري : فيه نظر ، وقال الدارقطني : متروك) ثم ذكر حديثه هذا وقال : (هذا منكر وأخرجه أحمد في "المستد" عن حسن ابن يحيى المروزي عن أوس)

ومن قبيل ما رواه أحمد بن محمد بن "مسند" : (حدثنا أبو اليان ثنا إسماعيل بن عياش عن عمر بن محمد عن أبي عقاب عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم ويبعث منها خمسون ألفاً شهداء رفوداً إلى الله عز وجل ، وبها صفوف الشهداء ، رؤسهم مقطعة في أيديهم تشج أوداجهم دماً يقولون : (ربنا آتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد) فيقول : صدق عبيدى اغسلوهم في نهر البياضة فيخرجون منها نقاء بيضاء فيسرحون في الجنة حيث شاؤوا » وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" وقال : (هذا الحديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجميع طرقه تدور على أبي عقاب واسمه هلال بن زيد بن يسار ، قال ابن حبان : يروى عن أنس أشياء موضوعة ما حدث بها أنس رضى الله عنه قط لا يجوز الإحتجاج به بحال) وفي ترجمة أبي عقاب أورده ابن عدى في "الكامل" من رواية جماعة عنه وقال : غير محفوظ

قربتكم هذه رجل يقال له : " النعمان " يملأ الأرض علماً (١) وعن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة في حديث طويل قال : وذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو صغير فدعا له

وقال الذهبي في " الميزان " : (هو باطل) ومع هذا كله يقول ابن حجر العسقلاني في " القول المسدد " ما نصه :

" هذا الحديث في فضائل الأعمال والتحريض على الرباط وأيس فيه ما يحمله الشرع ولا العقل فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقيل لا يتجه ، وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام " اهـ

وعكر عليه الشوكاني " في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " فقال :

" ولا يخفالك أن هذا مراوغة من الحافظ ابن حجر ، وخروج عن الإنصاف ، فإن كون الحديث في فضائل الأعمال وكون طريقة أحمد معروفة في التسامح في أحاديث الفضائل لا يوجب كون الحديث صحيحاً ولا حسناً ، ولا يقدر في كلام من قال في إسناده وضاع ، ولا يستلزم صدق ما كان كذباً ، وصحة ما كان باطلاً ، فإن كان ابن حجر يسلم أن : أبا عقيل يروي الموضوعات ، فالحق ما قاله ابن الجوزي ، وإن كان ينكر ذلك فكان الأولى به التصريح بالإنكار والقدر في دعوى ابن الجوزي " اهـ (ص ٢٨٢ طبع لاهور)

(١) قلت : وفي " المناقب الخوارزمية " بإسناد مظلم ما يشهد له.

بالبركة فيه وفي ذريته ، ونحن نرجو من الله تعالى أن يكون قد استجاب الله ذلك لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فيما (١) قال أبو عبد الله أحمد بن كدام : « وقد استجاب الله دعاءه حيث جعل خلفاء الأرض ، وملوك الآفاق ، وأكثر أهل الإسلام تبعاً له في الدين وعائلةً عليه في الفقه » وعن عبد الله بن المبارك قال : مر قيس ابن المرزبان جد أبي حنيفة بكعب الأحبار - وهو بيت المقدس - فقال : « من سره أن ينظر إلى بخت نصر فلينظر إلى هذا » فقام إليه رجل من أصحابه واستدعاه ، فقال له كعب : أعراق أنت ؟ قال : نعم قال : مم ؟ قال من " الكوفة " قال : من أبناء الفرس ؟ قال نعم ، قال : من ولد بخت نصر ؟ قال : نعم ، قال : ألك ولد صفته كذا ، ونعته كذا . : لا ، قال : « فسيولد لك ولد يملأ الأرض علماً كما ملأها أبوك ذفراً وجوراً » - يعني بخت نصر - وذكر أبو علي الجبائي في المبتدأ " عن ابن المقفع في حكاية طويلة : أن بخت نصر لما رأى ثوبا الثالثة كأن حجراً عظيماً سقط من السماء على شجرة أصلها ميب ، وفروعها فضة ونحاس وحديد ورصاص ، فرضتها راضاً ، لم يبق منها إلا ورقة خضراء ، فمكثت زماناً ، ثم انبسطت على جه الأرض ، فجعل أشرف الناس وأتم من العامة يستظلون بها ويتشبهون ، كهية الدود يورق الشجر ، فعبها دانيال صلوات الله وسلامه عليه ، ففسرها له أن الحجر هو النبي صلى الله عليه

(١) وقد مر إسناده (ص ٨) نقلاً عن تاريخ الخطيب

وسلم ، وأصحابه يظهرون على ملك فارس ، ويقهرون أهلها على اختلاف طبقاتهم ، وأنه يكون له ولد - يعنى لبخت نصر - على دين ذلك النبي ، وهو يكون فقيه أمة يتبعه أهل الأرض ، وتقتدى به الأشراف إلى أن تقوم الساعة . فقال بخت نصر : إذن لأبالي (١) . وعن الفرات قال : سمعت أبا يقول : كان أبو حنيفة منقبضاً لا يجيب في المسائل حتى رؤى له كأنه ينش قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ويجمع عظامه ، فيضعها على صدره ، فسئل محمد بن سيرين عن ذلك فأولها : «أن صاحب هذه الرؤيا يفتح للناس من سنن النبي صلى الله عليه وسلم وتأويلها ما لم يسبقه أحد» فانبسط عند ذلك . (٢) ولأبي حنيفة أخبار في العلم والزهد ومكارم الأخلاق لو كتبنا السير منها لاحتجنا إلى مجلدات . فإن قالوا : فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «قدموا قریشاً ولا تقدموها ، وتعلموا منها ولا تعلموها» (٣)

(١) هذه الرواية لا يتابع عليها - الكوثري - (هامش نسخة مولانا الأفغانى أكرمه الله)

(٢) رواه الإمام الحارثي في «الكشف» قال : (أبنا القاسم بن عباد الترمذي حدثني الفرات بن محبوب سمعت أبا - فذكره -) وفي آخره :- «فانبسط عند ذلك للمسائل وجاء بما ترون» . وأورده صدر الأئمة الخوارزمي المكي في «المناقب الخوارزمية» بسنده إلى الحافظ الحارثي (ج - ١ ص ٦٦ و ٦٧)

(٣) أخرجه ابن النجار في «تاريخه» فقال :

والشافعي رضى الله عنه من صميم قریش ، فوجب أن يقدم على

«(أبنا) أبو عبد الله بن بكرى أبنا أبو الحسن على بن المبارك بن أحمد بن بكرى أبنا أبو الغنائم محمد بن محمد ابن أحمد بن المهدي بالله أبنا أبو على بن المذهب أبنا القطيعي حدثنا محمد بن يونس أبو العباس الكديمي حدثني أبي حدثني سليمان بن ميمون الخزومي عن عبد العزيز بن أبي داود عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال : «يا أيها الناس قدموا قریشاً ولا تقدموها ، وتعلموا منها ولا تعلموها ، قوة رجل من قریش تعدل قوة رجلين من غيرهم ، وأمانة رجل من قریش تعدل أمانة رجلين من غيرهم . يا أيها الناس أوصيكم بحب ذي قرابتها أخي وابن عمي على بن أبي طالب ، فإنه لا يحبه إلا مؤمن ، ولا يبغضه إلا منافق ، من أحبه فقد أحبنى ، ومن أبغضه فقد أبغضني ، ومن أبغضني عذبه الله عز وجل»

أورده الحافظ السيوطي في «الذيل على اللآلى المصنوعة» وقال : «الكديمي يضع الحديث» (ص ٦٢) وفي «مسند الشافعي» عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذيب عن ابن شهاب بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «قدموا قریشاً ولا تقدموها ، وتعلموا منها ولا تعلموها - أو تعلموها -» وهذا كما ترى من بلاغات الزهري . ومراسيله شبه الریح عند الشافعي ويحيى بن سعيد القطان فضلاً عن بلاغاته وأسند الحافظ ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» فقال :

(حدثنا) أحمد بن محمد بن الجصور قال حدثنا ابن أبي دليم

الكل كيلاً يلزم مخالفة الخبر . قيل لهم : أما قولكم "تعلموا منها

ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن
معمر عن الزهري عن سهل بن أبي حثمة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « تعلموا من قریش ولا تعلموها ،
وقدموا قریشاً ولا تؤخروها ، فإن للقرشى قوة الرجلين من
غير قریش » (ج-٦ ص ١٣٧ و ١٣٨)

قال ابن حزم : « وهذا حديث صحيح أصح من حديثهم الذى
شغبوا به » - يعنى حديث عالم المدينة - وهذا حيف عظيم من ابن حزم
يصحح المعلول ويعلل الصحيح ، كيف ! ولا يعرف للزهري سماع من
سهل بن أبي حثمة . وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "توالى
التائيس بمعالى ابن إدريس"

"أخرج الآبرى والحاكم كلاهما في "المناقب" من طريق

محمد بن خالد بن عثمة عن عدى بن الفضل قال أخبرني
أبو بكر بن أبي جهمة عن أبيه عن ابن عباس قال قال لي
على بن أبي طالب يوم حروراء : أخرج إلى هؤلاء القوم
فقل لهم يقول لكم على بن أبي طالب : أتتهموني على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأشهد لسمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « تؤموا قریشاً واتموا بها ، ولا تقدموا
على قریش وقدموها ، ولا تعلموا قریشاً وتعلموا منها ،
فإن أمانة الأمين من قریش تعدل أمانة اثنين من غيرهم وإن
علم عالم قریش يسع طباق الأرض » - وفي رواية الآبرى -
وإن علم عالم قریش مبسوط على الأرض » وأخرج بعض
هذا الحديث أبو بكر البزار في "مسنده" وأبو بكر بن أبي خيثمة
في "تاريخه" من طريق عدى بن الفضل قال البزار : « لا نعلم

ولا تعلموها " فقد أنكر أصحاب الحديث هذه الزيادة (١) ثم هو
مخالف . لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ، ومناقض لقولهم ، أما
الكتاب فقوله تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا
العلم درجات » . وقوله تعالى : « فاستلوا أهل الذكر إن كنتم
لاتعلمون » أمر بطلب العلم من أهله . وقوله عز من قائل :
قلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا
قومهم إذا رجعوا إليهم » والإنذار هو الإبلاغ والإعلام . وقال
الله تعالى : « وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس
ولا تكتمونه » كل هذه الآيات تقتضى التعلم والتعليم مطلقاً . وقال
أبو الدرداء رضى الله عنه في حديث طويل : « علموا وتعلموا ،

لأنى بكر ولا لأبيه غيره » قلت : وهما مجهولان ، وفي عدى
ابن الفضل مقال « (ص ٤٦ و ٤٧ طبع الميرية بمصر سنة ١٣٠١)
قلت : عدى بن الفضل متروك صرح به ابن حجر نفسه في
"التقريب"

(١) وأما الشطر الأول من هذا الحديث يعنى قوله عليه الصلاة
والسلام : « قدموا قریشاً ولا تقدموها » فرواه الطبراني عن عبد الله
ابن السائب ، وأبو نعيم ثم الديلمي عن أنس ، وآخرون عن غيرها
كلهم به مرفوعاً ، كذا في "المقاصد الحسنة في بيان كثير من
الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للحافظ شمس الدين محمد بن
عبد الرحمن السخاوى ، وفي "مجمع الزوائد" للهيثمى عن على
رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما أعلم : « قدموا
قریشاً ولا تقدموها . ولولا أن تبطر قریش لأخبرتها بما لها عند الله

فإن العالم والمتعلم في الأجر سواء» (١) وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «اقرأوا القرآن من أربعة - وفي رواية خذوا ، وفي رواية استقرؤا - من ابن أم عبد ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة» (٢) فبدأ به وقرأ عليه ، وقرأ عبدالله بن عباس رضي الله عنهما على أبي رضي الله عنه ، والحسن والحسين رضي الله عنهما على أبي عبدالرحمن السلمي وغيرهم على الأنصار وسائر الناس .

وأما كونه مناقضاً لقولهم فهو أن الشافعي أخذ العلم عن مسلم بن خالد الزنجي وهو مولى ، وعن مالك بن أنس عز وجل « قال الهيثمي : (رواه الطبراني ، وفيه أبو معشر وحديثه حسن وبقية رجاله رجال الصحيح) اه وقال الكوثري رحمه الله في «بلوغ الأمان» :

«وما أدرج في الحديث من قوله : «وتعلموا منها ولا تعلموها» دس محض يخالف عمل الصحابة والتابعين المتواتر عنهم وهو اختلاق من لا يعرف على من تفقه الشافعي» اه (ص ٢٦) (١) أخرج الحافظ ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» من طريق أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن مسعر عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد قال قال أبو الدرداء : «تعلموا قبل أن يرفع العلم فإن العالم والمتعلم في الأجر سواء» (ج - ١ ص ٢٨) (٢) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي . والحديث يدل على أنه

صلى الله عليه وسلم أراد الإعلام بما يكون بعد وفاته عليه الصلاة والسلام من تقدم هؤلاء الأربعة وتمكنهم وأنهم أقعد من غيرهم في ذلك فليؤخذ عنهم . - محمد عبدالرشيد النعماني -

وهو غير قرشي ، وكذا أخذ عن سفيان بن عيينة ، ومحمد بن الحسن وحفص الدوري ، وبشر المريسي (١) وغير هؤلاء .
وأما قوله صلى الله عليه وسلم : «قدموا قريشاً» (٢) قلنا : ذلك في

(١) قلت أخذه العلم عن الزنجي ومالك وابن عيينة ومحمد بن الحسن ثابت لاشك فيه ، وأما أخذه عن حفص الدوري وبشر بن غياث المريسي فليس بمشهور ولم يذكرهما ابن حجر العسقلاني في «توالي التانيس» في عداد شيوخ الشافعي رحمه الله .

(٢) وقال الإمام أبو بكر عتيق بن داود اليماني في رسالته التي صنفها في «فضل أبي حنيفة» :

وقد احتج أقوام من أصحاب الشافعي رضي الله عنه في تقديم مذهبه ، بقوله صلى الله عليه وسلم : «الأئمة من قريش» . وقوله صلى الله عليه وسلم : «قدموا قريشاً ولا تقدموها» وقوله صلى الله عليه وسلم : «تعلموا من قريش ولا تعلموها» وقالوا : ولم نجد إماماً من قريش سوى الشافعي رضي الله عنه ولأنه ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم .

فيقال لهم : النسب لا تأثير له في علم الرجل وفقهه ، وفقده لا يوجب نقصاً في ذلك ، ألا ترى إنه جاء في التفسير : أن لقمان كان عبداً حبشياً عظيم المشافر مشفق الساقين فقال تعالى : «ولقد آتينا لقمان الحكمة» فعرفها ، والتعريف قد يكون للعهد أو للاستغراق ، فإن كان للعهد فالمعهود من اسم الحكمة هو الفقه ، كذا قاله المفسرون : أن كل ما ذكر الله تعالى في القرآن من الحكم والحكمة فهو الفقه . وقال بعضهم : هو الإصابة في القول . وإن كان لاستغراق جنس الحكمة فقد آتاه

فضية عينيه حين اجتمع قریش والأنصار في مأدبة أو أملاك. أوبقوا في الرياسة العظمى خاصة ، وهي الخلافة لا الإمامة في العلم

الحكمة التي آتى بنى آدم . وأى الأمرين كان فقد آتاه الله
الخير الأعم والفضل الأتم . ولوجئنا فنظر فيمن نقل عن
الشرعية عن الصحابة كان الأكثر من غير قریش وأكثرهم
أيضاً الموالى ، ألا ترى أن علماء التابعين لا تكاد تلقى منهم
قرشياً بل هم من سائر أقطان العرب وموالى (كشج القاضى
كان مولى، وقد استغفاه عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم
واستغفاه على كرم الله وجهه ورضى عنه في مسألة مع منزلة
على في العلم، واعتد بخلافه خلافاً على الصحابة ولم ينعقد لهم
إجماع دونهم) ومنهم علقمة بن قيس (صاحب عبد الله
ولم يكن من قریش . وروى أن ابن عباس رضى الله عنه
لما بلغه موته قال : مات ربان العلم . (ومنهم عمرو بن
شرحبيل) ومنزلة في العلم مشهورة . وقد احتج أصحاب
الشافعى في بعض مسائل الصلاة فيمن أصاب عينه وجع :
أن عبد الله بن عباس استفتى أصحاب عبد الله بن مسعود
علقمة والأسود ومسروناً وقد أصاب عينه مرض هل له أن
يصلى مستلقياً على قفاه؟ - الخبر - وناهيك بعلماء يستفتيهم
عبد الله بن عباس رضى الله عنهم ! مع علمه وجدرته وكونه من
بنى هاشم . وهؤلاء ليسوا من قریش (ومنهم الأسود) ومسروق
ابن الأجدع وأبو عبد الرحمن السلمى وذر بن حبش وشقيق بن سلمة
وابراهيم الشعبي وقد روى : أن ابراهيم النخعى لما مات قال الشعبي :
مات أفته أهل الكوفة ، فقيل له : أتقول هذا وأنت فيهم؟ فقال :
مات أفته أهل مكة ، فقيل له : أتقول هذا وفيها مجاهد وعطاء

فقال مات أفته أهل "المدينة" ، فقيل له : أتقول هذا وفيهم
سالم بن عبد الله وعروة بن الزبير؟ فقال : مات أفته أهل
الدنيا . وهؤلاء من جملة أصحاب عبد الله وليسوا من قریش
(وروى) إن علياً رضى الله عنه قدم الكوفة بعد موت
عبد الله وأصحابه يفتقون فيها الناس فرأى في مسجدنا نحواً
من أربعائة محبرة يكتبون العلم فقال : « لقد ترك ابن أم عبد
- يعنى ابن مسعود رضى الله عنه - هؤلاء سرج هذه القرية » .
(ومنهم) عبيدة السلماني وسعيد بن جبير والحسن البصرى
وابن سيرين وأبو العالية وأبو صالح باذام مولى أم هانئ . (ومن
أهل الحجاز) مجاهد وعطاء وطاؤس وعكرمة ونافع . (ومن
أهل الشام) مكحول وعمرو بن دينار ويحيى بن أبي كثير
وأكثرهم موالى .

وأما الجواب عن قولهم : « ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم » فنسبه لا يلتقى إلا بعيد مناف وهو العاشر أو التاسع
في نسب الشافعى ، وليس كل من التقي نسبه بنسب رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى أب من آبائه كان ابن عم له
إذ لو كان كذلك لكانت العرب كلها بنى عمه لأن منهم من
يلتقى به إلى النضر أو إلى مدركة أو إلى إسماعيل صلوات
الله عليه .

وأما الجواب عن قولهم : « الأئمة من قریش » فلا يخلو
إما أن يريد به الأئمة في الصلاة أو في العلم أو في الخلافة لا وجه

والإقتداء في الدين ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم

أن يريد به في الصلاة لأن فيه مخالفة السنة والإجماع . أما السنة ففقوله صلى الله عليه وسلم « يؤمكم أقرؤكم » وكان أقرؤهم يومئذ أعلمهم ، لأنهم كانوا يتعلمون يومئذ القرآن بأحكامه ، ولم يقل « يؤمكم القرشي » وكذلك لما أمر أهل قباء أن يصلوا في مسجدهم أمر معاذاً أن يؤمهم مع وجود قريش . ولأن الصحابة لما أرادوا أن يصلوا التراجع اختاروا أئمة فقدمه عمر رضي الله عنه بمحضهم وفيهم قريش فأمرهم حتى جعل الشافعي رضي الله عنه هذا الخبر أصلاً في القنوت في الوتر ، وقال : « لأن أئمة أم الصحابة رضي الله عنهم لم يقنت إلا في النصف الآخر من رمضان » . وكان أي رضي الله عنه من الأنصار . وأما الإجماع فلأنهم أجمعوا أن القوم إذا احتاجوا إلى إمام يصلون بهم الجمعة أو الجماعة لا ينبغي لهم أن يقدموا إلا الأفقه والأعلم ، وكذلك ينبغي للسلطان إذا لم يحضر أن يقدم الأعلم . ولا جاز أن يريد به الإمامة في العلم لأن فيه مخالفة الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فما ذكرنا في حق لقمان أنه جعله إماماً في الحكم يقتدى به مع كونه عبداً حبشياً . وأما السنة ففقوله صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ولم يخص قرشياً دون غيره وقد بعث معاذاً إلى اليمن معلماً وقاضياً وإماماً وهو من الأنصار مع وجود العلماء من قريش . وأما الإجماع ، فلما بينا أن أكثر أئمة الأمة كانوا من الموالي ومن سائر أقطان العرب . وكان عبدالله وأبوموسى وحذيفة

على قريش من بني هاشم وغيرهم مثل زيد بن حارثة وابنه أسامة

« بالعراق » وزيد بن ثابت وأبو هريرة « بالحجاز » ومعاذ وأبو إمامة « بالشام » وكان ذلك بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا أئمة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم باتفاق الأمة . وأيضاً قد اتفقت الأمة على أن الناس إذا احتاجوا إلى فقيه يفقههم ومعلم يعلمهم أحكام الدين وكان هنالك علماء وفقهاء من قريش وغيرهم ولم يكن أحد منهم يقدر أن يشتغل بتعليم الناس لطلب ما يكسبه لقوته وقوت عياله ، فإن الإمام يلزمه أن ينظر إلى أفقهم وأعلمهم وأورعهم ، فينصبه لتعليم الناس وتفقيههم ويفرض له في بيت مال المسلمين ما يكفيه وعياله في سنته ، وإن لم يكن قرشياً إذا لم يفقه القرشي بالعلم والورع ، وإن تساويا فالإمام بالخيار . فإذا بطل هذان الوجهان تعين الوجه الثالث وهو الخلافة ، ولهذا احتج به أبو بكر الصديق رضي الله عنه يوم السقيفة على الأنصار حين قالوا : « منا أمير ومنكم أمير » فقال لهم : ناشدكم الله هل سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الأئمة من قريش » فقالوا نعم ! قال : « فإني قد اخترت لكم أحد الرجلين إما عمر بن الخطاب وإما أبا عبيدة بن الجراح » — رضي الله عنهما — فقام رجل من الأنصار يقال له عويمر فقال : « يا أبا بكر مد يدك لأبايعك » فضرب يده عمر رضي الله عنه وقال : « لا بايعه أحد قبلي » فبايعه وبايعه الناس .

وأما قوله : « قدموا قريشاً ولا تقدموها » فلا يخلو إما

رضي الله عنهم وكان كلبياً ، ومعاذ بن جبل رضي الله عنه وكان

أن يريد به في الصلاة أوفى العلم وقد بينا ذلك فتعين أن يريد به التقديم في الخلافة .

وأما قوله : « تعلموا من قریش ولا تعلموها » فهذا الخبر لا أصل له ، وكيف يظن به عليه الصلاة والسلام أن يقول : أتركوا جهال قریش على جهلهم فلا تعلموها ! هذا محال . وجواب آخر أن هذا الخبر يرد الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : (فاستأخوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وقوله تعالى : (وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتميئنه للناس ولا تكتمونه) وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : « من علم علماً ثم كتمه أجمعه الله تعالى بلبجام من نار » وقوله عليه السلام : « العلم لا يحل منعه » وقوله عليه السلام : « رضيت لأمتي ما رضى لها ابن أم عبد » وقوله عليه السلام : « أفرضكم زيد بن ثابت » حتى أن الشافعي رضي الله عنه أخذ بمذهبه في الفرائض بهذا الخبر ، وعدل عن مذهب الخلفاء الأربعة . وكذلك قوله عليه السلام : « أقرؤكم أبي » ولهذا أخذ ابن عباس رضي الله عنهما بقراءته وتفسيره . وعلى رضي الله عنه أن جلس أبا عبد الرحمن السلمى فعلم الحسن والحسين القرآن والأحكام فهؤلاء بنو هاشم وقریش تعلموا من غير قریش ، وكذلك أخذ سعيد بن المسيب من أبي هريرة ، وأبوسلمة بن عبد الرحمن ، وهما من قریش وأبو هريرة من دوس . وأما الإجماع فقد مر .

أنصارياً ، وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن مسعود الهذلي وعتبة

ثم يقال لهم : إمامكم الشافعي رضي الله عنه كان قرشياً ولا نجدون له معلماً من قریش لأنه إنما يرجع في علمه إلى مالك ومحمد بن الحسن ومسلم بن خالد الزنجي وهؤلاء من غير قریش . ثم العجب كل العجب أن آخر كلامهم ينقض أوله لأنهم قالوا : « ما وجدنا إماماً من قریش غير الشافعي رضي الله عنه » فهذا يدل أنهم قد سلموا أن الأئمة الذين كانوا يتقلون العلم ويعلمونه من غير قریش حتى انتهى إلى الشافعي فعلموه حتى صار إماماً .

ثم يقال لهذا الخنجر بهذا الخبر : ما تقول : في إمام من أهل الإجماع ليس من قریش حل ببلدة قریش وغيرها ، وليس في البلد مجتهد آخر ، فاحتاج قریش إلى هذا العلم فسألوه أن يعلمهم ، فهل يسعه أن يكتهم علمه ، ومتى كتمهم هل هو آثم ؟ فإن قلت : له أن يكتهم فقد خالفت الكتاب والسنة والإجماع ، وإن قلت : يجب عليه أن يعلمهم فقد تركت العمل بظاهر الحديث . وهذا الحديث إن صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأويله « أنه قال ذلك في حادثة بعينها فنقل الحديث وترك سببه » فتأوله على هذا لنسلم عن مخالفة الكتاب والسنة والإجماع .

فإن قالوا : كان الشافعي رضي الله عنه عربي اللسان عالماً بلغة العرب ، قلنا : فكذلك أبو حنيفة ومالك والأوزاعي ولدوا ببلاد العرب ونشأوا بها وأخذوا اللسان من أهلها

ابن غزوان المازني رضى الله عنهم وغير هؤلاء ، وكذلك فعل

خصوصاً أهل الكوفة فإنهم العرب العربا ، وليس للشافعي رضى الله عنه في هذا مزية على غيره .

ثم يقال لهذا القائل : كلامك في أبي حنيفة رضى الله عنه : أنه مولى ، وأن الشافعي قرشي لا يخلو إما أن يراد به علو المنزلة في الدنيا أوفى الآخرة ، فإن أراد به التقدم في الدنيا تركنا له هذا ، لأننا إنما اخترنا تقديم أبي حنيفة لأمر ديننا لتقدمه في العلم والورع على غيره مما دللنا عليه . وأنه كان أعلم عباده في زمانه وأعلمهم بعلمه وأكثرهم له طاعة ، قال تعالى : « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا » وقال تعالى : « وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون » ولم يقل « بأنسابكم » وقال : « ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون » — يعني أرض الجنة — ولم يقل « ذوو الأنساب منكم » . وقال تعالى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ولم يقل : « أنسبكم » . وقال تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » ولم يقل : « إلا نسبه » . وقال عليه الصلاة والسلام : « ليس أعزى على عجمي فضل إلا بالتقوى » وقال : « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » وقال سبحانه وتعالى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ولم يقل « ذووا الأنساب » . وقال : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ولم يقل : « من له نسب ومن لا نسب له » وقال تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط » ولم يقل :

بكر رضى الله عنه ، وحذا حذوه عمر وعثمان وعلى رضى الله

« وأولو الأنساب » في أي كثيرة يطول تعدادها . وقوله عليه السلام : « لو كان العلم معلقاً بالثريا لسبق إليه رجال من أبناء فارس » وأبو حنيفة رحمه الله مصادق هذا الخبر لأنه أدرك من العلم وسبق إليه ما أعجز أهل عصره من بعده إلى يومنا هذا . وقال صلى الله عليه وسلم : « قيمة كل امرئ ما يحسن » وقيل : هو عن علي رضى الله عنه . أي قدر كل امرء ما يحسن — لأن القيمة يعبر بها عن مساواة القدر من غير جنس المقدر ، والكيل والوزن يعبر بها عن مساواة القدر من جنس المقدر . فالنبي صلى الله عليه وسلم جعل مقدار كل امرء ما يحسنه من خير أو شر . وهذا يقتضي أن كل امرء كان أعلم وأفقه خاصة إذا عمل بعلمه أنه عند الله أعظم قدراً وأثقل وزناً ، ولم يقل عليه السلام : « قيمة كل امرء نسبه » وقد ضمن علي رضى الله عنه هذا المعنى في الأبيات التي تنسب إليه :

من جهة الصالح أوفياء أبسوهم آدم والأمر حسواء
يكن لهم في أصلهم شرف يفاخرون به غالطين والماء
لفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
من كل امرء ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء
خبرن امرء من أن يكون له أم من البروم أوجعاء سوداء
ب معربة ليست بمنجبة وربما أنجبت لافحل عجاء
(المناقب الخوارزمية ج ٢ ص ١٣٨ حتى ١٤٦)

— محمد عبدالرشيد النعماني —

عنهم ومن بعدهم من بنى أمية وبنى العباس وهلم جرأ إلى يومنا هذا في الإمارة والقضاء والفتيا وغير ذلك من الأمور الدينية . وهذا الشافعي (١) يقول : من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة ، وعن حرملة عن الشافعي قال : « حملت من علم محمد بن الحسن حمل بعير » وذكر في رواية : أخذت من علم محمد بن الحسن ، وعن الشافعي قال : « ما انفتق العلم لي إلا بمحمد بن الحسن » وروى الربيع بن سليمان صاحب الشافعي قال : كتب الشافعي إلى محمد بن الحسن وقد طلب منه كتباً لينسخها فأخبرها عنه فكتب إليه :

قل لمن لم تر عيــــــــن من رآه مثله

وكان من رآه قد رأى من قبله

العلم ينهى أهله أن يعموه أهله

لعله يبذله لأهله لعله (٢)

ومحمد بن الحسن أصغر تلميذ لأبي حنيفة

(١) من أول الكتاب إلى هنا ساقط في نسخة " المجلس العلمي " وقد نقلناه من نسخة مولانا العلامة الأفغانى حفظه الله بالخير والعافية .
(٢) قال الإمام الكوثري في " بلوغ الأمانى في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني :

" من المعلوم أن الشافعي رأى مالكا ووکیع بن الجراح وابن عيينة ، وقد اعترف في تلك الأبيات أنه لم يرمثل محمد بن الحسن ، وعده بمثل علم أبي حنيفة الذي لم يدركه الشافعي ولم يكن من الشعراء الذين يتزلقون بكل وسيلة فمثل هذا الكلام لمن يصدر عن مثله إلا وقلبه يواطئ لسانه " اهـ - النعماني -

ومن مناقبه شهادة الأئمة له بالفضل والتقدمة في العلم فذكر الطحاوى في " كتابه الذي جمع فيه أخبار أصحابنا " عن الدراوردي قال : سمعت مالكا يقول : « عندى من فقه أبي حنيفة ستون ألف مسألة » وقال الشافعي : قلت لمالك : هل رأيت أبا حنيفة وناظرته ؟ قال نعم : « رأيت رجلاً لو نظر إلى هذه السارية وهى من حجارة » قال : إنها من ذهب لقام بحجته » وعن ابن المبارك قال : كنت عند مالك بن أنس فدخل عليه رجل فرفعه ثم قال : أتدرون من هذا ؟ - حين خرج - قالوا : لا ، وعرفته أنا فقال : « هذا أبو حنيفة العراقى ، لو قال : هذه الأسطوانة من ذهب لخرجت كما قال ، لقد وفق له الفقه حتى ما عليه كبير مؤنة » وعن يزيد بن هارون قال : سألت أبا عاصم النبيل وقلت : أيهما أفقه سفيان الثوري أو أبو حنيفة ؟ فقال : « غلام من غلمان أبي حنيفة أفقه من سفيان » وقال أيضاً : « إنما يقاس الشئ إلى شكله أبو حنيفة فقيه تام الفقه ، وسفيان رجل متفقه » وعن يزيد بن هارون في كلام طويل : « كان سفيان يأخذ الفقه عن علي بن مسهر من قول أبي حنيفة ، وأنه استعان به وبمذاكرته على كتابه هذا الذى سماه " الجامع " . » وعن الحسن ابن سليمان أنه قال في تفسير الحديث « لا تقوم الساعة حتى يظهر العلم » قال : « هو علم أبي حنيفة ، فلو كان إبراهيم حياً لكان محتاجاً إلى مجالسته إياه ، هو والله يحسن أن يتكلم في الحلال والحرام . » وعن عمرو بن دينار قال : « أبو حنيفة إمام هذه الأمة » وقال أحمد بن حرب : « أبو حنيفة في العلماء كالخليفة في الأمراء » وعن نصر بن علي

قال: كنا عند شعبة فقبل له: مات أبو حنيفة فقال بعد ما استرجع: «لقد طفيء عن أهل الكوفة» ضوء العلم، أما إنهم لا يرون مثله أبداً» وعن أبي حاتم السجستاني قال: «لولا ختم النبوة لكان أبو حنيفة نبياً» وعن سفيان بن عيينة قال: «من أراد المخازي فالمدينة» ومن أراد المناسل «فكة»، ومن أراد الفقه «فالكوفة» ويلزم أصحاب أبي حنيفة وفي «نوادير الأصمعي» قال: قلت لأبي يوسف - وذكرنا الأمانى - : لقد بلغ الله تعالى بك فهل تمنيت قط أكثر مما أنت فيه: قال: نعم «أن أكون في جبال ابن أبي ليلى، وزهد مسعر بن تميم، وفقه أبي حنيفة» قال: فذكرت ذلك لأمر المؤمنين - يعني الرشيد - فقال: «ما تمنى أبو يوسف أكثر من الخلافة» وعن مسعر قال: «طلبنا مع أبي حنيفة الكلام فغلبننا. وأخذ معنا في الزهد فغلبننا. وأخذ معنا في الفقه فجاء بما ترون» وقيل ليحيى بن سعيد: كيف تترك رأيك ونفقي برأي أبي حنيفة؟ فقال: «والله لو كان الحسن البصري حياً لترك رأيه لرأي أبي حنيفة، وإنه والله لأعلم هذه الأمة بما جاء عن الله ورسوله» وعن يزيد بن هارون قال: «أكتب حديث مالك فإنه كان ينتقى الرجال. والفقه صناعة أبي حنيفة وصناعة أصحابه. والفرائض كأنهم خلقوا لها» (١)

(١) وقال العلامة الحديث عبد اللطيف بن الشيخ الإمام محمد هاشم السندي في كتابه «ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات»: «ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات»:

«قال العلامة الشيخ عبد القادر القرشي في «طبقات الحنفية» (قال ابن معين: كان يحيى بن سعيد القطان يفتي يقول أبي حنيفة انتهى) وقال الحافظ العيني (حدث عن أبي حنيفة الثوري وابن المبارك) وفي «طبقات الحفاظ» لابن عبد الهادي (وعد أبو حنيفة من جملة الحفاظ الأثبات، قال: وسئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة فقال: «هو ثقة ما سمعت أحداً ضعفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث يأمره، وشعبة شعبة» قيل له: يا أبا زكريا؛ أبو حنيفة كان يصدق في الحديث، قال: «نعم صدوق» وأثنى عليه ابن المديني، انتهى) وقال خاتمة المحدثين الشامي في «عقود الجمان» (وإن الإمام أبا حنيفة من كبار حفاظ الحديث، وذكره الحافظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه «المتع» وفي «طبقات الحفاظ» من المحدثين في الحفاظ منهم؛ قال: «ولقد أصاب وأجاد» وروى القاضي أبو عبد الله الصيمري عن أبي يوسف قال: «ما خالفت أبا حنيفة في شيء قط فتدبرته إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجي في الآخرة؛ وكنت ربما ملت إلى الحديث وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني» وروى أبو محمد الحارثي عن أبي يوسف قال: «كنت آتي أبا حنيفة بالأحاديث فمنها ما يقبله ومنها ما يرده، فيقول: هذا ليس بصحيح أو ليس بمعروف» وقال الأعمش لأبي حنيفة حين سرد عليه عدة أحاديث: «ما علمت أنك تعلم بهذه الأحاديث، يا معشر

الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة ، وأنت أيها الرجل أخذت بكلا الطرفين » وقال الإمام محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فيه : « ما أحسن هديه وسمته ، وما أكثر فقهه » وقال عبدالله بن المبارك : « ليس أحد أحق أن يقتدى به من أي حنيفة ، كان إماماً تقياً نقياً ورعاً عالماً فقيهاً ، كشف العلم كشفاً لم يكشفه أحد ببصروهم وفطنة وتقى » وروى القاضي أبو القاسم بسنده إلى محمد بن مهاجر ، قال : سمعت سفیان الثوري يقول : إن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج إلى أن يكون أعلى منه قدراً وأوفر علماً ، وبعيد أن يوجد ذلك. وروى أيضاً عن ابن المبارك قال : قلت لسفيان الثوري في أبي حنيفة فقال : « كان والله شديد الأخذ للعلم ذاباً عن المحارم متبعاً لأهل بلده ، لا يستحل أن يأخذ إلا بما صح من آثاره صلى الله تعالى عليه وسلم ، شديد المعرفة بناسخ الحديث ومنسوخه وكان يطلب أحاديث الثقات والآخر من فعله صلى الله عليه وسلم ، وما أدرك عليه علماء أهل الكوفة في اتباع الحق أخذاً به . وعن ابن المبارك قال : قال الأوزاعي في أبي حنيفة : « غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله ، وأستغفر الله ، لقد كنت في غلط ظاهر ألزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني » وعن تميم بن عطية قال : كنت عند يزيد بن هارون ، فقال : « كان أبو حنيفة تقياً نقياً زاهداً عالماً صدوق اللسان أحفظ أهل زمانه . وعن الزاهد الإمام عبدالله بن داود قال : « يجب على أهل الإسلام أن يدعوا لأبي حنيفة في صلاتهم ، قال : لأنه حفظ عليهم

السنن والفقه . وروى الخطيب عن الحافظ مكي بن ابراهيم قال : « كان أبو حنيفة أعلم أهل زمانه » وروى أيضاً عن يحيى ابن معين ، قال : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول « لا نكذب الله تعالى ، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة » وكان يحيى بن سعيد يذهب في الفتوى إلى قول الكوفيين ، ويختار قول أبي حنيفة من أقوالهم ، ويتبع رأيه من بين أصحابه ، وقال : أبو حنيفة شيء حسن . وسئل عن الحافظ الناقد يحيى ابن معين ، هل حدث سفيان عن أبي حنيفة ؟ قال : « نعم ، كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه » وعن الحافظ الإمام شعبة بن الحجاج ، قال : « كان أبو حنيفة — والله — حسن الفهم جيد الحفظ ، وأنا أعلم أن العلم جليس النعمان كما أعلم أن النهار له ضوء يخالفه ظلمة الليل » وعن الإمام الحافظ الناسك داود الطائي ، قال : « أبو حنيفة نجم يهتدى به السارى وعلم تقبله القلوب » وروى القاضي أبو عبدالله عن حازم المجتهد ، قال : « كلمت أبا حنيفة في باب الزهد والعبادة واليقين والتوكل والاجتهاد ، ففسر لي كل باب منها على حدة ، وميز بين كل فن منها تميزاً ظاهراً ، فوجدته عالماً بهذه الأبواب ، وإماماً لأصحاب التوكل واليقين والاجتهاد ، عارفاً بهذه الأمور كلها رحمة الله تعالى عليه . » وقال الإمام الحافظ الناقد الفقيه العلامة المنصف جافظ المغرب ابن عبدالبر في « الإنتقاء » : « إن بعض أهل الحديث رموه فأفرطوا ، وحسده من أهل وقته من بغى عليه » انتهى كلام العقود (ج ١ ص ٤٤٥ حتى ٤٤٨) محمد عبدالرشيد النعماني

فما جوا فأنثوا بالذى أنك أهله ولوسكتوا أنك عليك الحقائق
 فإن قيل : فقد روى عن الشافعى أنه قال : قال الإمام محمد
 ابن الحسن : أيها أعلم صاحبنا أو صاحبكم ؟ - يعنى أبا حنيفة ومالكاً -
 قال : قلت : على الإنصاف ؟ قال : نعم ، قلت : فأنشدك الله من أعلم
 بالقرآن صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم ، قلت ؟
 فأنشدك الله من أعلم بالسنة صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم قلت :
 فأنشدك الله من أعلم بأقوال الصحابة والمتقدمين صاحبنا أو صاحبكم ؟
 قال : اللهم صاحبكم ، قلت : فلم يبق إلا القياس ، والقياس
 لا يكون إلا على هذه الأشياء ، فعلى أى شئ بقيس ؟ (١)
 (١) هذه الحكاية تروى بألفاظ مختلفة غاية الاختلاف ، وعلى معان
 متباعدة كل التباعد . وآفة هذه الروايات المضطربة كل الإضطراب
 عن قصة واحدة هى أهواء رواتها كما صنع النقاش صاحب "شفاء
 الصنادير" فى سياق قصة أبى يوسف مع أبى حنيفة فى قراءة المغازى .
 وأول من حكى هذه القصة فيما نعلم هو ابن أبى حاتم فإنه قال فى
 مبدئه كتابه " مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل " :
 " حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال سمعت الشافعى
 يقول : قال لى محمد بن الحسن : أيها أعلم صاحبنا أم صاحبكم ؟
 - يعنى أبا حنيفة ومالك بن أنس - قلت : على الإنصاف ؟
 قال : نعم . قلت : فأنشدك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا
 أو صاحبكم ؟ قال : صاحبكم - يعنى مالكاً - قلت : فمن
 أعلم بالسنة صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم ،
 قلت : فأنشدك الله من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والمتقدمين صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال :

لهم : كفى بكم جهلاً أن تجعلوا محمد بن الحسن سائل
 الشافعى أن علم أبى حنيفة ومالك ، والشافعى لم يدرك أبا حنيفة

صاحبكم ، قال الشافعى : فقلت : لم يبق إلا القياس ،
 والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء فمن لم يعرف الأصول
 فعلى أى شئ بقيس ؟
 قال ابن أبى حاتم :

" فقد قدم محمد بن الحسن مالك بن أنس على أبى حنيفة
 وأقر له بفضل العلم بالكتاب والسنة والآثار ، وقد شاهدتها
 روى عنها " اهـ

وهذه الحكاية بهذا السياق منكورة وشواهد الحال فكذبها ، كيف !
 ولو علم محمد هذا عن أبى حنيفة لما أفنى عمره فى فقه أبى حنيفة
 ولا سلك فى كتابه " الحججة على أهل المدينة " هذا المسلك المشهود .
 وابن عبد الله بن عبد الحكم فى بعض حكاياته عن الشافعى نظر ،
 قال الذهبي فى " ميزان الاعتدال " :

" أخبرنا خديجة بنت الرضى أنا أحمد بن عبد الواحد أنا
 عبد المنعم بن القراوى أنا عبد الغفار بن محمد أنا أبو سعيد
 الصيرفى حدثنا أبو العباس الأصم سمعت محمد بن عبد الله
 سمعت الشافعى يقول : « ليس فيه عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فى التحريم والتحليل حديث ثابت ، والقياس أذنه
 حلال » قلت : هذا منك من القول بل القياس التحريم -
 يعنى الوطئ فى دبر المرأة - وقد صح الحديث فيه ، وقال
 الشافعى : « إذا صح الحديث فاضربوا بقولى الخاطئ » قال

ولم يعلم من علمه إلا ما علمه محمد بن الحسن وأصحابه ، وهو

ابن الصباغ في " الشامل " عقيب هذه الحكاية : « قال الربيع : والله لقد كذب على الشافعي فإن الشافعي ذكر تحريم هذا في ستة كتب من كتبه » وقد حكى الطحاوي هذه الحكاية عن ابن عبدالحكم عن الشافعي ، فقد أخطأ في نقله ذلك عن الشافعي وحاشاه من تعمد الكذب " اهـ

قلت : وهذه الحكاية التي أوردتها الذهبي قد أخرجها ابن أبي حاتم أيضاً في " مناقب الشافعي " له عن ابن عبدالحكم عن الشافعي . (ص ٢١٦ و ٢١٧)

وقال ابن أبي حاتم في كتابه " آداب الشافعي ومناقبه " :

" ثنا أي ثنا يونس بن عبد الأعلى قال : سمعت الشافعي يقول : قلت لمحمد بن الحسن يوماً :- وذكر مالكا وأبا حنيفة فقال لي محمد بن الحسن : ما كان ينبغي لصاحبنا أن يسكت - يعني أبا حنيفة - ولا لصاحبكم أن يفتي - يريد مالكا - قلت : نشدتك الله أن تعلم أن صاحبنا - يعني مالكا - كان عالماً بكتاب الله ؟ قال : اللهم نعم . قلت : فنشدتك الله أن تعلم أن صاحبنا كان عالماً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : اللهم نعم . قلت : وكان عالماً باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : أكان عاقلاً ؟ قال : لا . قلت : فنشدتك الله أن تعلم أن صاحبك - يعني أبا حنيفة - كان جاهلاً بكتاب الله عز وجل ؟ قال : نعم . قلت : وكان جاهلاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

وجاهلاً باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قلت : أكان عاقلاً ؟ قال : نعم .

قلت : فلتجتمع في صاحبنا ثلاث لا تصلح الفتيا إلا بها ، ويخل واحدة ويخطئ صاحبك ثلاثاً ويكون فيه واحدة ، فتقول : لا ينبغي لصاحبكم أن يتكلم ؛ ولا لصاحبنا أن يسكت ؟ (ص ٢٠١ و ٢٠٢ طبع مصر سنة ١٣٧٢)

وأي هذا في الشناعة مما حكاه عن ابن عبدالحكم مع كونه حكاية عن قصة واحدة فهذا السياق أنكر مما مضى وفيه كذب كثير ، وتقويل لمحمد والشافعي رحمهما الله ما لم يقولاه قط . وأوضح ما فيه من الكذب أن مالكا لم يكن عاقلاً ، وأن أبا حنيفة كان جاهلاً بالكتاب والسنة واختلاف الصحابة ، هذا ما لا يقوله محمد ولا الشافعي أبداً ، ولا يصدقهما على ذلك إلا جاهل بمراتب الأئمة ، وقد تواتر عن محمد والشافعي إجلال أبي حنيفة ومالك والثناء البالغ عليهما والتعظيم لهما - وكيف يصدر عن الشافعي تجهيل أبي حنيفة مع قوله الثابت المتواتر عنه : « أن الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه - وقد رواه ابن أبي حاتم أيضاً في " مناقب الشافعي " عن الربيع بن سليمان عنه لكن بلفظ « الناس عيال على أهل العراق في الفقه » (ص ٢١٠) وهذا تغيير من ابن أبي حاتم يكنى عن أبي حنيفة بأهل العراق ولاضير فقد علم الناس أن مدار أهل العراق في الفقه على أبي حنيفة رضى الله عنه - ومع قوله : « إنما العلم علان ، علم الدين وعلم الدنيا فالعلم الذي للدين هو الفقه ، والعلم الذي للدنيا هو الطب » رواه ابن أبي حاتم في " المناقب " عن الربيع بن سليمان عنه . (ص ٣٢١)

فهل يجوز أن يقول الشافعي في رجل جاهل بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة: « أن الناس عيال عليه في الفقه » وهو يعلم أن العلم الذي للدين هو الفقه. هذا لا يمكن إلا عند من أعمى الله بصيرته بالهوى والتعصب. ولا يخفى أن في بعض حكايات يونس عن الشافعي نظر عند أبيه أبي حاتم أيضاً قال ابن أبي حاتم في « المناقب » :
حدثنا يونس بن عيسى الأعلى قال : قال لي الشافعي :
« ما اشتد على فوت أحد من العلماء مثل فوت ابن أبي ذئب والليث بن سعد »
فذكرت ذلك لأبي فقال : « ما ظننت أنه أدركها ، حتى

يأسف عليهما » (ص ٢٨ و ٢٩)
وأنا شديد العجب على أبي حاتم يتكلم في هذه الحكاية مع أنه يمكن الأسف على عدم الإدراك أيضاً ويسكت عن هذه المحادثة الباطلة التي لا تنصح بحال ولله في خلقه شؤون !
ونظير هذه المحادثة في الكذب ما رواه ابن أبي حاتم في « المناقب »
من انقطاع أزرار محمد في المناظرة حيث قال :

« ثنا أبي ثنا يونس بن عبد الأعلى قال : سمعت الشافعي يقول : ناظرت محمد بن الحسن يوماً ، فاشتدت مناظرتي إياه فمجلت أوداجه تنتفخ ، وأزراره تنقطع زراً زراً » (ص ١٦٠)
وهذا لا يصح إلا في عقل ابن أبي حاتم المسكين ، أليس من المستحيل في جاري العادة انقطاع أزرار الثياب زراً زراً من نفخ الأوداج في المناظرة مع التلميذ . ههنا ! وقد تواتر عن الشافعي رحمه الله بالفاظ مختلفة أنه قال : « ما رأيت أحداً سئل عن مسألة

فيها نظر إلا رايت الكراهية في وجهه إلا محمد بن الحسن » كما ينقله الشيخ عبد الحئي بن النجاد الحنبلي في « شذرات الذهب » (ج ١ - ص ٣٢٤) وابن أبي حاتم له عصبية زائدة على أبي حنيفة وأصحابه كما لا يخفى على من طالع « كتابه في الجرح والتعديل » وكتاب « مناقب الشافعي » له وقد بلغ به الحال في التعصب إلى حد يقضي منه العجب حيث يجعل مدح أبي حنيفة قدحاً فقد قال : في « مناقب الشافعي » :

حدثنا أبي حدثنا ابن أبي سريج قال : سمعت الشافعي يقول : سمعت مالكا وقيل له : أتعرف أبا حنيفة ؟ فقال : نعم . ما ظنكم برجل لو قال : هذه السارية من ذهب لقم دونها حتى يجعلها من ذهب وهي من خشب أو حجارة . قال أبو محمد : « يعني أنه كان يثبت على الخطأ ويحتج دونه ولا يرجع إلى الصواب إذا بان له » اهـ

فهذا تفسير من ابن أبي حاتم بعد تغيير المتن ، وكل أحد يعلم أن هذا القول من مالك في حق أبي حنيفة أقرب إلى المدح منه إلى الذم وأظهر . وماذا يقول المسكين ابن أبي حاتم في قول هارون بن سعيد : « لو أن الشافعي ناظر على أن هذا العمود الذي من حجارة من خشب لأثبت ذلك لقدرته على المناظرة » رواه الساجي عن عبد الرحمن ابن أحمد بن الحجاج عن هارون بن سعيد بن الهيثم الأيلي هذا كما في « الإنقاء » لابن عبد البر .

وديدن ابن أبي حاتم أنه يسوق في كتبه حكايات منكورة في مناقب الأئمة هي كذب ولا يتفطن لها كإبراده هذه الحكاية الكاذبة في مناقب مالك ، وكقوله في « المقدمة » في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل :

« حدثني أبو بكر محمد بن عباس المكي قال : سمعت
الوركاني جاز أحمد بن حنبل قال : « أسلم يوم مات أحمد
ابن حنبل عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس » قال :
وسمعت الوركاني يقول : « يوم مات أحمد بن حنبل وقع
المأتم والنوح في أربعة أصناف ، المسلمين واليهود والنصارى
والمجوس » اه

قال الذهبي في « تاريخ الإسلام »
« وهي حكاية منكورة ، لا أعلم رواها أحد إلا هذا
الوركاني ، ولا عنه إلا محمد بن العباس ، تفرد بها ابن
أبي حاتم . والعقل يحيل أن يقع مثل هذا الحادث في « بغداد »
ولا ينقله جماعة تتعقد هممهم ودواعيهم على نقل ما هو دون
ذلك بكثير .

وكيف يقع مثل هذا الأمر الكبير ! ولا يذكره المروزي
ولا صالح بن أحمد ولا عبد الله بن أحمد ، ولا حنبل ، الذين
حكوا من أخبار أبي عبد الله جزئيات كثيرة لاجابة إلى ذكرها .
فوالله لو أسلم يوم موته عشرة أنفس .
ينبغي أن يرويه نحو من عشرة أنفس بأن أبا زرعة قال : « كان
ثم انكشف لي كذب الحكاية بأن أبا زرعة قال : « كان
الوركاني - يعني محمد بن جعفر - جاز أحمد بن حنبل ،
وكان يرضاه ، وقال ابن سعد وعبد الله بن أحمد وموسى بن
هارون : مات الوركاني في رمضان سنة ثمان وعشرين ومائتين
فظهر لك بهذا أنه مات قبل أحمد بدهر ! فكيف يحكي
يوم جنازة أحمد رحمه الله ؟ ! » اه

يومئذ غبي لا يفهم كثيراً ما يقال (١) فكيف يقول له : أيها أعلم
صاحبنا أوصاحبكم ؟ وذكر القاضي العامري في « كتابه » أن
الشافعي قال : لمحمد بن الحسن : ناشدتك الله أيها أعلم
صاحبنا أوصاحبكم ؟ يعني - مالكا وأبا حنيفة - فقال محمد :
بماذا ؟ قال : بكتاب الله ، قال : ألهم صاحبنا ، قال : فناشدتك
الله من أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ألهم
صاحبنا أعلم بالمعاني وصاحبكم أهدى للألفاظ ، وقيل : أعرف

(١) قلت : شأن الإمام الشافعي رضي الله عنه أجل من أن يوصف
بالغبوة ولكنه رحمه الله كان إذ ذاك متعاماً فقد ذكر الديلمي عنه
قال : « جالست محمداً عشر سنين ، وحمات من كلامه حمل جمل ،
لو كان كلم على قدر عقله ما فهمنا كلامه ، ولكنه كان يكلمنا على
قدر عقولنا » وروى السمعاني عن يحيى بن عياش قال : « رأيت
الإمام الشافعي يتملق لمحمد حتى يشرح له مسألة . » وروى السمعاني
أيضاً عن علي بن الحسن الرازي قال : اجتمع في عرس هو وسفيان
ابن سحبان وفرقد وعيسى بن أبان ، فأخذوا مسألة في الوصايا غامضة
- وفيهم الشافعي - فدخل في نكتة من المسئلة غامضة ، فأرشده سفيان
فظن الإمام الشافعي أنه فطن للمسئلة ولم يكن كذلك ، فجزه سفيان
إلى أغمض منه حتى تحير ولم ينتهياً له الكلام ، فحكى ذلك لمحمد
فقال : « ارفقوا به فإنه جالسنا وصاحبنا لا تفعلوا به هذا » أورد
هذه الأقوال كلها الكردي في « المناقب » - النعماني -

ومن أراد ذلك فليُنظر في "كتاب الإحتجاج على مالك" لمحمد بن الحسن

نعم . قال قلت : صاحبي فيه ثلاث خصال لا يستقيم لأحد أن يكون قاضياً إلا بهن أو كلاماً هذا معناه

هذا نص رواية الخطيب بطريق يونس بن عبد الأعلى ولا أدري متى كان أبو حنيفة أو مالك ، قاضياً حتى يجرى الحديث بين محمد بن الحسن والشافعي في شروط القضاء ، وتلك العبارة لم ترد في رواية من الروايات أصلاً بل هذه تغيير من الخطيب حتماً وقد زاد في الآخر (أو كلاماً هذا معناه) ليتمكن من التماس من تبعه هذا التحريف الشنيع حينما يهتك ستروجهه بأن قيل له : استقصينا طرق تلك الحكاية من طريق يونس ابن عبد الأعلى وغيره استقصاء لا مزيد عليه فلم نجد تلك العبارة في شيء منها فتكون أنت غيرت وبدلت فيجيب الخطيب قائلاً : إني ما ادعيت أن ما سبق ذكره هو نص عبارة الرواية ، بل هذا معناها وكفى أن تقول لمثل هذا الحرف الخرف : أفليس في روايتك : (ما كان لصاحبك أن يتكلم ولا كان لصاحبي أن يسكت) فكيف تتصور أن يوجب محمد بن الحسن الكلام والإفتاء على من هو جاهل بكتاب الله وسنة رسوله ويحرم ذلك على العالم بهما ؟ فيكون مع الخبر ما يبطله ، على أن من اطلع على كتب محمد بن الحسن من "الحجة" و "الآثار" وغيرهما علم علم اليقين منزلة صاحبه عنده في معرفة الكتاب والسنة فلا نعيد هنا ما شرحناه في "بلوغ الأمانى" (ص ٣٤)

بالرجال (١) قال : فناشدتك الله من أعلم بأقوال الصحابة المتقدمين ؟ فأمر محمد بإحضار كتاب "إختلاف الصحابة" الذي صنفه أبو حنيفة ، وقيل "السير الكبير" الذي شرحه محمد بن الحسن . وهو الذي استعاره الشافعي في جملة ما استعاره وكتب إلى محمد بن الحسن :

قل لمن لم تر عين

الآيات . هذا ما ذكره العامري ، وأما غيره من المشايخ فقد أنكره هذه الحكاية غاية الإنكار ، واستبعد وقوعها ، وهو الأظهر لما ذكرنا (٢)

(١) وعلى هذا بنى الإمام الشافعي رحمه الله في الثناء على هذين الإمامين حيث قال : « إذا جاء الأثر فإلك النجم » وقال « إن الناس كلهم عيال على أبي حنيفة في الفقه »

(٢) قال الإمام الكوثري في "التانيب" :

وقد ساق الخطيب في (٢-١٧٨) رواية يونس بن عبد الأعلى لحديث للشافعي مع محمد بن الحسن بشأن أبي حنيفة ومالك حيث قال : « قال محمد بن الحسن : ما كان لصاحبك أن يتكلم ولا كان لصاحبي أن يسكت . قال قلت : نشدتك بالله هل تعلم أن صاحبي كان عالماً بكتاب الله قال : نعم . قلت : فهل كان عالماً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قلت : أفها كان عاقلاً ؟ قال : نعم . قلت : فهل كان صاحبك جاهلاً بكتاب الله ؟ قال : نعم . قلت : وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قلت : أو كان عاقلاً ؟ قال :

في التمسك بالآثار لمسائل أبي حنيفة ليمتحن له أيها كان أعلم بكتاب الله
أبا حنيفة أو مالكا ؟

ولفظ ابن عبد البر في الانتقاء (ص ٢٤) حدثنا : خلف
ابن قاسم . قال أخبرنا : الحسن بن رشيق . قال أخبرنا :
محمد بن الربيع بن سليمان ، ومحمد بن سفيان بن سعيد . قالا
أخبرنا : يونس بن عيسى الأعمى قال : قال لي الشافعي :
ذاكرت محمد بن الحسن يوماً فدار بيني وبينه كلام واختلاف
حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدر وتنقطع أزراره ، فكان
فما قلت له يومئذ : نشدتك بالله هل تعلم أن صاحبنا - يعني
مالكا - كان عالماً بكتاب الله ؟ قال : اللهم نعم . قلت :
وعالماً باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
قال : اللهم نعم . اه وأين هذا من لفظ الخطيب ؟ مع أنها
مسوقان بطريق يونس بن عبد الأعلى ؟ وليس في لفظ ابن
عبد البر وصف أبي حنيفة بجهل الكتاب والسنة أصلاً ، فيكون
وصفه بجهلها من كيس الخطيب نفسه .

وعند ابن عبد البر رواية أخرى بطريق ابن عبد الحكم
عن الشافعي (٢٣) وهى قوله : أخبرنا : قاسم بن محمد . قال
أخبرنا : خالد بن سعد . قال أخبرنا : عثمان بن عبد الرحمن قال
أخبرنا : إبراهيم بن نصر . قال : سمعت محمد بن عبد الله بن
عبد الحكم يقول : سمعت الشافعي يقول : قال لي محمد بن
الحسن : صاحبنا أعلم من صاحبكم - يعنى أبا حنيفة ومالكا -
وما كان على صاحبكم أن يتكلم ، وما كان لصاحبنا أن يسكت

ومن جنس هذه الحكاية لهم محتملات وأكاذيب ذكروها في

قال : ففضبت وقلت : نشدتك بالله من كان أعلم بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مالك أو أبو حنيفة ؟ قال : مالك
لكن صاحبنا أقيس فقلت : نعم . ومالك أعلم بكتاب الله
تعالى وناسخه ، ومنسوخه ، وسنة رسوله صلى الله عليه
وسلم من أبي حنيفة فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسوله كان
أولى بالكلام . اه وليس في هذا كما ترى وصف محمد بن
الحسن لأبي حنيفة بما عزى إليه في رواية الخطيب ، وهذا
دليل آخر على كذب الخطيب .

وأما ما في " ذم الكلام " للهروى في الخبر المذكور فهو :
" أخبرنا : محمد بن الحسين بن حاتم . حدثنا : يعقوب بن
إسحاق . حدثنا : صالح بن محمد البغدادي الحافظ . سمعت
الربيع بن سليمان . سمعت الشافعي يقول : كنت عند محمد
ابن الحسن فذكرنا مالك بن أنس فأطربته فقال محمد بن
الحسن : قدرأيت مالكا وسألته عن أشياء فما كان يحل له
أن يفتي ، فقلت له : أسألك بالله إن سألتك عن شيء
تصدقني ؟ قال : نعم . قلت : أيما أعلم بكتاب الله مالك أو
أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . فقلت : أيما أعلم بتفسير كتاب الله
مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . قلت : أيما أعلم باللغة
مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . قلت : أيما أصح رواية
مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . قلت : أيما أعلم بمغازي
رسول الله مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال مالك . قلت : أيما أعلم

التي سموها "رحلة الشافعي" ومناظرته مع أبي يوسف ومحمد بن

يسنن رسول الله مالك أو أبو حنيفة؟ فقال مالك . فقلت :
يجل لأبي حنيفة أن يفتي ولا يجل لمالك أن يفتي اه .
وقول ابن الجوزي في مناقب أحمد (٤٩) : وقد أخبرنا
المحمدان ابن ناصر ، وابن عبد الباقي قالا : أخبرنا : محمد بن
أحمد . قال حدثنا : أبو نعيم الحافظ . قال حدثنا : محمد بن
عبد الرحمن بن سهل . قال أخبرني : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم .
الجوهري . قال حدثنا : محمد بن محمد بن الحسن يقول :
قال : سمعت الشافعي يقول : سمعت محمد بن الحسن يقول :
صاحبنا أعلم أم صاحبكم ؟ قلت : تريد المكابرة أو الإنصاف ؟
قال : بل الإنصاف . قال قلت : فما الحجة عندهم ؟ قال
الكتاب ، والإجماع ، والسنة ، والقياس . قال إذا نشدني بالله
أصاحبنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم ؟ قال إذا نشدني بالله
فصاحبكم . قلت : فصاحبنا أعلم بسنة رسول الله أم صاحبكم ؟
قال صاحبكم . قلت : فبقي شيء غير القياس ؟ قال : لا .
قلت : فنحن ندعى القياس أكثر مما تدعونه . وإنما يقاس
على الأصول فيعرف القياس . قال : ويريد بصاحبه مالك
ابن أنس اه .
ولفظ أبي اسحاق الشيرازي في "طبقات الفقهاء"
(ص ٢) بدون سند : قال الشافعي رحمه الله تعالى : قال
لي محمد بن الحسن أبيهما أعلم صاحبكم أو صاحبنا - يعني
أبا حنيفة ومالكاً رضي الله عنهما - ؟ قال قلت : على

الحسن بين يدي هارون الرشيد أمير المؤمنين على وضع أحداثات

الإنصاف ؟ قال نعم . قلت : فأنشذك الله من أعلم بالقرآن
صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم . قلت : فأنشذك
الله من أعلم بالسنة صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم قلت :
فأنشذك من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم المتقدمين صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال اللهم صاحبكم .
قال الشافعي رضي الله عنه فلم يبق إلا القياس والقياس لا يكون
إلا على هذه الأشياء . فعلى أي شيء تقيس ؟ اه فانظر يا
رعاك الله كيف اضطربت الرواة في حكاية واحدة هذا
الاضطراب !! فهل يتصور ممن لا يبيح الإفتاء لشخص أن
يجعله أعلم من الآخرين ! وليس هذا المقام يتسع للكلام في
رجال تلك الأسانيد ثم ملازمة الشافعي لمالك إلى وفاته لم ترد
إلا في خبر منكر ذكرناه في "إحقاق الحق" والمعروف أنه صحبه إلى
أن أتم سماع "الموطأ" منه في نحو ثمانية أشهر . وأما محمد بن الحسن فقد
لزم مالكاً ما يزيد على ثلاث سنين . فلا يتصور أن يسأل
محمد بن الحسن عن الشافعي مبلغ علم أبي حنيفة ومالك -
كما وقع في رواية الشيرازي - ، لأن أبا حنيفة لم يدركه الشافعي
حتى يتحاكم في علمه عليه ، وكذلك لم يلزم مالكاً أكثر
من محمد بن الحسن ، فالمفاضلة بين الإمامين بصيغة (صاحبنا)
و (صاحبكم) - والحالة هذه - غير مستساغة ولعل الصواب
في الأمر هو ما حكاه القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد العامري
في "مبسوطه" (وهو في ثلاثين مجلداً كمبسوط شمس الأئمة
السرخسي . وأبو عاصم العامري هذا في طبقة شيوخ السرخسي)

الأراذل وخرافات الدهمة والبطالين (١) فرحم الله ابن المبارك

..... وهذا هو الجدير بلسان محمد بن الحسن لأنه لم يكن ليغبط من تفقه عليه وتخرج به ولا ليهجن حق من أخذ عنه الحديث . ولا يتسع المقام لأكثر من هذا الإستطراد .

(ص ١٨٠ حتى ١٨٣) "بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد ابن الحسن الشيباني" :

وهناك رحلتان منسوبة للشافعي كلتاها مكدوبة ، فأولاهما رواية عبدالله بن محمد البلوي الكذاب المشهور ، وقد قال ابن حجر في "توالي التأسيس بمعالى ابن إدريس" : "فقد أخرجها الآبرى والبيهقي وغيرهما مطولة (ص ٧١) : "مناقب الشافعي" بغير ومختصرة ، وساقها الفخر الرازي في "مناقب الشافعي" بغير إسناد معتمداً عليها ، وهي مكدوبة ، وغالب ما فيها موضوع وبعضها ملفق من روايات ملفقة . وأوضح ما فيها من الكذب قوله فيها : إن أبا يوسف ومحمد بن الحسن حرصا الرشيد على قتل الشافعي وهذا باطل من وجهين أحدهما أن أبا يوسف لما دخل الشافعي "بغداد" كان مات ولم يجتمع به الشافعي ، والثاني أنها كانا الشافعي "بغداد" كان مات ولم يجتمع به الشافعي . . . وليس له أتقى لله من أن يسعي في قتل رجل مسلم . . . وإن منصبها وجلالتهما وما اشتهر من أمر إليهما ذنب . . . والذي تجرر لنا بالطرق الصحيحة أن دينهما لتصد عن ذلك . والذى تجرر لنا بالطرق الصحيحة أن قدوم الشافعي "بغداد" أول ما قدم كان سنة أربع وثمانين ومائة ، وكان أبو يوسف قد مات قبل ذلك بستين ، وإنه لقي محمد بن الحسن في تلك القدمة ، وكان يعرفه قبل ذلك من الحجاز وأخذ عنه ولازمه " انتهى ما نقلناه من ابن حجر

حيث يقول : «التاريخ محك الكذابين» لأن أبا يوسف ومحمد بن

بحروفه . وقال ابن حجر أيضاً في كتابه المذكور (ص ٧٠) بعد أن ساق ما أخرجه الساجي - أن محمد بن الحسن قال للرشيد : لا يغلبنك هذا بفصاحته ولسانه لأنه رجل لسن : - «والذى نقل عن محمد بن الحسن في حق الشافعي نيس بثابت» اهـ بل الثابت منه كل عطف ومساعدة له كما سبق ، بل لم يرو عن الشافعي ثناء في حق أحد من الأئمة قدر ما روى عنه من الثناء على محمد بن الحسن عن جدارة منه بذلك الثناء ، وذلك أكبر تكذيب لإختلاق المختلقين . وأما سعي المفتري الباهت في تمشية اختلاقه وبهتانها بأنها كانا يحسدانه في العلم فمن أوقع قرى بفترتها صفيق من حيث أن ذلك مما تكذبه شواهد الحال ، لأن الشافعي كان إذ ذاك في حال الطلب ولم يكن له عمل في الفقه قبل ذلك ، وإنما كان حاضر عند بعض الشيوخ في الفقه حتى أن أحاديث "الموطأ" التي يقال إنه عرضها على مالك ، تجده يروى بعضها في كتبه بواسطة محمد وغيره عن مالك ولا تجد نسخة من رواية الشافعي "للموطأ" يتداولها أهل العلم على توالي القرون كتداولهم النسخ من رواية الآخرين . وهذا يدل على أنه وإن كان عرض الموطأ على مالك في مبدأ أمره لكنه لم يضبط أحاديثه ولم يستمر على مدارستها وكذلك لم تكن رحلته إلى اليمن لأجل العلم بل لطلب الرزق ، فعلى أى شيء يحسده أئمة العلم وهو في مثل هذه الحالة ؟ ثم كيف يلازم الشافعي - وهو العالم المحسود في علمه على زعمه - حاسده ويتلقى منه العلم ؟

الحسن لم يجتمعا في مجلس الرشيد غير مرة واحدة لأمر يطول ذكره

وكيف يروى العلم في كتبه عن هذا الحاسد وذلك الحاسد لو تغاضينا عن ملاحظة سيرتهما في العلم والدين وفرضنا - كما يفرض الحال - أنها قد يحسدان ! على أن محمد بن الحسن يعترف له الصديق والعدو بأنه كان من أجهر أهل العلم صوتاً في دفع ظلم الظالمين . ولو لم يكن له موقف غير موقفه في تصحيح أمان ذلك الطالب في مجلس الرشيد يوم خربت السن من حضره من أهل العلم عن بيان الحق لكفاه دليلاً على منزلته في القيام بالحق والحيلولة دون الظلم ، وقد علم الخاص والعام من رواية الثقات الأثبات مبلغ تعب محمد بن الحسن في سبيل تعليم الشافعي والإنفاق عليه ، وماله من يديضاء نحوه وأنه ليس أحد أمن عليه في الفقه من محمد بن الحسن .

أفلا يكون بعد ذلك كله من أكفر النكران وأسوأ القرى اختلاق إساءة بدل إحسان المحسن ذلك الإحسان ، فلاشك أن تخليد ذلك في الكتب يحتاج إلى صفاقة بالغة وقلة في الدين ، وأن ناقل ذلك من غير تفنيده شريك للمختلق في الإثم وكنا نعلم مبلغ تعصب البيهقي وتمشيه مع الهوى في كتابه " معرفة السنن " حيث يتكلم في الطحاوي بما هو صفة نفسه ولم يسبق أن تكلم أحد من أهل العلم فيه سوى البيهقي ، وهو الذي يقوى الضعيف لأجل مذهبه ويضعف القوى لأجل مذهبه بل تراه يضعف رجلاً لأجل المذهب ثم يقوى ذلك الرجل بعينه لأجل المذهب وبينهما أقل من ورقتين ، وقد كشف

الستار عن وجه البيهقي (الجواهر النقي) ونبهنا على تلبسه الحافظ عبد القادر القرشي وكنا نعلم ذلك كله في البيهقي لكن ما كنا نظن به أن يسمح دينه أن يخلد هذه القرية المكشوفة والرحلة المكذوبة في " مناقب الشافعي " مع علمه بحال البلوى ، ويكون تلك الرحلة مكذوبة تتضمن فضائح تخالف التاريخ الصحيح ، لكن ظهر بذلك جلياً أن سقوط البيهقي أبعد غوراً مما كنا نتصوره بكثير فتباً لهذا الضمير الميت ، وتباً لهذا التعصب المزدول . فكم أوقع عمل البيهقي هذا أمثال ابن الجويني ، وأبي حامد الطوسي ، والفخر الرازي ممن لاشأن لهم في تمحيص الروايات في مهازل في مبدأ أمرهم اغتراراً بتخريج البيهقي لتلك الرحلة المفصوحة ، خلا ما نتج من مثل ذلك منذ عهد القفال المروزي من تعصب بارد إما لهذا الإمام أولئك الإمام بحيث يؤلم التعصب له والمتعصب عليه مع أن تلك الأخبار ما هي إلا أقاصيص ملفقة لم تقع إلا في مخيلة رواتها . وكانت الشافعية من أعرف أهل العلم لجميل علماء العراق عليهم إلى أن دب ديبس الفتنة بينهم بإثارة أبي حامد الإسفرائيني لفتنة المزاحمة على القضاء بالكييفية المشروحة في " خطط " المقرري الشافعي فقام المحدث منهم بتدوين الأخبار المكذوبة بدون تورع ، والفقيه بتصوير عبادة مشوهة حتى استفحلت الفتنة بحيث وهت منها أركان الدولة في القرنين الخامس والسادس إلى أن انهكت في أواسط السابع وتقع تبعه هذه الكوارث على أعناق مشيرى تلك الفتن بأكاذيب

ملفقة ، لا نالوا من وراءها دنيا ولا بقي لهم دين خالص .
ومن صرح قبل ابن حجر بكذب الرحلة المذكورة التي بن
تيمية في " منهاجه " وقبله مسعود بن شيبه في " كتاب
التعليم " وأمر البلوى مكشوف من قديم . والله سبحانه هو
الهادي إلى سواء السبيل .

وأما الرحلة الثانية فهي رواية البطين عن ابن المنذر وكانت
طبعته في الهند مع " مسند الشافعي " عن نسخة سقيمة جداً
ثم أعيد طبعها بمصر بتصريف في عبارتها على أمل إزالة السقم
وتوجد في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية نسخة غير
سقيمة من هذه الرحلة مغيرة عن التصريف مخطوطة في القرن
السابع وسعى بعضهم في إفراغها بقبالب قصة روائية فانتشرت
بين الجمهور .

وهذه الرحلة كأختها مكنوبة وهما في الاختلاف توأمان ، وقد
نسبت هذه الرحلة في الطبعة الهندية التي هي أم الطبعة
المصرية إلى السيوطي من غير وجه كما نسبت في بعض
المخطوطات إلى الشعرائي بدون سبب وزادت الطبعة المصرية
أنها بقلم الشافعي نفسه واشتركت الطبعتان في أنها تعتبرانها
رواية الربيع الجيزي عن الشافعي ، وقد كذب العقيلي ابن
المنذر في دعوى إدراكه الربيع المرادي المتوفى سنة سبعين
ومأتين فكيف يتصور أن يدرك الجيزي المتوفى سنة ست
 وخمسين ومأتين ! والحق أنه لا شأن للشافعي ، ولا للربيع ولا لابن
المنذر في انشاء هذه الرحلة ولا في روايتها ، وإنما اختلقها

من اختلق ، بعد ابن المنذر وركب لها سنداً ولم يتعرض فيها
لحنة الشافعي أصلاً ، فالبطين والكوازي مجهولان والله أعلم بحال
من بعدهما إلى الفارسي ، وفي المتن ما يغنيك عن تطلب رجال
السند والكشف عن أحوالهم .

فمن الأكاذيب الصريحة فيها سماع عبدالله بن عبدالحكم
وأشهب وابن القاسم بل الليث بن سعد " المؤطا " على مالك
سنة أربع وستين ومائة بقراءة الشافعي ، وزمن لقي هؤلاء بمالك
معروف عند أهل العلم وابن القاسم لازم مالكاً إلى وفاته من
سنة تسع وخمسين ومائة قبل رحلة الشافعي بسنوات ،
ولم يلق الشافعي الليث أصلاً طول عمره ، وقد صح عنه أسفه
العظيم على ذلك . وما يعزى إلى الربيع أنه قال (أحسبه) عند
ذكر الليث من طرائق تليد الكذابين ، والربيع من أعلم الناس
بأن الشافعي لم يلق الليث .

وادعاء رحلة الشافعي إلى العراق سنة أربع وستين ومائة
بعيد سماعه " المؤطا " على مالك أمر خبائي تحت مخالف لتاريخ
الصحيح المدون في كتب النقاد ، ولما نقلناه آنفاً من ابن حجر
من أن دخول الشافعي " العراق " أول مرة كان سنة ١٨٤ بعد
وفاة أبي يوسف بستين فتكون تلك المزارع من ملاقاته
لأبي يوسف ومحمد بن الحسن ، ومشاهدته دنيا طائلة عندهما
ومباحثته معهما ، وحفظه " كتاب الأوسط " لأبي حنيفة من خزنة
محمد بن الحسن جلسة في ليلة واحدة من غير أن يعلم محمد
ابن الحسن بذلك ، وتغليظه لمحمد في نقاه عن " كتاب الأوسط "

وضن محمد بكتبه بعد ذلك إلى آخر ما ذكر هناك كلها أكاذيب تنهار بانها الكذب الذي بنيت هي عليه ثم تنقله في بلاد الفرس كذب صريح أيضاً ولم يذكر أحد ممن عني بتواريخ البلدان في كتبهم حلول الشافعي بأحد تلك البلاد فأين ذكر الشافعي في "تاريخ نيسابور" أو "الري" أو "قزوین" أو "جرجان" أو "مرو" أو "أصبهان" وتلك التواريخ كلها بمتناول أيدي الناس . وكذلك عودته إلى بغداد في أول خلافة الرشيد سنة إحدى وسبعين ومائة وتأليفه كتاب الزعفران وهو القديم (يعني كتاب الحجّة) بين عشية وضحاها في ذلك الوقت كذب مضاعف لأن سنن الزعفراني حينما قرأ القديم على الشافعي سنة خمس وتسعين ومائة لأول مرة كانت نحو خمس عشرة سنة فقط لم يبد عليه بعد نبات شاربته مع أنه يسرع إلى النبطيين فلم يكن الزعفراني بعد مولوداً في تاريخ سنة إحدى وسبعين ومائة فضلاً عن أن يؤلف الشافعي الكتاب باسمه في ذلك التاريخ كما لا يخفى . ثم رحيله في التاريخ نفسه من "بغداد" بطريق "حرا" وإهداء أحد تلاميذه هناك آلاف مؤلفة من الدنانير إليه . وتوزيع الشافعي لتلك الدنانير العظيمة المقدار على أهل العلم من المحدثين الذين استقبلوه كالأوزاعي وابن عيينة وأحمد بن حنبل مع أن الأوزاعي كان مات سنة سبع وخمسين ومائة والشافعي ابن سبع، وابن عيينة لم يفارق الحجاز منذ انتقل إلى "مكة" من "الكوفة" بعد وفاة أبي حنيفة، وكان أحمد بن حنبل صبيّاً ابن سبع سنين

لا يرحل مثله في ذلك التاريخ ، ثم لقاه مالك بن أنس وهو في غاية من الغنى ، وفي بابه من الجوارى ما يزيد على ثلاثمائة جارية لا يتم طوافه عليهن إلا في سنة كاملة ، وعنده من الأموال ما لا يوجد إلا عند الملوك ، وإهداء مالك إلى الشافعي جميع تلك الأموال ، ثم انقلاب الشافعي إلى أهله "بمكة" بتلك الهدايا الضخمة ، وتوزيعه لتلك الأموال كلها على أهل "مكة" ولقاه لأهل بيته وهو لا يملك شروى فقير ، ثم بلوغ هذا الخبر للمالك وابتهاجه من هذا الإيثار العظيم ، وجعل مالك له وظيفة مرتباً سنوياً ضخماً تقاضاه الشافعي من مالك إحدى عشرة سنة (ووضع الرحلة بارع في الحساب أيضاً فيجعل عدد السنين فيما بين ذلك التاريخ أعني سنة ١٧٩ وتاريخ وفات مالك أعني سنة ١٧٩ إحدى عشرة سنة) ثم ضيق ذات يده بموت مالك وانتقاله إلى مصر ، وقيام عبدالله بن عبد الحكم مقام مالك في كفايته إلى أن مات .

كل ذلك أكاذيب في أكاذيب يعجز عن تلفيقها إمام « حص » المذكور في "شرح الشريشي على المقامات" وإن كان لعبد الله ابن عبد الحكم يديضاء على الشافعي حينما حل "بمصر" في حدود ستة مائتين لأسنة تسع وسبعين ومائة بعد وفاة مالك رضى الله عنه ، فتاريخ موت مالك ، وتاريخ انتقال الشافعي إلى مصر ، وحال مالك في الزهد والتقشف كل ذلك من الأمور المعلومة عند العام والخاص . ولعل هذا القدر من البيان يكفي لتبيين ما في الرحلة الثانية من الهذيان . (ص ٢٨ حتى ٣٤)

وهوالذى كان سبب المنافرة بينهما (١) ثم إن هذا الجاهل ذكر في

(١) قال العلامة الكوثرى في "بلوغ الأمان"

"ما حدث بينهما من الجفاء لأجل القضاء وذلك ما رواه ابن أبي العوام عن الطحاوى عن أبي خازم عن بكر بن محمد العمى عن محمد بن سبعة أنه قال : إنما كان سبب مخالطة محمد بن الحسن السلطان أن أبا يوسف شوور في رجل يولى قضاء "الرقعة" فقال : «ما أعرف لكم رجلاً يصلح لها غير محمد بن الحسن ، وهو "بالكوفة" فإن شئتم فأشخصوه» فلما قدم جاء إلى أبي يوسف فقال : ما السبب الذى أشخصت من أجله ؟ فقال له : شاورونى فى قاض "للرقعة" فأشرت بك ، وأردت بذلك معنى أن الله عز وجل قد بث علمنا هذا "بالكوفة" و"البصرة" وجميع المشرق فأحببت أن تكون بهذه الناحية ليثبت الله عز وجل علمنا بك بها وبما بعدها من الشامات. فقال له محمد : «سبحان الله ! أما كان لى فى نفسى من المنزلة ما أخبر بالمعنى الذى من أجله أشخص قبل ذلك» فقال له أبو يوسف : «هم أشخصوك» ثم أمره أبو يوسف بالركوب ، فركب جميعاً حتى دخلا على يحيى بن خالد بن برمك ، فرفع يحيى أبا يوسف إلى جنبه وقعد محمد دونه ، فقال أبو يوسف ليحيى : «هذا محمد فشأنكم به» فلم يزل يحيى يخوف محمداً حتى ولى قضاء "الرقعة" وكان ذلك سبب فساد الحال بين أبي يوسف ومحمد اه . وقد ذكر الذهبى ذلك أيضاً فى "جزئه" وهذا هو السبب الوحيد لما حدث بينهما من الجفاء لأن محمد بن الحسن كان شديد الرغبة فى

"رحلته" أن الشافعى وافى "مدينة السلام" مرتين : مرة

الإبتعاد عن الحكم بالإنصراف إلى العلم والتعليم على طريقة أى حنيفة وقد حال دون ما يتوخاه ما فعله أبو يوسف فى حقه فتألم جداً حتى هجره إلى أن مات أبو يوسف رحمه الله وهو هاجر له بل يقال : إن محمداً لم يحضر الصلاة عليه كما جرى مثل ذلك بين عثمان وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما وبين الحسن وابن سيرين وغيرهم لكن الراجح عندى أن سبب عدم حضور محمد فى جنازته "ببغداد" كونه "بالرقعة" وهو قاض بها لأن عزل محمد بن الحسن من قضاء الرقعة بعد وفاة أبي يوسف فى عهد قضاء أبي البخترى كما سيأتى فكيف يمكنه الحضور فى الجنازة مع إقامته "بالرقعة" .

قال السرخسى فى "شرح السير الكبير" : «لم يذكر محمد فى شئ من كتاب "السير الكبير" اسم أبي يوسف لأنه صنفه بعد استحكام النفرة بينهما وكما احتاج إلى رواية حديث عنه قال : "أخبرنى الثقة" وهو مراده حيث يذكر هذا اللفظ اه . ثم ذكر السرخسى خرافة يشعركاها بعض الأخباريين عن معلى وغيره بدون سند ، وهى أنصوفة التقاف أهل العلم حول محمد بن الحسن ، وازدحام المتفقهة بمجلسه "ببغداد" بعد أن تولى أبو يوسف القضاء ، وحسد أبي يوسف له ، وبلوغ صيت محمد إلى الرشيد ، ورغبة الرشيد فى محالسته وتقريبه ، وتدبير أبي يوسف إبعاد محمد من مجلس الرشيد قبل أن يتصل به ويعلم مبلغ فضله بأن يقول للرشيد : أن بمحمد سلس بول

... ..

لا يستطيع معه إطالة الحديث بالمجاس، ويتكلم محمداً بأن: الرشيد سريع الملل، ويوصيه بالقيام عند ما يشير أبو يوسف، ثم سعيه في إبعاده عن "بغداد" حاضرة الخلافة بعد أن قابل الرشيد وأحبه. بأن يوليه قضاء "مصر" إلى آخر الرواية المصنوعة. وما كان يحق لمثل السرخسي في فضله ونباه أن يمل مثل هذه الأخلوقة من كوة محبسه على تلاميذه الذين يحضرون عند كوة المحبس لتلقى "شرح السير الكبير" منه بإذن من ولي الأمر ولا صحة لها مطلقاً، ولا يذكرها إلا بعض الأخباريين الذين يدنون الأقاصيص بدون سند لجرد التسلية حتى لا يوجد شيء في هذا القبيل في كتب الخوصوم قبل زمن السرخسي وهم سراع إلى إذاعة مثلها، ولو كانوا ظفروا بها لطاروا بها فرحاً وأذاعوها فلا شك في كذبها واختلافها،

هي الكذب من أي النواحي أتيتها !!

فمثل أبي يوسف في جاهه العريض وعلمه الواسع ودينه المتين ووفرة التلاميذ، وكثرة المؤلفات — وكتاب الأمالي له وحده في نحو ثلاثمائة جزء كما يرويه أبو عاصم العامري — كيف يحسد تلميذه في كثرة جماعته بل يفتخر به. ثم إن محمد ابن الحسن كان "بالكوفة" إلى أن أشخصوه للقضاء كما سبق فكيف يرى أبو يوسف في "بغداد" كثرة المترددين إلى مجلس محمد فيغيظه ذلك ويحسده! ثم كيف يريد إبعاده عن حاضرة الخلافة وهو لم يكن بها بل بالكوفة! ثم كيف يختلق عليه أبو يوسف مرضاً لم يكن به! فهل بلغ بأبي يوسف الحمق إلى

سنة تسع وستين ومائة والأخرى بعد عشرين سنة. وهكذا ذكره الفقيه شهردار بن شيرويه الديلمي وأبو الحسن الطبري والخطيب أبو بكر في "التاريخ الصغير" فإن كانت مناظرته في سنة تسع

أن يعرض نفسه للإفتضاح؟ بانتداب الرشيد طبيباً يداوى مرض محمد بن الحسن، وعدد الأطباء يباه به كثير؟. أفلم يذكر في القصة أن الرشيد كان أحبه، ثم هو لم يشخص لقضاء "مصر" بل لقضاء "الرقعة" وهي عاصمة الصيف لخلفاء بني العباس، وفي ذلك غاية القرب إلى مجالس الخلفاء؛ على أن عادة محمد فيما يرويه عن أبي يوسف بعد هذا التجافي أن يقول: "حدثني الثقة" يريد أبا يوسف. فكيف يمكنه أن يصف أبا يوسف بالثقة على تقدير صدور تلك المخازي منه! وهكذا تكون الأكاذيب مصحوبة في الغالب بما يظهر اختلافها. ولعل عذر السرخسي في سرده الأقصوصة على هذا الوجه أنه كان في المحبس بعيداً عن الكتب، وإنما كان يمل ما يمل به عن ظهر القلب، وكانت تلك القصة علقته بذهنه من قبل من بعض كتب الأسرار، ولم يتسع وقته لتسحيصها، فوقع في أحبولة تخليدها فيها يمل به وكنا نعهد منه جبلاً من جبال العلم لا يتقزح في أبحاثه الفقهية، فغز علينا أن نراه يمل مثل هذه الأخلوقة المكشوفة في كتابه الخالد؛ لكن أبي الله أن يصحح إلا كتابه كما قال الشافعي للمزني حينما عرض الرسالة عليه مرات، وكان الشافعي يجد في كل مرة ما يصلحه فيها فقال: «دعها فإن الله أئبى أن يصحح إلا كتابه» أو ما هذا معناه. (٣٦ حتى ٤٩) - محمد عبد الرشيد النعماني -

وستين ومائة فالرشيد بعد لم يكن خليفة في ذلك الزمان ، وإن كانت مناظرته بعد العشرين سنة فأبعد وأجل . لأن أبا يوسف كان قد توفي سنة إحدى وثمانين أو اثنتين وثمانين ومائة . ومحمد بن الحسن توفي سنة تسع وثمانين ومائة " بالرى " .

وهن مناقبه أنه جمع بين أصول الدين وفروع الشريعة ، ودقق في علم الكلام وبرز فيه ، وناظر صاحب غيلان ابن منبه القدرى الدمشقى حتى رجع إلى مذهبه ، ورد جهماً عن مسائل عدة ، وانحدر إلى " البصرة " وناظر معتزلتها ، وجرت بينه وبين عمرو بن عبيد مناظرات في مسائل القضاء والقدر ، وناظر الخوارج في إمامة أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، وأسلم على يديه قسقس السوفسطائى الذى افتن الناس بشبهته . وما جرى له من المناظرات مع من ذكرناه ومن لم نذكره في هذا الكتاب ذكرناه في كتابنا الموسوم " بطبقات الفقهاء " وكان أبوحنيفة رضى الله عنه في مبدأ أمره مشتغلاً بأصول الدين ملازماً لحلقة الجدل وأضرابه ، واتخذ لنفسه حلقة في " جامع الكوفة " ثم ترك ذلك لمسألة وردت عليه في الإيلاء ، ولزم حماد بن أبى سليمان وتفقه به ، وأخذ عنه وعن غيره حتى آل أمره إلى ما آل . (١)

(١) قال الحافظ الحارثى : حدثنا على بن موسى سمعت يعقوب بن

وأبوحنيفة أول من صنف في أصول الدين ، (١) وأصول الفقه ،

شبهة سمعت قميصه يقول : « كان أبوحنيفة في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك منظوراً إليه ثم ترك الجدال ورجع إلى الفقه والسنة فصار إماماً فيه » كذا ذكره صدر الأئمة في " المناقب " بإسناده إلى الحارثى . (ج ١ ص ٥٩) - النعماني -

(١) قال العلامة كمال الدين أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضى الرومى الحنفى قاضى العسكر فى مبدء كتابه " إشارات المرام من عبارات الإمام " :

" وهو أول من دون الأصول الدينية ، وأتقنها بقواطع البراهين اليقينية ، في مبادئ أمره بعيد رأس المائة الأولى ، وإنما كانت رسائل من تقدمه في رد الخوارج والقدرية ، ففي " التبصرة البغدادية " : « أن أول متكلمى أهل السنة من الفقهاء أبوحنيفة ، ألف فيه " الفقه الأكبر " و " الرسالة " في نصرة أهل السنة ، وقد ناظر فرق الخوارج ، والشيعية ، والقدرية ، والدهرية . وكان دعائهم " بالبصرة " فسافر إليها نيفاً وعشرين مرة وقصصهم بالأدلة الباهرة ، وبلغ في الكلام إلى أن كان المشار إليه بين الأنام ، وافتقر به تلامذته الأعلام ففي " المناقب الكردية " وغيرها عن الإمام خالد بن زيد العمري أنه : « كان الإمام أبوحنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد

والفرائض ، ودون الكتب ، ورتب الأبواب (١) فيما صنف في

وزفر ، وحجاد بن أبي حنيفة قد خصموا بالكلام الناس -
أى ألزموا المخالفين - وهم أئمة العلم .

وعن الإمام أبي عبد الله الصيمرى : أن الإمام كان متكلم
هذه الأمة في زمانه ، وفقههم في الحلال والحرام .

(١) قال القاضى الإمام أبوبكر عتيق بن داود اليماني رحمه الله في
رسالته التى صنفها فى " فضل أبى حنيفة "

" وأبوحنيفة أول من دون علم هذه الشريعة ، لم يسبقه
أحد ممن قبله ، لأن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم
لم يضعوا فى علم الشريعة أبواباً مبوبة ولا كتباً مرتبة ، وإنما
كانوا يعتمدون على قوة فهمهم ، وجعلوا قلوبهم صناديق
علمهم ، فنشأ أبوحنيفة بعدهم ، فرأى العلم منتشرأ ، فخاف
عليه الخلف السوء أن يضيعوه . ولهذا قال صلى الله عليه
وسلم : « إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس
وإنما ينتزعه بموت العلماء ، فيبقى رؤساء جهال ، فيفتنون بغير
علم فيضلون ويضلون » فلذلك دونه أبوحنيفة فجعله أبواباً
مبوبة وكتباً مرتبة . فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم بسائر العبادات
على الولى ثم بالمعاملات ثم ختم بكتب المواريث . وإنما ابتدأ
بالطهارة ثم بالصلاة لأن المكلف بعد صحة الاعتقاد أول ما يخاطب

... ..

بالصلاة لأنها أخص العبادات وأعم وجوباً ، وآخر المعاملات
لأن الأصل عدمها وبراءة الذمة منها ، وختمه بالوصايا
والمواريث لأنها آخر أحوال الإنسان . فما أحسن ما ابتدأ به
وختم ، وما أحذقه وأفهم ، وأفقه وأمهر وأعلم وأبصر . ثم
جاء الأئمة من بعده ، فاقبضوا من علمه واقتدوا به ، وفرعوا
كتبهم على كتبه

فإذا كان الله تعالى قد ضمن لنبيه صلى الله عليه وسلم
حفظ الشريعة ، وكان أبوحنيفة أول من دونها ، فيبعد
أن يكون الله تعالى قد ضمنها ثم يكون أول من دونها
على خطأ .

وإنه رحمه الله أول من وضع كتاباً فى الفرائض ، وقد
قال النبى صلى الله عليه وسلم : « تعلموا الفرائض فإنها من دينكم
وإنها نصف العلم » وأول من وضع كتاباً فى الشروط ، وقد
قال تعالى : « ولا يَأْب كاتب أن يكتب كما علمه الله » فأخبر
سبحانه وتعالى أنه هوالمعلم للشروط . والشروط لا يستطيع
أن يضعها إلا من تنهاى فى العلم وعرف مذاهب العلماء و
مقالاتهم ، لأن الشروط تنفرع على جميع كتب الفقه ،
ويتحرز بها من كل المذاهب لئلا يتعقبها حاكم بنقض أو
فسخ . وليس العجب ممن جاء فتعلمها وهى موضوعة ، و

أصول الدين . كتاب الفقه الأكبر (١) . وكتاب السواد الأعظم (٢) وكتاب العالم والمتعلم ، وكتاب الرسالة

إنما العجب ممن ابتدأها ووضعها ، فإن باهت واحد وادعى أن أبا حنيفة قد سبق إلى تدوينها . فقل له : أرنا كتاباً ممن تقدمه من الصحابة والتابعين مدوناً فيما ذكرناه فإنه يبقى مبهوتاً اه . كذا نقله صدر الأئمة في " المناقب " (ج - ٢ ص ١٣٦ و ١٣٧)

وفي " البياض الهاشمي " جمع الشيخ الإمام محمد هاشم التتوي نقلاً عن " عقود الجمان " للحافظ محمد بن يوسف الدهيشي ما نصه : " إن أبا حنيفة أول من دون الفقه ورتبه أبواباً ، ثم تابعه مالك بن أنس في ترتيب " المؤطا " لم يسبق أبا حنيفة أحد لا من الصحابة ولا من التابعين ، إنما كانوا يعتمدون على قوة حفظهم ، فلما رأى أبو حنيفة العلم منتشرًا خاف عليه فجعله أبواباً مبوبة ، وكتباً مرتبة فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم بالصوم ثم سائر العبادات ثم بالمعاملات ثم ختم بالمساريف لأنها آخر أحوال الناس . وهو أول من وضع : " كتاب الشروط " اه . ونسخة " البياض الهاشمي " المخطوطة محفوظة في خزانة الشيخ العالم العارف محمد هاشم المجدي في " تندوساين داد " من مضافات حيدرآباد السند .

(١) وفي الأصول : « الأصول الأكبر » وهو خطأ فإن لفظ " الأكبر " لا يصلح أن يكون صفة للأصول .
(٢) وفي نسخة المجلس العلمي " الشواذ الأعظم " وهو تصحيف .

إلى مقاتل بن سليمان صاحب التفسير ، (١) وكتاب الرسالة إلى عثمان (١) قال صدر الأئمة في " المناقب " :

" ومقاتل بن سليمان هو الإمام المقدم في علم التفسير ، وهو بلخي الأصل ، كان كثير الذكر لأبي حنيفة كثير الثناء عليه . وهو شريك أبي حنيفة في السماع عن التابعين مثل عطاء ونافع ومحمد ابن المنكدر وأبي الزبير وابن سيرين وأضرابهم (ج - ٢ ص ٥٩) وقال ابن خلكان في " وفيات الأعيان " :

" أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء الخراساني المروزي أصله من " بلخ " وانتقل إلى " البصرة " ودخل " بغداد " وحدث بها . وكان مشهوراً بتفسير كتاب الله العزيز ، وله " التفسير المشهور " : وكان من العلماء الأجلاء ، حكى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال : « الناس كلهم عيال على ثلاثة ، على مقاتل بن سليمان في التفسير ، وعلى زهير بن أبي سلمى في الشعر ، وعلى أبي حنيفة في الكلام » اختلاف العلماء في أمره فمنهم من وثقه في الرواية ومنهم من نسبته إلى الكذب وتوفي سنة خمسين ومائة " بالبصرة " رحمه الله تعالى " (انتهى ملخصاً)

وقال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

" ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث بخلاف مقاتل بن حيان فإنه ثقة لكن لا ريب في علمه بالتفسير وغيره واطلاعه " (ج - ١ ص ٢٥٩)

قلت : والأكثر على تكذيبه وذكر الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " :

البتى فقيهه البصرة ، (١) وكتاب الوصية وهى منه

«قال خالد بن صبيح : قيل لحجاد بن أبى حنيفة : إن مقاتلاً أخذ التفسير عن الكلبي ، قال : « كيف يكون هذا؟ وهو أعلم من الكلبي » : وقال : اسحاق بن ابراهيم قال أبو حنيفة : «أتانا من المشرق رايان خبيثان جهم معطل ومقاتل مشبه» وقال محمد بن ساعدة عن أبى يوسف عن أبى حنيفة : «أفرط جهم فى النفى حتى قال : «لنه ليس بشئ» وأفرط مقاتل فى الإثبات حتى «جعل الله تعالى مثل خلقه» اه
(١) قال الذهبي فى «الميزان» :

(عثمان البتى) الفقيه . هو ابن مسلم ثقة إمام ، وقيل اسم أبيه أسلم ، وقيل سليمان روى عن أنس بن مالك والشعبى ، وعنه شعبة ويزيد بن زريع وابن علية وحق . وثقه أحمد والدارقطنى ، وهو كوفى استوطن «البصرة» ، وجاء عن ابن معين توثيقه ، وقال معاوية بن صالح سمعت يحيى يقول : «عثمان البتى ضعيف» ووثقه ابن سعد اه

قلت : وتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة . والبتى بفتح الموحدة وتشديد المثناة نسبة إلى البت وهو الثوب الغليظ ، وكان يبيع البتوت فنسب إليها . وقال الإمام الكوثرى فى «تعليقاته على تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري» :

«وأما عثمان البتى فهو فقيه «البصرة» فى عهد أبى حنيفة وأقدم الأئمة وفاة» ، واختلفوا فى اسم أبيه ، قيل : مسلم بن جرموز - وعليه الأكثرون - وقيل : سليمان كما - هنا - وقيل أسلم نفقه على الحسن البصرى وأصحابه وهو كثير الشذوذ فى

(١) وأصحابه . (٢) ولا يعرف لملك ولا للشافعى مصنف فى أصول

الفقه ، ومات مذهبه قبل أن يولد بمناظرات زفر معه فى رحلته الأولى إلى «البصرة» ومواصلته النقض فى رحلته الأخيرة وفيه كان يقول أبو حنيفة : «لورآنى البتى لأخذ بكثير من أقوالى» وقد تصحف بالنبي على مثل من يجعل (عن الله عزوجل) (عن الله عن رجل) فذكره فى مثالبه . قال ابن حجر فى «اللسان» رواية عن طريق أحمد بن عبدة الضبي قدم زفر بن الهذيل «البصرة» فكان يأتى حلقة عثمان البتى فيناظرهم ويتبع أصولهم ويسألهم عن فروعهم فإذا رأى شيئاً خرجوا فيه عن الأصل تكلم فيه مع عثمان حتى يتبين له خروجه من الأصل ثم يقول : فى هذا جواب أحسن من هذا فإذا استحسناه قال : هذا قول أبى حنيفة فلم يلبث أن تحولت الحلقة إليه وبقي عثمان البتى رحمه الله . (ص ٣٦٠ و ٣٦١)

(١) كذا فى النسختين غير منقوط ولم نفهمه ، والظن أن العبارة هكذا «وهى وصيته لأصحابه»

(٢) قال ابن النديم فى «الفهرست» : «وله من الكتب ، (كتاب الفقه الأكبر) (كتاب رسالته إلى البتى) (كتاب العالم والمتعلم) رواه عنه أبو مقاتل (كتاب الرد على القدرية) والعلم برأ وبجراً ، شرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً ، تدوينه رضى الله عنه»

وقال الإمام الكوثرى فى «بلوغ الأمانى» : «وما يذكر فى مؤلفات الأقدمين من كتب أبى حنيفة

الدين ، ولا مناظرة مع أحد من أهل الزيغ والضلال

(كتاب الرأي) ذكره ابن أبي العوام و (كتاب اختلاف الصحابة) ذكره أبو عاصم العامري ومسعود بن شيبة ، و (كتاب الجامع) ذكره العباس بن مصعب في « تاريخ مرو » و (كتاب السير) و (الكتاب الأوسط) و (الفقه الأكبر) و (الفقه الأبسط) و (كتاب العالم والمتعلم) و (كتاب الرد على القدرية) و (رسالته إلى عثمان البتي في الإرجاء) و عدة وصايا كتبها لعدة من أصحابه ، وهذه الكتب مشهورة (ص ١٨ و ١٩) وقد أشبع الكلام على تصانيف الإمام الأعظم شيخنا الإمام العلامة محمود حسن خان الطونكي في « معجم المصنفين » وأنا أنقله برمته وأنبه على بعض ما فيه إيضاحاً للمرام - قال رحمه الله :

« اعلم أن تصانيف الإمام في علم الكلام والفقه والحديث والصرف عديدة فيما ذكره (كتاب الصلاة) (كتاب المناسك) (كتاب الرهن) (كتاب الشروط) (كتاب الفرائض) (كتاب العالم والمتعلم) (كتاب الآثار) (كتاب المقصود) (كتاب الرسالة) (كتاب في أن الله تعالى في السماء دون الأرض) (كتاب الإرجاء) (كتاب الرد على القدرية) (كتاب الفقه الأكبر) (كتاب الوصية) (كتاب الرد على الأوزاعي)

فأما (كتاب الصلاة) فروى الأستاذ أبو محمد الحارثي (ثنا) محمد بن يزيد (أنبأ) الحسن بن صالح قال سمعت أبا مقاتل حفص بن سلم يقول : « أول ما وضع أبو حنيفة رحمه الله تعالى (كتاب الصلاة) فسمى «كتاب العروس» وهذه الحكاية

فإن قيل إنما لم يصنف ولم يناظرا لأنها كانا يعتقدان المناظرة

أسندها المؤلف في قصة طويلة في «كتاب المناقب» له .
وأما (كتاب المناسك) فسيق في باب فتوى الإمام في عهد التابعين .

قلت : قال رحمه الله في الباب المذكور نقلاً عن الخوارزمي صاحب «المسند» بإسناده إلى يحيى بن معين قال سمعت علي بن مسهر يقول : « خرج الأعمش إلى الحج فشيعة أهل «الكوفة» وأنا فيهم فلما أتى «القادسية» رأوه مغموماً فقالوا في ذلك ، فقال : علي بن مسهر شيعةنا ؟ قالوا : نعم ، قال : ادعوه لي ، فدعوني وكان يعرفني بمجالسة أبي حنيفة ، فقال : ارجع إلى مصر واسأل أبا حنيفة أن يكتب لي المناسك ، فرجعت وسألته فأملى علي ثم أتيت بها إلى الأعمش»
اه . قال شيخنا :

وأما (كتاب الرهن) فسيق أيضاً في باب ثناء الناس على الإمام .

قلت : قال رحمه الله في الباب المذكور نقلاً عن «الخبرات الحسان» : (وقال يزيد بن هارون لما سئل عن النظر في كتبه : « أنظروا فيها فلاني ما رايت أحداً من الفقهاء يكره النظر في قوله » ولقد احتال الثوري في «كتاب الرهن» له حتى نسخه) اه .
قال شيخنا رحمه الله :

« وأما (كتاب الشروط) فقال الشيخ أبو عبد الله محمد ابن يحيى الجرجاني استاذ القندوري : « إن مارسه أبو حنيفة في الشروط لم يسبقه إليه أحد » حكاه الحلبي في «كتاب إثبات

والكلام في أصول الدين منهياً عنه لقوله صلى الله عليه وسلم : (إياكم

النبوة " للإمام الشافعي .

وأما (كتاب الفرائض) فقال الموفق الخوارزمي في " المناقب " : « إن الإمام رحمه الله تعالى أول من وضع كتاباً في الفرائض . وهو أول من وضع كتاباً في الشروط .

وأما (كتاب العالم والمتعلم) قال الحاي في " كشف الظنون " « أوله . الحمد لله الحي الذي لا يموت . وهو مشتمل على العقائد والنصائح بطريق السؤال عن المتعلم والجواب عن العالم انتهى . وأسند الموفق بسنده من طريق الحسن بن صالح عن أبي مقاتل عن أبي حنيفة رحمه الله قال جواباً لسأله : « اعلم أن العمل تبع للعلم كما أن الأعضاء تبع للبصر » الخ ، وقد ساق كثيراً من مسأله .

قال العامل عني عنه : " أبو مقاتل " هذا هو أبو مقاتل حفص بن سلم السمرقندي من تلامذة الإمام . قال الذهبي في " الميزان " في كلام طويل : (كذبه ابن مهدي ، قال قتيبة سمعت أبا مقاتل يقول : صليت إلى جنب أبي حنيفة فكنت أرفع يدي فلما سلم قال : « يا أبا مقاتل لعلك من أصحاب المراءوح » قال السلياني : حفص بن سلم الفزاري صاحب " كتاب العالم والمتعلم " في عداد من يضع الحديث انتهى .

قلت : دأب شيخنا في " المعجم " كدأب الحافظ الزيلعي في " التخريج " ينقل الجرح عن الخصوم في أصحابنا ولا يتعرض لهم بالرد لعدم الإعتداد بقولهم ، فقد تقرر في الأصول أن الجرح إذا صدر عن عداوة أو حسد أو عصبية لا يقبل ، وقد صرح الحافظ

... ..

ابن عبد البر في " الإنتقاء " في ترجمة الإمام أبي يوسف بعداوة أهل الحديث لأصحاب الإمام أبي حنيفة حيث قال : " كان يحيى بن معين يثني عليه ويوثقه ، وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه " وقال الإمام فخر الإسلام البزدوى في " أصوله " :

« وأما الطعن من أئمة الحديث فلا يقبل مجملًا ، لأن العدالة في المسلمين ظاهرة خصوصاً في القرون الأولى ، فلو وجب الرد بمطلق الطعن لبطلت السنن . ألا يرى أن شهادة الحكم أضييق من هذا ، ولا يقبل فيها من المزكي الجرح المطلق فهذا أولى ، وإذا فسر بما لا يصلح جرحاً لم يقبل »

فإن وقع الطعن مفسراً بما هو فسق وجرح لكن الطاعن متهم بالعصبية والعداوة لم يسمع مثل طعن الملحدين في أهل السنة ومثل طعن من ينتحل مذهب الشافعي رحمه الله على بعض أصحابنا المتقدمين رحمة الله عليهم " اهـ وقال الإمام الكوثري رحمه الله فيما كتبه على " كتاب العالم والمتعلم " :

" وقد طالبت ألسنة بعض النقلة على أبي مقاتل كطول لسانهم على أبي حنيفة وأصحابه متذرعين في ذلك برميهم بالرأى والإرجاء والتجهم ونحو ذلك مما يعلو تحقيق الحق والباطل منه على مداركهم حتى تراهم يرمونه بالكذب من غير حجة ، وكل من قال بخلاف رأيهم فهو كذاب لقوله بما هو خلاف الواقع في نظرهم على جلالة قدره عند أصحابنا رضي

نعيم بن حماد يقول سمعت نوح بن أبي مریم أبا عصمة يقول :
 كنا عند أبي حنيفة أول ما ظهر جهنم ، إذ جاءته امرأة من
 "ترمذ" كانت تجالس جهنماً ، فدخلت "الكوفة" ، فأظنتني
 أقل ما رأيت عليها عشرة آلاف من الناس تدعو إلى رأيها ،
 فقيل لها : إن ههنا رجلاً قد نظر في المعقول يقال له
 أبو حنيفة ، فأتته فقالت : « أنت الذي تعلم الناس المسائل ، وقد
 تركت دينك . أين إلهك الذي تعبد ؟ فسكت عنها ثم مكث
 سبعة أيام لا يجيبها ثم خرج إليها وقد وضع كتاباً : بأن
 الله تعالى وتبارك في السماء دون الأرض » فقال له رجل :
 رأيت قول الله عز وجل : « وهو معكم » قال : هو كما تكتب
 إلى الرجل إني معك وأنت غائب عنه . قلت : « لقد أصاب
 أبو حنيفة رضي الله عنه فيما نفى عن الله عز وجل من الكون
 في الأرض ، وفيما ذكر من تأويل الآية ، وتبع مطلق
 السمع » انتهى .

قلت : وقال الإمام الكوثري رحمه الله في تعليقاته على "كتاب
 الأسماء والصفات" معلقاً على قوله « أخبرنا أبو محمد بن حيان » :
 هو أبو الشيخ صاحب "كتاب العظمة" و"كتاب السنة"
 وفيها كثير مما هو مردود ، وقد ضعفه بلديه الحافظ العسال .
 ونعيم بن حماد مجسم ، وكذا زوج أمه نوح ربيب مقاتل بن
 سليمان شيخ المجسمة . والكلام في نعيم ونوح معروف عند أهل
 النقد . فنوح تفقه على أبي حنيفة ، وولى القضاء في حياة
 أبي حنيفة ، لكن حيث كان ربيب مقاتل أفسده زوج أمه .
 ونعيم كان تفقه أيضاً في المذهب ، وكان فرضياً إلا أنه فسد

زوج أمه ، ولو كانت المرأة كما وصفها الخاكي لا شتهر أمرها
 ودونت قصتها في كتب التواريخ ، والحكاية باطلة بأسرها .
 وغلط المصنف في تعليقه عليها كما ترى ، مع ظهور حال
 السند عند أهل النقد . ومتى سمع في الكتاب أو السنة المشهورة
 أن الله عز وجل في السماء حتى يصح أن يقال : إنه تابع
 السمع ؟ وإن كان للفظ "في السماء" متسع في اللغة ، وكثيراً
 ما يعنى به علو الشأن فقط كما في قول النابغة :

علونا السماء مجدنا وجدودنا
 وإنا لنبغى فوق ذلك مظهرأ

والمصنف تساهل في هذا الباب سماحه الله (ص ٤٢٨) و

٤٢٩ طبع مصر

قال شيخنا رحمه الله :

وأما (كتاب الإرجاء) فهذا الكتاب ذكره ابن النديم محمد بن
 اسحاق البغدادي في "فهرست العلماء" وقال : « نقض عليه البردعي »
 قلت : وراجعت "الفهرست" لابن النديم المطبوعة "بمصر"
 فلم أجد ذكر هذا الكتاب فيه . قال شيخنا رحمه الله :

وأما (كتاب الرد على القدرية) فذكره ابن النديم أيضاً
 في "الفهرست" وأما (كتاب الفقه الأكبر) فقال الشيخ
 الإمام فخر الإسلام أبو الحسن البزدوى في "أصوله" :
 « العلم نوعان علم التوحيد والصفات . وعلم الفقه والشرائع
 والأحكام . والأصل في النوع الأول هو التمسك بالكتاب
 والسنة ومجانبية الهوى والبدعة . ولزوم طريقة السنة والجماعة
 الذي كان عليه الصحابة والتابعون ومضى عليه الصالحون وهو

... ..

الذي أدركنا مشائخنا عليه . وكان على ذلك ملقنا أعنى أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً وعامة أصحابهم . وقد صنف أبو حنيفة في ذلك (كتاب الفقه الأكبر) في اثبات الصفات واثبات تقدير الخير والشر من الله تعالى ، وأن كل ذلك بمشيئته ، وأثبت الإستطاعة مع الفعل ، وأن أفعال العباد مخلوقة بخلق الله تعالى إياها كلها ، ورد القول بالأصلح ، وصنف (كتاب العالم والمتعلم) و (كتاب الرسالة) وقد صح عن أبي يوسف أنه قال : « ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن ستة أشهر فاتفق رأيي ورأيه أنه من قال بخلقه فهو كافر » انتهى .

وقال الكردي البرزاني في « كتاب المناقب » قال الإمام الحارثي في « الكشف الكبير » : « روايات ابن المبارك بفضائل الإمام ومسائله أكثر من أن توصف لأنه سمع منه كتبه بواسطة وبلاواسطة » فإن قلت : ليس لأبي حنيفة كتاب مصنف ، قلت : هذا كلام المعتزلة ، ودعواهم أنه ليس له في علم الكلام تصنيف ، وغرضهم بذلك نفي أن يكون « الفقه الأكبر » و « كتاب العالم والمتعلم » له لأنه صرح فيه بأكثر قواعد أهل السنة والجماعة . ودعواهم أنه كان من المعتزلة ، وأن ذلك الكتاب لأبي حنيفة البخاري غلط صريح فإني رأيت بخط العلامة مولانا شمس الدين الكردي البراتقيني الهادي هذين ، وكتب فيهما : « أنها لأبي حنيفة » وقد تواطأ على ذلك جماعة كثيرة من المشائخ انتهى .

قال العامل عني عنه : وقد استخرج بعض من عاصرنا من علماء بلادنا من خزانة الكتب في بعض البلاد نسخة أبي مطيع

... ..

البلخي « للفقه الأكبر » وقد اشتهر هذا الكتاب بالطبع ، وادعى ذلك البعض أن « كتاب الفقه الأكبر » الذي من عمل الإمام الأعظم هو نسخة أبي مطيع المذكور . وأما « كتاب الفقه الأكبر » المعروف في البلاد إنما هو من عمل أبي حنيفة محمد ابن يوسف البخاري وأطال الكلام فيه وهذا يرد ما سبق منا من كلام الكردي في « المناقب » وقوله : « أنه قد تواطأ على ذلك جماعة من المشائخ » وقد عول عليه الملا علي القاري والشيخ أبو المنتهي ومولانا بجر العلوم وغيرهم في شروحهم في عزو الكتاب إلى الإمام ! نعم يجوز أن يروي هذا الكتاب من طريق أبي مطيع البلخي أيضاً ، ونسخته ما استخرجه بعضهم ، وأن يروي من طريق آخر ونسخته ما أخرجه أبو حنيفة البخاري ، وهو الذي عرف عند جمهور العلماء وعول عليه الشراح . وهذا هو طريق التصنيف والتأليف عند السلف ألا ترى إلى كتاب « المؤطا » للإمام مالك و « كتاب الأم » للإمام الشافعي و « الجامع الصحيح » للإمام البخاري وغيرها وقد تصرف فيها روايتها من تقديم وتأخير وتأليف وترتيب ونقصان وزيادة ، ومع ذلك فقد بقي الكتاب على اسم العامل الأول له وتقول « مؤطا مالك » و « أم الشافعي » وغير ذلك . ويظهر لك هذا إذا رجعت إلى « كتاب الأم » للشافعي أنهم لعبوا به وتصرفوا فيه وقد ذكرناه في ترجمة الشافعي « أنه من جمع البويطي وتصنيفه »

قلت : والذي رد عليه شيخنا هو الشيخ وكبل أحمد سكندر بوري فإنه الذي أخرج تلك النسخة وحققها وترجمها وعلق عليها وكتب

عليها مقدمة نفيسة بالأردوية ، وما قال شيخنا رحمه الله هو الصحيح إن شاء الله تعالى فإن كلنا النسختين مرويتان بإسناد صحيح عن الإمام ؛ فالنسخة التي تصدى لشرحها أكثر المتأخرين واشتهرت فيما بينهم هي رواية حماد بن أبي حنيفة الإمام عن أبيه رضى الله عنها . وروىها شيخ الإسلام مصطفى عاشر المتوفى سنة ١٢١٩ هـ عن الحسين ابن محمد بن الحسن الميمى البصرى عن أبي طاهر محمد بن ابراهيم الكوراني عن أبيه عن خير الدين الرملى عن محمد بن السراج عمر الحانوقى عن أبيه عن الحب محمد بن جرباش عن أبي الخير محمد بن محمد الرومى عن أبي الفتح محمد بن محمد الحريرى عن أبيه عن القوام الإنقائى عن الحسين السفتاقي عن محمد بن محمد بن نصر البخارى عن شمس الأئمة الكردرى عن صاحب " الهداية " عن الضياء اليرسوخى عن العلاء السمرقندى عن أبى المعين النسفى عن الحسين بن على الكاشغرى عن نصران بن نصر الختلى عن على بن الحسن بن محمد الغزال عن على بن أحمد الفارسى عن نصير بن يحيى عن محمد بن مقاتل عن عصام بن يوسف عن حماد بن أبى حنيفة عن أبيه رضى الله عنهم . وهذا السند المذكور فى أول النسخة الخطية المحفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام العلامة عارف حكمت " بالمدينة المنورة " زادها الله تكريماً ، كذا نقله الإمام الكوثرى فى مقدمة " تعليقاته على كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة والفقه الأبسط " .

وأما " الفقه الأكبر " رواية أبى مطيع البلخى عن الإمام رضى الله عنها وهذا هو المتبادر عند الإطلاق " بالفقه الأكبر " عند المتقدمين ، وقد اشتهر " بالفقه الأبسط " عند المتأخرين

تميز آله عن رواية حماد بن أبى حنيفة رحمه الله . فقال فيه شيخنا رحمه الله :

« وأما (كتاب الفقه الأبسط) فظفرت به فى " الخزانة الحمديّة " بساحل " بمبى " (أوله) بعد البسملة :

« الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين (روى) الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن محمد الكاشانى (عن) الإمام أبى بكر محمد بن أحمد السمرقندى (قال) أخبرنا الشيخ سيف الحق والدين أبو المعين ميمون بن محمد المكحولى النسفى (أخبرنا) الشيخ الإمام أبو عبد الله حسين بن أبى الحسين الكاشغرى الملقب بالفضل (قال) أخبرنا أبو مالك نصران بن نصر الختلى (قال) حدثنا أبو الحسن على بن الحسن الغزال (قال) حدثنا أبو الحسن على بن أحمد الفارسى (قال) حدثنا نصير بن يحيى الفقيه (قال) سمعت أبا مطيع الحكم بن عبد الله البلخى (قال) سألت أبا حنيفة النعمان بن ثابت رضى الله عنه عن « الفقه الأكبر » فقال : « أن لا تكفر أحداً بذنب ، ولا تنفى أحداً من الإيمان ، وأن تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر » إلى آخر الكتاب وهو قوله تعالى : « وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب »

وهذه الرسالة " الفقه الأبسط " هي التي اشتهرت بالطبع ببلاذنا وسموه « الفقه الأكبر » وكانت النسخة تلى كتاب « الفقه الأكبر » الكتاب المشهور . وتاريخ النسخ ثامن عشر

رمضان سنة (١٠٨٨) ثمان وثمانين وألف ثم يليها "كتاب الرسالة" للإمام أيضاً (أولها) :

« الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين (روى) الإمام مفتي الأنام حسام الدين حسين بن علي بن الحجاج الصغفاني (عن) الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري (عن) الإمام شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي (عن) الإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (عن) الإمام ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر اليرسوقي (عن) الإمام علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي (عن) الإمام سيف الحق أبي المعين ميمون بن محمد بن محمد بن محمد المكحول النسفي (عن) الإمام أبي زكريا يحيى بن مطرز البلخي (عن) الإمام أبي صالح محمد بن الحسين السمرقندي (عن) الإمام أبي سعيد محمد بن بكر البستي (عن) الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي (عن) الإمام نصير بن يحيى الفقيه (عن) الإمام أبي يوسف يعقوب الأنصاري (عن) الإمام الأعظم رضي الله عنه أنه : قال الإمام الأعظم في "رسالته" :
"بسم الله الرحمن الرحيم ، من أبي حنيفة إلى عثمان البتي سلام عليك فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد أوصيك بتقوى الله وطاعته وكفى بالله حسيباً "

ثم سرد شيخنا "كتاب الرسالة" برمتها والعلامة على القاري لم يطلع على رواية أبي مطيع البلخي ولذا يقول - في ما ينقله العلامة

جمال الدين محمود بن أحمد القونوي في كتابه "الزبدة شرح العمدة" عن "الفقه الأكبر" رواية أبي مطيع - في شرحه رواية حماد المسمى "بالمناهج الأزهر شرح الفقه الأكبر" :

"وأما ما نقله القونوي من أن : أبا حنيفة رحمه الله حين قيل له : « ما بال أقوام يقولون لا يدخل المؤمن النار » فقال : « لا يدخل النار إلا كل مؤمن » فقيل له : فالكافر ؟ فقال : « هم يؤمنون يومئذ » كذا ذكره في "الفقه الأكبر" . فليس بموجود في الأصول المعتمدة والنسخ المشتهرة (ص ١٣٢ طبع مصر)

مع أن هذه العبارة موجودة في رواية أبي مطيع . وكذلك لم يقف على روايته الإمام عبدالعزيز البخاري صاحب "الكشف" و "التحقيق" فإنه قال في "كشف الأسرار شرح اصول البزدوي" في شرح قوله : « وقد صنف أبو حنيفة رضي الله عنه في ذلك "كتاب الفقه الأكبر" وذكر فيه اثبات الصفات ، واثبات تقدير الخير والشر من الله ، وأن ذلك كله بمشيئته ، وأثبت الاستطاعة مع الفعل ، وأن أفعال العباد مخلوقة بخلق الله تعالى إياها كلها ، ورد القول بالأصلح اهـ » ما نصه :

(وقد صنف أبو حنيفة في ذلك) أي في علم التوحيد والصفات (كتاب الفقه الأكبر) سماه أكبر لأن شرف العلم وعظمته بحسب شرف المعلوم ولا معلوم أكبر من ذات الله تعالى وصفاته فالدلك سماه "أكبر" و(ذكر فيه اثبات الصفات) فقال : « لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه ، لم يحدث له

... ..

صفة ولا اسم ، لم يزل عالماً بعلمه ، والعلم صفته في الأزل . وقادراً بقدرته ، والقدرة صفته في الأزل . وخالقاً بتخليقه ، والتخليق صفته في الأزل . وفاعلاً بفعاله وفعله صفته في الأزل . فالفاعل هو الله سبحانه وفعله صفته في الأزل . والمفعول مخلوق ، وفعل الله تعالى غير مخلوق . وصفاته أزلية غير مخلوقة ولا محدثة . فمضى قال : إنها مخلوقة أو محدثة أو وقف فيها أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى » (وإثبات تقدير الخير والشر من الله) عز وجل أى ذكر ذلك فيه أيضاً فقال : « يجب أن يقول آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره من الله تعالى » (وإن ذلك كله بمشيئته) أى ذكر ذلك أيضاً ، فقال : « جميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة ، والله تعالى خالقها . وهى كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره . والطاعات كلها بمحبته ورضائه . والمعاصى كلها بتقديره وعلمه وقضائه ومشيئته ، لا بمحبته ورضاه .

وأما مسئلتنا الإستطاعة والأصلح فما وجدتهما في النسخ التى كانت عندى من " الفقه الأكبر " وليس فى كلام الشيخ أيضاً ما يوجب أنه قد ذكرهما فيه فإنه لم يعطف ذلك على ما تقدم حيث لم يقل : « وإثبات الإستطاعة » ولم يقل أيضاً : « وأثبت فيه الإستطاعة ورد فيه القول بالأصلح » بل استأنف الكلام وقال : (وأثبت الإستطاعة ورد القول بالأصلح) مطلقاً فعله . أثبتهما فى موضع آخر أوفى مباحثه ونحو ذلك اهـ (ج ١ ص ٨)

... ..

فالماتن المحكى ما يحكى عن " الفقه الأكبر " رواية أبى مطيع وهذه المسائل كلها موجودة فيه . والشارح ينقل ما ينقل عن " الفقه الأكبر " رواية جهاد ويقول : « وأما مسئلتنا الإستطاعة والأصلح فما وجدتهما فى النسخ التى كانت عندى من " الفقه الأكبر " » ويؤول كلام الماتن .

وقال الحافظ ابن تيمية فى " الفتوى الحموية الكبرى " :

" وفى " كتاب الفقه الأكبر " المشهور عند أصحاب أبى حنيفة الذى روه بإسناد عن أبى مطيع الحكم بن عبد الله الباهلى قال : (سألت أبا حنيفة عن الفقه الأكبر فقال : « لا تكفرن أحداً بدين ، ولا تنتن أحداً به من الإيمان ، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر . وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك . ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا توالى أحداً دون أحد ، وأن ترد أمر عثمان وعلى إلى الله عز وجل ، قال أبو حنيفة : الفقه الأكبر فى الدين خير من الفقه فى العلم ، ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه خير له من أن يجمع العلم الكثير . قال أبو مطيع قلت : أخبرنى عن أفضل الفقه ، قال تعلم الرجل الإيمان والشرائع والسنن والحدود واختلاف الأئمة) وذكر مسائل الإيمان ثم ذكر مسائل القدر والرد على القدريه بكلام حسن . ثم قال : (قلت : فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك أناس فيخرج على الجماعة هل ترى ذلك ؟ قال : لا ، قلت : ولم ؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فريضة

... ..

واجبة ، قال : كذلك ، لكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون من سفك الدماء واستحلال الحرام) قال : وذكر الكلام في قتل الخوارج والبلغاة " اه (ص ٣٧ طبع مكة المكرمة سنة ١٣٥١)

ثم حكى ابن تيمية عن " الفقه الأكبر " كلاماً في تعيين مكان له تعالى في أعلى عليين ولا أصل له في رواية أبي الليث السمرقندي وغيره من أصحابنا ولا في رواية الثقات من غير الأصحاب . وإنما هو تعليل لكلام الإمام من عبد الله الأنصارى صاحب " الفاروق " على هوى الحشوية واغتر بنقله ابن تيمية وأذباله فظنوه من كلام الإمام اعتماداً على حكايته هذا الكلام في " الفاروق " قال العلامة القارى بعد نقل هذا الكلام الذى أورده ابن تيمية عن شارح عقيدة الطحاوى تلميذ ابن تيمية ما نصه :

" والجواب أنه ذكر الشيخ الإمام ابن عبد السلام في كتاب " حل الرموز " أنه : « قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : من قال : لا أعرف الله تعالى في الساء هوأم في الأرض كفر » لأن هذا القول يوهم أن للحق مكاناً ، ومن توهم أن للحق مكاناً فهو مشبه « انتهى . ولا شك أن ابن عبد السلام من أجل العلماء وأوثقهم فيجب الإعتماد على نقله لأعلى ما نقله الشارح " اه (ص ١٠٤)

ونص كلام الإمام قد انتهى على قوله : « كفر » وما بعده تعليل لكلام الإمام من عبد السلام . وقد أشيع الكلام على هذا التزيد الذى وقع من صاحب " الفاروق " في كلام الإمام الشيخ

... ..

الكوثرى في " تعليقه " على " الفقه الأيسر " فأحسن الله جزاءه . وقال ابن تيمية في " منهاج السنة " :

" إن أبا حنيفة من المقرين بالقدر باتفاق أهل المعرفة به وبمذهبه وكلامه في الرد على القدرية معروف في " الفقه الأكبر " وبسط الحجج في الرد عليهم بما لم يبسطه على غيرهم في هذا الكتاب ، وأتباعه متفقون على أن هذا مذهبه (ج- ٢ ص ٢٤) قال شيخنا رحمه الله :

" وأما (كتاب الوصية) فنسخته ما ذكره الشيخ ابن نجيم المصرى في " كتاب الأشباه والنظائر " بتمامه . وله " كتاب الوصية " آخر نسخته ما أشتهر بالطبع في بلادنا الهندية وهى فصول ذكر فيها عقائد الإسلام ، وهذان الكتابان يردان ما ذكره بعض العلماء أنه لا يصادف اليوم شئ من تصانيف الإمام والله أعلم "

قلت : وقد صرح الحافظ بدر الدين العيني في " كتاب الوقف " من " البناية شرح الهداية " بأن " وصية أبي حنيفة " مشهورة يجب حفظها لكل فقيه " قال شيخنا رحمه الله :

" وأما (كتاب الرد على الأوزاعى) فهو الذى يعرف بكتاب " اختلاف الأوزاعى وأبى حنيفة " وهو كتاب فى السير أصله للإمام ، فرد عليه الأوزاعى ، فرد الإمام أبو يوسف على الإمام الأوزاعى رده على الإمام أبى حنيفة ، فأخذ الإمام الشافعى ورد على أبى يوسف رحمهم الله تعالى "

... ..

قلت : قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" في ترجمة أبي إسحاق الفزاري : قال الخليلي : « أبو إسحاق إمام يقتدى به وهو صاحب "كتاب السير" نظر فيه الشافعي وأملى كتابه على تربيته ورضيه » وقال الحميداني قال لي الشافعي : « لم يصنف أحد في السير مثله » اهـ

وقد صنف الإمام الحافظ الفقيه بكار بن قتيبة البكراني البصري قاضي مصر "كتاباً جليلاً نقض فيه على الشافعي رده على أبي حنيفة" وقد طبع من تصانيف الإمام "الفقه الأكبر" رواية أبي مطيع البلخي بالهند وبمصر ، و"كتاب العالم والمتعلم" بالهند وبمصر ، و"كتاب الرسالة إلى النبي" أوردتها شيخنا برمتها في "المجلد الثاني من كتابه "معجم المصنفين" في ترجمة الإمام ، وقد طبع حديثاً بمصر مع "كتاب العالم والمتعلم" و"الفقه الأبسط" بتحقيق الإمام الكوثري وتعليقاته القيمة على الثلاثة المذكورة ، و"كتاب الوصية" بالهند ، و"كتاب الآثار" رواية محمد مرات بالهند و"كتاب الآثار" رواية أبي يوسف بمصر عنيت بنشره لجنة "أحياء المعارف النعمانية" بجيدرا باد الدكن بالهند ، وعليه تعليقات نفيس للعلامة المحدث الفقيه البار مولانا أبي الوفاء الأفغاني أدامه الله بالعزيز والكرامة . وقد ألف العلامة كمال الدين أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضى الرومى الحنفى متناً متيناً جمع فيه نصوص الإمام من تصانيفه المدونة في علم الكلام سماه «الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة» قال في كيفة جمعه :

... ..

"جمعتها من نصوص كتبه التي أملاها على أصحابه ، من "الفقه الأكبر" و"الرسالة" و"الفقه الأبسط" ، و"كتاب العالم" و"الوصية" ، برواية الإمام حماد بن أبي حنيفة ، وأبي يوسف الأنصاري ، وأبي مطيع الحكيم بن عبد الله البلخي وأبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي

ثم شرح هذا المتن المتن شرحاً متعاً سماه "إشارات المرام من عبارات الإمام" قال فيه بعد العبارة المذكورة آنفاً :

"وروى عنهم من الأئمة إسماعيل بن حماد ، ومحمد بن مقاتل الرازي ، ومحمد بن سعاة التميمي ، ونصير بن يحيى البلخي ، وشداد بن الحكيم البلخي وغيرهم . وذكر الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البرزدي في أول أصوله جملة من "الفقه الأكبر" ، و"كتاب العالم" و"الرسالة" ، وذكر بعض مسائل الكتب المذكورة في شروحه من "الكافي" لحسام الدين السعفاي ، و"الشامل" لقوام الدين الإنقاني ، و"الشافعي" لجلال الدين الكرلاني ، و"بيان الأصول" لقوام الدين الكاكي ، و"البرهان" للبخاري و"الكشف" لعلاء الدين البخاري ، و"التقرير" لأكمل الدين البايدي ، وذكر "الرسالة" بتمامها في أواخر "خزانة الأكمل" للهمداني ، وذكرها الإمام الناطقي في "الأجناس" ، وذكر كثير من مسائل "كتاب العالم" في المناقب للأمير العالم العلامة نجم الدين عمر النسفي ، و"المناقب الخوارزمية" و"الكردرية" و"الكشف" للإمام أبي محمد الحارثي السبزموني ، وبعضها في

باب نكاح أهل الكتاب من " المحيط البرهاني " ، وذكر بعض مسائل " الفقه الأكبر " شيخ الإسلام الشيخ محمد بن إلیاس في " فتاواه " والإمام ابن الهمام في " المسائرة " وذكر بعض مسائل " الفقه الأبسط " الإمام أبو المعین النسفي في " التبصرة " في فصل التقليد وغيره ، ونور الدين البخاري في " الكفاية " في فصل التنزيه وغيره ، وحافظ الدين النسفي في " الإعتقاد شرح العمدة " و " كشف المنار " ، وأبو العباس الناطفي في " الأجناس " ، والقاضي أبو العلاء الصاعدي في " كتاب الإعتقاد " وأبو شجاع الناصري في " البرهان الساطع " شرح عقائد الطحاوي ، وأبو المحاسن محمود بن السراج القنوي في شرحها أيضاً وشرحه الفقيه عطاء بن علي الجوزجاني وذكر " الوصية " بتأملها الإمام صارم المصري في " نظم الجمان " والقاضي تقي الدين المصري في " الطبقات السنية " والقاضي أبو الفضل محمد بن الشحنة الحلبي في أوائل " شرح الهداية " وذكر بعض مسائلها الإمام ابن الهمام في " المسائرة " وشرحها الشيخ أكمل الدين الباري فقدم ذكر جمل من مسائل الكتب الخمسة منقولاً عنها في ثلاثين كتاباً من كتب الأئمة رحمهم الله تعالى . وإنما أنكرها المعتزلة ونسبوها إلى محمد بن يوسف البخاري المعروف بأبي حنيفة لما فيها من إبطال أصولهم الزائفة ، وادعائهم كون الإمام منهم كما في " المناقب الكردية " ، وقد رواها الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي الأنصاري عن الإمامين أبي بكر أحمد بن

إسحاق الجوزجاني وأبي نصر أحمد بن العياضي عن أبي سليمان موسى الجوزجاني عن الإمامين أبي يوسف ومحمد .

وروى عن الإمامين نصير بن يحيى ، ومحمد بن مقاتل الرازي عن أبي مطيع الحكم بن عبدالله ، وأبي مقاتل حفص ابن سلم السمرقندي عن إمام الأئمة ، وحقق تلك الأصول في كتبه بقواطع الأدلة وأتقن التفاريع بلوامع البراهين القيمة .

فليس الماتريدي من أتباع الإمام الأشعري لكونه أول من أظهر مذهب أهل السنة كما ظن . (ص ٢٢ و ٢٣) قال شيخنا رحمه الله :

" وزعم بعضهم أنه : « لم يوجد شيء من تصانيف الإمام فإن تلامذته بلغ حسابهم أوفاً ولم ينقل عنهم أنهم ذكروا شيئاً من تصانيفه ، ولم يعرف ذلك في أخبارهم » انتهى وهذا كلام منشأه قلة المعرفة بالأخبار وقصور الباع في علم التاريخ ومعرفة الرجال . أما سمعت قول الكردي : « أن الإمام عبدالله بن المبارك كان يروي تصانيف الإمام » بل عرفت رواية تصانيفه في المائة الرابعة . قال الشيخ الحافظ الأمير ابن ماكولا في " باب فيل وقيل وقتل " وغير ذلك من الأسماء المشبهة من كتابه " الإكمال " : « أحمد بن إسماعيل ابن جبريل بن فيل بن شيان أبو خالد المصري الصرام سمع " تفسير السدي " من أحمد بن نصر ، و " تفسير الكافي " عن يوسف بن بلال ، وسمع " كتب أبي حنيفة وأبي يوسف "

... ..

عن أحمد بن نصر عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد
وتوفي سنة ثلاثين وثلاثمائة «
قلت : وقد جاء ذكر كتب أبي حنيفة في كلام كثير من المحدثين
والمؤرخين ، قال محمد بن نصر المروزي في «كتاب الوتر»
«وزعم النعمان في «كتابه» : «أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى الوتر في اليوم الذي نام عن الفجر حتى
 طلعت الشمس» فزعم : أنه أوتر قبل أن يصلي ركعتي الفجر
 ثم صلى الركعتين « (ص ١٢٥ طبع لاهور سنة ١٣٢٠)
 وذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة محمد
 ابن المثنى الأنصاري أنه قال : «كنت أنظر في كتب أبي حنيفة»
 وقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» :
 «ذكر أبو يعلى الخليلي في «كتاب الإرشاد» في ترجمة
 المزني : أن محمد بن أحمد الشروطي قال : قلت للطحاوي :
 لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة ؟ فقال :
 «لأنني كنت أرى خالي يديم النظر في «كتب أبي حنيفة»
 فلذلك انتقلت إليه»

وفي «الجواهر المضية» للحافظ عبد القادر القرشي :

«وقال الصيمري بإسناده إلى أبي نعيم قال : «أول من
 كتب كتب أبي حنيفة أسد بن عمرو»
 وذكر القرشي في ترجمة حاتم بن إسماعيل أنه :
 «قال الواقدي : «كتب كتب أبي حنيفة» رضي الله
 عنه عن حاتم بن إسماعيل عنه»

... ..

وقال الحافظ الحارثي (سمعت) صالح بن أحمد بن يعقوب (سمعت)
 أبي (سمعت) عبد العزيز بن خالد الصغاني يقول : قرأت «كتب
 أبي حنيفة» على أبي حنيفة ، فلما فرغت منها قلت له : أروى
 عنك هذه الكتب ؟ قال : نعم ، قلت : «أقول سمعت أبا حنيفة
 يقول» قال : «نعم» سمعت «و» حدثني «و» أخبرني «
 كله واحد ، وكله واسع» كذا رواه صدر الأئمة في «المناقب»
 بإسناده إلى الحارثي (ج - ١ ص ١٤١) قال صدر الأئمة :

«عبد العزيز بن خالد إمام أهل «ترمذ» و«صغانيان»
 وقاضيهما وقد تفقه على أبي حنيفة ، و«كتب كتبه» وحملها
 وبثها «بخراسان» (ج - ١ ص ٦٨)

وقال صدر الأئمة في «المناقب» عند ذكر عيسى بن يونس بن
 أبي إسحاق السبيعي أحد الأئمة في «الكوفة» وكبرائها أصالة
 وفضلاً :

«قال محمد بن داود : أتينا عيسى بن يونس فأخرج
 إلينا «كتاب أبي حنيفة» ليقرأ علينا . فقال له بعض القوم
 يا أبا عمرو تحدث عن أبي حنيفة ؟ فقال : «رضيت به حياً
 أفلا أرضى به بعد الموت !» (ج - ١ ص ١٩٧)

وروى الخطيب البغدادي في «تاريخه» بإسناده إلى عبد الله بن
 المبارك قال : قدمت «الشام» على الأوزاعي فرأيت «بيروت» فقال
 لي : يا خراساني من هذا المبتدع الذي خرج «بالكوفة» يكنى أبا حنيفة؟
 فرجعت إلى بيتي فأقبلت على «كتب أبي حنيفة» فأخرجت منها

... ..

مسائل من جياذ المسائل و بقيت في ذلك ثلاثة أيام فجئته بعد الثالث وهو مؤذن مسجدهم وإمامهم والكتاب في يدي فقال : أى شئ هذا الكتاب ؟ فناولته فنظر في مسألة كتبت فيها : « قال النعمان بن ثابت » فإزال قائماً بعد ما أذن حتى قرأ صدرأ من الكتاب ثم وضع الكتاب في كفه ثم أقام وصلى ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها ، فقال لى : يا خراسانى من النعمان بن ثابت ؟ قلت : شيخ لقيته « بالعراق » فقال : هذا نبيل من المشايخ ، اذهب فاستكثر منه . قلت : هذا أبو حنيفة الذى نهيت عنه .

وروى صدر الأئمة في « مناقب الإمام الأعظم » بإسناده إلى الإمام الحافظ أبي محمد الحارثى قال (أنبأنا) الحارث بن أسد الأسد أبادى (أنبأ) معروف بن الحسن أنبأ موسى بن سليمان الجوزجاني (سمعت) حفص ابن غياث يقول : « سمعت من أبي حنيفة كتبه وآثاره » (ج - ٢ ص ٤٠) وروى أيضاً عن الحارثى قال : (حدثنا) محمد بن قدامة الزاهد (أنبأ) يحيى بن أكثم (سمعت) وهب بن جرير بن حازم يقول : « كان أبي يحنى على النظر في » كتب أبي حنيفة « وكان أبي قد جالسهم الكثير » (ج - ٢ ص ٤٦) وروى أيضاً عن الحارثى قال (أخبرنا) محمد بن الليث السرخسي (أنبأ) شيبه بن هشام (أنبأ) لبيد بن أبي ليلى قال : كنا عند يزيد بن هارون فقال : « المخيرة عن ابراهيم أنه قال كذا » فقام رجل فقال : أيها الشيخ حدثنا بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعنا عن هذا . فقال يزيد : يا أحمق هذا تفسير أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما تصنع بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم تعلم معناها وتفسيرها ؟ ولكن

والقضاء والقدر ، وعليكم بدين العجائز (١) ولهذا لم ينقل عن أحد من الصحابة المجادلة في ذلك .

فالجواب عن هذا من وجوه ، إنه ليس بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو حكاية حكاها سفيان الثوري وهذا مما

همتكم السماع والجمع لو كان همتكم العلم لطلبتم تفسير الحديث ومعانيه ، ونظرت في « كتب أبي حنيفة » وفي أقاويله فيفسر لكم الحديث ، وزبر الرجل وأخرجه من مجلسه » (ج - ٢ ص ٤٨) وروى أيضاً عن الحارثى قال (حدثنا) جعفر بن محمد بن علي الحميري (أنبأ) أبي عن أبيه قال : « كنت أقرأ » كتب أبي حنيفة « على أبي حنيفة وأجهد جهدى على أن لا أذكر غيره في الكتاب لأن أبا يوسف كان أدخل فيها أقاويل نفسه ، وكنت أقرأ عليه أقاويله وآراء أقاويل أبي يوسف » (ج - ٢ ص ١٦٣)

وأخرج المحدث الصيمري في كتابه « فضائل الإمام أبي حنيفة وأخباره » بإسناده إلى الحافظ عبد الله بن داود الحريبي قال : « من أراد أن يخرج من ذل العمى والجهل ويجد لذة الفقه فلينظر في كتب أبي حنيفة » وأخرج الصيمري أيضاً بإسناده عن حرمة بن يحيى قال سمعت الشافعي رضى الله عنه يقول : « من لم ينظر في » كتب أبي حنيفة « لم يتبحر في الفقه » وأخرج أيضاً بإسناده عن ابن المبارك قال : « كتبت » كتب أبي حنيفة « غير مرة كان يقع فيه زيادات فأكتبها » (١) قال العلامة على القارى في كتابه الموضوعات المسماة « بالأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعات » :

« حديث عليكم بدين العجائز » قال السخاوى : « لأصل له بهذا اللفظ » وورد بمعناه أحاديث لا تخلو عن ضعف . وقال

لا خلاف فيه بين أصحاب الحديث ، فلا يصح الإحتجاج به .
وهو أيضاً مخالف لكتاب الله تعالى حيث يقول لرسوله :
« وجادلهم بالتي هي أحسن » وقال أيضاً : « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا
بالتي هي أحسن » وبه استحال قولهم : « إنه لم ينقل عن أحد من
الصحابة المجادلة في ذلك » وكيف ! وإن في القرآن حجة على المشركين ،
ومنكرى البعث والجنة والنار ، وحدث العالم وغير ذلك مما يطول
شرحه ، أو لم ينظروا في سير الصحابة فرأوا مجادلة أبي بكر وعمر
ومحمد بن مسلمة رضى الله عنهم وغيرهم مع يهود « المدينة »
ونصارى « نجران » ومجوس « هجر » و « اليمن » . وكذا رسالة
أبي بكر رضى الله عنه إلى مسيامة الكذاب وطلحة الأسدى ، وجدال
علي بن أبي طالب رضى الله عنه مع الخوارج ، وجوابات ابن عباس
رضى الله عنهما مما ذكره الرواة . وإنما لم ينقل عنهم في المسائل
التي وقعت والوقائع التي حدثت كالعدل والتجوير والتوليد والموازنة
وعذاب القبر والتشبيه والتعطيل والرؤية وكلام البارئ سبحانه
وتعالى وغير ذلك من المسائل التي ذكرها المتأخرون لأن هذه البدع
والضلالات لم تظهر في زمانهم ، وإنما ظهرت فيما بعدهم ، وصنف
في ذلك أهل الزيغ والضلال والزنادقة والملاحدة ، واستمالوا
قلوب العامة واستهوا الضعفاء والأحداث ، وأفسدوا عقائدهم ،

الزركشى : رواه الديلمى عن ابن عمر بلفظ « إذا كان آخر الزمان ،
واختلف الأهواء فعليكم بدين أهل البادية والنساء » وسنده واه
بل قال الصغاني : « موضوع » اه - النعماني -

فتجرد علماء الدين وأئمة الإسلام لمناظرتهم ونقض كتبهم والرد
عليهم وإبطال شبههم وكشف تلبيسهم ، لما فيه من حفظ الدين
وحراسة عقيدة أهل الإسلام ، (١)

ولأنه لو لزمنا الإقتصار على ما لزمهم ، وأن لا نفعل إلا ما
فعلوا لكان يجب علينا أن لا ننظر في علل الوقائع والحوادث ،
ولاستخراج المسائل واستنباط الأحكام والقياس والبحث والمناظرات ،
وأن يحرم علينا قراءة العربية ودراسة اللغة والعروض والقوافي ،
وأن لا تبنى المدارس والربط لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه فعل شيئاً من ذلك ، ولا روى عن أحد من الصحابة
رضوان الله عليهم ، وهذا قول لا يرتضيه عاقل .

(١) وفي « كتاب العالم والمتعلم » للإمام أبي حنيفة مانهضه :

« قال المتعلم : رأيت أقواماً يقولون لا تدخلن
هذه المداخل فإن أصحاب نبي الله صلى الله عليه وسلم لم
يدخلوا في شئ من هذه الأمور وقد يسعك ما وسعهم ،
وإن هؤلاء زادوني غمّاً ، ووجدت مثلهم كمثل رجل في
نهر عظيم كثير الماء كاد أن يغرق من قبل جهله بالخاصة
فيقول له آخر : أثبت مكانك ولا تطلبن الخاصة .

قال العالم رحمه الله : أراك قد أبصرت بعض عيوبهم
والحجة عليهم ، ولكن قل لهم إذا قالوا ألا يسعك ما وسع
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بلى ! يسعني ما وسعهم لو
كنت بمثلتهم ، وليس بحضرتي مثل الذي كان بحضرتهم ،

ثم يقال لهم : إذا كان هذا مذهب أسلافكم وعقيدة أئمتكم فلم اتخذتم أحمد بن حنبل إمامكم في أصول الدين ؟ ولم جعلتم الأشعري .

وقد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا ، فلا يسعنا أن لا نعلم من الخطيئ منا والمصيب ؟ وأن لا نذب عن أنفسنا وحرماننا ، فقتل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كقوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلا يتكلمون السلاح ، ونحن قد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا ، مع أن الرجل إذا كف لسانه عن الكلام فيما اختلف فيه الناس وقد سمع ذلك لم يطق أن يكف قلبه ، لأنه لا بد للقلب من أن يكره أحد الأمرين أو الأمرين جميعاً . فأما أن يحبها وها مختلفان فهذا لا يكون ، فإذا مال القلب إلى الجور أحب أهله وإذا أحب القوم كان منهم ، وإذا مال القلب إلى الحق وأهله كان لهم ولياً ؛ وذلك بأن تحقيق الأعمال والكلام لا يكون إلا من قبل القلب ، وذلك أن من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لم يكن عند الله مؤمناً ، ومن آمن بقلبه ولم يتكلم بلسانه كان عند الله مؤمناً .

قال المتعلم : هو كما قلت لكن بين لي هل يضرفي إذا لم أعرف الخطيئ من المصيب ؟

قال العالم رحمه الله : لا يضرك في خصلة ، ويضرك بعد في خصال غير واحدة ، فأما الخصلة التي لا تضرك فإنها إنك لا تؤاخذ بعمل الخطيئ . وأما الخصال التي تضرك فواحدة منها اسم الجهالة يقع عليك لأنك لا تعرف الخطأ من الصواب ، والثانية عسى أن ينزل بك من الشبهة ما نزل بغيرك

مقتداكم في العقيدة ؟ حتى قبل لكم فلان حنبل و فلان أشعري ويقال لهم : خبرونا عن مالك والشافعي هل كان لها أصول أم لا ؟ فإن قالوا كان لها أصول قبل لهم : فلم اتبعتم

ولا تدرى ما المخرج منها لأنك لا تدرى أمصيب أنت أم خطيئ فلا تنزع عنها . والثالثة لا تدرى من تحب في الله ومن تبغض فيه لأنك لا تدرى الخطيئ من المصيب .

قال المتعلم : لقد كشفت عنى الغطاء وجعلت أرى البركة في مذاكرتك ! ولكن أرأيت إن كان رجل بصف عدلاً ، ولا يعرف جور من يخالف ولا عدله أيسره ذلك ، وأن يقال أنه عارف بالحق أو هو من أهله ؟

قال العالم رحمه الله : إذا وصف عدلاً ، ولا يعرف جور من يخالفه فإنه جاهل بالجور والعدل . واعلم يا أخي إن أجهل الأصناف كلها وأردأهم منزلة عندى هؤلاء ؛ لأن مثلهم كمثل أربعة نفر يؤتون بثوب أبيض فيسألون جميعاً عن لون ذلك الثوب فيقول واحد من هؤلاء الأربعة : هذا ثوب أحر ؛ ويقول الآخر هذا ثوب أصفر ؛ ويقول الثالث هذا ثوب أسود ؛ ويقول الرابع هذا ثوب أبيض ، فيقال له : ما تقول في هؤلاء الثلاثة أصابوا أم أخطأوا ؟ فيقول : أما أنا فقد أعلم أن الثوب أبيض وعسى أن يكون هؤلاء قد صدقوا . وكذلك هذا الصنف من الناس يقولون : أنا نعلم أن الزاني ليس بكافر . وعسى أن يكون الذي يروى أن الزاني إذا زنى نزع منه الإيمان كما ينزع السربال كان صادقاً ولا نكذبه .

أحمد بن حنبل ؟ وكان بعد مالك بثلاث وستين سنة . وبعد الشافعي بثمان وثلاثين سنة . وكان الأشعري بعد الشافعي بمائة وست وعشرين سنة . وبعد مالك بمائة وسبع وأربعين سنة ، وهو لا يعتقد معتقدهما بل كان حنفى المذهب معتزلى الكلام لأنه كان ربيب أبى على الجبائى (١) وهو الذى رباه وعلمه

ويقولون أن من مات ولم يحج فقد أطاق الحج فنحن نسميه مؤمناً ونصلى عليه ونستغفرله ونقضى عنه حجه ولا نكذب من يقول : مات يهودياً أو نصرانياً ؟ ينكرون قول الشيعة ويقولون قولهم ، وينكرون قول الخوارج ويقولون قولهم . وينكرون قول المرجئة ويقولون قولهم . (ص ٩ حتى ١١)

(١) هو أبو على محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان رضى الله عنه المعروف بالجبائى أحد أئمة المعتزلة ، كان إماماً فى علم الكلام ، وأخذ هذا العلم عن أبى يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصرى رئيس المعتزلة فى عصره . وله فى مذهب الاعتزال مقالات مشهورة ، وعنه أخذ الشيخ أبو الحسن الأشعري شيخ السنة علم الكلام ، وله معه مناظرة روتها العلماء كذا فى " وفيات الأعيان " لابن خلكان . قال : ورأيت فى " المسالك والممالك " لابن حوقل فى " فصل خوزستان " أن : « جى » مدينة ورستاق عريض مشتبك العائر بالنخل وقصب السكر وغيرها » قال : ومنها أبو على الجبائى الشيخ الجليل إمام المعتزلة ورئيس المتكلمين فى عصره . وكانت ولادة الجبائى فى سنة خمس وثلاثين ومائتين وتوفى فى شعبان

سنة ثلاث وثلاث مائة هـ وضبط فى ترجمة ولده أبى هاشم عبد السلام " الجبائى " بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة ، قال : « هذه النسبة إلى قرية من قرى " البصرة " خرج منها جماعة من العلماء هكذا قاله السمعاني فى " كتاب الأنساب " وقال ياقوت الحموى فى كتابه " المشترك " : إنها كورة وبلد ذات قرى وعمارات من نواحي " خوز بغداد " والله اعلم هـ . وقال العلامة محمد بن ابراهيم الوزير اليماني فى " الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم " " وقد تطابق الفريقان من أهل السنة والإعتزال على التعظيم لأبى حنيفة والإجلال .

أما أهل السنة فذلك أظهر من الشمس وأوضح من أن يدخل فيه لبس

وليس يصح فى الأذهان شئ متى احتاج النهار إلى دليل وأما المعتزلة فقد تشرف أكثرهم بالإنساب إليه ، والتعويل فى التقليد عليه كأبى على وولده أبى هاشم من متقدميهم ، وأبى الحسين البصرى والزمخشري من متأخريهم . وهم وإن قدرنا دعواهم الإجتهد والخروج من التقليد فذلك إنما كان بعد طلب العلم وطول المدة ، وهم قبل ذلك وفى حلاله معترفون باتباع أقواله وبعد ذلك لم يستنكفوا من الإنساب إلى اسمه والمتابعة فى المعارف لرسمه . وفى كلام علامتهم الزمخشري : « وثند الله الأرض بالأعلام المنيفة ، كما وطد الحنيفية بعلوم أبى حنيفة ، الأئمة الجليلة الحنيفة أزمة الملة الحنيفية ، الجود والحلم حاتمى وأحنفى . والدين والعلم حنيفة وحنفى » هـ (ج - ا ص ١٥٩) - محمد عبد الرشيد النعماني -

الفقه والكلام (١) ثم إنه فارق أبا علي بسبب جرى بينهما ، وانضم إلى ابن كلاب (٢) وأمثاله ، وتنسق من أصول المعتزلة ، واتخذ مذهباً لنفسه ، وجعل يرد على المعتزلة وينقض عليهم بكلام أبي علي وغيره ، فالتأم إليه جماعة كالباقلي وابن فورك وأبي الحسن الطبري وابن عيشون الغراب البصري والقلانسي وأبي عبد الله بن مجاهد . وعن الباقلاني وابن فورك والقلانسي أخذ جماعة من أصحاب الشافعي كالإسفرائيني وغيره ، وهم رؤساء الأشاعرة ، وعنهم انتشر مذهب الأشعري . وأما أحمد بن حنبل فهو أشهر من أن يذكر ، منفرد بمذهبه إمام في طائفته وهو يطعن في إمامتكم ويرد عليها .

(١) ولم يثبت منه الرجوع عن المذهب حين رجع عن الاعتزال ، وما ذكره المصنف عول عليه الحافظ عبد القادر القرشي والعلامة المقرئ وجماة وهو الصحيح إن شاء الله وإن كان فقهاء المذاهب يتجاذبون الأشعري إلى مذاهبهم ويترجمونه في طبقاتهم وما ذاك إلا لأنه كان ينظر في فقه المذاهب ولا يتحزب لبعضها على بعض وكان يقول بتصويب المجتهدين في الفروع .

(٢) ترجمه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" فقال هو : "عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان البصري أحد المتكلمين في أيام المأمون ذكره الخطيب ضياء الدين والد الإمام فخر الدين في كتاب "غاية المرام في علم الكلام" وزعم أنه كان أخاً لـ يحيى بن سعيد القطان كبير المحدثين ، وأنه دمر المعتزلة في مجلس المأمون . وذكره ابن النجار فنقل عن محمد بن اسحاق النديم في "الفهرست" فقال : كان من أئمة الحشوية ،

فإن قالوا : يلزمكم عين ما ألزمتونا لأنه يقال لكم : فلان معتزلي وفلان كرامي ،

وله مع عباد بن سليمان مناظرات وكان يقول : إن كلام الله هو الله فكان عباد يقول : إنه نصراني بهذا القول . قال المصنف - يعني الذعبي - : كان بعد الأربعين ومائتين . قلت : وذكره العبادي في الفقهاء الشافعية مختصراً فقال : عبد الله بن سعيد ابن كلاب القطان . ونقل الحاكم في "تاريخه" عن ابن خزيمة أنه كان يعيب مذهب الكلابية ويذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان أشد الناس على عبد الله بن سعيد وأصحابه ، ويقال : إنه قيل له "ابن كلاب" لأنه كان يخطف الذي يناظره . وهو بضم الكاف وتشديد اللام وقول الضياء : «إنه كان أخاً ليحيى بن سعيد القطان» غلط ، وإنما هو من توافق الإسمين والنسبة . وقول ابن النديم : «إنه من الحشوية» يريد من يكون على طريق السلف في ترك التأويل للآيات والآحاديث المتعلقة بالصفات ويقال لهم : «المفوضة» وعلى طريقته مشي الأشعري في "كتاب الإبانة" اهـ

قلت : وعباد هو ابن سليمان من رؤوس الاعتزال فقله فيه ما لا يخرج عليه . وأما ابن خزيمة فليس هو من فرسان هذا الميدان فلا يقبل قوله في المتكلمين . وأما كلام أحمد في حق ابن كلاب وأصحابه فليس إلا لكرهته الخوض في علم الكلام ، وقد تحقق عند الخاص والعام أن الخوض فيه عند مسيس الحاجة إليه متعين . وليس بوجود في العلماء من يعزو إليه بدعة . وقد صرح الحافظ

قلنا : هذا غير لازم لنا أما المعتزلة فكانوا طائفة من أهل
" البصرة " و غيرها لهم أصول و فروع فاختاروا فروع
أبي حنيفة ولم يفارقوا أصولهم . وأما الكرامية فإنهم ينسبون

ابن حجر في " فتح الباري " :

" أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما
ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والقراء
وغيرهم ، و أما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة لهم من
الشافعي وأبي عبيد وأمثالها . و أما المسائل الكلامية فأكثرها
من الكرايسسي وابن كلاب ونحوهما " اهـ (ج - ١ ص ٢١٣
طبع الميرية بمصر)

وفي " كتاب الكراهية " من " الفتاوى الهندية " في " باب المتفرقات "

قال الشيخ الإمام صدر الإسلام أبو اليسر : « وقد صنف
الأشعري كتباً كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ثم إن الله
عز وجل لما تفضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقضاً لما صنف
لتصحيح مذهب المعتزلة إلا أن أصحابنا رحمهم الله تعالى من
أهل السنة والجماعة خطؤوه في بعض المسائل التي أخطأ فيها
أبو الحسن ، فمن وقف على المسائل وعرف خطأه فلا بأس
بالنظر في كتبه وامسكها ، و عامة أصحاب الشافعي رحمه
الله تعالى أخذوا بما استقر عليه أبو الحسن ، و يطول تعداد
ما أخطأ فيه أبو الحسن وكذلك لا بأس بامسك تصانيف
أبي محمد عبد الله بن سعيد القطان ، وهو أقدم من أبي الحسن
الأشعري ، وأقوايله توافق أقاويل أهل السنة والجماعة إلا في مسائل

إلى محمد (١) بن كرام وكان قد نبغ في " سجستان " و تولى أمره
محمود بن سيكتكين صاحب " غزنة " وكان له أصول المشبهة ،
و أكثر فروع أبي حنيفة وهم شردمة تسكن في جبال " غور "
وسواد " غزنة " يأنف منهم الحنفيون . وربما يلعنهم بعضهم فالذي ذكروه
لا يرد علينا مع وجود أصول أبي حنيفة ، ولا يثبت الشارد إلى الوارد ،
والذي نقل عن مالك و الشافعي نحو ست مسائل وسنورها
إن شاء الله تعالى .

وهن هنا هنا أنه اتفق له مشايخ لم تكن لمالك ولا للشافعي مثلهم ،
لأنه أخذ العلم عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن
علقمة والأسود ونظرانهم ، وهم أخذوا عن عمرو بن ابن مسعود وأبي
موسى الأشعري وعمار بن ياسر وسليمان الفارسي وعائشة رضي الله عنهم
وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وقال أبو مطيع

قلائل لا تبلغ عشر مسائل فإنه خالف فيها أهل السنة والجماعة
لكن إنما يحل النظر بشرط الوقوف على ما أخطأ فيه كذا في
" الظهيرية "

(١) وكان في الأصل " أحمد " وهو خطأ ، و ترجمة ابن كرام
مبسوطة في " لسان الميزان " لابن حجر

(٢) قال ابن تيمية في " منهاج السنة " :

" وأما أبو حنيفة فشيخه الذي اختص به حماد بن أبي
سليمان ، وحماد عن إبراهيم ، وإبراهيم عن علقمة ، وعلقمة
عن ابن مسعود . وقد أخذ أبو حنيفة عن عطاء وغيره "
(ج - ٤ ص ١٤٣)

البلخي (١) قال أبو حنيفة : دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين فقال لي : يا أبا حنيفة عمن أخذت العلم ؟ قال قلت : « عن حماد عن إبراهيم عن عاقمة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلى ابن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم » قال : فقال أبو جعفر : نخرج استوثقت ماشئت يا أبا حنيفة الطيبين المباركين . وعن الربيع بن يونس قال : دخل أبو حنيفة يوماً

وقال الذهبي في " دول الإسلام " في ترجمة أبي حنيفة رضى الله عنه :

" رأى أنساً بالكوفة " ، وأكبر شيوخه عطاء بن أبي رباح ، وشيخه في الفقه حماد بن أبي سليمان " اه
وصرح الذهبي في ترجمة الشعبي من كتابه " تذكرة الحفاظ " أنه : « أكبر شيخ لأبي حنيفة » اه

(١) راوى " الفقه الأكبر " قال صدر الأئمة في " المناقب " :

" أبو مطيع البلخي إمام مشهور بالعبادة والزهد والفقه والخصال الحميدة . قال المسيب بن اسحاق : « ما جلسنا إلى أحد كان أفقه من أبي مطيع » ما كان يستثنى إلا بأبي حنيفة " اه (ج - ١ ص ١٤٢)

وقال الإمام الحافظ أبو محمد الحارثي : « وكان أبو مطيع حافظاً متقناً » قاله في " مسند أبي حنيفة " بعد إخرجه حديث « الجار أحق بشفعته » راجع " جامع المسانيد " للخوارزمي و " عقود الجواهر المنيفة " للحافظ الزبيدي .

محمد عبد الرشيد النعماني

على المنصور وعنده عيسى بن موسى فقال للمنصور : « هذا عالم الدنيا اليوم ! فقال له : يا نعمان عمن أخذت العلم ؟ قال : « عن أصحاب عمر عن عمر رضى الله عنه ، وعن أصحاب علي عن علي رضى الله عنه ، وعن أصحاب عبد الله عن عبد الله رضى الله عنه - وما كان في وقت ابن عباس رضى الله عنهما على وجه الأرض أعلم منه - قال : « لقد استوثقت لنفسك »

وروى أبو حنيفة الفقه والحديث عن ألف وثلاث مائة وعشرين شيخاً كلهم أئمة وفقهاء يشار إليهم في العلم والزهد ، ويؤخذ عنهم الفقه والدين . وما أدرك الثوري كل من أدركه أبو حنيفة . وليس مشائخ مالك والشافعي كمشائخ أبي حنيفة لأن شيخ مالك ربعة الرأي وليس هو في درجة أحد من مشائخ أبي حنيفة ولا يقر بهم علماً وزهداً ورياسة في الدين والدنيا . (١) وقد قال له

(١) قال ابن حزم في " الإحكام في أصول الأحكام " :

" وما أدرك مالك " بالمدينة " أعلى من نافع ، وهو قليل الفتيا جداً . وربيعية وكان كثير الرأي قليل العلم بالحديث . وأبى الرناد وزيد بن أسلم وكانا قليلي الفتيا . أما الزهري فإنما كان " بالشام " وما كتب عنه مالك إلا " بمكة " . وأما من القضاة فأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويحيى ابن سعيد الأنصاري على أن أهل العراق يجاذبونه إياه لأنه مأمع وهو قاض " ببغداد " وأما سعد بن إبراهيم فكان ثقة إلا أن مالكا لم " يأخذ عنه " اه (ج - ٢ ص ١١٦)

عبد الله الصنعاني : (١) أنت ربيعة ؟ قال نعم . قال : الذي يتحدث عنك مالك بن أنس . قال نعم . قال : كيف حظى بك مالك ولم تحظ أنت بنفسك ؟ قال : « أما علمتم أن مثقالاً من دولة خير من حمل علم » (٢)

و من مشايخ مالك أيضاً عروة بن أذينة وقد وقفت

(١) وفي « الإكمال في أسماء الرجال » لصاحب « المشكاة » بكر ابن عبد الله الصنعاني

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر في « الانتقاء » :

« ذكر أبو بشر الدولابي قال : أخبرنا أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب عن مصعب الزبيري قال : كان مالك بن أنس يجلس إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعنه أخذ مالك بن أنس العلم ثم اعتزله فجلس إليه أكثر من كان يجلس إلى ربيعة فكانت حلقة مالك في زمن ربيعة مثل حلقة أو أكثر وأفقي معه ربيعة عند السلطان

(حد ثنا) عبد الوارث بن سفيان قال : نا قاسم بن اصبح قال : نا أحمد بن زهير قال : نا الزبير بن بكار قال : نا مطرف قال : نا مالك قال : لما اجمعت تحويلاً عن مجلس ربيعة جلست أنا وسليمان بن بلال في ناحية المسجد فلما قام ربيعة بن أبي عبد الرحمن من مجلسه عدل إلينا فقال : يا مالك تلعب بنفسك زفنت وصبقت لك سليمان بن بلال أبلغت إلى أن تتخذ مجلساً لنفسك لإرجع إلى مجلسك . ١٥ (ص ٣٧)

عليه امرأة فقالت : أنت الذي يقال له الرجل الصالح ؟ وأنت الذي تقول :

إذا وجدت أوار الحب في كبدي عمدت نحو سقاء القوم أبترد - الأبيات - والله ما قال هذا رجل صالح قط . (١) ولا يعد ابن أذينة في جملة الفقهاء المشهورين .

فإن قالوا : لا كلام أن « المدينة » أفضل من « الكوفة » وعلما « المدينة » أعلم من علماء « الكوفة » ، وما أفنى مالك حتى أذن له في الإفتاء ثلاثون تابعياً من فقهاء « المدينة » فوجب أن يكون التقدم لمالك لا لأبي حنيفة :

قلنا لهم : أما « المدينة » فلا منازعة في أنها أفضل من « الكوفة » وليس كلامنا في تفضيل البلدان وإنما الكلام في تفضيل المشايخ . وأما العلماء المتقدمون فلا كلام أيضاً في تفضيل علماء « المدينة » على سائر علماء الأمصار ، وإنما الكلام في علماء زمان أبي حنيفة ومالك ، ولا يختلف أحد من أهل العلم أن فقهاء زمان أبي حنيفة أعلم وأعظم من فقهاء زمان مالك لأن علم أهل المدينة ذهب مع موت الفقهاء السبعة الذين كانوا . وذلك في نيف وتسعين من الهجرة . وكفى لأبي حنيفة شرفاً أنه أدرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلقا من التابعين وأخذ عنهم الفقه والحديث وناظر الشعبي وعطاء (١) وهذه الحكاية أوردها ابن قتيبة في « المعارف » وقال : « عروة بن أذينة كان مالك بن أنس يروى عنه الفقه » ١٥ (ص ٢١٥)

وابن جريح والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وربيعه الرأي .
وقد اتفق علماء "الكوفة" على إجلال أبي حنيفة في موضع حماد بن
أبي سليمان ، وهو الذي يقول : « كل ما جاء عن الله ورسوله فعلى
الراس والعين . وما جاء عن الصحابة فتخير ، وما جاء عن التابعين
فهم رجال ونحن رجال » وفي رواية : « زاحمتهم » وقد استقصينا
الكلام في هذا المعنى في "كتاب الطبقات" .

وأما الشافعي فشأنه مالك وسفيان بن عيينة ومحمد بن الحسن و
بشر المريسي وحفص الفرد . وأصحابه ينكرون ذلك وينسبونه إلى مسلم
ابن خالد الزنجي . ولقد ظلموه إذ نسبوه إلى رجل لا يعرف بالفقه
ولا يذكر في طبقات أصحاب الفتيا والاجتهاد . وإنما كان رجلاً
يتعاطى قراءة الأخبار والقصص والمغازي ؛ وإملاء مناسك الحج في
المواسم . ولو نسبوه إلى محمد بن الحسن ومالك كان أعظم لقدره
وأرفع لشأنه لما أن محل مالك ومنزلته لا تخفى على أحد ، وكذلك
محمد بن الحسن جليل القدر فريد العصر (١) وقد أجاد الشاعر

(١) قلت : ولعل الحافظ ابن حجر تنبه لما قاله المصنف حيث قال
في "توالي التأسيس" بعد ذكر شيوخه : "وانتهت رئاسة الفقه
بالمدينة" إلى مالك بن أنس رجل إليه ولازمه وأخذ عنه .
وانتهت رئاسة الفقه "بالعراق" إلى أبي حنيفة فأخذ عن صاحبه
محمد بن الحسن جماً ليس فيها شيء إلا وقد سمعه عليه ، فاجتمع
لهم علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث "اه ولا يخفى أن ملازمته

لمالك كانت قليلة في الأوائل قبل انتقائه "الموطأ" فقد روى
أبو نعيم في "الحلية" بإسناده عن الشافعي قال : « أتيت مالكا وأنا
ابن ثنتي عشرة سنة لأقرأ عليه "الموطأ" فاستصغرنى » (ج - ٩ ص ٦٩)
ومن ثم تجده يروى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن
إبراهيم عن أبي سلمة « أن عمر بن الخطاب نسي القراءة في صلاة
المغرب فقبل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا :
حسناً ، قال : فلا بأس » وهذا الحديث مما رواه مالك من كتابه
بآخرة ، قال ابن عبد البر : « ليس هذا الأثر عند يحيى بن يحيى لأن
مالكا طرحة في الآخر » كما ينقله الحافظ ابن حجر في "التلخيص
الحبير" ولذلك اعرض أهل العلم عن رواية "الموطأ" بطريق
الشافعي . ثم قد فات الشافعي سماع كثير من أحاديث مالك فاحتاج
أن يروى عنه حتى بثلاث وسائل كقضاء عمر و عثمان في المظلة
بنصف دية الموضحة . كما أسنده الذهبي في "تذكرة الحفاظ" في
ترجمة مسلم بن خالد الزنجي ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ج - ٨
ص ٨٣) عنه عن الزنجي عن ابن جريج عن الثوري عن مالك .
وروى أبو نعيم في "حلية الأولياء" بإسناده عن الشافعي قال :
« جئت مالك بن أنس فاستأذنت عليه فدخلت وكنت أريد أن
أسمع منه حديث العقبة ، فقلت إن جعلته في أول خشيت أن
سيبطله ولا يحدثنى ، وإن جعلته في آخر خشيت أن لا يبلغه بعد
عشرة أحاديث ، فأخذت أن أسأله عن حديث حديث فلما مرت
عشرة قال حسبك فلم أسمع منه (ج - ٩ ص ٧٠)

حيث يقول :

جنى بمثل بنى بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار

وقد اعترض بعض أصحابه كالملقب "بإمام الحرمين" وغيره وقال : هب أنه كذلك لا يمنع أن يكون التلميذ أفقه من شيخه بأن يكتسب علوماً عدة من مشايخ جملة من أهل تلك العلوم وبالإستنباط والنظر والفكر.

قلنا : إذا اعترفتم أن شيخه من أولئك الذين لم يكونوا من أهل الإجتهد والرأى فقد حصل المرام .

وقد تعلق الجويني وتلميذه الغزالي الطوسي في تقديم مذهبه بأن قالوا : « إن الفتوى اليوم تدور على ثلاثة من الأئمة : أبى حنيفة ومالك والشافعي لأن أصحاب الثوري إنقرضوا كأصحاب الأوزاعي والليث بن سعد (١) ووجدنا أباً حنيفة قوياً في الرأى ضعيفاً

(١) أقول : إن الليث بن سعد كان حنقى المذهب وقد ذكره ابن خلكان في تاريخه وذكر أنه حنقى المذهب فعلى هذا ليس هو بصاحب مذهب والله أعلم ، (هامش نسخة المجلس العلمى)

قلت : قال العلامة عبد اللطيف السندى في "ذب ذبات الدراسات" في ذكر مناقب الإمام أبى حنيفة :

"وقد اتبعه على مذهبه كثير من كبار المحدثين أيضاً كالليث بن سعد الإمام الكبير المجمع على جلالته وثقته وكرمه ذكره العيني في "شرح البخارى" اهـ (ج - ٢ ص ٦٨٧)

وهذا نص العيني على ما ذكره من قبل :

في الأثر ، ووجدنا مالكا قوياً في الأثر ضعيفاً في الرأى ، ولا حظ لواحد منهما في اللغة ، وكان الشافعي قوياً فيهما وله الحظ الأوفر من اللغة ، وكان الأخذ بمذهبه أولى

والجواب : أن هذا قول من جهل مدارك الشريعة . وقواعد النظر ، ولم يدرك ما الإجتهد والرأى ، إذ يجعل الشافعي في الرأى كأبى حنيفة وكمالاً في الأثر ، وأبو حنيفة هو الواضع الأول لحدود القياس ، والإمام المقدم في بيان العلل ، والراسم لأنواع المناسبات ، والمناهج للنقوض والإعتراضات ، والأسئلة والجوابات حتى كان الحافظ للقياس وعله ، والعارف ببحثه وجدله ، يبهز الماهر بالحجة ، ويغمر البارح بالمسألة . وكانوا يقولون : « القياس سحر أبى حنيفة » وأبو حنيفة وأصحابه لا يعرفون إلا "بأصحاب الرأى والنظر" : وهذا ابن الأسود الطوسي يفاخر فقهاء "المدينة" بالحسن البصرى وابن سيرين وطائرس وأضرابهم ، ويفضل أباً حنيفة عليهم في الرأى بأبيات ذكرنا بعضها في هذا المختصر (١)

« كان الليث بن سعد إماماً كبيراً مجمعاً على جلالته وثقته وكرمه ، وكان على مذهب أبى حنيفة قاله القاضي ابن خلكان انتهى » (ج - ٢ ص ٣١٣)

وما قاله ابن خلكان جزم به الشيخ زكريا الأنصارى الشافعي في "شرح البخارى"

(١) وستأتى في آخر الكتاب في "ذكر ما روى من الشعر في مدح أبى حنيفة"

محمد عبد الرشيد النعماني

وإذا ذكرت أبا حنيفة فيهم

خضعت له في الرأي كل رقاب

وحكى الربيعي قال : سأل عضد الدولة أبا علي الفارسي النحوي عن أبي حنيفة وقال هل كان يفهم العربية كما كان يفهم الفقه ؟ فقال أبو علي : العربية كلها قياس وأبو حنيفة كان رب القياس . وأما مالك فإنه ممن لا يشك فيه أحد أنه سيد الحفاظ وإمام المحدثين فقدمه أصحاب الحديث على من هو أعلى قدرًا من الشافعي .

ولم يقتنع القائل بهذا الحال حين فضله عليها بالحظ الأوفر من اللغة وجعله إمامًا في علم النحو والهندسة والطب ، وإن "مسند أبي حنيفة" ضعف ما رواه الشافعي (١) وأهل

(١) قال شيخنا رحمه الله في "معجم المصنفين"

"فقد جمع حديث الإمام جهم غفير من العلماء من طائفة المحدثين والحفاظ المتقنين منهم الحفاظ الكبير أبو بكر محمد بن إبراهيم الإصبهاني المتوفى سنة ٣٨١ من الحنابلة ، والحافظ الثقة الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الدوري البغدادي المتوفى سنة ٣٣١ ، والحافظ صدر الدين موسى بن زكريا المصري المعروف بالحصكفي المتوفى سنة ٦٥٠ ، والشيخ نجم الدين الكبري أحمد بن عمر الزاهد المشهور المتوفى سنة ٦١٨ ، والشيخ قاسم بن قطلوبغا المصري المتوفى سنة ٨٧٩ ، والحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي المعروف بالأستاذ السيد مؤني المتوفى سنة ٣٤٠ ، والحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد البغدادي المتوفى سنة ٣٨٠ ، والإمام

الحافظ الجمجة أبو الحسن محمد بن المظفر بن موسى البغدادي المتوفى سنة ٣٧٩ ، والحافظ الإمام المشهور أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى ٤٣٠ ، والشيخ الحفاظ محمد بن عبد الباقي الأنصاري المتوفى سنة ٥٣٦ ، والحافظ الإمام القدوة أبو أحمد عبد الله الجرجاني المعروف بابن عدى المتوفى سنة ٣٦٥ ، والحافظ الحسن بن زياد اللؤلؤي المتوفى سنة ٢٠٤ ، والحافظ عمر بن الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٤٩ ، والحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي ، والقاضي أبو يوسف الإمام يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى سنة ١٨٢ ، والإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٧ ، والشيخ حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، والحافظ أبو القاسم عبد الله ابن محمد بن أبي العوام السعدي ، والحافظ أبو عبد الله حسين ابن محمد بن خسرو البلخي المتوفى سنة ٥٧٦ . وهذه المسانيد الخمسة عشر الأخيرة جمعها أبو المؤيد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥ . وأما صاحب "كشف الظنون" فذكر "مسند الماوردي" أيضًا ، وهذا أدل دليل لادليل فوقه على أن الإمام كان من حفاظ الحديث ، ومن المكثرين في روايته ، وذلك لأن المحدثين لم يعتنوا بجمع حديث أحد إلا حديث من أكثر في السماع والرواية من المحدثين . (ج ٢ ص ١٢٠ و ١٢١)

قلت : ومنهم حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي الشهير بابن عقدة المتوفى سنة ٣٣٢ هـ قال الحفاظ بدر الدين محمود العيني في "تاريخه

الكبير :

« إن » مسند أبي حنيفة لابن عقدة يحتوى وحده على ما يزيد على ألف حديث » اهـ

ومنهم الحافظ المفيد المكثّر محدث "العراق" أبو حفص عمر بن أحمد ابن عثمان البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ ومنهم الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المحدث المشهور المتوفى سنة ٣٨٥

ذكر هذه المسانيد الثلاثة الإمام الكوثري في "التانيب" (ص ١٥٦)

ومنهم الحافظ الزاهد عبد الله بن محمد الأنصاري المتوفى ٤٨١ جمع كتاباً في أحاديث الإمام لتلميذه صاعد بن سيار الهروي قال الحافظ عبد القادر القرشي في ترجمة نصر بن سيار بن صاعد بن سيار الهروي مسند "خراسان".

"قال السمعاني : « كان فقيهاً متديناً مناظراً وكان حسن السيرة سمع جده أبا العلاء صاعد بن سيار وغيره سمعت منه الترمذي » بروايته عن القاضي أبي عامر الجراحي عن محبوبه عنه ، و"كتاب الأحاديث التي رواها أبو حنيفة رضى الله عنه" جمع عبد الله بن محمد الأنصاري لجده القاضي صاعد بروايته عنه »

ومنهم الحافظ العالم المكثّر الجوال أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني المتوفى سنة ٥٠٧ جمع كتاباً في "أطراف حديث أبي حنيفة" كما هو مصرح في ترجمته المملوكة

بكتابه "الجمع بين رجال الصحيحين"

ومنهم الإمام الحافظ الكبير محدث "الشام" ثقة الدين أبو القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ فقد ذكر من تصانيفه "مسنده لأبي حنيفة" الإمام الكوثري فيما كتبه على "تبيين كذب المفتري" وكرد علي في تقدمته على "تاريخ دمشق" ومنهم شيخ الحرم العلامة المحدث عيسى الجعفري المغربي المتوفى سنة ١٠٨٠ ذكره الشيخ الإمام ولي الله الدهلوي في كتابه "إنسان العين في مشايخ الحرمين" وقال :

"صنف مسنداً للإمام أبي حنيفة رحمه الله وأتى فيه بمنفعة متصلة إلى الإمام"

وأما "كتاب الآثار" للإمام أبي حنيفة فقد رواه عنه جمع من الأئمة الثقات ، وقد مر أن زفر رواه عن الإمام ، وروى عن زفر أصحابه الثلاثة أبو وهب محمد بن مزاحم المروزي ، وروى عن زفر أيضاً ، وشداد بن حكيم البلخي ، وأخرج ابن خسرو في "مسنده" من طريقه أحاديث كثيرة ، والحكم بن أيوب . قال الحاكم النيسابوري في كتابه "معرفة علوم الحديث" :

"نسخة لزفر بن الهذيل الجعفي تفرد بها عنه شداد بن حكيم البلخي ، ونسخة أيضاً لزفر بن الهذيل الجعفي تفرد بها أبو وهب محمد بن مزاحم المروزي عنه" (ص ١٦٤) وقال الحافظ أبو الشيخ بن حيان في كتابه "طبقات المحدثين" باصبهان والواردين عليها - ونسخته الخطية محفوظة في خزانة الأصفية بميدراة آباد الدكن - في ترجمة أحمد بن رسته بن بنت محمد ابن المغيرة :

” كانت عنده ” السنن ” عن محمد بن الحكم بن أيوب عن زفر عن أبي حنيفة ”
وقال الحافظ القرشي في ” الجواهر المضية ” في ترجمة يوسف ابن الإمام أبي يوسف رحمها الله تعالى :
” وروى ” كتاب الآثار ” عن أبيه عن أبي حنيفة ، وهو مجلد ضخمة ”

وهذا قد طبع بمصر سنة ١٣٥٥ عنت بنشره ” لجنة احياء المعارف النعمانية ” بحيدرآباد الدكن بالهند ، وعلق عليه العلامة المحدث الفقيه أبو الوفا الأفغانى أدامه الله بالخير والكرامة . وقد روى عن أبي يوسف هذا الكتاب تلميذه عمرو بن أبي عمرو أيضاً وبطريقه يرويه الخوارزمي في ” جامع المسانيد ” .
وقال ابن حجر في ” لسان الميزان ” :

” محمد بن ابراهيم بن حبش البغوي روى عن محمد ابن شجاع الثلجي عن الحسن بن زياد اللؤلؤي عن أبي حنيفة ” كتاب الآثار ”

وقد مسخت هذه العبارة في النسخة المطبوعة من ” اللسان ” هكذا :

” محمد بن ابراهيم بن الحسن البغوي روى عن محمد بن نجيب الباخي عن الحسن بن زياد اللؤلؤي عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ” كتاب الآثار ”

وهذا من قلة اعتناء مصححي الكتاب . وابن حبش البغوي والإمام ابن شجاع الثلجي معروفان لها ترجمة مبسطة في ” تاريخ

روايته (١) تزيد على جميع علم الشافعي ، وأقل ماله ” السير الكبير ” ومسائل هذا الكتاب و ” الجامع الكبير ” و ” الزيادات ” التي جمعها محمد بن الحسن ورواها عن أبي حنيفة وأصحابه ومالك

بغداد ” للخطيب ، وهذا الكتاب معروف في مرويات الإمام اللؤلؤي عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وهو أحد المسانيد السبعة عشر لأبي حنيفة رضي الله عنه المذكور أسانيداً في أثبات المسانخ .
وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ” تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ” :

” والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو ” كتاب الآثار ” التي رواها محمد بن الحسن عنه . ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى . وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثي وكان بعد الثلاثمائة بحديث أبي حنيفة فجمعه في مجلدة ورتبه على شيوخ أبي حنيفة ، وكذلك خرج المرفوع منه الحافظ أبو بكر بن المقرئ وتصنيفه أصغر من تصنيف الحارثي ، ونظيره ” مسند أبي حنيفة ” للحافظ أبي الحسين بن المظفر ، وأما الذي اعتمد الحسيني على تخرجه رجاله فهو ابن خسرو وهو متأخر ، وفي كتابه زيادات على ما في كتابي الحارثي وابن المقرئ ” .

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب : « أن الأصل من روايته » يعني كتاب الأصل . (هامش نسخة العلامة الفقيه مولانا أبي الوفاء الأفغانى أبقاه الله بالغز والكرامة)

والثوري وابن أبي ليلى والأوزاعي والليث بن سعد وغيرهم من الفقهاء (١) حتى ذكر في بعض مسائله سبعة أقاويل وفي بعضها خمسة وأربعة وثلاثة وقولين على قدر ما التقط من كتب الناس ، وأخذ من أقاويل الفقهاء ، فلا يعرف له مسألة اجتهد فيها ، ولاحادثة استنبط حكمها غير مسائل معدودة تفرد بها دون الناس .

منها : لو صنع خفاً من زجاج أيجوز أن يمسح عليها ؟ .

ومنها لا يكون المصر مصرّاً حتى يوجد فيها ركاب خشب .

ومنها لو اشترك رجلان في حفر بئر فأراد أحدهما طمها وأبى الآخر هل يمكن من ذلك ؟ .

ومنها امرأة استدخلت لإحليل حمار فنفره إنسان بعد الإتيان فهلكت المرأة هل تجب عليه الدية ؟ وهل تحل المرأة كما تحل لو استدخلت ذكر صبي ؟

(١) لعل هناك سقطاً حيث لا يرتبط فليحذر (هامش نسخة المجلس العلمي بخط المحدث العلامة الشيخ محمد يوسف البنوري حفظه الله بالخير والكرامة)

قلت : والسقط وقع بعد قوله : « رواها عن أبي حنيفة » ولعله قدر سطر أو سطرين وسيأتي نص المصنف أن :

« قد ذكرنا من قبل في هذا الكتاب أنه لو نظر الناظر في كتبه لم يجد مسألة تخرج عن أقاويل أبي حنيفة وأصحابه ومالك والثوري وغيرهم حتى ذكر في بعض مسائله قولين وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة » اهـ

ومنها لو طاف وهو راكب كلب أو ذئب بأستار الكعبة فحاذى شادروان (١) من أعلاه ، أو طاف على رأسه هل يجوز طوافه ؟

ومنها شخص له فرج واحد ورأسان هل يكون حكمه حكم امرأة واحدة أو حكم امرأتين ؟ قال : ولا كلام أنه لو كان له فرجان يكون حكمه حكم امرأتين .

ولو أدرج ذكره في خرقة رقيقة وأولجه فرج امرأة فإنه يجب عليه الغسل ولا يبطل وضوءه .

ومنها لو قال لامرأته : ذكرك طالق أو لحيتك طالق .

ومنها أن بول الصبي الذي لم يطعم طاهر وقيئه نجس . ومن أخصى ديك غيره فعليه الأرش .

ومنها أن شعرة من كريمة النبي صلى الله عليه وسلم لو سقطت في الماء تنجس الماء . ولو قطر من دمه صلى الله عليه وسلم لا ينجس الماء ، وفي بوله ونجوه تردد .

فهذه المسائل من غوامض فكره ، وصفاء باطنه ، وجودة نظره ، وحظه من اللغة ، وقوته في الأثر والرأي .

وأما دعواهم له في اللغة فخطأ صاحبهم وخطأ إمامهم مما يكذبهم في دعواهم ويرد شهادتهم له بقوله (٢) تعالى (ذلك أدنى أن لا تعولوا) أي لا يكثروا عيالكم . (ونار مؤصلة) أي حارة . (وما علمتم من الجوارح مكابدين)

(١) بضم الدال لفظة فارسية معناها الستر .

(٢) كذا في الأصل ، ولعله « بقوله في قوله تعالى »

قال : « مكليين » معلّمى الكلاب . وسئل عن قول عمر رضى الله عنه (لا شفعة في البئر ولا في الفحل) ما الفحل ؟ قال : فحل الإبل والبقر . وقال : التصرية من الربط . وسئل أيضاً عن قول عمر رضى الله عنه في حديث : « كأنهم اليهود وقد خرجوا من فهرهم » فقال : أراد البيت المبني من الأحجار الكبار . و « الماء المالح » و « ثوب يسوى » و « عفرت » بفتح العين . و « أشليت الكلب » أى زجرته عن الصيد . وأن الواو للترتيب ، والباء للتبعيض (١)

أما قوله : « أن لا تعولوا » أى أن لا تميلوا . ذكره الفراء ورواه عن الكسائي والأخفش والزجاج والرماني وأبي علي وغيرهم . وقوله تعالى : « نار مؤصدة » محيطة بلاخلاف بين العلماء . وقوله تعالى : « مكليين » أى مرسل الكلاب . و « الفحل » فحل النخل من جمع الماء في الخوض . ذكره أبو عبيدة والأصمعي . وأما أبو عبيد فقد أنكر على الشافعي وقال : « لو كانت المصرة (١) قال ابن الجوزي في كتابه « مناقب الإمام أحمد بن حنبل :

« قد أخذ عليه - يعنى الشافعي رحمه الله - كلمات . فقالوا : « قد قال : ماء مالح » وإنما يقال ملح ، وقال : « أن لا تعولوا - يكثر عيالكم » ومعناه عند اللغويين لأن لا تميلوا . وقال : « إذا أشلى كلباً - يريد أغراه » وإنما الإشلاء عند العرب الإستدعاء . وقال : « ثوب يسوى كذا » والعرب تقول يساوى « اه (ص ٥٠٢)

على مازعمه هذا الغزى من الربط لما كانت مصراة بل كانت « مصرورة » وقول عمر رضى الله عنه « من فهرهم » أى من مدراسهم . موضع يتعبدون فيه ويجتمعون سواء كان في بنيان أو صحراء . وأما « الماء المالح » فالفرات بخلافه ، والناس ينكرونه . وكذلك « ثوب يسوى » لفظة عامية . و « العفريت » لم يقل به أحد وهو مخالف للمنزل . و « أشليت الكلب » أى أغريته ذكره ثعلب وغيره . « والواو للترتيب والباء للتبعيض » لا يعرف أحد يقول به . وله من هذا الجنس كثير ذكره أبو عمرو غلام ثعلب وغيره والقاضى الركائبي والأندلسي وغيرهم ذكرنا القليل من الكثير .

وحكى الميداني أن ابن فارس اللغوى شرع يصلح ألفاظ الشافعي فسئل عن ذلك فقال : « هذا إصلاح الفاسد » فلما كثر عليه آنف من مذهبه وانتقل إلى مذعب مالك ، فقيل له : هلا انتقلت إلى مذهب أبي حنيفة ؟ قال : خفت أن يقال : إنما انتقل إليه طمعاً في الدنيا أو المناصب :

فإن قالوا : روى أن أبا حنيفة ذهب يقيس في اللغات فلم يتأت له . (١) وقال أيضاً : « ولو ضرب به بأبا قبيس » وهذا غلط فاحش **قلنا :** الجواب عن هذا من وجوه :

(١) قال العلامة عز الدين محمد بن ابراهيم بن علي المرتضى الشهير بابن الوزير الياني في « العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم » - ونسخته الخطية محفوظة عندي - « وأما ما قدح به على الإمام أبي حنيفة من عدم العلم بالعربية فلا شك أن هذا كلام متحامل متشكك عن وجوه المحامل ، وقد

كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله من أهل اللسان القويمة
واللغة الفصيحة ، فقد أدرك زمان العرب وعاصر جريراً
والفرزدق ، ورأى أنس بن مالك خدام رسول الله صلى الله عليه
وسلم مرتين ، وقد توفي أنس رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين
من الهجرة . والظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهد
ولمّا رآه بعد التمييز فدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين
وتأخرت وفاته إلى سنة خمسين ومائة ، والظاهر أنه جاوز التسعين
في العمر والله اعلم . ذكره أبو طالب عليه السلام في "كتاب
الأمالي" وهذا يقتضى أنه بلغ الحلم ، وأدرك بعد موت النبي
صلى الله عليه وسلم بقدر الثمانين السنة لأنه عليه السلام مات
وقد مضى عشر من الهجرة . فهذا يدل على تقدم أبي حنيفة
وإدراكه زمان العرب وهو أقدم الأئمة وأكبرهم سنّاً . فهذا
مالك على تقدمه توفي بعده نحو ثلاثين سنة ، ولا شك أن تغير
اللسان في ذلك الزمان كان يسيراً ، وأنه لم يشغل ذلك الزمان
بعلم الأدب أحد من أفاضل المسلمين كما حقق ذلك
أبو السعادات ابن الأثير في ديباجة "كتاب النهاية" ، وكما لا يخفى
ذلك على من له أنس بعلم التاريخ فلو أوجبنا قراءة العربية
على أبي حنيفة لزم أن لا يحتج بشعر جرير والفرزدق ، ولا شك
أن العناية بالمؤلف بعلم العربية كانت قليلة في ذلك الزمان من
علماء التابعين ولما اشتدت عناية أهل العلم به بعد ظهور الإختلال
الكثير ، وقد قال الأمير الحسين بن محمد رضي الله عنه بأغرب
من هذا ، قال : إن الهادي عليه السلام يحيى بن الحسين عربي

اللسان حمجازي اللهجة من غير قراءة مع أنه عليه السلام توفي
قريباً من رأس ثلاثمائة في تمام ثمان وتسعين ومائتين . فأما سنة ثمانين
من الهجرة فليس أحد من أهل المعرفة والتمييز يعتقد أن أحداً
من التابعين في ذلك الزمان قرأ كتاباً في النحو ، ولا وقف
بين يدي شيخ كعلقمة بن قيس وأبي مسلم الخولاني ومسروق
الأجدع وجبير بن نفير وكعب الأحبار ولا من بعدهم من التابعين
كالحسن وأبي الشعثاء وزين العابدين وإبراهيم التيمي والنخعي
وسعيد بن جبير وطائوس وعطاء ومجاهد والشعبي وأضرابهم
فما خص أبا حنيفة بوجوب تعلم العربية ؟ وفي أي المصنفات
يقرأ في ذلك الزمان ؟

وأما قوله : « بأباقيس » فالجواب عنه من وجوه -
الأول : إن هذا يحتاج إلى طريق صحيحة والسيد - أيده
الله تعالى - قد شدد علينا في نسبة الصحاح إلى أهلها مع اشتداد
سماها والحفاظ على ضبطها فكيف بهذه الرواية .

الثاني : إنه إن ثبت بطريق صحيحة فإنه لم يشتهر و
لم يصح كصحة الفتيا عنه وتواتر عامه وليس يقدر في المعام
بالظنون .

الثالث : إنا لو قدرنا أن ذلك صح عنه بطريق معلومة
لم يقدر به لأنه ليس بلحن بل هو لغة صحيحة حكاهما القراء
عن بعض العرب وأنشده :

إن أباها و أبا أباها
قد بلغا في الحجد غايتها

أحدها أنه لغة حنين بن زرار . وقيس عيلان . وبلحارث
ابن كعب (١) يجعلون مكان كلمة الياء ألفاً ، فيقول الرجل

الرابع : سلمنا أن هذا اللحن لا وجه له فإن كثيراً ممن
يعرف العربية قد يعتمد اللحن وقد يتكلم العربي بالعجمية
ولا يقدح هذا في عربيته وهذا مشهور .

(١) قالت : ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد وخنعم
وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب لكتانة ، ونسبها بعضهم لبلعبر وبلجهم
و بطون من ربيعة ، وانكره المبرد مطلقاً ، وهو مردود بشغل الأئمة
أبي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسن والكسائي ومما سمع من ذلك
قولهم : « ضربت يده » ويشهد لذلك ما ثبت في « صحيح البخاري »
من حديث أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم : ما صنع أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه
فوجدته قد ضربه ابننا عفراء حتى برد فقال له : « أنت أبا جهل ؟ »
قال ابن علي : « قال ابن مسلم هكذا قال ابن مسعود رضي الله عنه »
وهو واضح ، وهو مما روى بلفظه لا بمعناه . وهذا يؤيد صحة
ما روى عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من قوله : « ولو رماه
بأبو قبيس » حيث لم يقل « بأبي قبيس » وإن هذه لغة صحيحة
وإنه ليس بخطأ كما زعم بعض المتعصبين على لحن الإمام في ذلك
يجهلهم وافراطهم في تعصبهم . كذا في « شرح الشواهد الكبرى »
للغيني

محمد عبد الرشيد النعماني

منهم : « مررت بأخاه » و « قصدت إلى أبا » وأنشد شاعرهم :
إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتها

والقرآن يساعده قوله تعالى : « إن هذان لساحران » وقد روى
عن علي رضي الله عنه أنه كتب في المصحف : « وكتب علي بن
أبو طالب » . وكذا في الشرط الذي كتبه لنصاري « الرقة » لما
توجه إلى « صفين » وإذا جاز بالرفع جاز بالنصب لإتحاد المعنى .
ذكره أبو بكر الأنباري في « الإملاء » . وذكر ابن الجهم عن
الفراء عن القاسم بن معن : أن أبا قبيس اسم خشبة تعلق عليها
اللحم . قال أبو سعيد السيرافي : « فذلك الذي عني به أبو حنيفة »
ثم لو تنزلنا مع هذا العائب على أبي حنيفة والطاعن عليه
إلى أن نسلم له أنه غلطة منه مع صحة الاستعمال له . وعدم كونه
تصحيفاً يكون أبو حنيفة فيها أسوةً لغيره من الأئمة المتقنين و
العلماء الراسخين من أهل الديارات (١) والعربية واللغة والشعر .
فمنهم مالك وقد لحن في مواضع منها ما ذكره المبرد في « كتاب
اللحنة » عن محمد بن القاسم التميمي عن الأصمعي قال : دخلت
« المدينة » على مالك بن أنس فهاهنا هبتي أحداً هبتي له ، فتكلم فلحن
فقال : « مطرنا البارحة مطراً وأى مطراً » . فخف في عيني فقلت :
يا أبا عبد الله قد بلغت من العلم هذا المبلغ فلو أصلحت من لسانك ،

(١) وفي نسخة المجلس العلمي « الديانات »

فقال : فكيف لو رأيتم ربيعة بن أبي عبد الرحمن ! (١) كنا نقول له : كيف أصبحت ؟ فيقول بخيراً بخيراً ، قال : وإذا هو قد جعله لنفسه قدوة في اللحن وعذراً . وكان سفيان الثوري فاحش اللحن كثيراً لا يكاد يقرأ في ورقة إلا ويلحن فيها ذكره المبرد في كتابه المذكور باسناده عن القاسم بن معن .

وأما الشافعي فقد ذكرنا البعض عنه ، وحكى محمد بن يحيى عن الجاحظ قال : سمعت هذا النابغ الحجازي ينادى : « يا معشر الملاحون » فقلت له : خرب بيتك لحنت . فقال : هذا لسان أهل سيف الحجاز ، فقلت : لحن باسناد أقوى ما يكون . وذكر ابن الجهم : أن الشافعي الحجازي أتى بكتاب في العربية إلى الفراء ، وزعم أنه صنفه فقال له الفراء : « ادفنه كما يدفن السنور خراً » فاستكان ولم يظهره . وذكر بشر الحجازي عن عمر بن شبة أنه قال : جاء محمد بن إدريس الحجازي إلى أبي زيد الأنصاري بكتابه في الهمز (٢) فقال : ادفن كما يدفن السنور خراً . وقد صحف شعبة فقال :

وتنتزع العروس ببطن وج
وتترك دارهم منهم خلوفاً

فقال له الأصمعي : يا أبا بسطام وأي عروس ببطن وج ؟ فقال : ويحك وأي شيء هو ؟ فقلت : « العروش » البيوت ،

(١) وفي نسخة المجلس العلمي «أبي عبد الله» بدل «أبي عبد الرحمن» وهو خطأ .

(٢) وفي نسخة المجلس العلمي «اليمين» بدل الهمز

فقال : « غلطة اكتمها على » فما أخبرت بها أحداً حتى مات . وكان حماد بن سلمة ، والزهرى - الذى كان أعلم الناس بكل فن - و ابن جريج والأوزاعي كانوا يلحنون ويصحفون . ولا يعلم أحد من أهل العلم إلا وله هفوة وسقطة في علمه كأبي عمرو الشيباني وغيره من الأئمة وقراء القرآن والمفسرين . وقد أخذ على سيبويه وخطأه الفراء حين قال له في مجلس يحيى بن خالد البرمكي : ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبون ، ومررت بأبين كيف يقول على مثال ذلك من وأنت أو أونت . (١) ومناظرة الكسائي معه مشهورة منها قوله له : ما تقول ، أو كيف تقول ؟ : « كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هوى » أو « فاذا هو إياها » فقال سيبويه : « هو هوى » ولا يجوز النصب . فقال له الكسائي والفراء والأخفش وأبو عبيدة وأبو زيد والأصمعي وغيرهم من لحن وغلط . وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني والإعراب وهم أهل اللغة وبهم يقع الاحتجاج . فهل أبو حنيفة إلا كواحد منهم ! وما العائب عليه إلا كما قال خلف الأحمر :

إذا ذكروا عنده عالماً رباً حسداً ورماه بعاب
وليس من العلم في نقرة إذا جعل العلم غير التراب
وأما دعواهم النجوم له وأنه قال حين سأله هارون الرشيد أمير المؤمنين عنها : « أعرف الفلك الدائر ، والنجم السائر . والقطب الثاقب ، والمائى والنارى ، ومنازل الشمس ، وما أقتدى به في برى وبحرى ، وأستدل

به في أوقات الصلوات » فقد مر استحالة دعواهم ، وأنه من ترهاتهم . والذي يدل على ذلك أنه واحد من المتعصبين له لم يذكره في كتابه لظهور كذبه ومخاله وتناقضه . ولولا الخروج من الاختصار إلى الإطالة لبينا لك الحال والمناقضة . وسنذكر ذلك في نقض " كتاب الجويني والغزالي " إن شاء الله تعالى . لم يكفهم ما هم عليه من البلادة والغباوة أنهم بفتخرون بمثل هذه الدعوى السخيفة والكلام الركيك الذي لا يخفى على مخيل المؤدبين ، ولا يعزب عن علم شاكردية المنجمين (١)

وقوله : « القطب الثاقب » كلام في غاية الفساد لأن « الثاقب » هو النجم ، و « القطب » موضع من الفلك لا حركة له . ولعله زعم أن : « القطب » الكوكب الذي يقال له : « الجدى » وهو أحد الفرقدين فإن العامة تسميه قطباً . وقد قال أيضاً : « لو اجتمع صلاة العيد وصلاة الكسوف أيها تقدم ؟ » (٢) وهذا أيضاً من المحالات لأنه إن أراد به خسوف القمر فهو غلط فاحش لأن الخسوف لا يكون إلا بالليل وإن أراد به كسوف الشمس فأفحش لأن الكسوف لا يكون إلا في يوم الثامن والعشرين وعيد الفطر يكون في يوم الثلاثين أو الحادى والثلاثين . وقد رد عليه مؤمل بن أبى معشر المنجم في كتاب سماه : « ما لا يجوز إirاده . »

(١) قوله : « شاكردية المنجمين » معناه أى غلبان المنجمين (هامش نسخة المجلس العلمى)

(٢) راجع " كتاب الأم " للإمام الشافعى (ج - ١ ص ٢١٢)

وأما الهندسة فقد نقل عنه أن : « بعض الأرض كرى وبعضها سطح » ولم يقل هذا أحد من الأمم .

وأما الطب فهو أظرف من كل شئ وأعجب من كل دعوى لهم وقد ذكر اسمعيل بن ابراهيم المقرئ الهروى في " مناقبه " والجويني في كتابه :

« أنه سأله الرشيد أمير المؤمنين كيف علمك بالطب ؟ قال : أعرف ما قالت الروم مثل أرسطاطاليس ، ومهرانس ، وجالينوس ، وبقرط ، وهرمز ، وبزرجمهر » (١) فليت شعرى ! وليت الطير يخبرنى ! ما كان شأن هؤلاء كانوا شأنه له أم هو شأن نفسه ؟ إذ يجعل أرسطاطاليس وهرمز وبزرجمهر من الأطباء الروميين ، وأرسطاطاليس من الحكماء الإلهية اليونانية . وهرمز رجل من ملوك الفرس ، وبزرجمهر من الفلاسفة من وزرائهم .

وبين المقرئ الهروى في كتابه ما ذكره الشافعى في الطب مفتخراً به وقال : قال الشافعى : من أكل البيض ونام ما أظننه يصبح حياً . ومن العجب من يأكل السمك ويجامع كيف لا يموت ! ومن يلحق رب السفرجل كيف يموت ! ولولا دلس لأهل " مصر " لكانوا مخانيث . والذكاء كله في أكل الباقلا و شرب

(١) راجع " مغيث الخلق في ترجيح القول الحق " لإمام الحرمين (ص ٨٦)

مائه « أو ما ترى ذكاء أهل " بغداد " ، و الأطباء بأسرهم على ضد ما قاله ، وخلاف ما ذكره .

فهذه العلوم التي افتخروا بها ، ورجحوا مذهبهم على مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما من أجلها مع ما لعنوا (١) على أئمة المسلمين وقذفوا في الأسلاف الماضين تمويهاً على العوام والرعاع واستغواءً للأغبياء والأحداث . فإن العامي الجلف والغبي الصلف إذا رأى مثالب أبي حنيفة أو مالك ومعايبه والطعن عليه والقدح فيه توقف خاطره ونفر طبعه ، ثم إذا لبس عليه بمدائح الشافعي وزين له من هذه الترهات مال إليه واستقال من غيره وهم في دعارتهم وتفاخرهم كما قال الشاعر ،

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها

ولو قيل هاتوا حقائق لم يحققوا

فإن قالوا : « نحن لا نشك أن أبا حنيفة فرع التفاريع ، وأحدث من التفاريع ما لا يعد ولا يحصى ، وأنى بالدقائق التي كانت تنبيه فيها العقلاء بحيث لم يغادر الشعر إلا مشقوقاً ، وحجب الغيب إلا مرموقاً . استغرق عمره في وضع المسائل فلم يتفرغ إلى النخل إلى أن أدركته المنية ، ولهذا أبو يوسف ومحمد استنكفا عن متابعته ، وخالفاه في مسائل عدة ، ونحلا وميزا الصحيح من الفاسد ، ووافقا الشافعي في أكثر المسائل ، ولهذا قال أبو يوسف في مسألة الوقف حيث أنكر أبو حنيفة الوقف وقال : لا أصل للوقف ، وإنما هو وصية ، ويلزم بقضاء القاضي . وكذا في الصاع حيث

(١) وفي نسخة المجلس العلمي " يلعنون " بدل " لعنوا "

وافق الشافعي في أن الصاع أربعة أمداد كل مدرطل وثلاث بالعراق . وحيث قال بإفراد الإقامة وخالف أبا حنيفة . وحضر الشافعي و أبو يوسف والرشيد في " مدينة النبي " صلى الله عليه وسلم وكان ثم مالك في الأحياء ، فأراد أبو يوسف أن يتكلم مع الشافعي بين يدي مالك والرشيد في مسألة من المسائل ، فتكلموا في هذه المسائل الثلاث ، فأمر الشافعي بإحضار أولاد بلال الحبشي و أبي سعيد الخدري وسائر مؤذني " المدينة " من أولاد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كيف تلقيتم الأذان والإقامة من آبائكم ؟ فقالوا : الأذان مثنى مثنى بالترجيع ، والإقامة فرادي فرادي ، هكذا تلقينا من آبائنا وآباؤنا من أسلافنا وهلم جرأ إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا أمر بإحضار الصبيان فقالوا : مثل ما قالوا في الأذان ، وكان مقداره ما هو مذهب الشافعي ومالك . وخرجوا إلى الصحراء مع هارون ومرو الشافعي بأرض فقال : لمن هذه ؟ فقالوا : هذا وقف الصديق وقفه على الفقراء ، وهذا وقف الفاروق ، وهذا وقف ذي النورين . وهذا وقف المرتضى ، وهذا وقف فلان وفلان . فقال الشافعي : هذا الذي نتكلم فيه ليس بوضع من تلقاء أنفسنا ، وإنما يجب علينا اتباع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهكذا كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن الصحابة فأى المذهبيين أحق بالحق يا أمير المؤمنين ! ما يوافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم أو ما يخالفه ؟ فقال أبو يوسف : لو علم صاحبي كما علمت لرجع كما رجعت . فإذا أبو حنيفة لم يتفرغ إلى النخل . فجاء الشافعي بعد

ذلك وأبو حنيفة أعطاه روح الكفاية ، وأعفاه عن تمهيد القواعد ، فلم يكن محتاجاً إلى وضع الأساس ، وكان بمندوحة عن هذا كله ، فتفرغ للنخل والتمييز بين الحق والباطل ، وكان الرجل متبحراً في أنواع العلوم . نخل ما كان مستنداً إلى اللغة والإعراب ، ونخل من الكل أبيته وأحسنه وأحقه وأصدق . وكان الرجل مسترشداً للصواب وهذا إذا قرر على وجه يقبله العوام ؛ وعلى أن هذا لا يختص بالعلم ، فإن الحرف والصناعات والآلات كلها موضوعة على هذا المثال ، فإن الأولين لما وضعوا سمة من كل حرفة ، والآخريين فرعوا عليها تفاريع لا تعد ولا تحصى ، وكانوا أصدق وأدق نظراً . ولقد طولوا الأنفاس في ذلك وضربوا له مثلاً (١)

الجواب : قولهم « لا نشك في أن أبا حنيفة فرع التفاريع ، وأحدث من الفروع » الخ . أفترانا نشك في ذلك ؟ وهل يشك فيه إلا جاهل ، أو زائع عن الحق مائل ! .

وأما قولهم : « إنه لم يتفرغ إلى النخل والتمييز » قلنا : هذا كلام من لم يعرف طريق التفريع ومسالك الاستنباط لأن استنباط الأحكام وتفريع الوقائع إنما يكون بعد البحث والسبر والتقسيم والنظر في العلل ومراعاة شرائط المعبرة في القياس والاستدلال ، وقد قال ابن كرامة : كنا عند وكيع يوماً فقال رجل : أخطأ أبو حنيفة فقال وكيع : يقدر أبو حنيفة يخطئ ؟ ومعه مثل أبي يوسف وزفر في قياسهما ، ومثل يحيى بن أبي زائدة وحفص بن غياث وحبان ومنديل

(١) راجع " مغيث الخلق " (ص ١٨ حتى ٢٢)

في حفظهم الحديث ، والقاسم بن معن وداؤد الطائي في معرفتهما باللغة والعربية والزهد والورع ، وحمزة الزيات وعافية الأزدي في القرآن . من كان هؤلاء جلساءه لم يكن يخطئ لأنه إن أخطأ ردوه . (١) وكانوا لا يثبتون ما يأتي به من المسائل حتى يتفقوا كلهم على صحته ، فإذا أبو حنيفة لم يضع شيئاً من المسائل ، ولم يفرع من التفاريع إلا بعد البحث والسبر والنخل والتمييز (٢) مع اتفاق

(١) رواه الخطيب في " تاريخ بغداد " بسنده إلى ابن كرامة (ج - ١٤ ص ٢٤٧)

(٢) قال صدر الأئمة في " مناقب الإمام الأعظم " :
" ذكر الإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى النيسابوري في " كتاب مناقب أبي حنيفة " له بإسناده إلى يحيى بن نصر ابن حاجب سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول : « عندى صناديق من الحديث ما أخرجت منها إلا اليسير الذي ينتفع به » وقال الحسن بن زياد : « كان أبو حنيفة يروى أربعة آلاف حديث ، ألفين لحاد ، وألفين لسائر المشيخة » وبإسناده إلى أبي يوسف قال : كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسئلة قال : ما عندكم من الآثار ؟ فإذا رويها الآثار وذكر ما عنده نظر فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر وإذا تقاربت اختار إلا أن يفحش القياس عنده فيتركه إلى الاستحسان . (وبه قال) : « كان أبو حنيفة إذا أراد أن يتكلم بكلام دقيق جلس في خلوة وأجلس معه مسعراً وعمر ابن ذر وذراً وكان ذريقرأ القرآن بالألحان فيقرأ آيات من كتاب الله تعالى وينظر فيه » (ج - ١ ص ٩٦)

أصحابه المذكورين السادة المبرزين الذين كان كل منهم يقتدى به في فنه ، وتقدم على غيره في وقته ، يحتج بقولهم الكسائي والقراء ،

وكان طريقة أبي حنيفة في البحث والسبر والنخل والتميز ما حدث به ابن أبي العوام ، عن إبراهيم بن أحمد بن سهل ، عن القاسم بن غسان ، عن أبيه ، عن أبي سليمان الجوزجاني ، عن محمد بن الحسن قال : كان أبو حنيفة قد حمل إلى "بغداد" فاجتمع أصحابه جميعاً ، وفيهم أبو يوسف ، وزفر ، وأسد بن عمرو وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه ، فعلموا مسألة أيدوها بالحجاج وتنوقوا في تقويمها ، وقالوا نسأل أبا حنيفة أول ما يقدم ، فلما قدم أبو حنيفة كان أول مسألة سئل عنها تلك المسألة فأجابهم بغير ما عندهم فصاحوا به من نواحي الحلقة : يا أبا حنيفة بلدتك الغربية ، فقال لهم : رفقا رفقا ماذا تقولون ؟ قالوا : ليس هكذا القول . قال : أبججة أم بغير حجة ؟ قالوا : بل بحجة . قال : هاتوا ، فناظرهم فغلبهم بالحجاج حتى ردهم إلى قوله وأذعنوا أن انخطأ منهم ، فقال لهم أعرفتكم الآن ؟ قالوا : نعم . قال فما تقولون فيمن يزعم أن قولكم هو الصواب وإن هذا القول خطأ ؟ فقالوا : لا يكون ذلك قد صح هذا القول ، فناظرهم حتى ردهم عن القول ، فقالوا يا أبا حنيفة ظلمتنا ، والصواب كان معنا ، قال فما تقولون فيمن يزعم أن هذا القول خطأ والأول خطأ والصواب في قول ثالث ، فقالوا : هذا ما لا يكون ، قال : فاستمعوا ، واخترع قولاً ثالثاً ، وناظرهم عليه حتى ردهم إليه ، فأذعنوا وقالوا : يا أبا حنيفة علمنا ، قال الصواب هو القول الأول الذي أجبتكم به لعله كذا وكذا ، وهذه المسألة لا تخرج من هذه الثلاثة الأنحاء ، ولكل منها وجه في

ويتمجج بإيراد قولهم الأدباء والقراء ، كالأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد وغيرهم من علماء فنون العلم وأرباب الفضل الذين صاروا بهم

الفقه ومذهب ، وهذا الصواب ، فخذوه وارفضوا ما سواه . اهـ كذا في "التأنيب" (ص ١٤٠)

وقال ابن أبي العوام : حدثني الطحاوي كتب إلى ابن أبي ثور قال : أخبرني نوح أبو سفيان قال لي المغيرة بن حمزة : « كان أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب أربعين رجلاً كبراء الكبراء » اهـ . وقال أيضاً حدثني الطحاوي كتب إلى محمد بن عبد الله بن أبي ثور الرعبي حدثني سليمان بن عمران حدثني أسد بن الفرات قال : « كان أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا الكتب أربعين رجلاً : فكان في العشرة المتقدمين : أبو يوسف وزفر بن الهذيل وداؤد الطائي وأسد بن عمرو ويوسف بن خالد السمطي (أحد مشايخ الشافعي) ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة » اهـ . وقال أسد بن الفرات أيضاً بهذا السند قال لي أسد بن عمرو : « كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة فيأتي هذا بجواب وهذا بجواب ثم يرفعونها إليه ويسألونه عنها فيأتي الجواب من كتب - أي من قرب - وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام ثم يكتبونها في الديوان » اهـ . وقد أسند الصيمري إلى اسحاق بن إبراهيم أنه قال : « كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة ، فإذا لم يحضر عافية - بن يزيد - قال أبو حنيفة : لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية ، فإذا حضر عافية ووافقهم قال أبو حنيفة : أثبتوها ، وإن لم يوافقهم ، قال أبو حنيفة : لا تثبتوها » اهـ . كذا في "حسن التقاضي" (ص ١٢)

ولا يشك فيه الغبي الذاهل فضلاً عن أن يكون عالماً بقواعد الأصول عارفاً بأصول القياس في أنه لا يمكن لمجتهد تفريع فرع ولا تأسيس

الكلام بشر بن غياث المريسي مع مشيخة من نظرائهم ذوي فقه وفهم وورع وفضل وعلم كعافية بن يزيد الأودي ، وداؤد الطائي ، ويوسف بن خالد السمتي ، ومالك بن مغول البجلي ، ونوح بن أبي مريم وغيرهم وهؤلاء الذين ذكرتهم عيون عصرهم ، قرعاه دهرهم ذوو فهم وبصيرة ، وفقه وعلم بالحديث والسيرة ، أهل العلم بتفسير الكتاب والنحو والحساب ، جبال العلم ومعدن الفقه والفهم أهل المقالات ، لا ينعقد الإجماع دونهم في جميع الحالات . فأى فقيه أو إمام له أصحاب كهؤلاء ؟ فن رام مساماتهم بغيرهم قالت له كما قال القرزدي لجرير :

أولئك أصحابي فجئني بمثلهم
إذا جمعنا يا جرير المحامع

فوضع أبو حنيفة رحمه الله مذهبه شوري بينهم ، لم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهداً منه في الدين ، ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين ، فكان يلقى مسألة مسئلة يقبلهم ويسمع ما عندهم ، ويقول ما عنده ، وينظرهم شهراً أو أكثر من ذلك حتى يستقر أحد الأقوال فيها ، ثم يثبتها القاضي أبو يوسف في الأصول حتى أثبت الأصول كلها . فإذا كان كذلك كان المذهب الذي وضع شوي بين هؤلاء الأئمة أولى وأصوب ، وإلى الحق أقرب ، والقلوب إليه أسكن وبه أطيب ، من مذهب من انفرد فوضع

حجة على الناس في علوم القرآن المجيد ، وعمدة للخلق في معاني الحديث والفقه والأدب . وهذا أمر لا يتبارى فيه الغمر الجاهل ،

وقال القاضي الإمام أبو بكر عتيق بن داؤد الباني رحمه الله تعالى في رسالته التي صنفها في « فضل أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه » أنه :
« هو الإمام المقدم والخبر المفخم ، ورباني العلم ، ومعدن الفهم ، دوحة العلم وجروثومته ، وعصر الفقه وأرومته ، إمام الأئمة ، وسراج الأمة ، ضخم الدسيعة ، السابق إلى تدوين علم الشريعة ، فكان أول من دونه ، وحفظه وأتقنه ، ثم أيده الله بالتوفيق والعصمة ، متناً منه سبحانه على هذه الأمة ورحمة ، فجمع له ما لم يجمع لإمام بعده ولا قبله من الأصحاب ، الذين هم في العلم والفهم لب اللباب . (منهم) ذو الفقه والدراية ، المعترف له بعلم الحديث والرواية ، إمام المسلمين ، وقاضي قضائهم أجمعين . (منهم) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري . (ومنهم) أبو يوسف والبيان الماهر في الفقه وعلم اللسان ، محمد بن الحسن ذو الفهم والبيان الماهر في الفقه والعلوم الزاهر الفقيه الماهر الشيباني . (ومنهم) ذو الفهم الباهر والعلم الزاهر الفقيه الورع زفر بن الهذيل التميمي . (ومنهم) الفقيه البصير زفر بن الحسن بن زياد اللؤلؤي . (ومنهم) النصح وكيع بن الجراح . (ومنهم) المقر له بعلم التفسير ، الورع النصح وكيع بن الجراح . (ومنهم) الفقيه ذو اللسان القوئل ، المعترف له بعلم طرق الزاهد بن الزاهد ، الزاهد بن الزاهد عبد الله بن (ومنهم) الفقيه الماجد ، الزاهد بن الزاهد عبد الله بن (ومنهم) الفقيه الإمام المقدم في علم

بعض ما يريده ، ومذهب الشافعي وغيره فيما يكرهه ، فيفضي إلى رفع التكاليف وإبطال الشرع وإنه لا يجوز .

وأما قولهم : « كان الرجل متبحراً في كل علم . وفي أنواع العلم كالأصولين والحديث واللغة والنجوم والهندسة والطب وغير ذلك ، وأبو حنيفة كان ذافن واحد » فقد مر الجواب عن ذلك فلا نعيده ،

ونذكر أيضاً ما يدل على بطلان دعواهم ما ذكره إسماعيل ابن إبراهيم بن محمد المقرئ الهروي في « مناقب الشافعي » والخرقاني في « سيرته » بإسناد الهروي عن يونس بن عبد الأعلى فيما رواه زكريا بن يحيى قال : قالت لي أم الشافعي : كنت أنهى ابني عن مجالسة حفص بن الفرد . وذكر سفيان بن محمد المصيصي قال قال الشافعي : قال لي بشر المريسي : إذا رأيتني أناظر إنساناً ، وقد علا صوتي عليه ، فاعلم أنه ظالم ، وإنما أرفع صوتي عليه لذلك ، وذكر المصيصي هذا قال : أراد الشافعي تعلم الكلام منهما فلم يتأت له . وذكر الهروي بإسناده عن عبد الله بن صالح كاتب الليث يقول : كنت عند الشافعي في مجلسه ، فمجلس يتكلم في تثبيت خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم فكتبناه عنه وذهبنا به إلى إبراهيم بن إسماعيل ابن عليّة - وكان من غلمان أبي بكر الأصم ، وكان مجلسه بمصر عند باب الضموال - قال : فلما قرأناه جعل يحتج في إبطاله فكتبناه عنه ، وذهبنا به إلى الشافعي ، فنقضه الشافعي ، وتكلم بإبطال ما قاله ابن عليّة ،

أصل إلا بعد العلم بالمقديس والمقديس عليه ، وترتيب الحكم وغير ذلك من الشرائط التي تعتبر في الأقيسة .

فتنخيل الشافعي لتفاريع أبي حنيفة إما أن يكون بالنقض والإبطال أو الإنتخال في البعض دون البعض . فإن قالوا بالأول فقد ارتكبوا الشنعاء وراموا المحال ؛ لما أن المقتصد لذلك والطالب له ينبغي أن يكون ذافطنة وقادة في الدراية ، وقريبة جماعة للعلم والدراية . وأن فطنة الشافعي من فطن من ذكرنا هم ؟ وقريبة من قريحتهم ؟ مع قلة بضاعته في العلم وقصوره في الفضل . وإن قالوا بالثاني وهو الإنتخال أي حنيفة ، وخليج من بحار فضل . فكذا تفاريع مالك والثوري في بعض تفاريعه (١) دون البعض ، فكذا تفاريع مالك والثوري وابن أبي ليلى وغيرهم على هذا المنهاج . فهو باطل لأنه لو جاز له ذلك لجاز (٢) لكل عامي أن يتنخل مذهب أبي حنيفة في

مذهبه بنفسه ، ويرجع فيه إلى رأيه ، ثم لم يعاجل المنية أبا حنيفة رحمه الله حتى بلغ في مذهبه الأمنية . وكان من توفيق الله له أن أمهله ، فأخر أجله حتى تصفح ما وضعه من المذهب وتأمله ، فهذه به ونخصه وقدره ، ولم يجعله ذا أقوال ، ولا ذا وجوه و اختلاف وأحوال بل تحرى فيه الصواب وقطع فيه الجواب .

اختلاف وأحوال بل تحرى فيه الصواب وقطع فيه الجواب .

حتى (١٣٤) .

فروعه » (٢) وفي نسخة المجلس العامي

فكتبناه وجئنا به إلى ابن عليّة فنقضه ، ثم جئنا به إلى الشافعي فلم يجد جواباً غير أن قال : « ابن عليّة ضال قد جلس عند » باب الضوال « يفضل الناس » وروى الهروي بإسناده عن محمد بن عبد الرحمن الدينوري قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « كانت أفتيتنا - أصحاب الحديث - في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع حتى رأينا الشافعي فظننا أنه ينقذنا ، فجعل قفاه في أيديهم حتى تردد إلى هذا الكافر - يعني حفص الفرد أو المريسي -

فهذا الذي ذكرناه يسير من كثير . فليستدل العاقل بمناظرته لابن عليّة ، وتلمذته لبشر المريسي ، وحفص الفرد على أن الذي يدعيه أصحابه له هل يكاد يكون أو يتصور ؟ وهو يعجز عن مناظرة ابن عليّة - غلام من غلمان محمد بن الحسن - وإسحاق بن راهويه - وهو رجل غير طائل - وبشر المريسي وحفص الفرد وهما أصغر من أصغر تلامذة أبي يوسف .

وأما إستشهادهم بأهل الحرف والصناعات فإنه حجة عليهم لأن المتأخر لم ينقض ما استخرجه الأول ، ولارد عليه ؛ بل زاد فيه أشياء حسنة مستطرفة مع اعترافه بالفضل للمتقدم ، وإقراره بالتقدمة للأول ، كاصطلاحات المناظرين في الخلافات ، وموضوعات المتكلمين في البحث والمناظرات ، ووسمات أهل الأدب ، وألقاب أرباب اللسان مع النخل والتميز وحسن التصنيف وجودة الترتيب والتأليف ، واستنباط كثير من الأحكام ، واستخراج جملة من الحوادث

ما يكمل فيه الخاطر وتتحير فيه العقول . فهل يفضل العميدى (١) على شيخه رضى الدين النيسابورى ؟ (٢) أو النيسابورى على أبى زيد الدبوسى ؟ (٣) أو الدبوسى على ابن شجاع

(١) قلت : هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الفقيه السمرقندى المتعوت بركن الدين مصنف « الإرشاد » امام بارع فى المذهب و الخلاف لسه طريقة حسنة واعتنى بالخلاف حتى برع ، و صنف « الارشاد » و « الطريقة العميدية » و « كتاب الفرائس » مات سنة خمس عشرة وسمائة وترجمته مستوفاة فى « تاريخ ابن خلكان » و « العميدى » بفتح العين وتكرس الميم وسكون الباء المثناة من تحت ، بعدها دال مهملة . قال ابن خلكان : لا أعرف هذه النسبة الى ما ذا ولا ذكرها السمعاني .

(٢) « الرضى النيسابورى » صاحب الطريقة فى علم الخلاف المعروفة « بالرضوية » فى ثلاث مجلدات ، أخذ عنه الخلاف الركن العراقى أبو الفضل الطائوسى صاحب الطريقة ، ويلقب بمشئ النظر ، وأخذ عنه ركن الدين العميدى ، والركن إمام زاده ، كذا فى « الجواهر المضية » للحافظ القرشى .

(٣) هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى أبوزيد صاحب « كتاب الأسرار » و « تقويم الأدلة » . وأول من وضع علم الخلاف وأبرزه للوجود ، قال السمعاني : كان من كبار الحنفية الفقهاء ممن يضرب به المثل ، توفى « ببخارى » سنة ثلاثين وأربع مائة ، وهو أحد القضاة السبعة ،

و « الدبوسى » بفتح الدال وضم الباء الموحدة وبعدها واو ساكنة و سين مهملة نسبة إلى « دبوسة » وهى بلدة بين « بخارى » و « سمرقند »

الثلجى ؟ (١) أو الثلجى على محمد بن الحسن ؟ أو محمد بن الحسن على أبى حنيفة ؟ أو تتقدم أيها الغزالي على شيخك الجوينى ؟ أو الجوينى على الاسفرائنى وأضرابه ؟ وما أظنهما بأبيان من ذلك و لو قدما على إمامهما الشافعى ! أفيسع لأحد أن ينكر

قال الحافظ القرشى : ورأيت بخط ابن الظاهرى توفى يوم الخميس منتصف جمادى الآخرة من سنة اثنتين وثلاثين وأربع مائة . قال غيره : وهو ابن ثلاث وستين سنة اه .

(١) ذكره الحافظ الذهبى فى " دول الاسلام " فى وفيات سنة ست وستين ومائتين فقال :

" وفيها مات فقيه العراق محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجى من رقوس الحنفية وله مصنفات رحمة الله عليه " وقال الحاكم النيسابورى فى كتابه " معرفة علوم الحديث " :

" وأما أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجى فإنه كثير الحديث كثير التصنيف ، رأيت عند أبى عبد الله محمد بن أحمد بن موسى القمى خازن السلطان عن أبيه عن محمد بن شجاع " كتاب المناسك " فى نيف وستين جزءاً كباراً دقاًقاً " (ص ٢٢٤)

وقال ابن النديم فى " كتاب الفهرست "

" ابن الثلجى " وهو أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجى ، مبرز على نظرائه من أهل زمانه ، وكان فقيهاً ورعاً وثباتاً على آرائه ، وهو الذى فتق فقه أبى حنيفة واحتج له ، و أظهر علمه ، وقواه بالحديث وحلاه فى الصدور

تقدمة التحليل على سيويه ؟ أو يفضل عليه قطرب أو الأخفش ؟ أو يسوغ لأحد تقديم المبرد على المازنى ؟ أو يقال يؤخذ بقول الرمانى ولا يعمل بقول المبرد ؟ أو يفضل ابن جنى على أبى سعيد السيرافى ، أو أبى على الفارسى ؟ أو يسود ثعلب الفراء ؟ أو الكسائى يقدم على ابن معن ؟ أو يستجيز (١) أحد أن يقول : إن أبا طالب المكي أحسن غناءً من إبراهيم الموصلى ؟ أو حسين المغنى دون الغزالي فى الرقص ؟

وأما قولهم : « إن أبا يوسف ومحمداً خالفاً أبا حنيفة فى مسائل عدة . واستنكفا عن متابعتها ، و وافقا الشافعى فى أكثر المسائل » قلنا : مخالفة التلميذ أستاذه فى مسألة من ألف مسألة أو مائة لا توجب فى اعتقاد الناس خلافاً فى فضل أبى حنيفة على غيره ، ولا يوقع وهناً فى خواطر العوام فى غزارة فضله وعلمه . وهذا عمر بن الخطاب

وله من الكتب (كتاب تصحيح الآثار) الكبير (كتاب النوادر) (كتاب المضاربة) (ص ٣٠٥)

وترجمته مبسوطه فى كتب القوم ، وعده الحافظ ابن حزم فى " إحكام الأحكام فى أصول الأحكام " فىمن يعتد بأقوالهم فى الخلاف ، و باجماعهم فى الاجماع بعد اجماع الصحابة (ج - ٥ ص ١٠٣) وللإمام الكوثرى رحمه الله كتاب لطيف سماه " الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع " أطال فيه فى ترجمته و أجاب عن طعن الخصوم فيه فشفى وكفى .

(١) وفى نسخة المجلس العلمى " يستجيز " بدل " يستجيز "

يخالف أبا بكر ، وعلى يخالفهما في عدة مسائل ، وكذا فقهاء التابعين خالفوا جماعة من الصحابة . والفراء يخالف الكسائي ، والأخفش يختار لنفسه ، وأبو حاتم (١) يخالف الأصمعي ، وأبو عبيدة ينزعه أبو عبيد وأبو زيد (٢) وقد خالف المزني الشافعي في أكثر مذهبه ومعظم مسائله ، ورد عليه في " مختصره " ونهى عن تقليده ، وخالفه أيضاً ابن سريج (٣) في عدة مسائل وجملة

(١) وكان في الأصلين « ابن حاتم » وهو خطأ

(٢) وفي الأصلين « أبازيد »

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج الفقيه الشافعي ، قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في حقه في " كتاب الطبقات " : كان من عطاء الشافعيين وأئمة المسلمين ، وكان يقال له : « الباز الأشهب » ولي القضاء " بشيراز " ، وكان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي حتى على المزني ، وإن فهرست كتبه كانت تشتمل على أربع مائة مصنف . وقام بنصرة مذهب الشافعي ، ورد على المخالفين ، وفرع على كتب محمد بن الحسن الحنفى ، وكان الشيخ أبو حامد الاسفرائنى يقول : « نحن نجري مع أبي العباس في ظواهر الفقه دون دقائقه ، وأخذ الفقه عن أبي القاسم الانماطى ، وعنه أخذ فقهاء الإسلام ومنه انتشر مذهب الشافعي في أكثر الآفاق ، وتوفي لخمس بقين من جمادى الأولى سنة ست وثلاث مائة كذا في " تاريخ ابن خلكان " وقال شمس الأئمة السرخسي في " المبسوط " :

من الأحكام ورجعنا إلى مذهب أبي حنيفة حين عن لها الإشكال ، وبأن لها الحق ، ولزمتها الحجة بمناظرة أحمد بن أبي عمران فقيه مصر ، وأبي بكرة بكار بن قتيبة البكرأوى البصرى الحنفى أستاذ الطحاوى ، والقاضى أبي حازم مستنيب ابن سريج ، والقاضى الجليل أبي بكر الخصاص أستاذ ابن سريج ، وقد أنف الطحاوى واستنكف عن اتباع خاله المزني والشافعي ، وانتقل إلى مذهب أبي حنيفة ، ورد على الشافعي ، وأظهر عواره ، وزيف كلامه ، وهجن مذهبه . وأما المزني وابن سريج فانه لم يخالها (١) خلا الجولها في مذهبه وطمعاً في الرياسة ،

" وبلغ ابن سريج رحمه الله - وكان مقدماً من أصحاب الشافعي رحمه الله - أن رجلاً يقع في أبي حنيفة رحمه الله فدعاه وقال : « يا هذا أتقع في رجل سلم له جميع الأمة ثلاثة أرباع العلم وهو لا يسلم لهم الربع ؟ قال : وكيف ؟ قال : الفقه سؤال وجواب . وهو الذى تفرد بوضع الأسئلة فسلم له نصف العلم ثم أجاب عن الكل وخصومه لا يقولون أنه أخطأ في الكل ، فإذا جعلت ما وافقوه مقابلاً بما خالفوه فيه سلم له ثلاثة أرباع العلم ، وبقي الربع بينه وبين سائر الناس . فتأب الرجل عن مقالته ، (ج ١ ص ٣) .

(١) كذا في الأصل ولعله : « فانها لم يخالها » أو ما يشابه معناه .

وأما قولهم : « ولهذا استنكفا عن متابعتيه ووافقا الشافعي » فلا أدري . أهذا القائل يتعمد الكذب أو يجهل الحال ، وغالب ظني أنه يتعمد الكذب ، ويقصد التلبيس والتمويه . أو لم يعلم أنه إذا موه الحق بالباطل ، وعمى الطرق على الغر الجاهل تقلد المأثم واستحق الخزي . أو يستنكف أبو يوسف ومحمد عن متابعة أبي حنيفة ؟ وهما اللذان أظهرهما مذهبه ونصرا أقواله ، وهما شيعته الغلاة فيه ، وقد شمرا عن ساق الجد في تحلية مذهبه في قلوب العلماء ، وغرساه في صدور الناس .

قوله : « ووافقا الشافعي » فكفاه كذباً وخزياً وجهلاً كيف يوافق المتقدم المتأخر ! وأبو يوسف أكبر من الشافعي بأربعين سنة ، ومات أبو يوسف والشافعي غير طائل ، ومحمد بن الحسن أستاذه ومعلمه ، وهو الذي يقول : « لو لا محمد بن الحسن لكنت من الفلاسين » . و « ما انفتق لي العلم إلا به » وعن عبد الرحمن بن محمد عن الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : « جالست محمداً عشر سنين كيوم واحد ، وقد حمات من كلامه حملاً ، وكان من العلم والبلاغة لو كلمنا على قدر عقله ما كنا نفهم كلامه ، ولكنه كان يكلمنا على قدر عقولنا فنفهمه »

وأما قولهم : « فحضر الشافعي وأبو يوسف والرشد في "مدينة النبي" صلى الله عليه وسلم » فهذه الحكاية أيضاً من انحرافات التي صنفوها ؛ بل الحديث عن الشافعي عن حضر

مجلس الرشد وفيه أبو يوسف ومالك ، وكذا ذكره الطبري في "تاريخه" والهرودي المقرئ في "مناقب الشافعي" بإسناده عن الحسن ابن علي قال : سمعت الشافعي يقول : حجاج الرشيد فقال له جعفر البرمكي : يا أمير المؤمنين قد اجتمع عندك عالم "العراق" وعالم "الحجاز" مالك وأبو يوسف فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمرهما أن يتناظرا فتناظرا (١) في مسائل ذوى الأرحام وصيد الحرم وغير ذلك ، وقد ذكرنا مناظرتها في "كتاب الطبقات" وفي آخر كلام أبي يوسف منها : « إن الشيخ يعني - مالكاً - تارة يخطئ وتارة لا يصيب » فقال مالك : « كذا كان السلف » فتضاحك الناس حيناً إلى ما ذكره الهرودي .

أما في مسألة الوقف فكان عبد الرحمن بن أبي ليلى وابنه محمد بن (٢) القاضي والحسن بن صالح يقولون بصحة الوقف على أي وجه كان ، وبأي لفظ صدر ، وإن هذا لاختيار أبي يوسف سواء كان متصلاً أو منقطعاً . وهذا ليس بمذهب مالك ولا الشافعي فدل على كذب الراوي في أنه رجع إلى مذهبه . وأما أبو حنيفة فإنه يقول بجواز الوقف إلا أن المالك إذا وقف على الأغنياء له أن يرجع فيه ، ويجعله كالوصية إن أراد الورثة ذلك إلا أن يتصل به حكم جاكم . وأما وقف النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من

(١) وكان في الأصل « فيتناظرا » .

(٢) كذا في نسخة المجلس العلمي - وفي نسخة مولانا الأفغانى "محمد القاضي" وهو الصواب .

بعده ففعلهم حكم لازم وشرع بين فلا يحتاج إلى حكم حاكم آخر .
وأما الصاع فإنه صاع سعيد بن العاص ، نقصه من عيار الصاع
الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعله خمسة أرطال
وثلاثاً ، وألزم الناس بالمعاملة به ، وهدد من استعمل غيره ، و
ضرب جماعة وحبسهم ، وتوارثه الناس . وفيه يقول الشاعر :

قد جاءنا مجوعاً سعيد ينقص في الصاع ولا يزيد

وكان ذلك في إمرة معاوية إلى زمان عبد الملك إلى أن ولي
أبو جعفر المنصور الخلافة ، فتحرقى صاع عمر الذي كان "بالعراق"
فأخبره جماعة من فقهاء المصيرين أنه متحرق على صاع النبي صلى الله
عليه وسلم ، فاتخذ صاعاً "ببغداد" وغيرها من أمصار "العراق"
محافظة على معايير الشرع كالدرهم والدنانير . ولا خلاف بين أبي حنيفة
وأبي يوسف إلا في وزن الرطل لأن عند أبي حنيفة الرطل عشرون
أستاراً وعند أبي يوسف ثلاثون أستاراً . فبان بهذا كذب الراوي
أيضاً في رجوعه إلى قول مالك .

وأما الأذان والإقامة فقد ذكر الطوسي ونقل الجويني حيث
يقول : « فأمّر الشافعي بإحضار أولاد بلال الحبشي وأبي سعيد
الخدري فقال : « كيف تلقنتم الأذان والإقامة من آبائكم » (١)
لأن العلماء بالمعارف ومن له الإعتناء بالأنساب كالكلبي وابن إسحاق
(١) كذا في الأصل ، والظاهر أن بعض العبارة قد سقطت
من هنا .

وأبي مخنف الأزدي والمديني وابن سيف وغيرهم اتفقوا جميعاً
أن بلال الحبشي لم يعقب ، وأبا سعيد الخدري لم يكن مؤذناً . و
مذهب أبي يوسف لم يزل مثل مذهب أهل "العراق" : أن الأذان
بلا ترجيع ، والإقامة مثل الأذان مثني ، فبان بهذا كله فرط كذب
القاتل أن أبا يوسف قال : « لو علم صاحبي ما علمت لرجع كما رجعت »

وقد أجاب (١) بعض الأصحاب عما ذكروا في النخل
والتميز وقال : إن أبا حنيفة كان أقدم وأسن من الشافعي ، و
الأول لم يترك للآخر شيئاً ، وأصوله وافية بجميع الوقائع .

وأورد عليهم الخصم وقال : هذا لا يصلح شهادة ، ولا ينهض
حجة من حيث أنا تركنا مذهب الصحابة مع تقدمهم في السن والفضل و
الزهد والدرجة لأنه لم يكن وافياً ولم يكن منتخلاً فكذا مذهب
أبي حنيفة لم يكن منتخلاً ، والشافعي كان آخراً فنخل ، والمذهب
المنتخل أولى من غير المنتخل . أجيبوا !

وقيل لهم : بل يعارض ما ذكرتموه : أن أبا بكر رضى الله
عنه لم يمهّد القواعد على وجه يفى بجميع الحوادث ويشمل المسائل
فاضطر المقلد إلى تقليد غيره لهذه الضرورة الداعية والحاجة الماسة .
أما أصول أبي حنيفة فوافية بجميع الوقائع شاملة لجميع الحوادث ،
فلا حاجة إلى إتباع مذهب غيره .

وقولكم بأن : « الشافعي نخل مذهبه » فن ابن بان أن فطنته
كانت مساوية فطنة أبي حنيفة في التأصيل حتى يزيد عليه في النخل ،
فإنه أيضاً لم يجد بداً من أن يضع لنفسه أصولاً يخرج عليها مسائله ،

(١) وفي نسخة المجلس العلمي "أبان" بدل "أجاب" .

وقد قرروا (١) بأن قالوا : حق المجتهد أن يكون مذهبه وافياً بجميع الوقائع حتى يستقيم لناقل مذهبه تخريج المسائل على ذلك الأصل ، ويحل محله من صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم ؛ وعلى أنا نقول : لا يجوز الاقتداء بمذهب الصديق والفاروق مع أنها سيد الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين وأفضل العالمين أجمعين لأن أصولها غير وافية بجميع الوقائع ، فكذا أصول الشافعي لا تنفي بجميع الوقائع ، فإنها لو كانت وافية ما ددت أقواله ، وقد رأينا أقواله ترددت . ولو قدرناه أفضل من أبي حنيفة لما انتحلنا أيضاً مذهبه لعدم وفاء أصوله بالوقائع .

وردوا عليهم وقالوا : لا بل أصول الشافعي وافية بالوقائع ، ولا تشذ واقعة من نص له أو مستنبط من أصوله (٢) بالوفاء بالوقائع كتردد الروايات لأبي حنيفة ؛ ولكن تردد القول والروايات لتردد الدليل لإشتراك المحامل واستناد الدلائل حتى قيل : لو لم يكن للشافعي على غيره مزية ورجحان إلا بتردد أقواله كفانا كفاية ومقنعاً فإنه ما بيننا يردد (٣) أقواله إلا لغامض نظره ودقيق

(١) وفي نسخة المجلس العلمي "ردوا" .

(٢) كذا في الأصل وقد سقط هنا بعض العبارة ففي "مغيث الخلق" هكذا : « ولا تشذ واقعة عن نص له أو مستنبط من نصوصه ، وتخريج أصحابه من منصوصاته ، بخلاف مذهب الصديق رضي الله عنه . على ما بينا شرحه . وأما تردد أقواله فلا يمنع أصوله الوفاء بالوقائع كتردد روايات أبي حنيفة » (ص ٢٧ و ٢٨) .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب " فإنه ما نشأ تردد أقواله " كما في "مغيث الخلق" .

فكره ليهتدى به الآخرون فذا سبب فضله . وجواب آخر لهم عن فضل تردد القول قالوا : للشافعي مذهبان مذهب قديم ، ومذهب جديد ، والجديد ناسخ للقديم ، فلا يجوز أن يفتى ويؤخذ بالقديم مع إمكان الأخذ بالجديد لأن القديم صار منسوخاً ، ولم يبق للشافعي تردد إلا في ثمانى عشرة مسألة لأنه اخترمته المنية . (١)

الجواب عما ذكره : أما قولهم : « أصول الشافعي وافية بالوقائع » قول متناقض لأن قولهم : « فجاء الشافعي بعد ذلك و أبو حنيفة أعطاه روح الكفاية ، وأغنائه عن تمهيد القواعد فلم يكن محتاجاً إلى وضع الأساس ، وكان مندوحة عن هذا كله فتفرغ إلى النخل والتميز » يدل على أنه ليس له فرع واحد ولا أصل مؤسس ولا نص ولا استنباط ، وهذا أمر لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع ، وقد ذكرنا من قبل في هذا الكتاب أنه : لو نظر الناظر في كتبه لم يجد فيها مسألة تخرج عن أقاويل أبي حنيفة وأصحابه ومالك والثوري وغيرهم حتى ذكر في بعض مسائله قولين وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة . ولهذا قال بعض العلماء ممن بالغ في التعصب عليه : « لو حلف الخالف أن الشافعي لم يكن مجتهداً لم يجنح في يمينه »

وأما قولهم : « تردد أقواله كتردد الروايات » قلنا : كلا ولما ؛ لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لم يقل بحكمين مختلفين في حادثة واحدة في زمان واحد ، وإنما أفنى فيها بحكم مدة وروى عنه ذلك

(١) راجع "مغيث الخلق" (ص ٢٤ حتى ٢٨)

جماعة ، ثم أدى اجتهاده إلى غير ذلك الحكم فأفتى فيه بما أدى إليه اجتهاده فروى عنه ذلك أيضاً جماعة ، وشاعت الروايتان ، ولم تعلم النسخة منها من المنسوخة ، فاثبتوا الروايتين في الكتب ليعلم النسخة منها من المنسوخة ، (١) ومثل هذا جائز وشائع في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأخبار الصحابة والتابعين وسائر الفقهاء . وأما الشافعي فإنه كان يسأل عن مسألة فيقول للسائل : فيها قولان في قول يجوز وفي قول لا يجوز ، أو في قول حلال وفي قول حرام ، وفي قول مباح . وحكى رجل أنه سأله : من أكل السبع ولده وقد بقى منه عضو يصلى عليه ، فقال له : فيه ثلاثة أقوال ، في قول يصلى عليه ، وفي قول لا يصلى عليه ، وفي قول يخبر المصلى بين أن يصلى عليه وبين أن لا يصلى عليه ، فقال السائل : والله ما زادني إلا العمأ على المصيبة . وما مثل القائل بالقولين إلا كما قال الجاحظ : لا يزال علم الغيب في بيتنا لأنني أقول شيئاً ، وتقول إمراة ضد ذلك ، فلا بد أن يصح أحدهما . وحكى بعض المستظرفين أن بعض أبناء الأيسار خرج عن أهله لطلب العلم فلما ورد مدينة كان قصدها ، تلهى عن طلب العلم باللعب والطرب واللهو ، واشتغل عن تحصيل الأدب بالرقص والقصف ، فلما قصرت نفقته ، وطالت غربته ، عزم على الرجوع إلى أهله ، فلم يجد ما يرجع إليه مما تغرب من أجله : وسافر (١) وقوله " فاثبتوا " إلى قوله " المنسوخة " ساقط في نسخة المجلس العلمي .

لتحصيله ، فضاق به صدره ، وملئ قلبه غمماً ، فأشار إليه بعض لدمائه أن لا يسأل عن مسألة إلا ويقول : فيها قولين ، فلما عاد إلى وطنه ، واستقر إلى سكنه ، قصده أهل بلده فرحاً لرجوعه وأوبته ، فسأله منهم سائل فقال : ما تقول في وجدانية الباري سبحانه وتعالى ؟ فقال : فيها قولان ، فقالوا له : تعساً لك وبعداً ! خرجت من عندنا موحداً ، وعدت إلينا مشركاً . فينبغي للعاقل أن يراجع عقله ، ويتأمل فيما ذكرناه أن مثل هذا لا يخفى على أحد أن يقوله ، ولا يعجز عن إثبات مثله ذولب وأدنى علم . وأما قولهم : « إنما تردد القول لتردد الدليل لاشتراك المحامل واستناد الدلائل » قلنا : الآن حصحص الحق ، وانكشف العمى لأن اشتراك المحامل إنما يكون لعدم المستدل ، وضعف الناظر في العلل في فتور الفكرة ، وقصور النظر في تقوية إحدى العلتين دون الأخرى ، وسلامتها عن النقوض والتخلف ، وكثرة الشواهد والنظائر ، ولو قدر اشتراك المحامل للزم السكوت عن تصريح الحكم ، ووجب الوقوف في الحادثة إلى رجحان إحدى الأمرتين ؛ ولهذا قالوا : إن القائل بالقولين لا مذهب له فضلاً أن يكون مجتهداً . وأما استناد الدلائل فلا يتصور لكون بعضها منسوخاً والمنسوخ لا يعمل به .

وأما قوله : « لو لم يكن للشافعي مزية على غيره ورجحان إلا بتردد أقواله كفانا كفاية » فما كان أغناه أن يفتخر بتردد

قوله ، وهل التردد إلا محض الجهل واشتباه المطلوب بغيره أو بمثله ، وهل ينشأ التردد إلا لقصور النظر وفتور الفكر ، ومن الذي اهتدى للحق بالشبه والشكوك .

وأما قولهم : « للشافعي مذهبان قديم وجديد ، والجديد ناسخ للقديم » فهذا أمر لا ينكره أحد ولا يستبعده عاقل . وليس الكلام فيه ، وإنما الكلام في أقواله في حادثة واحدة في وقت واحد .

وأما قولهم « إنه لم يبق للشافعي تردد إلا في ثمان عشرة مسألة » فذاك مدافعة حين عجزوا عن جواب ما أوردوا عليهم في ابطال القولين ، وظنوا بهذه الدعوى يندفع عنهم ما أوردوا عليهم . وإن كتبهم أدناها « التنبيه » و « الوجيز » يرد عليهم ويكذبهم في دعواهم ، ولا يسمع منهم ، وإن هو إلا فرار .

جئنا إلى جواب ما شنعوا من المسائل المفتريات ، وحكوا من الأكاذيب والترهات مع سفاهة وسخافة ولفظ طويل تحتته معنى قاصر ، ومناظرة مع أنفسهم يوردون عليها ما أوردوا ، و يجيئون فيها بما شاءوا ، أو كل ذلك لإتخيلنا للعوام ، وتليسياً على الجهال ، فمثلهم مثل الفريد المبارز في القلاة ، والوحيد المطارد في الميادين يقول ماثلاً عنقه : هل من مبارز ؟ هل من مطارد ؟ وإلا فللمناظرة محافل وحلق ، وللمجادلة تعاليق وطرق ، فليحضر هنالك وليسمع ويحجب ، لا أن يأتي إلى وريقات ويهدد فيها « قد قات

وقالوا « و « كنت وكانوا » . ونحن نجيب عن كتاباتهم ونبين ما كذبوا علينا من الأحكام ، ثم نقابل الشناعة بمثلها فصلاً فصلاً عن الترتيب الذي ذكروا .

أما قولهم بعد كلام طويل : « فرأى الشافعي أن العبادات مقدرة بالطهارة ، لأنها شرط أشرف العبادات ، لأن الصلاة أشرف العبادات بعد الإيمان ، وفي الطهارة معنيان أحدهما النظافة ، والثاني التعبد ، وذلك إنما يتأني بألة مخصوصة كالماء ، فلا يجوز الوضوء بتبيد التمر ، ومن فعل ذلك فقد جعل نفسه شوهة العالمين ، ونكال الخلق أجمعين ، سيما في الصيف الحار . وقرر أبو بكر الباقلاني هذا الفصل وقال : لو أن ماجناً فاسقاً مدمناً للخمر تنكس في بركة نبيذ ، فأدى صلاة بذلك التنكس ، جوز أبو حنيفة صلاته ، ولا شك أن هذا يناقض كلا المقصودين من النظافة والتعبد ،

وكذلك الوضوء من غير النية ، والوضوء عبادة ، والعبادة لا تصح إلا بالإخلاص ، ولا إخلاص إلا بالنية ،

وكذلك قال أبو حنيفة : التكرار في مسح الرأس غير مسنون ، والشافعي يقول : إن التكرار زيادة نظافة ، وتكرار الغسل على وفق الغسل ، والمسح على وفقه ، فتدقيق الشافعي أولى به لأنه يلائم الأصل .

وأيضاً جوز أبو حنيفة الصلاة مع النجاسة الممكن إزالتها إذا كانت مثل الدرهم البغلي ، وذلك مثل الكف ، وفي رواية -

وهي اختيار أبي يوسف - إذا كانت دون ربع الثوب نجساً . وهذا يناقض مقصود الشارع من الصلاة .

وكذا جوز الصلاة في جلد الكلب ، والكلب حيوان ممقوت شرعاً حتى نهى عن اقتنائها وأمر بقتلها ، واعتبر العدد في غسل ولوغها ، وغلظ بضم التراب إلى الماء ، والجلد جزء من الكلب ، فكيف يجوز التقرب إلى الله تعالى بجلد حيوان هذا شأنه ؟ (١)

والجواب : أما قولهم : « إن العبادات مقدرة بالطهارة » فهذا لأنها شرط الصلاة ، فهذا مما لا خلاف فيه .

أما قوله : « فلا يجوز الوضوء بنميد التمر ، ومن فعل ذلك فقد جعل نفسه شوهة العالمين » فينبغي لهذا القائل أن يتعرف أولاً ما نبيذ التمر ؟ ثم يشنع ، فنبيذ التمر هو ماء ألقى فيه تمر ، ولم يستحل فيه ، ولم يزل عنه إسم الماء المطلق ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « تمر طيبة ، وماء طهور » حين قال له عبد الله بن مسعود رضى الله عنه في ليلة الجن بعد سؤال النبي صلى الله عليه وسلم إياه : « هل معك ماء ؟ » فقال : « معي نبيذ تمر » (٢) فظن الجاهل والرعاع أن أبا حنيفة يجوز الوضوء

(١) راجع " مغيث الخلق " (ص ٥٢ حتى ٥٥)

(٢) والحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وأخرجه ابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنها .
- النعماني -

بالنبيذ الذي هو الشديد المسكر ، وهذا لا يقول به أحد ، وإنما جوز لأنه باق على حاله ، وتغير ذلك القدر بوقوع التمر فيه لا يخرججه عن مطلقيه الماء كما قلنا في ماء المد والفرات الذي خالطه ماء البحر أو بالعكس ، أو تغير أدنى لونه بإلقاء الصابون فيه أو اليسير من الزعفران أو الكافور والحرض للمبالغة في النظافة والنزاهة ودرء العيافة وإزالة الدرن والتنين .

وهذا كله يلائم العقل ويوافق الشرع . وكان أبو حنيفة أدق نظراً وأحد فكراً وأغوص في المعاني وأدرك للحكم . فنظر الشافعي وإن دق إلا أنه لا يوافق الأصول ويخالف المعقول ، ولهذا قال الشافعي : « إذا شرب الأنبياء من ماء يبلغه قلتان نجس الباقي ، ولو بال فيه الكلاب حتى عاد قلتان طهر الماء » . فأى قرينة تكون أعظم من هذا أن الماء ينجس بشرب ماء ، وبطهر يبول الكلاب ؟ وكذا لو سقطت شعرة في الماء من لحية رجل صالح أو مات فيه نملة أو بقعة أو ذباب ينجس الماء ، ولو مات فيه كلب الماء أو خنزيره لا ينجس . والقلتان النجستان إذا اجتمعنا طهرتا ، ولو افتزقتا بعد الاجتماع فهما على طهارتهما ، وإن كان أحد القسمين أكثر من الآخر فالقليل نجس والكثير طاهر ، ولو اغترف منها فالمغتترف طاهر وإن قل ، والمغتترف منه نجس وإن كثر . وأى تناقض يكون أشد من هذا . وقال أيضاً : « لو وقعت نجاسة في قلتين نجستين بعد اجتماعهما فتغير أحد أو صافه فإنه ينجس

الماء ، فلو ألقى فيه تراباً حتى زال عنه ذلك الوصف فإنه يعود طاهراً ، ولو صب الماء على ثوب نجس ، فإن الماء لا ينجس و يطهر الثوب ، ولو غمسه في عدة أجاجين فإنه يطهر الثوب و ينجس الماء « وهذا هو عين مذهب الحشوية حيث قالت : « لو بال في الماء ينجس الماء ، « لو بال في كوز وصبه في الماء أو تغوط فيه لا ينجس » وأي مذهب يكون أبعد من هذا حساً ، وأبلد منه خاطراً ؟ وقال أيضاً : « يغسل الإناث من ولوغ الكلب سبعاً إحداهن بالتراب ، ولا يغسل من بول الخنزير إلا مرة أو مرتين » وما ذكرناه يسير من جنسه الكثير ، فالشافعي وإن دقق النظر إلا أن أبا حنيفة أدق نظراً وأصفى فكراً وأقوم مذهباً وأقوى رأياً .

وأما الباقلاني فهو إن أراد بتقريره وتقريره لمعنى الوضوء بنبيذ التمر فقد أجبنا عنه ، وإن أراد به التنكيس فذهب لا يأباه لأنه مالكي المذهب . وإن قال ذلك نصرة لمذهب الشافعي

فقد خربت قيس و قل نصيرها

مع أنا قد أجبنا عن التنكيس أيضاً لأننا ذكرنا : أن الطهارة إنما شرعت للوضوء والنظافة ، وأنه لا يختلف فيه الحال بالمرتبة و المنكوس ، والدليل عليه أنه لو غسل وجهه ثم استنشق وتمضمض جاز بالإجماع . وكذا لو انغمس في الماء أو اغتسل وبقى على رجله لمعة ، ثم توضأ ولم يغسل موضع اللعة قبل وضوءه ثم مع

الوضوء غسلت جاز ، ثم ما ذكره الباقلاني معارض بمثله هو أن ما جئنا فاسقاً مدمناً للخمر لو تنكس في جية حمام فأدى صلاته بذلك التنكيس جوز الشافعي ومالك صلاته ، ولا شك أن مثل هذا ازدراء بالمعبود وشوهة بالنفس في العالمين ،

وبهذا التعاليل خرج الجواب عن قولهم : « إن الوضوء عبادة » لأن الوضوء والنزاهة والنظافة لا يختلف الحال فيها من النية وغير النية كما قلنا في تنظيف الثياب وطهارة البدن والمكان الذي يصلى فيه ، وهذه الأشياء شرط لصحة الصلاة ، وما يكون شرطاً لغيره لا يكون عبادة في نفسه ، وإنما يصير عبادة بالنية كالسعي إلى الجمعة ، والحلق بمبنى بنية النسك ، والذبح وما يشاكل ذلك .

وقوله : « لا تصح العبادة إلا بالإخلاص » قلنا أجل لأن الإخلاص هو اعتقاد الإيمان ، ومن اعتقد الإيمان فهو مخلص في سائر شرائعه ، وليس الإخلاص من النية في شئ لأنه لو كان كذلك للزم أن يكون كل من لم ينو فهو مشرك ، وفي هذا تكفير المؤمنين .

وقوله : « إن تكرار المسح على وفق الغسل » قلنا : هذا غلط لأنه لو كان كما ذكره المخالف لمن الغسل ، والغسل مكروه ، والمسح إذا كرر صار غسلًا ، فأبو حنيفة أدق نظراً وأرعى أصلاً ، إذ اعتبر المسح بالمسح وهو المسح على الخف والجيرة . والشافعي خرم القاعدة و نقض الأصل إذ اعتبر المسح بالغسل . وأي مناسبة بين المسح والغسل ؟ والمسح إنما شرع للتخفيف كما قلنا في الخف

والجيرة والتميم ، والعجب منه أنه يجوز المسح على شعرة واحدة من ناصية ويقول إن تكرار المسح سنة !

وأما قوله : « جوز أبوحنيفة الصلاة مع النجاسة إذا كانت قدر الدرهم البغلي ، وهو مثل الكف » ورواية أبي يوسف كذب عليه وافتراء وزور . وقولهم « البغلي » نسبة إلى رأس البغل الذي كان لليهودى الذى ضرب الدراهم فى زمن عمر رضى الله عنه ، وقيل فى أيام عبد الملك ، وقدر الدرهم البغلي ظفر الإبهام ، وإنما جوز أبوحنيفة رضى الله عنه إعتباراً بمحل الإستنجاء لأنه معفو عنه ، والمسح لا يستأصل النجاسة بل يخففها ، وإنما عفى للتخفيف والترفية . وهذا المعنى موجود فى محل الإستنجاء بل أكثر لاحتياج الإنسان إلى الخروج والبروز ، فلا يسلم من تلوث الثياب من النجاسات (١) وتلطخ البدن مما يمنع جواز الصلاة .

فجرت فروع أبى حنيفة على أصوله ، وانسلكت روابطه فى قواعده ، فلا يتطرق إليها نقض ، ولا يدخل فيها وهن ، ولم يفرق بين علمه باستصحاب النجاسة ، وجهله بها فى كونها تمنع جواز الصلاة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم لكون طهارة الثوب شرطاً لصحة الصلاة فأشبهه الطهارة من الحدث .

وأما الشافعى فإنه فرق بين الجاهل بالنجاسة والعالم بها ، و

(١) وليس فى نسخة المجلس العلمى لفظة « من النجاسات » .

قال : إن علم بها فى الصلاة أو قبل الشروع فيها قضاها ، وإن علم بها بعد فراغه منها لم يقضها ، فقد خالف النصوص ، وترك القياس ، ونازع الإجماع ، وناقض الأصول . وهذا الخبط فى تأصيله . والإضطراب فى تأسيسه لقصوره فى القياس ، وقلة صناعته فى رأى والاجتهاد ، ولهذا امتنع من إجراء القياس الجلى فى مسألة إزالة النجاسة بالخل ، والخل أبلغ فى الإزالة من الماء لأن الناس يستعملون الخل فى إزالة الألوان التى يشق إزالتها بالماء . وأن البيضة إذا انتقعت فيه لانت (١) ولو نبذت فى الماء مدة طويلة لم تتأثر ، فدل أن المعقول هو قصد الإزالة ، وكل ما تحصل به الإزالة فهو مزيل ، ولذا إذا أصابت النجاسة المرأة أو السيف اكتفى بمسحها لأن النجاسة لا تدخل فى مسامها ، وعلى هذا يجوز دبح الجلد بالشمس والتراب لأن القصد إزالة الرطوبات ، وإنها تحصل بذلك كالقرظ والجف ،

فأبو حنيفة جرى على أصله ، واطرد القياس فى جنس المسائل مع مراعاة النصوص واستعمالها لأن حديث ثعلبة النخلى عند دخوله المسجد (٢) أصل فى الباب ، وباب عظيم فى القياس ، والشافعى أنكر

(١) وقد سقط من نسخة المجلس العلمى لفظة « لانت »

(٢) قلت : أخرج أحمد وأبو داود والحاكم وصححه ابن حبان عن أبى سعيد رضى الله عنه : عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ، ولينظر فيها . فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيها » . - النعمانى -

القياس فلم يستعمله لفساد قاعدته واضطراب أصوله ، وذهب
يتشبث بشبه منكرى القياس ، وسقطات أهل الحشو من كون أن كثيراً
من الأحكام تطرق إليه أنواع من التعبد ، ولا بد من مراعاة ذلك ،
ولا نص له في هذه الأحكام فيسندها إليها ، فحار فيها فانهار بما
بناه على شفا جرف هار .

وحديث فاطمة بنت أبي حبيش : « حثيه ثم اقرصيه ثم اغسله
بالماء » (١) لا يدل على التعبد لأن ما يتعبد به المكلف يتعين

(١) وهذا الحديث أخرجه الشافعي قال : (ثنا سفيان (عن) هشام
(عن) فاطمة (عن) أسماء قالت : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن
دم الحيضة يصيب الثوب فقال : « حثيه ثم اقرصيه بالماء ورشيه
وصلى فيه » ورواه عن مالك عن هشام بلفظ « إن امرأة سألت »
وهذه الرواية في « الصحيحين » وفي الأربعة بهذا اللفظ . وأما
بلفظ : « ثم اغسله بالماء » فذكره الشيخ تقي الدين في « الإمام »
من رواية محمد بن اسحق بن يسار عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء
قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأته امرأة عن
دم الحيض يصيب ثوبها فقال : « اغسله » ورواه ابن ماجه
بلفظ « اقرصيه واغسله وصلى فيه » ولابن أبي شيبة « اقرصيه
بالماء واغسله وصلى فيه » وروى أحمد وأبو داود والنسائي
وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت
محسن أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة
يصيب الثوب فقال : « حكيه بصلع واغسله بماء ، وسدر »
قال ابن القطان : اسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة ، كذا
« التلخيص الحبير » للحافظ العسقلاني .
- النعماني -

عليه الإتيان به كالصلاة والصوم والحج والوضوء ، وقد أجمع
الناس قاطبة أنها لو قرضت موضع النجاسة بمقراض جاز ولا يجب
عليها غسل الثوب .

وأما قوله : « إنه جوز الصلاة في جلد الكلب ، والكلب
حيوان ممقوت »

قلنا : الآن تبين لكم بأن الشافعي يخالف السنة ويعمل بالقياس ،
وأبو حنيفة يقدم الخبر على القياس ، ولا يلتفت إلى القياس مع
وجود الخبر وقد وجدت ههنا أخبار منها قوله صلى الله عليه
وسلم : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » (١) حديث صحيح متفق عليه .
وروى أنه صلى الله عليه وسلم : « رأى في دار أم سلمة شئ ماء
من جلد حار ميت » وكان للنبي صلى الله عليه وسلم « تعلان من جلد
حار ميت » وهكذا روى عن موسى بن عمران عليه الصلاة والسلام (٢)

(١) قلت : أخرج الحافظ أبو محمد الحارثي في « مستند
أبي حنيفة » عن صالح بن أحمد القيراطي عن اسمعيل بن يحيى عن
الليث بن حماد عن محمد بن الحسن الشيباني عن أبي حنيفة عن سالك
عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » وأخرجه الترمذي
والنسائي وابن ماجه والشافعي وابن حبان وأحمد والبيهقي
واسحاق من طريق عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس
بهذا ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بلفظ : « إذا دبغ الإهاب
فقد طهر » وفي لفظ « دبغه طهوره » .

(٢) قال الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي في « أحكام القرآن »

وفي الحديث المشهور : « نعم يظهر بالشمس كالجلد إذا دبغ » كيف أنه لا فرق بين جلد الكلب والذئب والشاء الميتة وغيرها وإن الذي قاله أبو حنيفة هو عين القياس مع استعمال الخبر والعبارة استواء الكل في حرمة الأكل والنجاسة ، فإذا الشافعي في تفسير قوله تعالى : « فاخلع نعليك » :

« (أنبأنا) أبو زيد الحميري (أنبأنا) أبو عبد الله اللخمي (حدثنا) أبو علي أحمد بن عبد الوهاب (أنبأنا) عمي عبد الصمد (حدثنا) ابن اسحاق (حدثنا) مسدد (حدثنا) عيسى بن يونس (حدثنا) حميد بن عبد الله (عن) عبد الله بن الحارث عن نعل موسى من جلد حمار ميت (وحدثنا) إبراهيم الهروي (عن) عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود قال : « يوم كلم الله موسى كان عليه جبة صوف ، وكساء صوف ، وسراويل صوف ، وكمية صوف ، ونعلان من جلد حمار غير ذكي » ورواه ابن عرفة عن خلف بن خليفة بمثله مستنداً إلى رسول قلت : وأخرجه الحافظ الذهبي في ترجمة حميد هذا من كتابه « ميزان الاعتدال » بإسناده إلى أبي العباس السراج (أنبأنا) قتيبة (حدثنا) خلف بن خليفة به . قال الذهبي :

« أخرجه الترمذي عن علي بن حجر عن خلف . وما لحميد في الكتب الستة سواء » اهـ
والمعجب من جراءة إتيان أبي عبد الله بن بطة العكبري الذي يقول فيه الذهبي : « كان إماماً في السنة إماماً في الفقه ، صاحب

« وقفت لا بن بطنة على أمر استعظمته واقشعر جلدي منه . (قال ابن الجوزي في « الموضوعات » : (أخبرنا) علي بن عبيد الراغواني أنا : علي بن أحمد بن البصري أنبأنا : أبو عبد الله بن بطة ثنا : اسماعيل بن محمد الصفار حدثنا : الحسن بن عرفة ثنا : خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كلم الله تعالى موسى يوم كلمه ، وعليه جبة صوف ، وكساء صوف ، ونعلان من جلد حمار غير ذكي ، فقال : من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة ؟ قال : أنا الله . قال ابن الجوزي : هذا لا يصح ، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين . والمتهم به حميد)

قلت : كلا والله بل حميد برئ من هذه الزيادة المنكرة (فقد أخبرنا) به الحافظ أبو الفضل بن الحسين بقراءتي عليه أنا : أبو الفتح الميذمي أنا : أبو الفرج بن الصيقل أنا : أبو الفرج بن كليب أنا : أبو القاسم بن بيان أخبرنا : أبو الحسن بن مخلد أنا : اسماعيل بن محمد الصفار ثنا : الحسن بن عرفة ثنا : خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود

خالف الخبر ونبت القياس ، ولم يعمل بالخبر ولا بالرأى إلا مجرد الشناعة والقدح في العلماء وهو أولى بالشناعة عليه ، وأحق بالظعن فيه لأنه يجوز أكل كلب الماء الميت ، وخنزيره الميت ، ومن

تعمد ترك التسمية عند الذبح ، وأهل أكل ابن آوى والضبع والثعلب والسنور البرى وما يشاكل ذلك ، ومن الحشرات السلحفاة والقنفذ والضب وابن عرس والورل وغير ذلك ، فيجب على كل عاقل أن ينصف ولا يتعسف ، ويراجع عقله ويستأصل شافة الإلف والتقليد عن قلبه ، وينظر أى المذهبين تباعد عن الصواب وحاد عن الحق ؟ الذى عمل بالخبر ووافق القياس وأتى بما هو مقصود الشرع وألف النفوس الشريفة ، أو الذى قلب القضية ، وفتح باب الإباحة على ما كانت عليه عاربة العرباء والجاهلية الجهلاء من أكل الحشرات والخبائث والمستقذرات التى ينزوى عنها الطباع البشرية ، وتغنى منها النفوس الأبية .

وقالوا : " جئنا لمثل الصلاة "

فوجدنا الشافعى وافق الأصل الذى عليه بناء الصلوات من الدعاء إلى الخضوع والخشوع واستكانة النفس ومحادثة القلب بالموعظة الحسننة والتفكير (١) فى معانى القرآن ، وأبو حنيفة دقق ولكن تدقيقه لا يلائم الأصل ويخالفه حين طرح أركاناً وشرائط حتى رجع حاصل الصلاة إلى فقرات كنقرات الديك ، وإذا عرض أصل صلاته على كل عامى جلف غبي امتنع إن اتباعه ، فإن من انغمس فى مستنقع نبيذ ، ولبس جلد اب مدبوغ ، وأحرم بالصلاة مبدلاً بصيغة التكبير ترجمته تركيبة أو بالهندية ، ويقتصر فى القرآن على ترجمة قوله : .

رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يوم كلم الله تعالى موسى كانت عليه جية صوف ، وسراويل صوف . وكساء صوف وكمة صوف ، ونعلاه من جلد حمار غير ذكى » وكذلك رواه الترمذى عن على بن حجر عن خلف بن خليفة بدون هذه الزيادة . وكذا رواه سعيد بن منصور عن خلف بدون هذه الزيادة . وكذا رواه أبو يعلى فى " مسنده " عن أحمد بن حاتم عن خلف بن خليفة بدون هذه الزيادة . ورواه الحاكم فى " المستدرک " ظناً منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة ، وهو وهم منه ، وقد رواه من طريق عمر بن حفص بن غياث عن أبيه وخلف بن خليفة جميعاً عن حميد بدون هذه الزيادة . وقد رويناه من طرق ليس فيها هذه الزيادة . وما أدرى ما أقول فى ابن بطة بعد هذا ، فما أشك أن اسماعيل ابن محمد الصفار لم يحدث بهذا قط والله أعلم بغيبه " (١) هـ .

قلت : وقال الذهبي فى " تلخيص الموضوعات " :

" تفرد بها ابن بطة وإلا فهو فى نسخة الصفار عن الحسن ابن عرفة عن خلف بـلونها " هـ .

محمد عبد الرشيد النعماني

« مدهامتان » ثم يترك الركوع ، وينقر نقرتين لا يعود بينهما ، ولا يقرأ التشهد ، ثم يحدث عمداً في آخر صلاته بدل التسليم ، وقد تحلل من صلاته على الصحة ، فلا ينبغي لذي دين أن يتبع أبا حنيفة ، ولم يبعث الله بهذه الصلاة نبياً ، فقد قلب أبو حنيفة الشريعة ظهراً لبطن — في كلام طويل من السب والسفه — ويحكى أن السلطان يمين الدولة وأمين الملة أبا القاسم محمود بن سبكتكين رحمه الله كان على مذهب أبي حنيفة ، وكان مولعاً بالحديث ، فوجد أكثر الأحاديث موافقاً لمذهب الشافعي ، فوقع في خلده أنه يجمع بين علماء الفريقين وفتهاثها في « مرو » ثم يلتبس منهم الكلام في ترجيح المذهبين على الآخر ، فوقع الإنفاق على أن يصلوا بين يديه ركعتين على مذهب الشافعي وعلى مذهب أبي حنيفة ، لينظر فيه السلطان ، ويختار ما هو أحسنه ، فصلى القفال المروزي من أصحاب الشافعي بطهارة مسبغة وشرايط معتبرة وأركان و سنن وآداب على وجه الكمال والتمام ، وقال : هذه الصلاة على مذهب الشافعي . ثم صلى ركعتين على مذهب أبي حنيفة على ما يجوزه أبو حنيفة فلبس جلد كلب مدبوغ ، ولطخ ربه بالنجاسة وتوضأ بنميد التمر ، وكان في صميم الصيف في المفازة فاجتمع عليه الذباب والبعوض ، واستقبل القبلة ، وأحرم بالصلاة من غير نية ، وأتى بالتكبير بالفارسية ثم قرأ آيةً بالفارسية « دوبر گلک سبز » ثم نقر نقرتين كمنقرات الديك من غير ركوع و

تشهد ، وضرط في آخرها من غير لفظ السلام ، وقال : أيها السلطان هذه صلاة أبي حنيفة ، فقال السلطان : إن لم تكن هذه الصلاة له لأقتلنك لأن مثل هذه الصلاة لا يجوزها ذودين ، وأنكرت الحنفية أن تكون هذه الصلاة صلاة أبي حنيفة ، فأمر القفال بحضور كتب الفريقين ، وأمر السلطان نصرانياً كاتباً ، فقرأ المذهبين ، فوجدت الصلاة في مذهب أبي حنيفة على ما حكاه القفال ، فأعرض السلطان عن مذهب أبي حنيفة ، وتمسك بمذهب الشافعي . فناهيك فساد اعتقاده في الصلاة وضوحاً على بطلان مذهبه . (١)

والجواب أما قولهم : « إن الشافعي وافق الأصل الذي هو بناء الصلاة من الدعاء إلى الخضوع والخشوع ، واستكانة النفس ، وبجاذبة القلب بالموعظة الحسنة ، والتفكير في معاني القرآن » قلنا : هذه مكابرة صريحة ، ووقاحة قبيحة بأن الخضوع والخشوع ، واستكانة النفس على وفق مذهب أبي حنيفة (٢) وإنما يكون الخضوع عند سكون الجوارح ، وتدهش النفس من هيبة المعبود كما قال صلى الله عليه وسلم (من خشع قلبه سكنت جوارحه) (٣) وقال صلى الله عليه

(١) راجع « مغيث الخلق » ص ٥٥ حتى ٥٩ .

(٢) كذا في الأصل ولعل ههنا سقوطاً في العبارة .

(٣) قال الحافظ زين الدين العراقي في كتاب « المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » :

« حديث رأى رجلاً يعبت بالحيتة في الصلاة فقال : « لو خشع

وسلم : « لو علم المصلي من يناجي ما التفت يمينا ولا شمالا . يقول الله تعالى إلى أين يا عبادي ؟ إلى أين ؟ أنا أحب إليك من الذي تريده » (١) وقال صلى الله عليه وسلم : « يا أباذر ذر فذر »

قلب هذا خلشت جوارحه » الترمذي الحكيم في " النوادر " من حديث أبي هريرة بسند ضعيف ، والمعروف أنه من قول سعيد بن المسيب رواه ابن أبي شيبة في " المصنف " وفيه رجل لم يسم " اهـ .

(١) قال ابن حجر في " الدراية في تخرج أحاديث الهداية " : " حديث « لو علم المصلي من يناجي ما التفت » ابن حبان في ترجمة عباد بن كثير الرمي من الضعفاء عن حوشب عن الحسن رفعه : « المصلي يتناثر على رأسه الخير من عنان السماء إلى مفرق رأسه ، وملك ينادي لو يعلم هذا العبد من يناجي ما انفتل " اهـ

وروى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قام الرجل في الصلاة أقبل الله عليه بوجهه » ، فإذا التفت قال يا ابن آدم : إلى من التفت ؟ إلى من هو خير لك مني ، أقبل إلى ، فإذا التفت الثانية . قال مثل ذلك فإذا التفت الثالثة صرف الله تبارك وتعالى وجهه عنه » رواه البزار . وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن العبد إذا قام إلى الصلاة - أجسبه قال : - فإنما هو بين يدي الرحمن تبارك وتعالى ، فإذا التفت يقول الله تبارك

(١) فقال أبو حنيفة إذا التفت المصلي يمينا ويسرة مرة بعد مرة ، أو رفع يده كذلك ، أو حرك إصبعه ، أو حك جسمه ، أو عبث بثوبه أو بجسده ، أو تكلم بما ليس من جنس القرآن ، أو تكلم بالقرآن مجيباً ، أو فقهته ، أو أكل ، أو شرب ، أو تمخط ، أو تمطى بطلت صلاته . وكذا لو أنشد قصائد من ديوان ابن الحجاج أو صريع الدلاء ، أو رفس ، أو كلم ، أو قصع القمل ، أو تمخط ، أو عصر دملته لا تبطل صلاته

وتعالى : إلى من التفت ؟ إلى خير مني ، أقبل يا ابن آدم إلى فأنا خير ممن التفت إليه » رواه البزار أيضاً ، كذا في " الترغيب والترهيب " لحافظ المنذرى .

(١) كذا في نسخة العلامة الأفغانى أدام الله بقاءه ، وفي نسخة الخنيس العلمى هكذا : « يا أبا ذر ذر » وفي الهداية : « قوله عليه السلام : مرة يا أباذر وإلا فذر » قال ابن حجر في " تخرج الهداية " :

" لم أجده هكذا ، وإنما أخرجه أحمد وعبد الرزاق و ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ليلى عن أبي ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى سألته عن مسح الحصى فقال : « واحدة أودع » وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن حذيفة مثله ، ولأصحاب السنن من وجه آخر عن أبي ذر رفعه : « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواجهه » اهـ . - النعماني -

« كل صلاة ليس فيها فاتحة الكتاب فهي خداج » (١)
فذلك للوجوب ونفي الفضيلة كما في قوله صلى الله عليه وسلم :
« لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » (٢) و « لا صلاة

(١) رواه البيهقي من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :
« كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج » وأصل الحديث
رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه ، ورواه أحمد وابن ماجه
عن عائشة -

(٢) قلت رواه الدارقطني والحاكم والطبراني فيما أملاه ، ومن
طريقه الديلمي عن أبي هريرة ، والدارقطني أيضاً عن جابر
مرفوعاً ، وابن حبان في « الضعفاء » عن عائشة ، وأسانيدھا
ضعيفة ، قال ابن حجر في « التلخيص » : حديث : « لا صلاة
لجار المسجد إلا في المسجد » مشهور بين الناس وهو ضعيف ليس
له اسناد ثابت اهـ . وقال ابن حزم : هذا الحديث ضعيف وقد صح
من قول علي اهـ ، وأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » والبيهقي
في « السنن » من حديث علي موقوفاً بزيادة : « قيل : ومن جار
المسجد ؟ قال : من سمع النداء » ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً
موقوفاً بلفظ : « لا تقبل صلاة جار المسجد إلا في المسجد إذا كان
فارغاً أو صحيحاً ، قيل : ومن جار المسجد ؟ قال : من أسمع
المنادي » وكذا أخرجه سعيد بن منصور في « السنن » وعن حكم على هذا
الحديث بالوضع العلامة رضى الدين الصغاني اللاهوري في « جزئه » الذى
جمع فيها ما وقع في « الشهاب » للقضاعى و « النجم » للأقليشى من الأحاديث

لحاقن » (١) و « لا صلاة لناشرة حتى يرضى عنها زوجها »
و « لا صلاة لآبق حتى يعود إلى سيده » (٢) إلى غير ذلك من
النصوص ، والمسئلة تعرف في الخلافات .

الموضوعة ، ورده الحافظ أبو الفضل العراقي في « جزء » له تعقب فيه
على الصغاني في أحاديث ، فقال : (أخرجه الحاكم في « مستدركه »
من حديث أبي هريرة ، ثم قال : واعترض غير واحد من الحفاظ
على الحاكم في تصحيحه بأن اسناده ضعيف ثم قال : وإن كان
فيه ضعف فلا دليل على كونه موضوعاً) اهـ .

(١) قلت روى ابن ماجه في « سننه » عن أبي أمامة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « نهى أن يصلى الرجل وهو خاقن »
وروى أحمد ومسلم وأبو داؤد عن عائشة قالت : سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول : « لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو
يدافعه الأخبثان » .

(٢) قلت : أخرج الترمذى من طريق الحسين بن واقد قال : ناأبو
غالب قال : سمعت أبا أمامة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم ، العبد الآبق حتى
يرجع ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وإمام قوم وهم
له كارهون » قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب من هذا
الوجه ، وأبو غالب اسمه الخزور ، وعن ابن عمر رضى الله
عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اثنان لا
تجاوز صلاتهما رؤسهما : عبد أبى من موالیه حتى يرجع ، وامرأة

وأما قوله : « ثم يترك الركوع » فهو جهل منه وافتراء لأن أحداً من المسلمين لا يقول به لأنه ركن مفروض ثابت بالكتاب قال الله تعالى : « واركعوا مع الراكعين » وقوله : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » الآية ، ولم يكن أبو حنيفة رضى الله عنه غافلاً عن هذه الآيات .

وقوله : « وينقر نقرتين » ليس هو مذهب الفقهاء بل مذهب أبي حنيفة يرفع رأسه إلى أن تقارب القعود ، وأما الطائفة فهي واجبة غير مكتوبة .

عصت زوجها حتى ترجع . قال المنذرى في " الترغيب والترهيب " :
رواه الطبراني في " الأوسط " و " الصغير " بإسناد جيد ، والحاكم
أه (ج ٣ - ص ٣١٢) . وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنها
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا تقبل لهم
صلاة ، ولا تصعد لهم إلى السماء حسنة : العبد الآبق حتى يرجع
إلى مواليه فيضع يده في أيديهم ، والمرأة الساخطة عليها زوجها
حتى يرضى ، والسكران حتى يصحو . رواه الطبراني في
" الأوسط " من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل ، وابن خزيمة
وابن حبان في " صحيحهما " من رواية زهير بن محمد واللفظ
لابن حبان (كذا في " الترغيب والترهيب " للمنذرى ج ٣ - ص ٣٤٢) .

محمد عبد الرشيد النعماني

ولست قراءة التشهد من المفروضات ؛ بل المفروض القعود
مقدار التشهد ، لأن الفرض لا يثبت إلا بدليل قطعى ، وكذا
التسليم ، وفي حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال :
« علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم — إلى أن قال — فإذا
قعدت مقدار التشهد فقد تمت صلاتك » (١) . وخروج النبي
صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات الرقاع بالكلام لا بالسلام ،
والمسئلة معروفة .

وأما لحكاية السلطان يمين الدولة وأمين الملة محمود بن
سبكتكين ، فقد حكى عنه ما حكى ، فقد كفاه كذباً وخزياً وجهلاً
من وجوه ، أحدها أنه جعل المناظر القفال فإن أراد به
" القفال المروزي " فإنه مات سنة تسع وستين أو إحدى وسبعين

(١) قلت : أخرجه أبو داود ، في " سننه " من طريق زهير
عن الحسن بن الحر عن القاسم بن خميرة قال : أخذ علقمة بيدي
فحدثني : أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده ، وأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد — وفي آخره :
« إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن
تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد » وسكت عليه أبو داود
فهو صالح عنده ، وتابع زهيراً عن الحسن بن محمد بن أبان بن صالح
عند محمد في " كتاب الحجج " له ، والإمام أبو حنيفة في " مسنده " .
ولفظه : « إذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك فإن شئت أن تقوم
فقم وإلا فاقعد » اه فن ادعى الإدراج في الحديث فهو محجوج
برواية هؤلاء .
- النعماني -

و ثلاثمائة كذا ذكره العبادى والسيد محمد بن الحسن العلوى الروزى فى " تاريخ مرو " (١) وإن أراد به الففال الشاشى فأشد جهلاً وأعظم خزيًا لأنه مات سنة ست وثلاثين و ثلاثمائة كذا ذكره أبو اسحاق الشيرازى صاحب " التنبية " (٢) ومولد السلطان محمود سنة تسع وستين و ثلاث مائة ، ووفاته سنة الثنتين وعشرين وأربع مائة بلا خلاف فى ذلك بين الناس ، (٣) فينبغى للعاقل أن ينظر إلى هذا الحاكى الذى تنهى فى الكذب ، وتباهى بالجهل . كيف يحكى هذه ! والسلطان محمود من أعيان الفقهاء الحنفية فريد العصر فى الفصاحة والبلاغة ، وله تصانيف فى الفقه والحديث والخطب والرسائل وشعر جيد . فمن تصانيفه " كتاب التفريد " على مذهب أبى حنيفة مشهور فى بلاد " غزنه " و " غور " و " السند " و " الهند " وهو كتاب فى غاية الجودة وكثرة المسائل لعله يحوى

(١) وقال ابن خلكان فى " وفيات الأعيان " : « كانت وفاة الففال المذكور فى بعض شهور سنة سبع عشرة وأربع مائة وهو ابن تسعين سنة » اهـ . وكذا قال غيره ، والله أعلم .
(٢) فى كتابه " طبقات الفقهاء " (ص ٩١) .

(٣) وقال ابن خلكان فى " الوفيات " : « مولده ليلة عاشوراء سنة إحدى وستين وثلاث مائة ، وتوفى فى شهر ربيع الآخر ، وقيل حادى عشر صفر سنة إحدى ، وقيل : اثنتين و عشرين وأربع مائة " بغزنة " رحمه الله تعالى » اهـ .

ستين ألف مسألة ، ويقول : « إنه كان مولعاً بعلم الحديث ، و كانوا يسمعون الحديث من الشيوخ بين يديه و هو يسمع ، وكان يستفسر الأحاديث » وزعم أنه ما كان يحسن أن يصلى ركعتين ، ولا يعرف يقرأ من الكتاب مسألتين حتى يأمر نصرانياً يقرأ له ، ولم يكن عنده من المسلمين من أهل " مرو " من يقرأ كتب الفريقين . (١)

وقوله : « ولبس جلد كلب ، و لطح ربهه بالنجاسة » هذا أيضاً من جملة الافتراء والكذب على ما بيناه .

وقوله : « وأحرم بالصلاة من غير نية » أمر لا يعلمه إلا الله تعالى لأن النية قصد الشئ فى الخاطر .

وقوله : « و شرط فى آخرها » . فانظر أيها الأخ المسترشد لدينه إلى هذا الشيخ الجوينى الذى هو أحد أئمتهم الذين يقتلون به . ورئيس وقتهم الذى ينتمون إليه ، الذى جعلوا نقله حجة

(١) نعم قد وقع فى " مرو " ما رواه الإمام الحافظ أبو محمد الحارثى فى كتابه " كشف الآثار الشريفة " قال : (حدثنا) عبد الله بن عبيد الله (سمعت) الفتح بن عمرو الوراق يقول : كنت " بمرو " أيام النضر بن شميل ، فبعثوا " بكتب أبى حنيفة " إلى ماء جار ، فجعلوا يغسلونها بالماء ، فسمع بذلك خالد بن صبيح ، وهو قاضيه يومئذ ، فركب خالد بن صبيح وآل صبيح إلى الفضل بن سهل ، قال : وكانوا يقولون : إن فى آل صبيح يومئذ خمسون رجلاً أو أكثر مما يصلحون للقضاء ، وركب مع

وكتبه عمدة يحيى عن شيخه مثل هذا السقط والسفه ، ويفتخر
بمثل هذا الهزل والسخف ، فلا يخلو إما أن يكون صادقاً في
حكايته - وإن كان هو كاذباً فيها - فأف لشيخ يصدر منه مثل
هذا الفعل في جمع من الناس ، ومحضر من أهل العلم والدين ، و
السلطان المذكور وحاشيته ، وويل لعقل وتباً له أن يأخذ بقوله
بهذه الفعلة ، وإن كان كاذباً فكفاه كذبه وإثمه ، وإسناده إلى
شيخ من مشايخه ، وهل سمع أحد أو رأى في كتاب أن أحداً من
ملوك الأرض شرقاً وغرباً عجمياً وعربياً وبعداً وقرباً كان على مذهب

خالد بن صبيح ابراهيم بن رستم وسهل بن مزاحم ، فكلموه -
يعنى الفضل بن سهل - فقال : ليس ذا من كلامي حتى أدخل
على الخليفة فأخبره ، فدخل على المأمون فأخبره ، فقال : من
هؤلاء ؟ ومن هؤلاء ؟ فقال : هؤلاء الأحداث اسحاق بن راهويه
وأحمد وغيرهم إلا أن النضر بن شميل فيهم . قال : وهذا
خالد بن صبيح وسهل بن مزاحم و ابراهيم بن رستم ، فقال :
غداً اجمع هؤلاء وهؤلاء حتى أكون الحاكم فيما بينهم ، وأنظر
الحجة في يد من هي . فسمع اسحاق وأصحابه ما قال المأمون ،
فقال : غداً من يكلمه ؟ والنضر بن شميل كان لا يصابر المأمون
لا في الكلام ولا في الحديث ، فاخترأوا أحمد بن زهير على أن
يكلم المأمون ، فلما أصبحوا اجتمعوا عنده ، فخرج المأمون فسلم
عليهم ، فأقبل قبل النضر بن شميل ، فقال : لأى شئ عمدتم إلى
"كتب أبى حنيفة" فبعثتموها إلى ماء جار فغسلتموها ، فسكت النضر

الشافعى ما عدا بعض بنى أيوب المتسلطين على الديار المصرية
والشامية ، فإن أكثرهم انتقلوا إلى مذهب أبى حنيفة حتى انتقل
إليه الملك المعظم شرف الدين عيسى بن أبى بكر بن أيوب صاحب
"دمشق" رحمه الله ؛ لأنه كان يجمع فقهاء الفريقين
"بيت المقدس" ويسمع مناظرتهم ، وينظر في كتب الطائفتين
فيجد فقه أبى حنيفة ظاهر الاحتجاج موافقاً لكتاب الله تعالى وسنة
رسوله ، فتخلل في (١) خلده ونياً قلبه ، فجمع أعيان الفقهاء

ولم يجبه ، فقال أحمد بن زهير : أتأذن لى يا أمير المؤمنين في
الكلام حتى أتكلم ؟ فقال : إن كنت تحسن فتكلم ، فقال : يا
أمير المؤمنين وجدناها مخالفة لكتاب الله تعالى ولرسوله صلى الله
عليه وسلم ، فسأل خالد بن صبيح عن مسألة ما قال أبو حنيفة
فيها ؟ فأفتى خالد بقول أبى حنيفة ، فجعل أحمد بن زهير
يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، وجعل المأمون
يحتج لأبى حنيفة بأحاديث لم يكن يعرفها هؤلاء ، فلما أكثروا من
هذا قال المأمون : «لو وجدناه مخالفاً لكتاب الله تعالى وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم ما استعملنا» إياكم أن تتودوا مثل هذا ! لولا
أن الشيخ فيكم لعاقبتكم عقوبة لا تنسون ، فخرجوا ، فكان المأمون
بعد ما جلس "ببغداد" أجلس عنده مأتى فقيهه ، وكل من مات
منهم يجئ بآخر مكانه حتى كان هو أفقهيهم وأعلمهم اه (كذا
ذكره صدر الأئمة في "المناقب" بإسناده إلى الحارثي (ج - ٢ ص ٥٥ و ٥٦)

(١) وليس لفظ « في » في نسخة المجلس العلمى .

من الطائفتين ، ورام منهم الكلام في ترجيح أحد المذهبين على الآخر على أن يصلوا بين يديه ركعتين على كلا المذهبين لينظر في ذلك السلطان ، ويختار الأحسن منها ، فصلى العفيف عمر الموصلى من أصحاب أبي حنيفة ركعتين بوضوء مسيخ ، وثوب رائع ، و أركان معتبرة ، وسنن معهودة ، ثم صلى ركعتين على ما يجوز الشافعى فتوضأ بحية الحمام — وكان في تموز — (١) فثاب إليه الجرجس (٢) والذباب ، ولبس تمسحة الخواطي ، (٣) و وقف على جلد خنزير الماء ، منحرفاً عن القبلة ، وأحرم بالصلاة بوسوسة . « أودى ، أودى » ضارطاً بفمه ، مبدلاً بصيغة : « الله أكبر » « أل أل » . ثم قرأ « كنس كنس طلسم طلسم » ثم رفع وقد كشف عن سوائيه ، وفلى (٤) فيه منزره ، ثم قام ساهياً سهو الخنزير مغمض العينين ، ثم سجد ، وقال في سجوده : « اللهم ارزقني بنت النورى الجنكية ، وفلانة الزامارة ، وبستان ست الشام أتخذ منه النبيل ، وتشهد ، وخرج من صلاته بضراط

(١) الشهر السابع من السنة الشمسية بين " حزيران " و " آب " وعدد أيامه ٣١ .

(٢) كذا في الأصل ولعله : « الجوارس » يعنى النحل .

(٣) وكان في الأصل : « الخراطى » بالراء . و الخواطي جمع خاطئة ، و " الممسحة " ما يمسح به .

(٤) " فلى ثوبه " نقاه من القمل .

زيد من غير السلام ، وقال : أيها السلطان هذه صلاة الشافعى . فقال ما أظن ذلك لأن مثل هذه الصلاة لا يجوزها ذودين . وأنكرت الشافعية أن تكون هذه صلاة الشافعى ، فأحضر العفيف كتب الفريقين ، وقرئت على السلطان ، فوجدت الصلاة في مذهب الشافعى على ما حكاه العفيف ، فأعرض السلطان عن مذهب الشافعى ، وتمسك بمذهب أبي حنيفة . وقد قال له أبوه الملك العادل أبو بكر حين انتقل إلى مذهب الحنفية : كيف تركت مذهب الشافعى وازمت مذهب أبي حنيفة ؟ فقال له : ياأبت أما يجوز أن يكون في بيت أبوب مسلم واحد . ثم دعا إخوته إلى مذهبه فأجابوه إلا الكامل والأشرف ، وحكايتهم مشهورة شائعة في " الشام " وغيرها . وصنف الملك المعظم تصانيف على مذهب أبي حنيفة وكان من عليّة الفقهاء . ومات رحمه الله سنة خمس وعشرين وست مائة . (١)

وقالوا : جئنا الى الزكاة

قال الشافعى : المقصود من الزكاة إنما هو سد الخلات ، ودفع الجوعات ، فوجب أن تجب على الفور ، وأن لا تسقط بالموت ، لأننا لو قلنا : لا تجب على الفور ، وتسقط بالموت لأدى إلى إبطال هذه الحكمة المطلوبة لكونه يؤخر الزكاة حين تصير ديناً في الذمة ، وأنه إذا مات تسقط »

(١) وأرخ الكفوى وغيره وفاته في سنة أربع وعشرين وست مائة .

وقال : « المذهب في الزكاة معنى المواساة ، فلا جرم تجب في مال الصبيان كصدقة الفطر والعشر . فدقائق الشافعي تلازم (١) الأصل فكان أحق بالإتباع » . (٢)

قلنا : هذا غير وارد لأنه لم ينص أبو حنيفة في أن الزكاة تجب على الفور أم على التراخي ؛ بل روى أبو يوسف : « أنها تجب على الفور » فستقط ما ذكره .

وأما سقوط الزكاة بالموت فإنما قلنا بذلك لأن قدر الزكاة أمانة في يد المزكي ، فأشبهه الوديعة حتى لو طالبه العامل فلم يؤد إليه الزكاة حتى هلك النصاب ، أو مات المزكي فعليه الضمان . وكان هذا أولى مما قاله الشافعي مراعاة لجانب المزكي والفقير لأن الذي قاله الشافعي يقتضي أن يكون حكمه حكم المغصوب (٣) وهو في يد مالكه ، فلزم على هذا تفسيق الناس .

وقوله : « المذهب في الزكاة معنى المواساة » قلنا : هذا غلط لأن القرض والهبة جائز في حق النبي وهو مواساة ، ولا تجوز الزكاة وصدقة الفطر والتطوع ، وإنما المذهب فيها التطهير والتزكية كما قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » فلا جرم لا تجب الزكاة في مال الصبيان والمجانين

(١) وفي الأصل : « تلازم » .

(٢) راجع " مغيث الخلق " (ص ٦٠ و ٦١) .

(٣) وكان في الأصل « المقصود » وهو خطأ .

بخلاف صدقة الفطر لأنها تجب على الغير عن الغير ، ولا يشترط فيها الحول ولا النصاب ؛ على أنا نمنع وجوب صدقة الفطر على الصبي وكذا العشر ، ومن معكوس مذهب هذا القائل أنه يوجب الزكاة في مال اليتيم المسكين والمجنون الواله للمواساة . وكذا يوجب الزكاة في أربعين شاةً مشتراة بين اثنين ، وعلى من سرق ماله ، أو غرق في لجة البحر ، والمديون المحجور عليه ، ويمنع وجوب الزكاة في الحلبي - مع قدرة صاحب الحلبي على تحصيل الماء والربح - وأموال الصيارف والبرازين وعامة التجار الذين لا يبقى المتاع في أيديهم سنةً كاملة ، بأن يستبدل مال الزكاة بمثله متاع بمتاع أو بدراهم أو دنائير بدراهم أو بالعكس ، ومن يستفيد ألوفاً مؤلفةً من جنس النصاب لا يضم إلى ما عنده من النصاب ، وأن لا تجب الزكاة في الحديد والرصاص والنحاس والسمسم والكتان والزعفران والخناء والعصفر والخضروات والتجار وما أشبه ذلك ، وأن لا يؤخذ بعير من وجبت عليه شاة إذا رضى به ، ولا دينار عن درهم ؛ وأن يجمع بين العشر والخراج ، وهذا هو الظلم المحض ومخالفة إجماع الناس لأن أحداً من الظلمة من المسلمين والكفرة لم يعمل بذلك ، فكان الأخذ بمذهب أبي حنيفة أولى من الأخذ بمذهب الشافعي كما لا يخفى على أحد من العقلاء .

وقالوا: جئنا الى الصوم .

قال الشافعي : « إن المقصود من الصوم شيان . أحدهما معنى الآية (١) هو الإمتحان والتعبد المحض . والثاني الخوى والطوى ، وقهر داعية الهوى . وكلا المقصودين ركن في الصوم ، فإذا كان أحد الركنين معتبراً من أول النهار إلى آخره وهو الإمساك فكذا معنى التعبد ، ويلزم من هذا اشتراط النية من الليل » (٢)

قلنا : هذا باطل بصوم النفل فإنه يجوز بنية من النهار لاسيما عنده يجوز ولو نوى قبل غروب الشمس . فأيضاً لا يخلو الصوم أن يتجزى أو لا يتجزى ، ويلزم من هذا جواز صوم رمضان بنية من النهار أو عدم جواز صوم النفل ضرورة ، وهذه المسائل معروفة في الخلافات فليستكشف من ثم ؛ على أنا نقول : إن الشافعي وضع مسائل في الصوم لو اعتقدها إنسان وعمل بها لما صام في عمره صوم رمضان لأن الله تعالى أمر بالصيام ، وجعل الشرع لافساده زواجر وروادع ، وهى الكفارة . والصوم هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع . ثم قال : تجب الكفارة بالجماع ولا تجب بالأكل والشرب ، والدواعى إلى الأكل والشرب أكثر

(١) يعنى قوله تعالى : « ليلوكم أيكم أحسن عملا » .

(٢) راجع " مغيث الخلق " (ص ٦١ و ٦٢) .

من الدواعى إلى الوقاع ، فإذا علم الإنسان أنه إذا أكل أو شرب لالتزمه تبعة ولا غرامة يبادر إلى الأكل والشرب . ثم يواقع أهله وهو غير صائم ، والقضاء عنده لا يجب على الفور فيؤخر ويميل إلى الهوينا والبطالة ويرجع (١) إلى الكسالة ، فيموت فجأة أو يتوفى بعد أرذل العمر ، فيؤدى إلى ابطال الصوم ، و تعطيل مقصود الشرع وغرضه ، وسعى إلى اسقاط الصوم عن العوام ، وهو فاسد قطعاً . وقال أيضاً : لو اجتمع جماعة من الإخوان والأصدقاء ، وأوجروا بعضهم وهو صائم ، والعقوة الفالوذج ونحوه لا يفسد صومه ، ولا تأثم الجماعة . وكان ما قاله أبوحنيفة موافقاً للأصل ملائماً للعقل فكان أولى .

(٢) جئنا الى الحج

قال الشافعي : « إن الحج عبادة عظيمة وقربة جسيمة كبيرة ، لا تكون إلا بكثرة كلفة عظيمة ومشقة ، وهو عبادة عمر ، فاللائق بهذه العبادة أن تكون على التراخى لأننا لو قلنا إنها على الفور لأدى إلى أن يلزم على كافة المسلمين وعامة الخلق أجمعين أن يحجوا في سنة واحدة فيؤدى إلى حرج عظيم وكلفة ومشقة من حيث أنه يؤدى إلى تخريب البلاد

(١) وفى الأصل : « يرجع » .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل لفظ " قالوا " قد سقط هنا .

وإفساد أمور العباد باجلالهم عنها ، فتبقى الأموال ضائعة ، و
يهلك الفقراء لأنهم لا يجدون ملجأ ولا ملاذاً .

وأيضاً لو وجب على كافة الأغنياء شرقاً وغرباً قرباً و
بعداً الحج دفعة واحدة أى صوب يجمعهم ؟ وأى طريق
يسعهم ؟ وفى ذلك حرج عظيم ، ولا حرج فى الوجوب على
التراخي . (١)

الجواب : أما قوله : " الحج عبادة عظيمة " إلى آخره . (٢)
قلنا : هو كذلك :

قوله : « فاللائق أن يكون على التراخي وإلا يؤدي إلى
تخريب البلاد وإفساد أمور العباد » . قلنا : هذا سهو لأن ذلك
إنما يكون أن لو وجد الناس الإستطاعة جميعهم ، وهى الزاد

(١) راجع " مغيث الخلق " (ص ٦٢ و ٦٣) .

(٢) وهذا الذى يحتز الشافعى رحمه الله منه ويهرب عنه
بهذه الإحتجاجات الفاسدة الباردة إنما يكون ويلزم فيما إذا كان
إستطاعة وإمكان وقدرة لجميع المسلمين فى سنة واحدة دفعة
واحدة ، وهذا لا يمكن إلا أن يكون بعد حصول الفقر والضعف
للمسلمين رأساً فى الدنيا شرقاً وغرباً براً وبحراً دفعة واحدة
جملة كافة ثم يحصل لهم الغناء والثروة والقوة والطاقة فيجمعون
قطيعاً واحداً معاً إتفاقياً . فهذا ظاهر فساد ، والله أعلم . (هامش
الأصل)

والراحلة ، ونفقة الأهل إلى حين العود كما عرف فى الحج فى
زمان واحد ، وهذا الأمر لا يتصور ولا يتفق فى العادة فى عام
واحد . ثم لو قلنا : إنه لا يجب الحج على الفور لأدى إلى إبطال
الحج واسقاط هذا الركن العظيم لأنه لا يكاد يسهل الإتيان به
فى كل وقت ، ولا يقدر أن يأتى به كل أحد ، فالفقراء
لا يأتون به لعجزهم ، والأغنياء يؤخرونه سنة بعد أخرى فلا
يزالون يؤخرون كذلك ، فيؤدى إلى إبطال حج " بيت الله " الحرام ،
وتعطيل زيارة قبر نبيينا عليه أفضل الصلاة والسلام ، وتضليل
العامه ومن ينشأ فى العسرة لأنهم إذا لم يروا أحداً يحج " البيت
الحرام " ولا تذكر " الكعبة " ولا " المقام " التمس عليهم
وجوب الحج ، واعتقدوا سقوط هذا الركن . وهذا القول لا يقول
به أحد ، ولا يرتضيه خوذين .

وكره الشافعى زيارة القبور للنساء قال : لأن خروجهن
وحدهن فتنه ، وجوز خروجهن للحج من غير محرم وإن كن من
أقصى " خراسان " وهذا على العكس أولى ، والسكوت عن
مثله أوجب . وأيضاً جوز دخول الحرم بغير احرام ، وأن
البيت من دخله لا يكون آمناً بل يقتل فى مكانه . وأن النبي
صلى الله عليه وسلم لم يفتح " مكة " عنوة . ويجوز بيع أراضى
" مكة " وهى وقف ابراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه .
ولا يجوز بيع أراضى سواد " العراق " وهى من أرض " الموصل "

إلى "عبادان" طولا ، ومن "القادسية" إلى "عقبة حلوان" عرضاً لأنه وقفها عمر رضى الله عنه . وقد اشترى جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا أراضي "العراق" من غير كراهة . وأما أراضي "مكة" فلا نعلم أحداً اشتراها ، وإنما اشتروا عمارة البيوت والأبنية . وكان ما ذكره الشافعي خرقاً لحرمه "بيت الله الحرام" و"هتكاً" للحرم "واغراء للفساق والظلمة بذلك ، وتجهيلاً للصحابة رضوان الله عنهم أجمعين ، وتفسيقاً للناس . وهذا غير جائز . وكان أبوحنيفة أولى بالإتباع وأحسن قولاً من الشافعي .

وقالوا : جئنا الى ربع المعاملات

قال الشافعي في كلام طويل : « كل ما كان محلاً لحاجة الخلق كان محلاً للعقد ، فجوز بيع لبن بنات آدم . وأبوحنيفة يقول هذا جزء من الآدمي ، فوجب أن لا يجوز بيعه لأنه جزء من الحرة . فكان ما قاله الشافعي أولى لأن قوله يلائم الأصل »

قلنا : بل ما قاله الشافعي يخالف الأصل ويناقض العرف ؛ لأن القدر الذي يحتاجه الإنسان من لبن بنات آدم إنما يصب في الأذن أو يقطر في العين ، وهذا القدر يوجد مجاناً بغير ثمن ، ولا يجري فيه الفسخ والضنة ، أما أنه يشتري للأكل أو لسقى الأطفال فذلك خلاف العادة وضد المعهود . ويلزمه على تعليقه أن يجوز بيع الكلب المعلم والحارس لأنه منتفع به حقيقة وشرعاً كالإصطيد ، وحراسة الزرع والمواشي

واستصحابه في الأسفار والأخطار ، ويجرى فيه الفسخ والضنة ، ويبدل في مقابلة الأعواض من غير نكير من المسلمين ، وكان كالبازي والصقر والفهد ؛ بل أولى لكون الكلب أكثر انتفاعاً به من غيره مع مساواة الكل في حرمة الأكل .

وأيضاً إن قواعد الشافعي وأصوله كلها تقتضي تحريم معاملة المسلمين في البيع والشراء في المأكول والمشروب وغير ذلك لأنها تقتضي أن لا يجوز بيع شيء ما قل أو جل عز أو هان إلا بالإيجاب والقبول بأن يقول أحدهما : « اشتريت هذا » ويقول الآخر : « بعث » أو على العكس فلا يجوز بيع الخبز واللحم والبقل وإن كان أقل القليل إلا أن يقول أحدهما : بعث هذه القرصة بفلس ، أو هذه الودعة برغيف ، أو هذه الجوزة بجبة ، فيقول الآخر : إشتريت ، ويشير إلى الثمن ، وعلى هذه الجوزة والبيضة وكف سدر وأوقية أشنان أو حجر ملح أو رطل هريسة أو مغرفة مرقعة أو ماء باقلاء إلى غير ذلك من الأشياء المحتقرات كالخطب والحشيش وأشياء يطول تعدادها .

وأيضاً حرم بيع ما لا يرى باطنه بقشر أو ستر كالجوز واللوز والفسق والبندق والفقاع وغير ذلك مما يحفظ في القوارير الشفافة والجواري المنقبة والأشياء المستورة الحاضرة ، وأبطل خيار الرؤية وبيع الماء الذي تجوزه الأعم السالفة والخالفة ، ونبذ قوله صلى الله عليه وسلم : « من اشترى شيئاً ولم يره فله الخيار

إذا رآه» (١) و قال : لو باعت امرأة عبداً بـه عيب بشرط البراءة من العيوب لا يجوز حتى تشير بيدها إلى عيبه وإن كانت بذكره . و حرم أيضاً بيع المميزين من الصبيان الذين يساعدون آباءهم بإذنهم في حال غيبتهم عن دكاكينهم وحوانيتهم ، و أبو حنيفة يجوز بيع هذه الأشياء من غير شرط فكان قوله أوفق الأصول و أرفق بالمسلمين ، و أبعد أن يقال بارتكاب أهل الإسلام المحرمات و تعطيل مصالحهم ، و إلقاء امرأة هاشمية أو فاطمية إلى أن تشير بإصبعها إلى ذكر عبد أسود زنجي .

و قالوا : جئنا إلى الاملاك

قال الشافعي : « الأصل صيانتها على المالك و أن لا يزول ملك إلا بتراض من جهة صاحبه » و بنى على هذا من غصب

(١) قلت أخرجه الدارقطني و من طريقه البيهقي في « السنن الكبير » له و ابن خسر و في « مسند أبي حنيفة » من طريق داهر ابن نوح نا عمر بن ابراهيم أخبرني القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة عن أبيه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه » و عمر بن ابراهيم رماه الدارقطني بالوضع و هو اسراف ، و قد ضعفه غير واحد ، و له طريق مرسلة عند ابن أبي شيبة و الدارقطني و البيهقي عن مكحول ، و رواه الدارقطني من قول الشعبي و النخعي و ابن سيرين و الحسن البصري .

شاة فشواها لا ينقطع حق المالك عنها ، و كذا من غصب ساجدة و بنى عليها لا يملكها ، و تنزع على رغم الغاصب . و قال أبو حنيفة يملكها .

الجواب : قولكم الأصل صيانتها على المالك . قلنا : قد يزول ملك المالك إذا تعلق به حق الغير أو لمصلحة عامة على وجه لا يفوت ملك المالك معنى و هو قيمة المملوك ، و الدليل على ذلك أن عمر و عثمان أدخلوا دوراً كثيرة في « المسجد الحرام » بغير رضا أصحابها ، و أودعت أثمانها إلى مدة .

و أما انقطاع حق المالك من الشاة المشوية فلحديث عاصم بن كليب الخ : « من أن النبي صلى الله عليه وسلم زار قوماً من الأنصار في دارهم ، فذبخوا له شاة ، و صنعوا منها طعاماً ، فأخذ شيئاً من اللحم ليأكله ، فمضغه ساعة لا يسيغه ، فقال : ما شأن هذا اللحم ؟ فقالوا : شاة لفلان ذبحناها حتى نرضيه من ثمنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أطمعوها الأسارى » (١) فدل على أن حق المالك قد انقطع عنها حين شواها ، لولا ذلك لأمر

(١) قلت : أخرجه الحافظ الحارثي في « مسند أبي حنيفة » من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم ابن كليب الجرمي عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فذكره . و قال الطبراني في « معجمه » : (حدثنا) أحمد بن القاسم (ثنا) بشر بن الوليد (ثنا) أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى فذكره . قال

بردها على المغصوب منه ، أو أخبر أن له الخيار في أخذها أو أخذ قيمتها ، فصار ذلك في نظائرها .

و أيضاً لما بنى على الساجة بحيث لا يمكن اخراجها إلا بهدم البناء كله تعلق بها حق الغاصب ، فلو قلنا بهدم البناء ورد الساجة أدى إلى الضرر في حق الغاصب مع ما يلحقه من ضرر التأديب والزجر ، و ضرر صاحب الساجة مدفوع بالقيمة ، و لأنه لو عمل بمذهب الشافعي أدى إلى هلاك مائة نفس أو يزيدون

ابن حجر في " الدراية " : « وهذا معلول فإن محمد بن الحسن رواه عن أبي حنيفة عن عاصم بن كليب بالإسناد الأول وهو المحفوظ من رواية غيره عن عاصم » والإسناد الذي أشار إليه الحافظ هو ما ذكره بقوله : « أبوداؤد من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال : خرجنا في جنازة ، فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم استقبله داعي امرأة ، فجاء وجئ بالطعام ، فوضع يده وأكلوا فلاك صلى الله عليه وسلم لقمة في فيه فقال : إني أجد شاة أخذت بغير إذن أهلها ، فقالت امرأة : إني لم أجد شاة أشتريها ، فأرسلت إلى جاري فلم أجده ، فأرسلت إلى امرأته ، فأرسلت لي شاة له فقال صلى الله عليه وسلم : فأطعميه الأسارى » قال الحافظ : « وكذا أخرجه أحمد ومحمد ابن الحسن في " الآثار " والدارقطني » قلت : والطحاوي والبيهقي أيضاً ولا ينبغي أن يعلل أحدهما بالآخر فإن الرواة ثقات وقد صح

من أجل مسار حديد أو ذراع ساج يقلعه من سفينة في لجة البحر ، أو يشق بطن رجل مسلم بسبب خيط به بطنه .

ساع عاصم عن أبيه وعن أبي بردة كليب فلم لا يجوز أن يكون عاصم قد روى هذا الحديث عنها جميعاً ؟ فقرة روى عن أبيه و سياقه ما أورده محمد بن الحسن في " كتاب الآثار " ومرة روى عن أبي بردة وسياقه ما أورده الطبراني في " معجميه " الأوسط والكبير له ، وعلى هذا السياق أورده الإمام أبو يوسف في " كتاب الآثار " روايته عن أبي حنيفة رحمه الله حيث قال :

" عن أبي حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم زار قوماً ، فذبحوا له شاة ، فأدخل لقمة من اللحم في فمه ، فجعل لا يسيغه ، فقال : ما شأن هذا اللحم ؟ قالوا : هذه شاة فلان ذبحناها حتى يجئ فنرضيه من شاته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اطعموها الأسرى » يعني المساكين "

فتعليل الحافظ هذا السند معلول لأنه تضعيف للثقات من غير دليل و قال الدارقطني في " سننه " :

(حدثنا) علي بن محمد بن عبيد (نا) ابن أبي خيثمة (نا) موسى بن اسمعيل (نا) عبد الواحد بن زياد قال : قلت لأبي حنيفة : من أين أخذت هذا الرجل يعمل في مال الرجل بغير اذنه أنه يتصدق بالربح ؟ قال : « أخذته من حديث عاصم بن كليب » .

ولا يقال : إن الخلاف واقع فيما إذا غضب من إنسان ساجدة ،
و من غيره ساجدة ، و من غيره آلات من الآجر وغيره ، و
استسخر القوم ، و بناها بناء لا إضرار في حقه . لأننا نقول :
يجب عليه الرد و الحالة هذه لأنه لا يؤدي إلى ضرر هدم البناء
لعدم تعلق حقه به .

ثم إن الخلاف واقع فيما إذا بنى على ساجدة مغصوبة يظن أنها
له فإنه لا يجب عليه ردها ، وإنما يجب عليه قيمتها رعاية
للمالتين فكان نظر أبي حنيفة أدق و أحق .

وقالوا : جئنا الى ربع المناكحات

فقال الشافعي : « عقد النكاح عظم خطره ، جسيم قدره ، اختص
من بين العقود بمزية شروط وزوائد ، فلا يملك مباشرته إلا من كان كامل
العقل ، دقيق النظر ، و المرأة ناقصة العقل و الرأي ، سيئة الاختيار ،
سريعة الإغترار ، فاللائق بمنهاج الشرع صيانة الأنساب و حفظها
عن الاختلاط بتفويض أزيمة هذا العقد إلى كامل رأى و تام شفقة
و عقل و هم الرجال ، ولهذا المعنى الشرع سلب ولاية الطلاق منهن ،
وفوضها إلى الرجال » (١)

قلنا : إذا كان النكاح عظيم الخطر جسيم القدر و جب أن يملك
مباشرته من يعقد لنفسه رجلاً كان أو امرأة لأنه أتم نظراً و أكثر
فكراً لها ، و أحرص بحثاً لأجلها لأنها نفسها و مهجته . و النكاح عقد

(١) راجع " مغيث الخلق " (ص ٦٤) .

العمر ، و بيعة الدهر ، و مداراة الغير ، و موافقة الأجنبي ، فلا
يرغب في مصاحبة أحد إلا بعد علمه بخلقه و خلقه و دينه ، و سائر
أحوال المعاشرة . و الأب و الجد و إن كان هو كامل العقل بالنسبة
إلى مولاه إلا أن شفقتها أكمل بالنسبة إليه مع تقسيم فكره في أمر
نفسه في معاشه و إصلاح شأنه ، و توزع نظره في حق غيره من
الأولاد و الأتباع ، ولهذا المعنى سلبت ولايته عن التصرف في السير
من مالها ، فكيف تثبت ولايته في نفسها ! مع أن نفسها أعز
الأشياء . و في ذلك من الفساد ما لا يخفى !

قوله : « ولهذا المعنى الشرع سلب ولاية الطلاق عنهن و
فوضها إلى الرجال » قلنا : هذا خطأ لأنه لو كان ذلك لكامل
الرأى و تمام الشفقة لكان الأب أولى بتفويض طلاقهن إليه ، وإنما
فوض الطلاق إلى الأزواج لأنهم ملوكوا أبضاعهن في مقابلة
المهور على ما عرف ، فجعل الطلاق في حقهن كاعتاق في
حق الإماماء .

و العجب من الشافعي أنه يعلل ثبوت الولاية بعلّة العقل التام
و الشفقة الوافرة ، ثم يقول : لا يزوج الأب الثيب الصغيرة . و
يزوج البكر البالغة و يجبرها على النكاح ، و يقول : لو باشرت
المرأة نكاحها بنفسها لا يصح ، و لو أقرت بالنكاح يصح و إن
لم تضيف نكاحها إلى الولي . و الأب يزوج بنته و لا يزوج جاريته ،
و جعل أنكحة الأعجم كالترك و الروم و البرغار و الفرس و الهند سفاحاً

وزناً محضاً إلا أن يزوج أو يتزوج بلفظ النكاح أو التزويج بالعربية لا غير ، وكذا أنكحة من جر جريرة أو ارتكب محظوراً لا يزوج بنته وإن زوجها كان نكاحها سفاحاً ، وكذا الأعمى ، وأنكحة الكفار كلها سفاح وحرام صراح . وكذا إذا كان الشهود سفهاء أو ارتكبوا محرماً ، وتعلق بحديث يرويه هو دون أهل العلم جميعاً « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » (١) و أباح نكاح الثبات بأن يزني رجل بيبكر ، ويحبسها في بيته ، و يوكل بها من الخدم والحرم ، ويمنعها من الخروج والبروز حتى تأتي ببنت تمام مدة الحمل ، وقد عاين ولادتها ، و يمين بكونها مخلوقة من مائه ، مصورة بشكله ، لونها كلونه ، وأعضائها كأعضائه فإنه يجوز له عنده أن يتزوج بها ، ويفترشها ويتسرى بها .

(١) قال ابن حجر في « التلخيص الحبير » : « حديث عمران ابن حصين « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » أحمد والدارقطني والطبراني والبيهقي من حديث الحسن عنه ، وفي إسناده عبد الله ابن محرز وهو متروك ، ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلًا وقال : « وهذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به » اهـ .

قال العلامة الكوثري في « إحقاق الحق » :

« والأغرب أن الشافعي لم يقع له الحديث إلا مرسلًا ، و مذهبه رد المرسل ومع ذلك أخذ بالحديث » اهـ .

وكذا أجاز أنكحة موطوءات الآباء والبنين بأن يغصب الإنسان امرأة ويستولدها أولاداً فإنه قال : يجوز لابنه ولأبيه أن يتزوج بها . ثم لم يقتنع بمثل هذا المذهب حتى قال : برفع الطلاق وإبطال الثلاث . فإنه قال : الخلع ليس بطلاق ، وكل من أراد أن يفارق امرأته ولا يقع عليها الطلاق فإنه يخالعهما فتقع الفرقة بينهما ولا يقع الطلاق . ويجوز له أن يتزوج بها بعد عشر فرقات من غير أن تتزوج بزوج آخر ، وقد قال الله تعالى : « الطلاق مرتان » ثم قال : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » وفتح باباً للفساق والزناة ، ومن أراد التغلب على الخلفاء والملوك حيث وضع مسألة الدور في الطلاق فلا يقع طلاق أحد أبداً ولو حلف بمائة طلقة . فلينبظر العاقل والباحث عن أمر دينه وأحوال من يتخذه إماماً أي المذهبين يوافق كتاب الله وسنة رسوله ويخالف الخوارج ودين النصاري مذهب أبي حنيفة أم مذهب الشافعي ؟

وقالوا : جئنا إلى الجنايات

« والقصاص شرع صيانة للدماء ، وحفظاً للنفوس ، وردعاً

للغواة ، وزجراً للجنة ، هذا هو الحكمة الكلية ، والمصلحة الجمالية » إلى أن قال : « فلا جرم القتل بالثقل يوجب القود لأن الثقل والمحدد في إزهاق الروح يستويان ، لا سيما إذا أدار حجر الرحي على رأسه ، أو خنقه أو صلبه ، ومعظم القتل إنما يقع على

هذا الوجه ، فلو قلنا : إن المثل لا يوجب القصاص لأدى إلى أن كل من أراد قتل مسلم لعداوة يميل إلى المثل ويقتله به ، ولا يستحق القصاص ، فتبطل حكمة الردع والزجر ، فقد غفل أبو حنيفة عن القاعدة ، وناقض مقصود الشرع . (١)

الجواب : قوله : « القصاص شرع صيانة للدماء وحفظاً للنفوس » قلنا : هو كذلك .

قال : « فلا جرم القتل بالمثل يوجب القود لأن المثل والمحدد في ازهاق الروح يستويان » قلنا : هذا باطل بما إذا قتله بحجر صغير أو حصي صغيرة أو سوط ، فإنه لا يجب القصاص إذا قتله بهذه الأشياء مع استوائها والمثل والمحدد في ازهاق الروح . وأيضاً ما ذكره مخالف لصريح قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا إن قتل الخطأ ، قتل السوط والعصا ، وفيه مائة من الإبل » (٢)

(١) راجع " مغيث الخلق " (ص ٧١ و ٧٢) .

(٢) هو عند محمد بن الحسن في " الأصل " كما في " منية الأمل " فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي " لحافظ قاسم ابن قطوبغا .

وكذا ذكره محمد في " كتاب الآثار " تعاقباً ، وفي الباب أحاديث عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن راهويه ، راجع " نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية " لحافظ الزيلعي .

- النعماني -

من غير فصل بين عصا صغيرة أو عصا كبيرة . و أيضاً هو باطل بما إذا منع عنه الطعام والشراب والكسوة في البرد الشديد والحر المفرط فوات .

وقوله : « إن معظم القتل إنما يقع على هذا الوجه » قلنا : هذا غلط ؛ بل معظم القتل والقتال إنما يكون بألة معدة للقتل والقتال ، ولهذا ترى خزائن الملوك وأرباب الحروب مشحونة بالأسلحة الجديدة كالسيوف والخنجر والسكاكين والرماح والردينيات والتوت والدبابيس ، وما شاكل ذلك ، والذي يوضحك أن قتل الواحد الواحد إنما يكون على وجه الخفية والغفلة غالباً ، لا سيما في المدن والقرى فلا يقتله إلا بما هو معد للقتل كالسكين والسيف لأن يحمل معه حجر البزارين أو مقصرة القصارين و هذا أمر لا يراب فيه .

وبهذا خرج الجواب عن قوله : « فلا يجب عليه القصاص » والجواب : عندنا يقتله الإمام سياسة زجراً للقاتل وجسماً للفساد ، وإن لم يكن قصاصاً يكون سياسة ، فلا يفضى إلى ما ذكره الخصم .

وأما ما ذكره الغزالي عن الباقلاني : « من زعم أن القاتل لم يتعمد القتل إن لم يعلم بقبضه فليس من العقلاء ، وإن علمه فقد رام خرم الدين » والعجب من هذا البليد أنه إذا رأى شيئاً من جنس هذا يطير فرحاً ، و يظن أنه لا جواب له ولا مخلص

عنه . ولو عرض هذا على أصغر فقيهه من الفقهاء الحنفية لما توقف على قلبه ، والمعارضة بمثله ، فلولا تبدل خاطر هؤلاء وقلة بضاعتهم لما افتخروا بمثل هذا الكلام ، ولا جعلوه شناعة علينا .

وأما قول الغزالي : « لو سرق إناء ذهب فيه قطرة ماء ، قال أبو حنيفة : لا يجب عليه القطع » قلنا : هذا من جملة جهالاتهم بالنقل عنا ومفترياتهم علينا لأن القطع واجب عليه عندنا إذا تعمد سرقة الإناء . وإنما قال أبو حنيفة بعدم القطع فيما إذا سرق ماء في إناء ذهب أو فضة وهو لم يعلم أن الإناء ذهب أو فضة ، أو سرق رداء وفي طرفه ذهب أو فضة وهو لم يعلم بالذهب والفضة لأنه لم يقصد سرقة الذهب والفضة ، فلا يجب عليه القطع ، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم بعلمه . و أما إذا شهد شاهد أنه سرق بقررة سوداء ، وشهد آخر أنها بقررة بيضاء ، فإنما يجب عليه القطع لأن ذكر الوصف ملغى مع وجود التصريح بكونه سرق بقررة كما لو سكنا عن ذكر اللون .

ودليلنا على عدم وجوب القصاص بالقتل بالمثل هو أن الفعل قاصر إما في الظاهر فظاهر لسلامة الأعضاء في الظاهر ، وإما في الباطن فقد انقذ فيه إجمال عدم العمدية وهو عدم استعمال الآلة المعدة للقتل وهي الجارحة ، ولم توجد هنا ، لأن المقتل لا يستعمل للقتل غالباً لما ذكرناه ، فأوجب ذلك شبهة فلا يجب

القصاص كما في الحجر الصغير والعصا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود بالشبهات » (١) وهذا لأن الحكمة في خلق الإنسان إنما هي العبادة لله تعالى كما قال : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » وقال صلى الله عليه وسلم : « الآدمي بنيان الرب ، ملعون من هدم بنيان ربه » وهذا كله يقتضي المحافظة على الأنفس ، والحراسة على بنيان الرب من الهدم والنقض لتكثير العباد وازدهار الدين واعلاء كلمة الإسلام غير أنا أوجبنا القصاص فيما إذا باشر القتل بما هو معد للقتل غالباً مع اعتبار العمد والعدوان . ولهذا المعنى سقط القصاص عن قتل بما لا يقتل به غالباً كالسوط والعصا ، وعن الأب والسيد لعدم العلوانية غالباً .

والشافعي رفض الأصول ، وناقض مقصود الشرع ، و

(١) قلت : أخرجه الحافظ أبو محمد الحارثي في « مسند أبي حنيفة » (عن) أبي سعيد بن جعفر الجرمي (عن) يحيى بن فروخ (عن) محمد بن بشر (عن) الإمام أبي حنيفة (عن) مقسم (عن) ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود بالشبهات » قال الحافظ محمد مرتضى الزبيدي في « عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة » : « وهكذا أخرجه ابن عدي في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة » اهـ .

له خشبة مخروطة ويفعل به حتى يموت ، وكذا من سقى خمراً حتى مات يسقى إلى أن يموت . وهذه المسائل كلها مناقضة قبيحة ومقالة فضيحة لا نعلم أحداً قال بمثل هذه المقالة ، فكان ما قاله أبو حنيفة أولى مما قاله الشافعي .

وقالوا جئنا إلى الحدود

« وهي إنما شرعت ردعاً وزجراً للغواة عن الإقدام على تلطيخ فراش الغير ، واشتباه الأنساب على الآباء والأجداد ، فبنى الشافعي على هذه القاعدة أن : من استأجر امرأة ليزني بها يجب عليه الحد . وقال أبو حنيفة لا يجب عليه الحد ؛ لأن العقد يصير شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات ، وهذه الدقيقة تخالف القاعدة الكلية ، الشافعي لازم القاعدة وقال : مقصود الحدود الردع والزجر ، وإنه لا ينعدم بالإجارة لأن معظم الزنا لا يقع إلا عند بذل شيء من المال ، فنظره أولى وأحق » . (١)

الجواب قلنا : ما ذكره باطل بما إذا قال : « أمهرتك بهذا الدرهم » أو « تزوجتك لأزني بك » أو « متعيني نفسك » لأنه لا يحد مع وجود ما ذكره أو « أمهرتك هذا الدرهم » . (٢) هذا أيضاً مخالف لقول عمر رضي الله عنه حيث قال للمرأة

فتح باب الهرج والمرج والفتك والهنك حيث قال : لو أن الإمام الأعظم قتل فاسقاً من الفساق أو فاجرة من الخواطي فإنه يتعزل عن الإمامة ويقتل به وإن ثارت الفتن ، وأفضى إلى قتل الخلق . وكذا لو شرب الخمر أو زنى يتعزل ويقام عليه الحد ، وقال أبو حنيفة : لا يتعزل ولكنه يستحق العزل ، ولا تنعزل ولاته ، وأحكامهم صحيحة . ثم عكس نظره وقال : لو أن فاتكاً فاستأً ظلوماً غشوماً مد من خمر قتل خلقاً من صلحاء الأمة وزهاد المسلمين وعلماهم وغزاتهم ومجاهديهم ممن أظهروا الدين وحرسوا أهل الإسلام ممن جرى عليهم الرق كالترك وغيرهم لا يقتل ولكنه يؤدب ويعزر .

فلئن تمسك بقوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد » فالجواب عنها من وجوه : أحدها : أنه جعلة لنا لأنه يقتضي قتل المسلم بالذمي لكونها حرين وقتل عبد المسلم بعبد الذمي . ثانيها : أنها نزلت في أهل الجاهلية الذين كانوا يقتلون عشرة بقتل واحد إذا كان شريفاً أو شجاعاً . ثالثها : هو معارض بقواه تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى) وقال : (النفس بالنفس) والحجج في المسألة المذكورة في الخلافات .

ثم قلب الأمر ، وناقض القول ، وقال : دية الحرألف دينار لايزادعليها ، ودية العبد تؤخذ بالغة ما بلغت . وقال أيضاً : لو أن امرأة خاطئة لها ذكر ، فسقت صغيرة خمراً وواقعتها فماتت ، فإن المرأة تسقى خمراً وتستعمل لها خشبة مخروطة كهيئة الذكر و يعمل بها كذلك إلى أن تموت . وكذا لولاط رجل بصبي يستعمل

(١) راجع " مغيث الخلق " (ص ٧٢ و ٧٣) .

(٢) كذا في الأصل .

الشاكية من راع استسقته فأبى إلا أن تمكنه من نفسها ففعلت
قال : « فذاك مهرك » . (١)

ثم رفض هذه القاعدة ، ونقض ما بناه ، وقال : « لا
شهد بعض الشهود أنه زنى بها في هذه الزاوية من بيت صغير
وشهد بعضهم أنه زنى في هذه الزاوية الأخرى فإنه لا يجب
الحد » مع وجود الزنا في زاويتين ، لأنه جرت العادة أن كل

(١) قلت : أخرج الحافظ طلحة بن محمد في « مسند أبي حنيفة
(عن) أبي العباس أحمد بن عقدة (عن) أحمد بن محمد بن عبيد
النيسابوري (عن) أحمد بن جعفر (عن) أبيه (عن) إبراهيم
ابن طهمان (عن) الإمام أبي حنيفة (عن) حماد (عن) الوليد
ابن عبد الله بن جميع الزهري الكوفي (عن) أبي الطفيل واث
ابن الأسقع : أن امرأة خرجت مع إخوة لها ، فاستأثروا
بالحملان ثم بالطعام فأجاعوها ، وبالشراب فأعطشوها ، ف
بلغها الجهد رجعت ، فلقىها راعي غنم ، فاستسقته فأبى إلا أن
تمكنه من نفسها ، ففعلت ووقع عليها ، وقدمت المدينة حبل
فأتى بها إختوتها عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فذكر
ذلك ، فحلى سبيلها ، ولم يقم عليها الحد اهـ .

وقال شمس الأئمة السرخسى في « المبسوط »
« أبو حنيفة رحمه الله احتج بحديثين ذكرهما عن عمر رضى
الله عنه (أحدهما) ما روى أن امرأة استسقت راعياً فأ

فأسق متمرده وما جن فاجر إذا خلا بالفاحشة استتر ، وإن
أحسن بأحد امتنع ، وانتقل من مكان إلى مكان ليخفى مكانه
ويستر نفسه .

ويسقط أيضاً الحد عن صادف أجنبية في داره أو حول
فراشه مع مباينة شكلها شكل حليلته ، وتصريحها له أنها أمه

أن يسقيها حتى تمكنه من نفسها ، فدرأ عمر رضى الله عنه
الحد عنها . (والثاني) إن امرأة سألت رجلاً مالاً فأبى أن
يعطيها حتى تمكنه من نفسها ، فدرأ الحد ، وقال : « هذا
مهر » . ولا يجوز أن يقال إنما درأ الحد عنها لأنها كانت
مضطرة تخاف الهلاك من العطش لأن هذا المعنى لا يوجب
سقوط الحد عنه . وهو غير موجود فيما إذا كانت سائلة
مالاً كما ذكرنا في الحديث الثاني مع أنه علل فقال : إن
هذا مهر » ومعنى هذا أن المهر والأجر يتقاربان قال
تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » سمي
المهر أجراً ، ولو قال : « أمهرتك كذا لأزنى بك » لم يجب
الحد فكذلك إذا قال : « استأجرتك » توضيحه أن هذا
الفعل ليس بزنا ، وأهل اللغة لا يسمون الوطى الذى
يترتب على العقد زناً ، ولا يفصلون بين الزنا وغيره
إلا بالعقد ، فكذلك لا يفصلون بين الاستيجار والنكاح
لأن الفرق بينهما شرعى ، وأهل اللغة لا يعرفون ذلك ،
فعرفنا أن هذا الفعل ليس بزنا لغة ، وذلك شبهة في المنع

أو أخته أو زوجة ابنه أو أبيه أو جارة من جاراته فواقعها ثم قال : ظننت أنها حليتي ، وعلل بأنه ذاهل مخطئ فلا يوصف فعله بالتحريم . وأي ذهول مع التصريح بأنها أمه أو أخته ؟ وأي خطأ مع مخالفة الشكل الشكل ، وتغاير النغمة النغمة ؟ ثم

من وجوب الحد حقاً لله تعالى كما لا يجب الحد على المختلس لأن فعله ليس بسرقة لغة . يوضحه أن المستوفى بالوطء و إن كان في حكم العتق فهو في الحقيقة منفعة والإستئجار عقد مشروع للملك المنفعة ، وباعتبار هذه الحقيقة يصير شبهة ، بخلاف الإستئجار للطبخ والحيز لأن العقد هناك غير مضاف إلى المستوفى بالوطء ولا إلى ما هو سبب له ، والعقد المضاف إلى محل بوجب الشبهة في ذلك المحل لا في محل آخر اهـ . (ج - ٩ ص ٥٨ و ٥٩)

وقال الإمام أبو بكر الجصاص في " أحكام القرآن " :

" وفي تسمية الله المهر أجراً دليل على صحة قول أبي حنيفة فيمن استأجر امرأة فزنا بها أنه لا حد عليه لأن الله تعالى قد سمى المهر أجراً فهو كمن قال : « أمهرك كذا » وقد روى نحوه عن عمر بن الخطاب ومثل هذا يكون نكاحاً فاسداً لأنه بغير شهود " اهـ . (ج - ٢ ص ١٧٨)

محمد عبد الرشيد النعماني

دقق نظره منعكساً وقال : « لو تزوج بمحارمه كالأم والأخت بظن أنها تحل له فإنه يحد ولا يعتبر ظنه مع سقوطه » فقد اعتبر ظنه مع مخالفة المحس في المسألة الأولى ، ولم يعتبر ظنه مع وجود الإشتباه في الأحكام الشرعية .

وأيضاً إن مرام الشرع ، ومقاصد الحد ، إنما هو حسم مواد الزنا ، وعصمة الفروج ، وإسبال الذيل على حرم الناس ، والسكوت عن إشاعة الفاحشة ، لكونه يفضي إلى توسيع الأعراض ، وإفساد الفراش ، والاشتباه في الأنساب على الآباء والأجداد ، ووقوع الفتنة بين القبائل والعشائر ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أتى شيئاً من هذه القاذورات فليستتر بستر الله » (١) فجاء الشافعي وقد هدم قواعد الحد ، وأبطل مرام

(١) قلت : أخرج مالك في " الموطأ " عن زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط ، فأتى بسوط مكسور ، فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال : دون هذا ، فأتى بسوط قد ركب ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ، ثم قال : « أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله من أصاب شيئاً من هذه القاذورة فليستتر بستر الله فإنه من يبدلنا صفحته فقم عليه كتاب الله » وأخرجه الحاكم في " المستدرک " فقال : (حدثنا) أبو العباس

الشرع ، وقال : « المرأة إذا زلت فزنت لا غترارها وسوء اختيارها تنفى سنة وافية إلى غير مدينتها ، وتقصى عن قبيلتها وعشيرتها وإن كانت من أشرف الناس وأشرف النساء . وكذلك الأمة تغرب نصف سنة عن مولاها ، وتهجر إلى أبعد المواضع وأقصاها ، وهل هذا إلا تعريض للمنفية على الزنا ، وتحريض لها على البغاء والخنأ ! لأن المرأة مادامت فى بلدها تكون محفوظة بأقاربها ،

محمد بن يعقوب (أنبأ) الربيع بن سليمان (ثنا) أسد بن موسى (ثنا) أنس بن عياض (عن) يحيى بن سعيد (حدثني) عبد الله ابن دينار (عن) عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بعد أن رجم الأسلمى فقال : « اجتنبوا هذه القاذورة التى نهى الله عنها فمن ألم فليستتر بستر الله ، وليتب إلى الله فإنه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل » (ج - ٤ ص ٣٨٣) وصححه ابن السككن صرح به الحافظ فى " التلخيص " وقال :

" لما ذكر إمام الحرمين هذا الحديث فى " النهاية " قال : « إنه صحيح متفق على صحته » وتعقبه ابن الصلاح فقال : « هذا مما يتعجب منه العارف بالحديث ، وله أشباه بذلك كثيرة أوقعه فيها أطراحه صناعة الحديث التى يفتقر إليها كل فقيه وعالم » اهـ (ص ٣٥٣) .

- النعمانى -

وعشائرها ، ممنوعة بأنسابها ومعارفها ، فتمتنع عن الزنا فزعا منهم واستحياء لهم ، وتخاف من تعييرهم إياها ، وتغيظهم عليها ، فإذا نفيت وغربت زال عنها المانع ، وارتفع ذلك الحياء ، فحينئذ تكشف عن قناع الوقاحه ، وتخل عن خمار الغنج والملاحه ، فيطمع فيها الفساق والزناة ، ويقصدها الفجار والعصاة ، وهى عاجزة عن الكسب ، محتاجة إلى المطعم والمشرب ، فلا تمتنع أن تتخذ الزنا مكسبا فى الغربه ، وعادة للفساد طمعا فى المال ، وقضاء للشهوة وفيه من الفساد وإشاعة الفاحشة ، وانتهاك حرمة الحرم ، وتطليخ أعراض الأشراف ما لا يخفى على أحد . ولهذا المعنى لم ينف النبي صلى الله عليه وسلم من النساء ، ونأسى به أبو بكر وغيره من الخلفاء .

ثم تعتمد مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقصد إبطال أحكامه حيث قال : « من أقر بالزنا مرة واحدة يقام عليه الحد ، والإقرار فى المرة الثانية والثالثة لا إعتبار له كغيره من الأقارير » وقد أجمع العلماء قاطبة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقم الحد على ما عر حتى أقر بالزنا أربع مرات فى أربع مجالس (١) طمعا فى رجوعه كيلا تشيع الفاحشة ، ولا تمتدنس الأعراض .

(١) وحديث قصة ما عر فى الزنا ورجمه أخرجه الشيخان عن جابر بن عبد الله ، وابن عباس ، ومسلم عن بريدة ، وجابر بن سمرة ، وأبى سعيد ، وأبوداؤد عن اللجلج ، ونعيم بن هزال ، وأبى هريرة ، والترمذى عن أبى ، والنسائى عن رجل من

ثم عكس هذا إلى الولادة وقال : « لو أن امرأة ولدت ولداً لا يثبت نسبه حتى يشهد بالولادة أربع نسوة كل امرأتين مقام رجل مع اعتراف الزوج بالوطء وأمانة المرأة » وأبو حنيفة أثبت نسبه في إخبار القابلة واعتراف الزوج بالوطئ سميّاً في اثبات النسب ، وصيانة لها وللزوج عن تلويث العرض ، والشافعي أخفى ما حقه أن يثبت ويعلن وهو النسب ، وأشاع ما حقه أن يخفى ويبطن وهو الزنا .

وأيضاً من فساد مذهبه أنه لا يثبت نسب الولد لشهادة القابلة ودعوى الزوجة واعتراف الزوج بالوطئ . ويثبت نسبه بخشبة أو ورقة تعرب عما بين شريكين في جارية جاءت بولد فادعياءه ، وكذا لو شهدت ألف امرأة بأن هذا الشخص ولده لا يثبت نسبه منه ولو أخبرته قافلة واحدة يثبت نسبه منه .

ثم لم يقتنع بمثل هذه المسائل حتى أباح وطئ الأجنبية مجاناً من غير عوض كما لو اشترى جارية ثيباً فتمتع بها دهرًا

الصحابة ومن مرسل ابن المسيب ، وأحمد عن أبي بكر الصديق ، وأبي ذر ، وابن أبي شيبة في " المصنف " عن نصر والد عثمان ، وأبي برزة الأسلمي ، ومن مرسل عطاء بن يسار ، والشعبي ، وأبو قرة في " سننه " عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف كذا في " الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " للحافظ السيوطي . (ص ٢٦ طبع حيدرآباد الدكن بالهند) .

طويلاً واستولدها أولاداً ، ثم اطلع على عيب بها كان في يد البائع فإنه يردها عليه ولا يرد معها شيئاً ، وتكون الأولاد له دون صاحب الجارية . وقال أبو حنيفة : « لا يتمكن من الرد بل يأخذ أرش نقصان العيب كما لو كانت بكرًا » وهذا لأن البضع لما كان عظيمًا خطره ، جسيماً قدره لم يخله الشرع عن ضمان جابر أو حذر زاجر ، ولم يجوز فيه البذل والإباحة في حالة ما ، فلو قلنا بالرد لأدى إلى فتح باب الإباحات وتجرأ العوام على ارتكاب المحارم والمحرمات . وفي هذا هدم الإسلام ونقض الشريعة ، وله من جنس هذه المسائل في كل باب لو ذهبنا نشرح اليسير من ذلك لطال الخطب . فلينظر العاقل المنصف فيما ذكرناه ، وليستدل به على باقي مذهبه .

وقالوا : جئنا إلى الحكومات

« قال الشافعي : القضاة حيث نصبت في الشريعة نصبت للإنصاف والإنصاف ، وإقامة العدل بين الناس — إلى أن قال : — وأبو حنيفة قلب القضية ، وغيب الأمور عن حقائقها ، وقال : « أقضية القضاة تنفذ ظاهراً وباطناً حتى لو ادعى نكاح امرأة زوراً وبهتاناً ، وأقام عليها شاهدين كاذبين ، فقتضى القاضي له بالنكاح تحل له ظاهراً وباطناً » فكان قوله بخلاف القاعدة ، وقول الشافعي لا يحل فكان أولى . (١)

(١) راجع " مغيب الخلق " (ص ٧٣ حتى ٧٥) .

الجواب : قلنا ما ذكرتموه باطل بقضاء القاضى بالفسخ فى باب التحالف واللعان ، فإنه ينفذ ظاهراً وباطناً ، ولا شك أن إحدى اليمينين كاذبة ، ومع هذا ينفذ الفسخ . وكذلك أحد المتلاعنين كاذب بيقين ، ومع هذا تنفذ الفرقة باطناً . وكذا اجتهاد القاضى فى المجتهديات مع احتمال الخطأ وإقامة البينة على أن هذا الميت عليه دين وهم شهود زور ، فباع القاضى شيئاً من أموال الميت لأجل الدين فإنه ينفذ البيع ظاهراً وباطناً مع وجود ما ذكرتموه .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « فممن قضيت له من حق أخيه بشئٍ فإنما أقضى له بقطعة من النار » (١) فإنه ورد فى موارد درست . والحديث لا يتناول إلا الملك المطلق وهو حق أخيه . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » (٢) فذلك حجة لنا لأنه لزمه الحكم فى الظاهر ، ويلزم من إنفاذه فى الظاهر نفاذه فى الباطن لما روى أن : رجلاً وامرأة اختصما إلى أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، فادعى الرجل النكاح على المرأة ، وأقام على ذلك شاهدين ، فقضى على المرأة

(١) الحديث متفق عليه من حديث أم سلمة وله ألفاظ .

(٢) قلت : هذا الحديث قد اشتهر بين الأصوليين والفقهاء من الشافعية بل وقع فى « شرح مسلم » للنووى فى قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم » ما نصه : « معناه إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى

بالنكاح ، فقالت المرأة : « يا أمير المؤمنين لا نكاح بيننا ، فإن كان لابد زوجنى منه » فقال على رضى الله عنه : « شاهدك زوجاك » (١) ولم يجبها إلى إنشاء النكاح ، وأخبر أن النكاح

السرائر ، كما قال صلى الله عليه وسلم « اه . ولا وجود له فى كتب الحديث المشهورة ولا الأجزاء المشورة ، وجزم العراقى بأنه لا أصل له ، وكذا أنكره المزى وغيره . ومن أنكره الحافظ ابن الملقن فى « تخرىج البيضاوى » وقال الزركشى : لا يعرف بهذا اللفظ . وقال السيوطى : هذا من كلام الشافعى فى « الرسالة » . وقال الحافظ عماد الدين بن كثير فى « تخرىج أحاديث المختصر » لم أقف له على سند . كذا فى « الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوع » للعلامة المحدث على القارى . قلت : والذى أوقع الشافعية فى هذه الورطة هو أن إمامهم الشافعى رحمه الله قال فى « كتاب الأم » عقب إirاده حديث أم سلمة المذكور : « فمن قضيت له بشئٍ من حق أخيه » : « فأخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه : إنما يقضى بالظاهر وأن أمر السرائر إلى الله » قال الحافظ ابن حجر : « فظن بعض من لا يميز هذا حديثاً آخر منفصلاً عن حديث أم سلمة فنقله كذلك ثم قلده من بعده ، ولأجل هذا يوجد فى كتب كثير من أصحاب الشافعى دون غيرهم حتى أورده الرافعى فى « القضاء » كذا فى « المقاصد الحسنة » للحافظ السخاوى ، والمصنف اغتر بنقل إمام الحرمين فساقه للإلزام .

(١) قلت قال محمد رحمه الله تعالى فى « الأصل » : بلغنا عن على كرم الله وجهه : أن رجلاً أقام عنده بينة على امرأة

صار منشأ . ولأنه قضى بأمر الله تعالى فيما له ولاية الإنشاء ،
فوجب أن ينفذ قضاءه ظاهراً وباطناً قياساً على التحالف واللعان
وغيرهما . وهذا أولى مما ذهب إليه الشافعي لأنه يلزم على أصل
مذهبه أن يكون للمرأة الواحدة زوجان في حالة واحدة بأن ادعى
رجل نكاح امرأة ذات زوج ، وشهد له شهود زور ، فقضى
له القاضى بالنكاح ، فإنه ينفذ قضاءه ظاهراً وباطناً معناه يبطل
نكاح الأول ويصح نكاح الثاني وقال الشافعي : لا ينفذ باطلاً ،
معناه يبقى نكاح الأول ويصح نكاح الثاني ، يأتيها الأول سرّاً
و يأتيها الثاني علانية ، وكذا لو جاء ثالث واستشهد شهود زور
أنها امرأته ، وحكم الحاكم بذلك ، وجعلها زوجاً للثالث فإن الثالث يأتيها

أنه تزوجها ، فأنكرت فقضى له بالمرأة ، فقالت : « إنه لم
يتزوجني فأما إذا قضيت على فيجدد نكاحي » فقال : « لا أجدد
نكاحك ، الشاهدان زوجاك » قال : « وبهذا نأخذ فلو لم ينعقد
النكاح بينهما باطلاً بالقضاء لما امتنع من تجديد العقد عند طلبها ،
ورغبة الزوج فيها ، وقد كان في ذلك تحصيناً من الزنا ، و
صيانة مائه اهـ . من رسالة العلامة قاسم المؤلفة في هذه المسألة ، و
قوله : « وبهذا نأخذ » دليل لما حكاه الطنحاوي من أن : قول
محمد كقول أبي حنيفة اهـ . كذا في « رد المحتار » للعلامة الشامي .
ولا يخفى أن حكم بلاغات الإمام محمد عند الفقهاء حكم تعاليت
البخاري عند المحدثين كما هو مصرح في كتب الأصول .

علانية ، والثاني والأول يأتيانها سرّاً ، وعلى هذا لو ادعاهما
رابع وخامس . فهذا هو إبطال الشريعة ، وهدم دين الإسلام
إذ يجعل لامرأة واحدة أزواجاً عدة ، ولجارية واحدة جملة

وقال الإمام المجتهد الأصولي أبو بكر الجصاص في « أحكام
القرآن » :

« روى نحو قول أبي حنيفة عن علي وابن عمر والشعبي ،
ذكر أبو يوسف (عن) عمرو بن المقدام (عن) أبيه :
أن رجلاً من الحبي خطب امرأة - وهو دونها في الحسب -
فأبت أن تزوجه ، فادعى أنه تزوجها ، وأقام شاهدين
عند علي ، فقالت : « إنني لم أتزوجه » قال : « قد زوجك
الشاهدان » فأمضى عليها النكاح . قال أبو يوسف : وكتب
إلى شعبة بن الحجاج يرويه عن زيد : أن رجلاً شهدا علي
رجل أنه طلق امرأته بزور ، ففرق القاضى بينهما ، ثم
تزوجها أحد الشاهدين . قال الشعبي : « ذلك جائز » وأما
ابن عمر فإنه باع عبداً بالبراءة ، فرفعه المشتري إلى عثمان ،
فقال عثمان : « أتخلف بالله ما بعته وبه داع كتمته ؟ » فأبى
أن يخلف ، فردده عليه عثمان ، فباعه من غيره بفضل كثير
فاستجاز ابن عمر بيع العبد مع علمه بأن باطن ذلك الحكم
خلاف ظاهره ، وأن عثمان لو علم منه مثل علم ابن عمر لما
رده . فثبت بذلك أنه كان من مذهبه أن فسخ الحاكم
العقد يوجب عوده إلى ملكه وإن كان الباطن خلافه .

وما يدل على صحة قول أبي حنيفة في ذلك حديث

سادات . فهل يرضى بهذا القول من أخلص دينه أو سلم حسنه ؟
فضلاً عما استند نظره عن فقه الأحكام . فنسأل الله العصمة
والتوفيق ، ونعوذ به من الضلال والخذلان .

ابن عباس في قصة هلال بن أمية ، ولعان النبي صلى الله
عليه وسلم بينهما . ثم قال : « إن جاءت به على صفة
كيت كيت فهو هلال بن أمية ، وإن جاءت به على صفة
أخرى فهو لشريك بن سحاء الذي رميت به » فجاءت به على
الصفة المكروهة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لولا
ما مضى من الأيمان لكان لي ولها شأن » ولم تبطل الفرقة
الراقية بلعانها مع عامه بكذب المرأة وصدق الزوج ،
فصار ذلك أصلاً في أن العقود وفسخها متى حكم بها الحاكم
مما أو ابتداء أيضاً بحكم الحاكم وقع .

ويدل على ذلك أيضاً أن الحاكم مأمور بإمضاء الحكم عند
شهادة الشهود الذين ظاهرهم العدالة ، وأو توقف عن
امضاء الحكم بما شهد به الشهود من عقد أو فسخ عقد
لأن آثماً تاركاً لحكم الله تعالى لأنه إنما كلف الظاهر ولم
يكلف علم الباطن المغيب عند الله تعالى ، وإذا مضى الحكم
بالعقد صار ذلك كعقد مبتدأ بينهما ، وكذلك إذا حكم
بالفسخ صار كفسخ فيما بينهما . وإنما نفذ العقد والفسخ
إذا تراضى المتعاقدان بحكم الله عز وجل بذلك وكذلك
حكم الحاكم

ومما يدل على نفاذ حكم الحاكم بما وصفنا من العقود و

ثم حكى الجويني - مفتخراً بما ذكره الباقلاني - أنه :
« ما استمر عندنا من شيم الصالحين ، ومراسم الأولين ، و
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمين دعوة الخلق إلى
الإسلام ، والجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمته ، وإعزاز دينه ،
فجاء أبوحنيفة وقلب القضية ، ورغب الناس في كلمة الكفر ،
وقال : من عمر أمدأ مديداً وعهداً بعيداً ، وشاخ وهرم ،
ولم يصل ولم يزك ولم يضم ، وبلغ إلى آخر العمر ، وكاد
أن يموت ، فارتد لحظة ثم عاد إلى الإسلام . قال : يوم القيامة
يلقى الله مخفف الظهر . وهذا ضد ما يقتضي وعكس ما يجب ،
وكان الشافعي أولى وأحق . » (١)

والجواب : قاتل الله الكاذب منها الجويني أو الباقلاني فما
أجرأه على الكذب وأوقعه في الإفتراء ! كيف يتقول عليه ما
لا يقوله ، ويرميه إياه بما يبرأ إلى الله منه ! ولكنها مشهوران
بالإفتراء على العلماء ، معروفان بتحريف الأحكام والآراء ، أما

فسخها اتفاق الجميع على أن ما اختلف فيه الفقهاء إذا حكم
الحاكم بأحد وجوه الاختلاف نفذ حكمه ، وقطع ما أمضاه
تسويغ الاجتهاد في رده ، ووسع المحكوم له أخذه ، ولم
يسع المحكوم عليه منعه وإن كان اعتقادها خلافه كنحو
الشفعة بالجوار والنكاح بغير ولي ونحوها من اختلاف
الفقهاء . " (ج - ١ ص ٢٩٧ و ٢٩٨)

(١) " راجع مغيث الخلق " (ص ٧٥ و ٧٦) .

الباقلافي فكتبه مشحونة بما يحكى عن المعتزلة ، محشوة بما يفتعل على علماء الملة الحنيفية ، والجويني أشهر أن يذكر وأظهر أن يعرف . والغزالي أشنعها في المثالب ، وأصنع منها في وضع الحكايات والبهت بنقل الروايات ، فلو صدقوا لاضمحت حيلهم وهى أمرهم ، فعلى التحريف والكذب معولهم ، وعليه مدارهم ليقبحوا بذلك ذكر علماء الإسلام ، ويشفروا به قلوب الأغنياء والعوام ، فينبغي للعاقل المحقق والطالب المنصف أنه إذا رأى شيئاً من المسائل الشنيعة على أبي حنيفة في كتبه لا يعبأ بذلك ولا يعتمد عليه بل يراجع أصحاب أبي حنيفة وينظر في كتبهم ، فيزول عنه الشك ويتبين له الحق .

حينئذ إلى ما ذكره الباقلافي هو : « أن أبا حنيفة رغب الناس في الكفر ، وقال : من عمر عمرأ مديداً ، وعهد أبعداً » إلى آخره .

قلنا : هذا من جملة ما كذب على أبي حنيفة ، وافتري عليه لأن أحداً من الناس لا يقول به ، ولا يعتقده ذو دين ، وإنما مذهب أبي حنيفة أن من ارتد عن دين الإسلام ثم أسلم فإنه لا يقضى صلوات مدة رده ، وفي ذلك يقول الناظم النسفي .
لم يقض متروكات مدة ردة من ضل حيناً ثم لحق ابتغى

وكذا فقهاء العراق كافة ، وقد قال أبو حنيفة : لو حج ثم ارتد ثم أسلم يعيد الحج ، وقال الشافعي : لا يعيد . والذي

تقرر عندنا واستمر لدينا من دأب المهاجرين والأنصار وعوائد كافة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأخيار ، والتابعين لهم الأبرار دعوة الناس عجماً وعرباً شرقاً وغرباً بعداً وقرباً إلى الإسلام والإيمان ، وتطهير البلاد من الشرك والأوثان ، وكانوا يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، ويخاطرون بمهجهم وغيالهم حتى توغلوا في البلاد ، وتفرقوا في الآفاق لإظهار دين الله ، واعلاء كلمته وبث شريعة نبيه ، وتعليم أمته . وكان من عقيدتهم وما اشتهر عنهم أن إسلام واحد من الخلق أحب إليهم من الدنيا وما فيها ، وإن ارتكب المخطور ، وتعاطى الفسق والفجور ، ولم ينقل عنهم ولا عن غيرهم من علماء الأمصار وفقهاء الأعصار تكفير من شب فأسلم ولم يصل ولم يصم حتى شاخ وهرم وصار لحماً على وضم ولقى ربه ولم يندم . والشافعي قلب القضية وعظم المصيبة قال : « ومن صلى ولم يفتر ، وصام ولم يفطر ، ولم يخل بواجب ، ولم يخل بمحظور من مبدأ أمره إلى منتهى عمره ، فكسل في صلاة واحدة ، وتوانى عن إتيانها في أوانها ، فإنه يكون كافراً بربه ، مرتدّاً عن دينه ، يبطل صومه وصلاته وحجّه وزكاته وغزوه وجهاده ، وتطلق نساءه ، وتمنزل ولاته وقضاته . فإن صلى في الوقت وإلا قتل كما يقتل المرتد » فلنا لله وإنا إليه راجعون من بليّة نزلت بهذه الأمة ، ورزية اشتملت عليه هذه العامة ، ودرست

أحكام نبيها ، ومات حكم كتابها ، فيا لها من مصيبة اجتاحت الإسلام من مأمته ، واجتثته من أصله ، ولولا شدة الغباوة وقلة الدراية وتدريب القلوب على اتباع التقليد والمألوف لما اتبع هذا القائل في الشرع أحد من رعاي الناس وجهالهم فضلاً عما تعلم الفقه وجالس العلماء ، وإلا فأى فرق بين ترك الصلاة والزكاة والصوم والحج والغزو والجهاد وارتكاب المحرمات كالقتل الذي هو أعظم الجنايات ، وأقبح المحظورات ، وأكبر فساداً وأشد فتنه ، وعلى هذا الزنا واللواط وشرب الخمر والسرقة وقطع الطريق والكذب وغير ذلك من المآثم مع ندرة حدوث هذه الأشياء وكثرة وقوع ترك الصلوات لدوامها وتكررها في اليوم واليلة .

فإن قالوا : إنما ألحق ترك الصلاة بترك الإيمان ، وأوجب عليه القتل كما أوجب على المرتد لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس بين المؤمن والكافر إلا ترك الصلاة » (١) وقال صلى

(١) قلت : لم أقف على هذا اللفظ ، وقد جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » رواه أحمد ومسلم وقال : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » وأبو داود والنسائي ، ولفظه : « ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة » والترمذي ، ولفظه قال : « بين الكفر والإيمان

الله عليه وسلم : « من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر » . (١)

قلنا : أولاً الحديثان لا يثبتان عند الثقات من أرباب الحديث ، ولأنه خبر واحد في مقابلة الكتاب والأخبار المشهورة ، ولأن المراد من قوله « من ترك الصلاة جاحداً لها » توفيقاً بين النصوص بقدر الأمكان ؛ لكنه يفضي إلى المناقضة ومخالفة إجماع الأمة ، لأنه لم ينقل عن أحد من أئمة العدل والجور في الزمان الأقدم والأحدث قتل أحد ممن ترك الصلاة متعمداً ، وتتمام البحث مذكور في أصول الدين من هذا الكتاب . وقياسهم على تارك الإيمان لا يصح لأنه هو المرجع إليه في الأحكام ، ولأنه غير معتصم بعصم الإسلام ، وتارك الصلاة معتصم بعصم الإيمان كتارك الزكاة والحج والصوم .

و حكى أن القاضي فخر الدين الأرسابندي (٢) حضر مجلس

ترك الصلاة » وابن ماجه ولفظه قال : « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » . كذا في « الترغيب والترهيب » للمحافظ المنذرى .

(١) قلت : أخرجه البزار من حديث أبي الدرداء بإسناد فيه مقال ، وله شاهد من حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر جهاراً » قال المنذرى : رواه الطبراني في الأوسط بإسناد لا بأس به .

(٢) هو فخر الدين محمد بن الحسين بن محمد الأرسابندي أبو بكر

نظام الملك الوزير السلجوقي "بمرو" ومعه أبو الفضل الكرمانى (١) وهو يومئذٍ شاب حدث فى جملة من حضر معه ، وفى المجلس الجوينى ، وهو يومئذٍ شيخ أصحاب الشافعى ، ورئيسهم فى زمانهم ، فأحب نظام الملك أن ينوه بذكره ، وينبه عليه ، فتكلم الجوينى فى مسألة إزالة النجاسة ، فانتشبت البحث بينه

القاضى المروزى المعروف بفخر القضاة قال السمعانى : روى لنا عنه صاحبه أبو الفضل الكرمانى "بمرو" ومحمد بن عبد الله الصايغى قاضى "مرو" وأدركت أيامه ، ولم يتفق لى الإجازة منه ، وكان إماماً فاضلاً مناظراً ، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبى حنيفة وحدث ، ورد "بغداد" حاجاً بعد الثمانين وأربع مائة . مات سنة عشرة وخمسين مائة ، وترجمته مستوفاة فى "الجواهر المضية" و"الفوائد البهية" .

و"الأرسابندى" بفتح الهمزة وسكون الراء وبالسین المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها نون بعدها دال مهملة منسوب إلى "أرسابند" قرية كبيرة من قرى "مرو" على فرسخين منه .

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن أمىرويه بن محمد بن ابراهيم الكرمانى ركن الدين أبو الفضل تلميذ القاضى فخر الدين الأرسابندى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وخمسين مائة ذكره السمعانى فى "معجم شيوخه" وكذا فى "كتاب الأنساب" له ، وترجمته مستوفاة فى "الجواهر" و"الفوائد" .

وبين أبى الفضل الكرمانى ، والقاضى بينهما كالحاكم ينظر فى حججهما ، وينظر إلى ما يصير أمرهما ، وطال الكلام فى ذلك ، وكثر الجدل ، وكلما جاء (١) ظهر الكرمانى وقويت حجته عليه ، ونظام الملك يتفطر غيظاً ، ويتقد حنقاً إلى أن كادت الشمس أن تغرب ، فأرخى أبو الفضل زمام بخته ، وسهل عنان جدله ، ثم قال : قد ضاق وقت الصلاة والمناظرة اتساع ، حيلة منه ومكيدة لإخزاء الجوينى وإبداء تمويهه ، فأبى إلا المناظرة ، فكرر عليه الكرمانى ، فناظره إلى أن نظره ، وحيره بالحجج وغمره وقد توارت الشمس بالحجاب . قال : ثم التفت أبو الفضل إلى نظام الملك وقال : أيها الوزير قد كفر الجوينى وكفر من يعتقد معتقده ، فقال له الوزير مغضباً : وكيف ذلك ؟ قال : لأن مذهب الشافعى أن كل من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر واستحق القتل ، فانتقم لون نظام الملك ، وقام خجلاً ، ودخل بيت النساء ، وهو يقول : غرنا هذا الشيخ بتنميق كلامه وكثرة دعاويه ، ثم إنه رجع عن مذهب الشافعى ، وتقلد بمذهب أبى حنيفة رضى الله عنه ، وصار الوزير حنفياً مثل سلطاناه السلطان محمود السلجوقى . (٢)

(١) كذا فى الأصل ولعل ههنا قد سقط بعض العبارة .

(٢) قلت : كذا فى الأصل «محمود» والمشهور فى اسمه «ملك شاه» وهو أبو الفتح ملك شاه بن ألب أرسلان بن محمد بن

وهذا آخر الجوابات على الاختصار والإيجاز عما أحالوه إلينا من المحال ، وتقولوه علينا من الزور ، وموهوه على العقلاء والضعفاء بالشبه الموضوع ، وزينوه للأغبياء والجهال بالأحاديث المزخرفة ، فبالكذب علينا استمالوا بعض العامة ، وبالتحريف شنعوا على هذه الطائفة ، ولو استعملوا الصدق علينا فأصابوا في الحكاية لقولنا ، لكان الناس بأطراف الأرض وأقاليم العجم في مسارعهم إلينا كما في مخالفتهم لنا .

قضينا من تهامة كل ريب وصبر ثم أغمدنا السيوف
تخيرها ولو نطقت لقات قواطعهن دوماً أو ثقيفا

وأما المسائل التي ذكروها في التي سموها " رحلة الشافعي " فهي التي تدل على اختلافهم لها ، وتكذيبهم بها ، واختلافهم في وضعها ونصبها المسائل ، فلا يكاد يخفى على صغار الفقهاء ، لا بل على مبتدئين الفقه . وقد بينا في هذا الكتاب أن الشافعي كان تلميذ محمد بن الحسن ، وعنه أخذ العلم كما ذكره الشيرازي والجرجاني والدارقطني وغيرهم من أصحابه . وبالجواب عن مثل هذا يطول الكتاب ، وليس ذلك قصدنا . وإنما الاختلاف بالتي سموها " رحلة الشافعي " فإن روايتها يناقض بعضهم بعضاً لأن

داؤد بن ميكال بن سلمجوق بن دقاق الملقب جلال الدولة وتوفي سنة خمس وثمانين وأربع مائة .
- النعماني -

بعضهم يقول - وهو الهروي - : « إنه أتى به من اليمن مسلسلاً على بغل مع عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب » وهذه الرواية كذب محض لأن عبد الله مات في حبس أبي جعفر المنصور قبل أن يخلق الشافعي . ومنهم من يقول : « كان هارون الرشيد بعثه ساعياً إلى اليمن - وهذا ما قاله الخرقاني - وأثنى عليه أبو يوسف » وقال غيرها : « كان قد ولي قضاء اليمن » مع اختلافات كثيرة ، والإشتغال بالجواب عن مثل هذه الترهات والأكاذيب تضيق للعمر ، وتعلل بالجهالات ، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا للطاعات ، ويعيذنا من المغالة بالباطل ، والتعصب في المحال .

وأما قولهم : « الثوري قد انقرض مذهبه فليس كذلك » فإن أكثر أهل " روز راور " على مذهبه وكذلك أهل " يزدجرد " و " جرباذقان " وطائفة من أهل " همدان " في الجبال ينتمون إليه ، وبأخرون بقوله ، ولهذا يقول الناس : « المذاهب أربعة ، مذهب أبي حنيفة و مالك و الثوري و الشافعي » .

وهن هنا قبيلة رضى الله عنه أنه أعطى من الأصحاب ما لم يعط أحد مثلهم وهم زهاء أربعة آلاف نفس ممن أخذ عنه التفسير والفقه والحديث ، كمقاتل بن سليمان صاحب التفسير ، وأبي يوسف ، وزفر ، ومحمد بن الحسن ، وداؤد الطائي ، والقاسم بن معن ، وعلي بن مسهر ، وأبي بكر الهذلي ، والوليد

ابن أبان ، ومندل ، وحبان ، وعافية الأزدي ، والحسن بن زياد اللؤلؤي ، وعبد الله بن المبارك ، وحفص بن غياث ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، ونوح بن دراج ، وأسد بن عمرو ، ويوسف السمطي ، ووكيعة بن الجراح ، وأبي مطيع البلخي ، وسلم بن سالم ، وإسماعيل الحواري ، وخالد بن صبيح ، وحاد بن زيد ، وابن علاثة ، وأبي عصمة نوح بن أبي مريم ، وأبي معاوية ، وعبد العزيز بن خالد الترمذي ، ومن أشبهه من هؤلاء ممن يطول ذكرهم ويكثر عددهم من أئمة الدين ، وعلماء الشريعة ، ممن لا يخفى حالهم على من نظر في الفقه وخالط الفقهاء .

وأكبر أصحاب مالك بن أنس كابن القاسم ، ومحمد بن مسلمة ، وابن وهب ، فأين هؤلاء من أصحاب أبي حنيفة في العلم والزهد والشهرة وحسن التصنيف وكثرة الأصحاب ؟ مع ما جمع لهم من رئاسة الدين والدنيا ، وذكرهم المخالف والموافق في كتبهم كما ذكروا غيرهم من فقهاء الأمصار ، ومن تدور عليهم الفتوى ، أبا حنيفة ، ومالك ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، والشافعي ، واعتبروا قولهم في الخلاف والوافق .

فأما الشافعي فمن أصحابه المزني ، والربيع بن سليمان ، (١)

(١) قال ابن عبد البر في " الإنشاء " : « وكانت فيه سلامة وغفلة ولم يكن متيقظاً ولا قائماً بالفقه » . (ص ١١٢) .

والبويطي لا يعتمد بخلافهم ، ولا يذكرون في طبقات الفقهاء ، ولو سئل أكثر أصحاب الشافعي عن الربيع لم يعرفوه ، وكذلك المزني لا يعرفه إلا قليل منهم .

وهن هنا قصة رضى الله عنه أنه مات أبوه ثابت ، وخلف له مائتي ألف دينار ماعدا الأملاك ، فأنفقها في طلب العلم وطلبته حتى صير قوته في الشهر درهمين ، وروى سهل بن مزاحم قال : « كنا ندخل على أبي حنيفة فلا نرى في بيته شيئاً إلا البواري » وعن الحسن بن زياد قال : « والله ما قبل لأحد منهم جائزة ولا هدية ، ولا دخل في فبه لقمة طعام قريب أو صديق » وعن الحسن بن صالح قال : « كان أبو حنيفة شديد الورع ، مجانباً للحرام ، تاركاً لكثير من الحلال مخافة الشبهة ، ما رأيت فقيهاً قط أشد صيانةً منه لنفسه ولعلمه ، وكان جهازه كله إلى قبره » وعن عبد الله بن المبارك - وقد ذكر أبا حنيفة - فقال : « وما يقدر أن يقولوا في رجل عرضت عليه الدنيا بخذا فبرها فنبذها وراء ظهره ، فضرب بالسياط . وقيل له خذ الدنيا فصبر على السراء والضراء ولم يدخل فيما كان غيره يطلبه ويتمناه ، والله لقد كان على خلاف من أدركناه ، يطلبون الدنيا والدنيا تهرب منهم ، وتأتبه الدنيا فيهرب منها » أبو عبيد عن محمد بن الحسن قال : « كان أبو حنيفة واحد زمانه ، ولو انشقت عنه الأرض لانشتت عن جبل من الجبال في العلم والكرم والمواساة والورع »

والإيثار لله تعالى مع الفقه والعلم » وقال شريك في كلام طويل : « وكان أبو حنيفة يصبر على من يعلمه وإن كان فقيراً أغناه ، وأجرى عليه وعلى عياله حتى يتعلم ، فإذا تعلم قال له : وصلت إلى الغنى الأكبر بمعرفة الحلال والحرام » وعن أبي يوسف قال : « كانوا يقولون : أبو حنيفة زينه الله بالفقه والعلم والعمل والسخاء والبذل وأخلاق القرآن التي كانت فيه » وعن أبي رزين الطبيب الكوفي قال : « كان اليهود والنصارى يسألون أبا حنيفة عن غوامض « التوراة » و « الإنجيل » فكان يفسر لهم كما يفسر القرآن للمسلمين » وقال محمد بن القاسم البجلي : « وهب أبو حنيفة لمعلم ابنه حاد خمس مائة درهم حتى حذق سورة « الحمد » .

وكان مالك يقبل جوائز الأمراء وهدايا التجار ، وكتب إلى ليث بن سعد فقيه « مصر » إن على ديناً . فبعث إليه بخمسين مائة دينار . وعن ابن وهب قال : « ابن سعد فقيه « مصر » كان يصل مالك بن أنس في كل سنة بمائة دينار . » وقال ابن وهب - وهو صاحب مالك - : « كتب مالك إلى ليث : إني أريد أن أدخل بنتي إلى زوجها فأحب أن تبعث لي بشئ من العصفور ؛ فبعث إليه أحملاً عصفراً » .

وفي كتاب إساعيل بن إبراهيم الهروي الذي صنفه في « مناقب الشافعي » بإسناده عن المزني ومحمد بن عبد الحكم قال كل منها : سمعت الشافعي رحمه الله يقول : كان لي صديق

يقال له : حصين ، من بني حصين ، وكان يبرني وبصلني ، فولاه أمير المؤمنين السنين ، فسألته ما كان يواصلني ، فنعني ، فكتبت إليه .

- أذهب إليك فإن ودي طالق (١)
منى وليس طلاق ذات البين
فإن أروعيت فإنها تطليقة
ويدوم ودك لي على ثنتين
وإذا أبيت شفعتها بمشالها
فكانتا ثنتين في حيزتين (٢)
فإذا الثلاث أتمك منى طائعاً
لم تغن بمثل ولاية السيتين (٣)
لم أرض أن أهجو حصيناً وجده
حتى أسود وجه كل حصين

وفي هذا الكتاب بإسناده عن عبد الرحمن بن إبراهيم الزهري

- (١) كذا في الأصل ، وفي « مناقب الشافعي » للرازي :
« خذها إليك فإن ودك طالق » .

- (٢) وفي « المناقب » للرازي :

فإن التويت شفعتها بنظيرها
ويكون تطليقتين في حيزتين

- (٣) وفي « المناقب » للرازي :

« لم تغن عنك ولاية السيتين » .

قال : وفد محمد بن ادريس الشافعي على رجل من قومه " باليمن " كان بها أميراً أقام عنده ليلاً ، ثم سأله الرجوع إلى بلده ، فكتب إليه يعتذر ، وعرض عليه شيئاً يسيراً ، فكتب الشافعي إليه بأبيات :

- (١) أتاني عذر منك في غير كيلة
كأنك عن برى بذلك تحيد
لسانك هش بالنوال ولا أرى
يمينك أن جاد اللسان تجود
(٢) فإن قلت لي بيت وسيط وبسطة
وأسلاف صدق قد مضوا وجدود
صدقت ولكن أنت خربت ما بنوا (٣)
بكفيك عمداً والبناء (٤) جديد (٥)

(١) وفي " المناقب " للرازي : « في غير وقته » وفي
" الإنتقاء " : « في غير كنهه » .

(٢) وفي " الإنتقاء " :

فإن قلت لي بيت وسيط وبسطة

(٣) كذا في " الإنتقاء " وفي الأصل : « ما هو » .

(٤) كذا في " الإنتقاء " وفي الأصل : « البناء » .

(٥) وفي " المناقب " للرازي :

صدقت ولكن ما بنوا أنت هادم
بكفيك عمداً والبناء جديد

إلى أن قال :

وأصبحت بين الحمد والذم واقفاً

فياليت شعري أي ذاك تريد

فوجه إليه ثوباً ودراهم (١) وذكر منصور بن محمد

الحنفي قال : أنشدني عبد الله بن ابراهيم الحميري " باليمن " وقد استبدل بمؤدب :

أصبحت مطرحاً في معشر جهلوا

حق الأديب فباعوا الرأس بالذنب

وبعث إليه ذكوان التاجر بدنانير فكتب إليه :

إن الدنانير التي أنفدتها

فاجعل رسولك ما عست الدنانير

وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : « حصص الأموال

بالشعر وأنفقتها في العلم » وكان مدة إقامته بآثيه الطعام من محمد

ابن الحكم (٢) وقد جمع له دراهم من التجار وغيرهم . وكان

(١) وفي " الإنتقاء " بعد ذكر هذه الأبيات نقلاً عن " تاريخ

أبي العباس محمد بن اسحاق السراج " مانصه :

" فكتب إليه بل أريد منك الحمد بأني أنت وأمي ،

وقد وجهت إليك خمس مائة دينار لمهاتك ، وخمس مائة دينار

لنفقتك ، وعشرة أثواب من حبر " اليمن " ، وبختيان ،

والسلام " . (ص ٩٢) .

(٢) كذا في الأصل ولعله : « أبي محمد بن عبد الحكم » أو

الربيع بن سليمان المصري والمزني يواصلانه ، ووصله محمد بن الحسن بعشرة آلاف درهم حين قدم "العراق" (١) وسئل يحيى ابن معين عن زهدهم في الدنيا فقال : « أما أبو حنيفة فطلقته الدنيا فنيذها ، ونجا الثوري برأسه ، وطلبها غيرها فأبى » .

« محمد بن عبد الله بن عبد الحكم » . قال ابن عبد البر في "الإلتقاء" في ترجمة عبد الله بن عبد الحكم مانصه :

" روى عن الشافعي ، وكتب كتبه لنفسه ولابنه محمد ، وكان متحققاً بقول مالك ، وكان صديقاً للشافعي ، وعليه نزل إذ جاء من "بغداد" إلى "مصر" وعنده مات الشافعي ، ودفن في وسط قبور بني عبد الحكم بمصر " ١١٣ . (ص ١١٣)

(١) قلت : روى السمعاني عن ابن سبابة قال : أفلس الشافعي غير مرة ، فجاء إلى محمد ، فحدث أصحابه ، فجمع له مائة ألف ، فكان فيه قضاء حاجته ، ثم أفلس مرة أخرى فجمع له سبعين ألف درهم ، ثم أتاه الثالثة فقال : « لا أذهب مررتي من بين أصحابي ، لو كان فيك خيراً لكفالك ما جمعت لك ولعقبك » وكان قبل هذا مولعاً بكتبه يناظر أوساط أصحابه ، وبعد نفسه منهم ، فلما أتى محمداً الثالثة أظهر الخلاف ١١٥ . كذا في "مناقب الكردرية" (ج - ٢ ص ١٥٠ و ١٥١) .

فإن قالوا : فقد تكلم الناس في أبي حنيفة بأشياء ، ولم يتكلموا في مالك والثوري والشافعي .

قلنا لهم : فمن أنبأكم أنهم لم يتكلموا فيهم ؟ وقد تكلم الثوري في مالك ، وابن اسحاق كذلك تكلم فيه كما تكلم في غيره ، ومن أراد ذلك فعليه بالجرح والتعديل للمحدثين ، فمنهم جماعة وأولهم الأسلمي وهو إبراهيم بن محمد الأسلمي ، وإبراهيم بن إبراهيم (١) الذي أنكر على أبي مسلم الخراساني ، ومحمد بن اسحاق

(١) كذا في الأصل ، والصحيح في اسم أبيه ميمون ، وترجمته مستوفاة في كتب الرجال . وهو أبو اسحاق إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي روى عن أبي حنيفة وعطاء ونافع وأبي الزبير وعنه حسان بن إبراهيم وغيره ، وثقه ابن معين وقال أبو زرعة والنسائي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في "الثقات" روى له النسائي وأبو داود والبخاري تعليقاً ، قال الإمام أبو بكر الجصاص في "أحكام القرآن" :

" وسأله - يعني أبا حنيفة - إبراهيم الصائغ ، وكان من فقهاء أهل خراسان ورواة الأخبار ونسألكم ، عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقال : هو فرض وحدته بحديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، ورجل قام إلى إمام جائر ، فأمره بالمعروف ، ونهاه عن المنكر

صاحب المغازي وأصحابه ، وسعد بن ابراهيم ، وابن أبي ذئب ،
وابن أبي الزناد ، و ابراهيم بن اسماعيل بن عليّة ، ويزيد بن زريع ،
وأبو معاوية الضرير ، وأبو عبد الرحمن المقرئ ، وابن أبي مريم
الجامع . (١) وقد ذكر الخطيب في " تاريخه " عنه أشياء لسنا

فقتل « فرجع ابراهيم إلى " مرو " وقام إلى أبي مسلم صاحب
الدولة ، فأمره ونهاه ، وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء
بغير حق ، فاحتمله مراراً ثم قتله " اهـ . (ج ١ ص ٨١) .

(١) قال أبو بكر الخطيب في " تاريخ بغداد " :

" قد ذكر بعض العلماء : أن مالكا عابه جماعة من أهل
العلم في زمانه باطلاق لسانه في قوم معروفين بالصلاح
والديانة والثقة والأمانة . واحتج بما (أخبرني) البرقاني قال :
(حدثني) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الملك الأدمي قال :
(نبأنا) محمد بن علي الأيادي قال : (نبأنا) زكريا الساجي قال :
(حدثني) أحمد بن محمد البغدادي قال : (نبأنا) ابراهيم بن المنذر
قال : (نبأنا) محمد بن فليح قال : قال مالك بن أنس :
« هشام بن عروة كذاب » قال : فسألت يحيى بن معين ،
قال : « عسى أراد في الكلام فأما في الحديث فهو ثقة وهو
من الرواة عنه » وقال ابراهيم (حدثني) عبد الله بن نافع
قال : « كان ابن أبي ذئب وعبد العزيز الماجشون وابن
أبي حازم ومحمد بن اسحاق يتكلمون في مالك بن أنس ،

تجوز ذلك وذكره ، ولو ذكر ذلك في أرذل الناس في طغاتهم ،
فكيف مالك رحمه الله ! وهو أحد أركان الإسلام وإمام هذه الأمة ،

وكان أشدهم فيه كلاماً محمد بن اسحاق كان يقول : « إيتوني
ببعض كتبه حتى أبين عيوبه أنا بيطار كتبه » .

قال الخطيب : أما كلام مالك في ابن اسحاق فمشهور
غير خاف على أحد من أهل العلم بالحديث ، وأما حكاية
ابن فليح عنه في هشام بن عروة فليست بال محفوظة إلا من
الوجه الذي ذكرناه - وراويها عن ابراهيم بن المنذر غير
معروف عندنا والله أعلم " . (ج - ١ ص ٢٢٣ و ٢٢٤)

و قال الحافظ ابن عبد البر في كتابه " جامع بيان العلم وفضله " :
" وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه
جفاء وخشونة كرهت ذكره ، وهو مشهور عنه قاله انكاراً
في حديث : « البيهقي بالخيار » وكان ابراهيم بن سعد يتكلم
فيه ويدعو عليه ، وتكلم في مالك أيضاً فيما ذكره الساجي
في " كتاب العلل " عبد العزيز بن أبي سلمة ، وعبد الرحمن بن
زبيد بن أسلم وابن اسحاق وابن أبي يحيى وابن أبي الزناد ،
وعابوا أشياء من مذهبه ، وتكلم فيه غيرهم لتركه الرواية
عن سعد بن ابراهيم وروايته عن داؤد بن الحصين وثور بن
زيد . وتعامل عليه الشافعي ، وبعض أصحاب أبي حنيفة
في شئ من رأيه حسداً لموضع إمامته . وعابه قوم في انكاره
المسح على الخفين في الحضر والسفر ، وفي كلامه في علي

وإنما أوردنا هذا رداً على من يقول : إن الناس تكلموا في أبي حنيفة ولم يتكلموا في غيره .

وأما الثوري فقد تكلم فيه مالك ، (١) وعبد العزيز بن أبي رواد ، وابن عيينة ، وإبراهيم الأسلمي وابن شبرمة ، ويوسف السمطي ، وابن علي ، وأبومطيع البلخي ، وأبوعاصم النبيل ، ونوح بن دراج ، وليث بن سعد وغيرهم من الفقهاء والمحدثين . وأما الشافعي فقد تكلم فيه الواقدي ، وكاتبه محمد بن سعد ،

وعثمان ، وفي فتياه باتيان النساء في الأعجاز ، وفي قعوده عن مشاهدة الجماعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونسبوه بذلك إلى ما لا يحسن ذكره . وقد برأ الله عز وجل مالكا عما قالوه ، وكان إن شاء الله عند الله وجيهاً " ١ هـ . (ج - ٢ ص ١٦٠ و ١٦١) .

(٣) قال الخطيب البغدادي في " تاريخه " في ترجمة سفيان الثوري :

" (أخبرنا) محمد بن الحسين القطان (أخبرنا) دعلج بن أحمد (أخبرنا) أحمد بن علي الديار (حدثنا) أحمد بن هاشم (حدثنا) ضمرة قال : سمعت مالك بن أنس يقول : « إنما كانت العراق تجيش علينا بالدرهم والشياب ثم صارت تجيش علينا بسفيان يعني الثوري » وكان سفيان يقول : « مالك ليس له حفظ » ١ هـ (ج - ٩ ص ١٦٣ و ١٦٤) .

ويحيى بن معين ، (١) والأصمعي ، ويحيى بن سويد ، وعلى بن المدني ، وأبو عبيد ، وأبوداؤد ، وابن راهويه ، وإبراهيم بن اسماعيل بن علي ، وأشهب ، (٢) وابن قتيبة ، (٣) وابن قابن القاضي ، ووضع فيه كتاباً سماه " السيف القاطع في قفا ابن شافع " ووضع الصولي كتاباً سماه " كشف التلبيس عن حال ابن ادريس " وعلى بن الحسن القمي تكلم في حقه ، ونقض كتبه ، وخطأه في مصنفاته ، وأبو أحمد بن عبد الله بن طاهر واسمه عبيد الله صب عليه البلاء ، ورد عليه وتكلم فيه ، وأبو عمرو يوسف بن يحيى الأندلسي وضع في الرد عليه عشرة أجزاء ، (٤) وغير هؤلاء من الفقهاء والمحدثين قد تكلموا في

(١) قال ابن عبد البر في " جامع بيان العلم " : « قد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي » ١ هـ . (ج - ٢ ص ١٦٠) .

(٢) قال ابن عبد البر في " الإلتقاء " :

" وروينا عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت " ١ هـ (ص ٥٢)

(٣) ولم يذكره في " المعارف " لا في عداد أصحاب الرأي ولا في عداد أصحاب الحديث .

(٤) قال ابن عبد البر في " الإلتقاء " :

" ولمحمد بن عبد الله بن عبد الحكم رد على الشافعي فيما

الشافعي ، وصنفوا فيه كتباً . (١)

كيف ! وإن كثيراً من الزنادقة والملاحدين قد تكلموا في الله سبحانه وتعالى ، وملائكته ورسله وكتبه ، وطعنوا في الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ، ورموا أزواجهم بمنكر من القول

وقع له من خلاف للحديث المسند ينتصر بذلك لمالك رحمه الله في عيب الشافعي له فيما ترك من المسند للعمل عنده » (ص ١١٤) .

(١) وقال الذهبي في " رسالته في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم " :

" محمد بن ادريس الإمام الشافعي ممن سارت الركائب بفضائله ومعارفه وثقته وأمانته فهو حافظ مثبت نادر الغلط حتى أن أبا زرعة قال : « ما عند الشافعي حديث غلط فيه » وقال : « ما أعلم للشافعي حديثاً خطأ » قال أبو عمر ابن عبد البر : روينا عن محمد بن وضاح قال سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال : « ليس بثقة » ثم قال يعني ابن عبد البر : « قد صح من طرق عن ابن معين أنه يتكلم في الشافعي » قلت : قد آذى ابن معين نفسه بذلك ، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ، ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات ، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس ، فإننا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل ، ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده ، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور ، أو بتضعيف من وثقه الجمهور

وزوراً ، ولم يزل هذا دأب الزنادقة والملاحدة ، وأهل الزيغ والبدع ، وذوى الجسد في سائر الأعصار والأزمان في الأنبياء والمرسلين ، والعلماء المبرزين من أهل السنة والجماعة حتى نسبهم

وقبلوه ، فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ ، فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن ، وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال ، وغالبه صواب وجيد ، وقد يتفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطأه في اجتهاده بما قلناه ، فإنه بشر من البشر وليس بمعصوم بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة ، ويلينه تارة ، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت . قال المؤلف رحمه الله تعالى : وكلامه يعني ابن معين في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد ، وإنما هذا من فلتات اللسان بالهوى والعصية ، فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثاً .

وكذا قول الحافظ أبي حامد بن الشرقي : « كان يحيى بن معين وأبو عبيد سيئاً الرأي في الشافعي » فصدق والله ابن الشرقي أساءاً في ذاتهما في عالم زمانه . وكذا قول أحمد بن عبد الله في الإمام أبي عبد الله : « هو ثقة صاحب رأى ليس عنده حديث ، وكان يتشيع » فكان العجلى يوهم في الإمام أبي عبد الله التشيع لقوله :

إن كان رفضاً حب آل محمد
فليشهد الثقلان أني رافضي

وكذا تكلم فيه بالتشيع بعض أعدائه من كبار المالكية لموافقته

بعضهم إلى السحر ، ومنهم من نسبهم إلى الجنون والشعر والكهانة ،
ومنهم من رماهم بأشياء في الآباء والأمهات ، وقدحوا
في أئمة الدين ، وطعنوا في أركان الإسلام لظهورهم عليهم

الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يبدعوا بها ، كالجهر
بالبسملة ، والقنوت في الصبح ، والتختم باليمين . وهذا قلة
ورع وتسرع إلى الكلام في الإمام . فالشافعي رحمه الله أبعد
شيء من التشيع كيف ! وهو القائل فيما ثبت عنه : « الخلفاء
الراشدون خمسة أبوبكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز »
أفشيء يقول هذا قط ؟ وقد صنف الخطيب الحافظ " مسألة
الإحتجاج بالشافعي " فشنى وكفى . فقول العجلي : « ليس
عنده حديث » قول من لا يدري ما يقول في حق الإمام
أبي عبد الله . وما عرفه العجلي ولا جالسه ، فالشافعي من
جلة أصحاب الحديث ، رحل فيه ، وكتب بمكة والمدينة
والعراق واليمن ومصر ، ولقب ببغداد " ناصر الحديث "
وهو قلما يوجد له حديث غلط فيه والله حسيب من يتكلم
بجهل أو هوى فإن السكوت يسع الشخص نعم لم يكن الشافعي
رحمه الله في الحديث كيجي القطان أو ابن مهدي أو أحمد
ابن حنبل بل ما هو في الحديث بدون الأوزاعي ومالك وهو
في الحديث ورجاله وعلمه فوق أبي مسهر وأبي يوسف القاضي
وعبد الرحمن بن القاسم وإسحاق بن الفرات وأشهب وأمثالهم
فرحم الله الجميع انتهى (ص ٧ حتى ٩ طبع مصر سنة
١٣٢٤ هـ) .

واستشهارهم في الآفاق ، وتمكن أصحابهم في البلاد ، واستبلائهم
على الخلفاء والوزراء والملوك والأمراء ، فمثلمهم معهم كما قال
مورخ العروضي :

ليس بيني وبين صحبي إلا أني
فاضل لهم في الذكاء
حسدوني فزخرفوا في قولاً
تلقاه ألسن السبغضاء

أو كما قال الرضى . الموسوى :

نظروا بعين عداوة ولو أنها
عين الرضا لأستحسنوا ما استقبحوها
بولونى شزر العيون لأننى
غاست في طلب العلى وتصبحوها

وقد رد الله كيدهم في نحورهم ، وأظهر دينه على الدين
كله ولو كره المشركون .

ولم تزل الخلفاء الراشدون المهديون من آل العباس بن عبد المطلب
ذابين عن هذا المذهب ، معتقدين لأصوله ، عاملين بقروعه ،
ناصرين لأصحابه ، أولهم المنصور والمهدي والرشد الأمين
والمأمون والمعتصم والواثق والمتوكل والمعتضد والمقتدر والمطيع
والقادر والقائم والمقتنى وكانوا جميعاً من المبرزين في علم الأصول
والفروع من أهل النظر والفتيا على مذهب أبي حنيفة . وكذلك

السلاطين من آل طاهر وآل سامان وآل الليث وآل صفار وآل سبكتكين وآل سلجوق الذين كانوا ملوك الإسلام وسلطين الأرض كانوا على مذهب أبي حنيفة منتمين إليه متعصبين له إلى يومنا هذا . (١)

وأما البلاد فكانت "الكوفة" وأعمالها ، و"البصرة" وقرائها ، و"الأهواز" وما حواها ، وعامة "بغداد" ، وأكثر أهل "شيراز" ، وجميع أهل "كرمان" و"مكران" و"خراسان" و"تركستان" بأسرها ،

(١) قال العلامة ابن عابدين الشامي في "رد المحتار" :

"فالدولة العباسية وإن كان مذهبهم مذهب جدهم فأكثر قضائهم ومشائخ إسلامها حنفية ، يظهر ذلك لمن تصفح كتب التواريخ ، وكان مدة ملكهم خمس مائة سنة تقريباً . وأما الملوك السلجوقيون وبعدهم الخوارزميون فكلهم حنفيون ، وقضاة ممالكهم غالبها حنفية . وأما ملوك زماننا سلطين آل عثمان - أيد الله دولتهم ماكر الجديدان فمن تاريخ تسعة إلى يومنا هذا لا يولون القضاء وسائر مناصبهم إلا للحنفية " :

وقال الملك المعظم عيسى بن أبي بكر بن أيوب في "السهم المصيب في الرد على الخطيب" :

"وقد أخذ عنه أهل "اليمن" أجمع ، وأهل "الهند" و"السند" وأهل "غزنة" و"جبال الغور" وأهل

"ما وراء النهر" إلى أقصى بلاد الترك و"السند" و"الهند" "الروم" و"الدروند" و"البخارى" و"سقسين" و"كاشغر" "غور" و"غرجه" و"سمجستان" ، و"الزنج" "الحبشة" وأكثر أهل "اليمن" وخلق من أهل "دمشق" بلاد "حوران" بأسرها و"جبل الخليل" و"وادي موسى" أكثر "العراقيين" و"دشت قبجاق" وبلاد "يونان" و"التركان" أهل الأخبية والخرقاء وغيرهم ، وبعض أهل "آذربيجان"

"ما وراء النهر" كلهم ، وأهل "خراسان" إلا بعض أهل "نيسابور" وما حولها فإنهم شافعية ، وعامة أهل "العراق" وبلاد "الروم" بأسرهم ، وأكثر أهل "الشام" و"فلسطين" و"مصر" . وما برح أصحاب أبي حنيفة قضاة الإسلام في "دارالسلام" التي هي قبة الإسلام إلى اليوم " ١ هـ (ص ٨٩ طبع الهند)

وقال العلامة علي القاري في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" :

"وبالجملة فأتباعه أكثر من أتباع جميع الأئمة من علماء الأمة كما أن أتباع النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من أتباع سائر الأنبياء . وقد ورد : « أنهم ثلثا أهل الجنة » والحنفية أيضاً تجيء ثلثي المؤمنين والله أعلم » (ج - ١ ص ٢٤) .

وعامة ديار ربيعة ومضريدينون الله تعالى بما مهد لهم أبو حنيفة سبل الهدى ، وأوضح لهم مناهج الحق ، إلا أن بعض أهل المواضع خالفوا أبا حنيفة لما قتل الديلم لعنهم الله فقهائها ، وأظهروا فيها دينهم ، وكانت الديلم من الملاحدة إلا قليلاً منهم ، وظهروا مذهب الشافعي حين قهر نظام الملك ، وكانت فتنته على أصحاب أبي حنيفة ومالك أشد من الديلم ، وقد قتلوا منهم خلقاً كثيراً ووضعوا في أيامه كتب في مثالب أبي حنيفة ومعائبه ، وقد لقي جزاء ذلك حياً وميتاً حتى تنارت أعضائه بالجذام ، وعذب بالضرب والحبس ، وأحرقت رمته في ستة اثنتين وثلاثين سنة مائة بعد مائة وثمان وأربعين سنة أحرقها الكفار النار لما استولوا على "أصفهان" بسبب يطول ذكره .

وهن هتافيه ما روى عن محمد بن مقاتل قال : سمعت ابن المبارك يقول : « إذا سمعت الرجل ينال من أبي حنيفة لم أحب أن أراه ولا أجالسه مخافة أن ينزل به آية من آيات الله فيعجل بي معه » وعن عبد العزيز بن أبي رواد قال : « أبو حنيفة المحنة من أحبه فهو سني ، ومن أبغضه فهو مبتدع » وعن الحناني قال : « لم يزل أمر الثوري مستقيماً حتى نال من أبي حنيفة فابتلاه الله بالخوف والجوع والتشتت عن الأهل والولد » وعن أبي عوانة قال : « من يقع في أبي حنيفة فاتهموه في دينه » وعن يحيى ابن معاذ قال : « ما سمعنا بأحد شنع على أبي حنيفة إلا نقم منه »

وعجل لعقابه » وعن ابن داود الجريبي الزاهد قال : « ما تكلم أحد في أبي حنيفة إلا وجدناه زائغاً مائلاً عن الحق » وعنه قال : « ما يعيب أبا حنيفة إلا أحد رجلين جاهل لا يعرف نظر قوله ، أو حاسد لم يقف على علمه فحسده » وسئل التستري - وكان السائل سالم بن سهل عن المذاهب - فقال : « الفقه فقه أبي حنيفة ، والزهد زهد الطائي ولا أدري غير هذا » وعن محمد بن سلمة قال : سألت خلف بن أيوب عن العلم فقال خلف بن أيوب : « صار العلم من الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم ثم إلى أصحابه ثم إلى التابعين ثم صار إلى أبي حنيفة وأصحابه فمن شاء فليسخط ومن شاء فليرض » .

ذكر ما روى من الشعر في مدح أبي حنيفة

فما قال فيه عبد الله بن المبارك :

وجدت (١) أبا حنيفة كل يوم
يزيد نبالة (٢) ويزيد خيراً
وينطق بالصواب ويصطفيه
إذا ما قال أهل الزور زوراً (٣)

(١) وفي "الإنتقاء" : « رأيت » بدل وجدت .

(٢) وفي "الإنتقاء" : « نباهة » .

(٣) وفي "الإنتقاء" و "المناقب الخوارزمية" : « أهل الجور جوراً » .

بقايس من يقايسه بلب

فمن ذا تعلمون (١) له نظيراً

إلى أن قال :

إذا ما المعضلات تدافعتها

رجال القوم (٢) كان بها بصيراً

وقال على بن الحسين بن الأسود الطوسي :

الفقه منا إن أردت تفقهها

والجود والمعروف للمنتاب

طاؤس منا وابن سيرين الذي

جمع التقى والعلم بالأحساب

والعالم البصري منا فاعلموا

فضل الرجال بعلم كل كتاب

وإذا ذكرت أبا حنيفة فيهم

خضعت له في الرأي كل رقاب

وقال أبو القاسم عثمان بن محمد بن سالم التيمي :

وضع القياس أبا حنيفة كله

فأنى بأوضح حجة وقياس

(١) وفي "الانتقاء" : « نجعلون » .

(٢) وفي "الانتقاء" : « رجال العلم » .

وبني على الآثار أس بنائه

فأنت غوامضه على الأساس

والناس يتبعون فيها قوله

لما استنار ضياءه للناس

وقيل لاسماعيل بن حماد :

أبو حنيفة أحيى العلم مجتهداً

واستعمل الرأي فيما وافق الآثار

له على الناس فضل ليس ينكره

إلا الذي في طريق الدين قد عثرا

وقال عبد الله بن المبارك .

لقد زان البلاد ومن عليها

إمام المسلمين أبو حنيفة

بآثار وفقه في حديث

كآثار (١) الزبور على الصحيفة

فما بالمشركين له نظير

ولا بالمغربين ولا بكوفه (٢)

(١) وفي "المناقب الخوارزمية" : « كآيات » بدل كآثار .

(٢) وفي "المناقب الخوارزمية" :

فما إن بالعراق له نظير

ولا بالمشركين ولا بكوفة .

فقيهاً كان في الإسلام نوراً
أُميتاً للرسول وللخليفة
فلعنة ربنا أعداد رمل

على من رد قول أبي حنيفة (١)

رقال مساور الوراق :

(١) وليس في " المناقب الخوارزمية " هذان البيتان الأخيران .
ولعل ابن المبارك أنشد هذه الأبيات حين جمع نعيم بن حماد الخزازي
كتباً على محمد بن الحسن وشيخه الإمام أبي حنيفة وأظهر فيها من
الخط الشنيع عليهما رحمهما الله ، فغاضه ذلك وقال فيه ما قال ،
ونعيم من تلامذة ابن المبارك وكلاهما من المرازمة ، وقول ابن المبارك
هذا يضاهي قول أبي عمرو الخفاف صاحب البخاري في حق شيخه :
« حدثنا التقي النقي العالم الذي لم أر مثله محمد بن اسماعيل ، وهو
أعلم بالحديث من اسحاق وأحمد بعشرين درجة ، ومن قال فيه
شيئاً فعليه مني ألف لعنة » نقله ابن حجر في " تهذيب التهذيب " .
ونعيم هذا ذكره ابن الجوزي في " كتاب الضعفاء " ونسخته الخطية
محفوظة في خزانة " دارالعلوم لندوة العلماء " بلكنؤ في الهند فقال :

" نعيم بن حماد يروى عن ابن المبارك وثقه أحمد ووثقه
يحيى في رواية وقال : « يشبه له فروى ما ليس له أصل » وقال
النسائي : « ليس بثقة » وقال الدارقطني : « كثير الوهم »
وقال أبو الفتح : « قالوا : يضع الحديث في تقوية السنة
وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب ، وكذلك ذكر
ابن عدي » اهـ .

- النعاني -

وما أرضى لدى أدب ودين
بأن يهدى الأذى لأبي حنيفة
وليس (١) يحل أن يؤذى فقيهه
له في الدين آثار شريفه
إذا دعى (٢) القضاة لوجه أمر
وضاقوا بالمساءلة العنيفة

فاذكروا ما بدا لكم وقولوا (٣)
ففي أيدي صحابته القطيفة
قضاة الناس والفقهاء منهم
وأهل العلم والسير العفيفة

وأنشد ابن السكيت وقيل ليعقوب بن أحمد بن محمد :

حسبي من الخيرات ما أعدته
يوم القيامة في رضا الرحمن
دين النبي محمد خير الورى
ثم اعتقادی مذهب النعمان

(١) وفي " المناقب الخوارزمية " : « وكيف يحل »

(٢) وفي " المناقب الخوارزمية " : « إذا دعوا »

(٣) وفي " المناقب الخوارزمية " : « فقولوا ما بدا لكم وخوضوا »

وفي مدح أبي حنيفة وأصحابه أشعار كثيرة لا تجتمل هذه
"المقدمة" ذكرها.

ثم قال : جئنا إلى ذكر ما قصدنا بتأليف هذه "المقدمة"
وبيان ما أوردناه في مقدمتها ، وهو أصول الدين ، وفروع
الشريعة .

° قسم °

قال شيخنا سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ
الإمام العالم العلامة صاحب التصانيف المفيدة أبوبكر بن إسحاق بن
خالد الملطي الحنفي شيخ الخانقاه الشيخونية (١) تغمده الله برحمته
وأسكنه بمجوعة جنته :

(١) ذكره السخاوي في "كتاب الكنى" من "النصوء اللامع
لأهل القرن التاسع" فقال :

"أبوبكر بن إسحاق بن خالد الزين الكختاوي الحلبي ثم
القاهري الحنفي ويعرف "ببكاير" . ولد تقريباً فيما كتبه بخطه
سنة سبعين وسبعائة "بكختا" واشتغل في الفنون ، وأخذ
عن غير واحد بعدة أماكن منهم العلاء الصيرامي حتى مهر
وتقدم وفاق الأقران ، ودرس وأفتى ، وولى قضاء "حلب"
فحمدت سيرته ثم طلب إلى "القاهرة" واستقر في مشيخة
"الشيخونية" وانتفع به جماعة ، واتفقت له كاتبة مع العلاء

"إني لم أجد وقت كتابتي هذه إلا هذا القسم ، والقسم الثاني
في أصول الدين وهي مقدار كراسة وذكر في آخرها :
"ويتلوه القسم الثاني الذي هو فروع الشريعة"

الرومي ذكرها شيخنا في الحوادث ، عرضت عليه بعض
مخطوطاتي ، وكان خيراً ساكناً عاقلاً منجماً عن الناس ذا شكالة
حسنة وشيبة نيرة وجلالة عند الخاص والعام مع لكمة خفيفة
في لسانه بل اختلط قبل موته ببسير . ومات في ليلة الأربعاء
ثالث عشر جمادى الأولى سنة سبع وأربعين ، وصلى عليه
في سبيل المومني بحضرة السلطان فمن دونه ، ودفن "بالفسقية"
التي بها الرازي وزاده في "جامع شبخو"

وقد ذكره العيني وقال : « إن المترجم أخذ عنه وهو
أمرد - الصرف وغيره ببلده "كختا" سنة خمس وثمانين
تم في "عنتاب" بعد ذلك ثم قدم "القاهرة" سنة تسعين
فنزل في "البروقية" وحضر دروس شيخها العلاء وكتب
"التلويح" بخطه وصححه ثم بعد هذا كله ركب هواه واشتغل
بما ينزى العقل حتى بلغني : أنه كان يجتمع مع اليهود على
ما لا يرضى الله ، وآل أمره إلى أن باع كتبه وغيرها .
بحيث أصبح فقيراً ، وألجأه الفقر والتهتك إلى السفر لبلاد
"الروم" ، وصار يتردد في بلاد ابن عثمان من بلد إلى بلد
ويحضر دروس علمائها ثم بعد مدة سافر إلى "حلب" فأقام
بها حتى تعين بين الطلبة ، وساعده ططرحين كان مع المؤيد لما
سافر لبلاد ابن قرمان حتى ولى قضاءها فكان البدر بن سلامة

ولم يكن في المجلدة فتركت كتابة أصول الدين لعدم القسم
الثاني الذي هو فروع الشريعة « هذا آخر لفظ شيخى .

أحد أكابر الحنفية بها ينكر عليه في أكثر أحكامه لأنه كان
عرياً عن الفقه بل كان يفتى بغير علم وربما أفحش في الخطأ
بحيث جمع ابن سلامة من فاحش فتاويه جملة لا توافق
مذهباً ، وأوقفني عليها لما كنت « بحلب » في سنة آمد ،
ومع ذلك فلما توفي البدر حسين القدسي في سنة ست وثلاثين
وامتنعت من الإستقرار في « الشيخونية » عوضه ، وكأنه
للخوف مما وقع للتفتي ذكر هذا للسلطان فطلبه فاستقر به
فيها حتى مات ، وقرر في قضاء « حلب » عوضه المحب بن
الشحنة بعد امتناع الصفدى من قبوله « انتهى .

ولا يخفى ما فيه من التحامل وإلا فقد ذكره بعض
الآخذين عنه فقال : « قدم من بلاده وهو إمام عالم فاضل
فقيه حسن الخط يعرف العقليات ويحيد الاقراء ، وحصلت له
وجاهة في الدولة الأشرفية وكلمة نافذة مع الدين والخير
والإنجاء عن الناس والسكون واللفظ وكثرة البر للطلبة
والقيام في الحق » رحمه الله وإيانا اه (ج ١١ ص ٢٦
و ٢٧ طبع القاهرة سنة ١٣٥٥ هـ)

وذكر نحوه السخاوى في كتابه « التبر المسبوك في ذيل السلوك »
(ص ٧٨ طبع الأميرية ببولاق مصر) ولكن جاء فيه في ذكر
وفاته مانصه :

وقد وافق الفراغ من كتابة هذا القسم في السادس شهر
ذى القعدة الحرام سنة سبع وأربعين وثمانمائة على يد الفقير إلى الله تعالى

« ومات ليلة الأربعاء المسفر صباحها عن ثالث عشر
جمادى الأولى وصلى عليه بسبيل المؤمني بحضور السلطان فمق
دونه ، ودفن في « الفسقية » التي دفن فيها كل من الغز
الرازي والشيخ زاده بجامع شيخو » اه .

وقال الشيخ عبد الحى بن العماد الجنبلى في « شذرات الذهب في
أخبار من ذهب » في وفيات سنة سبع وأربعين وثمان مائة :

« فيها توفي زين الدين أبوبكر بن اسحاق بن خالد الكخاوى
المعروف « بالشيخ باكير » النحوى ، قال السيوطى ولد في
حدود السبعين وسبعائة ، وكان إماماً عالماً بارعاً متفناً في
علوم ، وتفرد بالمعاني والبيان ، وفي لسانه لكمة مع سكون
وعقل زائد وحسن شكل وشيبة منورة وجلالة عند الخاص
والعام ، ولى قضاء « حلب » فحمدت سيرته ، وأفتى
ودرس بها ، واستدعاه الملك الأشرف برسباى إلى « مصر »
وولاه مشيخة « الشيخونية » بحكم وفاة البدر القدسي ، وانتفع به
جاعة ، ومن أخذ عنه والدى رحمه الله تعالى مات ليلة
الأربعاء ثالث عشر جمادى الأولى « انتهى (ج ٧ - ص ٢٦٠
طبع القاهرة سنة ١٣٥١) .

على بن الجنباب المرحوم السيدي سودون بن عبد الله الإبراهيمي
الحنفي (١) عامله الله بلطفه الخفي الحفي . آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الكتاب

(١) قلت : هو على بن سودون العلاء الإبراهيمي القاهري الحنفي
نزيل " الشيخونية " وأحد صوفيتها ويعرف بأبيه . سمع على النور
القوى ختم " السيرة المشامية " في رجب سنة عشرين ، وكذا سمع
على الزين الزركشي وغيره ثم لازم شيخنا في شهر رمضان سنين ،
وأخذ عن ابن الهمام وغيره ، وكتب بخطه الحسن أشياء ، وكان
متوسط الفضيلة محباً في الفائدة ممن يراجعني في أشياء ولا بأس به .
مات في يوم الجمعة عاشر ذي القعدة سنة ثمانين ، وقد قارب
السبعين ، وبيعت كتبه في شهره . رحمه الله وإيانا كذا في " الضوء
اللامع " للأخ السخاوي (ج - ٥ ص ٢٢٩) .

الحمد لله وقع الفراغ من تعليق هذا الكتاب يوم الأحد
تاسع عشر ربيع الأول سنة إحدى وثمانين بعد الألف
وثلاثمائة وسميته " بالتعليق القويم على مقدمة كتاب التعليم " .
وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

وأنا الفقير اليه تعالى

محمد عبد الرشيد النعماني مذهبياً والراجبوت
ضليبة والجيبوري مولدا ومنشأ والسندى
نزيراً غفر الله له ولوالديه ولقرابته ولمشائخه
ولجميع المسلمين آمين

محمد بن

صفحة	ص	
١	٣	خطبة المصنف
٢		فضائل الإمام أبي حنيفة و
		بيان مناقبه
٢	٣	وجه اعتناء المصنف بالرد
		على الجويني وتلميذه الغزالي
٣	٤	من فضائل الإمام أبي حنيفة
		أن له أبوة لا توجد لغيره
	٦	من فقهاء الأمصار
٣		سياق نسب الإمام إلى سيدنا
		نوح عليه السلام
		أول من أسلم من أجداد
		الإمام قيس بن المرزبان
		التعريف ببعض أجداد
		الإمام
		سياق نسب الإمام على ما
		ذكره بعض أعلام المؤرخين
		الجواب عما قيل إن أبا حنيفة
		كان مولى ليني تيم الله بن
		ثعلبة

- ص ٩ سرد الروايات في أن أبا حنيفة كان من أبناء ملوك فارس الأحرار
- ٩ قد قيل في غيره من الأئمة أنهم من الموالي
- ١١ إن وقوع الرق على بعض أجداد المرء مع شرف نفسه ورفع بيته لا يحط من قدره
- ١١ سرد أساء بعض من جرى عليه الرق من الأنبياء و الصحابة وأعيان الأئمة
- ١٧ من مناقب أبي حنيفة أنه أسبقهم إلى الإسلام وأقربهم إلى عهد النبي عليه الصلاة والسلام
- ١٨ ذكر جماعة من الصحابة الذين روى عنهم الإمام و
- ص ٦٥ سمع منهم الفقه لم ينل هذه الدرجة مالك ولا الثوري ولا الشافعي
- ٦٧ كان أبو حنيفة في القرن الثالث والشافعي في القرن السادس
- ٧٩ من هو مصداق حديث عالم المدينة
- ٨٠ رجوع ابن عيينة من رأيه أنه مالك بن أنس
- ٨٥ والحديث لا يدل على تفضيله على من سبقه
- ٩٠ من مناقب الإمام أبي حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم : « لو كان العلم معلقاً بالثريا لسبقه فتيان فارس »
- ٩١ لم يكن في فتيان فارس أعظم من أبي حنيفة

- ص ١٠٥ لا يطلب بالصين إلا علم أبي حنيفة
- ١٢٠ أما قولهم : « وتعلموا منها »
- ١١٦ ذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته
- ١١٧ قد استجاب الله دعاء علي هذا
- ١١٧ محاورة كعب الأخبار مع قيس بن المربان جسد أبي حنيفة
- ١١٧ رؤيا بخت نصر
- ١١٨ رؤيا أبي حنيفة كأنه ينبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع عظامه ، و تأويل ابن سيرين هذه الرؤيا
- ١٢٢ قرأ عبد الله بن عباس على أبي ، والحسن والحسين علي أبي عبد الرحمن السلمي
- ١٢٢ الشافعي أخذ العلم عن غير قرين
- ١٢٣ أما قوله صلى الله عليه وسلم : « قدموا قريشاً » فهو في قضية عينية أو في الخلافة
- ١٢٦ إن النبي صلى الله عليه وسلم قدم عدة من غير
- ١١٨ الكلام على حديث « قدموا قريشاً ولا تقدموها ، و

ص

ص

قريش على قريش في
الإمارة والقضاء والفتيا
وغير ذلك من الأمور
الدينية وكذلك الخلفاء
الراشدون ومن بعدهم

١٣٢ قال الشافعي : من أراد
أن يتبحر في الفقه فهو
عيال على أبي حنيفة

١٣٢ ثناء الشافعي على محمد بن
الحسن

١٣٣ ومن مناقب أبي حنيفة
شهادة الأئمة له بالفضل
والتقدمة في العلم

١٣٣ سرد بعض ما قاله الأئمة
الأعلام في فضل أبي حنيفة
نقلاً عن " كتاب
الطحاوي "

١٣٣ قال مالك : « عندي من

فقه أبي حنيفة ستون ألف
مسألة »

١٣٣ ثناء مالك على أبي حنيفة

١٣٣ كان سفيان يأخذ الفقه
عن علي بن مسهر من
قول أبي حنيفة ، وإنه
استعان به وبذاكرته على
كتابه " الجامع "

١٣٤ ثناء شعبة على أبي حنيفة

١٣٤ قال ابن عيينة : « عن
أراد الفقه فالكوفة ويلزم
أصحاب أبي حنيفة »

١٣٤ ذكر ما تفتي أبو يوسف

١٣٤ قال يحيى بن سعيد : «
إن أبا حنيفة لأعلم هذه
الأئمة بما جاء عن الله و
رسوله »

١٣٤ الفقه صناعة أبي حنيفة و

ص

ص

صناعة أصحابه والفرائض
كأنهم خلقوا لها قاله يزيد
بن هارون

١٣٨ الكلام على حديث جرى
بين الشافعي ومحمد بن
الحسن بشأن مالك و
أبي حنيفة

١٣٩ كفى جهلاً أن يجعل محمد

بن الحسن سائل الشافعي
عن علم أبي حنيفة ومالك

١٤٥ سياق ما ذكره القاضي
العامري في هذا الباب

١٤٦ كتاب " اختلاف الصحابة "
الذي صنّفه أبو حنيفة

١٤٦ أما غير العامري من المشايخ
فقد أنكر هذه الحكاية
غاية الإنكار

١٤٧ من أراد ذلك فليُنظر في

" كتاب الاحتجاج على
مالك " لمحمد بن الحسن لبيتين
له أيها كان أعلم بكتاب الله
أبا حنيفة أو مالكاً ؟

١٤٩ لهم مختلقات و أكاذيب
ذكروها في رحلة الشافعي
ومناظرتيه مع أبي يوسف
ومحمد بن الحسن

١٥٣ التاريخ محك الكذابين

١٦٠ بطلان ما ذكر هذا الجاهل
في " رحلته " أن الشافعي
وإلى مدينة السلام مرتين
مرة في سنة تسع وستين
ومائة والأخرى بعد
عشرين سنة

١٦٤ ومن مناقب أبي حنيفة أنه
جمع بين أصول الدين
وفروع الشريعة ، ودقق

من

في علم الكلام وبرزفيه

١٦٤ مناظرة الإمام مع صاحب

غيلان وجههم وعمرو بن

عبيد وقسقس السوفسطائي

ومع المعتزلة والخوارج

١٦٤ "طبقات الفقهاء" للمصنف

١٦٥ أبوحنيفة أول من صنف

في أصول الدين وأصول

الفقه والفرائض ودون

الكتب ورتب الأبواب

١٦٨ تصانيف الإمام الأعظم

١٧١ لا يعرف لمالك ولا للشافعي

مصنف في أصول الدين،

ولامناظرة مع أحد من

أهل الزيغ والضلال

١٧٣ بسط الجواب عما قيل إنما

لم يصنفها ولم يناظرها لأنها

كانا يعتقدان المناظرة

والكلام في أصول الدين

منهياً عنه

١٩٧ حديث : « إياكم والقضاء

والقدر وعليك بدين

العجائز » ليس بحديث

عن النبي صلى الله عليه

وسلم

١٩٨ الجواب عن قولهم : «

إنه لم ينقل عن أحد من

الصحابة المجادلة في ذلك »

١٩٨ ذكر ما نقل من مجادلة

الصحابة مع الكفار والخوارج

١٩٨ إنما لم ينقل المجادلة عن

الصحابة في المسائل التي

ذكرها المتأخرون لأن هذه

البدع لم تظهر في زمانهم

١٩٩ لو لزمنا الاختصار على ما

لزمهم لكان يجب علينا

من

أن لا ننظر في علل الوقائع

واستخراج المسائل ومحرم

علينا دراسة اللغة ولا تبني

المدارس والربط

٢٠٢ كان الأشعري حنفي المذهب

٢٠٤ رؤسا الأشاعرة

٢٠٦ المعتزلة اختاروا فروع

أبي حنيفة ولم يفارقوا

أصولهم

٢٠٦ الكرامية

٢٠٧ ومن مناقب أبي حنيفة أنه

اتفق له مشايخ لم تكن

لمالك ولا للشافعي مثلهم

٢٠٨ سؤال منصور أبا حنيفة

عن مشايخه

٢٠٩ روى أبوحنيفة الفقه و

الحديث عن ألف وثلاث

مائة وعشرين شيخاً كلهم

من

أئمة وفقهاء

٢٠٩ ما أدرك الثوري كل من

أدركه أبوحنيفة

٢٠٩ ذكر بعض مشايخ مالك

٢١١ المقارنة بين علماء المدينة و

علماء الكوفة

٢١١ إن فقهاء زمان أبي حنيفة

أعلم وأعظم من فقهاء

زمان مالك

٢١١ إن علم المدينة ذهب مع

موت الفقهاء السبعة

٢١١ ادراك أبي حنيفة الكبراء

٢١٢ قال أبوحنيفة : « كل ما

جاء عن الله ورسوله فعلى

الرأس والعين »

٢١٢ ذكر بعض مشايخ الشافعي

٢١٢ مسلم بن خالد الزنجي

لا يعرف بالفقه ولا يذكر

في طبقات أصحاب الفتيا

ص

ص

- والاجتهاد
- ٢١٤ شروع الذب عما اعترض به إمام الحرمين
- ٢١٤ الجواب عما تعلق به الجويني وتلميذه الغزالي من أن أبا حنيفة كان قوياً في الرأي ضعيفاً في الأثر، وكان مالك قوياً في الأثر ضعيفاً في الرأي، ولاحظوا احد منهما في اللغة
- ٢١٥ أبا حنيفة هو الواضع الأول لحدود القياس و الإمام المقدم بيان العلل
- ٢١٥ القياس سحر أبي حنيفة
- ٢١٥ ابن الأسود الطوسي يفضل أبا حنيفة على الحسن البصري وابن سيرين وطائفة و
- أضرابهم في الرأي
- ٢١٦ سؤال عضد الدولة عن أبي علي الفارسي عن علم أبي حنيفة بالعربية
- ٢١٦ وأما مالك فقدمه أصحاب الحديث على من هو أعلى قلباً من الشافعي
- ٢١٦ إن مستند أبي حنيفة ضعف ما رواه الشافعي
- ٢٢٢ ذكر بعض المسائل التي تفرد بها الشافعي
- ٢٢٣ بعض أخطاء الشافعي في اللغة
- ٢٢٥ سبب انتقال ابن فارس اللغوي عن مذهب الشافعي إلى مذهب مالك
- ٢٢٥ الجواب عما يسي عن أبي حنيفة من قوله : « ولو

ص

ص

- ضربه بأبا قبيس «
- ٢٢٩ إن أبا قبيس اسم خشبة تعلق عليها اللحم
- ٢٢٩ قد لحن مالك في مواضع
- ٢٣٠ كان سفبان الثوري فاحش اللحن كثيراً لا يكاد يقرأ في ورقة إلا ويلحن فيها
- ٢٣٠ ذكر بعض ما لحن به الشافعي
- ٢٣٠ أتى الشافعي بكتاب في العربية إلى الفراء وزعم أنه صنعه فقال له الفراء : « ادفنه كما يدفن السنور خراءه »
- ٢٣٠ ذكر لحن شعبة
- ٢٣١ كان حماد بن سلمة و الزهري وابن جريج و الأوزاعي يلحسون و
- بصحفون
- ٢٣١ قد أخذ على سيبويه و خطأه الفراء
- ٢٣١ مناظرة الكسائي مع سيبويه
- ٢٣١ هل كان الشافعي يعرف النجوم ؟
- ٢٣٢ ما فرغ الشافعي من قوله : « لو اجتمع صلاة العيد وصلاة الكسوف أيها تقدم ؟ » غلط فاحش
- ٢٣٣ الشافعي وعلم الهندسة
- ٢٣٣ الشافعي وعلم الطب
- ٢٣٣ بعض ما نسب إلى الشافعي من الأغلاط التاريخية
- ٢٣٣ بعض آراء الشافعي في الطب
- ٢٣٤ ذكر بعض ما اعترض به الشافعية على أبي حنيفة
- ٢٣٦ الجواب عما أورده
- ٢٣٦ النقد على قولهم : « إنه

ص	ص
لم يتفرغ إلى النخل و التمييز »	المريسي فلم يتأت له
٣٣٦ رد وكيع على رجل قال : أخطأ أبو حنيفة	٢٤٣ مناظرة الشافعي مع ابن
٢٣٦ أبو حنيفة وبعض أصحابه الأجلاء	عليه في تثبيت الخبر الواحد
٢٣٧ أبو حنيفة لم يضع من المسائل إلا بعد البحث والسبر و النخل والتمييز مع اتفاق أصحابه	٢٤٤ مقولة أحمد في الشافعي
٢٤٣ بطلان دعواهم أن الشافعي كان متبحراً في كل علم وأبو حنيفة كان ذا فن واحد	٢٤٤ اسحاق بن راهويه رجل غير طائل
٢٤٣ نهى أم الشافعي ابنه عن مجالسة حفص الفرد	٢٤٤ وأما استشهادهم بأهل الحرف والصناعات فإنه حجة عليهم لأن المتأخر لم ينقص ما استخرجه الأول
٢٤٣ أراد الشافعي تعلم الكلام من حفص الفرد وبشر	٢٤٥ هل يفضل العميدي على شيخه رضى الدين النيسابوري ؟ أو الغزالي على الجويني ؟
	٢٤٧ اجابوا عن قولهم : « إن أبا يوسف ومحمداً خالفا

ص	ص
أبا حنيفة ووافقا الشافعي في أكثر المسائل »	٢٥٠ مات أبو يوسف والشافعي غير طائل
٢٤٨ قد خالف المزني الشافعي في أكثر مذهبه ومعظم مسائله ، وخالفه أيضاً ابن سريج	٢٥٠ محمد بن الحسن أستاذ الشافعي ومعلمه
٢٤٩ قد أنف الطحاوي واستنكف عن اتباع خاله المزني والشافعي ، وانتقل إلى مذهب أبي حنيفة	٢٥٠ ثناء الشافعي على محمد بن الحسن
٢٥٠ الانتقاد على قولهم : « ولهذا استنكفنا عن متابعتهم ووافقا الشافعي »	٢٥٠ حكاية اجتماع الشافعي مع أبي يوسف في مجلس الرشيد
٢٥٠ أو يستنكف أبو يوسف ومحمد عن متابعة أبي حنيفة ؟ وهما اللذان أظهرتا مذهبه ونصرا أقواله ، وهل يوافق المتقدم المتأخر ؟	٢٥١ مناظرة مالك مع أبي يوسف في مجلس الرشيد
	٢٥١ الكلام على مسألة الوقف وبيان كذب الراوى في حكايته رجوع أبي يوسف
	٢٥٢ أما الصاع فلا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف إلا في وزن الرطل ،
	٢٥٢ بيان خطأ ما نقله الطوسي

- ٢٥٣ والجويني في مسألة الأذان والإقامة
- ٢٥٣ إن بلال الحبشي لم يعقب، وأبا سعيد الخدري لم يكن مؤذناً
- ٢٥٣ كذب القائل أن أبا يوسف قال: «لو علم صاحبي ما علمت لرجع كما رجعت»
- ٢٥٣ جواب بعض الأصحاب عما ذكروا في النخل والتميز
- ٢٥٤ أصول الشافعي لا تنفي بجميع الوقائع فإنها لو كانت وافية ما ترددت أقواله
- ٢٥٥ لو نظر الناظر في كتب الشافعي لم يجد فيها مسألة تخرج عن أقاويل أبي حنيفة وأصحابه ومالك والثوري
- ٢٥٥ قال بعض العلماء ممن بالغ في التعصب على الشافعي: «لو حلف الحالف أن الشافعي لم يكن مجتهداً لم يحنث في يمينه»
- ٢٥٥ أبو حنيفة لم يقل بحكمين مختلفين في حادثة واحدة في زمان واحد
- ٢٥٦ وأما الشافعي فكان يسئل عن مسألة فيقول للسائل: فيها قولان في قول يجوز وفي قول لا يجوز
- ٢٥٦ حكاية رجل سأل الشافعي من أكل السبع ولده وقد بقي منه عضو هل يصلي عليه؟
- ٢٥٦ مثل القائل بالقولين
- ٦٥٦ حكاية بعض أبناء الأيسار

- ٢٥٧ الجواب عن قولهم: «إنما تردد القول لتردد الدليل لإشتراك المحامل واستناد الدلائل»
- ٢٥٧ القائل بالقولين لا مذهب له فضلاً عن أن يكون مجتهداً
- ٢٥٧ الجواب عن قولهم: «لو لم يكن للشافعي مزبنة على غيره ورجحان إلا بتردد أقواله كفانا كفاية»
- ٢٥٨ الجواب عن قولهم: «للشافعي مذهبان قديم وجديد، والجديد ناسخ للقديم»
- ٢٥٨ الجواب عن قولهم: «لم يبق للشافعي تردد إلا في ثمان عشرة مسألة»
- ٢٥٨ شروع الجواب عما شنعوا من المسائل المقتريات،
- وحكوا من الأكاذيب والبهات
- ٢٥٩ تفصيل ما شنعوا به في باب الطهارات
- ٢٦٠ الجواب عن قولهم: «فلا يجوز الوضوء بنبيذ التمر، ومن فعل ذلك فقد جعل نفسه شوهة للعالمين»
- ٢٦٠ نبيذ التمر هو ماء ألقى فيه تمر ولم يستحل فيه، ولم يزل عنه اسم الماء المطلق
- ٢٦٠ ظن الجاهل والرعاع أن أبا حنيفة يجوز الوضوء بالنبيذ المسكر الشديد، وهذا لا يقول به أحد
- ٢٦١ بعض أقوال الشافعي في

ص ص

- المياه
- ٢٦٢ مذهب الحشوية في باب الماء
- ٢٦٢ قال الشافعي : « يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً إحداهن بالتراب ولا يغسل من بول الخنزير إلا مرة أو مرتين »
- ٢٦٢ الرد على الباقلاني
- ٢٦٣ الجواب عن قولهم : « إن الوضوء عبادة »
- ٢٦٣ ليس الإخلاص من النية في شئ
- ٢٦٣ الجواب عن قوله : « إن تكرار المسح على وفق الغسل »
- ٢٦٤ العجب من الشافعي أنه يجوز المسح على شعرة واحدة ويقول إن تكرار المسح سنة
- ٢٦٤ الجواب عن قوله : « جوز أبو حنيفة الصلاة مع النجاسة إذا كانت قدر الدرهم البغلي »
- ٢٦٤ بيان نسبة « البغلي »
- ٢٦٤ الشافعي فرق بين الجاهل بالنجاسة والعالم بها
- ٢٦٥ امتنع الشافعي من إجراء القياس الجلي في مسألة إزالة النجاسة بالخل
- ٢٦٦ بيان إن قوله عليه السلام « حثيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء » لا يدل على التعبد
- ٢٦٧ الجواب عن قوله : « أنه يجوز الصلاة في جلد

ص ص

- الكلب و الكلب حيوان بمقوت »
- ٢٦٩ لا فرق بين جلد الكلب والذئب والشاة الميتة وغيرهما ضرورة استواء الكل في جرمة الأكل و النجاسة
- ٢٧٠ تفصيل ما أباحه الشافعي من أكل الحشرات و الخبائث والمستقذرات
- ٢٧١ بيان ما شنعوا به في باب الصلاة
- ٢٧٢ حكاية القفال والسلطان محمود بن سبكتكين
- ٢٧٣ الجواب عن قولهم : « إن الشافعي وافق الأصل الذي هو بناء الصلاة »
- الخ
- ٢٧٥ المقارنة بين أقوال أبي حنيفة وأقوال الشافعي في بعض ما يتعلق بالخشوع والخضوع في الصلاة
- ٢٧٧ أما تبديل صيغة التكبير بالتركية أو الهندية أو قراءة القرآن بالعجمية فذلك في حق العاجز
- ٢٧٧ أما قوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » فذلك للوجوب ونفي التفضيلة
- ٢٨٠ وأما قول الجويني : « ثم يترك الركوع » فهو جهل منه وافتراء
- ٢٨٠ وقوله : « وينقر نقرتين » ليس هو مذهب الفقهاء
- ٢٨١ ليست قراءة التشهد من

- ص ص
- المفروضات وكذا التسليم
- ٢٨١ الفرض لا يثبت إلا بدليل قطعي
- ٢٨١ بسط وجوه كذب الحكاية التي حكاهما الجويني عن السلطان محمود
- ٢٨١ بيان سنة وفاة القفال المروزي على ما ذكره العبادي ، والسيد العلوي في " تاريخ مرو "
- ٢٨٢ القفال الشاشي مات سنة ست وثلاثين وثلاثمائة كما يذكره الشيرازي
- ٢٨٢ السلطان محمود من أعيان الفقهاء الحنفية
- ٢٨٢ من تصانيف السلطان محمود " كتاب التفريد " على مذهب أبي حنيفة يحوى
- ستين ألف مسألة
- ٢٨٣ قوله : « ولبس جلد كلب ، ولطح ريعه بالنجاسة » من جملة الإفتراء
- ٢٨٣ قوله : « وأحرم بالصلاة من غير نية » أمر لا يعلمه إلا الله
- ٢٨٣ قوله : « وضرط في آخرها » فأف لشيوخ يصدر منه مثل هذا الفعل في جمع من الناس
- ٢٨٤ هل سمع أحد أن أحداً من ملوك الأرض كان على مذهب الشافعي ما عدا بعض بني أيوب المتسلطين وأكثرهم انتقلوا إلى مذهب أبي حنيفة
- ٢٨٥ سبب انتقال الملك المعظم

- ص ص
- شرف الدين عيسى بن أبي بكر بن أيوب من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة
- ٢٨٧ صنف الملك المعظم تصانيف على مذهب أبي حنيفة ، وكان من عليه الفقهاء
- ٢٨٧ بيان ما شنعوا به في باب الزكاة
- ٢٨٨ لم ينص أبو حنيفة في أن الزكاة تجب على الفور أم على التراخي
- ٢٨٨ وجه سقوط الزكاة بالموت
- ٢٨٨ النقد على قول الجويني : « المقلب في الزكاة معنى المواساة »
- ٢٨٩ بيان بعض المسائل من مذهب هذا القائل
- ٢٩٠ بيان ما شنعوا به في باب الصوم
- ٢٩٠ الصوم واشتراط النية من الليل
- ٢٩٠ ذكر بعض مسائل وضعها الشافعي في الصوم
- ٢٩١ ما شنعوا به في باب الحج
- ٢٩٢ الجواب عن قوله : « فاللائق أن يكون الحج على التراخي وإلا يؤدي إلى تخريب البلاد وإفساد أمور العباد »
- ٢٩٣ القول بوجوب الحج على التراخي يؤدي إلى إبطال الحج
- ٢٩٣ كره الشافعي زيارة القبور للنساء وجوز خروجهن للحج من غير محرم

ص	ص	ص	ص
٢٩٣	بعض أقوال الشافعى فى	٢٩٨	إلى ما ذا يؤدى مذهب
	باب حرمة الحرم		الشافعى فى هذا الباب ؟
٣٩٣	حدود سواد العراق	٣٠٠	ما شنعوا به فى باب
			المناكحات
٢٩٤	ما شنعوا به فى باب	٣٠٠	مسألة الولى
	المعاملات		
٢٩٤	مسألة بيع لبن الآدميات	٣٠١	وجه تفويض الطلاق إلى
			الأزواج
٢٩٤	يلزم على تعليل الشافعى	٣٠١	بعض أقوال الشافعى فى
	أن يجوز بيع الكلب المعلم		باب المناكحات
	والخارس		
٢٩٥	ما هو مقتضى قواعد	٣٠٢	الشافعى تعلق بحديث يرويه
	الشافعى ؟		هو دون أهل العلم جميعاً
٢٩٥	بيان بعض مسائل الشافعى	٣٠٣	ما شنعوا به فى باب
	فى البيع		الجنايات
٢٩٦	ما شنعوا به فى باب	٣٠٤	مسألة القتل بالمثل
	الأملاك	٣٠٥	الجواب عن قوله : «
٢٩٧	يزول ملك المالك إذا تعلق		إن معظم القتل إنما يقع
	به حق الغير أو لمصلحة		على هذا الوجه »
	عامة	٣٠٥	عندنا يقتل الإمام القاتل

ص	ص	ص	ص
٣٠٩	ما شنعوا به فى الحدود		بالمثل سياسة
٣٠٩	مسألة سقوط الحد عن	٣٠٥	الرد على ما ذكره الغزالى
	استأجر امرأة ليزنى بها		عن الباقلانى
٣١٠	بعض أقوال الشافعى فى	٣٠٦	الانتقاد على قول الغزالى :
	سقوط حد الزنا		« أو سرق إناء ذهب فيه
٣١٤	مسألة تغريب الزانية		قطرة ماء قال أبو حنيفة :
			لا يجب عليه القطع »
٣١٥	لم ينف النبي صلى الله عليه	٣٠٦	القطع واجب عندنا إذا
	وسلم من النساء وتأسى به		تعمد سرقة الإناء
	أبو بكر وغيره من الخلفاء		
٣١٥	مسألة إقامة الحد على من	٣٠٦	دليلنا على عدم وجوب
	أقر بالزنا مرة		القصاص بالمثل
٣١٦	بعض أقوال الشافعى فى	٣٠٨	بعض أقوال الشافعى فى
	باب ثبوت النسب والرد		القصاص
	بالعيب	٣٠٨	الجواب عن تمسك الخصم
٣١٧	ما شنعوا به فى الحكومات		بقوله تعالى : « الحر بالحر
			والعبد بالعبد »
٣١٨	إشباع الكلام فى أن أفضية	٣٠٩	قول الشافعى فى الدية و
	القضاة تنفذ ظاهراً و		طريق أخذ القصاص
	باطناً		

صفحة	موضوع
٣٢٣	تشجيع الجويني مفتخراً بما ذكره الباقلاني
٣٢٣	الجويني والباقلاني معروفان بتحريف الأحكام والآراء
٣٢٤	الغزالي أصنع منها في وضع الحكايات
٣٢٤	الرد على ما ذكره الباقلاني من أن : أبا حنيفة رغب الناس في الكفر
٣٢٥	مسألة تكفير تارك الصلاة
٣٢٦	الرد على قولهم : « إنما ألحق تارك الصلاة بتارك الإيمان وأوجب عليه القتل »
٣٢٧	حكاية ما جرى في مناظرة أبي الفضل الكرماني مع الجويني
٣٣٥	الكلام على المسائل التي

صفحة	موضوع
٣٣٠	ذكروها في " رحلة الشافعي " الشافعي كان تلميذ محمد بن الحسن وعنه أخذ العلم
٣٣١	بيان كذب من يقول : إن الشافعي أتى به من اليمن مسلسلاً على بغل مع عبد الله بن الحسن
٣٣١	الرد على قولهم : « الثوري قد انقرض مذهبه »
٣٣١	يقول الناس : المذاهب أربعة ، مذهب أبي حنيفة ومالك والثوري والشافعي
٣٣١	من مناقب أبي حنيفة رضو الله عنه أنه أعطى من أصحاب ما لم يعط أحد مثلهم
٣٣١	أصحاب أبي حنيفة زهوا

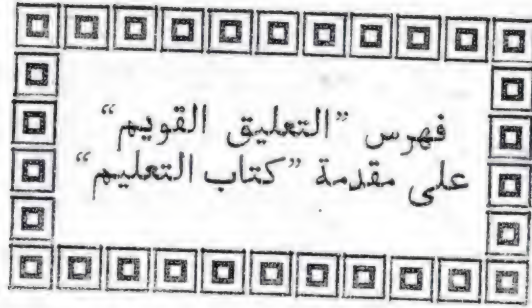
صفحة	موضوع
٣٣١	أربعة آلاف أنفس سرد أسماء بعض المشاهير من أصحاب الإمام
٣٣٢	المقارنة بين أصحاب الإمام وأصحاب مالك والشافعي
٣٣٣	لوسئل أكثر أصحاب الشافعي عن الربيع لم يعرفوه و كذلك المزني
٣٣٣	من مناقب أبي حنيفة أنه مات أبوه وخلف لسه مائتي ألف دينار ما عدا الأملاك فأنفقها في طلب العلم وطلبته
٣٣٣	لبذة من زهد أبي حنيفة وسنائه
٣٣٣	كان أبو حنيفة واحد زمانه قاله محمد بن الحسن
٣٣٤	أبو حنيفة زينه الله بالفقرة

صفحة	موضوع
٣٣٤	و العلم والعمل والسخاء والبذل وأخلاق القرآن ، قاله أبو يوسف
٣٣٤	كان اليهود والنصارى يسألون أبا حنيفة عن غوائل التوراة والإنجيل
٣٣٤	كان مالك يقبل جوائز الأمراء وهدايا التجار
٣٣٤	كان الليث بن سعد يواصل مالك بن أنس في كل سنة
٣٣٤	ذكر بعض أصدقاء الشافعي الذي كان يبره ويواصله
٣٣٦	ذكر ما كتب الشافعي إلى رجل من قومه حين عرض عليه شيئاً يسيراً
٣٣٧	قال الشافعي : « حصلت الأموال بالشعر وأنفقتها في العلم »

- ٣٣٧ كان مدة إقامة الشافعي
بمصر يأتيه الطعام من ابن
عبد الحكم
- ٣٣٨ كان الربيع والمزني يواصلان
الشافعي
- ٣٣٨ مقارنة ابن معين بين
الأئمة في الزهد
- ٣٣٩ الجواب عن قولهم : «
قد تكلم الناس في أبي حنيفة
بأشياء ، ولم يتكلموا في
مالك والثوري والشافعي »
- ٣٣٩ سرد أسماء من تكلم في مالك
- ٣٤٠ مؤاخذه المؤلف على الخطيب
في إirاده عن مالك أشياء
لاتليق بجلالة شأنه
- ٣٤٢ سرد أسماء جماعة تكلموا
في الثوري
- ٣٤٢ سرد أسماء جماعة تكلموا

- في الشافعي
- ٣٤٧ لم تزل الخلفاء من آل العباس
ذابين عن هذا المذهب
يعني المذهب الحنفي
- ٣٤٨ ملوك الإسلام وسلاطين
الأرض كانوا على مذهب
أبي حنيفة
- ٣٤٨ سرد أسماء البلاد التي كانت
أهلها حنيفة
- ٣٥٠ ظهر مذهب الشافعي حين
قهر نظام الملك
- ٣٥٠ كانت فتنة نظام الملك على
أصحاب أبي حنيفة ومالك
أشد من الديلم ، وفي زمنه
وضعت كتب في مثالب
أبي حنيفة
- ٣٥٠ كيف جوزى نظام الملك
بسوء صنيعة ؟

- ٣٥٠ من مناقب أبي حنيفة ما
روى عن أئمة الدين في
جلالة شأنه
- ٣٥٠ قال ابن المبارك : « إذا
سمعت الرجل ينال من
أبي حنيفة لم أحب أن
أراه » الخ
- ٣٥٠ أبو حنيفة المحنة من أحبه
فهو سني ، ومن أبغضه
فهو مبتدع قاله ابن
أبي رواد
- ٣٥٠ لم يزل أمر الثوري مستقيماً
حتى نال من أبي حنيفة
- ٣٥٠ بعض أقوال الكبراء في
- حق من ينال من أبي حنيفة
ما يعيب أبا حنيفة إلا
جاهل أو حاسد قاله الحافظ
الخريبي
- ٣٥١ صار العلم من الله إلى
محمد صلى الله عليه وسلم
ثم إلى أصحابه ثم إلى
التابعين ثم صار إلى
أبي حنيفة وأصحابه قاله
خلف بن أيوب
- ٣٥١ ذكر ما روى من الشعر
في مدح أبي حنيفة
- ٣٥٢ خاتمة الكتاب
- ٣٥٩ سنة الفراغ من كتابة هذه
المقدمة



صفحة	ص
٥	سياق نسب الإمام على ما نقله الحافظ الصريفي
٧	تحقيق أن ولاء أبي حنيفة لتيم الله بن ثعلبة كان ولاء الموالاة
٨	كان جد أبي حنيفة حامل راية على بن أبي طالب "يوم النهروان"
٨	دعاء على رضي الله عنه لوالد أبي حنيفة
٩	النعمان بن المرزبان أبو ثابت هو الذي أهدى الفالوذج لعلي رضي الله عنه يوم النبروز
٩	زعم ابن اسحاق أن مالكا وأباه وجده موالى لبني تيم بن مرة
١٠	قال ابن شهاب فيما روى البخاري عنه : « حدثني نافع بن مالك مولى التميميين »

ص	ص
١٠	انكار ابن عبد البر صحة ذلك عن ابن شهاب
١١	قال مالك : « لسنا موالى آل تيم إنما نحن عرب ولكن جدى جالفهم »
١١	لا يعلم أحد قبل الساجي رفع نسب شافع إلى عبد مناف
١١	الساجي قد تكلم فيه
١١	حديث الشافعي في مجلس الرشيد لم يصح
١١	أول من عد شافعا صحابيا هو أبو الطيب الطبري
١٢	أول من عد السائب صحابيا هو الخطيب
١٢	طعن الجرجاني في نسب الشافعي
١٢	منزلة الجرجاني في العلم والورع
١٤	سرد بعض أسماء الموالى ممن كانت تدور عليه الفتيا في الصدر الأول ، وذكر ما وقع من الكلام في ذلك بين عطاء وهشام ابن عبد الملك وبين الزهري وعبد الملك
١٧	لمامات العبادلة صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالى جميع الفقهاء السبعة عرب إلا سليمان بن يسار
١٧	ذكر ما وقع من الخلاف في ميلاد أبي حنيفة
١٨	الكتب المؤلفة في روايات الإمام عن الصحابة
٢٤	

ص	ص
١٩	ترجيح أن ميلاد الإمام سنة سبعين لأمر بسطت هنا
٢٢	ترجمة أبي يعقوب يوسف ابن أحمد المكي مصنف كتاب " فضائل أبي حنيفة وأخباره "
٢٢	ترجمة قاضي الحرمين
٢٤	جمع الحفاظ القرشي جزء في تحقيق سماع الإمام من الصحابة
٢٥	من لقي أبو حنيفة من الصحابة وما رواه عنهم
٢٦	ترجمة الصيمري المحدث الحق
٢٦	التنبيه على خطأ وقع في الطبعة الأولى والثانية من كتاب " تذكرة الحفاظ "

ص	ص
٢٧	للذهبي في ترجمة الصيمري المذكور
٢٧	إشباع الكلام على تابعة الإمام نقلاً عن الشيخ محمد هاشم السندی
٢٨	أما إدراك الإمام زمن الصحابة فلا خلاف فيه ولا يشك فيه أحد
٢٨	كان قرن الصحابة منتهياً إلى سنة مائة وعشرة
٢٨ و ٣٣	آخر من مات من الصحابة
٢٨	بسط القول فيمن أدركهم أبو حنيفة من الصحابة و ذكرهم واحداً واحداً
٢٨	آخر من مات بالكوفة من الصحابة
٢٩	آخر من مات بالبصرة من

ص	ص
٣٤	الصحابة جملة من أدرك أبو حنيفة زمنهم من الصحابة
٣٤	من قال : إن أبا حنيفة أدرك من الصحابة جابر ابن عبد الله ومعل بن يسار وعائشة بنت عجرود فلم يصب
٣٥	إثبات رؤيته لبعض الصحابة
٣٥	كون الإمام باعتبار الرؤية من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له
٣٥	القول الصحيح الذي عليه أكثر العلماء هو الإكتفاء بمجرد الرؤية في التابعي
٣٦	باب المناقب يثبت بالحديث الضعيف أيضاً كفضائل

الأعمال

- ٣٦ الطريق المروى في رؤية أبي حنيفة لأنس ليس بضعيف بل سنده لأبأس به
- ٣٧ ٣٨ روى عن أنس ثلاث أحاديث
- ٣٩ لفظ " لأبأس به " من أنيس حديثاً واحداً
- ٣٩ إن الإمام أبا حنيفة كان يوم وفاة أنس رضى الله عنه ابن ثلاث عشرة سنة
- ٣٩ تردد الإمام مراراً إلى " البصرة "
- ٣٩ أول حجة حجها الإمام سنة ست وتسعين
- ٣٧ رؤية الإمام لعبد الله بن أبي أوفى وعمرو بن جريث أظهر
- ٣٧ الكلام على رواية الإمام

عن بعض الصحابة

- روى الإمام عن عبد الله بن أبي أوفى حديثاً واحداً
- ٤٠ روى عن أنس ثلاث أحاديث
- ٣٩ روى عن عبد الله بن أنيس حديثاً واحداً
- ٣٩ روى عن عبد الله بن الحارث بن جزء حديثاً
- ٣٩ روى عن واثلة بن الأسقع حديثين
- ٤٠ قال الشامي : رواية أبا حنيفة عن عبد الله بن جزء وواثلة بن الأسقع لم تثبت
- ٤٠ رؤية أبي حنيفة لأنس ثابت لا شك فيه وكذا رؤيته لعبد الله بن أبي أوفى

- قوله : « إنه عاش إلى أن استكمل المائة »
- ٤٢ ابن دريد لا يرجع إليه في التاريخ
- ٤٢ ابن قتيبة كثير الغلط
- ٤٢ الكلام على قول الشيخ : « إن عائشة بنت عمرد ليست بصحابة بل هي تابعة »
- ٤٢ الشافعي لم يعرف عائشة ابنة عمرد والشافعية تبعوا إمامهم في هذا الباب
- ٤٢ تخريج رواية عائشة التي رواها أبو حنيفة وتكلم عليها الشافعي
- ٤٤ توثيق عثمان بن راشد
- ٤٤ عائشة بنت عمرد لها صحة ، وقد سمعت عن عمرو بن حريث ، و
- يمكن وأما روايته عن الصحابة فمختلف فيه والظاهر ثبوتها عمن ثبتت له رؤيته
- أما قول ابن الأثير وابن خلكان إن : « أبا حنيفة لم يلق أحداً من الصحابة ولا أخذ عنه » فذلك من باب التعصب المحض
- ٤١ شروع الانتقاد على بعض ما قاله الشيخ محمد هاشم السندی
- ٤١ أما ذكره عكراشاً في عداد من أدركه أبو حنيفة ففيه نظر
- ٤١ ما يعنى ابن حجر من

ص

- ص
النبي صلى الله عليه وسلم
٤٥ الحجاج بن أرطاة ليس
دون ابن اسحاق في الحفظ
والإتقان
٤٥ الإنتقاد على قول الدارقطني
: « عائشة بنت عمير
لا تقوم بها حجة »
٤٥ بيان خطأ الدارقطني و
البيهقي
٤٦ من صنع ابن حجر
٤٦ إثبات ابن معين سماع الإمام
عن عائشة وسماعها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
٤٧ قد ارتضى قول ابن
معين كل من ألف جزء
في رواية الإمام عن
الصحة : فيهم أئمة

ص

ص

- ٤٩ الضعف ينجر بكثرة
الطرق
٥٠ دعوى عدم دخول وائلة
" الكوفة " مما لا دليل
عليها
٥٠ إمكان لقاء الإمام وائلة
٥١ تحقيق سنة توفي فيها ابن
جزء
٥١ سرد طرق رواية الإمام
عن عبد الله بن جزء رضى
الله عنه
٥٤ رمى الحماني بالوضع في
هذا الباب باطل فإنه قد
توبع
٥٤ ابن الجوزي مع تشده
لم يذكر رواية الحماني
في الموضوعات
٥٤ الواهى من أنواع الضعيف
دون الموضوع
٥٥ أنصف المحدث الجبال بن
عبد الهادي فأدخل رواية
الحماني في " الأربعين
المختارة "
٥٥ بيان اسناد لا غبار عليه
في ثبوت سماع الإمام عن
عبد الله بن جزء رضى
الله عنه
٧٥ أثبت أبو نعيم الحافظ رواية
أبي حنيفة عن أنس و
عبد الله بن الحارث رضى
الله عنها
٥٨ ذكر محمد بن سعد كاتب
الراصدى أن أبا حنيفة
رأى أنس بن مالك و
عبد الله بن الحارث بن

ص	ص
جزء الزبيدي	
٥٨ سبب طعن الخصوم في الحامي	
٥٨ سائر أهل الحديث كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه	
٥٨ من تعصب الدارقطني	
٥٩ عادة الخطيب مع الحنفية	
٥٩ الذب عن الحامي	
٥٩ بيان تغافل الذهبي	
٥٩ إن في مواليد رجال الصدر الأول ووفياتهم اختلافاً كثيراً لتقدمهم على تدوين كتب الوفيات بمدة	
٥٩ أبي بن كعب شارك جمع القرآن في عهد عثمان	
٦٠ إن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن يزيد	
عدددهم على مائة ألف من الصحابة ولم تحتو الكتب المؤلفة في الصحابة على عشر معشار ذلك	
٦١ من سوء صنيع الخطيب البغدادي	
٦٢ شطر الأمة الحمديدية يعمل على قول أبي حنيفة	
٦٧ قال ابن معين : « الفقهاء أربعة أبو حنيفة وسفيان ومالك والأوزاعي »	
٦٣ بيان تحامل ابن عدي	
٦٤ رواية الإمام عن عبد الله ابن أبي جبيصة الأنصاري الصحابي	
٦٦ أكان مالك رحمه الله تابعياً ؟	

ص	ص
٧٣ اختلف السلف في أول الصحابة إسلاماً	
٧٤ كان أبو حنيفة يقول : « أول من أسلم من الرجال أبوبكر ، ومن النساء خديجة ومن الصبيان علي »	
٧٤ الإلتقاد على ما حكاه ابن خلكان في حق أبي حنيفة من أنه كان لا يدرى أيما كان أولاً وقعة بدر أو أحد وجوه اختلاق هذه الحكاية	
٧٦ ابن خلكان يلذه تسجيل ما ينال من إمام الأئمة من كل مصدر تالف	
٧٦ قد حكى صاحب "الجليس الصالح" أن المأمون حمل الشافعي على شرب عشرين	
٧٧ سرد أصل القصة في هذا الباب	
٧٨ قد تلاقى أبو حنيفة المغازي من مثل الشعبي	
٧٨ عادة ابن خلكان في العلماء والشعراء	
رطلاً من التبيذ ففعل ولم يتغير عقله ، وهو كذب بحت	
٧٦ وصاحب كتاب "الجليس الصالح" المعاني الجري ليس من رجال النحرى في النقل	
٧٦ وفي سند الحكاية التي أوردها ابن خلكان هنا كذاب مشهور ، وهو النقاش صاحب كتاب "شفاء الصدور"	

ص	ص
٧٩	تفريغ حديث عالم المدينة
٨٠	الحميدى هو الحكم فى حديث ابن عينة
٨٠	حمل ابن عينة وعبد الرزاق وابن جريج حديث عالم المدينة على الإمام مالك
٨٣	بيان خطأ الترمذى فى تسمية الزاهد العمرى والمصنف تبع الترمذى فى هذا الباب
٨٤	ليس العمرى ممن يلحق فى العلم والفقه بمالك
٨٤	حمل سفيان بن عينة أكثر من ثلاثين مرة حديث عالم المدينة على العمرى
٨٥	ذكر اختلاف العلماء فى عالم المدينة
٨٥	تخصيص الحديث بمالك ابن أنس والعمرى الزاهد لا يخلو عن شئ
٨٦	لعل الصواب أن النبى صلى الله عليه وسلم أخبر بهذا الحديث من حال آخر الزمان
٨٦	رأى ابن حزم فى هذا الحديث
٧٧	فى سند هذا الحديث أبو الزبير وهو مدلس
٨٧	ليست تلك الصفة موجودة فى عصر مالك
٨٧	قرناء مالك فى العلم والورع والفهم
٨٨	ما الذى دلهم على أنه مالك دون أن يقولوا إنه

ص	ص
٨٩	سعيد بن المسيب
٨٩	ما يعنى ابن عينة من قوله : « كانوا يرونه مالكا » ؟
٨٨	قال ابن عينة : « لو سئل أى الناس أعلم ؟ لقالوا : سفيان يعنى الثورى »
٨٨	الرواية عن ابن جريج أنه قال : « نرى أنه مالك ابن أنس » بلاغ ضعيف
٨٩	قد ضربت آباط الإبل أيام عمر فى طلب العلم
٨٩	أبو حليفة وأبو يوسف و محمد أكثر فتيا من مالك ابن أنس
٨٩	قد كان فى عصر مالك من هو أوسع علماً منه
٩٠	لو صح أنه مالك لكان إنما فيه أنه لا يوجد أعلم منه ، وليس فيه أنه لا يوجد مثله
٩٠	حقيقة ذلك الحديث لم تأت بعد لأن الزمان إلى الآن لم تكن قط فيه البلاد عارية من عالم يضاهى علماء المدينة
٩٠	لا يحل لذى ورع أن يقول : إن عمر وعائشة وأبى بن كعب وزيد بن ثابت كانوا أفقه من على وابن مسعود ومعاذ لا يقدر ذو ورع أن يقول : إن سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار كانا أفقه

ص	ص
من عطاء والحسن وعلقمة والأسود	حديث « لو كان العلم عند الثريا »
٩٠ لا يقدر ذو ورع أن يقول: إن ربيعة والزهرى وأبا الزناد كانوا أفقه من النخعي والشعبي وسعيد ابن جبير	١٠٣ أبو حنيفة مصداق هذا الخبر
٩٠ ابن أبي ذيب والثوري والأوزاعي وابن جريج والليث ليس أحد منهم دون مالك في رواية ولا دراية	١٠٤ من المعلوم أن أحداً من الفرس لم يصل إلى مرتبة الاجتهاد حتى يكون إمام الأئمة إلا أبا حنيفة
٩١ إنما ذلك الحديث إن صح إذا قرب قيام الساعة	١٠٤ جزم علماء الشافعية أن الإمام أبا حنيفة هو المراد من هذا الحديث
٩١ حديث عالم المدينة معلول لا يصح عند ابن حزم	١٠٧ حديث « طلب العلم فريضة » له طرق كثيرة يصل مجموعها إلى مرتبة الحسن
٩١ بسط الكلام في تخريج الكذب قاله ابن عدى	١٠٩ أبان بن أبي عياش لا يعتمد الكذب قاله ابن عدى

ص	ص
١٠٩ آراء الحفاظ في وضع روايات سراج الأئمة	الشامي في قبول هذا الحديث
١١٠ لم يورد شيئاً منها أئمة الحديث الذين صنفوا في مناقب أبي حنيفة كالطحاوي والقرشي	١١٢ استصعب البدر العيني الحكم على هذا الحديث بالوضع
١١٠ من اطاع على أحوال أبي حنيفة علم أنه غني من أن يستشهد على فضله بخبر موضوع	١١٣ ليس عرفان منزلة أبي حنيفة مما يحتاج إلى حديث يختلف فيه العلماء
١١١ الانتقاد على دعوى علي القاري أن هذا الحديث موضوع باتفاق المحدثين	١١٣ ليس هذا الحديث إلا من قبيل ما رواه ابن ماجه القزويني في "باب ذكر الدليم وفضل قزوين"
١١١ إن صاحب "الدر المختار" كان محدثاً، وكذلك صاحب "الضياء المعنوي"	١١٤ ومن قبيل ما رواه ابن الجوزي في "مناقب أحمد" في فضل مرو
١١١ رأى العلامة محمد أمين طريقة الإمام أحمد معروفة	١١٥ ومن قبيل ما رواه أحمد في فضل عسقلان

ص	ص
في التسامح	قوله : « وتعلموا منها
١٦ تفصيل مراوغة من الحفاظ	ولا تعلموها » دس محض
ابن حجر بقلم الشوكاني	١٢٢ على ماذا يدل حديث :
١١٧ بيان اسناد رؤيا في حق	« اقرءوا القرآن من أربعة »
أبي حنيفة كأنه ينبش قبر	١٢٣ حفص الدوري وبشر
النبي صلى الله عليه وسلم	المريسي لم يذكرهما ابن
ويجمع عظامه	حجر في عداد شيوخ
١١٩ الكلام على حديث « قدموا	الشافعي
قريشاً ولا تقدموها ، و	١٢٣ بسط الجواب عما احتج
تعلموا منها ولا تعلموها »	به الشافعية في تقديم إمامهم
١١٩ مراسيل الزهري شبه الريح	ببعض الأحاديث
عند الشافعي	١٢٣ كل ما ذكر الله تعالى في
١٢٠ بيان حيف عظيم من ابن	القرآن من الحكم والحكمة
حزم	فهو الفقه
١٢١ تخريج الشطر الأول من	١٢٤ أكثر ناقل علم الشريعة
هذا الحديث	عن الصحابة من غير
١٢٢ ما أدرج في الحديث من	قريش

ص	ص
وحنيفة بالعراق	١٢٤ ذكر بعض مشاهير أهل
١٢٧ الكلام على قوله : « قدموا	الفتيا من غير قريش
قريشاً ولا تقدموها »	١٢٤ قول الشعبي لمات ابراهيم
١٢٨ أما قوله : « تعلموا من	النخعي
قريش ولا تعلموها » فهذا	١٢٥ قدوم على الكوفة بعد
الخبر لا أصل له	موت عبد الله بن مسعود
١٢٨ وجه عدول الشافعي عن	وقوله في أصحابه أن :
مذهب الخلفاء الأربعة	« هؤلاء سرج هذه
إلى مذهب زيد بن ثابت	القرية »
في باب الفرائض	١٢٥ الجواب عن قولهم إن
١٢٩ الشافعي مع كونه قريشاً	الشافعي ابن عم رسول الله
يرجع في علمه إلى غير	صلى الله عليه وسلم
قريش	١٢٥ الجواب عن احتجاجهم
١٢٩ الكلام على قولهم : « كان	بحديث « الأئمة من قريش »
الشافعي عربي اللسان عالماً	١٢٦ أكثر أئمة الأمة كانوا من
بلغة العرب »	الموالي ومن سائر أقبان
١٣٠ الجواب عن قولهم في	العرب
أبي حنيفة : إنه مولى وإن	١٢٦ كان عبد الله وأبو موسى

ص	ص
الشافعي قرشي	كبار حفاظ الحديث
١٣١ أبو حنيفة أدرك من العلم ما أعجز أهل عصره من بعده إلى يومنا هذا	١٣٥ قال أبو يوسف: «أبو حنيفة أبصر بالحديث الصحيح مني»
١٣٢ الشافعي رأى مالكا ووكيع ابن الجراح وابن عيينة و مع ذلك يعرف بأنه لم ير مثل محمد بن الحسن	١٣٦ قال سفيان الثوري: «كان أبو حنيفة لا يستحل أن يأخذ إلا بما صح من آثاره صلى الله عليه وسلم وكان يطلب أحاديث الثقات»
١٣٥ ثناء الأئمة الأعلام على أبي حنيفة الإمام	١٣٦ كان أبو حنيفة أحفظ أهل زمانه قاله يزيد بن هارون
١٣٥ كان يحيى القطان يفتي بقول أبي حنيفة	١٣٧ قال مكى بن ابراهيم: «كان أبو حنيفة أعلم أهل زمانه»
١٣٥ ذكر ابن عبد الهادي أبا حنيفة في «طبقات الحفاظ» و قوله: «عد هو من جملة الحفاظ الأثبات»	١٣٨ أول من حكى سؤال محمد ابن الحسن عن الشافعي بشأن أبي حنيفة ومالك ابن أبي حاتم

ص	ص
١٣٩ الانتقاد على صحة هذه الحكاية	١٤٠ تكذيب الربيع لابن عبد الحكم
١٣٩ لو علم محمد ما حكاه عنه صاحب هذه المحادثة الكاذبة لما أفنى عمره في فقه أبي حنيفة ولا سلك في كتابة «الحجة» هذا المسلك المشهود	١٤١ تفنيد ما حكاه ابن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي في هذا الباب
١٣٩ ابن عبد الله بن عبد الحكم في بعض حكاياته عن الشافعي نظر	١٤١ تغيير من ابن أبي حاتم قال الشافعي: «العلم علمان علم الدين وهو الفقه، وعلم الدنيا وهو الطب»
١٣٩ قال الشافعي: ليس فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ثابت والقياس أنه حلال - يعني الوطى في دبر المرأة -	١٤٢ إن في بعض حكايات يونس عن الشافعي نظر عند أبي حاتم
١٣٩ قال الشافعي: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»	١٤٢ العجب من أبي حاتم يتكلم في الحكاية الصحيحة و يسكت عن المحادثة الباطلة
١٣٩ قال الشافعي: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»	١٤٢ تفنيد حكاية انقطاع أزرار محمد بن الحسن في مناظرة الشافعي
١٣٩ قال الشافعي: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»	١٤٢ قد تواتر عن الشافعي

ص ص

أنه قال : « ما رأيت

أحداً سئل عن مسألة فيها

نظر إلا رأيت الكراهية في

وجهه إلا محمد بن الحسن »

١٤٣ ابن أبي حاتم له عصبية

زائدة على أبي حنيفة و

أصحابه

١٤٣ جعل ابن أبي حاتم المدح

قدحاً

١٤٣ ديدن ابن أبي حاتم أنه

يسوق حكايات منكسرة

في مناقب الأئمة

١٤٤ بيان الرواية الكاذبة التي

أوردها ابن أبي حاتم في

« التقديم » من اسلام

عشرين ألفاً يوم وفاة ابن

حنبل

١٤٤ تبين الذهبي كذب هذه

الحكاية

٢٤٥ جالس الشافعي محمداً

عشر سنين

١٤٥ حال الشافعي في مبدأ

أمره حين جالس محمداً

١٤٦ بناء الشافعي في الثناء على

الإمامين أبي حنيفة ومالك

على قول محمد

١٤٦ بيان اضطراب الروايات

في نقل محادثة محمد مع

الشافعي بشأن مالك و

أبي حنيفة ، وعدة نماذج

من الافتراءات ، ووجوه

تفنيدها كلها

١٤٧ من اطلع على كتب محمد

ابن الحسن من « الحجة »

و « الآثار » وغيرهما علم

منزلة صاحبه عنده في

ص ص

معرفة الكتاب والسنة

١٥١ ملازمة الشافعي لمالك إلى

وفاته لم ترد إلا في خبر

منكر والمعروف أنه صحبه

نحو ثمانية أشهر

١٥٢ الكلام على الرحلتين

المنسوبتين للشافعي كلتاها

مكذوبة

١٥٢ نصر ابن حجر في تكذيب

رحلة الشافعي التي رواها

البلوي وأخرجها الآبري

والبيهقي والفخر الرازي

١٥٣ إنتقاد ابن حجر على

الساجي فيما نقل عن محمد

ابن الحسن في حق الشافعي

١٥٣ لم يرو عن الشافعي ثناء في

حق أحد من الأئمة قدر

ما روى عنه من الثناء

على محمد بن الحسن

١٥٣ الكلام على سعي المفهري

الباهت بأن أبا يوسف و

محمد كانا يحسدان الشافعي

١٥٣ لا توجد نسخة من رواية

الشافعي للموطأ يتداولها

أهل العلم

١٥٣ لم تكن رحلة الشافعي إلى

اليمن لأجل العلم

١٥٤ محمد بن الحسن وقيامه

بالحق

١٥٤ تعب محمد بن الحسن في

سبيل تعليم الشافعي

١٥٤ بيان تعصب البيهقي

١٥٥ اضرار تخليد البيهقي في

كتابه لتلك الرحلة المكذوبة

وما ترتب على ذلك من

العضائم

ص	ص
١٥٥ ابن الجويني وأبو حامد الطوسي والفخر الرازي لا شأن لهم في تمحيص الروايات	أبي أن يصحح إلا كتابه »
١٥٥ إثارة أبي حامد الإسفرائني لفتنة المزاحمة على القضاء	١٦٥ كان أبو حنيفة في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك ثم رجع إلى الفقه والسنة فصار إماماً فيه
١٥٦ تكذيب الرحلة الثانية المعزوة إلى رواية البطين، وبيان وجوه الكذب فيها	١٦٥ إن أول متكلمي أهل السنة من الفقهاء أبو حنيفة
١٥٧ بيان غرائب الأكاذيب في الرحلة الثانية	١٦٥ كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وحامد قد خصموا بالكلام الناس، وهم أئمة العلم
١٦٠ حدوث الجفاء بين الصاحبين بسبب تولية محمد القضاء	١٦٦ الإمام كان متكلم هذه الأمة في زمانه
١٦١ تكذيب أقصوصة حكاها السرخسي في سبب المنافرة بين الصاحبين بوجوه لا تدع مجالاً للإرتياب	١٦٦ أبو حنيفة أول من درن علم هذه الشريعة ثم جاء الأئمة من بعده فاقتبسوا من علمه
١٦٣ قول الشافعي : « إن الله	

ص	ص
١٦٧ يبعد أن يكون الله تعالى قد ضمنها ثم يكون أول من دونها على خطأ	١٧٠ ترجمة عثمان البني
١٦٧ أبو حنيفة رحمه الله أول من وضع كتاباً في الفرائض، وأول من وضع كتاباً في الشروط	١٧١ قدوم زفر " البصرة " و انقطاع الناس من حلقة البتي إليه
١٦٨ إن أبا حنيفة أول من دون الفقه ورتبه أبواباً ثم تابعه مالك بن أنس في ترتيب " المؤطا "	١٧١ قال ابن النديم : « العلم برأ وبجراً ، شرقاً وغرباً بعداً وقرباً تدوين الإمام رضى الله عنه »
١٦٩ ترجمة مقاتل بن سليمان	١٧١ ذكر بعض تصانيف الإمام المشهورة نقلاً عن ابن النديم والكوثري
١٦٩ قال الشافعي : « الناس كلهم عيال على أبي حنيفة في الكلام »	١٧٢ إشباع الكلام على تصانيف الإمام نقلاً عن كتاب " معجم المصنفين " لشيخنا العلامة
١٧٠ رأى حماد بن أبي حنيفة في مقاتل رأى أبي حنيفة في مقاتل	١٧٢ أول ما وضع أبو حنيفة رحمه الله تعالى " كتاب الصلاة "

- ١٧٣ ذكر "كتاب المناسك" ١٧٥ عداوة أهل الحديث
الذي أملاً الإمام للأعمش
لأبي حنيفة وأصحابه
- ١٧٣ إحتيال الثوري في نسخ ١٧٥ إذا كان الطاعن متهماً
"كتاب الرهن" لأبي حنيفة
بالعصبية لم يسمع الطعن
١٧٣ إن ما رسمه أبو حنيفة في
مثل طعن من ينتحل مذهب
الشافعي على بعض أصحابنا
الشروط لم يسبقه إليه أحد
المتقدمين
- ١٧٤ "كتاب العالم والمتعلم" ١٧٥ دفع طعن من طعن في
أسنده المؤلف من طريق
أبي مقاتل
- الحسن بن صالح عن ١٧٦ ثناء الحافظ أبي يعلى الخليلي
أبي مقاتل عن أبي حنيفة
على أبي مقاتل
- ١٧٤ ترجمة أبي مقاتل راوى ١٧٧ "كتاب الآثار" قد اشتهرت
"كتاب العالم والمتعلم"
روايته في القدماء
- ١٧٤ دأب شيخنا في "المعجم" ١٧٧ "كتاب المقصود" جزم
كدأب الحافظ الزيلعي في
البركلي في "شرحه" أنه
للإمام الأعظم
- "التخريج" ينقل الجرح ١٧٧ "كتاب الرسالة" للإمام
عن الخصوم ولا يتعرض
هو رسالته إلى عثمان البتي
لهم بالرد

- ١٧٧ ذكر كتاب الإمام في : ١٧٧ يقول : ليس لأبي حنيفة
أن الله تعالى في الساء دون
كتاب مصنف
- الأرض ١٨٠ دعوى المعتزلة : أن
بحث الإمام الكوثرى في
"كتاب الفقه الأكبر"
صحة عزو هذا الكتاب
لأبي حنيفة البخارى ،
إلى الإمام
غلط صريح
- ١٧٩ ذكر "كتاب الإرجاء" ١٨٠ رد شيخنا على بعض
و "كتاب الرد على
معاصريه - وهو الشيخ
القدرية" وكيل أحمد السكندر بورى -
١٧٩ التعريف بكتاب "الفقه
في انكاره نسبة "كتاب
الأكبر" المشهور
إلى أبي حنيفة
- ١٨٠ إتفاق أبي يوسف وأبي حنيفة
على تكفير من يقول
"كتاب الأم" من جمع
بخلق القرآن
البويطى وتصنيفه
- ١٨٠ روايات ابن المبارك بفضائل ١٨٢ بيان اسناد "كتاب الفقه
الإمام ومسائله أكثر من
الأكبر" رواية حماد بن
أن توصف
أبي حنيفة الإمام عن أبيه
- ١٨٠ رد الكردرى على من ١٨٢ بيان اسناد "كتاب الفقه

ص	ص
« لو كان هممكم العلم لطلبتم تفسير الحديث و نظرتهم في " كتب أبي حنيفة " »	في شئ من هذه الأمور يعنى المناظرة مع أهل البلد
وفي أقاويله فيفسر لكم الحديث «	٢٠٠ بيان تضرر من لم يعرف المخطئ من المصيب
١٩٧ قال الحافظ الخريبي : « من أراد أن يخرج من ذل العمى والجهل ويجد لذة الفقه فلينظر في كتب أبي حنيفة »	٢٠١ مثل من لا يعرف جور من يخالف ولا عدله
١٩٧ قال الشافعي : « من لم ينظر في « كتب أبي حنيفة » لم يتبحر في الفقه »	٢٠٢ ترجمة أبي علي الجبائي
١٩٧ حديث " عليكم بسدين العمائر " لا أصل له	٢٠٣ تطابق الفريقين من أهل السنة والإعتزال على التعظيم لأبي حنيفة والإجلال
١٩٩ الجواب عن إشكال بعض الناس أن الصحابة لم يدخلوا	٢٠٤ وجه تجاذب أهل المذاهب الاشعري إلى مذاهبهم
	٢٠٤ ترجمة ابن كلاب
	٢٠٥ مراد ابن النديم بالحشوية
	٢٠٥ ابن خزيمة لا يقبل قوله في المتكلمين

ص	ص
٢٠٦ مراجع البخاري في تفسير الغريب والمباحث الفقهية والمسائل الكلامية	٢١٣ إن ملازمة الشافعي للمالك كانت قليلة في الأوائل قبل انتقائه " الموطأ "
٢٠٦ رأى صدر الإسلام البزدوى في تصانيف أبي الحسن الاشعري وابن كلاب	٢١٣ فات الشافعي سماع كثير من أحاديث مالك
٢٠٧ اسناد أبي حنيفة في الفقه	٢١٤ كان الليث بن سعد حنفي المذهب
٢٠٨ من أكبر شيوخ الإمام عطاء بن أبي رباح والشعبي	٢١٦ ذكر من جمع حديث الإمام من الحفاظ والأئمة الأعلام
٢٠٨ ترجمة أبي مطيع البلخي	٢١٨ " مسند أبي حنيفة " لابن عقدة وحده يحتوي على ما يزيد على ألف حديث
٢٠٩ رأى ابن حزم في بعض الأجلاء من مشايخ مالك	٢١٨ ذكر مسانيد أبي حنيفة لابن شاهين والدارقطني وعبد الله الأنصاري
٢١٠ ما وقع للمالك مع شيخه ربيعة	٢١٨ ذكر " كتاب أطراف حجر

ص	ص
٢٢١	أحاديث أبي حنيفة " لابن طاهر المقدسى
٢٢١	ذكر "مسند أبي حنيفة"
٢٢١	لابن عساكر
٢٢٤	صنف المحدث عيسى المغربي مسنداً للإمام أبي حنيفة وأتى فيه بمنعنة متصلة إلى الإمام
٢٢٤	التعريف " بكتاب الآثار"
٢٢٥	الإمام أبي حنيفة وتفصيل روايته
٢٢٧	٢١٩ رواة "كتاب الآثار" عن زفر عن الإمام
٢٢٨	٢٢٠ روايته عن أبي يوسف عن الإمام
٢٢٨	٢٢٠ روايته عن الحسن بن زياد عن الإمام

ص	ص
٢٣٧	قال أبو حنيفة : « عندي صناديق من الحديث ما أخرجت منها إلا اليسير الذى يتفجع به »
٢٣٧	كان أبو حنيفة يروى أربعة آلاف حديث
٢٣٧	طريقة أبي حنيفة فى أخذ الآثار
٢٣٨	طريقة أبي حنيفة فى البحث والسبر والنخل والتمييز
٢٣٩	أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا الكتب
٢٣٩	منزلة عافية بن يزيد عند أبي حنيفة
٢٤٠	ذكر بعض الكبراء من أصحاب الإمام
٢٤١	كيف وضع أبو حنيفة مذهبه ؟

- ٢٨١ زجر المأمون الرواة الجاهدين
عن غسل " كتب الإمام
أبي حنيفة " بعد استماع
حججهم في الإنكار على
الإمام
- ٢٩٦ اسراف الدارقطني في رمي
ابراهيم بن عمر بالوضع
- ٢٩٨ الجواب عن تعليل ابن
حجر رواية أبي يوسف
برواية محمد
- ٢٩٩ أخذ أبي حنيفة من حديث
عاصم بن كليب مسألة
التصدق بالبرج إذا عمل
الرجل في مال غيره بغير
إذنه
- ٣١٤ اطراح إمام الحرمين صناعة
الحديث التي يفتقر إليها
كل فقيه وعالم
- ٣١٨ حديث : « إني أمرت
بالحكم بالظاهر والله يتولى
السرائر » ظنه النووي
حديثاً وليس له أصل ،
- ٣٢٠ حكم بلاغات الإمام محمد
عند الفقهاء حكم تعاليق
البخاري عند المحدثين
- ٣٢١ اسناد حديث علي : « قد
زوجك الشاهدان »
- ٣٢٧ ترجمة فخر القضاة فخر الدين
الأرساهندي
- ٣٢٨ ترجمة ركن الدين أبي الفضل
الكرماني
- ٣٣٢ الربيع بن سليمان كانه
فيه سلامة وغفلة ولم يكن

- ٣٤٣ رد محمد بن عبد الله
ابن عبد الحكم على الشافعي
فيما وقع له من خلاف
للحديث المسند
- ٣٤٤ تضعيف ابن معين للشافعي
- ٣٤٥ إن ابن معين من الحنفية
الغلاة في مذهبه وإن كان
محدثاً
- ٣٤٥ كان أبو عبيد سئى الرأي
في الشافعي
- ٣٤٥ قول العمجلي في حق الشافعي
« هو صاحب رأى ليس
عنده حديث »
- ٣٤٦ لم يكن الشافعي في الحديث
كميحي القطان أو ابن مهدي
أو أحمد بن حنبل
- ٣٤٩ أتباع أبي حنيفة أكثر من
أتباع جميع الأئمة
- ٣٣٨ حسن معاملة ابن عبد الحكم
مع الشافعي
- ٣٣٨ بر محمد بن الحسن بالشافعي
- ٣٣٩ ترجمة ابراهيم بن ميمون
الصائغ
- ٣٤٠ بيان من تكلم في مالك
- ٣٤٢ كلام مالك في الثوري و
كلام الثوري في مالك
- ٣٤٣ قد صح عن ابن معين
من طرق أنه كان يتكلم
في الشافعي
- ٣٤٣ كان أشهب يدعو على
الشافعي بالموت
- ٣٤٣ الشافعي لم يذكره ابن
قتيبة لا في عداد أصحاب
الرأى ولا في عداد أصحاب
الحديث

ص

ص

- ٣٥٤ من يريد ابن المبارك
بقوله : « فلجنة ربنا أعداد
رمل » الخ
٣٥٤ ترجمة نعيم بن حماد الذي
كان يضع حكايات في
ثلب أبي حنيفة
٣٥٦ ترجمة أبي بكر بن اسحاق
المعروف بالشيخ باكير
شيخ الخانقاه الشيخونية
٣٦٠ ترجمة علي بن سودون
الإبراهيمي
٣٦٠ خاتمة " التعليق القويم "



فهرس الآيات

- السابقون السابقون أولئك المقربون
(الرابعة) ٢٣
والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله
عنهم ورضوا عنه وأعد لهم
جنت تجري تحتها الأنهار خالدين
فيها أبداً ذلك الفوز العظيم .
(التوبة) ٦٧ (ت) و ١١٠
(ت)
ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة .
(آل عمران) ٧٥ (ت)
وآخرين منهم لما يلحقوا بهم .
(الجمعة) ٩٢ (ت) و ٩٣
(ت)
وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم
ثم لا يكونوا أمثالكم (محمد)
٩٤ (ت) و ٩٥ (ت) و ٩٦
(ت) و ٩٨ (ت) و ١٠١ (ت)
ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك
ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف
الميعاد (آل عمران) ١١٥ (ت)
يرفع الله الذين آمنوا منكم و
الذين أوقوا العلم درجات (المجادلة)
١٢١
فاستلوا أهل السذكر إن كنتم
لا تعلمون (الأنبياء والنحل)
١٢١ و ١٢٨ (ت)

فأولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم (التوبة) ١٢١
وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتب لتبيننه للناس ولا تكتمونه (آل عمران) ١٢١ و ١٢٨ (ت)
ولقد آتينا لقمان الحكمة (لقمان) ١٢٣ (ت)
ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا (فاطر) ١٣٠ (ت)
وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون (الزخرف) ١٣٠ (ت)
ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون (الأنبياء) ١٣٠ (ت)
إن أكرمكم عند الله أتقاكم (الحجرات) ١٣٠ (ت)
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (النجم) ١٣٠ (ت)

إنما يخشى الله من عباده العلماء (فاطر) ١٣٠ (ت)
هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (الزمر) ١٣٠ (ت)
شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط (آل عمران) ١٣٠ (ت)
ولا ياب كاتِب أن يكتب كما علمه الله (البقرة) ١٦٧ (ت)
وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب (ص) ١٨٣ (ت)
وجادلهم بالتى هي أحسن . (النحل) ١٩٨ (ت)
ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هي أحسن . (العنكبوت) ١٩٨ (ت)
ذلك أدنى أن لا تعولوا . (النساء) ٢٢٣
نارمؤ صدة . (البلد) ٢٢٣ و ٢٢٤

وما علمتم من الجوارح مكلبين . ليعلمكم أيكم أحسن عملاً (هود) ٢٩٠ (ت)
إن هذان لساحران . (طه) ٢٢٣
فاخلع نعليك (طه) ٢٦٨ (ت)
فاقرؤا ما تيسر من القرآن (المزمل) ٢٧٧
فاقرؤا ما تيسر منه (المزمل) ٢٧٧
واركعوا مع الراكعين (البقرة) ٢٨٠
يا أيها السالين آمنوا اركعوا و اسجدوا (الحج) ٢٨٠
خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (التوبة) ٢٨٨
الطلاف مرتان (البقرة) ٣٠٣
فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (البقرة) ٣٠٣
وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (الذاريات) ٣٠٧
الحر بالحر والعبد بالعبد (البقرة) ٣٠٨
كتب عليكم القصاص في القتلى (البقرة) ٣٠٨
النفوس بالنفوس (المائدة) ٣٠٨
فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن (النساء) ٣١١ (ت)



فهرس الأحاديث والآثار

إذا دخل رمضان فتحت أبواب
السماء ، وغلقت أبواب جهنم ،
وسلسلت الشياطين . ١٠ (ت)
قول صفيّة : « من فيكن عثلى ؟
أبني نبي ، وعمي نبي ، وزوجي
نبي ! وكان ذاك من تعليم النبي
صلى الله عليه وسلم » ١٣
قوله عليه السلام لصفيّة :
« ألا قلت وكيف تكونان خيراً
مني ؟ وزوجي محمد ، وأبي
هارون ، وعمي موسى » ١٤
(ت)

من تفقه في دين الله كفاه الله
ممه ورزقه من حيث لا يحتسب
٢٥ (ت) و ٣٩ (ت) و ٥٢
(ت) و ٥٤ (ت) و ٥٦ (ت)
الدال على الخير كفاعله ، والله
يجب إغاثة اللفهان ٢٥ (ت)
و ٣٨ (ت)
من بنى لله مسجداً ولو كمفحص
قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة
٣٧ (ت)
طلب العلم فريضة على كل مسلم
٣٨ (ت)

حبك الشيء يعني ويصم ٣٩
(ت)
لا تظهر الشاقة لأخيك فيعافيه
الله تعالى ويبتليك ٣٩ (ت)
دع ما يربيك إلى ما لا يربيك
٤٠ (ت)
عن ابن عباس قال : « إذا
اغتسل الرجل من الجنابة ولم
يتمضمض ولم يستنشق فليعد
الوضوء وإن ترك ذلك في الوضوء
لم يعد » ٤٣ (ت)
أكثر جند الله في الأرض الجراد
لا آكله ولا أحزمه ٤٦ (ت)
و ٤٨ (ت)
قال ابن عباس في المختلس : «
لا قطع عليه » ٤٧ (ت)
من طلب العلم تكفل الله برزقه
٥٧ (ت)
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا بعث جيشاً أو سرية
أوصى إلى صاحبها بتقوى الله

في نفسه خاصة وأوصاه بمقي
معه ٦٤ (ت)
من شهد أن لا إله إلا الله وأنى
رسول الله وجبت له الجنة وإن
زنى وإن سرق - الحديث - ٦٤
(ت) و ٦٦ (ت)
أنا سابق العرب وبلال سابق
الجنبة وسلمان سابق فارس
وصهيب سابق الروم ٦٧ و ٦٨
(ت)
خير القرون الذى أنا فيه ، ثم
الذى يليه ، ثم الذى يليه ثم
يفشوا الكذب (الحديث) ٦٨
و ٦٩ (ت) و ٧٠ (ت) و
١٠٤ (ت) و ١١٠ (ت)
احفظوني في أصحابى ثم السدين
يلونهم ثم الذين يلونهم (الحديث)
٦٩ (ت)
كل أخير شر ٧٠
لا تقوم القيامة إلا على أشراز
أمتي ٧٠

اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان
إلا والذي بعده أشد منه حتى
تلقوا ربكم ٧٠ (ت)
ما من عام إلا وينتقص الخير
فيه ويزيد الشر ٧٠ (ت) و
٧١ (ت)
قال ابن عباس : « ما من عام إلا
ويحدث الناس بدعة ويميتون
سنة حتى تمت السنن ويحيى
البدع » ٧٠
قول ابن مسعود : « ولا أعنى
أمراً خيراً من أمر ولا عاماً
خيراً منه عام ولكن علماءكم و
فقهاءكم يذهبون » (الحديث)
٧١ (ت)
قال ابن مسعود : « أؤمن بخير
من اليوم واليوم خير من الغد
وكذلك حتى تقوم الساعة » ٧١
(ت)
لا تقوم الساعة إلا على شرار
الناس ٧١ (ت)

لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون
على أمر الله قاهرين أعدوهم
لا يضرهم من خالفهم حتى
تأتيهم الساعة (الحديث) ٧٢
(ت)
ويبقى شرار الناس يتهارجون
فيها تهارج الحمر فعليهم تقوم
الساعة ٧٢ (ت)
يخرج الدجال في أمتي فيمكث
أربعين فيبعث الله عيسى بن
مريم كأنه عروة بن مسعود
فيطلبه فيهاك (الحديث) ٧٢
(ت)
حديث عمرو بن عبسة : « يا
رسول الله من تبعك على هذا
الأمر ؟ قال حر وعبد » ٧٣
(ت)
يوشك أن يضرب الناس أكباد
الإبل في طلب العلم فلا يجدون
عالمًا أعلم من عالم المدينة ٧٩ و ٨٠
(ت) و ٨١ (ت) و ٨٢ (ت) و ٨٤

(ت) و ٨٦ (ت) و ٨٧ (ت)
قول أبي هريرة في أبي صالح
السان : « ما يضر هذا إلا أن
يكون من بني عبد مناف » ٨٦
(ت)
أو كان العلم - وفي رواية الدين ،
وفي رواية الإيمان - معلقاً بالثرية
لأدركه فتیان فارس ٩٠ و ٩١
(ت) و ٩٢ (ت) و ٩٣ (ت)
و ٩٤ (ت) و ٩٥ (ت) و
٩٦ (ت) و ٩٧ (ت) و ٩٨
(ت) و ٩٩ (ت) و ١٠٠
(ت) و ١٠١ (ت) و ١٠٢
(ت) و ١٠٣ (ت) و ١١٠
(ت) و ١٣١ (ت)
الناس تبع لقريش في هذا الأمر
برهم لبرهم وفاجرهم لفاجرهم
٩١ (ت)
أطلبوا العلم ولو بالصين ١٠٥
و ١٠٦ (ت)
سراج أمتي أبو حنيفة ١٠٧ و

١٠٨ و ١١٠ (ت) و ١١١ (ت)
سيأتي من بعدى رجل يقال له
النعمان بن ثابت ويكنى أبا حنيفة
(الحديث) ١٠٨ (ت)
قال علي : « سيكون من قريبتكم
هذه رجل يقال له النعمان يملأ
الأرض علماً » ١٠٨
ستفتح عليكم الآفاق وستفتح
عليكم مدينة يقال لها : قزوين
من رابط فيها أربعين يوماً كان
له في الجنة عمود من ذهب
(الحديث) ١١٣ (ت)
سيكون بعدى بعوث كثيرة
فكونوا في بعث خراسان ثم
انزلوا مدينة مرو فإنه بناها
ذوالقرنين (الحديث) ١١٤
(ت)
عسقلان أحد العروسين يبعث
منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا
حساب عليهم ويبعث منها
خمسون ألفاً شهداء وفوداً إلى

الله عز وجل ، وبها صفوف
الشهداء (الحديث) ١١٥ (ت)
قدموا قريشاً ولا تقدموها ،
وتعلموا منها ولا تعلموها ١١٨
و ١١٩ (ت) و ١٢٠ (ت)
و ١٢١ (ت) و ١٢٣ (ت)
و ١٢٧ (ت) و ١٢٨ (ت)
قول أبي الدرداء : « علموا و
تعلموا فإن العالم والمتعلم في
الأجر سواء » ١٢١ و ١٢٢ (ت)
اقرأ القرآن من أربعة من ابن
أم عبد ، وأبي بن كعب ، و
معاذ بن جبل ، وسالم مولى أبي
حذيفة ١٢٢
الأئمة من قريش ١٢٣ (ت)
و ١٢٥ (ت) و ١٢٧ (ت)
قال علي : « لقد ترك ابن أم
عبد - يعني ابن مسعود - هؤلاء
سرج هذه القرية » ١٢٥ (ت)
يؤمكم أقرؤكم ١٢٦ (ت)
أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم

اقتديتم ١٢٦ (ت)
قول أبي بكر : « فإني قد اخترت
لكم أحد الرجلين إما عمر بن
الخطاب وإما أبا عبيدة بن
الجراح » (الحديث) ١٢٧ (ت)
من علم علماً ثم كتبه أجمه الله
تعالى بلجام من نار ١٢٨ (ت)
العلم لا يحل منعه ١٢٨ (ت)
رضيت لأمتي ما رضى لها ابن
أم عبد ١٢٨ (ت)
أفرضكم زيد بن ثابت ١٢٨
(ت)
أقرؤكم أبي ١٢٨ (ت)
ليس لعربي على عجمي فضل
إلا بالتقوى ١٣٠ (ت)
من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه
١٣٠ (ت)
قيمة كل امرئ ما يحسن ١٣١
(ت)
لا تقوم الساعة حتى يظهر العلم
١٣٣

إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً
ينتزعه من الناس وإنما ينتزعه
بموت العلماء (الحديث) ١٦٦
(ت)
تعلموا الفروض فإنها من دينكم
وإنها نصف العلم ١٦٧ (ت)
إياكم والقضاء والقدر وعليكم
بدين العجائز ١٧٤
عن ابن عمر قال : « إذا كان
آخر الزمان واختلف الأهواء
فعليكم بدين أهل البادية والنساء »
١٩٨ (ت)
قول عمر رضى الله عنه : «
لا شفعة في البئر ولا في الفحل »
٢٢٤
قول عمر رضى الله عنه : «
كأنهم اليهود وقد خرجوا من
فهرهم » ٢٢٤
قال عليه السلام : ما صنع
أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود
رضي الله عنه فوجده قد ضربه

ابن عقرء حتى يرد فقال له :
« أنت أبا جهل » ٢٢٨
ثمرة طيبة وماء طهور ٢٦٠
إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب
نعليه ولينظر فيها فإن رأى
خبيثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل
فيها ٢٦٥ (ت)
حتىه ثم اقرصه ثم اغسله بالماء
٢٦٦
حكىه بصلع واغسله بماء وسدر
٢٦٦ (ت)
أيما إهاب دبح فقد طهر ٢٦٧
رأى النبي صلى الله عليه وسلم
في دار أم سلمة شق ماء من
جلد حمار ميت ٢٦٧
كان للنبي صلى الله عليه وسلم
نعلان من جلد حمار ميت ٢٦٧
نعم يطهر بالشمس كالجلد إذا
دبح ٢٦٨
كانت نعلا موسى من جلد حمار
ميت ٢٦٨ (ت)

إن جاءت به على صفة كيت
و كيت فهو خلال بن أمية
(الحديث) ٣٢٢ (ت)
أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب
ورجل قام إلى إمام جائر فأمره
بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتل
الصلاة ٣٢٦
٣٣٩ (ت)

فهرس الأعلام

(الف)

ابراهيم بن ابراهيم ٣٣٩
ابراهيم بن أحمد بن سهل ٢٣٨
(ت)
ابراهيم بن أحمد بن عبد الواحد
٥٣ (ت)
ابراهيم بن اسماعيل بن علي ١٧٠
(ت) و ٢٢٨ (ت) و ٢٤٣
و ٢٤٤ و ٣٤٠ و ٣٤٢ و ٣٤٣
ابراهيم بن الحسن الكوراني المدني
برهان الدين ٥٤ (ت) و ١٨٢
(ت)
ابراهيم بن رستم ٢٨٤ (ت)
ابراهيم بن سعد ٣٤١ (ت)

الآبري ١٢٠ (ت) و ١٥٢
(ت)
آدم عليه السلام ٥ و ٦ (ت)
و ١٣١ (ت)
آزر وهو - تارخ بن نافور -
٦ (ت)
أبان بن أبي عياش ١٠٨ (ت)
و ١٠٩ (ت)
ابراهيم بن آزر عليه السلام ٤ و
٦ (ت) و ٢٩٣

- ابراهيم بن طهمان ٩٧ (ت) (ت) و ١٦ (ت) و ١٧ (ت)
 و ٣١٠ (ت)
 ابراهيم بن عبد الله بن اسحاق (ت) و ١٠٦ (ت) و ١٢٤
 المعدل الإصبهاني ٩٢ (ت) و (ت) و ١٣٣ (ت) و ١٩٦
 ٩٩ (ت) (ت) و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٢٧
 ابراهيم بن الفضل الإصبهاني ٤٦ (ت)
 ابراهيم التيمي ٢٢٧ (ت)
 ابراهيم بن محمد بن يحيى ٩٥ ابراهيم الصريفيني أبو اسحاق ٧
 (ت) و ٩٦ (ت)
 ابراهيم بن محمد الأسلمي الشهير
 بابن أبي يحيى ٣٣٩ و ٣٤١ (ت)
 و ٣٤٢
 ابراهيم بن محمد المدني ٩٨
 (ت)
 ابراهيم بن المنذر الخزاعي ٨٤
 (ت) و ٣٤٠ (ت) و ٣٤١
 ابراهيم بن ميمون الصائغ المروزي
 أبو اسحاق ٣٣٩ (ت) و ٣٤٠
 (ت)
 ابراهيم بن نصر ١٤٨ (ت)
 ابراهيم بن يزيد النخعي ١٥ ابن أبي سرج ١٤٣ (ت)

- ابن أبي شيبة ١٢٠ (ت) و ٤٠ (ت) و ٦٢ (ت) و ٢٢٦
 ١٢٢ (ت) و ٢٦٦ (ت) و (ت)
 ٢٧٤ (ت) و ٢٧٥ (ت) و ابن الأسود الطوسي ٢١٥
 ٢٧٨ (ت) و ٢٩٦ (ت) و ابن الأعرابي ٨٧ (ت)
 ٣١٦ (ت) ابن أعين ٧ (ت)
 ابن بطة العكبري أبو عبد الله ٢٦٨
 ابن محمد بن أبي العوام السعدي (ت) ٢٦٩ (ت) و ٢٧٠ (ت)
 ٧ (ت) و ١٦٠ (ت) و ١٧٢ ابن جريج ١٤ و ٧٩ (ت) و
 (ت) و ٢١٧ (ت) و ٢٣٨ (ت) ٨٠ (ت) و ٨١ (ت) و
 و ٢٣٩ (ت) ٨٤ (ت) و ٨٦ (ت) و ٨٧
 ابن أبي غديك ١١٩ (ت) (ت) و ٨٩ (ت) و ٩٠ (ت)
 ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمن) ٢١٢ و ٢١٣ (ت) و ٢٣١
 ١٣٤ و ٢٢٢ و ٢٤٢ و ٢٥١ و ٣٣٢
 ابن أبي نجيع ١٠٣ (ت)
 ابن الأثير صاحب "أسد الغابة" (ت) و ٥٤ (ت) و ١٠٩
 ٢٨ (ت) و ٣٤ (ت) و ٤٢ (ت) و ١١١ (ت) و ١١٣
 (ت) و ١١٥ (ت) و ١١٦ (ت) و ١٥٠ (ت) و ٢٢٤
 ابن الأثير (أبو السعادات صاحب (ت) و ٢٦٩ (ت) و ٣٥٤
 "جامع الأصول" و "النهاية" (ت)

- ٣٠٧ (ت) و ٣١٥ (ت) و (ث) و ١١٥ (ت) و ٢١٧
 ٣٢٢ (ت) و ٣٣٩ (ت) (ت) و ٣٠٧ (ت) و ٣٥٤
 ابن عبد البر النمري القرطبي (ت)
 (أبو عمر يوسف جافظ المغرب) ابن علاثة ٣٣٢
 ٩ (ت) و ١٢ (ت) و ١٩ ابن عمر رضى الله عنها (عبد الله)
 (ت) و ٢٢ (ت) و ٤٩ (ت) ١٤ (ت) و ٧٨ (ت) و ٨٣
 و ٥٧ (ت) و ٥٨ (ت) و (ت) و ١٩٨ (ت) و ٢٧٩
 ٦٠ (ت) و ٨١ (ت) و ٨٤ (ت) و ٣١٤ (ت) و ٣٢١
 (ت) و ١٠٦ (ت) و ١٠٧ (ت)
 (ت) و ١٢٢ (ت) و ١٣٧ ابن عون ٩٦ (ت) و ٩٩ (ت)
 (ت) و ١٤٣ (ت) و ١٤٨ ابن عيشون الغراب البصري
 (ت) و ١٧٥ (ت) و ٢١٠ ٢٠٤
 (ت) و ٢١٣ (ت) و ٣٣٢ ابن فارس اللغوي ٢٢٥
 (ت) و ٣٣٨ (ت) و ٣٤١ ابن فرجون المالكي ١٠ (ت)
 (ت) و ٣٤٣ (ت) و ٣٤٤ ابن فورك ٢٠٤
 (ت)
 ابن عبد السلام ١٨٨ (ت) ابن فهر ٨٧ (ت)
 ابن عدى (عبد الله الجرجاني) ابن قابن القاضي ٣٤٣
 أبو أحمد (٥٣ (ت) و ٦٣ ابن قتيبة ٤١ (ت) و ٤٢
 (ت) و ١٠٥ (ت) و ١٠٩ (ت) و ٢١١ (ت) و ٣٤٣

- ابن القطان ١١ (ت) و ٢٦٦ ٣٥٤ (ت)
 (ت) ابن كاسبي ٥
 ابن كاسب ١٠٣ (ت) و ٦٨ (ت) و ٦٩ (ت) و ٧١
 ابن كثير عماد الدين الحافظ ٧٣ (ت) و ٨٩ (ت) و ٩٠ (ت)
 (ت) و ٧٨ (ت) و ٣١٩ ١٢٢ (ت) و ١٢٤ (ت) و ١٢٥
 (ت) و ١٢٦ (ت) و ١٢٨ (ت)
 ابن كرامة ٢٣٦ و ٢٣٧ (ت) (ت) و ١٢٩ (ت) و ٢٠٧ و
 ابن ماجه القزويني ٥٩ (ت) و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢٢٨ (ت) و
 و ٦٩ (ت) و ١٠٧ (ت) و ٢٦٠ (ت) و ٢٦٨ (ت) و
 ١١٣ (ت) و ١١٤ (ت) و ٢٦٩ (ت) و ٢٨١
 ٢٦٠ (ت) و ٢٦٦ (ت) و ابن مفرج ٨٦ (ت)
 ٢٦٧ (ت) و ٢٧٨ (ت) و ابن المقفع ٥ و ١١٧ (ت)
 ٢٧٩ (ت) و ٣٠٤ (ت) ابن الملقن ١١١ (ت) و ٣١٩
 ابن المبارك (عبد الله) ٤٩ (ت)
 (ت) و ١١٧ (ت) و ١٣٣ ابن المنجم ٥
 و ١٣٥ (ت) و ١٣٦ (ت) ابن مندة (صاحب "كتاب
 و ١٥٢ و ١٨٠ (ت) و ١٩٣ معرفة الصحابة" ٣٠ (ت)
 (ت) و ١٩٥ (ت) و ١٩٧ ابن المنذر ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت)
 (ت) و ٢٤٠ (ت) و ٣٣٢ ابن مهدي ١٧٤ (ت) و ٣٤٦
 و ٣٣٣ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٣ (ت)

- ابن النجار ٥٣ (ت) و ٥٧
(ت) و ١١٨ (ت) و ٢٠٤
(ت) و ١٨٩ (ت)
ابن نعيم المصري ١٢٠ (ت)
ابن وضاح ١٩٢ (ت) و ٣٦٠
ابن الهمام ١٩٢ (ت) و ٣٦٠
(ت) و ٥٩ (ت)
ابن يونس ٥٩ (ت)
أبو أحمد بن عبد الله بن طاهر
(عبيد الله) ٣٤٣
أبو الأحوص ٧١ (ت)
أبو إسحاق الشيرازي ١٥٠ (ت)
و ١٥١ (ت) و ٢٤٨ (ت)
و ٢٨٢ و ٣٣٠
أبو إسحاق الفزاري ١٩٠ (ت)
أبو إسحاق ١٠٢ (ت)
أبو أمامة بن سهل بن حنيف
رضي الله عنه ٣١٦ (ت)
أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه
٣١ (ت) و ٦٨ (ت) و
٢٧٩ (ت)
- أبو أمية بن بعل ٩٨ (ت)
أبو البختري ١٦١ (ت)
أبو بردة بن أبي موسى ٢٩٧
(ت) و ٢٩٩ (ت)
أبو برزة الأسلمي ٣١٦ (ت)
أبو بسطام ٢٣٠
أبو بشر الدولابي ٨١٥ (ت)
و ٨٤ (ت) و ٢١٠ (ت)
أبو بكر بن أبي جهمة ١٢٠
(ت)
أبو بكر بن أبي خيثمة ٤٩ (ت)
و ٦٣ (ت) و ١٢٠ (ت) و
١٢١ (ت)
أبو بكر بن إسحاق بن خالد
المعروف بباكير ٣٥٩ (ت)
أبو بكر بن إسحاق الفقيه ٧٩
(ت)
أبو بكر بن الحارث ٤٣ (ت)
و ١٧٧ (ت)
أبو بكر بن خلاد ٩٧ (ت)

- أبو بكر بن عبد الله بن محمد
القرشي ٨٥
أبو بكر بن العربي المالكي ٢٦٧
(ت)
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم ٢٠٩ (ت)
أبو بكر الأصم ٢٤٣
أبو بكر الأنباري ٢٢٩
أبو بكر الجصاص ١١ (ت)
و ٣١٢ (ت) و ٣٢١ (ت)
و ٣٣٩ (ت)
أبو بكر الخوارزمي ٥
أبو بكر الصديق رضي الله عنه
٧٣ (ت) و ٧٤ (ت) و ١٢٧
(ت) و ١٣١ و ١٩٨ و ٢٣٥ و ٢٤٨
و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٣١٥ و ٣١٦ (ت)
و ٣٤٦ (ت)
أبو بكر النيسابوري ٤٣ (ت)
أبو بكر الهذلي ٣٣١
أبو بكر الملك العادل ٢٨٧
أبو بكرة رضي الله عنه ٩٣
أبو جعفر الأرزناني ٦١ (ت)
أبو جهل ٢٢٨ (ت)
أبو حاتم السجستاني ١٣٤ و ٢٤٨
أبو حاتم ٦١ (ت) و ١٤٢
(ت)
أبو حازم ٢٤٩
أبو حامد بن الشرقى ٣٤٥ (ت)
أبو حامد الإسفرائيني ١٥٥
(ت) و ٢٠٤ و ٢٤٦ و ٢٤٨
(ت)
أبو الحسن بن مخلد ٢٦٩ (ت)
أبو الحسن الأشعري ١٩٣ (ت)
و ٢٠٠ (ت) و ٢٠٢ و ٢٠٤ و
٢٠٥ (ت) و ٢٠٦ (ت)
أبو الحسن الدارقطني ٢٠ (ت)
و ٢٤ (ت) و ٢٧ (ت) و ٤٣
(ت) و ٤٤ (ت) و ٤٧ (ت)
و ٥٣ (ت) و ٥٨ (ت) و
٦٣ (ت) و ١١٥ (ت)

١٣١ (ت) و ١٣٢ و ١٣٣ (ث) و ١٩٤ (ث) و ١٩٥
 ١٣٤ و ١٣٥ (ت) و (ت) و ١٩٦ (ث) و ١٩٧
 ١٣٦ (ت) و ١٣٧ (ث) (ت) و ١٩٩ (ت) و ٢٠٣
 ١٣٨ و ١٣٩ (ت) و (ت) و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و
 ١٤٠ (ت) و ١٤١ (ت) و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و
 ١٤٣ (ت) و ١٤٥ و ١٤٦ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٨ (ت) و
 (ت) و ١٤٧ (ت) و ٢١٩ (ت) و ٢٢٠ (ت) و
 ١٤٨ و ١٤٩ (ت) و ١٥٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ (ت) و ٢٢٥ و
 (ت) و ١٥١ (ت) و ١٥٨ و ٢٢٦ (ت) و ٢٢٧ (ت) و
 (ت) و ١٦١ (ت) و ١٦٤ و ٢٢٨ (ت) و ٢٢٩ و ٢٣١ و
 ١٦٥ و ١٦٦ (ت) و ١٦٧ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و
 (ت) و ١٦٨ (ت) و ١٦٩ و ٢٣٨ (ت) و ٢٣٩ (ت) و
 (ت) و ١٧٠ (ت) و ١٧١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و
 (ت) و ١٧٢ (ت) و ١٧٣ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و
 (ت) و ١٧٤ (ت) و ١٧٥ و ٢٥٣ و ٣٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٩ و
 (ت) و ١٧٦ (ت) و ١٧٧ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و
 (ت) و ١٧٨ (ت) و ١٨٠ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و
 (ت) و ١٨٢ (ت) و ١٨٣ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٥ و
 (ت) و ١٨٥ (ت) و ١٨٧ و ٢٧٦ و ٢٨٠ و ٢٨٢ و ٢٨٣ (ث)
 (ت) و ١٨٨ (ت) و ١٨٩ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٨ و ٢٩١ و
 (ت) و ١٩٠ (ت) و ١٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٦ (ث) و ٢٩٧ و

١٧٠ (ت) و ٢٧٨ (ث) و (ث) و ٣٨ (ث)
 ٢٩٦ (ت) و ٢٩٨ (ث) و ٣٩ (ت) و ٤٠ (ت) و
 ٢٩٩ (ت) و ٣٠٢ (ت) و ٤١ (ت) و ٤٣ (ت) و ٤٤
 ٣٣٠ و ٣٥٤ (ت) و (ت) و ٤٥ (ت) و ٤٧ (ت)
 أبو الحسن السندي الكبير ٥٤ و ٤٨ (ت) و ٤٩ (ت) و
 (ث) و ١١٣ (ت) و ٥٠ (ت) و ٥٢ (ت) و ٥٣
 أبو الحسن الطبري ١٦٣ و ٢٠٤ و (ت) و ٥٥ (ت) و ٥٦ (ت)
 أبو الحسن الكرخي ٢٣ (ت) و ٥٧ (ت) و ٥٨ (ت) و ٥٩
 أبو الحسن ٢٢٨ (ت) و (ت) و ٦٠ (ت) و ٦١ (ت)
 أبو الحسين البصري ٢٠٣ (ت) و ٦٢ (ت) و ٦٣ (ت) و ٦٤
 أبو الحسين القدوري ١٢ (ت) و (ت) و ٦٥ (ت) و ٦٦ (ت) و ٦٧
 أبو حنيفة الإمام الأعظم (النعمان) و ٦٨ (ت) و ٦٩ (ت) و ٧٠ (ت)
 ابن ثابت (رضي الله عنه) ٢ و ٧١ (ت) و ٧٢ (ت) و ٧٣ (ت) و ٧٤
 ٣ و ٧٥ (ت) و ٧٦ (ت) و ٧٧ (ت) و ٧٨ (ت) و ٧٩
 ١٧ و ١٨ (ت) و ١٩ (ت) و ٨٠ (ت) و ٨١ (ت) و ٨٢ (ت)
 (ت) و ٢٠ (ت) و ٢١ (ت) و ٨٣ (ت) و ٨٤ (ت) و ٨٥ (ت)
 و ٢٢ (ت) و ٢٣ (ت) و ٨٦ (ت) و ٨٧ (ت) و ٨٨ (ت)
 ٢٥ (ت) و ٢٦ (ت) و ٢٧ (ت) و ٨٩ (ت) و ٩٠ (ت) و ٩١
 (ت) و ٢٩ (ت) و ٣٠ (ت) و ٩٢ (ت) و ٩٣ (ت) و ٩٤
 و ٣١ (ث) و ٣٢ (ت) و ٩٥ (ت) و ٩٦ (ت) و ٩٧ (ت)
 ٣٤ (ت) و ٣٥ (ت) و ٩٨ (ت) و ٩٩ (ت) و ١٠٠ (ت)

- أبو الدرداء ٦٤ (ت) و ٦٥
 ٢٩٨ (ث) و ٢٩٩ (ت) و
 ٣٠٠ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦ و
 ٣٠٧ (ت) و ٣٠٨ و ٣٠٩ و
 ٣١٠ (ت) و ٣١٢ و ٣١٦ و
 ٣١٧ و ٣٢٠ (ت) و ٣٢١
 (ت) و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٨
 (ث) و ٣٢٩ و ٣٣١ و ٣٣٢
 و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و
 ٣٤١ (ت) و ٣٤٢ و ٣٤٧ و
 ٣٤٨ و ٣٤٩ (ت) و ٣٥٠ و
 ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و
 ٣٥٥ و ٣٥٦
 أبو خازم ١٦٠ (ت)
 أبو الخطاب ٢٢٨ (ت)
 أبو داود ٢٢ (ت) و ٤٧ (ت)
 و ٢٦٠ (ت) و ٢٦٥ (ت)
 و ٢٦٦ (ت) و ٢٧٧ (ت)
 و ٢٨١ (ت) و ٢٩٨ (ث)
 و ٣٠٤ و ٣١٥ (ت) و ٣٣٩
 (ت) و ٣٤٣
 أبو الزناد ٨١ (ت) و ٨٦ (ث)
 و ٩٠ (ت) و ٢٠٩ (ت)
 أبو زيد الأنصاري ٢٣٠ و ٢٣١
 و ٢٣٩
 أبو زيد البلخي ٥ و ٢٢٨ (ت)
 أبو زيد الحميري ٢٦٨ (ت)
 أبو زيد الدبوسي ٢٤٥ و ٢٤٨
 أبو سعد السمان ٢٤ (ت)

- أبو سعيد بن جعفر الجرمي ٣٠٧
 (ت) ٢٢٦ (ت)
 أبو طالب المكي ٢٤٧
 أبو الطيب الطبري ١١ (ت)
 و ١٢ (ت)
 أبو عائكة ١٠٥ (ت) و ١٠٦
 (ت) و ١٠٧ (ت)
 أبو عاصم العامري ٥ و ١٤٥
 و ١٦٢ (ت) و ١٧٢ (ت)
 أبو عاصم النبيل ١٣٣ و ٣٤٢
 أبو العالية ١٢٥ (ت)
 أبو عامر الجراحي القاضي ٢١٨
 (ت)
 أبو عامر العقادي ١٠٠ (ت)
 أبو عامر ٩ (ت)
 أبو العباس بن سعيد ١٧ (ت)
 أبو العباس بن سفيان الشيباني ٢٣
 (ت)
 أبو العباس الأصم ٤٦ (ت)
 و ١٣٩ (ت)
 أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
 ١٠٧ (ت) و ٢٣٥ و ٢٥٢ و
 ٢٥٣ و ٢٦٥ (ت) و ٣١٥
 (ت)
 أبو سعيد السيرافي ٢٢٩ و ٢٤٧
 أبو سعيد الصيرفي ١٣٩ (ت)
 أبو سلمة بن عبد الرحمن ١٠٨
 (ت) و ١٢٨ (ت) و ٢١٣
 (ت)
 أبو شجاع الناصري ١٩٢ (ت)
 أبو الشعثاء ٢٢٧ (ت)
 أبو صالح باذام مولى أم هاني
 ١٢٥ (ت)
 أبو صالح ٧٩ (ت) و ٨١ (ت)
 و ٨٤ (ت) و ٨٦ (ت) و
 ٨٧ (ت) و ٩٦ (ت) و ٩٨
 (ت) و ١٠١ (ت) و ١٠٣
 (ت)

- أبو العباس السراج ٢٦٨ (ت)
 أبو العباس الميكالي ٢٣ (ت)
 أبو العباس الناطقي ١٩١ (ت) و
 ١٩٢ (ت)
 أبو عبد الرحمن السلمى ١٢٢ (ت)
 و ١٢٤ (ت) و ١٢٨ (ت)
 أبو عبد الرحمن المقرئ (عبد الله بن
 يزيد) ٧ (ت) و ٤٣ (ت) و ٣٤٠
 أبو عبد الله بن بكرى ١١٩ (ت)
 أبو عبد الله بن مجاهد ٢٠٤
 أبو عبد الله بن يعقوب ٧٩
 (ت)
 أبو عبد الله اللخمي ٢٦٨ (ت)
 أبو عبيد ٢٠٦ (ت) و ٢٢٤ و ٢٤٨
 و ٣٣٣ و ٣٤٣ و ٣٤٥ (ت)
 أبو عبيد ٢٥ (ت)
 أبو عبيدة بن الجراح رضى الله
 عنه ١٢٧ (ت)
 أبو عبيدة ٢٠٦ (ت) و ٢٢٤
 و ٢٣١ و ٢٣٩ و ٢٤٨
 أبو عثمان النهدي ١٠٢ (ت)
 و ٢٧٧ (ت)
 أبو العلاء الصاعدي ١٩٢ (ت)
 أبو العلاء المعرى ١١ (ت)
 أبو على بن المذهب ١١٩ (ت)
 أبو على الحافظ ١٥ (ت)
 أبو على الفارسي النحوى ٢١٦
 و ٢٤٧
 أبو عمرو بن حمدان ٩٤ (ت)
 و ٩٥ (ت) و ١٠٠ (ت)
 أبو عمرو الخفاف صاحب البخارى
 ٣٥٤ (ت)
 أبو عمرو الشيباني ٢٣١
 أبو عمرو غلام ثعلب ٢٢٥
 أبو عوانة ٣٥٠
 أبو الفتح (وهو الأزدي) ١٠٦
 (ت) و ٣٥٤ (ت)
 أبو الفتح الميديمى ٢٦٩ (ت)
 أبو الفرج بن الصيقل ٢٦٩
 (ت)
 أبو الفرج بن كليب ٢٦٩ (ت)
 أبو القاسم بن بيان ٢٦٩ (ت)

- أبو القاسم بن سعيد ٣١ (ت)
 أبو القاسم الأنماطي ٢٤٨ (ت)
 أبو القاسم السمناني ١٩ (ت)
 أبو القاسم القاضي ١٣٦ (ت)
 أبو قحافة ٢٦ (ت)
 أبو قرة ٣١٦ (ت)
 أبو كريب ٩٧ (ت) و ١٠١
 (ت)
 أبو لب ١٢ (ت)
 أبو الليث السمرقندي ١٨٨
 (ت)
 أبو مخنف الأزدي ٢٥٣
 أبو مسلم الخراساني ٣٣٩
 أبو مسلم الخولاني ٢٢٧ (ت)
 أبو مسهر ٣٠ (ت) و ٣١ (ت)
 و ٧٤ (ت) و ٣٤٦ (ت)
 أبو معاوية الضرير ٣٣٢ و ٣٤٠
 أبو المعلى بن المهاجر ١٠٨ (ت)
 و ١٠٩ (ت)
 أبو المنتهي ١٨١ (ت)
 أبو موسى الأشعري رضى الله
 عنه ٨٢ (ت) و ١٢٦ (ت)
 و ١٢٩ و ٢٠٧ و ٢٩٧ (ت)
 و ٢٩٩ (ت)
 أبو موسى الأنصاري ٨٧ (ت)
 أبو موسى (صاحب " ذيل
 الصحابة ") ٤٥ (ت)
 أبو النضر الفقيه ٨٢ (ت)
 أبو الوفاء الأفعاني ٣ (ت)
 و ١٢ (ت) و ١١٨ (ت)
 و ١٣٢ (ت) و ١٩٠ (ت)
 و ٢٢٠ (ت) و ٢٢١ (ت)
 و ٢٥١ (ت) و ٢٧٥ (ت)
 أبو هريرة رضى الله عنه ١٠
 (ت) و ٦٩ (ت) و ٧٩
 (ت) و ٨٠ (ت) و ٨١
 (ت) و ٨٤ (ت) و ٨٦
 (ت) و ٨٧ (ت) و ٩٢ (ت)
 و ٩٣ (ت) و ٩٤ (ت) و
 ٩٥ (ت) و ٩٦ (ت) و ٩٧
 (ت) و ٩٨ (ت) و ٩٩ (ت)

١٠٠ (ت) و ١٠١ (ت) ٧٥ (ت) و ٧٧ (ت) و ٧٨
 ١٠٣ (ت) و ١٠٧ (ت) (ت) و ٨٩ (ت) و ١٣٤
 ١٠٨ (ت) و ١٢٧ (ت) ١٣٥ (ت) و ١٣٨ (ت)
 ١٢٨ (ت) و ٢٧٤ (ت) ١٥٠ و ١٥٢ (ت) و ١٥٣
 ٢٧٧ (ت) و ٢٧٨ (ت) ١٥٧ (ت) و ١٦٠ (ت)
 ٢٧٩ (ت) و ٢٩٦ (ت) ١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و
 ٣١٥ (ت) ١٦٣ (ت) و ١٦٤ و ١٦٥ (ت)
 أبو اليسر صدر الإسلام ١٧٠ (ت) و ١٧٥ (ت)
 (ت) ١٨٠ (ت) و ١٨٩ (ت)
 أبو يعلى الخليلي ١٩٣ (ت) و ١٩٧ (ت)
 ١٩٠ (ت) و ١٩٤ (ت) ٢١٧ (ت) و ٢٢٠ (ت)
 أبو يعلى الموصلي ٩٨ (ت) ٢٢١ (ت) و ٢٣٤ و ٢٣٥ و
 ١٠٠ (ت) و ١٠٣ (ت) ٢٣٦ و ٢٣٧ (ت) و ٢٣٨ (ت)
 ١٠٧ (ت) و ٢٧٠ (ت) ٢٣٩ (ت) و ٢٤١ (ت)
 أبو اليان ١١٥ (ت) ٢٤٤ و ٢٤٧ و ٢٥٠ و ٢٥١
 أبو يوسف (يعقوب) القاضي الإمام ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٦٠ و ٢٦٤ و
 ٢٥ (ت) و ٢٦ (ت) و ٢٧ (ت) ٢٨٨ و ٢٩٧ (ت) و ٢٩٩ (ت)
 ٤٣ (ت) و ٥٢ (ت) و ٣٢١ (ت) و ٣٣٤ و
 ٥٣ (ت) و ٥٥ (ت) و ٣٤٦ (ت)
 (ت) و ٥٧ (ت) و ٥٨ (ت) أني بن كعب رضى الله عنه ٥٩
 ٣٩ (ت) و ٧٤ (ت) (ت) و ٩٠ (ت) و ١٢٢ و

١٢٩ (ت) و ١٢٧ (ت) و أحمد بن حسن بن سنان الدين
 ٣١٥ (ت) البياضي ١٦٥ (ت) و ١٩٠
 أحمد بن إبراهيم بن فراس ٨٧ (ت) (ت)
 أحمد بن أبي عمران ٢٤٩ أحمد بن الحسين الأنصاري ٩٨
 أحمد بن أحمد الشريف أبو السعادات (ت)
 ٥٣ (ت) أحمد بن حنبل الإمام ٦٩
 أحمد بن إسحاق الجوزجاني أبو بكر (ت) و ٧١ (ت) و ٧٩ (ت)
 ١٩٢ (ت) ٨٥ (ت) و ٩٦ (ت)
 أحمد بن إسماعيل أبو خالد المصري ٩٧ (ت) و ١١٤ (ت)
 الصرام ١٩٣ (ت) ١١٥ (ت) و ١٤٣ (ت)
 أحمد بن بكر أبو بكر الجصيني ١٤٤ (ت) و ١٥٨ (ت)
 ١٧٧ (ت) ١٧٠ (ت) و ٢٠٠ و ٢٠٢
 أحمد بن جعفر بن حمدان ١١٤ ٢٠٤ و ٢٠٥ (ت) و ٢٢٤
 (ت) (ت) و ٢٤٤ و ٢٦٥ (ت)
 أحمد بن جعفر بن نصر ١٧٧ ٢٦٦ (ت) و ٢٦٧ (ت)
 (ت) ٢٧٥ (ت) و ٢٧٨ (ت)
 أحمد بن جعفر ٣١٠ (ت) ٢٨٤ (ت) و ٢٩٨ (ت)
 أحمد بن حاتم ٢٧٠ (ت) ٣٠٢ (ت) و ٣١٦ (ت)
 أحمد بن حرب ١٣٣ ٣٤٦ (ت) و ٣٥٤ (ت)
 أحمد بن الحسن بن خيرون أحمد بن رسته (ابن بنت محمد
 أبو الفضل ٥٣ (ت) ابن المظيرة ٢١٩ (ت)

- أحمد بن زهير بن حرب
أبو بكر ٢١٠ (ت) و ٢٨٤
(ت) و ٢٨٥ (ت)
أحمد بن سلمة ١٢ (ت) و
٧٩ (ت)
أحمد بن العباس بن حمزة
الواعظ ٧٤ (ت)
أحمد بن عبيد الله أبو نعيم
الإصبهاني ٢٨ (ت) و ٣٠
(ت) و ٤٧ (ت) و ٥٦ (ت)
٥٧ (ت) و ٩١ (ت) و ٩٢
(ت) و ٩٣ (ت) و ٩٤ (ت)
٩٦ (ت) و ٩٧ (ت) و
١٠١ (ت) و ١٢١ (ت) و
١٥٠ (ت) و ١٩٤ (ت) و
٢١٣ (ت) و ٢١٧ (ت)
أحمد بن عبد الله الطلمنكي ٨٦
(ت)
أحمد بن عبد الله العجلي ٣٤٥
(ت) و ٣٤٦ (ت)
- أحمد بن عبد الله الوكيل ٤٤
(ت)
أحمد بن عبد الله ١٠٦ (ت)
أحمد بن عبد الواحد ١٣٩
(ت)
أحمد بن عبد الوهاب أبو علي
٢٦٨ (ت)
أحمد بن عبدة الضبي ١٧١
(ت)
أحمد بن عبيد الله بن شاذان
المروزي ٨ (ت)
أحمد بن علي الديار ٣٤٢ (ت)
أحمد بن عمر بن أنس العنزي
٨٢ (ت) و ٨٧ (ت) و ٨٨
(ت)
أحمد بن عمر بن روح النهرواني
١٠٨ (ت)
أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس
٢٤٨ و ٢٤٩
أحمد بن عمرو بن عبد الخالق
أبو بكر البزار ٨٧ (ت) و

- الأعين الساني أبو الحسين ٥٣
(ت) و ٢٦٧ (ت) و ٢٧٥ (ت) و
٣٢٧ (ت)
أحمد بن عمرو بن منصور ٨٢
(ت)
أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي
أبو العباس الشهير بابن عقدة
١٠١ (ت) و ٢١٧ (ت) و
٢١٨ (ت) و ٣١٠ (ت)
أحمد بن محمد بن عبد الله
أبو الحسن النيسابوري المعروف
بقاضي الحرمين ٢٢ (ت) و
٢٣ (ت)
أحمد بن محمد بن عبيد النيسابوري
٣١٠ (ت)
أحمد بن محمد بن علي القصري
أبو عبد الله ١٠٧
أحمد بن محمد بن عيسى البلوي
٨٨ (ت)
أحمد بن محمد بن المغلس الحائلي
(ويذكر تارة باسم أحمد بن
- ١٠٣ (ت) و ١٢٠ (ت) و
٢٦٧ (ت) و ٢٧٥ (ت) و
٣٢٧ (ت)
أحمد بن عمرو بن منصور ٨٢
(ت)
أحمد بن عمرو المكي ١٠٣ (ت)
أحمد بن العياضي أبو نصر ١٩٣
(ت)
أحمد بن الفضل ٩٩ (ت)
أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن
التاهرتي ٨٤ (ت)
أحمد بن القاسم ٢٩٧ (ت)
أحمد بن كدام أبو عبد الله ١١٧
(ت)
أحمد بن المبارك الإسماعيلي ٨٢
(ت)
أحمد بن محمد بن الأصغر ١٠٣
(ت)
أحمد بن محمد بن الجصور ١١٩
(ت)
أحمد بن محمد بن الحسين

- محمد الحائى ، وثارة باسم أحمد
ابن الصلت وأخرى باسم أحمد
ابن عطية (٢٥ (ت) و ٢٦
(ت) و ٥١ (ت) و ٥٢ (ت)
و ٥٣ (ت) و ٥٤ (ت) و
٥٨ (ت) و ٥٩ (ت) و ٦٠
(ت) و ٦١ (ت) و ٦٢ (ت)
و ٦٣ (ت)
أحمد بن محمد البغدادي ٣٤٠
(ت)
أحمد بن محمد العنزي ٨٢ (ت)
أحمد بن محمد المنكدرى ٦١
(ت)
أحمد بن منصور الرمادى ٧
(ت)
أحمد بن موسى بن اسحاق ١٠٣
(ت)
أحمد بن نصر ١٩٣ (ت) و
١٩٤ (ت)
أحمد بن هاشم ٣٤٢ (ت)
أحمد بن يحيى أبو الحسين المعروف
بأبن الراوندى ٧٨ (ت)
أحمد بن يحيى الحلوانى ١٠٣
(ت)
أحمد بن يحيى شعبه البصرى
١٠٣ (ت)
أحمد بن يوسف بن اسحاق
المنبجى ١٠٠ (ت)
أحمد المنبجى ٦٥ (ت)
الأخنف ٤١ (ت)
الأخطب ١٣
الأخفش ٢٢٤ و ٢٣١ و ٢٤٧ و
٢٤٨
أخنوخ بن مارد ٦ (ت)
الأدرع بن الأزعر الأنصارى
٦٥ (ت)
الإدريسى ٦١ (ت)
أذربود ٥ (ت)
اردرباد ٦ (ت)
اردشير ٣
اردنوش ٥
ارزجود ٦ (ت)

- ارسطاطاليس ٢٣٣
ارفخش بن سام ٣ و ٦ (ت)
الأزهرى ٥٨ (ت)
أسامة بن زيد رضى الله عنها
١٢٧
أسباط ٤٣ (ت) و ٤٧ (ت)
اسحاق بن ابراهيم عليها الصلاة
والسلام ٦ (ت)
اسحاق بن ابراهيم ٩٦ (ت)
و ١٧٠ (ت) و ٢٣٩ (ت)
اسحاق بن أبي اسرائيل ٧٧ (ت)
اسحاق بن راهويه ٢٤٤ و ٢٦٧
(ت) و ٢٨٤ (ت) و ٣٠٤
(ت) و ٣٤٣ و ٣٥٤ (ت)
اسحاق بن الفرات ٣٤٦ (ت)
اسحاق بن الفيض أبو يعقوب
الإصبهاني ١٠٠ (ت)
اسحاق بن موسى الأنصارى ٨٠
(ت) و ٨٣ (ت)
اسحاق بن يوسف الأزرق ٩٧
(ت)
أسد بن عمرو ٢٦ (ت) و ١٩٤
٢٣٨ و ٢٣٩ (ت)
(ت) و ٣٣٢
أسد بن الفرات ٢٣٩ (ت)
أسد بن موسى ٣١٤ (ت)
اسرائيل ١٠٢ (ت)
اسفنديار ٣ و ٤ و ٦ (ت)
اسكان ٥
أسلم بن سهيل الواسطى ١٠٠
(ت)
أسماء رضى الله عنها ٢٦٦ (ت)
اسماعيل بن ابراهيم المقرئ الهروى
٢٣٣ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٥١ و ٣٣١
و ٣٣٤
اسماعيل بن اسحاق ٢٦٨ (ت)
اسماعيل بن جعفر ٩٥ (ت)
اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ٨
و ١١٦ (ت) و ١٩١ (ت)
و ٣٥٣
اسماعيل بن صبيح ٨
اسماعيل بن عياش ١١٥ (ت)

- اسماعيل بن محمد الصفار ٢٦٩
(ت) و ٢٧٠ (ت)
اسماعيل بن محمد الضرير ٥١
(ت)
اسماعيل بن يحيى ٢٦٧ (ت)
اسماعيل بن يزيد القطان ٩٨
(ت)
اسماعيل الخوارى ٣٣٢
اسماعيل صلوات الله عليه ١٢٥
(ت)
الأسود ٩٠ (ت) و ١٢٤ (ت)
و ٢٠٧
أشهب ١٥٧ (ت) و ٣٤٣
و ٣٤٦ (ت)
أصبح ٩ و ١١ (ت)
الأصمعى ٢٢٤ و ٢٢٩ و ٢٣٠
و ٢٣١ و ٢٣٩ و ٢٤٨ و ٣٤٣
الأعمش ١٠١ (ت) و ١٣٥
(ت) و ١٧٣ (ت)
أفراسياب ٤
الأقلىشى ٢٧٨ (ت)
- أكل الدين البارقى ١٩١ (ت)
و ١٩٢ (ت)
أم سلمة رضى الله عنها ١٣
و ٢٦٧ و ٣١٨ (ت) و ٣١٩
(ت)
أم قيس بنت محسن رضى الله
عنها ٢٦٦ (ت)
أم هانئ رضى الله عنها ٦٨ (ت)
الأمير بن مأكولا ١٧٧ (ت)
و ١٩٣ (ت)
الأمين ٣٤٧
أنس بن عياض ٣١٤ (ت)
أنس بن مالك رضى الله عنه
١٩ و ٢١ (ت) و ٢٤ (ت)
و ٢٥ (ت) و ٢٦ (ت) و ٢٩
(ت) و ٣٥ (ت) و ٣٦ (ت)
و ٣٧ (ت) و ٣٨ (ت) و
٤٠ (ت) و ٥٣ (ت) و ٥٧
(ت) و ٥٨ (ت) و ٦٠ (ت)
و ٦٣ (ت) و ٧٠ (ت)
و ٧١ (ت) و ١٠٥ (ت)

- و ١٠٦ (ت) و ١٠٧ (ت)
و ١٠٨ (ت) و ١٠٩ (ت)
و ١١٣ (ت) و ١١٥ (ت)
و ١١٩ (ت) و ١٢١ (ت)
و ١٧٠ (ت) و ٢٢٦ (ت)
و ٢٢٨ (ت) و ٣٢٧ (ت)
أنوش بن شيث ٦ (ت)
الأوزاعي الإمام ٣٥ (ت)
و ٦٢ (ت) و ٧٥ (ت) و ٨٧
(ت) و ٨٩ (ت) و ٩٠ (ت)
و ١٢٩ (ت) و ١٣٦ (ت)
و ١٥٨ (ت) و ١٨٩ (ت)
و ١٩٥ (ت) و ٢١٤ و ٢٢٢
و ٢٣١ و ٣٣٢ و ٣٤٦ (ت)
أوس بن عبد الله بن بريدة ١١٤
(ت) و ١١٥ (ت)
إياس بن معاوية ١١ (ت)
ابتكرز ٦ (ت)
ايران شاه ٥
ايرج ٣ و ٤
- أيوب السخيتانى ٩٠ (ت)
و ١٧٦ (ت) و ٢٨٥ و ٢٨٧
(ب)
بابكان ٣ و ٥
بابك ٣ و ٦ (ت)
الباقلانى أبو بكر ٢٠٤ و ٢٥٩
و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٣٠٥ و ٣٢٣
و ٣٢٤
بحر العلوم ١٨١ (ت)
بخت نصر ٣ و ٤ و ١١ و ١١٧
و ١١٨
البدر بن سلامة ٣٥٧ (ت)
و ٣٥٨ (ت)
البدر العيفى (بدر الدين محمود)
١٩ (ت) و ٤٠ (ت) و ٦٦
(ت) و ١١٢ (ت) و ١٣٥
(ت) و ١٨٩ (ت) و ٢١٤
(ت) و ٢١٧ (ت)

- البردعى ١٧٩ (ت)
 برد فيروز ٦ (ت)
 البرقاني ٧٧ (ت) و ٣٤٠ (ت)
 البركلي ١٧٧ (ت)
 البرماوى ٧٣ (ت)
 بريدة رضى الله عنه ٦٩ (ت)
 و ١١٤ (ت) و ٣١٥ (ت)
 بزرجمهر ٢٣٣
 بسرة بن صفوان رضى الله عنها
 ٤٢ (ت)
 بشر بن الحكم ٩٤ (ت)
 بشر بن غياث المريسى ١٢٣ و ٢١٢
 و ٢٤١ (ت) و ٢٤٣ و ٢٤٤
 بشر بن معاذ أبو سهل العمادى
 ٩٥ (ت)
 بشر بن الفضل ٩٧ (ت)
 بشر بن موسى ٧٩ (ت) و ٩٩
 (ت)
 بشر بن الوليد القاضى ٧ و ٢٥
 (ت) و ٢٦ (ت) و ٥٣ (ت)
 و ٥٧ (ت) و ٢٩٧ (ت)
- بشر بن يحيى ١٠٨ (ت)
 بشر الحجازى ٢٣٠
 البطين ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت)
 البغوى الإمام ٦٥ (ت)
 بقراط ٢٣٣
 بكار بن قتيبة البكر اوى أبو بكر
 ٧ (ت) و ١٩٠ (ت) و ٢٤٩
 بكر بن عبد الله الصنعافى ٢١٠
 (ت)
 بكر بن محمد العمى ١٦٠ (ت)
 بلال الحبشى رضى الله عنه ١٣
 و ٦٧ (ت) و ٦٨ (ت) و ٧٣
 (ت) و ٢٣٥ و ٢٥٢ و ٢٥٣
 بلجهم ٢٢٨ (ت)
 بلحارث بن كعب ٢٢٨
 بلعنبر ٢٢٨ (ت)
 البلقنى ١١١ (ت)
 بنان بن أحمد ٩٩ (ت)
 بوران ٥
 بوزكان ٣ و ٤
 بونجهان ٣

- البويطى ١٨١ (ت) و ٣٣٣
 بهرام بن مهران ٥ (ت)
 بهمن ٣ و ٤ و ٦ (ت)
 البيهقى ١٢ (ت) و ٤٣ (ت)
 و ٤٥ (ت) و ١٠٦ (ت)
 و ١٠٧ (ت) و ١٥٢ (ت)
 و ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت)
 و ١٧٧ (ت) و ٢١٣ (ت)
 و ٢٧٧ (ت) و ٢٧٨ (ت)
 و ٢٩٦ (ت) و ٢٩٨ (ت)
 و ٣٠٢ (ت)
- الترمذى الحكيم ٢٧٤ (ت)
 نرد ٦ (ت)
 التستري ٣٥١
 التقي بن تيمية ١٥٦ (ت)
 و ١٦٩ (ت) و ١٨٧ (ت)
 و ١٨٨ (ت) و ١٨٩ (ت)
 و ٢٠٧ (ت)
- تقى الدين صاحب "الإمام"
 ٢٦٦ (ت)
- تارىخ بن فالح ٥
 تحت بود ٦ (ت)
- الترمذى الإمام ١٣ (ت) و
 ٦٩ (ت) و ٨٠ (ت) و ٨٣
 (ت) و ٩٣ (ت) و ١٠٦
 (ت) و ١٢٢ (ت) و ٢١٨
- تيم بن عطية ١٣٦ (ت)
 تيم بن مرة ٩ (ت) و ١٠
 (ت) و ١١ (ت)
 تيم الله بن ثعلبة ٧

(ت)

(ث)

جالوت ٧٤ (ت) و ٧٧ (ث)

جالينوس ٢٣٣

جبارة بن المغلس ٥٩ (ت)

جبير بن نقيير ٢٢٧ (ت)

جبير ١٠٠ (ت)

الجرجاني ٣٣٠

جرير (الشاعر) ٢١ (ت) و

٢٢٦ (ت) و ٢٤١ (ت)

جعف بن هيرة ٦٩ (ت)

جعفر بن علي القاضي البغدادي

٥٢ (ت)

جعفر بن محمد بن علي الحميري

١٩٧ (ت)

جعفر بن محمد بن عمرو الأحمسي

٩٢ (ت)

جعفر بن ميمون البصري ٢٧٧

(ت)

جعفر البرمكي ٢٥١

جعفر الجزري ٩٦ (ت)

جعفر القرطبي ٩٥ (ت) و ٩٧

(ث)

ثابت (والد أبي حنيفة) ٣ و ٥

٨ (ت) و ١١٦ (ت) و ٣٣٣

ثعلب ٢٢٥ و ٢٤٧

ثقيف ١٣

ثور بن زيد الدبلي ٩٢ (ت)

٩٣ (ت) و ٣٤١ (ت)

ثور بن عبد مناة ٩

(ج)

جابر بن سمرة رضي الله عنه ٦٩

(ت) و ٣١٥ (ت)

جابر بن عبد الله الأنصاري رضي

الله عنه ٢٢ و ٢٤ (ت) و ٣٤ (ت)

١٠١ (ت) و ٢٧٤ (ت)

٢٧٨ (ت) و ٢٨٠ (ت)

٣١٥ (ت) و ٣٢٦ (ت)

الجاحظ ٢٣٠ و ٢٥٦

جلال الدين الكرلاني ١٩١ (ت) ١٩٦ (ت)

الجلبي ١٧٣ (ت) و ١٧٤ (ت) الحارثي الإمام (أبو محمد عبد الله

بن محمد الحافظ السبزموني المعروف

بالأستاذ ٧٧ (ت) و ١١٨

١٣٥ (ت) و ١٣٥ (ت) و ١٦٤

جمشيد (ويقال له جم) ٣ و ٥

الجويني (إمام الحرمين) ٢

١٥٥ (ت) و ٢١٤ و ٢٣٢

٢٣٣ و ٢٤٦ و ٢٥٢ و ٢٨٣

٣١٤ (ت) و ٣١٩ (ت)

٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٨ و ٣٢٩

جهان ٥

جهنم ١٦٤ و ١٧٠ (ت) و ١٧٨

(ت)

الجهني ٣٩ (ت)

حاز (الملك) ٦ (ت)

حافظ الدين النسفي ١٩٢ (ت)

الحافظ العسال ١٧٨ (ت)

الحاكم أبو عبد الله النيسابوري

(محمد بن عبد الله البيع) ١١

(ت) و ١٢ (ت) و ١٥ (ت)

٢٣ (ت) و ٥١ (ت) و

٦١ (ت) و ٦٩ (ت) و ٧٣

(ح)

حاتم بن اسماعيل ١٩٤ (ت)

الحارث بن أبي أسامة ٩٧ (ت)

الحارث بن أسد الأسد آبادي

- الحسن بن عرفة ٤٤ (ت) (ت) ١١٥ (ت)
 و٢٦٨ (ت) و٢٦٩ (ت) (ت) ١٥
 و٢٧٠ (ت)
 الحسن بن عطية الكوفي ١٠٥
 (ت)
 الحسن بن علي بن عمرو البصري
 القطان ١٠٢ (ت)
 الحسن بن علي بن المذهب أبو علي
 ١١٤ (ت)
 الحسن بن علي الدمشقي أبو علي
 ٤٦ (ت) و٥٣ (ت)
 الحسن بن علي الغزنوي ٥٩ (ت)
 الحسن بن علي القسوي ٩٥ (ت)
 الحسن بن علي الوراق ١٠١
 (ت)
 الحسن بن علي رضي الله عنهما
 ١٢٢ و١٢٨ (ت)
 الحسن بن كثير ١٠٢ (ت)
 الحسن بن محمد ٤٣ (ت)
 الحسن بن يحيى المروزي ١١٤
 (ت) و١١٥ (ت)
 الحسن البصري ١٤ (ت) و١٥
 (ت) و١٦ (ت) و٩٠ (ت)
 و١٠٦ (ت) و١٠٩ (ت)
 و١٢٥ (ت) و١٣٤ و١٦١
 (ت) و١٧٠ (ت) و٢١٥
 و٢٢٧ (ت) و٢٧٤ (ت)
 و٢٩٦ (ت) و٣٠٢ (ت)
 الحسين بن أبي معشر السلمي
 أبو عروبة ٨٢ (ت)
 الحسين بن اسماعيل ٤٤ (ت)
 الحسين بن الحسن أبو زيد الكندي
 ١٠٨ (ت)
 حسين بن حفص ٩٨ (ت)
 الحسين بن عبد الله القطان ٨٠
 (ت)
 حسين بن علي بن الأسود ١٠٢
 (ت)
 حسين بن علي بن الحجاج
 حسام الدين الصغفاني ١٨٢ (ت)
 و١٨٤ (ت) و١٩١ (ت)

- الحسن بن اسحاق ١٠٠ (ت)
 و١٠٣ (ت)
 الحسن بن بطشة أبو علي ٩٥
 (ت)
 الحسن بن الحر ٢٨١ (ت)
 الحسن بن الخلال ١٧ (ت)
 الحسن بن رشيق ١٤٨ (ت)
 الحسن بن زياد اللؤلؤي الإمام
 ٤٣ (ت) و٢١٧ (ت) و
 ٢٢٠ (ت) و٢٢١ (ت)
 و٢٣٧ (ت) و٢٤٠ (ت)
 و٢٤٧ (ت) و٣٣٢ و٣٣٣
 الحسن بن سفيان ٩٣ (ت)
 و٩٤ (ت) و٩٥ (ت) و١٠٠
 (ت)
 الحسن بن سليمان ١٣٣
 الحسن بن صالح ١٧٢ (ت)
 و١٧٤ (ت) و٢٥١ و٣٣٣
 الحسن بن الصباح الزعفراني ٤٧
 (ت) و٨٠ (ت)
 (ت) و٧٩ (ت) و٧٩ (ت)
 و٨٢ (ت) و١١٥
 و١٢٠ (ت) و٢٠٥
 و٢١٩ (ت) و٢٤٦
 و٢٦٥ (ت) و٢٧٠
 و٢٧٨ (ت) و٢٧٩
 و٣١٣ (ت)
 حام ٥
 حبان ٢٣٦ و٣٣٢
 جيب بن الحسن أبو القاسم ٩٥
 (ت)
 جيب (كاتب مالك) ١٠١
 (ت)
 الحجاج بن أرطاة ٤٤ (ت)
 و٤٥ (ت)
 حذيفة رضي الله عنه ١٢٦ (ت)
 و٢٧٥ (ت)
 حرملة بن يحيى ٩٤ (ت)
 و١٣٢ و١٩٧ (ت)
 الخزور أبو غالب ٢٧٩ (ت)
 حسان بن ابراهيم ٣٣٩ (ت)

حواء عليها السلام (ت) ١٣١
حوشب ٢٧٤ (ت)
حي بن الأخطب ١٣

(خ)

خالد بن زيد العمرى ١٦٥ (ت)
خالد بن سعد ٨٢ (ت) و ٩٨
(ت) و ٩٩ (ت) و ١٤٨ (ت)
خالد بن صليح ٧٠ (ت) و ٢٨٣
(ت) و ٢٨٤ (ت) و ٢٨٥
(ت) و ٣٣٢
خالد بن مخلد ٩٧ (ت)
خالد بن نزار ٩٤ (ت)
خالد ٤٧ (ت)
خانشاد ٦ (ت)
خنعم ٢٢٨ (ت)
خديجة بنت الرضى ١٣٩ (ت)
خديجة رضى الله عنها ١٣ و ٧٣
(ت) و ٧٤ (ت)
الخزاعي ٢٤٣ و ٣٣١

الخطابي ٢٢ (ت)

الخطيب البغدادي ٨ (ت) و ١٢
(ت) و ١٧ (ت) و ١٨ (ت) و ١٩
(ت) و ٢٤ (ت) و ٢٧ (ت)
و ٥٢ (ت) و ٥٤ (ت) و ٥٨
(ت) و ٥٩ (ت) و ٦٠ (ت)
و ٦١ (ت) و ٦٢ (ت) و ٦٣ (ت)
و ٧٧ (ت) و ١٠٧ (ت)
و ١٠٨ (ت) و ١٠٩ (ت)
و ١٣٧ (ت) و ١٤٦ (ت)
و ١٤٧ (ت) و ١٤٨ (ت)
و ١٤٩ (ت) و ١٦٣ و ١٩٥ (ت)
و ٢٢١ (ت) و ٢٣٧ (ت)
و ٣٤٠ (ت) و ٣٤١ (ت)
و ٣٤٢ (ت) و ٣٤٦ (ت)
خلف بن أيوب ٣٥١
خلف بن خليفة الأشعري ٢٦٨
(ت) و ٢٦٩ (ت) و ٢٧٠ (ت)
خلف بن القاسم الحافظ ٨٨ (ت)
و ١٤٨ (ت)
خلف بن يحيى قاضي الري ١٧٦

(ت)

خاف الأحمر ٢٣١

خليفة بن خياط ٣٢ (ت)

الخليل ٢٤٧

الخوارزمي الحافظ (أبو المؤيد)

محمد بن محمود ٢٤ (ت)

و ٣٤ (ت) و ٣٨ (ت) و ٣٩

(ت) و ٤٨ (ت) و ٤٩ (ت)

و ٥٤ (ت) و ١٠٩ (ت)

و ١٧٣ (ت) و ٢١٧ (ت)

و ٢٢٠ (ت)

خير الدين الرملي ١٨٢ (ت)

(د)

داد ٦ (ت)

دارا الكبير أخو ساسان ٤

دانيال عليه السلام ١١ و ١١٧

(ت)

الداني ٧٧ (ت)

داؤد بن أبي هند ٩٧ (ت)

داؤد بن الحصين ٣٤١ (ت)

داؤد بن فراهيج ٩٨ (ت)

داؤد بن الحبر ١١٣ (ت)

و ١١٤ (ت)

داؤد الطائي ١٣٧ (ت) و ٢٣٧

و ٢٣٩ (ت) و ٢٤١ (ت)

و ٣٣١ و ٣٥١

داؤد الظاهري ٩١ (ت)

داؤد عليه السلام ١٢

داهر بن فوج ٢٩٦ (ت)

ددين ٦ (ت)

دعلج بن أحمد ٣٤٢ (ت)

الدبلي ١٢١ (ت) و ١٩٨

(ت) و ٢٧٨ (ت)

دينار ٦ (ت)

(ذ)

ذواد بن علبه ١٨ (ت)

ذوالقرنين ٤ و ١١٤ (ت)

الذهبي الحافظ أبو عبد الله ٧

- زهير بن محمد الحراساني أبو المنذر (ت)
 التميمي ٨٢ (ت) و ١٨٢ (ت) السائب بن يزيد رضي الله عنه ٣٣
 و ٢٨٠ (ت) و ٢٨١ (ت)
 زياد بن أبي أيوب ٤٤ (ت) سابور ذي الأكتاف ٤ و ٥
 زياد بن الحارث الصدائي رضي الله عنه ٥٦ (ت) سامان ٣ و ٤ و ٦ (ت)
 زياد بن أسلم ١٤ (ت) و ٢٠٩ سالم بن أبي الجعد ١٢٢ (ت)
 (ت) و ٣١٣ (ت) سالم بن سهل ٣٥١
 زيد بن ثابت رضي الله عنه ٩٠ سالم بن عبد الله ١٢٥ (ت)
 (ت) و ١٢٧ (ت) و ١٢٨ (ت) سالم مولى ابن مطيع أبو الغيث ٩٢
 زيد بن حارثة رضي الله عنهما ١٣ (ت) و ٩٣ (ت)
 و ٧٣ (ت) و ٧٤ (ت) و سالم مولى أبي حذيفة رضي الله
 عنه ١٢٢ (ت) و ٣٤٨ سامان
 زيد ٣٢١ (ت) سام بن نوح ٣ و ٥ و ٦ (ت)
 الزيلعي الحافظ ١٧٤ (ت) و سبكتكين ٣٤٨
 ٣٠٤ (ت) السخاوي الحافظ (شمس الدين)
 الزين الزركشي ٣٦٠ (ت) محمد بن عبد الرحمن ٧٤ (ت)
 زين العابدين ٢٢٧ (ت) و ١١١ (ت) و ١٢١ (ت) و
 ١٩٧ (ت) و ٣١٩ (ت) و ٣٥٦ (ت)
 السائب بن خلاد رضي الله عنه ٣٠ (ت) و ٣٥٨ (ت) و ٣٦٠ (ت)

(س)

- النراج عمر الخانوتي ١٨٢ (ت) سعيد بن المسيب ١٧ (ت) و ٨٥
 السرخسي شمس الأئمة ١٥١ (ت) و ٨٨ (ت) و ٩٠ (ت)
 و ١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و ١٢٨ (ت) و ٢٧٤ (ت)
 و ١٦٣ (ت) و ٢٤٨ (ت) و ٣١٠ (ت) و ٣١٦ (ت)
 (ت) سعيد بن منصور ٩٤ (ت)
 سرواد ٦ (ت) و ٢٧٠ (ت) و ٢٧٨ (ت)
 سروس ٥ (ت) سعيد بن ميناء ٩٨ (ت) و ١٠٠ (ت)
 سروع بن راغو ٦ (ت) سعيد المقبري ٩٨ (ت)
 سعد بن ابراهيم ٢٠٩ (ت) سفيان بن سفيان ١٤٥ (ت)
 و ٣٤٠ و ٣٤١ (ت) سفيان بن عيينة ٦٠ (ت)
 سعد بن عباد رضي الله عنه ٣٠ و ٦١ (ت) و ٧٩ (ت) و ٨٠ (ت)
 (ت) و ٨١ (ت) و ٨٣ (ت) و ٨٤ (ت)
 سعيد بن أبي عروبة ١٧٦ (ت) و ٨٥ (ت) و ٨٦ (ت)
 سعيد بن أبي هند ٨١ (ت) و ٨٧ (ت) و ٨٨ (ت) و ٨٩ (ت)
 و ٨٢ (ت) و ٩٩ (ت) و ١٠٢ (ت) و ١٠٣ (ت)
 سعيد بن جبير ٩٠ (ت) و ١٢٥ (ت) و ١٠٦ (ت) و ١٠٧ (ت)
 (ت) و ٢٢٧ (ت) (ت) و ١٢٣ (ت) و ١٣٢ (ت)
 سعيد بن خالد ٣٠ (ت) و ١٣٤ (ت) و ١٥٨ (ت) و ٢١٢ (ت)
 سعيد بن العاص رضي الله عنه ٢٥٢ (ت) و ٢٦٦ (ت) و ٣٤١ (ت)
 سعيد بن عبد العزيز ٧٤ (ت) سفيان بن محمد المصيصي ٢٤٣

سفيان الثوري ٣ و ٩ و ١٤ و ٣٥ سلم بن سالم ٣٣١
 (ت) و ٤٤ (ت) و ٤٩ (ت) سليمان بن بلال ٩٣ (ت) و ٢١٠
 و ٥٦ (ت) و ٥٧ (ت) و ٦٠ (ت) (ت)
 (ت) و ٦٢ (ت) و ٦٥ (ت) سليمان بن جابر ١٠٨ (ت)
 و ٨٧ (ت) و ٨٨ (ت) و ٨٩ سليمان بن داود عليه السلام ١٢
 (ت) و ٩٠ (ت) و ١٣٣ سليمان بن عمران ٢٣٩ (ت)
 و ١٣٥ (ت) و ١٣٦ (ت) و ١٣٧ سليمان بن قيس ١٠٨ (ت)
 (ت) و ١٧٣ (ت) و ١٩٧ و ١٠٩ (ت)
 و ٢٠٩ و ٢١٣ (ت) و ٢١٤ سليمان بن ميمون الخزومي ١١٩
 (ت) و ٢٢٢ و ٢٣٠ و ٢٤٢ (ت)
 و ٢٥٥ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٨ سليمان بن يسار ١٧ (ت) و ٩٠
 و ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٥٠ (ت)
 السكن بن نافع ٩٩ (ت) سليمان التيمي ١٠٢ (ت)
 سلام أبو المنذر القاري ١٠٣ السلياني ١٧٤ (ت)
 (ت) سالك ٢٦٧ (ت)
 السمعاني ١٤٥ (ت) و ١٧٧
 سلمان الفارسي رضي الله عنه ٤٧ (ت) و ٢٠٣ (ت) و ٢١٨
 (ت) و ٦٧ (ت) و ٦٨ (ت) و ٩٠ (ت) و ٢٤٥ (ت) و ٣٢٨
 (ت) و ٩٢ (ت) و ٩٣ (ت) و ٩٤ (ت) و ٣٣٨ (ت)
 (ت) و ٩٥ (ت) و ٩٨ (ت) سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه
 و ١٠٢ (ت) و ٢٠٧ (ت) و ١٢٠ (ت)

سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ٢٠ و ٣٠ (ت) و ٣٣ (ت) و ١٠٦ (ت)
 (ت) و ١١٩ (ت) و ١٥٦ (ت) و ١٠٩ (ت) و ١١٣ (ت)
 سهل بن صالح الأنطاكي ١٠٠ (ت) و ٣١٦ (ت) و ٣١٩ (ت)
 (ت) و ٣٥٩ (ت)
 سهل بن عبد الله المروزي ١١٤ (ت)
 (ت) سهل بن مزاحم ٢٨٤ (ت)
 و ٣٣٣ سهيل بن أبي صالح ٩٦ (ت)
 و ٩٨ (ت) و ٩٩ (ت) و ١٠٠ (ت) و ١١ (ت) و ١٢
 سيبويه ٢٣١ و ٢٤٧ (ت) و ١٤ و ٢١ (ت) و ٤٢ (ت)
 و ٤٤ (ت) و ٤٩ (ت) و ٦٦ و ٦٩ سيد وس بن تزد ٦ (ت)
 و ٧٤ (ت) و ٧٥ (ت) و ٧٦ سيد وس بن رفقار ٦ (ت)
 و ٩١ (ت) و ١١٩ (ت) و ١٢٢ سيد وس بن كودود ٦ (ت)
 سيف بن جابر ٣٥ (ت) و ١٢٣ (ت) و ١٢٤ (ت)
 السيوطي (جلال الدين الحافظ) ٢٤ (ت) و ١٢٦ (ت) و ١٢٧ (ت)
 و ١٢٩ (ت) و ١٣٠ (ت) و ١٣٢ و ١٣٣ (ت) و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ (ت)
 و ٨٢ (ت) و ٨٣ (ت) و ١٠٤ (ت) و ١٤١ (ت) و ١٤٢ (ت)

(ش)

شاذان ٦ (ت)

الشافعي الإمام (محمد بن إدريس)

رحمه الله ٣ و ١٠ و ١١ (ت) و ١٢

(ت) و ١٤ و ٢١ (ت) و ٤٢ (ت)

و ٤٤ (ت) و ٤٩ (ت) و ٦٦ و ٦٩

و ٧٤ (ت) و ٧٥ (ت) و ٧٦

(ت) و ٨١ (ت) و ٨٤ (ت)

و ٩١ (ت) و ١١٩ (ت) و ١٢٢

و ١٢٣ (ت) و ١٢٤ (ت)

و ١٢٥ (ت) و ١٢٦ (ت)

و ١٢٧ (ت) و ١٢٩ (ت)

و ١٣٠ (ت) و ١٣٢ و ١٣٣

و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ (ت)

و ١٤١ (ت) و ١٤٢ (ت)

٢٥٩ و ٢٥٨ و ٢٥٧ و ٢٥٦	(ت) ١٤٥ و (ت) ١٤٣
٢٦٤ و ٢٦٣ و ٢٦٢ و ٢٦١	(ت) ١٤٧ و (ت) ١٤٦
٢٦٧ و ٢٦٦ و ٢٦٥ و ٢٦٤	(ت) ١٤٩ و (ت) ١٤٨
٢٧٣ و ٢٧٢ و ٢٧١ و ٢٦٩	(ت) ١٥١ و (ت) ١٥٠
٢٨٧ و ٢٨٦ و ٢٨٥ و ٢٧٦	(ت) ١٥٣ و (ت) ١٥٢
٢٩٢ و ٢٩١ و ٢٩٠ و ٢٨٨	(ت) ١٥٦ و (ت) ١٥٤
٢٩٥ و ٢٩٤ و ٢٩٣ و ٢٩٢	(ت) ١٥٨ و (ت) ١٥٧
٣٠١ و ٣٠٠ و ٢٩٨ و ٢٩٦	(ت) ١٦١ و (ت) ١٥٩
٣٠٧ و ٣٠٣ و ٣٠٢ و ٣٠١	(ت) ١٦٩ و (ت) ١٧١
٣١٧ و ٣١٦ و ٣١٣ و ٣٠٩	(ت) ١٨١ و (ت) ١٧٥
٣٢٣ و ٣٢٠ و ٣١٩ و ٣١٨	(ت) ١٩٠ و (ت) ١٨٩
٣٣٠ و ٣٢٩ و ٣٢٨ و ٣٢٤	(ت) ٢٠٢ و (ت) ١٩٧
٣٣٧ و ٣٣٦ و ٣٣٤ و ٣٣٢ و ٣٣١	(ت) ٢٠٧ و (ت) ٢٠٤
٣٤١ و ٣٣٩ و ٣٣٨ و ٣٣٧	(ت) ٢١٣ و (ت) ٢٠٩
٣٤٣ و ٣٤٢ و ٣٤١ و ٣٤٠	(ت) ٢١٦ و (ت) ٢١٤
٣٤٦ و ٣٤٥ و ٣٤٤ و ٣٤٣	(ت) ٢٢٢ و (ت) ٢٢٠ و ٢٢٥ و ٢٢٤
٣٥٠ و ٣٤٩ و ٣٤٨ و ٣٤٧	(ت) ٢٣٣ و (ت) ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٤٣
٣٥١ و ٣٥٠ و ٣٤٩ و ٣٤٨	(ت) ٢٤٦ و (ت) ٢٤٤ و ٢٤٣ و ٢٤٢
٣٥٢ و ٣٥١ و ٣٥٠ و ٣٤٩	(ت) ٢٥١ و (ت) ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١
٣٥٣ و ٣٥٢ و ٣٥١ و ٣٥٠	(ت) ٢٥٥ و (ت) ٢٥٤ و ٢٥٣ و ٢٥٢

شاخ بن أرفخشذ ٦ (ت)

شاه بن كيمورت ٥

شبل بن عباد ١٠١ (ت)	(شمس الأئمة) ١٨٠ (ت)
شداد بن الحكيم البلخي ١٩١	و ١٨٢ (ت)
(ت) ٢١٩ و (ت) ٢١٨	الشوكاني ١١٦ (ت)
شريح القاضي ١٢٤ (ت)	شهر بن حوشب ٩٧ (ت)
شريك بن سماء ٣٢٢ (ت)	شهردار بن شيرويه الديلمي
شريك ٣٣٤	أبو منصور ٤٦ (ت) ١٤٥٠
شعبية بن الحجاج ٨٩ (ت)	(ت) ١٦٣ و ١٦٢
١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧	شهر بن شاه ٥
(ت) ١٧٠ و (ت) ١٦٩	شهریار بن بابکان ٣ و ٤ و ٥
(ت) ١٧٠ و (ت) ١٦٩	شیا کاوس بن جهان ٥
الشعبي (عامر) ١٧ (ت)	شيبان بن فروخ ٩٦ (ت)
٦٠ و (ت) ٧٨ و (ت) ٩٠	و ٩٨ (ت)
(ت) ١٢٤ و (ت) ١٧٠	شيبة بن هشام ١٩٦ (ت)
(ت) ٢٠٨ و (ت) ٢١١	شيث بن آدم عليها السلام ٥ و ٦
و ٢٢٧ و (ت) ٢٩٦ (ت)	(ت)
و ٣١٦ و (ت) ٣٢١ (ت)	الشيخ زاده ٣٥٩ (ت)
الشعراني ١٥٦ (ت)	الشيرازي (صاحب كتاب
شعيب عليه السلام ٤	الألقاب) ١٠٣ (ت)
شقيق بن سلمة ١٢٤ (ت)	شيران بن موسى ٩٩ (ت)
شمس الدين الكردي البراقيني	شيرويه بن شهردار أبو الغنائم
	٤٧ (ت)

(ص)

صارم المصرى ١٩٢ (ت)

صاعد بن سيار الهروى أبو العلاء
٢١٨ (ت)

صالح بن أحمد بن يعقوب ١٤٤
(ت) و ١٩٥ (ت)

صالح بن أحمد القيراطى ٢٦٧
(ت)

صالح بن الإصبيغ ٩٩ (ت)

صالح بن محمد البغدادى الحافظ
١٤٩ (ت)

صريع الدلاء ٢٧٥

صفار ٣٤٨

الصفدى ٣٥٨ (ت)

صفية بنت حبي رضى الله عنها
١٣ و ١٤

الصولى ٣٤٣

صهيب الرومى رضى الله عنه

١٣ و ٦٧ (ت) و ٦٨ (ت)

(ض)

الضحاك بن مزاحم ١٥ (ت)

و ١٦ (ت)

الضحاك هـ

ضمرة ٣٤٢ (ت)

الضياء (صاحب " المختارة ")

٤٧ (ت)

ضياء الدين (والد الإمام فخر الدين
الرازى) ٢٠٤ (ت) و ٢٠٥
(ت)

(ط)

طاش كبرى ١١١ (ت)

طالوت ٧٧ (ت)

طاؤس بن كيسان ١٤ و ١٥

(ت) و ١٦ (ت) و ١٢٥

طلحة بن محمد البغدادى الحافظ

٢١٥ و ٢٢٧ (ت) و ٣٥٢

الطبرانى (سليمان بن أحمد) ٦٩

(ت) و ٧٠ (ت) و ٧١

(ت) و ٩٤ (ت) و ٩٦ (ت)

و ١٠١ (ت) و ١٠٣ (ت)

و ١٢١ (ت) و ١٢٢ (ت)

و ٢٧٨ (ت) و ٢٨٠ (ت)

و ٢٩٧ (ت) و ٢٩٩ (ت)

و ٣٠٢ (ت) و ٣٢٧ (ت)

الطبرى (صاحب " التاريخ ")

٢٥١

الطحاوى الإمام ٧ (ت)

و ١١٠ (ت) و ١١٢ (ت)

و ١٣٣ و ١٤٠ (ت) و ١٥٤

(ت) و ١٦٠ (ت) و ١٩٤

(ت) و ٢٣٩ (ت) و ٢٤٩

و ٢٩٨ (ت) و ٣٢٠ (ت)

ططر ٣٥٧ (ت)

طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه

٩ (ت)

طلحة بن عمرو ١٠٠ (ت)

(ع)

عائشة بنت سعد بن أبى وقاص
رضى الله عنها ٦٦ (ت)

عائشة بنت عمجد رضى الله عنها

٢٢ و ٢٤ (ت) و ٣٤ (ت)

و ٤٢ (ت) و ٤٣ (ت) و ٤٤

(ت) و ٤٥ (ت) و ٤٦ (ت)

و ٤٧ (ت) و ٤٨ (ت)

عائشة (أم المؤمنين) رضى الله عنها

١٣ و ٤١ (ت) و ٤٤ (ت)

و ٨٩ (ت) و ٩٠ (ت) و ١٠٢

(ت) و ٢٠٧ و ٢٧٨ (ت)

عابر (وهو هود النبی علیه

السلام) ٦ (ت)

عارف حكمت ١٨٢ (ت)
 عباس بن مصعب ١٧٢ (ت)
 عاصم بن كليب ٢٩٧ و ٢٩٨
 (ت) و ٢٩٩ (ت)
 عاصم ١٠١ (ت) و ١٠٣ (ت)
 عافية بن يزيد الأودي ٢٣٧
 و ٢٣٩ (ت) و ٢٤١ (ت)
 و ٣٣٢
 عامر بن وائلة أبو الطفيل رضي
 الله عنه ٢٦ (ت) و ٢٨ (ت)
 و ٣٢ (ت) و ٣٦ (ت) و ٤٢
 (ت)
 عباد بن سليمان ٢٠٥ (ت)
 عباد بن كثير الرملي ٢٧٤ (ت)
 عبادة بن الصامت رضي الله عنه
 ٢٧٧ (ت)
 العبادي ٢٨٢
 عباس بن اسماعيل ١٠٥ (ت)
 العباس بن بكار ٢٦ (ت)
 عباس بن محمد الدوري ٤٥
 (ت) و ٤٦ (ت)
 عباس بن مصعب ١٧٢ (ت)
 العباس بن عبد المطلب رضي الله
 عنه ٣٤٧
 عبد الأعلى ١٢٠ (ت)
 عبدان بن عثمان ١٧٧ (ت)
 عبدان (محمد بن عيسى الحافظ)
 ٧٩ (ت)
 عبد الباقي الحنبلي ٦٥ (ت)
 عبد الجبار بن العلاء ٧٩ (ت)
 عبد الحق المحدث الدهلوي ٨٥
 (ت)
 عبد الحئي بن العباد الحنبلي ١٤٣
 (ت) و ٣٥٩ (ت)
 عبد الرحمن بن ابراهيم الزهري
 ٣٣٥
 عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو محمد
 ٤٥ (ت) و ٤٦ (ت) و ١٣٨
 (ت) و ١٣٩ (ت) و ١٤٠
 (ت) و ١٤١ (ت) و ١٤٢
 (ت) و ١٤٣ (ت) و ١٤٤
 (ت) و ٢٥٠

عبد الرحمن بن أبي ليلى ٢٥١
 و ٢٧٥ (ت)
 عبد الرحمن بن أحمد بن الحجاج
 ١٤٣ (ت)
 عبد الرحمن بن أحمد بن محمد
 العمري ٥٣ (ت)
 عبد الرحمن بن بشر ٧٩ (ت)
 عبد الرحمن بن خير الدين ٢٧
 (ت)
 عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
 ١٧ (ت) و ٣٤١ (ت)
 عبد الرحمن بن سلام الجمحي
 ٩٨ (ت) و ١٠٠ (ت)
 عبد الرحمن بن شماس المهری
 ٧١ (ت)
 عبد الرحمن بن عبد اللطيف ٢٧
 (ت)
 عبد الرحمن بن عبد الله البجلي
 ٨٨ (ت)
 عبد الرحمن بن عمرو النصري
 ٨٨ (ت)
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله
 عنه ١٦١ (ت)
 عبد الرحمن بن القاسم ١٠٢
 (ت)
 عبد الرحمن بن القاسم (صاحب
 مالك) ١٥٧ (ت) و ٣٣٢
 و ٣٤٦ (ت)
 عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
 السرخسي ١٨ (ت) و ٢٤ (ت)
 و ٤٥ (ت) و ٤٦ (ت) و ٥٣
 (ت)
 عبد الرحمن بن محمد بن أمرويه
 أبو الفضل الكرماني ٣٢٨ و ٣٢٩
 عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير
 الدوسي ١٠٠ (ت)
 عبد الرحمن بن وعلة ٢٦٧ (ت)
 عبد الرحمن بن يونس أبو مسلم
 المستملی ٨٢ (ت) و ١٨٢ (ت)
 عبد الرحيم بن الحسين الدين
 أبو الفضل العراقي ٤١ (ت)
 و ٥٤ (ت) و ٧٣ (ت) و ٧٤

- (ت) ١١١ و (ت) ٢٦٩
 (ت) ٢٧٣ و (ت) ٢٧٩
 (ث) ٣١٩ (ت)
 عبد الرزاق ٨٠ (ت) ٨٥
 (ت) ٩٦ و (ت) ٢٧٥ (ت)
 و ٢٧٨ (ت)
 عبد السلام أبو هاشم الجبائي ٢٠٣
 (ت)
 عبد الصمد ٢٦٨ (ت)
 عبد العزيز بن أبي داود ١١٩
 (ث)
 عبد العزيز بن أبي رواد ٣٤٢
 و ٣٥٠
 عبد العزيز بن أبي سلمة ٣٤١
 (ت)
 عبد العزيز بن الحسن الطبري
 ٥٣ (ت)
 عبد العزيز بن الحصين ٩٧
 (ت)
 عبد العزيز بن خالد الترمذي
 ٤٧ و (ت) ١٢٢ (ت)
 الصغاني ١٩٥ (ت) و ٣٣٢
 عبد العزيز بن عبد الله العمري
 ٨٣ (ت)
 عبد العزيز بن عبد الله ٩٣ (ت)
 عبد العزيز بن الماجشون ٨٧ (ت)
 و ٣٤٠ (ت)
 عبد العزيز بن محمد الدراوردي
 ٩٢ (ت) و ٩٤ (ت) و ١٣٣
 عبد العزيز البخاري ١٨٥ (ث)
 عبد الغفار بن محمد ١٣٩ (ت)
 عبد القادر القرشي محي الدين ٥ (ت)
 و ١٩ (ث) و ٢٢ (ت) و ٢٤ (ت)
 و ٥٧ (ت) و ٥٨ (ت) و ١١٠
 (ت) و ١٣٥ (ت) و ١٥٥ (ت)
 و ١٩٤ (ت) و ٢٠٤ (ت) و ٢١٨
 (ت) و ٢٢٠ (ت) و ٢٤٥
 (ت) و ٢٤٦ (ت)
 عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري
 المقرئ ١٨ (ت) و ٢٤ (ت)
 و ٤٧ (ت) و ١٢٢ (ت)

- عبد اللطيف بن محمد هاشم
 السندي ١٣٤ و ٢١٤ (ت)
 عبد الله بن ابراهيم بن قتيبة ١٧
 (ت)
 عبد الله بن ابراهيم الحميري
 ٣٣٧ (ت)
 عبد الله بن أبي أوفى أبو معاوية
 الأسلمي الأنصاري رضي الله عنه
 ٢١ و ٢٦ (ت) و ٢٨ (ت)
 و ٣٧ (ت) و ٣٨ (ت) و ٤٠
 (ت) و ٥٧ (ت)
 عبد الله بن أبي بكر العتكي ١٠٣
 (ت)
 عبد الله بن أبي حبيبة الأنصاري
 رضي الله عنه ٦٤ (ت) و ٦٥
 (ت) و ٦٦ (ت)
 عبد الله (ابن أبي خيثمة) ٦٣
 (ت)
 عبد الله بن أحمد بن حنبل ١١٤
 (ت) و ١٤٤ (ت)
 عبد الله بن أحمد العمادي ٥١
 (ت)
 عبد الله بن أنيس رضي الله عنه
 ٢٠ و ٢٤ (ت) و ٢٩ (ت)
 و ٣٠ (ت) و ٣٧ (ت) و ٣٩
 (ت)
 عبد الله بن بسر المازني رضي الله
 عنه ٣١ (ت)
 عبد الله بن جعفر الرازي أبو علي
 ٥٥ (ت) و ٥٦ (ت) و ٥٧
 (ت) و ٥٨ (ت)
 عبد الله بن جعفر المديني أبو علي
 ٩٣ (ت) و ٩٤ (ت) و ٩٥
 (ت) و ٩٦ (ت)
 عبد الله بن الحارث بن جزء
 الزبيدي رضي الله عنه ١٩ و ٢٤
 (ت) و ٢٥ (ت) و ٢٩ (ت)
 و ٣٧ (ت) و ٣٩ (ت) و ٤٠
 (ت) و ٤٩ (ت) و ٥٠ (ت)
 و ٥١ (ت) و ٥٢ (ت) و ٥٤

(ت) ٥٥ (ت) ٥٦ (ت) عبد الله بن عبد الحكم أبو محمد
 و٥٧ (ت) ٥٨ (ت) ٦٠ و٩٤ (ت) ١٥٧ (ت) و
 (ت) ١٥٩ (ت) ٣٣٧ (ت)
 عبد الله بن الحارث ٢٦٨ (ت) عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر
 و٢٦٩ (ت) ١٠٠ (ت) عبد الله بن عبد العزيز أبو
 عبد الله بن الحسين ٥٣ (ت) عبد الرحمن الزاهد العمري ٨٣
 عبد الله بن داود الخريبي ١٣٦ (ت) و٨٤ (ت) و٨٥ (ت)
 (ت) و١٩٧ (ت) ٣٥١ عبد الله بن عبد الوهاب ٩٢
 عبد الله بن دينار ٣١٤ (ت) (ت)
 عبد الله بن ربيع التميمي ٨٦ (ت) عبد الله بن عبيد الله ٢٨٣ (ت)
 عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ٧١ (ت) و٧٢
 (ت) و١٢٢ عبد الله بن كثير الرازي ٤٦
 (ت) عبد الله بن محرز ٣٠٢ (ت)
 عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد المعروف بأبي الشيخ
 ٩٢ (ت) و٩٥ (ت) و٩٦ (ت) و٩٧ (ت) و٩٨ (ت)
 عبد الله بن صالح ٢٤٣

٩٩ (ت) و١٠٠ (ت) و١٧٧ عبد الملك بن عبد الرحمن السرخسي
 (ت) و١٧٨ (ت) و٢١٩ (ت) ٤٦ (ت) و٥٣ (ت)
 عبد الله بن محمد بن زكريا ٩٢ (ت) عبد الملك بن مروان ١٥ (ت)
 و٢٥٢ و٢٦٤ عبد مناف ١١ (ت) و١٣ و٨١
 (ت) و١٢٥ (ت) عبد الله بن محمد بن مسلم ٩٣
 (ت) عبد الله بن محمد الأنصاري ١٨٨
 (ت) و٢١٨ (ت) عبد الله بن محمد البلوي ١٥٢
 (ت) و١٥٦ (ت) عبد الله بن محمد الزهري ٩٩
 عبد الله بن نافع ٣٤٠ (ت) عبد الله بن وهب المصري ٩٣
 (ت) و٩٤ (ت) و٣٣٢ و٣٣٤ عبد الله الصنعاني ٢١٠
 عبد الملك بن الحسن المعدل ١٠٣ (ت)
 (ت) عبد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد
 الدبوسي ٢٤٥ (ت) و٢٤٨ عبد الملك بن صالح ١٠ (ت)

عبيد الله بن عمر ٨١ (ت)
 و٨٢ (ت)
 عبيد الله بن محمد بن سليمان
 ١٠١ (ت)
 عبيد الله بن موسى ٩٦ (ت)
 عبيدة السلماني ١٢٥ (ت)
 عتبة بن عبيد السلمى رضى الله
 عنه ٣٢ (ت)
 عتبة بن غزوان المازني رضى الله
 عنه ١٢٩ (ت)
 عتيق بن داود الباني القاضي
 أبو بكر ١٠٣ (ت) و١٢٣
 (ت) و١٦٦ (ت) و٢٤٠
 (ت)
 عثمان بن راشد ٤٣ (ت) و
 ٤٤ (ت) و٤٥ (ت) و٤٧
 (ت)
 عثمان بن سعيد الدارمي ٨٢
 (ت)
 عثمان بن عبد الرحمن ١٤٨ (ت)
 عثمان بن عبيد الله ٩ (ت)
 عثمان بن عطاء ١٤ (ت)
 عثمان بن عفان رضى الله عنه
 ١٠ و١٢ (ت) و٤٤ (ت)
 و٥٩ (ت) و١٢٤ (ت)
 و١٣١ و١٦١ (ت) و١٨٧
 (ت) و٢٠٢ (ت) و٢١٣
 (ت) و٢٣٥ و٢٩٧ و٣٢١
 (ت) و٣٤١ (ت) و٣٤٦
 (ت)
 عثمان بن محمد التيمي ٣٥٢
 عثمان بن مسلم البتي أبو عمرو
 ١٦٩ (ت) و١٧٠ (ت) و
 ١٧١ (ت) و١٧٧ (ت)
 و١٨٤ (ت) و٢٢٨ (ت)
 العلاء بن خالد العامري رضى الله
 عنه ٣٣ (ت) و٣٤ (ت)
 عدى بن الفضل ١٢٠ (ت)
 و١٢١ (ت)
 عروة بن أذينة ٢١٠ و٢١١
 (ت)

عروة بن الزبير ١٢٥ (ت)
 عروة بن مسعود رضى الله عنه
 ٧٢ (ت)
 العز الرازي ٣٥٩ (ت)
 عزيز عليه السلام ١١
 غصام بن يوسف ١٨٢ (ت)
 عضد الدولة ٢١٦
 عطاء بن أبي رباح ١٤ (ت)
 و١٦ (ت) و٩٠ (ت) و
 ١٠٠ (ت) و١٢٤ (ت)
 و١٢٥ (ت) و١٦٩ (ت)
 و٢٠٧ (ت) و٢٠٨ (ت)
 و٢١١ و٢٢٧ (ت) و٣٣٩
 (ت)
 عطاء بن علي الجوزجاني ١٩٢
 (ت)
 عطاء بن يسار ٣١٦ (ت)
 العفيف عمر الموصلي ٢٨٦ و
 ٢٨٧
 عقبة بن عامر رضى الله عنه
 ٧٢ (ت)
 عقيل ١٠ (ت)
 العقيلي ٢٠ (ت) و٢٢ (ت)
 و١٥٦ (ت)
 عكراش بن ذويب التميمي ٣٤
 (ت) و٤١ (ت) و٤٢
 (ت)
 عكرمة ١٢٥ (ت) و٢٦٧
 (ت) و٣٣٩ (ت)
 العلاء بن عبد الرحمن ٩٤ (ت)
 و٩٥ (ت) و٩٧ (ت)
 علاء الدين البخاري ١٩١ (ت)
 العلاء الرومي ٣٥٦ (ت)
 و٣٥٧ (ت)
 العلاء السمرقندي ١٨٢ (ت)
 العلاء الصيرامي ٣٥٦ (ت)
 عنقمة بن قيس ٩٠ (ت)
 و١٢٤ (ت) و٢٠٧ و٢٠٨
 و٢٢٧ (ت) و٢٨١ (ت)
 علي بن ابراهيم الواسطي ٤٣
 (ت)
 علي بن أبي بكر المرغيناني

برهان الدين أبو الحسن ١٨٤ (ت) ١٨ (ت) و ٢٤ (ت) و ٥٣ (ت)
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه
 ٨ (ت) و ٩ (ت) و ٣٢ (ت) و ١٨٢ (ت) و ١٨٣ (ت)
 (ت) و ١٨٤ (ت) و ٧٣ و ٧٢ (ت) و ٧٤ (ت) و ٨٩ (ت)
 (ت) و ٩٠ (ت) و ١٠٢ (ت) و ١٠٧ (ت) و ١١٦ (ت)
 و ١١٧ (ت) و ١١٩ (ت) و ١٢٠ (ت) و ١٢١ (ت)
 و ١٢٤ (ت) و ١٢٥ (ت) و ١٢٨ (ت) و ١٣١ و ١٦٤
 و ١٨٧ (ت) و ١٩٨ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢٢٩ و ٢٣٥ و ٢٧٨
 (ت) و ٣١٨ و ٣١٩ (ت) و ٣٢١ (ت) و ٣٤١ (ت) و ٣٤٦
 علي بن أحمد بن البصري ٢٦٩ (ت) ٢١٩ (ت)
 علي بن أحمد بن عيسى أبو الحسين (ت) ١٤٥ (ت)

علي بن الحسن القمي ٣٤٣
 علي بن الحسين بن الأسود ٨ (ت)
 الطوسي ٣٥٢
 علي بن الحسين بن موسى الشريف (ت)
 المرتضى ٢٧ (ت)
 علي بن الحسين العلوي ٥٢ (ت)
 علي بن الحسين الغزنوي ٥١ (ت)
 علي بن حماد ٧٩ (ت)
 علي بن سودون بن إبراهيمي ٣٦٠ (ت)
 علي بن عبيد الزاغواني ٢٦٩ (ت)
 علي بن المبارك ١١٩ (ت)
 علي بن محمد بن عبيد ٢٩٩ (ت)
 علي بن محمد أبو الحسن البزدوي (ت)
 فخر الإسلام ١٧٥ (ت) و ١٧٧ (ت)
 (ت) و ١٧٩ (ت) و ١٩١ (ت)
 علي بن محمد السمناني أبو القاسم ٨٦ (ت)
 علي بن محمد ٤٧ (ت) و ٨٦ (ت)
 علي بن المديني ٨٧ (ت) و ٩٣ (ت)
 (ت) و ١٣٥ (ت) و ٢٥٣ و ٣٤٣
 علي بن مسلم ٩٦ (ت)
 علي بن مسهر ١٣٣ و ١٧٣ (ت) و ٣٣١
 علي بن موسى ١٦٤ (ت)
 علي القاري ٣٦ (ت) و ٥٩ (ت)
 (ت) و ٦٢ (ت) و ٦٨ (ت)
 (ت) و ٧٠ (ت) و ١٠٤ (ت)
 (ت) و ١١٠ (ت) و ١٨١ (ت)
 (ت) و ١٨٤ (ت) و ١٨٨ (ت)
 (ت) و ١٩٧ (ت) و ٣١٩ (ت)
 (ت) و ٣٤٩ (ت)
 عمار بن ياسر رضي الله عنه ١٣ و ٢٠٧

عمارة بن زاذان ٩٨ (ت)
 عمارة ١٠٢ (ت)
 عمران بن حصين رضى الله عنه
 ٦٩ (ت) و ٣٠٢ (ت)
 عمر بن ابراهيم المقرئ ٨ (ت)
 و ٢٦ (ت) و ٦٢ (ت)
 عمر بن ابراهيم ٢٩٦ (ت)
 عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي
 أبو حفص بن شاهين ٢١٨
 (ت)
 عمر بن الحسن الأشعري ٢١٧
 (ت)
 عمر بن حفص بن غياث ٢٧٠
 (ت)
 عمر بن حجاج بن أبي خليفة ٩
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 ٣ و ١٢ (ت) و ٦٩ (ت)
 و ٧٥ (ت) و ٨٥ (ت) و ٨٩
 (ت) و ٩٠ (ت) و ١٢٤ (ت)
 و ١٢٦ (ت) و ١٢٧ (ت)

و ١٣١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٠٨
 ٢٠٩ و ٢١٣ (ت) و ٢٢٤
 و ٢٢٥ و ٢٣٥ و ٢٤٧ و ٢٥٢
 و ٢٥٤ و ٢٦٤ و ٢٩٤ و ٢٩٧
 و ٣٠٩ و ٣١٠ (ت) و ٣١١
 (ت) و ٣١٢ (ت) و ٣٤٦ (ت)
 عمر بن ذر ٢٣٧ (ت)
 عمر بن شبة ٢٣٠
 عمر بن عبد العزيز ٣٢ (ت)
 و ٩٠ (ت) و ٣٤٦ (ت)
 عمر بن قيس الماصر ٢٠ (ت)
 عمر بن قيس المكي ٩٨ (ت)
 و ١٠٠ (ت)
 عمر بن محمد ١١٥ (ت)
 عمر بن نجم الدين النسفي ١٩١ (ت)
 و ٣٢٤
 عمرو بن أبي عمرو ١١٩ (ت)
 عمرو بن أبي عمرو ٢٢٠ (ت)
 عمرو بن جريث رضى الله عنه
 ٢٩ (ت) و ٣٧ (ت) و ٤٠ (ت)

عمرو بن دينار ١٤ و ١٠١ (ت)
 و ١٢٥ (ت) و ١٣٣ و ١٧٦ (ت)
 عيسى بن موسى ٢٠٩
 عيسى بن يونس السبيعي أبو عمرو
 ١٩٥ (ت) و ٢٦٨ (ت)
 عيسى الجعفري المغربي ٢١٩
 (ت)
 عمرو بن عبيد ١٦٤ و ١٧٦
 (ت)

(غ)

الغزالي أبو حامد الطوسي ٢
 و ١٥٥ (ت) و ٢١٤ و ٢٣٢
 و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٢ و ٣٠٥
 و ٣٢٤ و ٣٠٦
 غندر ٨٨ (ت)
 غيلان بن منبه القدرى الدهشقي
 ١٦٤

(ف)

الفارس (منو جهر الكيان الملك)
 ٦ (ت)
 عيسى بن أبان ١٤٥ (ت)
 عيسى بن أبي بكر بن أيوب
 (الملك المعظم شرف الدين)
 ٢٨٥ و ٣٤٨ (ت)

- فاطمة بنت أبي حبيش رضى الله
عنها ٢٦٦
فاطمة بنت المنذر ٢٦٦ (ت)
فالخ بن شيث ٥
فالخ بن عابر ٦ (ت)
فائد المطار ٦٨ (ت)
الفتح بن عمرو الوراق ٢٨٣
(ت)
فخر الدين الأرسابندى القاضى
٣٢٧ و ٣٢٨ (ت)
فخر الدين الرازى ١٢ (ت)
و ١٥٢ (ت) و ١٥٥ (ت)
و ٢٠٤ (ت) و ٣٣٥ (ت)
و ٣٣٦ (ت)
القرات بن محبوب ١١٨ (ت)
القراء ٢٠٦ (ت) و ٢٢٤ و ٢٢٧
(ت) و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١
و ٢٣٨ و ٢٤٧ و ٢٤٨
الفرزدق (الشاعر) ٢١ (ت)
و ٢٢٦ (ت) و ٢٤١ (ت)
فرقد ١٤٥ (ت)
- فرعون ٤
فروخ ٩٨ (ت) و ١٠٠ (ت)
الفضل بن الجناح أبو خليفة ٢٣
(ت)
الفضل بن دكين ٩
الفضل بن سهل ٢٨٣ (ت)
و ٢٨٤ (ت)
الفضل بن موسى السينانى ١٠٨
(ت)
فضل الله التوربشقى ٨٥ (ت)
فيروز ٥
فيروجى ٣ و ٤
- (ق)
- القادر ٣٤٧
قاسط ١٣
قاسم بن أصبغ أبو محمد ٤٩
(ت) و ٨٤ (ت) و ٢١٠
(ت)

- القاسم بن الحكم ٩٥ (ت)
و ٢٩٦ (ت)
القاسم بن عباد الترمذى ١١٨
(ت)
القاسم بن غسان ٢٣٨ (ت)
قاسم بن قطلوبغا ٣١ (ت)
و ٣٢ (ت) و ١١٠ (ت) و ٢١٦
(ت)
القاسم بن محمد بن أبي بكر
الصدىق ٢١٢
قاسم بن محمد أبو محمد ٨٢
(ت) و ١٤٨ (ت)
القاسم بن خيمرة ٢٨١ (ت)
القاسم بن المظفر ٥٣ (ت)
القاسم بن معن ٢٢٩ (ت)
و ٢٣٠ و ٢٣٧ و ٢٤٧ و ٣٣١
قاسم بن المقرئ ٦٢ (ت)
القاسم ٤٧ (ت)
القائم ٣٤٧
قبيصة ١٦٥ (ت)
- قتيبة بن سعيد ٩٢ (ت) و ٩٥
(ت) و ١٩٤ (ت) و ٢٦٨
(ت)
قسقس السوفسطائى ١٦٤
القضاعى ٧٣ (ت) و ٢٧٨
(ت)
قطرب ٢٤٧
القطيعى ١١٩ (ت)
القفال الشاشى ٢٨٢
القفال المروزى ٧٦ (ت)
و ١٥٥ (ت) و ٢٧٢ و ٢٧٣
و ٢٨١
القلانسى ٢٠٤
القوام الإتقانى ١٨٢ (ت)
و ١٩١ (ت)
قوام الدين الكاكى ١٩١ (ت)
قيس بن حماد بن أبي حنيفة ٩
قيس بن سعد بن عبادة رضى
الله عنها ١٠٣ (ت)
قيس بن المرزبان ٣ و ٥ و ٨
(ت) و ١١٧ (ت)

قيس عيلان ٢٢٨

قينان بن أنوش ٦ (ت)

(ك)

كاؤس ٥ (ت)

كتمش الملك ٦ (ت)

كثير بن شنظير ١٠٧ (ت)

الكرابيسي ٢٠٦ (ت)

كردبو ٦ (ت)

الكسائي ٢٢٤ و ٢٢٨ (ت)

٢٣١ و ٢٣٨ و ٢٤٧ و ٢٤٨

كشماسف ٣ و ٤ و ٦ (ت)

كعب بن الخزرج ٣٠ (ت)

كعب الأحبار ١١٧ (ت)

٢٢٧ (ت)

الكفوي ٢٨٧ (ت)

كلب ١٣

الكلبي ١٧٠ (ت) و ٢٥٢

كميس ٣ و ٤

كناسة ٣ و ٤

كنانة بن أبي الحقيق ١٤ (ت)

كنانة ١٣ (ت)

كنانة ٢٢٨ (ت)

كندة ٣٢ (ت)

كنعان ٣ و ٤ و ٥

الكواز ١٥٧ (ت)

كودبو ٦ (ت)

الكوراني ٦٥ (ت) (راجع)

ابراهيم بن حسن

كيابود الملك ٦ (ت)

كيار ٦ (ت)

كيقباد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ (ت)

كيكاؤس بن كيقباد ٤ و ٥

كيمورت ٥

كئي ياسين الملك ٦ (ت)

(ل)

اللالكائي ٧٧ (ت)

لامك بن متوشلخ ٦ (ت)

ليبد بن أبي ليبد ١٩٦ (ت)

البللاج ٣١٥ (ت)

لقمان الحكيم رضى الله عنه ١٣

١٢٣ (ت) و ٦٥ و ٦٦ (ت) و ٦٧ (ت)

٧٩ و ٨٠ (ت) و ٨٤ (ت)

لهراسف ٥

الليث بن حماد ٢٦٧ (ت)

الليث بن سعد ١٠ (ت) و ٣٥

٩٠ (ت) و ٨٧ (ت) و ٩٠

١٢٢ و ١٢٣ (ت) و ١٢٩

١٣٢ و ١٣٣ (ت) و ١٣٤ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠

٢١٤ و ٢١٥ (ت) و ٢٢٢ و ٢٤٣ و ٣٣٤ و ٣٤٢

١٤١ و ١٤٣ (ت) و ١٤٤ و ١٤٦ (ت)

١٤٧ و ١٤٨ (ت) و ١٤٩

١٥٠ و ١٥١ (ت) و ١٥٣ و ١٥٧

١٥٩ و ١٦٠ (ت) و ١٦٨

١٧١ و ١٨١ (ت)

٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٧ و ٢٠٩

٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣

٢١٤ و ٢١٥ و ٢٢١

٢٢٢ و ٢٢٩ و ٢٣٤

٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٥١ و ٢٥٥

٢٦٦ و ٢٦٧ (ت) و ٣١٣ (ت)

(م)

ماحشير ٥ (ت)

ماحين ٥ (ت)

مارد بن مهليل ٦ (ت)

المازني ٢٤٧

ماعرز الأسلمي رضى الله عنه

٣١٤ (ت) و ٣١٥

مالك بن أنس الإمام رحمه الله

٩ و ١٠ (ت) و ١١ (ت)

١٢ (ت) و ٢٠ (ت) و ٢١

٣٥ (ت) و ٦٢ (ت)

٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٤ و ٣٣٨	الحبي (صاحب خلاصة الأثر)	محمد بن أبي عمر العدني ٦١	عبد الملك الأدمي ٣٤٠ (ت)
(ث) ٣٣٩ و ٣٤٠ (ت)	١١١ (ث)	(ث) ٨٨ (ت)	محمد بن أحمد بن محمد العمري
٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٤ (ت)	محرز بن سلامة العدني ٩٢ (ت)	محمد بن أبي محمد ٦١ (ت)	الصاغاني الحنفي أبو البقاء الشهير
٣٤٦ (ت) و ٣٥٠	محمد بن أبان بن صالح ٢٨١	محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو أحمد	باهن الضياء ١١ (ت)
مالك بن عمرو ١٠٢ (ت)	(ت)	١٠١ (ت)	محمد بن أحمد بن مطر بن العلاء
مالك بن مغول البجلي ٢٤١	محمد بن إبراهيم بن حبيلش	محمد بن أحمد بن أبي أحمد	١٥ (ت)
المامون ٧٦ (ت) و ١٧٦ (ت)	البغوي ٢٢٠ (ت)	السمرقندي علاء الدين أبو بكر	محمد بن أحمد بن موسى العمري
٢٠٤ (ت) و ٢٨٤ (ت) و ٢٨٥	محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى	١٨٣ (ت) و ١٨٤ (ت)	أبو عبيد الله ٢٤٦ (ت)
(ت) ٣٤٧	الوزير اليافعي عز الدين ٢١ (ت)	محمد بن أحمد بن الحسن ٩٩	محمد بن أحمد الجرجاني أبو أحمد
ماه ٥ و ٨ (ت)	٢٠٣ (ت) و ٢٢٥ (ت)	(ت)	٩٣ (ث)
المبرد ٢٢٨ (ث) و ٢٢٩ و ٢٣٠	محمد بن إبراهيم بن علي ١٦	محمد بن أحمد بن حمدان أبو عمرو	محمد بن أحمد الجنيد ٤٣ (ت)
٢٤٧	(ت)	٩٤ (ت)	محمد بن أحمد الشروطي ١٩٤
متوشلخ بن أخنوخ ٦ (ت)	محمد بن إبراهيم الإصبهاني	محمد بن أحمد بن سلم الخرائي	(ت)
المتوكل ٣٤٧	أبو بكر الشهير بابن المقرئ ١٦	٨٧ (ث)	محمد بن أحمد الشعبي ٥١
مجاهد ١٤ و ١٢٤ (ت) و	(ت) ٢٢١ (ت)	محمد بن أحمد بن ساعدة ٥٣	(ت)
١٢٥ (ت) و ٢٢٧ (ت)	محمد بن إبراهيم الكوراني أبو طاهر	(ت)	محمد بن أحمد العامري ١٥١
مجمع بن يحيى الأنصاري ٩٩	١٨٢ (ت)	محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر ٥٦	(ت)
(ت)	محمد بن إبراهيم ٢١٣ (ت)	(ت)	محمد بن أحمد اليقطيني ٨٧
الحب بن الشحنة ٣٥٨ (ت)	محمد بن أبي بكر المقدمي ٥	محمد بن أحمد بن عمر ٧٩ (ت)	محمد بن أحمد بن محمد بن
الحبوبي ٢١٨ (ت)	(ت)	محمد بن أحمد بن محمد بن	(ت)

محمد بن اسحاق بن يسار (صاحب
المغازي) ٩ (ت) و ١٠ (ت)
و ٤٥ (ت) و ٧٤ (ت) و ٧٧
(ت) و ٧٨ (ت) و ٩٥ (ت)
و ٩٦ (ت) و ٢٥٢ و ٢٦٦
(ت) و ٣٣٩ و ٣٤٠ (ت)
و ٣٤١ (ت)
محمد بن اسحاق الثقفي السراج
٩٢ (ت)
محمد بن اسحاق القطيعي أبو بكر
١٠٨ (ت)
محمد بن اسحاق النديم البغدادي
١٧١ (ت) و ١٧٧ (ت)
و ١٧٩ (ت) و ٢٠٤ (ت)
و ٢٠٥ (ت) و ٢٤٦ (ت)
محمد بن إسماعيل البخاري الإمام
١٠ (ت) و ٢٨ (ت) و ٢٩
(ت) و ٣٠ (ت) و ٦٥ (ت)
و ٧٠ (ت) و ٧١ (ت) و ٩٢
(ت) و ٩٣ (ت) و ١٠٥
(ت) و ١١٥ (ت) و ١٢٢ (ت)

محمد بن اسحاق بن يسار (صاحب
المغازي) ٩ (ت) و ١٠ (ت)
و ٤٥ (ت) و ٧٤ (ت) و ٧٧
(ت) و ٧٨ (ت) و ٩٥ (ت)
و ٩٦ (ت) و ٢٥٢ و ٢٦٦
(ت) و ٣٣٩ و ٣٤٠ (ت)
و ٣٤١ (ت)
محمد بن اسحاق الثقفي السراج
٩٢ (ت)
محمد بن اسحاق القطيعي أبو بكر
١٠٨ (ت)
محمد بن إسماعيل البخاري الإمام
١٠ (ت) و ٢٨ (ت) و ٢٩
(ت) و ٣٠ (ت) و ٦٥ (ت)
و ٧٠ (ت) و ٧١ (ت) و ٩٢
(ت) و ٩٣ (ت) و ١٠٥
(ت) و ١١٥ (ت) و ١٢٢ (ت)

محمد بن جعفر الوركاني ١٤٤
(ت) و ١٥٣ و ١٥٤ (ت)
و ١٥٧ (ت) و ١٥٨ (ت)
محمد بن جعفر ٩٧ (ت)
محمد بن حامد السلمي أبو أحمد
١٠٨ (ت) و ١٦٢ (ت) و ١٦٣ (ت)
و ١٦٤ و ١٦٥ (ت) و ١٧٧
محمد بن الحجاج الحمصي ١٠١
(ت) و ١٨٠ (ت) و ١٩٣
(ت) و ١٩٤ (ت) و ٢١٢
محمد بن الحسن بن زياد المقرئ
٢١٧ (ت) و ٢٢٠ (ت)
و ٢٢١ و ٢٣٤ و ٢٣٨ (ت)
و ٢٤٠ (ت) و ٢٤٤ و ٢٤٦
محمد بن الحسن بن قتيبة ١٠٥
و ٢٤٧ و ٢٤٨ (ت) و ٢٥٠
و ٢٦٧ (ت) و ٢٨١ (ت)
محمد بن الحسين الشيباني الإمام
٢٩٨ (ت) و ٢٩٩ (ت)
و ٣٠٤ (ت) و ٣١٩ (ت)
و ٣٢٠ (ت) و ٣٣١ و ٣٣٣
و ٣٣٨ و ٣٥٤ (ت)
محمد بن الحسن العلوي المروزي
٢٨٢
محمد بن الحسين بن حاتم ١٤٩
(ت) و ١٥١ و ١٥٢ (ت)

محمد بن جعفر الوركاني ١٤٤
(ت) و ١٥٣ و ١٥٤ (ت)
و ١٥٧ (ت) و ١٥٨ (ت)
محمد بن جعفر ٩٧ (ت)
محمد بن حامد السلمي أبو أحمد
١٠٨ (ت) و ١٦٢ (ت) و ١٦٣ (ت)
و ١٦٤ و ١٦٥ (ت) و ١٧٧
محمد بن الحجاج الحمصي ١٠١
(ت) و ١٨٠ (ت) و ١٩٣
(ت) و ١٩٤ (ت) و ٢١٢
محمد بن الحسن بن زياد المقرئ
٢١٧ (ت) و ٢٢٠ (ت)
و ٢٢١ و ٢٣٤ و ٢٣٨ (ت)
و ٢٤٠ (ت) و ٢٤٤ و ٢٤٦
محمد بن الحسن بن قتيبة ١٠٥
و ٢٤٧ و ٢٤٨ (ت) و ٢٥٠
و ٢٦٧ (ت) و ٢٨١ (ت)
محمد بن الحسين الشيباني الإمام
٢٩٨ (ت) و ٢٩٩ (ت)
و ٣٠٤ (ت) و ٣١٩ (ت)
و ٣٢٠ (ت) و ٣٣١ و ٣٣٣
و ٣٣٨ و ٣٥٤ (ت)
محمد بن الحسن العلوي المروزي
٢٨٢
محمد بن الحسين بن حاتم ١٤٩
(ت) و ١٥١ و ١٥٢ (ت)

محمد بن الحسين بن حبيب
 أبو حصين الواعى ٩٢ (ت)
 محمد بن الحسين بن ناصر
 البرسوخى ضياء الدين ١٨٢
 (ت) و ١٨٤ (ت)
 محمد بن الحسين السمرقندى
 أبو صالح ١٨٤ (ت)
 محمد بن الحسين القطان ٣٤٢
 (ت)
 محمد بن الحكم ٣٣٧
 محمد بن حمدان الطيالسى ٢٥
 (ت)
 محمد بن خالد بن عثمة ١٢٠
 (ت)
 محمد بن خزيمه ٧٥ (ت)
 (وراجع ابن خزيمه)
 محمد بن خلف بن وكيع ٥
 محمد بن داود بن سليمان ١٠٢
 (ت) و ١٩٥ (ت)
 محمد بن رافع ٩٦ (ت)

محمد بن الربيع بن سليمان ١٤٨ محمد بن سبر بن ١٤ (ت)
(ت) ١٥ (ت) ٩٦ (ت) ٣٧ القاضي ٣٨ (ت) و
محمد بن السراج عمر الخانوي ٩٩ (ت) و ١٠٧ (ت) ٣٩ (ت) و ٤٧ (ت) و
١٨٢ (ت) ١١٨ و ١٢٥ (ت) و ١٦١ ٤٩ (ت) و ١٥٠ (ت) و
محمد بن سعد ٣٤ (ت) و ٣٥ ١٦٩ (ت) و ٢١٥ ٢١٧ (ت)
(ت) ٣٨ (ت) و ٥٨ ٢٩٦ (ت) و ٣٥٢ ٩٩ (ت) و ١٥٠ (ت)
(ت) ٦٠ (ت) و ٦٣ محمد بن شجاع الثلجي ٢٢٠
(ت) و ١٤٤ (ت) ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ (ت)
محمد بن سعيد الأنصاري ٢٠٩ (ت)
(ت) محمد بن سعيد البورقي المروزي ١٩٢ (ت)
أبو عبد الله ١٠٨ (ت) و ١١٢ محمد بن الصباح ١٠٢ (ت)
(ت) محمد بن طاهر المقدسي المعروف
محمد بن سفيان بن سعيد ١٤٨ بابن القيسراني أبو الفضل ٢١٨
(ت) محمد بن سلمة ٣٥١ (ت)
محمد بن سبعة ٧ و ٢٥ (ت) ١٤٤ (ت)
٢٦ (ت) و ٥٢ (ت) و ٥٥ محمد بن العباس ٩٩ (ت)
(ت) ٥٦ (ت) و ٥٧ (ت) محمد بن عبد الأعلى ٩٩ (ت)
١٦٠ (ت) و ١٧٠ (ت) محمد بن الباقي أبو بكر
١٩١ (ت) و ٣٣٨ (ت)

محمد بن علي القاضي الواسطي	٣٣٤ و ٣٣٨ (ت) و ٣٤٣
أبو العلاء ٥٢ (ت) و ٥٧ محمد بن القاسم البجلي ٣٣٤	(ت)
محمد بن عبد الله البيروني	(ت) و ١٠٨ (ت) محمد بن القاسم التميمي ٢٢٩
أبو عبد الرحمن ١٥ (ت)	محمد بن علي ٨٢ (ت) محمد بن قدامة الزاهد ١٩٦
محمد بن عبد الله الجراحي أبو بكر	محمد بن علي ٦٢ (ت) (ت)
٧٩ (ت)	محمد بن عمر بن الحسين البغدادي محمد بن كثير ٨٦ (ت)
محمد بن عبد الله ربيب الوزير	أبو العباس ٥٢ (ت) محمد بن كرام ٢٠٧
أبي العباس الإسفرائني ٤٥ (ت)	محمد بن عمر بن حفص ١٠٠ محمد بن الليث السرخسي ١٩٦
٤٦ (ت)	(ت) (ت)
محمد بن عبد الله الصايغي ٣٢٨	محمد بن عمر بن محمد بن محمد بن المثنى الأنصاري ٦٠٠
(ت)	ابن سبرة الجعابي الكوفي ١١ (ت) و ٦١ (ت) و ١٩٤
محمد بن عبد الوهاب أبو علي	(ت) و ٥٥ (ت) و ٥٦ (ت) (ت)
الجباني ٥ و ١١٧ (ت) و ٢٠٢	محمد بن عمرو بن موسى العقيلي محمد بن محمد بن أحمد بن المهدي
٢٠٤ و ٢٢٤	أبو جعفر ٥٧ (ت) بالله أبو الغنائم ١١٩ (ت)
محمد بن علي بن حبيش المقرئ	محمد بن عمرو ١٠٨ (ت) محمد بن محمد بن استحاق أبو أحمد
أبو الحسين ٥٦ (ت)	محمد بن الفتح ١٠٢ (ت) الحاكم ٨٢ (ت)
محمد بن علي بن مسلم ٩٨ (ت)	محمد بن القرج ١٠١ (ت) محمد بن محمد شهاب الكردي
محمد بن علي الأبادي ٣٤٠	محمد بن فليح ٣٤٠ (ت) ابن البزاز ٥٠ (ت) و ٥١
(ت)	٣٤١ (ت) (ت) و ٦٧ (ت) و ١١٠
محمد بن علي الحصكفي علاء الدين	محمد بن القاسم بن هاشم ٦ (ت) و ١٤٥ (ت) و ١٨٠
١١١ (ت)	(ت) و ١٨١ (ت) و ١٩٣ (ت)
	(ت)

محمد بن محمد بن عزيز التاجر
 ٥١ (ت)
 محمد بن محمد بن محمود
 أبو منصور الماتريدي الإمام ١٩٢
 (ت) و ١٩٣ (ت)
 محمد بن محمد بن نصر البخاري
 ١٨٢ (ت) و ١٨٤ (ت)
 محمد بن محمد أبو عبد الله ٢٥
 (ت)
 محمد بن محمد الحريري أبو الفتح
 ١٨٢ (ت)
 محمد بن محمد الرومي أبو الخير
 ١٨٢ (ت)
 محمد بن محمد الطبراني الرازي
 أبو عبد الله ٨٠ (ت)
 محمد بن محمد الكاشاني أبو بكر
 ١٨٣ (ت)
 محمد بن محمد العطار أبو عبد الله
 ٢٠ (ت) و ٤٣ (ت) و ٤٧
 (ت) و ١٠٠ (ت) و ٢١٦
 (ت)

محمد بن مزاحم المروزي
أبو وهب ١٧٧ (ت) و ٢١٩
(ت)
محمد بن مسلمة رضى الله عنه
١٩٨ و ٣٣٢
محمد بن المظفر بن موسى
البغدادي أبو الحسن ٢١٧ (ت)
و ٢٢١ (ت)
محمد بن معاذ العنبري ٩٥
(ت)
محمد بن معاوية ٨٦ (ت)
محمد بن مقاتل الرازي ١٨٢
(ت) و ١٩١ (ت) و ١٩٣
(ت) و ٣٥٠
محمد بن المنكدر ١٦٩ (ت)
محمد بن موسى الخاسب ٧٧
(ت)
محمد بن مهاجر ١٣٦ (ت)
محمد بن مهدي السيرافي أبو عبد الله
١٠٢ (ت)
محمد بن ميمون ٧٩ (ت)

محمد بن ناصر ١٥٠ (ت)
محمد بن نجيج البلخي ١٨٠ و ٢٢٠ (ت) و ١٨١ (ت)
١٩٢ (ت)
محمد بن نصر المروزي ١٩٤ محمد بن يوسف الشامي الدمشقي
(ت) ٣٠ (ت) و ٣٨ (ت) و ٤٠
محمد بن وضاح ٣٤٤ (ت) و ٤٩ (ت) و ١٠٤
محمد بن هارون الحضرمي أبو حامد (ت) و ١٠٩ (ت) و ١٣٥
١٨ (ت) و ٢٤ (ت) (ت) ١٦٨٠ (ت)
محمد بن هيثم ٥
محمد بن يحيى بن آدم الجوهري الكندي ١١٩ (ت)
١٥٠ (ت)
محمد بن أمين الشامي المعروف بابن
محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني عابدين ٤٨ (ت) و ١١١ (ت)
أبو عبد الله ١٢ (ت) و ١٧٣ (ت) و ٣٢٠ (ت) و ٣٤٨ (ت)
(ت)
محمد بن الباقر الإمام ١٣٦ (ت)
محمد بن يزيد بن عبد الله السلمى
١٠٨ (ت) و ١٠٩ (ت)
محمد بن يزيد ١٧٢ (ت)
محمد بن يعقوب أبو العباس ١٣
(ت)
محمد بن يوسف بن هشير القرشي
١٥ (ت)
محمد بن يوسف أبو حنيفة البخاري
(ت) و ١٨ (ت) و ٢٢
(ت) و ٥٥ (ت) و ٥٨ (ت)
٥٩ (ت) و ٧٥ (ت) و
٧٨ (ت) و ١١٢ (ت)
١١٨ (ت) و ١٢٢ (ت)
١٣٢ (ت) و ١٤٦ (ت)
١٥٢ (ت) و ١٦٠ (ت)
١٧٠ (ت) و ١٧١ (ت)
١٧٥ (ت) و ١٧٨ (ت)
١٨٢ (ت) و ١٨٩ (ت)
١٩٠ (ت) و ٢١٨ (ت)
٢١٩ (ت) و ٢٤٧ (ت)
٣٠٢ (ت)
محمد عبد الحفي اللكنوي
أبو الحسنات ٨٥ (ت)
محمد عقيلة ٦٥ (ت)
محمد مرتضى الزبيدي ٢٠٨
(ت) و ٣٠٧ (ت)
محمد هاشم بن عبد الغفور
السندي ٢٧ (ت) و ٤١ (ت)
٤٩ (ت) و ٦٦ (ت)

محمد هاشم بن محمد حسن مدركة ١٢٥ (ت)
المجددي المرهندي ٢٨ (ت)
و ١٦٨ (ت)
محمود بن أحمد الصابوني ٥٣
(ت)
محمود بن أحمد القونوي جمال الدين
أبو المحاسن الشهير بابن السراج
١٨٥ (ت) و ١٩٢ (ت)
محمود بن الربيع بن سراقه رضي
الله عنه ٣٠ (ت) و ٣١ (ت)
و ٣٣ (ت)
محمود بن سبكتكين أبو القاسم
٢٠٧ و ٢٧٢ و ٢٨١ و ٢٨٢
محمود بن لميد رضي الله عنه
٣١ (ت) و ٣٣ (ت)
محمود بن محمد الواسطي ٩٦
(ت)
محمود حسن خان الطونكي ١٧٢
(ت)
محمود الساجوقی السلطان ٣٢٩
مختار بن غسان ١٠١ (ت)
و ١٧٢ (ت)
مسعد ٧٩ (ت) و ٢٦٨ (ت)
مسروق بن الأجدع ١٢٤ (ت)
و ٢٢٧ (ت)
مسعر بن كدام ١٢٢ (ت)
و ١٣٤ و ١٧٦ (ت) و ٢٣٧
(ت)
مسعود بن شيبه ١٥٦ (ت)
و ١٧٢ (ت)

مسلم بن جرmoz ١٧٠ (ت)
مسلم بن الحجاج ٣٠ (ت)
و ٣٣ (ت) و ٥١ (ت) و ٦٩
(ت) و ٧١ (ت) و ٧٩ (ت)
و ٩٢ (ت) و ٩٦ (ت) و
١٢٢ (ت) و ٢٦٧ (ت)
و ٣١٥ (ت)
مسلم بن خالد الزنجي ٣٥ (ت)
و ٩٤ (ت) و ٩٥ (ت) و
١٢٢ و ١٢٣ (ت) و ١٢٩
(ت) و ٢١٢ و ٢١٣ (ت)
مسلمة بن القاسم ١٠٦ (ت)
مسلمة بن مخلد رضي الله عنه
٧١ (ت) و ٧٢ (ت)
المسيب بن اسحاق ٢٠٨ (ت)
مسيلمة الكذاب ١٩٨
مصطفى عاشر شيخ الإسلام ١٨٢
(ت)
مصعب الزبيري ٢١٠ (ت)
مطرف ٢١٠ (ت)
الطبيع ٣٤٧
معاذ بن جبل رضي الله عنه ٨٩
(ت) و ٩٠ (ت) و ١٢٢
و ١٢٦ (ت) و ١٢٧ (ت)
و ١٢٨
المعافي بن زكريا النهرواني
الجريري أبو الفرج ٧٤ (ت)
و ٧٥ (ت) و ٧٦ (ت)
معانة اليهودي ١٤
معاوية بن صالح ١٧٠ (ت)
معاوية رضي الله عنه ٣٤ (ت)
و ٢٥٢
المعتصم ٣٤٧
المعتضد ٣٤٧
معتمر بن ساجان ٩٩ (ت)
معروف بن الحسن ٩٥ (ت)
و ١٩٦ (ت)
معقل بن يسار رضي الله عنه
٢٤ (ت) و ٣٤ (ت)
معلي ١٦١ (ت)
معمر ٩٦ (ت) و ١٢٠ (ت)
معن بن عيسى ٨٢ (ت)

المغيرة بن حمزة ٢٣٩ (ت)
 المغيرة ١٩٦ (ت)
 مقاتل بن حيان ١٦٩ (ت)
 مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي
 ١٦٩ (ت) و ١٧٠ (ت)
 ٣٣١ و
 المقندر ٣٤٧
 المقتنى ٣٤٧
 المقدام بن داؤد ٩٤ (ت)
 المقدام بن معديكرب الكندي
 ٣٢ (ت)
 المقرئ الشافعي ١٥٥ (ت)
 ٢٠٤ (ت)
 مقسم ٣٠٧ (ت)
 مكحول ١٤ (ت) و ١٥ (ت)
 ١٦ (ت) و ١٢٥ (ت) و
 ٢٩٦ (ت)
 مكرم بن أحمد البغدادي أبو بكر
 ٨ (ت) و ٢٦ (ت) و ٥٣
 (ت) و ٦٢ (ت)
 مكى بن إبراهيم الخافظ ٣٧
 (ت)
 ملك شاه أبو الفتح ٣٢٩ (ت)
 مندل ٢٣٦ و ٣٣٢
 المنذري ٢٧٥ (ت) و ٨٠
 (ت) و ٣٢٧ (ت)
 منصور بن محمد الحنفي ٣٣٧
 المنصور أبو جعفر ٢٠٨ و ٩
 ٢٥٢ و ٣٣١ و ٣٤٧
 منصور بن سيار ٢١٤
 منوچهر بن ابرج ٣
 مورج العروضي ٣٤٧
 موسى بن زكريا الحصكي ١٦
 (ت)
 موسى بن سليمان الشهير بأب
 سليمان الجوزجاني ٧ و ١٩٣ (ت)
 ١٩٤ (ت) و ١٩٦ (ت)
 ٢٣٨ (ت)
 موسى بن عمران عليه السلام
 ٢٦٧

موسى بن هارون ١٤٤ (ت)
 موسى الفراء ١٠١ (ت)
 موسى عليه السلام ١٣ و ١٤
 (ت) و ٢٢٩ (ت)
 الموفق بن أحمد المكي صدر الأئمة
 ١٤ (ت) و ٢٤ (ت) و ٤٥
 (ت) و ٤٦ (ت) و ٤٩ (ت)
 ٥٦ (ت) و ٧٧ (ت) و
 ٧٨ (ت) و ١٠٣ (ت)
 ١٠٥ (ت) و ١٠٩ (ت)
 ١١٨ (ت) و ١٦٥ (ت)
 ١٦٨ (ت) و ١٦٩ (ت)
 ١٧٣ (ت) و ١٧٤ (ت)
 ١٧٦ (ت) و ١٩٥ (ت)
 ١٩٦ (ت) و ٢٠٨ (ت)
 ٢٣٧ (ت) و ٢٤٢ (ت)
 ٢٨٥ (ت)
 مؤمل بن أبي معشر المنجم ٢٣٢
 المؤيد ٣٥٧ (ت)
 المهدي الملك ٣٤٧
 مهرانس الملك ٦ (ت)
 مهرانس ٢٣٣
 مهرانس ٥ (ت) و ٦ (ت)
 مهليل بن قينان ٦ (ت)
 الميبداني ٢٢٤
 ميمون بن محمد المكحول أبو معين
 النسفي ١٨٢ (ت) و ١٨٣
 (ت) و ١٨٤ (ت) و ١٩٢
 (ت)
 ميمون بن مهران ١٥ (ت)
 و ١٦ (ت)
 (ن)
 نافع بن مالك أبو سهيل ١٠
 (ت)
 نافع مولى ابن عمر ١٤ (ت)
 ١٢٥ (ت) و ١٦٩ (ت)
 ٢٠٩ (ت) و ٣٣٩ (ت)
 نافور بن سروع ٦ (ت)

نجم الدين الكبرى (أحمد بن عمر
الزاهد المشهور) ٢١٦ (ت)
نردمان ٥ (ت)
النضير ١٤
نظام الملك الوزير السلجوقي ٣٢٨
و ٣٢٩
نعم بن حماد الخزاعي ٨٤ (ت)
و ١٧٨ (ت) و ٣٥٤ (ت)
نعم بن هزال رضى الله عنه ٣١٥
(ت)
نمر بن قاسط ١٣
نمرود ٣ و ٤
النواس بن سميان ٧٢ (ت)
نوح بن أبي مریم أبو عصمة
الشهير بالجامع ١٠٦ و ١٧٨
(ت) و ٢٤١ (ت) و ٣٢٢
و ٣٤٠
نوح بن دراج ٣٣٢ و ٣٤٢
نوح أبو سفيان ٢٣٩ (ت)
نوح عليه السلام ٣ و ٤ و ٦
(ت)

نور الدين البخاري ١٩٢ (ت)
نور الدين الهيتمي ٦٧ (ت)
و ٩٧ (ت) و ١٠١ (ت)
و ١٠٣ (ت) و ١١١ (ت)
و ١٢١ (ت) و ١٢٢ (ت)
النوى ٦٥ (ت)
نهراس الملك ٦ (ت)
(و)
وابصة بن معبد الأسدي رضى
الله عنه ٣١ (ت)
الواثق ٣٤٧
واثلة بن الأسقع أبو الطفيل
رضى الله عنه ٢١ و ٢٤ (ت)
و ٣٠ (ت) و ٣٧ (ت) و
٣٩ (ت) و ٤٠ (ت) و ٤٩
(ت) و ٥٠ (ت) و ٥١ (ت)
و ٣١٠ (ت)
وادي ٦ (ت)
الواقدي (محمد بن عمر
القاضي) ٩ (ت) و ٣٠ (ت)
و ٥٨ (ت) و ١٩٤ (ت)
و ٣٤٢
والس ٥
الوزير الجهاني ٥
وكيع بن الجراح ٥ و ١٢٢ (ت)
و ١٣٢ (ت) و ٢٣٦ و ٢٤٠
(ت) و ٣٣٢
وكيل أحمد سكندر بوري ١٨١
(ت)
الوليد بن أبان ٣٣١
الوليد بن شجاع ٤٩ (ت)
الوليد بن عبد الله الزهري
الكوفي ٣١٠ (ت)
الوليد بن عبد الملك ٣٢ (ت)
الوليد بن محمد الموقري ١٥
(ت)
الوليد أبو بشر ٧
الولي العراقي ٣٥ (ت)

ولى الله الدهلوى ٢١٩ (ت)
وهب بن جرير بن حازم ٣٣
(ت) و ١٩٦ (ت)

هرمز ٥ (ت) و ٢٣٣

هشام بن حسان ١٧٦ (ت)

هشام بن عبد الملك ١٤ (ت)

هشام بن عروة ١٧٦ (ت)

و ٢٦٦ (ت) و ٣٤٠ (ت) و ٣٤١ (ت)

هشيم ٤٤ (ت) و ٨٩ (ت)

هلال بن أمية رضى الله عنه

٣٢٢ (ت)

هلال بن زيد أبو عقاب ١١٥

(ت) و ١١٦ (ت)

هلال بن محمد أخى هلال الراى

٢٥ (ت) و ٢٦ (ت)

همدان ٢٢٨ (ت)

الهمداني ١٩١ (ت)

هوزة بن خليفة ٩٧ (ت)

الهيثم بن خلف ١٠١ (ت)

الهيثم ٢٩٦ (ت)

(٨)

هارون بن سعيد الأيلي ١٤٣

(ت)

هارون الرشيد ١١ (ت) و ١٣٤

و ١٥١ و ١٥٣ (ت) و ١٥٤

و ١٥٨ (ت) و ١٦١ (ت)

و ١٦٢ (ت) و ١٦٣ (ت)

و ١٦٤ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٥

و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٣٣١ و ٣٤٧

هارون عليه السلام ١٣ و ١٤

(ت)

هاشم ١٣ و ١٢٤ (ت) و ١٢٧

و ١٢٨ (ت)

هبة الله بن محمد بن الحسين

١١٤ (ت)

الهرماس بن زياد الباهلي رضى

(٩)

باسر ٤ و ١٣

بافت ٤ و ٥

ياقوت الحموى ٢٠٣ (ت)

يحيى بن آدم ٧

يحيى بن أبى الججاج ٩٩ (ت)

يحيى بن أبى زائدة ٢٣٦

يحيى بن أبى كثير ١٥ (ت)

و ١٢٥ (ت)

يحيى بن أكثم ١٩٦ (ت)

يحيى بن بكير ١٠ (ت)

يحيى بن الحسين الهادى ٢٢٦

(ت)

يحيى بن خالد بن برمك ١٦٠

(ت) و ٢٣١

يحيى بن زكريا بن أبى زائدة

٢٣٩ (ت) و ٣٣٢

يحيى بن سعيد الأنصارى ٢٠٩

(ت) و ٢١٣ (ت) و ٣١٤

(ت)

يحيى بن سعيد القطان ١١٩

(ت) و ١٣٤ و ١٣٥ (ت)

و ١٣٧ (ت) و ٢٠٤ (ت)

و ٢٠٥ (ت) و ٣٤٦ (ت)

يحيى بن سويد ٣٤٣

يحيى بن عبد الحميد الحافى ٩٢

(ت) و ١٠٣ (ت) و ٣٥٠

يحيى بن عبد الوهاب أبو زكريا

٤٦ (ت)

يحيى بن فروخ ٣٠٧ (ت)

يحيى بن محمد بن يحيى ٧٩

(ت)

يحيى بن مطرز الباهلي أبو زكريا

١٨٤ (ت)

يحيى بن معاذ ٣٥٠

يحيى بن معين أبو زكريا إمام

الجرح والتعديل ٤٥ (ت)

و ٤٦ (ت) و ٤٧ (ت) و ٤٨

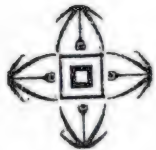
(ت) و ٥٨ (ت) و ٦٢ (ت)

و ٩٣ (ت) و ١٣٥ (ت)

و ٩٣٧ (ت) و ١٧٠ (ت)

- و ١٧٣ (ت) ١٧٥ (ت) يزيد بن هارون ٤٣ (ت)
 ٣٣٨ و ٣٣٩ (ت) ٣٤٠ (ت) ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦ (ت)
 (ت) ٣٤٣ و ٣٤٤ (ت) ١٧٣ (ت) و ١٩٦ (ت)
 ٣٤٥ (ت) يعقوب بن ابراهيم الأنصاري
 يحيى بن موسى ٨٠ (ت) أهد يوسف ١٨٤ (ت) و ١٩١
 يحيى بن مهدي الجرجاني ١٢ (ت) و ٢٤٠ (ت)
 يحيى بن نصر بن حاجب ٢٣٧ (ت) يعقوب بن أحمد بن محمد ٣٥٥
 يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم العسقلاني ١٠٦ (ت)
 يعقوب بن اسحاق ١٤٩ (ت) يعقوب بن زياد الضبي ١٠١
 (ت) يعقوب بن شيبه ٧ (ت) و ١٦٤ (ت)
 يعقوب بن عبد الله الشحام البصري أبو يوسف ٢٠٢ (ت)
 يعقوب بن غيلان ١٠٢ (ت) يعقوب النبي صلى الله عليه وسلم ٦ (ت)
 يزيد بن أهبان الرقاشي ١١٣ (ت) و ١١٤ (ت)
 يزيد بن أبي حبيب ١٦ (ت) يزيد بن الأصم ٩٦ (ت)
 يزيد بن زريع ١٧٠ (ت) و ٣٤٠
 يزيد بن سفيان أبو خالد البصري ١٠٢ (ت)
 يزيد بن المهلب ٣٣ (ت) يوسف بن أبي يوسف ٢٢٠ (ت)

- يوسف بن أحمد المكي الصيدلاني ٤٧ (ت) و ٥٥ (ت) و المعروف بابن الدخيل أبو يعقوب ٥٧ (ت)
 ٢٢ (ت) و ٥٧ (ت) يوسف بن يحيى أبو عمر الأندلسي ٣٤٣
 يوسف بن الترك ٤ يوسف بن خالد السمني ٢٣٩
 (ت) و ٢٤١ (ت) و ٣٣٢ و ٣٤٢ و ١٤٠ (ت) و ١٤٢ (ت)
 و ١٤٦ (ت) و ١٤٧ (ت) يوسف بن عبد الله بن سلام ١٤٨ (ت) و ٢٤٣
 ٣٢ (ت) يونس بن عطاء ٥٦ (ت) يوسف بن فرغل جمال الدين و ٥٧ (ت)
 أبو المظفر المعروف بسبط ابن اليهود بن يعقوب النبي ٦
 الجوزي ١٨ (ت) و ٢٤ (ت) (ت)



- الإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١٧٦ (ت) و ١٩٤ (ت)
 الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٨٩ (ت)
 الإرشاد للعميدى ٢٤٥ (ت)
 الاشتقاق لابن دريد ٤١ (ت)
 الأزهار المنتثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي ٣١٦ (ت)
 الإصباة في تمييز الصحابة للعسقلاني ٢٨ (ت) و ٢٩ (ت) و ٣٠ (ت)
 الاستيعاب لابن عبد البر ١٢ (ت) و ٣١ (ت) و ٣٢ (ت)
 أسد الغابة لابن الأثير ٢٨ (ت) و ٣٣ (ت) و ٣٤ (ت) و ٣٦ (ت)
 ٢٩ (ت) و ٣٠ (ت) و ٣١ (ت)
 ٣٢ (ت) و ٣٤ (ت)
 ٥١ (ت)
 الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ويقال له " تذكرة الموضوعات و " الموضوعات الكبير) لعلي القاري ٧٠ (ت)
 ١١٠ (ت) و ١٩٧ (ت)
 ٣١٩ (ت)
 إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضى ١٦٥ (ت)
 ١٩١ (ت)
 الأصول للبزدوى ١٧٥ (ت)
 ١٧٧ (ت) و ١٧٩ (ت)
 الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة للبياضى ١٩٠ (ت)
 أطراف حديث أبي حنيفة للمقدسى ٢١٨ (ت)
 الإعتاد شرح العمدة للنسفي ١٩٢ (ت)
 الإكمال في أساء الرجال لصاحب المشكاة ٢١٠ (ت)

فهرس الكتب

(الف)

- آداب الشافعى ومناقبه لابن أبي حاتم ١٤٠ (ت)
 تحاف الأكاير بمرويات الشيخ عبد القادر محمد هاشم السندى ٢٧ (ت) و ٦٦ (ت)
 الأجناس للناطفي ١٩١ (ت) و ١٩٢ (ت)
 احقاق الحق بابطال الباطل في مغيث الخلق للكوثري ١١ (ت) و ١٥١ (ت) و ٣٠٢ (ت)
 الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨٢ (ت) و ٨٦ (ت)
 ١١٩ (ت) و ٢٠٩ (ت)
 ٢٤٧ (ت)
 أحكام القرآن لابن العربي ٢٦٧ (ت)
 أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص ٣١٢ (ت) و ٣٢١ (ت)
 ٣٣٩ (ت)
 اختلاف الصحابة للإمام أبي حنيفة ١٤٦ و ١٧٢ (ت)
 الأربعين المختارة للجمال بن عبد الهادي ٥٥ (ت)

الإكمال للأمير بن ماکولا ١٧٧
(ت) و ١٩٣

الألقاب للشيرازي ١٠٣ (ت)
الإمام لتقى الدين ٢٦٦ (ت)

الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن
ابن زياد وصاحبه محمد بن شجاع
للکوثري ٢٤٧ (ت)

الإملاء لأبي بكر الأنباري ٢٢٩
الإملاء على مسانيد أبي حنيفة
لقاسم بن قطلوبغا ٣١ (ت)
٣٢ (ت)

الأئم لإيقاظ الهمم للکوراني ٥٤
(ت)

الإنتصار لمذهب أبي حنيفة للجبالي
٥٥ (ت)

الإنتصار والترجيح للمذهب
الصحيح لسبط بن الجوزي ١٨
(ت) و ٢٤ (ت) و ٤٧ (ت)
و ٥٥ (ت) و ٥٧ (ت)

الإنتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة
الفقهاء لابن عبد البر ٩ (ت)

(ب)

البداية والنهاية ٧٤ (ت) و
٧٨ (ت)

١٩ (ت) و ٢٢ (ت) و ٤٩
(ت) و ٥٨ (ت) و ٨١ (ت)

٨٤ (ت) و ١٣٧ (ت) و
١٤٣ (ت) و ١٤٨ (ت)

١٧٥ (ت) و ٢١٠ (ت)
و ٣٣٢ (ت) و ٣٣٦ (ت)

٣٣٧ (ت) و ٣٣٨
(ت) و ٣٤٣ (ت) و ٣٥١

(ت) و ٣٥٢ (ت)
الإنجيل ٣٣٤

إنسان العين في مشائخ الحرمين
لشاه ولي الله الدهلوي ٢١٩
(ت)

الأوسط (يعني المعجم الأوسط)
للطبراني ٢٨٠ (ت) و ٣٢٧
(ت)

(ت)

تاريخ ابن أبي خيثمة ١٢٠ (ت)

تاريخ ابن النجار ١١٨ (ت)

البرهان الساطع شرح عقائد
الطحاوي لأبي شجاع الناصري ١٩٢
(ت)

البرهان للبخاري ١٩١ (ت)

بلوغ الأماني في سيرة الإمام

محمد بن الحسن الشيباني للکوثري

١٢٢ (ت) و ١٣٢ (ت)

١٤٧ (ت) و ١٥٢ (ت)

١٦٠ (ت) و ١٧١ (ت)

البنية شرح الهداية للعيني ١٨٩
(ت)

البياض الهاشمي لمحمد هاشم التنوي
١٦٨ (ت)

بيان الأصول لقوام الدين الكاكي
١٩١ (ت)

تاريخ الإسلام للسدهي ١٤٤
(ت)

تاريخ إصبهان ٩١ (ت)

تاريخ البخاري ١٠٦ (ت)

تاريخ بغداد للخطيب ١٢ (ت)

١٧ (ت) و ٢٧ (ت) و ٥٢

(ت) و ٥٤ (ت) و ٥٩ (ت)

٦٠ (ت) و ٧٦ (ت) و ١٠٧

(ت) و ١١٧ (ت) و ١٩٥

(ت) و ٢٢٠ (ت) و ٢٣٧

و ٣٤٢ (ت) و ٣٤٠

تاريخ الخلفاء للسيوطي ٣٢ (ت)

تاريخ دمشق ٢١٩ (ت)

تاريخ السراج ٣٣٧ (ت)

التاريخ الصغير للخطيب ١٦٣

تاريخ الطبري ٢٥١

التاريخ الكبير (ويعرف بالتاريخ

البدرى) للبدر العيني ١١٢ (ت)

و ٢١٧ (ت)

تاريخ مرو ١٧٢ (ت) و ٢٨٢

- تاريخ نيسابور للحاكم ٢٣ (ت)
 ٥١ (ت) و ٧٤ (ت) و
 ١٥٨ (ت) و ٢٠٥ (ت)
 تاريخ يحيى بن معين ٤٦ (ت)
 تأنيب الخطيب على ما ساقه في
 ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب
 ٨ (ت) و ١٨ (ت) و ٥٩
 (ت) و ١١٢ (ت) و ١٤٦
 (ت) و ٢١٨ (ت) و ٢٣٩
 (ت)
 التبر المسبوك في ذيل السالك
 للسجواني ٣٥٨ (ت)
 التبصرة البغدادية ١٦٥ (ت)
 التبصرة للنسفي ١٩٢ (ت)
 تبييض الصحيفه في مناقب الإمام
 أبي حنيفة للسيوطي ٢٤ (ت)
 ٢٩ (ت) و ٤٧ (ت)
 تبين كذب المفتري ٢١٩ (ت)
 التحرير ٣٦ (ت)
 تخرىج أحاديث المختصر لابن كثير
 ٣١٩ (ت)
 تخرىج البيضاوي لابن الملقن ٣١٩
 (ت)
 تخرىج الزيلعي ١٧٤ (ت)
 تدريب الراوي شرح تقريب
 القواوي ٧٣ (ت)
 تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٢ (ت)
 ٢٦ (ت) و ٢٧ (ت) و
 ٢٠٨ (ت) و ٢١٣ (ت)
 الترغيب والترهيب للمنذري
 ٢٧٥ (ت) و ٢٨٠ (ت)
 و ٣٢٧ (ت)
 تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك
 للسيوطي ٨٠ (ت) و ٨٢
 (ت)
 تشييع الفقهاء الحنفية بتشريع
 السفهاء الشافعية لعلي القاري
 ١٠٤ (ت)
 تعجيل المنفعة بزوائد رجال
 الأئمة الأربعة لابن حجر ٤٤
 (ت) و ٢٢١ (ت)

- التعقبات على الموضوعات للسيوطي
 ١٠٦ (ت) و ١١٣ (ت)
 التعليقات على الانتصار والتمجيد
 للكوثري ٥٥ (ت) و ٥٨
 (ت)
 التعليقات على ذب ذبابات
 الدراسات عن المذاهب الأربعة
 المتناسبات للنعماني ٢٣ (ت)
 و ٢٧ (ت)
 التعليقات على كتاب الأساء
 والصفات للكوثري ١٧٨ (ت)
 التعليقات على كتاب العالم والمتعلم،
 وكتاب الرسالة، والفقهاء الأيسر
 للكوثري ١٨٢ (ت) و ١٨٩
 (ت)
 تعليقات الكوثري على تبين
 كذب المفتري ١٧٠ (ت)
 تعليق السندی على سنن ابن
 ماجه ١١٣ (ت)
 تعلية على صحيح البخاري
 لصاحب " الدر المختار " ١١١
 (ت)
 تفسير السدي ١٩٣ (ت)
 تفسير الكلبي ١٩٣ (ت)
 تفسير مقاتل بن سليمان ١٦٩
 (ت)
 مقدمة المعرفة لكتاب الجرح
 والتعديل لابن أبي حاتم ١٣٨
 (ت) و ١٤٣ (ت)
 التقريب لابن حجر العسقلاني
 ٣٣ (ت) و ٤١ (ت) و ٤٨
 (ت) و ٨٣ (ت) و ١٢١
 (ت)
 التقرير لأكل الدين الباري
 ١٩١ (ت)
 تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي
 ٢٤٥
 التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق
 من مقدمة ابن الصلاح للعراقي
 ٤١ (ت) و ٧٣ (ت)

- تلخيص الحبير لابن حجر ٢١٣ (ت) التهذيب للمزى ١١٣ (ت)
 (ت) ٢٦٦ (ت) ٢٧٨ و
 (ت) ٣٠٢ (ت) ٣١٤ و
 (ت)
 تلخيص الموضوعات للذهبي ٨٠ ثبت عبد الباقي الحنبلي ٦٥
 (ت) ٢٧٠ و (ت)
 التلويح ٣٥٧ (ت)
 التنبيه لأبي اسحاق الشيرازي ٢٥٨ ٢٨٢ و
 تنسيق النظام في مسند الإمام
 لمحمد حسن السنبلي ٤٨ (ت)
 ٥٠ و (ت)
 توالي التانيس بمعالى ابن إدريس
 لابن حجر العسقلاني ١٢٠ (ت)
 ١٢٣ و (ت) ١٥٢ و (ت)
 ٢١٢ و (ت)
 التواترة ٣٣٤
 تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٥
 (ت) ١٦٩ و (ت) ١٩٠ و
 (ت) ١٩٤ و (ت) ٣٥٤ و
 (ت)
 جامع سفیان الثوري ١٣٣

(ج)

- الجامع الصغير ٧١ (ت) على الصغاني في أحاديث ٢٧٩
 (ت) الجامع الكبير للإمام محمد ٢٢١
 جامع مسانيد الإمام الأعظم
 للخوارزمي (وتارة يذكر بلفظ
 "المسند") ٢٤ (ت) ٣٤ و (ت)
 ٣٨ و (ت) ٤٣ و (ت) و
 ٤٨ (ت) ٥٤ و (ت) ١٠٩ و
 (ت) ١٧٣ و (ت) ٢٠٨ و
 (ت) ٢٢٠ و (ت)
 جزء أبي معشر الطبري الذي ألفه
 فيما رواه أبو حنيفة عن الصحابة
 ٤٧ (ت)
 جزء الحضرمي الذي ألفه فيما
 رواه أبو حنيفة عن الصحابة
 ٢٤ (ت)
 جزء رضى الدين الصغاني الذي
 جمع فيه ما وقع في "الشهاب"
 للقضاعي "والنجم" للاقليشي
 من الأحاديث الموضوعة ٢٧٨
 (ت)
 جزء للحافظ العراقي تعقب فيه
 الجامع بين رجال الصحيحين
 للمقدسي ٢١٩ (ت)
 الجواهر المضية في طبقات
 الحنفية للقرشي ٥ (ت) ٩ و
 (ت) ٢٢ و (ت) ٢٤ و (ت)
 ٥٧ و (ت) ٥٨ و (ت)
 ١١٠ و (ت) ١٣٥ و (ت)
 ١٩٤ و (ت) ٢٢٠ و (ت)
 ٢٤٥ و (ت) ٣٢٨ و (ت)
 الجواهر النقي ٥٥ (ت)
 (ح)

حسن التقاضى في سيرة الإمام
 أبي يوسف القاضي ٧٥ (ت)
 ٧٨ و (ت) ٢٣٩ و (ت)

حل الرموز لابن عبد السلام ١٨٨ (ت) و ٢٩٨ (ت)
(ت) الدر المختار للحصكفي ١١١ (ت)

الحلية لأبي نعيم ٢١٣ (ت)
دول الإسلام للذهبي ٢٠٨ (ت)
و ٢٤٦ (ت)

(خ)

الديباج المذهب في معرفة أعيان
علماء المذهب لابن فرحون ١٠
(ت)

خزانة الأكل للهمداني ١٩١
(ت)

الخطط للمقرئ ١٥٥ (ت)

خلاصة الأثر للمجبي ١١١
(ت)

الخيرات الحسان في مناقب الإمام
الأعظم أبي حنيفة النعمان للهيتمي
١٠٤ (ت) و ١٠٩ (ت)
و ١٧٣ (ت)

(د)

ذيل الصحابة لأبي موسى ٤٥
(ت)

ذيل اللآلئ المصنوعة للسيوطي
٥٢ (ت) و ١١٩ (ت)
لابن حجر ٢٧٤ (ت) و ٢٧٥

(ر)

لا يوجب ردهم للذهبي ٣٤٤
(ت)

رحلة الشافعي ١٥٠

رد المختار على الدر المختار شرح
تنوير الأبصار للشامى ٤٨ (ت)
و ٣٢٠ (ت) و ٣٤٨ (ت)

روضة القضاة لأبي القاسم السمناني
٨ (ت) و ١٩ (ت)

(ز)

الزبدة شرح العمدة للقونوي
١٨٥ (ت)
الزبور ١٣٠ (ت)

رسالة أبي حنيفة إلى مقاتل بن
سليمان ١٦٨
(ت) و ١٩١ (ت)

الزيادات للإمام محمد ٢٢١
الرسالة للشافعي ٣١٩ (ت)

(س)

السعي المشكور لعبد الحئي الكنوي
٨٥ (ت)
الرواة الثقات المتكلم فيهم بما

رسالة العلامة قاسم في نفاذ قضاء
القاضي ظاهراً و باطناً ٣٢٠
(ت)

- سنن ابن ماجه ٦٩ (ت) و ١١٤
 سيرة الشافعي للخرقاني ٢٤٣
 (ت) و ٢٧٩ (ت) و ٣٢٧ (ت)
 السيرة الشامية لمحمد بن يوسف
 سنن أبي داود ٢٢ (ت) و ١٠٩
 الشامي ١٠٤ (ت)
 (ت) و ٢٨١ (ت) و ٣٢٦
 السيرة الهاشمية ٣٦٠ (ت)
 (ت) و ٣٤٣
 السيف المقاطع في قفا ابن شافع
 سنن أبي قرة ٣١٦ (ت)
 سنن البيهقي (الكبرى) ٤٣
 (ت) و ٢١٣ (ت) و ٢٧٨
 (ت) و ٢٩٦ (ت)
 سنن الترمذي ٨٣ (ت) و ١٠٧
 (ت) و ٣٢٦ (ت)
 سنن المدارقطني ٢٧ (ت)
 و ٤٣ (ت) و ٤٤ (ت) و ٤٥
 (ت) و ٥٨ (ت) و ٢٩٩
 (ت)
 سنن سعيد بن منصور ٢٧٨
 (ت)
 سنن النسائي ٣٢٦ (ت)
 السهم المصيب في الرد على
 الخطيب ٣٤٨ (ت)
 السير الكبير ١٤٦ و ٢٢١
 شرح البركلي ١٧٧ (ت)

(ش)

- الشافعي للكرلاني ١٩١ (ت)
 الشامل لابن الصباغ ١٢ (ت)
 و ١٤٠ (ت)
 الشامل للإتقاني ١٩١ (ت)
 شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي
 ١٤٣ (ت) و ٣٥٩ (ت)
 شرح ألفية العراقي لزكريا
 الأنصاري ٣٣ (ت) و ٣٤ (ت)
 شرح البخاري لزكريا الأنصاري
 ٢١٥ (ت)
 شرح البخاري لليعني ٦٦ (ت)
 و ٢١٤ (ت)
 شرح البركلي ١٧٧ (ت)

- شفاء الصدور في التفسير للنقاش
 شرح السير الكبير للسرخسي ١٦١
 ٧٦ (ت) و ٧٧ (ت) و ١٣٨
 (ت)
 شرح الشريشي على المقامات
 ١٥٩ (ت)
 شرح الشواهد الكبرى لليعني
 ٢٢٨ (ت)

(ص)

- شرح مسلم للنووي ٣١٨ (ت)
 شرح مسند أبي حنيفة لعل القاري
 ٣٦ (ت) و ٥٩ (ت) و
 ١١٠ (ت)
 شرح المشكاة لعل القاري ٦٢
 (ت)
 شرح مصابيح البغوي للنوربشتي
 ٨٥ (ت)
 شرح معاني الآثار للبدر العيني
 ٤٠ (ت)
 شرح المؤطا للزرقاني ٣٢ (ت)
 شرح الهداية لأبي الفضل محمد
 ابن الشحنة ١٩٢ (ت)
 شعب الإيمان للبيهقي ١٠٦ (ت)
 و ١٠٧ (ت)
 صحيح البخاري ١٠ (ت) و ٣٠
 (ت) و ٧٠ (ت) و ٩٢ (ت)
 و ٩٣ (ت) و ١٨١ (ت) و
 ٢٢٨ (ت)
 صحيح ابن حبان ٨٠ (ت)
 و ٢٨٠ (ت)
 صحيح مسلم ٥١ (ت) و ٦٩
 (ت) و ٧١ (ت) و ٩٦ (ت)
 و ٣٢٦ (ت)
 الصحيحين ١١٠ (ت) و ٢٦٦
 (ت)
 الصلة لمسلمة بن القاسم ١٠٦
 (ت)

(ض)

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
للسخاوى ١١١ (ت) و ٣٥٦
(ت) و ٣٦٠ (ت)
الضياء المعنوى لأبى البقاء ١١١
(ت)

(ط)

طبقات ابن سعد ٣٥ (ت)
و ٥٩ (ت)
طبقات الحفاظ لابن عيمه الهادى
١٣٥ (ت)
طبقات الحفاظ للسدهي ١٣٥
(ت)

الطبقات السنية لتقى الدين المصرى
١٩٢ (ت)
طبقات الفقهاء لأبى اسحاق الشيرازى
١٥٠ (ت) و ٢٤٨ (ت)

(ظ)

الظهيرة ٢٠٧

(ع)

عقود الجهان فى مناقب الإمام
أبى حنيفة النعمان للشامى ٣٠
(ت) و ٣٨ (ت) و ٤٠ (ت)
و ٤٩ (ت) و ٥٠ (ت) و ٥١

(ت) و ١٠٩ (ت) و ١٣٥
١٣٧ (ت) و ١٦٨ (ت)
عقود الجواهر المنيفة فى أدلة
مذهب الإمام أبى حنيفة للزبيدى
٢٠٨ (ت) و ٣٠٧ (ت)
علوم الحديث لابن الصلاح ١٧
(ت)
العواصم والتواصم فى الذب
عن سنة أبى القاسم للوزير الجانى
٢٢٥ (ت)

(غ)

غاية المرام فى علم الكلام للخطيب
ضياء الدين ٢٠٤ (ت)

(ف)

الفاروق لعبد الله الأنصارى
١٨٨ (ت)

فتاوى ابن حجر الهيتمى ٣٥
(ت) و ٣٦ (ت)
الفتاوى البزازية ٦٧ (ت)
فتاوى محمد بن إلباس ١٩٢
(ت)
الفتاوى الهندية ٢٠٦ (ت)
فتح البارى بشرح صحيح البخارى
لابن حجر ١٠ (ت) و ٧٠
(ت) و ٧١ (ت) و ٢٠٦
(ت)
فتح المغيى شرح ألفية العراقي
للسخاوى ٧٤ (ت)
الفتوى الحموية الكبرى لابن
تيمية ١٨٧ (ت)
فضائل أبى حنيفة لأبى يعقوب
يوسف بن أحمد الصميدلانى ٢٢
(ت)
فضائل الإمام أبى حنيفة وأخباره
للصيمرى ٢٤ (ت) و ١٩٧
(ت)

- فضل أبي حنيفة لأبي بكر عتيق الفوائد البهية ٣٢٨ (ت)
 ابن داود ١٠٣ (ت) و ١٢٣
 (ت) و ١٦٦ (ت) و ٢٤٠ (ت)
 الفقه الأيسر لأبي حنيفة ١٧٢
 (ت) و ١٨٢ (ت) و ١٨٣
 (ت) و ١٩٠ (ت) و ١٩١
 (ت) و ١٩٢ (ت)
 الفقه الأكبر لأبي حنيفة ١٦٥
 (ت) و ١٦٨ و ١٧١ (ت)
 و ١٧٢ (ت) و ١٧٩ (ت)
 و ١٨٠ (ت) و ١٨١ (ت)
 و ١٨٢ (ت) و ١٨٣ (ت)
 و ١٨٥ (ت) و ١٨٦ (ت)
 و ١٨٧ (ت) و ١٨٨ (ت)
 و ١٨٩ (ت) و ١٩٠ (ت)
 و ١٩١ (ت) و ١٩٢ (ت)
 و ٢٠٨ (ت)
 الفقه الأكبر لأبي حنيفة محمد
 ابن يوسف البخاري ١٨١ (ت)
 الفوائد المجموعة في الأحاديث
 الموضوعية ١١٦ (ت)
 فوائد أبي محمد بن حيان ١٠٠
 (ت)
 فوائد محمد بن محمد الطبري
 ٨٠ (ت)
 الفهرست لابن النديم ١٧١ (ت)
 و ١٧٧ (ت) و ١٧٩ (ت)
 و ٢٠٤ (ت) و ٢٤٦ (ت)
 القرآن الكريم ١٣ و ٨٩ (ت)
 و ١٢٣ (ت) و ١٢٦ (ت)
 و ١٢٨ (ت) و ١٣٨ و ١٨٠
 (ت) و ٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٧٥
 و ٢٧٧
 القول المسدد لابن حجر العسقلاني
 ١١٦ (ت)

(ق)

(ك)

- الكافي لحسام الدين السغناقي ١٩١
 (ت)
 الكامل لابن عدى ٦٣ (ت)
 و ١١٥ (ت)
 كتاب الآثار لأبي حنيفة ٤٣
 (ت) و ٦٥ (ت) و ١٤٧
 (ت) و ١٧٢ (ت) و ١٧٦
 (ت) و ١٧٧ (ت) و ١٩٠
 (ت) و ٢١٩ (ت) و ٢٢٠
 (ت) و ٢٢١ (ت) و ٢٩٨
 (ت) و ٢٩٩ (ت) و ٣٠٤
 (ت)
 كتاب الإبانة للأشعري ٢٠٥
 (ت)
 كتاب إثبات النبوة للإمام الشافعي
 ١٧٤ (ت)
 كتاب الإرجاء لأبي حنيفة ١٧٢
 (ت) و ١٧٩ (ت)
 كتاب الأسرار للدبوسي ٢٤٥
 كتاب الأسماء والصفات للبيهقي
 ١٧٧ (ت)
 كتاب الأصل للإمام محمد ٣٠٤
 (ت) و ٣١٩ (ت)
 كتاب الاعتقاد لأبي العلاء
 الصاعدي ١٩٢ (ت)
 كتاب الأم للشافعي ٤٢ (ت)
 و ١٨١ (ت) و ٢٣٢ (ت)
 و ٣١٩ (ت)
 كتاب الأمالي لأبي طالب ٢٢٦
 (ت)
 كتاب الأمالي لأبي يوسف ١٦٢
 (ت)
 كتاب الأنساب للسمعاني ١٨
 (ت) و ١٧٧ (ت) و ٢٠٣
 (ت) و ٣٢٨ (ت)
 كتاب الأوسط لأبي حنيفة ١٥٧
 (ت) و ١٧٢ (ت)

- كتاب مصحح الآثار الكبير لابن
الثلجى ٢٤٦ (ت)
كتاب التفريد للسلطان محمود
الغزنوى ٢٨٢
كتاب الجامع لأبى حنيفة ١٧٢
(ت)
كتاب الجرح والتعديل لابن
أبى حاتم ١٤٣ (ت)
كتاب الحمجة للشافعى (وهو
القديم الذى رواه الزعفرانى
عنه) ١٥٨ (ت)
كتاب الحمج (ويقال له "الحمجة
على أهل المدينة" ونارة يذكر بلفظ
"الإحتجاج على أهل المدينة")
للإمام محمد ١٣٩ (ت)
و ١٤٧ (ت) و ٢٨١ (ت)
كتاب الرأى لأبى حنيفة ١٧٢
(ت)
كتاب الرد على الأوزاعى ١٧٢
(ت) و ١٨٩ (ت)
كتاب الرد على القدريّة لأبى حنيفة
١٧١ (ت) و ١٧٢ (ت)
و ١٧٩ (ت)
كتاب الرهن لأبى حنيفة ١٧٢
(ت) و ١٧٣ (ت)
كتاب السنة لأبى محمد بن حيان
١٧٨ (ت)
كتاب السواد الأعظم لأبى حنيفة
١٦٨ (ت)
كتاب السير الصغير لأبى حنيفة ٧٥
(ت) و ١٧٢ (ت)
كتاب السير لأبى إسحاق الفزارى
١٩٠ (ت)
كتاب الشروط لأبى حنيفة ١٧٢
(ت) و ١٧٣ (ت) و ١٧٤
(ت)
كتاب الصلاة لأبى حنيفة ١٧٢
(ت)
كتاب الضعفاء والمتروكين لابن
حيان ١٨ (ت) و ٢٧٨ (ت)
كتاب الضعفاء لابن الجوزى
٣٥٤ (ت)

- كتاب العالم والمتعلم لأبى حنيفة
١٦٨ و ١٧١ (ت) و ١٧٢
(ت) و ١٧٧ (ت)
كتاب المناسك لأبى حنيفة ١٧٢
(ت) و ١٧٣ (ت)
كتاب النفائس للعميدى ٢٤٥
(ت)
كتاب النوادر لابن الثلجى ٢٤٧
(ت)
كتاب النهاية لابن الأثير ٢٢٦
(ت)
كتاب الوصية لأبى حنيفة ١٧٠
و ١٧٢ (ت) و ١٨٩ (ت)
و ١٩٠ (ت) و ١٩١ (ت)
كشف الآثار الشريفة فى مناقب
الإمام أبى حنيفة للحرثى ٧٧
(ت) و ١١٨ (ت) و ١٨٠
(ت) و ١٩١ (ت) و ٢٨٣
(ت)
"كشف الأسرار" شرح أصول
البزدوى لعبد العزيز البخارى
١٨٥ (ت) و ١٩١ (ت)
كتاب العالم والمتعلم لأبى حنيفة
١٧٢ و ١٧٥
(ت) و ١٨٠ (ت) و ١٩٠
(ت) و ١٩١ (ت) و ١٩٩
(ت)
كتاب العظمة لأبى محمد بن حيان
١٧٨ (ت)
كتاب العلل للساجى ٣٤١ (ت)
كتاب الفرائض لأبى حنيفة ١٧٢
(ت) و ١٧٤ (ت)
كتاب فى أن الله تعالى فى السماء
دون الأرض لأبى حنيفة ١٧٢
(ت) و ١٧٧ (ت)
كتاب القراءة خلف الإمام للبيهقى
٢٧٧ (ت)
كتاب اللخنة للمبرد ٢٢٩
كتاب المضاربة لابن الثلجى
٢٤٧ (ت)
كتاب المغازى لمحمد بن إسحاق
٧٧ (ت)

- كشف البليس عن جال ابن (ت) و ١٠٩ (ت) و ١١٥
إدريس للصولي ٣٤٣
كشف الظنون لحاجي خايفة (ت) و ١٧١ (ت) و ١٧٦
الجلبي ٥٨ (ت) و ١٧٤ (ت) و ٢٠٤ (ت) و ٢٠٧
(ت) و ٢٢٠ (ت) و ٢٦٩
(ت) و ٢١٧ (ت)
كشف المنار لحافظ الدين النسفي
١٩٢ (ت)
الكفاية لنور الدين البخاري ١٩٢
(ت)

(م)

- ما رواه الأكابر عن مالك لمحمد
ابن مخلد العطار ٢٠ (ت)
ما لا يجوز إيراده لمؤمل بن
أبي معشر المنجم ٢٣٢
المبتدأ لأبي علي الجبائي ١١٧
(ت)
مبسوط شمس الأئمة السرخسي
١٥١ (ت) و ٢٤٨ (ت)
و ٣١٠ (ت)

(ل)

- اللائي المصنوعة في الأحاديث
الموضوعة للسيوطي ٥٢ (ت)
و ١٠٥ (ت)
اللباب لابن الأثير ١٩ (ت)
لسان الميزان لابن حجر ٣٤
(ت) و ٤٢ (ت) و ٤٥ (ت)
و ٤٦ (ت) و ٥٣ (ت) و ٥٨
(ت) و ٧٦ (ت) و ١٠٦

- مبسوط العامري ١٥١ (ت)
مجمع البحار ٤٨ (ت)
مجمع الزوائد ومنيع الفوائد
لنور الدين الهيثمي ٦٧ (ت)
و ٩٧ (ت) و ١٢١ (ت)
المحيط للبرهاني ١٩٢ (ت)
المختارة للضياء ٤٧ (ت)
مختصر المزني ٢٤٨
مختصر السيوطي ١٠٩ (ت)
مرقاة المفاتيح شرح مشكاة
المصابيح لعلي القاري ٦٨ (ت)
و ٣٤٩ (ت)
مسالك الأبرار للكوراني ٦٥
(ت)
المسالك والممالك لابن حوقل ٢٠٢
(ت)
المسائرة لابن الهمام ١٩٢ (ت)
المستدرك للحاكم ٦٩ (ت) و ٧٩
(ت) و ٢٧٠ (ت) و ٢٧٩
(ت) و ٣١٣ (ت)
مسند أبي حنيفة لابن خسرو ٣٨
(ت) و ٤٧ (ت) و ٤٩ (ت)
و ٢١٩ (ت) و ٢٩٦ (ت)
مسند أبي حنيفة لابن عساكر
الدمشقي ٢١٩ (ت)
مسند أبي حنيفة لابن عقدة ٢١٨
(ت)
مسند أبي حنيفة لابن المظفر ٢٢١
(ت)
مسند أبي حنيفة لأبي بكر بن
عبد الباقي ٣٨ (ت) و ٤٧ (ت)
و ٤٩ (ت)
مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الإصطهاني
٥٦ (ت) و ٥٧ (ت)
مسند أبي حنيفة للحارثي ٢٠٨
(ت) و ٢٦٧ (ت) و ٢٨١
(ت) و ٢٩٧ (ت) و ٣٠٧
(ت)
مسند أبي حنيفة للحصكفي ٤٨
(ت)

- مسند أبي حنيفة لطلحة بن محمد
 ٤٣ (ت) و ٤٧ (ت) و ٣١٠ (ت)
 (ت)
 المعارف لابن قتيبة ٤١ (ت)
 ٤٢ (ت) و ٢١١ (ت)
 معجم الشيوخ للسمعاني ٣٢٨
 (ت)
 مسند أبي يعلى ٢٧٠ (ت)
 مسند أحمد بن حنبل ٧٩ (ت)
 ٨٥ (ت) و ٩٦ (ت) و ٩٧
 (ت) و ١١٥ (ت) و ٣٢٦
 (ت)
 مسند البزار ١٢٠ (ت)
 مسند الشافعي ١١٩ (ت)
 و ١٥٦ (ت)
 مسألة الإحتجاج بالشافعي للخطيب
 البغدادي ٣٤٦ (ت)
 المشترك لياقوت الحموي ٢٠٣
 (ت)
 مشكاة المصابيح ٦٨ (ت)
 مشكل الآثار للطحاوي ٧ (ت)
 المصنف لابن أبي شيبة ٢٧٤
 (ت) و ٣١٦ (ت)
 المغني الأخيار للعيني ١١٢ (ت)

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار
 في تخريج ما في الإحياء من الأخبار
 للعراقي ٥٤ (ت) و ٢٧٣ (ت)
 المغني ٤٨ (ت)
 مغيث الخلق في ترجيح القول
 الحق للجويني ٢ و ٢٣٣ (ت)
 و ٢٣٦ (ت) و ٢٥٤ (ت)
 و ٢٥٥ (ت) و ٢٦٠ (ت)
 و ٢٧٣ (ت) و ٢٨٨ (ت)
 و ٢٩٠ (ت) و ٢٩٢ (ت)
 و ٣٠٠ (ت) و ٣٠٤ (ت)
 و ٣٠٩ (ت) و ٣١٧ (ت)
 و ٣٢٣ (ت)
 المقاصد الحسنة في بيان كثير
 من الأحاديث المشتهرة على
 الألسنة للسخاوي ١٢١ (ت)
 و ٣١٩ (ت)
 الممتع للذهبي ١٣٥ (ت)
 مناقب أبي حنيفة للكريزوري
 ٢٣٧ (ت)
 مناقب أبي حنيفة للذهبي ٧ (ت)
 مناقب أبي حنيفة لصدور الأئمة
 المؤفق المكي (ويقال له "المناقب
 الخوارزمية") ١٤ (ت) و
 ٢٤ (ت) و ٤٦ (ت) و ٤٩
 (ت) و ٥٦ (ت) و ٧٧ (ت)
 و ١٠٣ (ت) و ١٠٩ (ت)
 و ١١٦ (ت) و ١١٨ (ت)
 و ١٣١ (ت) و ١٦٥ (ت)
 و ١٦٨ (ت) و ١٦٩ (ت)
 و ١٧٣ (ت) و ١٧٤ (ت)
 و ١٧٦ (ت) و ١٩١ (ت)
 و ١٩٥ (ت) و ١٩٦ (ت)
 و ٢٠٨ (ت) و ٢٣٧ (ت)
 و ٢٤٢ (ت) و ٢٨٥ (ت)
 و ٣٥١ (ت) و ٣٥٣ (ت)
 و ٣٥٤ (ت) و ٣٥٥ (ت)
 مناقب أبي حنيفة لعلي القاري
 ١١٠ (ت)
 مناقب أبي حنيفة للكردي ٥٠
 (ت) و ٥١ (ت) و ١٤٥
 (ت) و ١٦٥ (ت) و ١٨٠

- (ت) ١٨١ (ت) ١٩١ المنحول للغزالي ٢
 (ت) ١٩٢ (ت) ٣٣٨ منهاج السنة لابن تيمية ١٥٦
 (ت) ١٦٩ (ت) ١٨٩ (ت) ٢٠٧ (ت)
 مناقب أحمد بن حنبل لابن الجوزي
 ١١٤ (ت) ١٥٠ (ت)
 ٢٢٤ (ت)
 مناقب الشافعي للآبري ١٢٠
 مناقب الشافعي لابن أبي حاتم
 ١٤٠ (ت) ١٤١ (ت)
 ١٤٢ (ت) ١٤٣ (ت)
 مناقب الشافعي لإسماعيل بن
 إبراهيم المقرئ الهروي ٢٣٣
 ٢٤٣ و ٢٥١
 مناقب الشافعي للبيهقي ١٥٥ (ت)
 مناقب الشافعي للحاكم ١٢٠ (ت)
 مناقب الشافعي للرازي ١٢ (ت)
 ١٥٢ (ت) ٣٣٥ (ت)
 ٣٣٦ (ت)
 المنتظم لابن الجوزي ١٢ (ت)
 ١١٦ (ت) ١٣٩ (ت)

(و)

- ١٧٠ (ت) ١٧٤ (ت)
 ٢٦٨ (ت)

(ن)

- الواهيات لابن الجوزي ٥٣
 (ت) ٥٤ (ت)
 الوجيز ٢٥٨
 وفيات الأعيان (ويقال له :
 "تاريخ ابن خلكان" أيضاً)
 لابن خلكان ٧٤ (ت) ٧٨
 (ت) ١٦٩ (ت) ١٩٤
 (ت) ٢٠٢ (ت) ٢٤٥
 (ت) ٢٤٨ (ت) ٢٨٢
 (ت)
 النجم للأفليشي ٢٧٨ (ت)
 نصب الراية في تخريج أحاديث
 الهداية للزيلعي ٣٠٤ (ت)
 نظم الجمان لصارم المصري ١٩٢
 (ت)
 نوادر الأصمعي ١٣٤
 النوادر للحكيم الترمذي ٢٧٤
 (ت)
 النهاية لإمام الحرمين ٣١٤
 (ت)
 نهج البلاغة للشريف المرتضى
 ٢٦ (ت) ٢٧ (ت)
 الهداية ١٨٢ (ت)

(٤)



فهرس الأماكن

(الف)

آذربيجان ٣٤٩
آمد ٥٣ (ت)
الأرسابند ٣٢٨ (ت)
إصبهان ١٥٨ (ت) و ٣٥٠
الأهواز ٣٤٨

(ب)

بخارا ٢٤٥
البرقوقية ٣٥٧ (ت)

بشاوور ١٠٤ (ت)
البصرة ١٥ (ت) و ١٦ (ت)
٢١ (ت) و ٢٩ (ت) و ٣٥
(ت) و ٣٦ (ت) و ٤٦ (ت)
١٦٥ (ت) و ١٦٤ (ت) و ١٦٥
(ت) و ١٦٩ (ت) و ١٧٠
و ١٧١ (ت) و ١٧٧ (ت)
و ٢٠٣ (ت) و ٢٠٦ و ٣٤٨
بغداد ٤ و ٢٧ (ت) و ٥٦
(ت) و ١٤٤ (ت) و ١٥٢
(ت) و ١٥٨ (ت) و ١٦١
(ت) و ١٦٢ (ت) و ١٦٩
(ت) و ٢٠٣ (ت) و ٢٠٩

(ت) و ٢٣٤ و ٢٣٨ (ت)
و ٢٨٥ (ت) و ٣٢٨ (ت)
و ٣٣٨ (ت) و ٣٤٦ (ت)
و ٣٤٨
بلخ ١٦٩ (ت)
البلغر ٣٤٩

بمبئي ١٨٣ (ت)

بيت المقدس ٤ و ١٠٦ (ت)

بيروت ١٩٥ (ت)

(ت)

تركستان ٣٤٨
ترمز ١٧٨ (ت) و ١٩٥ (ت)
تندوساين داد ٢٨ (ت) و
١٦٨ (ت)

(ج)

الجابية ٦٩ (ت)
جبال الغور ٣٤٨ (ت)

جبل الخليل ٣٤٩
جبي ٢٠٢ (ت)
جرباذقان ٣٣١
جرجان ١٥٨ (ت)
الجزيرة ١٥ (ت) و ١٦ (ت)

(ح)

الحبشة ٣٤٩
الحجاز ١٢٥ (ت) و ١٢٧
(ت) و ١٥٢ (ت) و ٢٣٠
و ٢٥١
حران ٨٢ (ت) و ١٥٨ (ت)
الحرمين ٢٣ (ت)
جلب ٣٥٦ (ت) و ٣٥٧ (ت)
و ٣٥٨ (ت) و ٣٥٩ (ت)
حصص ٣٠ (ت) و ٣١ (ت)
و ٣٢ (ت) و ١٥٩ (ت)
حوران ٣٤٩

حميد آباد الدكن ٤٦ (ت)
و ٥٠ (ت) و ٥٧ (ت) و

۱۹۰ (ت) و ۲۱۹ (ت) و ۴۰ (ت) و ۵۰ (ت) و
۲۲۰ (ت) و ۳۱۶ (ت) و ۵۱ (ت) و ۲۸۵ و ۳۴۹
حیدرآباد السند ۲۸ (ت) و ۱۶۸ (ت) و ۹۹ (ت)

(ر)

الرخيخ ۳۴ (ت)

الرصافة ۱۴ (ت)

الرقعة ۳۱ (ت) و ۱۶۰ (ت)

۱۶۱ (ت) و ۱۶۳ (ت)

۲۲۹

الرملة ۱۱ (ت) و ۲۳ (ت)

روزراور ۳۳۱

الروم ۱۳۱ (ت) و ۳۴۹ و

۳۵۷ (ت)

الري ۱۵۸ (ت) و ۱۶۴

(ز)

الزباب ۴

الزنج ۳۴۹

(خ)

خراسان ۱۵ (ت) و ۱۶ (ت)

۲۳ (ت) و ۱۱۴ (ت)

۱۷۶ (ت) و ۱۹۵ (ت)

۲۱۸ (ت) و ۲۹۳ و ۳۳۹

(ت) و ۳۴۸ و ۳۴۹ (ت)

خوزستان ۲۰۲ (ت)

خيبر ۱۴

(د)

دبوسه ۲۴۵

الدروند ۳۴۹

دشت قبيجاق ۳۴۹

دمشق ۲۰ (ت) و ۳۰ (ت)

(س)

سبيل المؤمني ۳۵۹ (ت)

سجستان ۳۴ (ت) و ۲۰۷ و

۳۴۹

سقسين ۳۴۹

سمرقند ۱۷۶ (ت) و ۲۴۵

(ت)

السند ۲۸۲ و ۳۴۸ (ت)

۳۴۹

سورية ۶۵ (ت)

السوس ۱۱

(ش)

الشام ۱۵ (ت) و ۱۶ (ت)

۳۰ (ت) و ۳۱ (ت) و ۳۲

(ت) و ۳۵ (ت) و ۷۲ (ت)

۹۰ (ت) و ۱۰۰ (ت)

۱۲۵ (ت) و ۱۲۷ (ت)

۱۹۵ (ت) و ۲۰۹ (ت)

۲۱۹ (ت) و ۲۸۷ و ۳۴۹

(ت)

شيراز ۲۴۸ (ت) و ۳۴۸

(ص)

صفانيان ۱۹۵ (ت)

صفين ۲۲۹

(ع)

عبادان ۲۹۴

العراق ۹۰ (ت) و ۱۲۷ (ت)

۱۴۱ (ت) و ۱۵۵ (ت)

۱۵۷ (ت) و ۱۷۶ (ت)

۱۹۶ (ت) و ۲۰۹ (ت)

۲۱۲ (ت) و ۲۱۸ (ت)

۲۴۶ (ت) و ۲۵۱ و ۲۵۲

۲۵۳ و ۲۹۳ و ۲۹۴ و ۳۲۴ و

۳۳۸ و ۳۴۲ (ت) و ۳۴۶

(ت) و ۳۴۹

عسقلان ١١ (ت) و ٨٠ (ت)
 القاهرة ٣٥٦ (ت) و ٣٥٧ (ت)
 و ٣٥٨ (ت)
 قباء ٦٥ (ت) و ١٢٦ (ت)
 قزوين ١١٣ (ت) و ١٥٨ (ت)
 عنتاب ٣٥٧ (ت)

(غ)

غرجة ٣٤٩ (ت)
 غزنة ٢٠٧ و ٢٨٢ و ٣٤٨ (ت)
 غزة ١١ (ت)
 غور ٢٠٧ و ٢٨٢ و ٣٤٩

(ف)

الفسقية ٣٥٧ (ت) و ٣٥٨ (ت)
 فلسطين ٣٤٩ (ت)

(ق)

القادسية ١٧٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و ١٣٤ (ت) و ١٣٠ (ت)

(ك)

كخنا ٣٥٦ (ت) و ٣٥٧ (ت)
 كراتشي ٢٥ (ت)
 كرمان ٣ و ٣٤٨
 كنعان ١١

الكوفة ٣ و ١٥ (ت) و ١٦ (ت)
 (ت) و ٢٠ (ت) و ٢٨ (ت)
 و ٢٩ (ت) و ٣١ (ت) و ٣٢ (ت)
 و ٣٥ (ت) و ٣٧ (ت) و ٣٨ (ت)
 (ت) و ٣٩ (ت) و ٤٠ (ت)
 و ٥٠ (ت) و ٥١ (ت) و ٥٢ (ت)
 و ٦٠ (ت) و ٧٧ (ت) و ٩٢ (ت)
 (ت) و ١٠٨ (ت) و ١١٧ (ت)
 (ت) و ١٢٤ (ت) و ١٢٥ (ت)
 (ت) و ١٣٠ (ت) و ١٣٤ (ت)

١٣٦ (ت) و ١٥٨ (ت)
 ١٦٠ (ت) و ١٦٢ (ت)
 ١٧٣ (ت) و ١٧٨ (ت)
 ١٩٥ (ت) و ٢٠٨ (ت)
 و ٢١١ و ٢١٢ و ٢٥٢ و ٣٤٨ و ٣٥٣
 (ت) و ١٢٠ (ت) و ١٢٤ (ت)
 (ت) و ١٣٤ و ١٨٢ (ت)
 و ١٩٨ و ٢٠٩ (ت) و ٢١١
 و ٢١٢ (ت) و ٢١٥ و ٢٢٩
 و ٢٣٥ و ٢٥٠ و ٣٤٦ (ت)
 مرو ٧٩ (ت) و ١١٤ (ت) و
 ١١٥ (ت) و ١٥٨ (ت) و ٢٧٢
 و ٢٨٣ و ٣٢٨

(ل)

لاهور ١١٦ (ت) و ١٩٤ (ت)
 لكناؤ ٤٩ (ت) و ٥٣ (ت)
 و ٧٤ (ت) و ٣٥٤ (ت)

(م)

ماوراء النهر ٣٤٩
 ماه ٣

مصر ١١ و ١٦ (ت) و ٢٢ (ت)
 و ٢٩ (ت) و ٣٥ (ت) و ٤٠ (ت)
 (ت) و ٥١ (ت) و ١٠٥ (ت)
 (ت) و ١٢١ (ت) و ١٤١ (ت)
 (ت) و ١٥٦ (ت) و ١٥٩ (ت)
 (ت) و ١٦٢ (ت) و ١٦٣ (ت)
 (ت) و ١٧٣ (ت) و ١٧٩ (ت)
 (ت) و ١٨٥ (ت) و ١٩٠ (ت)
 و ٣٠ (ت) و ٣١ (ت) و ٣٣ (ت)
 و ٤٦ (ت) و ١٦١ (ت)
 و ١٤ (ت) و ١٧ (ت)
 و ٢٨ (ت) و ٢٩ (ت)
 و ٣١ (ت) و ٣٣ (ت)

(ت) ٢٠٦ و (ت) ٢٢٠ والنهروان ١٠٨ (ت)
 (ت) ٢٣٣ و ٢٤٣ و ٢٤٩ نيسابور ٢٣ (ت) و ٧٥ (ت)
 و ٣٠٧ و (ت) ٣٣٤ و ٣٣٨ و ٩٢ (ت) و ١٥٨ (ت)
 و ٣٤٩ و (ت) ٣٤٦ و (ت) ٣٤٩
 و ٣٥٩ و (ت) ٣٥٨ و (ت) ٣٥٩
 (ت)

مكران ٣ و ٣٤٨

(و)

وادی موسی ٣٤٩
 واسط ٣٥ (ت)

(٨)

هجر ١٩٨
 همدان ٤٦ (ت) و ٣٣١
 الهند ٢٨٢ و ٣٤٨ (ت) و ٣٤٩
 و ٣٥٤ (ت)
 و ٢٠٩ و (ت) ٢٩٣ و ٢٩٤
 و ٣٤٦ (ت)
 الموصل ٢٣ (ت)

(ی)

يزدجرد ٣٣١
 الیامة ١٥ (ت) و ٣٢ (ت)

(ن)

نجران ١٩٨
 النخع ٣٥ (ت)

اليمن ١١ (ت) و ١٥ (ت) و ٣٣٧ و ٣٤٦ (ت) و ٣٤٨ (ت)
 و ١٦ (ت) و ١٢٦ (ت) و ٣٤٩
 و ١٥٣ (ت) و ١٩٨ (ت) و
 و ٢٣٠ (ت) و ٣٣١ و ٣٣٦ و ٣٤٩ بونان

* * *

